

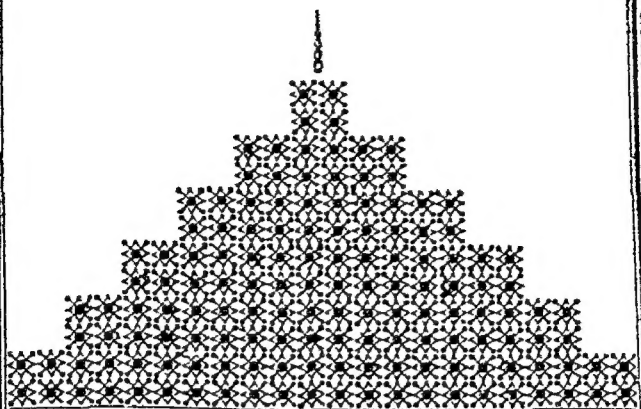
صفحة		صفحة	
٣٣٤	كتاب الاباق	٣١٦	المستامن
٣٣٦	كتاب المفقود	٣١٨	باب العشر والخراج والجزية
٣٣٨	كتاب الشركة	٣٢٠	فصل في بيان أحكام الجزية
٣٤٢	فصل في بيان الشركة الفاسدة	٣٢٣	باب المرتدين
٣٤٣	كتاب الوقف	٣٢٧	باب البغاة
	فصل في بيان أحكام المهجذ والخان	٣٢٩	كتاب الانقيط
٣٤٧	والمقبرة ونحوها	٣٣١	كتاب اللقطة

(تمت)

2



كرامه مالي في فروع النسخه المسميه اربع الركن عبد السيد احمد المودت كادو البربر المودت  
 طهره الوافي في تراجم وقصص عايل من القصد والروايات وجعل الحاشيه له في حقه السيد له في بعض النسخ  
 والراي في فروع النسخه المسميه اربع الركن كرامه المودت كادو البربر المودت  
 واخر النسخه المسميه اربع الركن كرامه المودت كادو البربر المودت  
 سماه اسم اقا — ونسخه الفخر في المودت كادو البربر المودت  
 المودت في النسخه المسميه اربع الركن كرامه المودت كادو البربر المودت  
 كرامه المودت كادو البربر المودت كرامه المودت كادو البربر المودت  
 كرامه المودت كادو البربر المودت كرامه المودت كادو البربر المودت



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وعلى الله تعالى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ان أجده ما يستل به اللسان بالبيان وأسد ما تنقذه الاركان من الجنان حمد مبدع فزق انوار العلم عن أكام الازهان وشق بنايع الحكمة في خلد من شاء من الانسان وشكر مرسل نبيا عند انتهاء الوقت والزمان محمدا المصطفى المبعوث الى الانس والجان عليه صلوات كل حاصر خاضع العتة والحسبان وتحيات مل حاضرها للعتة بالبيان وعلى آله وصحبه الذين اتبعوه باحسان وعلى علماء الامة في كل زمان ومكان مادام القطر في السيلان والماء في الجريان (وبعد) فان الفقير الى رجة ربه الغني أبا محمد محمود بن أحمد العيني عامله ربه ووالديه بلطفه الخفي يقول لما امتحنت بما امتحن به من هو محسود اما العلم وفضله واما السبق خير منه أو من أصله ولعمري غير عجب ذلك فان المحسود معتد لذلك وكيف وقد امتحن أئمة الدين وأكابر علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن سائر العلماء المتقين فأبو حنيفة رضي الله عنه حبس وضرب بالسياط ولم يزل في الحبس الى ان طوى له البساط ومالك رحمه الله ضرب وأهين حتى خلع كتفه اليمين والشاقي رحمه الله حمل من اليمين الى دار السلام في قيد مطايط يجمع من اللثام وأحمد رحمه الله كذلك من بغداد الى حران الى ان أنقذه هم الله من شر أهل الظلم والعدوان بحيث ضاقت على الدنيا برحبها وصعبت على الامور بياسها ورطبها لما قوبلت بما لا يسوغه الشرع الشريف وجوزيت بما يجازيه القوى الضعيف حتى صار أعز أهبابي كأكبر أعدائي وصار أكرههم والطعن من اجله اخلائي بحيث أظلمت على الدنيا نصرت كافي عين بلا انسان أو انسان بلا عين بالعيان ولكن النقي لا يغيره مقل الذباب والبحر لا يفسده ولو غ الكلاب فاني ان كنت عند الله مرضيا

فاناراض نفوس الناس بالقليل والقال غير نافذ ولا مانس ثم لما من الله على بعض جلا هذه  
الغمة على يدي من خصه الله بالخير من هذه الامة أردت أن أزيل هذه الكدورات باشغال  
البال في شرح كتاب من المصنفات فاخترت لذلك كتاب كثر الدقائق المنسوب الى القرم الهمام  
والامام المعظم في الانام كشاف المشكلات حلال المعضلات أبي البركات عبد الله بن أحمد بن  
محمد التنسي عليه رحمة الله في كل حين مبتدا ومستانی فانه وان وقع عليه شروح ولكن منها  
ما يلجأ جدا ومنها ما يخل جدا فاستخرت الله تعالى واخترت له شرحا يزيل معابه ويستخرج  
عن قشره لباية ويكشف عن وجوه مخدرة النقباب ويوضح ما فيه من المسائل الصعاب  
بحيث انه عدل ووسط يجنب عن الافراط والفرط موفى حق حل المتن والتركيب كاف لذكر  
الدلائل بالترتيب مدرجا بالاجزى أسود شرحه الوضاح كالورد بين البنفسج أو كالأفاح مسمى  
بكتاب رقة الدقائق في شرح كثر الدقائق نفع الله الطالبين به كما نفعهم بأصله ولقد جعلته  
خالصا للوجه الكريم وهو بما في الصدور عليم والاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى  
وعلى كل قلب ما حوى والمأمول فيمن ينظر فيه أن يسلك طريق الانصاف ويحيد عن توغل  
الاعتساف وان يقصد بذلك الصلاح والاصلاح طلبا للنجاة والفوز والنجاح فان الانسان  
غير معصوم عن الخطا والتسليمان وهما بالنص عن امر فوعان واليد غير محفوظة عن الهفوة  
والقلم غير مصون عن العثرة والكريم يصلح والثلثم يفضح والحسود يفسح وكفى للعاسد  
ذما آخر سورة الفلق في احتراقه واضطرابه بالقلق عصمنا الله واياكم من شر الحسدة اللثام  
وبجعنا واياكم بخير في دار السلام وأن يعلم ان ما وقع في ذلك الكتاب من لفظة الثلاثة فالمراد  
بهم الائمة الثلاثة وهم الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله وما وقع فيه من قولي قال الشارح  
فالمراد به الشيخ الامام نحر الدين الزبلي رحمه الله والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا (بسم الله  
الرحمن الرحيم) افتتح كتابه بالبسملة تأسيسا بكتاب الله تعالى وعملًا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر  
ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر ولا تعارض بينه وبين قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ  
فيه بحمد الله فهو أجدم أي أقطع لان الابتداء بالاول حقيقة وبالثاني بالاضافة الى ما سواه  
فلذلك ترك العاطف لتلايشع بالانجبة فيخل بالتسوية وقد استهتر الكلام في لفظة الله هل هو  
مشتق أو اسم موضوع فلا حاجة الى ذكره وهو اسم للمعبود بالحق يشمل جميع الصفات فلذلك  
قرن بالحدود وغيره من الاسماء والرحن فعلان والرحيم ففعل وفي الاول من المبالغه ما ليس  
في الثاني لان الزيادة في اللفظ لزيادة في المعنى ومتعلق الباء محذوف وهو ابتدئ أو أشرع على  
حسب ما يليق بحال الفاعل (الحمد) هو الثناء بالجميل الاختيارى على جهة التعظيم والمعنى هذا  
الثناء مستقر أو ثابت (لله الذي أعز العلم) الديني (في الأعصار) وهو جمع عصر وهو الزمان  
(وأعلى حربه) أي حرب العلم وأراد به العلماء والحرب في الاصل قطعة من الشيء وأراد طائفة  
أهل العلم وهم حرب الله تعالى وهم المفلطون في الدنيا والاسخرة وفيه براعة الاستهلال وهي ذكر  
شيء في افتتاح الكلام يدل على أن مقصوده في أي فن من الفنون وانما قال (في الأمصار)  
وان كان حرب العلماء هم الاعلون في سائر البقاع نظر الى الغلبة (والصلاة) وهي التجليل  
والتعظيم من الله تعالى وملائكته وعبيده (على رسوله) وهو من بعث ومعه كتاب أو أنزل عليه



ملك بخلاف النبي فكل رسول نبي ولا عكس وأراد به ههنا محمدا صلى الله عليه وسلم للدلالة  
 القرائن عليه فلذلك لم يشرح باسمه ثم وصفه بقوله (المختص بهذا الفضل العظيم) وأشار به إلى  
 العلم الذي وصفه بالعزة ووصف أهله بعلو المنزلة ولما كانت الدعوة محجوبة بدون الصلاة على سيد  
 الخلق نبي بالصلاة عليه ثم على أهل بيته أو كل من تبعه من المتقين إلى يوم القيامة بقوله (وعلى  
 آله الذين تآزروا منه) أي ظفروا وأخذوا عنه (بخط) أي بصيب (جسيم) أي عظيم وأراد به  
 العلم الديني الذي يسيه فازوا في الدنيا بكتسابهم المطالب العلية والمراتب السنية وفي  
 الآخرة بارتفاع الدرجات وتضاعف الحسنات (قال مولانا) أي من له علينا حق ولا نعمة العلم  
 والارشاد أو حق ولا نعمة المصنفات التي ألفها لنا وهذا من هنا إلى قوله لما رأيت الهمم ملهمة  
 من التسامذة ثم وصفه بأوصاف مادية فقال (الحبيب) أي العالم الذي يزين الكلام بتقريره  
 وتحريره ومنه سمي علماء التوراة المحققون أجازا (التحرير) بكسر التون وهو الذي له نظر  
 دقيق في تقرير الكلام قبل التون فيه زائد فيكون من التحرير من حرر الكلام إذا أمعن النظر  
 فيه ودققه وقيل أصله من التعرّو وهو المصدر فكانت معناه صدر في التحرير وكل منه ما يدل على  
 المبالغة (صاحب البيان) باللسان (والبيان) بالقلم وقوله (في التقرير) يرجع إلى الأول وقوله  
 (والتحرير) يرجع إلى الثاني لأن التقرير يكون باللسان والتحرير يكون بالبيان فكل من أوتي  
 هذين الفضلين فقد أوتي فضلا جافا فالتاس على أربع طبقات فأعلاهم غاية العلوم رزق  
 التقرير والتحرير ومن دونه من رزق التقرير دون التحرير ومن دونه من رزق التحرير دون التقرير  
 ودون الكل الذي لا يعا به من حرم الاثنين (كثف المشكلات) من أشكل الأمور إذا انقلبت  
 وجهه واشتد طريقه (والعضلات) من أعضل الأمور إذا اشتدت صعوبته قبل الأول في  
 الفروع والثاني في الأصول وقيل الأول في الالتقاط والثاني في المعاني وقيل الأول في المدلولات  
 والثاني في الدلائل (مبين) أي مظهر (الكليات) وهو جمع بكايه وهو ما استمر المراد منه بخلاف  
 الصريح (والإشارات) جمع إشارة وهو الرمز فالأول في المعاني والثاني في المتون (منبع العلاء)  
 بضم العين وهو جمع عليا والمنبع مفعول من نبع الماء إذا ظهر وسال بالتفجر وأراد أنه مظهر  
 الأشياء الدقيقة والمائل الرفيعة العالية التي لا يثا لها إلا المنفردون من العلماء الكبار  
 والمتقنون من الفضلاء الأخيار (علم الهدى) أي الهداية وهي ما يوصل إلى المطلوب والعلم  
 بفتحين الجبل وقد استعير الجبل للشيخ مبالغة في توصيفه بالعلوم والهداية وجه ذلك أن الجبل  
 ونزل للبقعة التي هو علم يجمعها من المبدؤ والتأويل وكذلك الشيخ بين طائفة جنسه ينزل منهم  
 منزلة لو تدمع أن قيام أمورهم وانتظام أحوالهم على منهاج العدل والشرع يكون به أو كان  
 الجبل يقتدى به المسافرون عند الضلال فكذلك هو يقتدى به في العلوم وتحصيلها عند الجهالة  
 (أفضل الورى) أي الخلق في زمانه (حافظ الملة) الإبراهيمية الحنيفة (والدين) الحمدي وهو لقبه  
 الذي اشتهر به بين الخلق (شمس الإسلام والمسلمين) جعل شمسا مبالغة كما في زيد أسد (وارث  
 الأنبياء والمرسلين) في العلوم لوحظ فيه قوله عليه السلام العلماء ورثة الأنبياء (أبو البركات)  
 كنيته واسمه (عبد الله بن أحمد بن محمود) صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول منها  
 كتاب الوافي وشرحه الكافي والمعنى في شرح المنظومة والمستصفي في شرح النافع والمزار

وشرحه والعمدة في الكلام وغير ذلك تفقه على شمس النعمة الكردي وسمع منه الصغاني دخل  
 بغداد سنة عشر وسبع مائة ووفاته في العشر المذكور (السنّي) نسبة الى مدينة تنسف وهو من  
 بلاد الصغد من بلاد ما وراء النهر قيل هو بكسر السين وفي النسبة تفقح كما يقال في النسبة الى  
 صدف صدف بالفتح (المأرايت الهم) أي هم المحصلين وهو جمع همة من الهم وهو التصد (مأثله  
 الى) الكتب (المختصرات) لسهل مأخذها وقرب تناولها (و) راي (الطبائع) أي طبائع  
 المشتغلين (راغبة) أي معرضة (عن) الكذب (المطلولات) لبعدها عن ضبطها وعسر حفظها (أردت)  
 جواب لما (ان الخصاص الوافي) وهو الكتاب الذي صنعه أولا على ترتيب عجيب وتركيب غريب  
 يحتوي على مسائل كثيرة من كتاب الهداية والقصدوري والمنظومة والزيادات والواقعات  
 والجامع الصغير والكبير والفتاوى وغيره (بذكر ما علم وقوعه) بين الناس (وكثرة وجوده)  
 لاشتماله على غالب الواقعات والحوادث (لثبوت فائدته) لكونه مختصرا يلقي درسه في المدارس  
 ويحفظ منه في غالب الاماكن والمجالس ويستحب مع الطلبة في الاكام ويبحث منه الخواص  
 والعوام فالخواص بالاقامة والعوام بالاستفتاء عنه (وتوفر عائدته) أي منفعة وبين  
 الفائدة والعائدة جناس لا يخفى (فشرعت) الفاء فيه جواب شرط محذوف تقديره اذا كان  
 الامر كذلك فشرعت (فيه) أي في تلخيص الوافي (بعد التماس) أي طلب (طائفة) أي  
 جماعة (من أعيان الافاضل) أي من اشرفهم وكابرهم والاعيان جمع عين الشيء وهو خياره  
 والافاضل جمع أفضل وهو أمثل من القاضل من فضل اذا زاد (وأفاضل الاعيان) فالمراد من  
 الاول العلماء المنتهون في العلوم ومن الثاني العلماء الذين في صدد الزيادة وأعيان الناس هم العلماء  
 لانهم خيارهم وساداتهم وأعيان العلماء هم الافاضل الذين لادرجة فوق درجاتهم الادرجات  
 الانبياء عليهم السلام ولحق فيه قوله عليه السلام فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم ثم  
 وصفهم بقوله (الذين هم بمنزلة الانسان العاقل) وهو نورها الذي تبصر به فندس الحدقة التي ركب  
 الله فيها النور الذي يصبر به الانسان يسمى انسانا (و) هم أيضا بمنزلة (العين للانسان) والمراد  
 من الانسان الاول هو النور الذي ذكرناه ومن الثاني هو الحيوان الناطق والمراد من العين  
 الاول والثاني هو العضو المعهود وهو العين الباصرة وهذا تشبيه بليغ وجهه ان الانسان كما  
 لا يتفقه في المبصرات الابالعين فكذلك الخلق لا يتفقهون بأموال الدنيا والآخرة الابالعلماء فكما  
 أن الاعشى لا يمتد الى طريقه ولا يميز بين ما يتفقه ويضمره فكذلك الخلق لا يمتدون الى طريق  
 الهدى والصواب ولا يميزون بين الحلال والحرام الابواسطة العلماء وقوله (مع ما بي من العوائق)  
 في محمل النصب على الحال أي فشرعت فيه حال كوني مصاحبا للعوائق أي الموانع والشواغل  
 اقامن جهة اشتغاله بتصنيف آخر والقاء الدروس وامان جهة الفقرات التي لا يتخلو عنها البلاد  
 والفتن التي تزيد الامن والقرار عن العباد والظاهر ان مراده هذا الان في زمان تصنيفه هذا  
 الكتاب كانت الفتن عامة في البلاد خصوصا في بلاد ما وراء النهر من جهة المغل الذين تفرقوا  
 في البلاد وافسدوا غاية الفساد (وسميته) أي المختص من الوافي (بكثر الدقائق) سماه كنزا  
 باعتبار كثرة مسأله التي كنزها السلف لان الكثر اسم لما دفعه بنو آدم من الذهب والفضة ولما  
 جمعها ههنا سماها كنزا وسمها بالدقائق نظر الى دقة اختصاره فانه اذا بسط كان أكثر منه

عشر مرات وأكثر (وهو) أي الكثرة هذا (وان خلا) أي عرا (عن العويصات والمعضلات) أراد بها المسائل الموجودة في الوافي المأخوذة من الجامع الكبير فان مسائل عويصة أي صعبة يحتاج الانسان في استخراجها الى أمر عظيم وتردد كثير وأصولها معضلة أي مشكلة جداً فهذا الكتاب وان عرا عن ذلك (فقد تحلى) أي تزين وتجميل (بمسائل الفتاوى والوقاعات) يعني تحلى بالمسائل التي يفتي بها عند الوقاعات والحوادث لأن الناس انما يحتاجون غالباً الى مثل هذه المسائل لا الى المسائل النادرة الصعبة ويجوز أن يكون المراد من الفتاوى والوقاعات الكتابين المسمين بهما يعني وان عرا هذا الكتاب عن مسائل الجامع الكبير التي هي العويصات والمشكلات فقد تحلى بمسائل هذين الكتابين التي وجودها أكثر ونفعها أعم وأشهر وقوله (معلماً) بفتح اللام حال من الضمير الذي في تحلى وأشار بقوله (تلك العلامات) الى التي وضعها في الوافي وهي حرف الحاء لابي حنيفة والسين لابي يوسف والميم لمحمد والزاى لزياد والفاء لاشافعي والكاف لمالك والداد لاجد والواو لرواية عن أصحابنا وألفياس مرجوح (وزيادة) بالجر أي وبزيادة حرف (الطاء للاطلاقات) يعني للمسائل التي ذكرت مطلقة من غير تفصيل ولا قيد (والله الموفق للاعتمام) أي لاتعام هذا الكتاب (والميسر للاختتام) أي لاختتامه

\* (كتاب الطهارة) \*

كلام اضافي فيه وجهان الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أي هذا كتاب الطهارة والنصب على تقدير هاء كتاب الطهارة وأخذه وهو مصدر كالكتب والكتابة بمعنى الجمع تقول منه كتبت البغلة اذا جمعت بين شفريرها بحلقه أو سيراً كتب وأكتب كتباً وقديقال أراد بالكتاب ههنا المكتوب مجازاً كالحساب بمعنى المحسوب وفي الاصطلاح الكتاب طائفة من المسائل الفقهية اعترت مستقلة شملت أنواعاً ولم تشمل والقيد الاخير لدفع قول من يقول الكتاب اسم جنس يدخل تحته انواع من الحكم وكل نوع يسمى بالباب والباب اسم لنوع يشتمل على أشخاص تسمى فصولاً فان الكتاب قديكون كذلك وقد لا يكون فان من الكتب ما لم يذكر فيه لآباب ولا فصل ككتاب اللقطة واللقيط والآبق وغيرها على ما سأتقى والطهارة مصدر من طهر الشيء بضم الهاء وفتحها بمعنى النظافة مطلقاً وفي الشرع النظافة عن النجاسات مطلقاً وقال صاحب الدراية الطهارة لغة النظافة وشرعاً نظافة الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس وهذا تعريف غير صحيح لأن الطهارة أعم من الوضوء والتعريف المذكور لا يطلق الا على الوضوء وهو نوع من أنواع الطهارة وانما تقدمها على غيرها لانها شرط وهو مقدم ثم اختصت بالبداية من بين سائر الشروط لكونها أهم ولانها لا تسقط بحال ما بخلاف غيرها ثم قدم بيان الوضوء الذي هو طهارة صغرى على الغسل الذي هو طهارة كبرى اما اقتداء بالكتاب العزيز وما باعتبار شدة الاحتياج الى علم الوضوء باعتبار كثرة دورانه فقال (فرض الوضوء) وهو كلام اضافي مبتدأ وخبره (غسل وجهه) أي وجه المتوضي أو المكلف وليس هذا باعتبار قبل الذكر والدلالة القرينة عليه وذلك لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم والقرض ما ثبت بدليل قطعي لاشبهه فيه والوضوء بضم الواو من الوضوء وهي الحسن والنظافة تقول منه وضوء الرجل أي صار وضياً وتوضأت للصلاة ولا يقال توضيت وبعضهم يقول وبالفتح الماء الذي يتوضأ به وفي الشرع

غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس ولما كان الوجه من الحدودات الحسية التي لها طول  
 وعرض أشار اليه بقوله (وهو) أي الوجه يتبدئ في الطول (من قصاص شعره) وهو حيث  
 ينتهي نبتة من مقدمه ومؤخره وفي القاف ثلاث لغات والضم أعلاها وينتهي (الى أسفل دقته)  
 بفتح الذال المججمة والقاف وهو مجتمع لحسية (و) يتبدئ في العرض (الى شحمتي الاذن) وهي  
 معلق القرط وأراد شحمتي الاذنين لأن لكل أذن شحمة وقد نوقش في هذا التركيب من وجوه  
 الأول أن قوله من قصاص شعره ليس كذلك لأن حد الوجه في الطول من مبتدأ سطح الجبهة الى  
 منتهى العين كان عليه شعراً ولم يكن الثاني أن قوله والى شحمتي الاذن معطوف على قوله الى  
 أسفل دقته فيكون داخلاً في حكمه ويكون المعنى حد الوجه طولا ومن قصاص شعره الى أن  
 ينتهي الى أسفل الذقن والى أن ينتهي الى شحمتي الاذن وليس كذلك على ما لا يخفى الثالث كان  
 ينبغي أن يقال والى شحمتي الاذنين لأن لكل أذن شحمة والعرض من الشحمة الى الشحمة  
 وليس لأذن واحدة شحمتان الرابع يلزم من هذا الحد أن يجب غسل داخل العينين والاذن  
 والقف وأصول شعر الحاجبين واللحية والشارب ووفيم الذباب ودم البراغيث وليس كذلك  
 وأجيب عن الأول أنه باعتبار الغالب وعن الثاني بأن فيه مقتدا وهو ما ذكرناه وان كان فيه  
 تعسف وهو أيضا بعينه عبارة صاحب الهداية حيث قال وحد الوجه من قصاص الشعر الى  
 أسفل الذقن والى شحمتي الاذن لأن المواجهة تقع بهذه الجملة وهو مشتق منها وقد علم أن الفقهاء  
 يتسامحون في اطلاق العبارات ولكن العبارة المنقحة أن يقال وهو من قصاص شعره الى أسفل  
 دقته ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن كما ذكره غيرهما وعن الثالث بما قدرنا أيضا مع ما فيه  
 من المسامحة وعن الرابع أن هذه الاشياء سقطت للعرج وعلى حد من يقول الوجه ما يواجهه  
 الانسان لا تدخل هذه الاشياء لزوجها عن المواجهة ثم اعلم انه لا خلاف في أن ما يشتمل عليه  
 الطول يجب غسله وأما ما يشتمل عليه العرض ففيه خلاف أبي يوسف فعنده عرض الوجه من  
 العذار الى العذار وما وراءه ساقط والعذار رأس الخلد وهو داخل بالاتفاق هذا في الملتحي أما  
 في غيره فخذ العرض هو الذي تقدم ذكره وعند مالك العذار وما وراءه لا يدخل في الغسل مطلقا  
 (ويديه) عطف على قوله وجهه وفيه حذف والتقدير وغسل يديه (بقرقيقه) أي مع مرققيه  
 والباء مجيء المصاحبة يقال اشتريت الفرس بسرجه أي مع سرجه وقال زفر المرفقان لا يدخلان  
 في الغسل لأن الغاية لا تدخل تحت المغني قلنا الغاية ههنا لا سقاط ما وراءها لان صدر الكلام  
 ان كان يثبت الحكم في الغاية وما وراءها قبل ذكرها فيكون ذكرها لا سقاط ما وراءها  
 والافلام اذا الحكم الى تلك الغاية وهي في صورة النزاع من القبيل الأول (ورجله) عطف  
 على يديه أي وغسل رجله أيضا (بكعبه) أي مع كعبه كما ذكرناه وفيه خلاف زفر أيضا والسكع  
 هو العظم الثاني عند ملتقى الساق والقدم وهو الصحيح ههنا وما روى من أنه العظم المربع  
 الذي عند معقد الشمر الذي في باب الحج (ومسح ربيع رأسه) بالرفع عطف على قوله غسل  
 وجهه أي فرض الوضوء أيضا مسح ربيع رأسه لحديث الغيرة رضي الله عنه انه عليه السلام  
 مسح على ناصيته أخرجه مسلم وليس هذا بزيادة على الكتاب بخبر الواحد لأن الكتاب مجمل  
 والتحقيق الخبر بيان له وهذه حجة على الشافعي في تجويزه أقل ما ينطلق عليه اسم المسح وعلى مالك

في رؤيته مسح جميع الرأس فرضا فان قلت الخبر يقتضي بيان عين الناصبة والمدعى ربع  
غيره عين فلا يوافق الدليل المدلول قلت الخبر يحتمل معنيين بيان المحل وبيان المقدار وخبر الواحد  
يصلح بيان المحل الكتاب والاجال في المقدار دون المحل لانه الرأس وهو معلوم فلو كان المراد منه  
المعين يلزم نسخ الكتاب بخبر الواحد وعن محمد الواجب قدر ثلاث أصابع ذكرها ابن رستم  
عنه في نوادره (ولحيته) بالجزء عطف على رأسه أي ومسح ربع لحيته وهو رواية الحسن عن أبي  
حنيفة ويجوز أن يكون عطف على الربع أي ومسح لحيته فعلى هذا يجب مسح كل اللحية  
وهو رواية بشر عن أبي يوسف وعنه لا يجب مسحها أصلا والمختار ان القرض مسح ما يلاقى  
البشرة من الوجه (رسقه) أي سنة الوضوء ثلاث عشرة على ما ذكره الاولى (غسل يديه الى  
رسقه) بضم الراء وسكون السين المهملة وفي آخره غين معجمة وهو منتهى الكف عند المغسل  
وذلك لقوله عليه السلام اذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه  
فان أحدكم لا يدري اين بانته يده أخرجه البخاري بهذه العبارة وبقيت الجماعة بالقاظ مختلفة  
وانما قال الى رسقه لوقوع الكفاية به في التطييف (ابتداء) نصب على الظرف أي في ابتداء  
الوضوء وأوله ويجوز أن يكون حالا على تقدير مبتدئا وانما قال (كالتمسجة) بكاف التشبيه  
تنبيه على أن السنة في التسمية أيضا أن تكون في ابتداء الرضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن  
لم يذكر اسم الله عليه رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وقال صاحب الهداية والاصح  
انها مستحبة وكيف يكون الاصح انها مستحبة وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على سنيتها  
على أن جماعة من الظاهرية واسحق وأحمد في رواية يرون بوجوبها ووقع في بعض النسخ  
والتسمية بالرفع عطف على غسل يديه وهي الثانية من السنن (و) الثالثة (السؤال) أي استعماله  
لان نفس السؤال ليس بسنة وقال ابن الاثير السؤال بالكسر والمسؤال ما يدلك به الانسان  
من العيدين يقال ساله فاهبوكه اذا دللكه بالسؤال فاذا لم تذكر الفم قلت استسألك وقال  
الشارح والسؤال يحتمل وجهين أحدهما ان يكون مجرورا عطف على التسمية والثاني أن يكون  
مرفوعا عطف على الغسل والاقل أظهر لان السنة ان يستألك عند ابتداء الوضوء قلت بل  
الأظهر هو الثاني لان المنقول عن أبي حنيفة رضي الله عنه على ما ذكره صاحب المقصد أن  
السؤال من سنن الدين فحينئذ يستوى فيه كل الاحوال (و) الرابعة (غسل فمه) وأراد به  
المضمضة (و) الخامسة غسل (أنفه) وأراد به الاستنشاق وانما عدل الى هذه العبارة اما لان  
الغسل يشعر بالاستيعاب واما تنبيه على حديثه وما قيل انما ذلك للاختصار فليس بشئ  
وكيفيتهما أن يتممض ثلاثا وبأخذ لكل مرة ماء جديدا ويستشق كذلك وعند الشافعي  
يعرف غرفة فيوزعها عليهم (و) السادسة (تحليل لحية) عند أبي يوسف وبه قالت الثلاثة  
وعندهما هو فضيلة وليس بسنة (و) السابعة (تحليل أصابعه) بالاجماع للحديث المعروف  
(و) الثامنة (تثليث الغسل) فالاول فرض والثاني والثالث سنة وقيل الثالث اكمل للسنة  
وقيل الثالث نقل وقيل الثاني نقل والثالث سنة وعن أبي بكر الاسكافي ان الثلاث فرض  
(و) التاسعة (نيته) أي نية الوضوء فيكون المصدر مضافا الى نفعه وله وطوى ذكر الفاعل أي نية  
المتوضي الوضوء ويجوز أن يكون مضافا الى الفاعل أي نية المتوضي ويكون المحذوف هو

المفعول وعند الشافعي فرض وهي قصد قلبه بالوضوء لاستباحة الصلاة أو رفع حدث أو امتثال أمر (و) العاشرة (مسح كل رأسه مرة) واحدة وعند الشافعي ثلاثا وعند مالك مسح كل الرأس فرض (و) الحادية عشرة مسح (أذنيه بانه) أي بآء الرأس وعند الشافعي بآء جديد (و) الثانية عشرة (الترتيب المنصوص) عليه من جهة العلماء وهو أن يبدأ بآء الله تعالى بذكره وعند الشافعي هو فرض (و) الثالثة عشرة (الاولا) بكسر الواو وهي المنباعدة وهو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول وقبل أن لا يثبت غل بينهما بعمل آخر وعند مالك هو فرض (ومستحب) أي ومستحب الوضوء شيان أحدهما (التيامن) وهو البدء باليمين في غسل اليدين والرجلين (و) الآخر (مسح رقبته) لانه عليه السلام مسح عليهما ولما فرغ عن بيان الوضوء شرع في بيان نواقضه والنقض في الاجسام ابطال الأبقها وفي غيرها اخراجها عما هو المطلوب والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة وأشار الى ذلك بقوله (و) ينقضه أي الوضوء (خروج) كل خارج (نجس منه) أي من المتوضئ سواء كان على وجه الاعتقاد أو لم يكن خلافا لما لاك في غير المعتاد وسواء كان من السيئين أو لم يكن خلافا للشافعي في غير السيئين والشرط السيلان الى موضع بلحمة حكم التطهير خلافا لفرحتى لو نزل البول الى قلعة الذكركم ينقض والى قصبة لا ينقض وكذا لو علا الدم أو القيح على رأس الجرح ولم يسلم لا ينقض وأشار بالخروج الى أن المخرج لا ينقض حتى لو عصر بثرة أو رفع دما أو فحوه بقطنه عن رأس الجرح لم ينقض (و) ينقضه أيضا (ق) خلافا للشافعي ووصفه بقوله (ملائفه) أي فم المتوضئ تنبها على مذهب زفرقان عنده الامتلاء ليس بشرط ولا فرق بين أنواع التي أشار الى ذلك بالواصلة وهو قوله (ولو) كان التي (مرة) بكسر الميم أي صفراء (أو) كان (علقا) أي دما جامدا وان كان مائعا فلا امتلاء ليس بشرط عند أبي حنيفة خلافا لمحمد وأبي يوسف مضطرب هذا اذا كان صاعدا من الجوف وأما اذا كان نازلا من الرأس فهو ينقض قل أو كثر بانفراق أصحابنا (أو) كان التي (طعما أو) كان (ماء) خلافا للحسن فيهما اذا لم يتغير (لا) ينقضه اذا قام (بلغما) سرفا خلافا لابي يوسف في الصاعد من الجوف (أو) قام (دما غلب عليه البراق) اعتبارا للغالب ولو كان البراق مغلوبا انتقض وكذلك في التباوي ويعرف ذات من حيث اللون فان كان أجرا انتقض وان كان أصفر لا ينقض هذا كله في الخارج من نفس الفم وأما الخارج من الجوف فقد مر تفصيله وفي التجنيس اذا برق وخرج معه دم ان كان الدم مغلوبا لا ينقض لانه ما سال بنفسه بل سببه البراق بخلاف ما اذا كان غالباً ومساويا للاحتياط ولو عض على شيء وأصابه دم مما بين أسنانه ان كان بحيث لو ترك لا يسيل لا ينقض (والسبب) وهو اتحاد المجلس عند أبي يوسف والباعث وهو الغثيان عند محمد (يجمع متفرقه) أي متفرق التي وهو على أربعة أوجه اما أن يكون المجلس والباعث متعدين فيجمع اتفاقا واما متعدين فلا يجمع اتفاقا واما أن يكون الاول متحد الاغبر واما أن يكون الثاني لاغبر فيقسم ما الخلاف (و) ينقضه أيضا (نوم مضطجع) وهو النائم على جنبه لاسترخاء المناصل (و) نوم (متورك) وهو النائم على وركه لزال مقعدته عن الارض وكذا نوم مستند الى شيء أو أزيل اسقط (و) ينقضه أيضا (اغشاء) وهو ما يكون العقل به مغلوبا (وجنون) وهو



ما يكون العقل به ملوبا فمن هذا صرح الانبياء عليهم السلام دون الجنون  
 (و) ينقضه أيضا (مسك) وحده أن يدخل في مشيئة اختلال واختيار الصدور والشهيد  
 أن لا يعرف الرجل من المرأة (و) ينقضه أيضا (قائمة متصل) صلاة كاملة حتى لا يكون تنضا  
 في الجنابة واحترقه عن غير المصل وبقوله (بالغ) عن غير البالغ لأنه اليست بجنابة في حقه وسواء  
 في ذلك العمدة والنسيان خلافه لا شافعي مطلقا وحى ما يكون مسرعا بخيرائه بدت أسنانه أولا  
 وانحن ما يكون مسرعا فقط يطل الصلاة دون الرضخ والتبسم مالا صوت فيه فلا ينقض  
 شيئا أصلا (و) ينقضه أيضا (مباشرة قاحلة) خلافه لمجد وحى أن تنشر الآلة وتنامس الفرجين  
 (لا) ينقضه (حرج دودة من جرح) لأنه استراة من لحم وهو لم يقط لا ينقض فكذا ما يولد منه  
 بخلاف الخارجة من البر لأنه استراة من الطعام (و) لا ينقضه أيضا (مس ذكر) خلافا  
 لشافعي لحديث بسرة من مس ذكره فليته وضأولنا حديث قيس حل حوالا بضعه منك قال  
 الترمذي هذا أحسن شيء في هذا الباب وحديث بسرة ضعفه جماعة وقال يحيى بن معين ثلاثة  
 أحاديث لم تسمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث من المكرولانكاح الابن وكل مسكر  
 حرام وعن أحمد وإسحاق مثله وقال الطحاوي لم نعلم أحدا من الصحابة أفتى بالوضوء منه غير ابن عمر  
 وقد خالفه أكثرهم (و) لا ينقضه أيضا مس (امرأة) خلافا لشافعي لقوله تعالى أولا مستمسك  
 النساء ولنا ما صرح أنه عليه السلام كان يقيبل بعض نساءه ثم يخرج إلى الصلاة ولا يتوضأ وفسر  
 الآية ابن عباس بالجماع وهو ترجح القرآن وهو موافق لما قاله أهل اللغة فقال ابن السكيت  
 التمس إذا قرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب است المرأتى جامعته أو يؤيده ما قالت مريم  
 عليها السلام ولم يمسي بشي (وفرض الغسل) بضم الغين ثلاثة الأول (غسله) وأراد به  
 المتضمنة (و) الثاني غسل (أنفه) وأراد به الاستنشاق وعند الشافعي هما متان فيه كافي الوضوء  
 وعند مالك فرضان فيهما وعند أحمد واجبان فيهما (و) الثالث غسل جميع (بدنه) بالاجماع  
 (لأنه) أي لا يفرض ذلك بدنه خلافا لما لا (و) لا يفرض أيضا (ادخل) المقتبل (الماء)  
 في (داخل الجلدة) المتدلية الكائنة (بداخله) وهو الذي لم يحسن لأنه خائفة كقصبة الذكر  
 وهذا مشكل لأنهم جعلوه كخارج في وصول البول إلى التفتة ويزول الاشكال على قول من  
 يرى بوجوب اتصال الماء إليه على ما هو الصحيح (ومنته) أي سنة الغسل (أن يغسل يديه) أولا  
 (و) أن يغسل (فرجه) بعد غسل اليدين (و) أن يغسل (بجاسة تركت على بدنه) ثلاثين قيل  
 قوله وبجاسة بغنى عن ذكر فرجه لأنه انما يغسل لأجل التجاسة قلت ذكره للاهتمام واتباعا لما  
 ذكر في حديث ابن عباس رضي الله عنه ما (ثم) بعد ذلك (يتوضأ) كوضوءه للصلاة الأرجل  
 أن كان في جميع الماء (ثم يفيض) أي يسكب (الماء على بدنه ثلاثا) أي ثلاث مرات كذا  
 في حديث ابن عباس (ولا تنقض) على صيغة المجزول وقوله (ضفيرة) مفعول نائب عن الفاعل  
 أي لا تنقض المرأة ضفيرتها وحى شعرها المعقود إذا كانت ملبدة وينقض الرجل مطلقا إلا  
 إذا كان علويا أو زكيا للخرج وانما لا يجب النقض (أن بل أصلها) أي أصل الضفيرة وإن لم يبل  
 أصلها يجب تنضيها مطلقا (وفرض) الغسل (عند) خروج (مضى) إلى ظاهر الفرج ودخوله  
 أيضا خاتمة مسكر به الذكر ويولد منه الزاد وسواء في ذلك حالنا النوم واليقظة ولكن بقيد بن

أحدهما الذي أشار إليه بقوله (ذي دق) والآخر الشهوة وأشار إليه بقوله (وشهوة) وعند  
 الشافعي خروج كبد ما سكن يوجب الغسل ثم ومنه ما بقوله (عند انقضاءه) أي انفصال المني  
 من مقده لا عند خروجه من رأس الاحليل كما هو مذهب أبي يوسف وقائدة الخلاف في مواضع  
 فمن احتلم فسد ذكره حتى مكنت شهوته ثم خرج لأعن دق يوجب الغسل عندهما خلافاً وفيه  
 نظر إلى الشهوة فزال المني عن مكانه ثم فعل كذلك وفيه اغتسل قبل أن يبول أو ينام ثم سال  
 منه بقية المني بغير شهوة بعد الغسل عندهما خلافاً له (و) فرض أيضاً عند (نوباري) أي تعقب  
 (سنة) ومن ما فوق الختان (في قبل) أي في فرج امرأة (أو دبر) من رجل أو امرأة (عليهما)  
 أي على الفاعل والمنعول به وانما يدل التقاء الختانين كما قال غيره لأنه لا يتصور في الدبر وقالت  
 الظاهرية لا يجب الا بالانزال (و) فرض أيضاً عند انقطاع (حيض) عند انقطاع (نفاس)  
 وهو الدم المتعقب للولادة (لا) يفرض عند خروج (مدى) بالذال المجمة وهو ما رقيق أبيض  
 يخرج عند لاعبة الرجل أهله (و) لا يفرض أيضاً عند خروج (ودي) يسكون الدال المهملة  
 وهو ما غليظ يعقب البول (و) لا يفرض أيضاً عند (احتمال) وجود (بال) ولو رأى بالاً  
 ولم يتذكر احتمالاً ما يجب عليه الغسل عندهما خلافاً لابي يوسف والثلاثة (وسن) الغسل  
 (للجمعة) أي انما لهم وهو النعيج وقال الحسن ليومها وقائدة فيه اغتسل قبل الصلاة ثم أحدث  
 وتوضأ وصلى الجمعة واغتسل بعدها قبل الغروب أو كان ممن لا يجب عليه الجمعة كأهل البرية  
 والمسافر والمرأة فإنه لا يسن الاغتسال في حتهم خلافاً للحسن وعند مالك غسل يوم الجمعة  
 فرض وبه قالت الظاهرية (و) سن أيضاً (للعيدين) عند (الاحرام) للعبادة أو العمرة (و) يوم  
 (عرفة) لورود السنة كذلك (ووجب) الغسل (للميت) أي لأجله وجب فعله على الحي  
 (و) كذا يجب (لأن أسلم) حال كونه (جنباً) وكان ينبغي أن يقال وعلى من أسلم لأن الغسل  
 انما يجب على الكافر الذي أسلم فله أيضاً يجب عليه بخلاف الميت فإنه ليس بأهل لأن يجب  
 عليه شيء وانما يجب على الحي إقامة الغسل في حته فماسب أن يذكر الام فيه دون  
 ما عطف عليه فافهم (والا) أي وان لم يكن الكافر الذي أسلم جنباً (ندب) أي استحب  
 ومن المندوب الاغتسال ادخول مكة والوقوف بمزدلفة ودخول مدينة النبي صلى الله عليه  
 وسلم والمجنون اذا أفاق والصبي اذا بلغ بالسن وما فرغ عن بيان الطهارتين شرع في بيان آلة  
 التطهير وهي المياه بأقسامها فقال (ويتوضأ) أي مرید الصلاة (بماء السماء) أي المطر  
 وما ذاب من الثلج والبرد (و) يتوضأ بماء (العين) و) بماء (البحر) أيضاً قيل لو قال يتطهر  
 عوض يتوضأ كان أولى لشعوله الوضوء والغسل وغيره ما يقال اذا عرف الحكم  
 في الوضوء عرف في غيره لا يقال كيف جعل ماء العين والبحر غير ماء السماء والكل ماء السماء لقوله  
 عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض لأن القسمة على ما تشهده به  
 العادة فلا ينكر ذلك (وان) واصله بما قبله يعني وان (غير) شيء (ظاهر) اختلط بالماء (أحد)  
 (وصافه) وهي اللون والطعم والريح كنعفران اختلط بالماء فغير لونه فقط لا طلاق اسم الماء  
 عليه حتى لو غير وصنين منه بأن غير اللون والطعم أو اللون والريح لا يجوز زوال الإطلاق عنه  
 وقالت الثلاثة لا يجوز مطلقاً (أو اثنين) الماء (بالمكث) أي بطول الإقامة في موضعه وهو



عطف على قوله غير (لا) يتوضاً (بما تغير بكثرة الاوراق) التي وقعت فيه أيام الخريف لزوال  
الاطلاق (أو) تغير (بالطبخ) على النار (أو اعتصر) الماء (من شجراً وغيره) لما ذكرنا (أو غلب  
عليه) أي على الماء (غيره) من الأشياء الطاهرة (أجزاء) أي من حيث الأجزاء وهو أن يخرج  
عن صفته الأصلية بأن يتخذ لأن يكون من حيث الوزن أكثر وذكرا لا سيحياي أن الغلبة تعتبر  
أولاً من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث الأجزاء ويقال الاعتبار لتغير الأوصاف  
الثلاثة أو أكثرها ويقال الاعتبار لرقعة الماء ونخاسته ويقال الاعتبار للغلبة بالأجزاء الذاتية  
فنعول الضابط هنا والموفق لهذه الأقوال أن الماء إذا خالطه شيء لا يتخلو أو ما أن يكون جامداً  
أو متاعافان كان جامداً فإقدام يجرى على الأعضاء فالأغالب وان كان مائعاً فلا يتخلو أو ما  
أن يكون يتخلو فالأغالب في الأوصاف كلها أو في بعضها أو لا يكون فان لم يكن كالماء المستعمل  
على القول الصحيح أنه طاهر يعتبر بالأجزاء حتى لو كان الماء رطلين والمستعمل رطلاً في حكمه  
حكم المطلق وبالعكس كالمقيد وأن كان يتخلو فاقان غير الثلاث أو أكثرها لا يجوز الوضوء به  
والأقن خالفه في وصف واحد أو وصفين تعتبر الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثلاً لا يتخلو فيه في  
اللون والطعم فان كان لون اللبن أو طعمه هو الغالب لم يجوز الوضوء به ولا جاز وكما البطح يتخلو  
في الطعم فتعتبر الغلبة فيه بالطعم فعلم من هذا أن مراد من اعتبار الرقعة والخثانة ما إذا كان الخالط له  
جامداً أو مراد من اعتبار الغلبة بالأجزاء ما إذا كان الخالط له لا يتخلو فيه في شيء من الأوصاف  
فافهم فانه موضع أشكل على كثير من الناس (و) لا يتوضاً أيضاً (بما دأتم) أي غير جارٍ وقع  
(فيه نجس) هذا (ان لم يكن) هذا الماء الدائم (عشر) أي عشرة أذرع (في عشر) أي في عشرة  
أذرع بذراع الكرباس وهي ذراع العاتية ست قبضات أربع وعشرون أصبعاً وقيل بذراع  
المساحة وهي ذراع الملاك كسرى سبع قبضات بأصبع فائتية ويمكن أن يستأنس على هذا  
بحديث بربضاعة وقد حققناه في شرحنا للطحاوي بقوله ان لم يكن عشر في عشر لانه  
إذا كان عشر في عشر يكون حينئذ كالماء الجاري أشار إليه بقوله (فهو) أي العشر في العشر  
(كالجاري) أي كالماء الجاري وهكذا وقع في الكتاب بالقاء والصواب أن يكون بالواو لا  
بالباء بالحواب فيفسد المعنى ولكن إذا جعلنا القاء تفسيره بيزول الأشكال وعدة الشافعي  
في هذا الباب على القولين فإذا بلغهما لا ينجس إلا بالتغير وبه قال أحمد وعدة مالك على التغير  
مطلقاً ثم أشار إلى تفسير الجاري بقوله (وهو) أي الجاري (ما يذهب ببقية) وقيل ما بعده الناس  
جاري وهو الأصح ثم أشار إلى حكم الجاري إذا وقعت فيه نجاسة بقوله (فيوضاً منه) أي من  
الجاري الذي وقع فيه النجس (ان لم يثره) أي أثر النجس فيه ويجوز أن يعود الضمير في منه إلى  
الماء الدائم الذي بلغ عشر في عشر وأراد أنه يجوز الوضوء منه في غير موضع الوقوع وفي موضع  
الوقوع أيضاً لم يتغير في رواية مختارة ثم أشار إلى تفسير الأثر بقوله (وهو) أي الأثر (طعم أو لون  
أو ريح) فهذه أوصاف عارضة على الذات (وموت) مرفوع بالابتداء مضاف إلى (مالادم) مائل  
(له فيه) أي في الماء وغيره من المائعات وذلك (كالبقي) بتشديد القاف (والذباب) بتخفيف الباء  
(والزبور) يضم الزاي بأنواعه حتى النحل (والضفدع) بكسر الضاد وأراد به الماء دون البري  
(والسرطان) وكذا السمك بأنواعه وقوله (لا ينجسه) خبر المبتدأ أي لا ينجس الماء وعن الشافعي

انها تجبسه وبه قال مالك وأحمد في رواية (والماء) مبتدأ وقوله (المستعمل) صفة أى الذى  
 استعمل فى الوضوء أو الغسل (القربة) أى لاجل تقرب الى الله تعالى بأن وضأ على وضوء (أو)  
 لاجل رفع (حدث) أصغراً وأكبراً وأشار به هذا الى أن سبب الاستعمال هو أحد الأمرين  
 المذكورين وهو مذهب أبى يوسف وعين محمد التقرب فقط ثم انما يصير مستعملاً (إذا استعقر  
 فى مكان) سواء كان أرضاً أو ناء أو كف المتوضئ وقيل يصير مستعملاً بمجرد الانقصال من  
 العضو وان لم يستعقر فى مكان قيل هو الصحيح والذى يصيب مندبل المتوضئ أو ثيابه عنقوف  
 الاقوال كلها أما على ما اختاره الشيخ فظاهر وأما على القول الآخر فالجرح وقوله (ظاهر)  
 خبر المبتدأ وأشار به هذا الى صفة الماء المستعمل وعليه الفتوى وعن أبى حنيفة أنه نجس مغاط  
 وبه أخذ الحسن وعنه أنه مختلف وبه أخذ أبو يوسف وعند زفران كان مستعملاً طاهراً  
 فهو طاهر وطهور وان كان غير طاهر فهو طاهر غير طهور وعند مالك طاهر وطهور ومطلقا وبه  
 قال الشافعى فى قول وأحمد فى رواية وعنه كالحكم وأشار بقوله (لا يظهر) الى حكم الماء  
 المستعمل أى لا يظهر للاحداث مطلقاً (ومثله البئر) كلام اضافى مبتدأ وقوله (بخط) فى  
 موضع الرفع على الخبرية تقديره مثله البئر يضبط فيه بالجر وف بخط فالجيم من النجس والحائض من  
 الحيض والظلم من الظاهر صورتهما رجل انغمس فى البئر لطلب الدلو وهو نجس فالماء والرجل  
 نجسان عند أبى حنيفة لأن باقى الملافة تنجس الماء والرجل على حاله للنجاسة الماء المستعمل  
 عنده وعنه الرجل طاهر فى الأصح وعند أبى يوسف كلاله اجماله أما الرجل فلعدم الصب  
 وأما الماء فلعدم التقرب أو إزالة الحدث وعند محمد كلالهما طاهران أما الرجل فلعدم اشتراط  
 الصب وأما الماء فلعدم التقرب وانما دلت هذه الحروف الثلاثة على أعمها بنا الثلاثة بهم هذا الترتيب  
 لانهم على هذا الترتيب فى الخارج فالأمام هو المقدم ثم أبى يوسف ثم محمد ورحمهم الله فلذلك قدم  
 الحرف الذى دل على قول أبى حنيفة ثم الحرف الذى دل على قول أبى يوسف ثم الحرف الذى دل  
 على قول محمد فافهم (وكل اهاب) وهو الجلد الذى لم يدبغ ويتناول ذلك بعومه وجلده ما يؤكل  
 وما لا يؤكل (دبغ) بدباغة حقيقية كالقز والشب وشحومه أو حكمية كالترتيب والتشجيس  
 والالقاء فى الریح (فقد طهر) فظاهر أو باطناً خلافاً لما لك فى قوله يطهر بظاهره دون باطنه فتجاوز  
 الصلاة عليه والوضوء منه عندنا وعن مالك لا تطهر جلود الميتات أصلاً وبه قال أحمد فى رواية  
 وعند الشافعى لا يطهر جلده الكلب (الاجلد الخنزير) استثناء من قوله طهر لنجاسة عينه وقيل  
 لعدم قبول جلده الدباغ فعلى هذا الاستثناء من قوله دبغ (و) (الاجلد) (الادى) لكرامته وانما  
 آخره لان الموضع موضع اهانة ككفى فى قوله تعالى له تمت صوامع وبيع وصلوات (وشعر  
 الانسان) كلام اضافى مبتدأ (و) شعر (الميتة وعظمهما) بالرفع عطاف على الشعر أى عظم  
 الانسان والميتة (طاهران) خبر المبتدأ وما عطاف عليه وعند الشافعى هما نجسان وقال مالك شعر  
 الميتة طاهر دون عظمهما (وينزع) ماء (البئر) والاسناد فيه من قبيل اسم المحل على الحال بكبرى  
 الميزاب وسال الوادى (وقوع نجس) بعد اخراجه منها من أى نوع كان من النجاسة (لا) ينزع  
 (يعرق ابل) وقعا فيها (و) يعرق (غنم) للسلوى (و) وقوع (خرم) (عصفور) لعدم  
 النجاسة فلو وقع ثلاث بعات ينزع لانه كثير ولا فرق بين الصحيح والمنكسر والرتب واليابس

والخني والروث لشمول الضرورة وهو الصحيح وكذلك الفرق بين آبار الفسوات والامصار  
(وبول مايو كل) من الحيوانات (نجس) عندهما وقال محمد طاهر لقصة العربيين (لا يكون  
الخارج من بدن الانسان نجسا) ما لم يكن حدثا) كالتي القليل والدم اذ الميسل (ولا يشرب) بول  
ما يؤكل لحمه (اصلا) يعني في حاله تمن الاحوال عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يجوز لتداوى  
وقال محمد يجوز مطلقا (و) ينزح (عشرون دلو) قال الشارح هذا معطوف على البئر ثم قال  
وفيه اشكال وهو أنه يصير معناه ينزح البئر وعشرون دلو أو أربعون وكنه فيفسد المعنى وليس  
هذا مجرد وانما المراد ان ينزح البئر اذا وقع فيها نجس ثم ذلك النجس ينقسم الى ثلاثة أقسام منه  
ما يوجب عشرين ومنه ما يوجب أربعين ومنه ما يوجب الجميع فليس نزح البئر ما في هذه الثلاثة  
وانما هو تفسير وتقسيم لذلك النزح المأمور قلت هذا كله تعسف وانما فيه حذف والتقدير وينزح  
من البئر عشرون دلو عند وقوع مخوفة أو هذه الجملة معطوفة على الجملة الاولى وبين في الجملة  
الاولى ان الحكم ينزح كل الماء وفي الجمل المعطوفة نزح البعض بحسب الواقع وقوله (وسطا)  
صفة لاندلو وهي الدلو المستعملة في الآبار بالمدان ويقال الكبير ما زاد على الصاع والصغير ما دون  
الصاع والوسط الصاع وقيل عشرة ارطال وانما يجب نزح العشرين (بموت مخوفة) وما يثار بها  
في الجملة كالصعرة والسودانية وسام أرض بشرط أن لا تكون مجرودة فان في المجروحة  
ينزح جميع الماء والقارتان كفارة وعن أبي يوسف الى أربع كفارة والخمس كالدجاجة الى تسع  
والعشر كالشاة (و) ينزح (أربعون) دلو او سطا (بنحو حمامة) وهرة ودجاجة ونحوها (و) ينزح  
(كله) أى كل ماء البئر (بنحو شاة) وأدعى وكذب ونحوها لان ابن عباس وابن الزبير رضى الله  
عنهم أفتيا بذلك حين مات الزنجي في بئر زمزم ولم يشكر عليهم - ما أحسن العناية فكان اجماعا  
رواه الطحاوي (و) كذا ينزح كله لاجل (استفاح حيوان) واقع فيها (أو) لاجل (تفحكه) صغر  
الحيوان أو كبر لا يثقل البلية في اجزاء الماء (و) ينزح من البئر (مائتان) من الدلاء في الصورة  
التي يجب نزح الكل (لأنه يمكن نزحها) لكونها معينة وهذه فتوى محمد رحمه الله وعن أبي  
حنيفة ينزح حتى يغلب الماء والغلبة قيل هي العجز وقيل غلبة الظن (ونجسها) أى نجس البئر  
(مد ثلاث) ليال وانما قدرنا باليال دون الايام لانه ذكر الثلاث بدون التساوي لافرق بينهما  
في الحقيقة لانه اذا تمت احدهما ثلاث تمت الاخرى وقوله (فارة) بالرفع فاعل نجس ووصفها  
بقوله (متفحكة) لانها اذا لم تنتفخ اياها حكم آخر كما يأتي الآن وهو أن تقع في البئر  
حية وموت ثم تنتفخ أو تقع ميتة متفحكة والحال انه قد (جهل) أى لم يدر (وقت وقوعها) فيها  
قدم بذلك لانه اذا علم وقت وقوعها فنجس البئر من وقت الوقوع بالاتفاق (والا) أى وان لم تكن  
متفحكة فنجسها (مد يوم وليلة) وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يحكمكم بنجاستها من وقت العلم بها  
مطلقا ولا يلزمهم إعادة شيء من الصلوات ولا غسل ما أحسب ماؤها وهو القيساس وله وهو  
الاستحسان ان وقوع الحيوان الدموي في الماء سبب لموته لاسيما في البئر فيحال به على السبب  
الظاهر دون الموهوم احتياطا كالجروح اذ الميزل صاحب فراش حتى مات يحال به على الجرح  
حتى يجب وجبه وأما التقدير بالثلاث في المتفحكة فلانه لا ينتفخ غالب الا بعد ثلاثة أيام ويوم  
وليلة في غيره فلان مادونهما ساعات لا تضبط (والعرق) أى عرق كل حيوان في الحكم

(كالسور) أى كسور ذلك الحيوان فان كان طاهر افرقه طاهرا وان كان نجسا فنجس وان كان  
مكروها فمكروه وكان القياس على هذا ان يكون عرق الحمار مشكوكا فيه كسوره ولكن خص  
هذا بالنص وهو ركو به عليه السلام الحمار معرويا والخمر حرا الجواز والثقل ثقل النبوة  
(وسور الادنى) وهى بقية الماء التى يقيها وسواء كان طاهرا أو نجسا أو محدثا أو حائضا  
أو نساء أو صغيرا أو كبيرا أو مسلما أو كافرا أو ذكرا أو أنثى الاحالة تنسب به الحرفان بلع ريقه ثلاث  
مرات طهره وكان ينبغى أن يتنجس سؤرا الجنب لسقوط الفرض به ولكن قيل لم يرفع الحدث  
للضرورة وقيل يرفع ولكن لا يصير مستعملا للعرج وانما قال (والفرس) وان كان داخلا  
فى قوله (و) سور (ما يؤكل) لجه لاجل الاختلاف فى اكل لحمه ولكن سوره طاهرا لان اعابته متولد  
من لحمه وهو طاهر وحرمته على قول أبى حنيفة لكونه آلة للجهاد لا للنجاسة ألا ترى أن ابنه حلال  
بالاجماع وقوله (طاهر) خبر المبتدأ أعنى قوله وسور الادنى (والكلب) بالرفع على حذف  
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه أى وسور الكلب (و) سور (الخنزير) سور (سباع  
البهائم) كالاسد والثعلب ونحوها (نجس) خلافا لما لك فى الكلب والخنزير وللشافعى  
فى سباع البهائم ولا يجوز جزمه عفا على ما قبله من الجور وعلى أصل سيبويه لانه يلزم العطف على  
عاملين وهو ممنوع خلافا للقراء ولوقيل انه مجرور بعد حذف المضاف وترك المضاف اليه على حاله  
كان جائزا ولكنه قيل (و) سور (الهرة) سور (الدجاجة المخلاة) فى المسببة وكذلك  
الاهل والبقر الجلالة (و) سور (سباع الطير) كالهقاب والصقور والشاهين ونحوها (و) سور  
(سواكن البيوت) كالحية والعقرب والفأرة ونحوها (مكروه) والكلام فيه كالكلام فيما قبله  
أما الهرة فلقوله عليه السلام المنور سبع أخرجه الحاكم والمراد بيان الحكم وقال أبو يوسف  
سورها طاهرا لكرامة فيه لحديث الاصغاء وبه قالت الثلاثة ولهم ان الحديث يقتضى نجسه  
ولكنه سقط لعله الطوف فالقول بالكراهة جمع بين الدالين هذا اذا كان واجدا للماء وعند  
عدمه لا يكره لانه طاهر لا يجوز المصير الى التيمم مع وجوده وأما الدجاجة المخلاة فلا تنجس  
من النجاسة وأما سباع الطير فالقياس أن يكون سورها نجسا لان لحمها حرام وانكسرها كانت  
تشرى بمنزلة حرامها وهو عظيم جاف لم يؤثر فى نجسها ففى على الكراهة وأما سواكن البيوت  
فلا ضرورة والا فالقياس يقتضى النجيس (و) سور (الحمار) سور (البغل مشكوك) فيه فقيل  
فى طهارته وقيل فى طهوريته وقيل فيه ما جميعا وذلك لتعارض النصوص فى حق الحمار وأما  
البغل فهو من نمله ومعنى الشك التوقف فمه فلا ينجس الطاهر ولا يظهر النجس هذا اذا كانت  
أتمه أنا فان طاهرا لان الآتى المعتبر فى الحكم وان كان فرسا فينبغى أن يؤكل عندهما وطاهرا  
عند أبى حنيفة وفى الغاية اذا نزل الحمار على الرملة لا يكره لحم البغل المتولد منه سباعه سمى  
هذا لا يصير سوره مشكوكا واذا كانت أمه بقرة ينبغى أن يؤكل بالانساق فإذا كان كذلك  
(يتوضأ به) أى بالمشكوك (ويتيمم ان فقد) أى عدم (ماء) مطلقة البرقة الحدث يمين (وأيا) أى  
أى الاثنين من الوضوء والتيمم (قدم صح) لان المقصود حصول الطهارة باليقين وقال زفر لابد  
من تقدم الوضوء بخلاف نبد التمر حيث لا يجمع بينه وبين التيمم بل يتوضأ به عند أبى حنيفة  
لحديث ابنه الحسن وهو مذهب على وابن عباس وبما عمن التابعين رضى الله عنهم وعند أبى

يوسف وخور واية عنه أنه يتيم ولا يتوضأ به لانه ليس بماء مطلق ولهمذا انفي عنه ابن مسعود  
رضي الله تعالى عنه اسم الماء وقال محمد وخور واية عنه انه يجمع بينهما احتياطا والفتوى على  
قول أبي يوسف وروى فوح رجوع أبي حنيفة الى قوله ويشترط النية عند التوضؤ به كالتيتم  
واختلفوا في جواز الغسل به قال في المبسوط يجوز على الاصح وقال في المفيد الاصح أنه لا يجوز  
واختلفوا في النية الذي يجوز التوضؤ به قال في المفيد والمزيد الماء الذي ألقى فيه غيرات فصار  
حلا ولم يزل عنه اسم الماء وهو وقتي يجوز الوضوء به بلا خلاف بين أصحابنا وان طبع أدنى طبة  
يجوز الوضوء به حلوا كان أو مر أو مستكرا قال ودوا الاصح لان المتنازع فيه المطبوخ الذي  
زال عنه اسم الماء وقال صاحب الهدية وان غيرته النار مادام حلوا فهو وعلى هذا الاختلاف  
فعند أبي حنيفة يجوز التوضؤ به لانه يجوز شربه عنده وهذا يناقض ما ذكره هو بنفسه في باب  
الماء الذي يجوز به الوضوء لانه قال ههنا وان تغير بالطبخ بعد ما خط به غير لا يجوز التوضؤ به  
لانه لم يبق في معنى المنزل من السماء اذ النار غيرته

\* هذا (باب) في بيان أحكام (التيتم) \*

ثم أتى بتأسياب كتاب الله تعالى أولا لانه قدم الوضوء لانه الاعم ثم الغسل لانه الاقل ثم بالخلاف لانه  
أبد ايلي الاصل وهو لغة القصد قال الشاعر

فلا أدري اذا عمت أرضا • أريد الخيرا أم ما يليني

وشر عاقد الصمد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة لا قامة القرية (يتيم) المكلف (لبعده)  
أي لاجل بعده نفسه (مبلا) أي مقدار ميل وهو ثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة وهي ذراع  
ونصف بذراع العامة وهو أربع وعشرون اصبعًا بعدد سروف لاله الا الله محمد رسول الله وسواء  
كان ذلك في المصر أو خارجها وقبل في المسافر اذا كان الماء امامه يقدر بميلين وعن محمد أنه يقدر  
بميلين مطلقا وما ذكره المصنف هو أقرب الاقوال وقوله (عن ماء) يتعلق بالبعد وقوله  
(أو) في المواضع كلها التنويع والتقسيم أي أو يتيم أيضا (لمرض) أي لاجل مرض سواء  
خاف ازدياده أو طوله باستعمال الماء أو بالتحرك أو لم يقدر على استعماله بنفسه ولم يوجد من يوضؤه  
فان وجد في ظاهر المذهب لا يتيم وعن أبي حنيفة أنه يتيم خلافا لما وعده الشافعي لا يجوز  
الا اذا خاف على نفسه أو عضره وبه قال أحمد (أو) لاجل (برد) سواء كان مقيما أو مسافرا كان  
محمد ثا أو جنبًا عند أبي حنيفة وقال لا يجوز للمقيم والصحيح أنه لا يجوز للمقيم المحدث (أو) لاجل  
(خوف عدو) حائل بينه وبين الماء (أو) لاجل خوف (سبع) حائل بينهما وكذلك الحية  
والنار (أو) لاجل خوف (عطش) على نفسه أو رفيقه أو دابته وقيل أو على كلبه أيضا  
(أو) لاجل (فقد آلة) السقي والاختلاف كالعدم (متوعبا) حال من الضمير الذي في يتيم  
من الاحوال المقصورة ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف أي يتيم تيمما مستوعبا  
(وجهمه ويديه) وعن أبي حنيفة ان الاستيعاب ليس بشرط والفتوى على الاول حتى يحرك  
الرجل خاتمه والمرأة سوارها أو ينزع عانها وأشار بقوله (مع رفيقه) الى أنهم ما يدخلان في المسح  
وبه قال الشافعي وقال مالك وأحمد يسح يديه الى الرغين وقال زفر لا يدخل المرفقان كما  
في الوضوء والباء في (بضمين) يتعلق بقوله يتيم ويجوز أن يتعلق بمتوعبا وعن مالك بكتفي

بضرية واحدة وبه قال أحمد في رواية داود (ولو) كان التيمم (جنباً أو حائضاً) أو نساء فإنه  
يكنى بضرية واحدة حديث عام رضي الله عنه والباء في قوله (بطاهر) في محل الجر صفة لضرية  
أي بضرية متصفتين بطاهر ولما كان الطاهر في نفسه عامياً تناول كل طاهر ينه عن البيانية  
بقوله (من جنس الأرض) كالتراب والحجر والكحل والزنج والنورة والجص والمغرة  
والكبريت والياقوت والزبرجد والبخس والفيروزج والمرجان والملح الجلي لا الماء والخزف  
من طين خالص والذهب والفضة والحديد والنجاس ما دامت على الأرض وبعد السبك لا يجوز  
وقال الشافعي لا يجوز إلا بالتراب الخالص وقال أبو يوسف به وبالرمل خاصة وقال مالك يجوز بكل  
متصل بالأرض حتى التلج والنبات (وإن) واصله بما قبله أي وإن (لم يكن عليه) أي على الطاهر  
من جنس الأرض (نقع) أي غبار وهو يفتح النون وسكون القاف وفي آخره عين مهملة وهذا  
عند أبي حنيفة وقال سحر لا يجوز أن لم يكن عليه نقع والباء في (وبه) تتعلق بمحذوف أي ويجوز  
التيمم أيضاً بالنقع فإن نقض ثوباً وحصيراً طاهراً ثم تيمم بغبار مجاز ذلك (بلا يجوز) أيضاً وقال أبو  
يوسف لا يجوز إلا عند العجز عن التراب والتصايب (ناوياً) على الحال من التيمم الذي في تيمم  
فيئوى عبادة متصودة كصلاة الظهر مثلاً وسجدة التلاوة حتى لو تيمم لدخول المسجد والأذان  
أو الإقامة لا يؤدى به الصلاة وفي التيمم لقراءة القرآن روايتان قبل الصحيح أنه لا يجوز وقال زفر  
لا يشترط النية كما في الوضوء ثم فرع على هذا ما لا ينافي بقوله (فلما) يعني إذا كانت النية فرضاً  
فحينئذ (لما) تيمم كافر لعدم القرية حتى إذا أسلم لا يصلي به خلافاً لفر (لا) يلفو (وضوءه) إذا  
توضأ كفرة فإن المأمور به فيه هو غسل الأعضاء وقد وجد حتى لو أسلم يجوز له أن يصلي بذلك  
الوضوء خلافاً للشافعي وعن أبي يوسف إذا تيمم لنية الإسلام ثم أسلم صح ويصلي به (ولا ينقضه)  
أي التيمم (ردة) خلافاً لفرع على قول من يرى بوجوب النية كما تكلم أبو حنيفة في المزارعة  
على قول من يراها (بل) ينقضه (نوافض الوضوء) لأنه خلف عنه فبأخذ حكمه (و) ينقضه أيضاً  
(قدرة ماء) بشرطين الأول أن لا يكون محتاجاً إليه في شرب نفسه أو رفيقه أو دابته أو كلبه أو  
لحيته أشار إليه بقوله (فضل عن حاجته) والجله صفة للماء والثاني وهو الذي أحمله المصنف  
أن يكون كافياً للوضوء (ففيه) أي القدرة على الماء (منع التيمم) ابتداء (وترفعه) أي التيمم  
انتهاء يعني بعد ما تيمم ولا فرق فيه في الصلاة وخارجها وقال الشافعي لا ينقض تيممه إذا وجد  
وهو في الصلاة (ورأى الماء) بعد فقد (بوتر الصلاة) استحباباً بالنقع بأكل الطهارة وقال  
الشافعي لا يؤخر ما لم يتيقن وقال مالك يتيقن في وسط الوقت لا يؤخر جسد ولا يعجله وقال أحمد  
التأخير أفضل بكل حال (وصح) التيمم (قبل) دخول (الوقت) لأنه طهارة مطلقة وقال الشافعي  
لا يجوز لعدم الاحتياج (و) يصح تيمم واحد أيضاً (لقرضين) وأكثر لما ذكرنا وقال الشافعي  
لا يصح القرض واحد مع أتباعه (و) صح أيضاً لاجل (خوف فوت صلاة جنازة) إذا لم يكن  
وليها لأنه ينتظر في ظاهر الرواية يجوز للولي أيضاً وقال الشافعي لا يجوز أصلاً (و) خوف  
فوت صلاة (عبد) خلافاً للشافعي أيضاً وفي البدائع الإمام في العبد لا يتيقن في رواية الحسن وفي  
ظاهر الرواية يتيقن به لأنه يخاف الفوت بزوال الشمس حتى لو لم يتيقن لا يجوز به (ولو) كان مصلي  
العبد يعني (بناءً) أن شرع بالوضوء ثم أحدث جازله التيمم عند أبي حنيفة خلافاً لما قبل هذا

اختلاف زمان لابرهان (لا) يصح التيمم لاجل خوف (قوت) صلاة (جمعة و) صلاة (وقت) لان  
 لهم ما خلفوا وقال زفر ومالك يجوز لخوف الوقية (ولم يعد) المصلي صلاته (ان صلى به) أى التيمم  
 (و) الحال أنه قد (نسى الماء في رحله) أى منزله وقال أبو يوسف يعيدها واختلاف فيما اذا  
 وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره أو بغير أمره وهو يعلمه وان كان بغير علمه لا يعيد اتفاقا ولو  
 كان معصاة على ذابة فان كان راكبا وكان الماء في مؤخره فهو على الخلاف وان كان في  
 مقدمها يعيد بالاتفاق وان كان سائقا فالحكم بالعكس وان كان فائدا جازله كيفما كان ولو  
 كان على شاطئ النهر فعن أبي يوسف روايتان في الاعادة ذكره في المحيط (ويطلبه) أى الماء  
 (غلوقة) أى قدر غلوقة وهي رمية سهم وقيل ثلثائة ذراع الى أربعة مائة (ان ظن قربه) أى قرب  
 الماء لان غلبة الظن كالتيقين (والأ) أى وان لم يظن (لا) يجب الطلب وقال الشافعي يجب  
 ولا يتيمم حتى يطلبه (ويطلبه) أى الماء (من رقيقته) فلو تيمم قبل الطلب جاز عند أبي حنيفة  
 خلافا لهما (فان معه) أى فان منع رقيقته الماء (تيمم) بلا خلاف (وان لم يعطه) أى الماء رقيقته  
 (الابتن مثله) في ذلك الزمان والمكان (و) الحال ان (له غنة لا يتيمم) بل يشتره ويتوضأ (والأ)  
 أى وان لم يعطه أصلا أو أعطا مذكرا لكن يفتن أكثر من غن المسئل بأن طلب درهمه وانصافا فيما  
 يساوى درهمه (تيمم) دفعا للضرر وعن الحسن البصري يلزمه الشراء بجميع ماله فلا يؤخذ  
 بهذا (ولو) كان (أكثره) أى أكثر من بدن المكاف (مجر وحا) والاقل صحيحا (تيمم) ولا يغسل  
 الصحيح لئلا يكون جاء بين البدل والمبدل (وبعكسه) وهو ما اذا كان أكثر بدنه صحيحا وأقله  
 مجروح (يغسل) الصحيح ويمسح على الجبار المشدودة (ولا يجمع بينهما) أى بين الغسل والتيمم  
 وقال الشافعي يغسل الاعضاء الصحيحة ويتيمم على الاعضاء الجريحة وبه قال أحمد

### هذا (باب) في بيان أحكام (المسح على الخفين) \*

انما أخره وان كان الوجه تقديمه على التيمم لكونه خلفا عن البعض أولانه ثابت بالسنة والتيمم  
 بالكتاب فيكون أقوى (صح) المسح على الخفين (ولو) كان المكلف الذي يريد المسح (امراة)  
 لعدم النص ونبه باللفظ صح على أنه اذا ترك المسح فلا بأس عليه بخلاف التيمم فانه فرض عند  
 عدم الماء (لا) يصح المسح اذا كان (جنبيا) بأن توضأ ولبس الخفين ثم أجنب فتقسم الجنبية ثم  
 أحدث ومعه ما يكفي للوضوء لا يجوز له المسح لان الجنبية سرت الى القسدين (ان لبسهما)  
 أى الخفين (على وضوء تام) احتزبه عن وضوء غير مسبغ بأن بقي من أعضائه لمعة لم يصبها الماء  
 فأحدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح وعن وضوء ناقص أيضا بأى شيء كان نقصه كوضوء  
 المستحاضة ومن بعثها اذا لبس الخلف ثم خرج الوقت وكالتيمم اذا لبس خفيه ثم وجد الماء  
 فانهم لا يصحون لعدم اللبس على وضوء تام وعن الوضوء بتبذ النثر لانه وضوء ناقص فلا يجوز  
 المسح في رواية ويجوز في أخرى كسائر الجمار ثم غامه عندنا (وقت الحدث) ووقت اللبس  
 عند الشافعي حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم أتم الوضوء قبل أن يحدث جازله المسح وكذا لو  
 لبسهما محمدا وفاض الماء حتى دخل الماء فيه ما ثم أتم سائر الاعضاء ثم أحدث جازله أيضا خلافا  
 له فيه ما ثم أشار الى بيان مدة المسح بقوله (يوما وليلة) مضر وبين (للمقيم) وقال مالك لا يجوز  
 للمقيم (وليسافر ثلاثا) أى ثلاث ليال يأياهما وقال مالك يترخص بلامدة والجمعة عليه ما روى عنه

عليه السلام يمسح المتيقن يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهم انما ابتدأ مدينه تعتبر (من وقت  
 الحدث) الذي يريد بعد البس وعند الثلاثة من وقت البس وعن أحمد من وقت المسح حتى  
 ليرتوضأ مقيم عند طلوع النجى وليس عند طلوع الشمس وأحدث بعد ما صلى الظهر يصلى الظهر  
 من الغدا بالمسح لا العصر وعندهم لا يصلى الظهر أيضا بالمسح ثم أشار الى بيان محل المسح بقوله  
 (على ظاهرها) وبمعنى الجار والمجرور بالمحذوف أى يمسح على ظاهر الخفين ولا يجوز مسح  
 باطنه أو عقيقه أو ساقيه أو جانيبه أو كعبيه وقال مالك والشافعى فى قول يمسح على ظاهرها  
 وباطنها ويمسح (مرة) واحدة بلا خلاف وقال عطاء ثلاثا لأننا كالغسل والباه فى (ثلاث أصابع)  
 يتعلق بالمحذوف الذى قدرناه أى يمسح ثلاث أصابع من أصابع اليد لأنها آتة وقال الكرخى  
 من أصابع الرجل والأول أصبع وقيد بالثلاث لأنه اذا مسح بأصبعين لم يميزه و= إذا  
 لومسح بأصبع واحدة ثلاثا من غير أن يأخذ ما جديدا ولمسح بأصبع واحدة ثلاث مرات  
 وأخذ لكل مرة ما جديدا جاز (يسدأ) الماسح (من الأصابع) أى من أصابع رجله  
 (الى الساق) ولابد أن الساق جاز وتزل السنة (والخرق الكبير) بالباء الموحدة وبالأنا  
 الثلاثة أيضا الحاصل فى الخف (يجمع) المسح وعند مالك لا يجمع الا اذا ظهر أكثر القدم (وهو)  
 أى الخرق الكبير (قدر ثلاث أصابع القدم) لأنها أصل فى القدم حتى يجب بقطعها الدية  
 وللا كتر حكم الكل والثلاث أكثرها وأقل من هذا لا يجمع خلافا لزم الشافعى فى قول وقوله  
 (أصغرها) بالجزء بدل من الأصابع ويجوز بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هى أصغرها  
 والنصب على تقدير أعنى أصغرها والاعتبار به للاحتياط (ويجمع) الخرق (فى خف) واحد  
 (لا يجمع فيها) أى فى خفين لأن الرجلين عضوان حقيقة فعمل بهما والخرق الذى يجمع أقله  
 ما تدخل فيه المسلة وما دونه لا يعتبر الحاقه بوضع الخرز (بخلاف النجاسة) المتفرقة فى خفيه  
 أو ثوبه أو بدنه أو مكانه أو فى المجموع حيث يجمع (و) بخلاف (الانكشاف) أى انكشاف  
 العورة المتفرقة كانكشاف شئ من فرج المرأة شئ من بطنها شئ من فخذه شئ من ساقها  
 حيث يجمع فيمنع جواز الصلاة وذلك لأن النجاسة والانكشاف يمنعان لعينهما فيستوى فيه  
 الاحوال بخلاف الخرق (ويقتضه) أى المسح (ناقض الوضوء) لأنه بعضه (ونزع خف) أيضا  
 لبيان الحدث الى الرجل بالتزعم فاذا كان نزع خف ناقضا فنزع الخفين أولى (و) يقتضه أيضا  
 (مضى المدة) لبيان الحدث بعضها فيمنع نزعها ويغسلها (ان لم يحف ذهاب رجله من البرد)  
 للضرورة (وبعد هما) أى وبعد التزعم والغنى (غسل رجله فقط) يعنى لا يعيد الوضوء خلافا  
 للشافعى (وخروج أكثر القدم) الى الساق وكذا الخراج (نزع) فيقتضى المسح لأن لا أكثر  
 حكم الكل وهذا قول أبى يوسف اختاره الشيخ فى اثنين وعن أبى حنيفة ان زال عقب الرجل  
 أو أكثره بطل وعن محمد ان بقى من ظهر القدم قدر ثلاث أصابع لم يسطل وعليه أكثر المشايخ  
 وان كان صدر القدم فى موضعه والعقب يدخل ويخرج لم يسطل (ولومسح مقيم فسافر قبل)  
 تمام (يوم وليلة مسح ثلاثا) أى ثلاثة أيام وقال الشافعى ان سافر بعد ما مسح يمسح يوما وليلة لا غير  
 (ولو أقام مسافر بعد) مسح (يوم وليلة نزع) خفيه لأنه صار مقيما فلا يمسح أكثر منهما (والأ)  
 أى وان لم يبق الا قبل يوم وليلة (يتم يوما وليلة) لأن هذه مدة الإقامة وهو مقيم (وضم) المسح



(على الموق) وهو الجرموق الذي يلبس فوق الخلف وقال الشافعي لا يجوز (و) ضح أيضا على  
 (الجورب المجاد) وهو الذي يخط عليه الجلد معطى (و) على الجورب (المعسل) وهو الذي يخط  
 على أسفله الجلد كصورة النعل (و) على الجورب (الثخين) وهو الذي يستمسك على الساق من  
 غير ربط وان لا يرى ما تحته وهذا عندهما وقال أبو حنيفة لا يجوز ويروي رجوعه الى قوله  
 قبل موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة وعليه القموي لما روى أنه عليه السلام توضأ ومسح  
 على الجوربين والنعلين رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح (لا) يمسح (على عمامة)  
 خلافا لاجد اذا تعم على طهر (و) لا على (فلسوة) لا على (برقع) بضم الباء والقاف وهو الذي  
 تقطى به النساء وجوهها ويجمع على براقع (و) لا على (قفازين) بضم القاف وتشديد الفاء تنقمة  
 قفاز وهو شئ تلبسه النساء في ألبدين حفظا لها ومنه الجلد الذي يلبسه الصيادون في أيديهم  
 ويسكنون الجوارح عليه ويسمونه كفة (والمسح على الجبيرة) وهي العبدان التي تجبرهم العظام  
 المكسورة (و) المسح على (خرقة القرحة ونحو ذلك) كعصابة الفصد وعصابة الجراحة  
 (كالغسل) لما تحته وليس يبدل حتى يجمع مع الغسل (ولا يتوقت) عدة لا في حق المقيم ولا في حق  
 المسافر وانما ذكره بالقاء لانه نتيجة قوله كالغسل (ويجمع) المسح (مع الغسل) لانه ليس يبدل كما  
 ذكرنا (ويجوز) المسح على الجبيرة ونحوها (وان شدا) أي الجبيرة (بلا وضوء) لان في اعتباره  
 حرجا بخلاف الخلف (ويمسح على كل العصابة) وهي ما تعصب به الجراحة أي تشد (كان تحتها)  
 أي تحت العصابة (جراحة) ولا يكون ذلك باعتبار التبعية (فان سقطت) الجبيرة (عن برء)  
 أي لاجل برء (بطل المسح) لزوال العذر وان كان في الصلاة استقبليها (والا) أي وان لم تسقط عن  
 برء سقطت (لا عن برء) لا يطل لبقاء العذر وان كان في صلاته مضى عليها (ولا يفتر) الماسح  
 (الى النية في مسح الخلف) في مسح (الرأس) خلافا للشافعي

قوله والنعلين كذا في  
 خط المصنف واهله  
 المنعلين بالميم فليظن  
 ٨١ من هامش

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الحيض) \*

هو في اللغة السيلان يقال حاض السيل والوادى وحاضت الارنب والسحرة اذا سال منها  
 الصنع وفي الشرع (هو دم ينقذه) أي يستكبه ويدفعه (رحم امرأه) احتزبه عن الرعاف  
 والدماء الخارجة عن الجراحات وبقوله (سلمية عن داه) عن دم النفاس فان النفاس في حكم  
 المنيضة حتى اعتبار تبرعاتها من الثلث وعن دم خرج من جراحة أو دم تسل في الرحم وبقوله  
 (وصغر) عن دم تراه الصغيرة قبل أن تبلغ تسع سنين فانه ليس بمعتبر في الشرع وهذا القيد  
 مستدرك لان ما تراه الصغيرة استحضاضة وليس بدم رحم فخرج بالقيد الاول (وأقله) أي أقل  
 الحيض (ثلاثة أيام) وليا لها عند أبي حنيفة ومحمد ويومان وأكثر الثالث عند أبي يوسف  
 ويومان وعنده الشافعي وأجد وساعة عند مالك والحنيفة عليهم ما رواه الدارقطني عن النبي  
 عليه السلام أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام (وأكثره) أي أكثر الحيض (عشرة)  
 أيام لما روي بنا وعنده الشافعي خمسة عشر يوما به قال مالك وأحمد في رواية وهي رواية عن أبي  
 يوسف وأبي حنيفة أولا وعنده أحمد في الاظهر سبعة عشر يوما وعن مالك لاحد لقليله ولا لكثيره  
 (وما) أي الذي (نقص) من الثلاثة (أو زاد) على العشرة (استحضاضة) لان تقدير الشرع يمنع  
 الحاق غيره (وما) أي الذي (سوى البياض الخالص) كالجرة والصفرة والخضرة والكدرية

والتبرية (حيض) لقول عائشة رضي الله عنها لا حتى ترين القصة البيضاء وقال أبو يوسف  
 الكدرة لا تكون حيضا إلا بعد الحرة أو الصفرة وقال الشافعي دم الحيض عيب أسود فالجرة  
 والصفرة والكدرة لا تكون حيضا وأشار بقوله (ينمغ) إلى آخره إلى حكم الحيض وهو خير مبتدا  
 محذوف أي الحيض ينمغ (صلاة) أصلا أداء وقضاء (وصوما) أداء لا قضاء فلذلك قال (وتقضيه)  
 أي وت قضى المسائض الصوم (دونها) أي دون الصلاة لأن فيها حرجا بخلاف الصوم والنقاس  
 كذلك لأنه ملحق به (و) ينمغ أيضا (دخول مسجد) وعند الشافعي يباح على وجه العبور (و) ينمغ  
 أيضا (الطواف) بالبيت لأنه يكون في المسجد فان قلت إذا كان دخول المسجد حراما  
 فالطواف أولى فما الحاجة إلى ذكره قلت لئلا يوهم أنه لما جازها الوقوف مع أنه أقوى أركان  
 الحج فلأن يجوز الطواف أولى (و) ينمغ أيضا (قربان ما تحت الأزار) وهو ما بين السرة والركبة  
 وقال محمد يجوز له الاستمتاع منها بمادون الفرج لأن الذي فيه وبه قال أبو يوسف في رواية  
 والاضح عنه أنه مع أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك (و) ينمغ أيضا (قراءة القرآن) والتوراة  
 والإنجيل والزبور والقنوت في رواية وعن مالك يجوز لها قراءة القرآن وعن الطحاوي يباح  
 لها مادون الآية (و) ينمغ أيضا (مس) أي مس القرآن أي المصحف وكذا كتب الفقه والتفسير  
 والسنن والدرهم والدينار الذي فيه سورة واللوح الذي فيه سورة لقوله تعالى لا يمسه إلا  
 المطهرون (الابغلاف) منفصل عنه كالخرطة وهو الصحيح وقيل الجلد الذي عليه ولا يكرهه  
 بالكم عند الجهور ومس حواشيه عند البعض (ومنع الحدث) الأصغر (المس) أي مس القرآن  
 (ومنعهما) أي المس والقراءة (الجنابة والنقاس) فكل ما حرم بالاصغر حرم بالكبر من غير  
 عكس (ونوطاً) المرأة التي انقطع دمها (بلا غسل) عليها (تصرم) أي بانقطاع دمها (لا كثرة)  
 أي لا كثرة الحيض (و) تصرم (لا قل) أي لا قل الحيض (لا نوطاً) حتى تغسل (هي) أو يمضي  
 عليها أدنى وقت صلاة) كاملة وهو قدر ما تقدر على الاعتسار والتحرية وقال زفر الثلاثة  
 لا يجوز وطؤها مطلقا إلا بالغسل لقراءة التشديد ونحن جعلنا هذه على ما إذا انقطع لقل من  
 عشرة والتخفيف على العشرة عملاً بهما (والطهر) (بين الدمين في المدة) أي في مدة  
 الحيض ومدة النفاس (حيض) في مدة الحيض (ونقاس) في مدة النفاس في المسئلة الأولى  
 خلاف محمد فعنده أن كان الطهر غالباً على الدمين كان فاصلاً بأن كان ثلاثة أيام فصاعداً وإن  
 كان مغلوباً أو مساوياً لهما كان تبعاً ولم يكن فاصلاً ثم إن كان غالباً عليهما فإن صلح  
 الدم الأول للحيض كان حيضاً والثاني استحاضة وإن صلح الثاني منهما للحيض كان الأول  
 استحاضة وإن لم يصلح فلهما استحاضة ولا يتصور أن يصلح للحيض لأن الطهر حينئذ يصير أقل  
 منهما صورهما على التفصيل والبيان رأت دما يومين وطهر يومين ودما يومين فالسنة حيض  
 يغلبه الدمين ولورأت يومين دماً وثلاثة طهراً ويوماً ما قال السنة حيض لاسمها ولورأت  
 يوماً ما وثلاثة طهراً ويوماً ما فصل الطهر والدمان المكتنفان استحاضة ولورأت ثلاثة دماً  
 وخمسة طهراً أو يوماً ما فصل الطهر والأول حيض أصلاً حتمه والثاني استحاضة ولورأت  
 يوماً ما وخمسة طهراً أو ثلاثة دماً فصل الطهر والأول استحاضة والثاني حيض وعندهما  
 كل ذلك حيض ومن أصل محمد أيضاً أنه لا يبدأ الحيض بالطهر ولا ينجم به سواء كان قبله

وبعد دم أم لا ولا يتقلب طهرها حيضاً عنده باحاطة الدمين وعند ما يبدأ الحيض بالطهر  
ويختم به بشرط أن يكون قبله وبعد دم ويجعل الطهر حيضاً باحاطة الدمين به فان كان قبله دم  
ولم يكن بعده يجوز به الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به وان كان بعده دم ولم يكن قبله يجوز ختم  
الحيض بالطهر ولا يجوز بدونه به **بيان** هذا مبتدأة رأت يومادماً وأربعة عشر طهر او يومادماً  
فالعشرة من أقل ما رأت حيض عندهما وكذلك اثلاثة عشر أو اثنا عشر أو عشرة أو رأت يومادماً  
وتسعة طهر او يومادماً فالعشرة من الأقل حيض عندهما قال في المحيط وهو الأصح وفي المسئلة  
الناثية خلاف أبي حنيفة فعنده الطهر المختل بين الأربعين لا يفصل ولو كان خمسة عشر يوماً  
وعندهما ان كان خمسة عشر يوماً كان فاصلاً وما بعده حيض ان صلح والا كان استحاضة  
وان كان أقل منها كان طهرافاسداً وهو نفاس كاه (وأقل الطهر) الفاصل بين الدمين (خمس  
عشر يوماً) كذا روى عن ابراهيم النخعي ولا يعرف ذلك الا بما عايناه من المقادير وروى  
أبو طوالة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وجعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن النبي  
عليه السلام انه قال أقل الحيض ثلاثة وأقل ما بين الحيضين خمسة عشر يوماً  
وفيه كلام ومثله عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي عليه السلام وبه قال الثوري  
والشافعي وأصحابه أجمع قال أبو اسحق الشيرازي لا أعرف فيه خلافاً وقال القاضي أبو الطيب  
أجمع الناس على ان أقل الطهر خمسة عشر يوماً وفيه نظر لأن أبا عبد الله ذكر في التمهيد اضطراب  
قول مالك وأصحابه فعن ابن القاسم عنه عشرة أيام وعن ابن الماجشون خمسة وعنه ثمانية وبه  
قال سحنون وعن أحمد في رواية الأثرم ثلاثة عشر يوماً وعندنا حق عشرة أيام وعن عطاء  
ويحيى بن أكرم تسعة عشر يوماً وبه قال أبو حازم وعن مالك الطهر ما وجدته مطلقاً ولا حدة  
لاكثره) أي لاكثر الطهر لانه قديمته الى سنة والى سنتين وقد لا ترى الحيض أصلاً فلا يمكن  
تقديره فحينئذ تصلى وتصوم ما ترى الطهر وان استغفر في عمرها (الا عند نصب العادة) لها  
(في زمان الاستقرار) أي استقرار الدم فاذا استقر محتاج الى نصب العادة فهو ليقدر طهرها  
بشيء أم لا اختلافوا فيه فقال أبو عيسى سعد بن معاذ المزوري وأبو حازم عبد الحميد لا يقدر  
طهرها بشيء ولا تنقض عتقها أبداً وقالت العامة يقدر طهرها للضرورة والباقى ثم اختلفوا  
فقال محمد بن ابراهيم المدياني يقدر بستة أشهر الاساعة ونص في شرح الوقاية أن هذا هو  
الأصح لان العادة تنقصان طهر غير الحامل عن طهر الحامل وأقل مدة الحمل ستة أشهر فانتقص  
عن هذا بشيء وهو الاساعة وعن ابن سميعة يقدر بشهرين وقال محمد بن مقاتل الرازي وأبو علي  
الداق يقدر بسبعة وخمسين يوماً وقال الزعفراني يقدر بسبعة وعشرين يوماً لان الشهر يشتمل  
على الحيض والطهر وأقل الحيض ثلاثة فينبقى الطهر سبعة وعشرين يوماً قال في المحيط منال ذلك  
امرأة حاضت عشرة طهرت عشرين يوماً واستمر بها الدم فعادتها في الحيض عشرة وفي الطهر  
عشرون يوماً فان طهرت خمسين يوماً ثم استمر بها الدم فعادتها في الطهر خمسون فان طهرت ستين  
فعادتها في الطهر ستون فان زادت في الطهر على ستين بعد ما حاضت عشرة ثم استمر بها الدم تنقل  
عادتها في الطهر الى عشرين في قول محمد وهو الأصح ولو طلقها زوجها تنقض عتقها على قول  
محمد في سبعة أشهر بل وازانه كان طلقها في أول الطهر فاحتاج الى ثلاثة أطهار في ستة أشهر

وثلاث حيض بشهر كل حيض عشرة أيام ويخرج على كل قول نحو ذلك ومثل في البدائع  
بمبتدأة حاضت عشر أيام وطهرت سنة ثم استقر بها الدم فعند أبي عصمة تدع من أول الاستمرار  
عشرة وتصلى سنة هكذا إذا لم يزل غلبه لاكثر الطهر عنده فان طائها زوجهما تنقضي  
عدها بثلاث سنين وثلاثين يوما وعند العامة تدع من أول الاستمرار عشرة وتصلى عشرين  
كما لو بلغت مستحاضة ومثل في الغاية مبتدأة رأت عشرة دما وستة أشهر طهرها ثم استقر بها الدم  
تنقضي عدتها بتسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات لا يحتاج الى ثلاث حيض كل حيض عشرة  
ايام والى ثلاثة أطهار كل طهر ستة أشهر الا ساعة ثم اعلم ان الاستمرار على نوعين متصل ومنفصل  
فالمتصل أن يستقر بها الدم في جميع الاوقات فان كانت مبتدأة فحيضها عشرة أيام من أول  
ما رأت وطهرها عشرون الى أن تموت أو تطهر وبه قال مالك وداود وقال زفر ترد الى أقل الحيض  
وهو أحد قولي الشافعي وفي قول آخر ترد الى ست أو سبع وقال أحمد ان زاد على يوم وإليه يجعل  
حيضها يوما وإليه ثم تغتسل عقيبها وتوضأ لكل صلاة وتصوم ولا يأتيها زوجهما فان انقطع  
دمها لاكثر الحيض فمادونه اعتسلت غسلا ثانيا وصنعت في الشهر الثاني والثالث كذلك فان  
تساوى دمها في الأشهر الثلاثة صار ذلك عادة لها فيجب عليها قضاء ما صامته وعنه تعد ستة  
أيام أو سبعة وبه قال الخليل وعنه ينظر الى قربتها أو أختها أو عمتها أو خالتها وهو قول علماء  
والتوروي والاوزاعي وعنه تمسكت أكثر الحيض وهو خمسة عشر يوما نصارى الشهر الاقل  
عنه أربع روايات في المبتدأة وفي المفيد قال أبو يوسف تأخذ في الصوم والصلاة وانقطاع  
الرجعة بأقل الحيض وفي القربان بالتزويج بغيره بأكثره احتياطاً فاذا مضت ثلاثة أيام تغتسل  
وتصوم وتصلى بالوضوء لوقت كل صلاة فاذا مضت عشرة تغتسل وتنقضي الصوم  
والمنفصل هو المنقطع فنقول مبتدأة رأت يومادما ويوما طهرها أشهر افعلى قول أبي يوسف حيضها  
عشرة من أول كل شهر كالم متصل وطهرها عشرون على ما قلنا في أصله في البدء والختم بالطهر  
اما على أصل محمد فحيضها تسعة وطهرها احدى وعشرون لان اليوم العاشر كان طهرها وهو لا يرى  
ختم الحيض بالطهر قال الشارح في قوله الا عند نصب العادة وذلك كالمبتدأة اذا استقر بها الدم  
على ما يجي بيانه وكصاحبة العادة اذا استقر بها الدم وقد نسبت عدد أيام حيضها أولها وآخرها  
ودورها في كل شهر فانها تنحصر وتنقضي على أكبر أيامها فان لم يكن لها رأي وهي الهيرة وتسمى  
المضلة لا يحكم لها بشئ من الطهر والحيض على التعيين بل تأخذ بالاحوط في حق الاحكام  
وهل يقدر طهرها في حق انقضاء العدة واختلافه فيه ثم ذكر ما ذكرنا من الاختلاف ثم قال  
هذا في حق العدة وأماني حق سائر الاحكام لم يقدر الطهر بشئ بل تجتنب ابدا ما تجتنبه الحائض  
من قراءة القرآن ومسه ودخول المسجد ونحو ذلك ولا يأتيها زوجهما وتغتسل لكل صلاة فتصل  
به الفرض والوتر وتقرأ فيه ما قدر ما تجوز به الصلاة ولا تزيد وقيل الفاتحة وسورة لانها  
واجبتان وتطوف طواف الزيارة لانه ركن ثم تعيده بعد عشرة أيام ولا صدر لانه واجب وتصوم  
رمضان ثم يقضي خمسة وعشرين يوما لاحتمال انها حاضت في رمضان خمسة عشر في أوله عشرة  
وفي آخره خمسة أو بالعكس ولا يتصور حيضها في شهر واحد أكثر من ذلك ثم يحتمل انها  
حاضت في القضاء عشرة فسلم لها خمسة عشر يقين قلت أما المبتدأة الموعود بيانها فانيها

كما ينبغي وأما المنجية المصلة المستوفى حكمها فنقول الأصل في هذا أنها متى تيقنت بالحيض في وقت تركها ومتى شككت أنه وقت حيض أو طهر تحررت عنه دناء وكذلك إذا نسيت ابتداء الدم تحررت عنه دناء وعند أحد واسحق فإن لم يستقر رأيها على شيء بل ترددت بين الحيض والطهر والدخول في الحيض فأنه اتصل فيه بالوضوء لكل صلاة بالشك وإن ترددت بين الحيض والطهر والخروج من الحيض فأنه اتصل بالغسل لكل صلاة بالشك والقياس أن تغتسل لكل ساعة لكن سقط ذلك للعرج الفادح ولا يطوؤها زوجها بالتحرى لانه لا يجوز في باب الفروج وقال بعض مشايخنا يطوؤها بالتحرى لانه حق في حالة الطهر وزمانه غالب فيجوز التحري قبل هذا الاصح ونصوم رمضان ثم تعيد عشرين يوما هذا على ثلاثة أوجه ان علمت ان ابتداء حيضها يكون بالليل تقضى عشرين يوما وان علمت أن ابتداء حيضها يكون بالنهار تقضى اثنين وعشرين يوما لأن أكثر ما فسد من صومها أحد عشر يوما فتقضى ضعف ذلك احتياطاً الوجه الثالث أن لا تعلم شيئاً قال عامة المشايخ تقضى عشرين يوما وقال الهندواني تقضى اثنين وعشرين يوما وهو الأصح وفي المبسوط إذا كانت لها أيام معلومة في كل شهر فأنقطع عنها الدم أشهر ثم عادوها واستمر بها وقد نسيت أيامها فأنه انما عن الصلاة ثلاثة أيام من أول الاستمرار ثم تغتسل لكل صلاة في سبعة أيام ثم تتو صاعشرين يوما لوقت كل صلاة اتفقنا فيها بالطهر وبأيتها زوجها وهذا دأبها وإذا كانت المذكورة أمة استبرئت فدة المبتدأة استبرأ ثم الأفة تدربشئ عند أبي عصمة وعند الميда في تقدر بستة أشهر وعشرين يوما غير ساعتين بلو أن الشراء كان بعد ما مضى من حيضها ساعة فلا تختب وهو عشرة أيام الاساعة ثم بعده طهر ستة أشهر الاساعة ثم بعده الحيض عشرة أيام فتكون الجلة ستة أشهر وعشرين يوما غير ساعتين هذا على قول من يجوز طوها بالتحرى وعلى قول من منع منه وهو الأصح فلا حاجة الى هذا التكلف ومذهب الشافعي في هذا التمييز باللون في الممزية وهي التي ترى الدم على نوعين أو أنواع أحدها أقوى فتزد الى التمييز فتكون حائضاً في أيام القوى مستحاضة في أيام الضعيف فالأسود أقوى من الأحمر والأحمر أقوى من الأشقر والأشقر أقوى من الأصفر والأصفر أقوى من الأصفر أقوى من الأحمر إذا جعلنا هذا حيضاً والتمييز ثلاث شروط أحدها أن لا يزيد القوى على خمسة عشر يوماً والثاني أن لا ينقص عن يوم وليلة والثالث أن لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوماً يمكن جعله طهراً بين الحاضتين وبه قال مالك وأحمد (ودم الاستحاضة) وهو الذي ينقص عن ثلاثة أيام أو يزيد على عشرة أو على أكثر النفاس (كرعاف) يعني حكمه حكم رعاف (دائم) غير منقطع في وقت صلاة كامل (لا يمنع صوماً وصلاةً ووطاً) لقوله عليه السلام تؤذي وصلى وإن قطر الدم على الحصى فيه ثبت به حكم الصلاة عبارة وحكم الوط والصوم دلالة (ولو زاد الدم على أكثر الحيض و) أكثر النفاس (فما زاد) من ذلك (على عاداتها استحاضة) هذا في حق ذات العادة مثلاً إذا كانت عاداتها كل شهر سبعة أيام قرأت اثني عشر يوماً فالزائد على السبعة استحاضة وكذلك إذا كانت أربعة أو خمسة أو ستة وتجاوزت العشرة يوم وما فوقه غالم يتجاوز عن العشرة فالكل حيض وكذلك في النفاس إذا كانت عاداتها خمسة وثلاثين يوماً مثلاً قرأت خمسة وأربعين يوماً فالعشرة استحاضة (ولو) كانت المرأة (مبتدأة) أي ليست بذات عادة (لحيضها عشرة) أيام (ونفاسها أربعون)

قوله ابتداء الحيض هكذا في النسخ التي بأيدينا والصواب في كل واحد منها من نسخة

يوما والرائد على العشرة في الحميم وعلى الأربعين في النفاس استحاضة وعن الشافعي حيضها  
 يوم وليلة وعنه يعتبر بنسأ عشيرتها (وتوضأ المستحاضة ومن به سلس البول) وهو الذي لا ينقطع  
 تقاطير بوله لضعف مثانته أو غلبة البرودة (أو به) (استطلاق) أي جريان (بطن أو) به (انفلات  
 ريج) وهو الذي لا يملك جرع مقعده لاسترخاء فيها (أو) به (وعاف دائم أو) به (جرح لا يرفأ)  
 أي لا يسكن ولا ينقطع (لوقت كل فرض) فيصلون بذلك الوضوء في وقت واحد ما شاءوا من  
 الفرائض والنوافل وقال الشافعي يتوضؤون لكل صلاة فرض ويصلون النفل تبعاً لها وقال  
 ويستحب لهم وضوء لكل صلاة (ويصلون) أي هؤلاء المذكورون (به) أي بذلك الوضوء (فرضا)  
 أي فرض كان (ونفلاً) أي نفل كان (ويصل) وضوءهم (بمخرج) أي يخرج الوقت (فقط)  
 يعني لا بدخوله وعند زفر يصل بالدخول وعند أبي يوسف بهما جميعاً وفائدته فيما إذا توضأ قبل  
 الزوال يصل به الظهر خلافاً لأبي يوسف وزفر وفيما إذا توضأ وقت الفجر يصل بطولع الشمس  
 خلافاً لزفر وفيما إذا توضأ للظهر في وقته ثم توضأ في وقت الظهر للعصر ودخل وقت العصر  
 لا يصل العصر به للدخول والخروج ثم أشار إلى حد المذمور الذي يجب عليه الوضوء لوقت كل  
 فرض بقوله (وهذا) أي المذمور الذي ذكرنا (إذا لم يحض عليه وقت فرض) من الصلوات  
 (الأو ذلك الحدث) الذي ابتلى به (يوجد فيه) أي في ذلك الوقت حتى لو انقطع الدم وقتاً كاملاً  
 خرج من أن يكون صاحب عذر من وقت الانقطاع (والنفاس) من نفست المرأة بالضم أي  
 صارت نفاساً وهو من النفس وهو الدم أو من تنفس الرحم أو خروج النفس وهو الولد وفيه نظر  
 وفي الشرع هو (دم بعقب الولد) أي الذي يخرج عقب الولد (ودم الحامل استحاضة)  
 ولو في حال ولادتها وقال الشافعي حيض اعتباراً بالنفاس قلنا بالجبل ينسد فم الرحم فالحاج  
 يكون من الفرج (والسقط) بكسر السين بمعنى المسقط (أن ظهر بعض خلقه) كالعمر  
 والظفر واليد والرجل والأصبع (ولد) فتصير أمه نفسها وأم ولدان كآب أمه وتقضي العدة به  
 وإن لم يظهر من خلقه شيء فلا نفاس ولكن أن أمكن جعل المرنى من الدم حيضاً بأن تقدم ظهور  
 نام جعل حيضاً والافهوا استحاضة ولو خرج بعض الولد فإن كان أكثره تكون نفاساً والافلا  
 ولو قطع فيها وخرج أكثره فهي نفاساً خلافاً للمجدوزفر وفي المقيد النفاس يثبت بخروج  
 أقل الولد عند أبي يوسف وعندهما بخروج أكثره ولو ولد من سرهما لا تنصير نفاساً إلا إذا سال  
 الدم من فرجها لكن تنقضي به العدة وتمير أم ولده ويحتمل في الميم (ولا حادثة لقله) أي لا قل  
 النفاس لأن تقدم الولد دليل على أنه من الرحم فلا حاجة إلى اماراة زائدة عليه بخلاف الحيض  
 ولو ولدت ولم تزد ما يجب عليها الفسل عند أبي حنيفة وزفر خلافاً لما قال في المقيد هو الصحيح  
 ويجب عليها الوضوء وعن أبي حنيفة أقل خمسة وعشرون يوماً وليس مراده إذا انقطع دونه  
 لا يكون نفاساً بل مراده إذا وقعت حاجة إلى نصب العادة في النفاس لا ينقص عن ذلك  
 وكذا في حق الأخبار بانقضاء العدة مقدرة بخمسة وعشرين يوماً وأبو يوسف قدره بأحد  
 عشر يوماً وعند محمد بساعة وتوضيح هذا فيمن قال لا مرأته إذا ولدت فأنت طالق فقالت  
 انقضت عدي فيعتبر عند أبي حنيفة لا قل النفاس مع ثلاث حيض خمسة وعشرون وعند أبي  
 يوسف أحد عشر يوماً وعند محمد ساعة (وأكثره) أي أكثر النفاس (أربعون يوماً) وقال

قوله مقعده كذا  
 بخط المؤلف اه من  
 هامش نسخة صحيحة  
 وفي نسخ مقعده  
 اه

الشافعي مستون يوما وقال مالك سبعون يوما ولنا حديث أم سلمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم كم تجلس المرأة إذا ولدت قال أربعون يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك رواد أحد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وهو حجة عليهم وقال الطحاوي لم يقبل بالسنتين أحد من الصحابة (والزائد) على الأربعين (استحاضة) لماسر (ونقاس التوأمين) يعني الولدين إذا ولدتهم ما في بطن واحد (من) الولد (الأول) عندهما وعند محمد وزفر من الثاني والثالث أن يكون بينهما أقل من سنة أشهر فإن كان بينهما سنة أشهر أو أكثر فهما حائضان ونقاسان وإن ولدت ثلاثة فبين الأول والثاني أقل منها وكذلك بين الثاني والثالث ولكن بين الأول والثالث أكثر منها فالصحيح أنه يجعل حمل واحد

هـ هذا (باب) في بيان أحكام (الانجاس)

وهو جمع نجس بفتح الجيم وهو أعم من النجس الذي يطلق على الحقيقي والحادث الذي يطلق على الحكمي (يظهر البدن والنوب) أن نجسا (بالماء) لقوله عز وجل وأتر لنا من السماء ماء طهورا (و) يظهران أيضا (بما تجم) طاهر (من زيل) للنجاسة (كأنل وماء الورد) وماء اللسان والبقل ونحوهما مما إذا عصر انعصر وقال محمد وزفر والثلاثة لا يجوز تغيير الماء ولما قيد المانع بالزيل احتج به عن غير الزيل بقوله (لا الدهن) لانه وإن كان مانعا لكنه غير منزيل لقوته وكذلك الدبس والغسل ونحوهما (وأنظف) بالرفع عطف على قوله البدن أي يظهر الخلف المتنجس والنعل المتنجس والباه في قوله (بالدك) يتعلق بقوله يظهر والباه في قوله (ينجس) في محل النصب على أنه حال من الخلف أي حال كونه متنجسا بنجس (ذي جرم) أي جمعة كالروث والذرة والدم والمخس سواء كان رطبا أو يابسا وهذا قول أبي يوسف وهو اختيار المشايخ فلهذا قال صاحب الهداية بعد ذكر قول أبي يوسف وعليه مشايخنا فلذلك اختاره المصنف في المتن وذكره على الإطلاق وعند أبي حنيفة يظهر اليابس بالذات دون الرطب وعند محمد لا بد من الغسل مطلقا وبه قال زفر والثلاثة (والآ) أي وإن لم يكن النجس ذا جرم كالبول (يفسل) لأن الذات حينئذ يزيد انتشارا وتلوثا (و) يظهر البدن والنوب والخلف ونحوها المتلوثات (يعني يابس بالفرق) (والآ) أي وإن لم يكن يابسا (يقول) لقوله عليه السلام فاغسله إن كان رطبا وافر كبه إن كان يابسا وعند الثلاثة يغسل الكل وعن أحمد كة ولنا (و) يظهر (نحو السيف) والمرأة والسكين إن كانت مصلية (بالمسح) سواء كان رطبا أو يابسا أو مائعا وكيفا لأن النجس لا يسهل أجزائه وذكر في الأصل لا يظهر إلا بالغسل كما إذا كانت مصلية أو مصلية أو منقوشة (و) يظهر (الأرض) التي أصابها النجاسة (باليبس) أي يابس النجاسة عليها (وذهب الأثر) بالجر عطف على اليابس وهو اللون والطم والريح (للمسلة) أي لأجلها (الآ) تظهر (للنيم) أي لأجله لاستتراط النص الصعيد الطيب وأما في حق الصلاة فلا أثر وقال الشافعي وزفر لا تظهر أصلا (وعني قدر الدرهم) المتفاني وعن السرخسي درهم زمانه وقيل بالمساحة أشار إليه بقوله (كعرض الكعب) والصحيح أن هذا في المائعة والأول في المتجسدة ثم بين ذلك بين البيانية بقوله (من نجس مغاطا) ومثل له بقوله (كأدم والخمر وخر الدجاج وبول ما لا يؤكل) لجه من الحيوانات

قوله حمل واحد  
هـ كذا في خط  
المؤلف والصواب  
جلا واحدا من  
هامش نسخة  
مصحفة وفي نسخة  
كامل واحد وفي  
أخرى جلا واحدا  
هـ

(والروث) وهو ما يكون لدى حافر (والخثي) بكسر الخاء المعجمة وسكون الهمزة المثلثة وهو ما يكون لدى ظلف ويجمع على أخشاء وخثي وقال زفر والثلاثة قليل الجباسة وكثيرها سواء في المنع وعند الزهري خراء الدجاج طاهر وعند مالك الروث والخثي طاهران وعند أبي حنيفة الروث نجس مغلفا وعندهما محقق وعند زفران كان من الماء كولة فهو محقق وإن كان من غير الماء كولة فهو مغلف (و) عني (مادون ربع النوب) أي ثوب كان وقيل ربع الموضع الذي أصابه مثل ربع الكم أو الذيل أو الدخريص وقيل ربع السراويل احتياطا لأنه أقصر الثياب (من) نجس (محقق كبول ما يؤكل) لحمه من الحيوان وعند محمد طاهر (و) كبول (الفرس) عندهما وعند محمد طاهر وأفرده بالذكر للاختلاف فيه (وخر مطير لا يؤكل) لحمه كالصقر والبازي ونحوهما عند أبي حنيفة وعندهما ما هو مغلف في رواية الهندي وفي رواية الكرخي هو طاهر عندهما ونجس مغلفا عند محمد (و) عني (دم السمك) لأنه ليس بدم حقيقة فلا يكون نجسا وفي ظاهر الرواية هو طاهر لأن الدموى لا يسكن الماء فعلى هذا قوله وعني دم السمك لا وجه له لأن ذلك يقتضي التجنيس (و) عني أيضا (البغل والبغل والجار) وهذا أيضا مشكل لأن لعابه ما طاهر عندهما وعند أبي يوسف نجس مخفف (و) عني أيضا (بول انتضخ) أي ترشش (كروثس الار) لعدم الاحتراز عنه خصوصا في مهب الريح وذكر الروث يشعر بأنه قيد وليس كذلك بل الجانب الآخر منها كالرأس للضرورة وعن أبي يوسف وجوب غسله مطلقا (والنجس المرقى يظهر) أي محله لأن عينه لا تظهر فلذلك قال (بزوال عينه) وأثره ولو عزة وعن محمد أنه يظهر عزة إذا عصره وقيل لا يظهر ما لم يغسله ثلاثا بعد زوال العين (الامبشق) إزالة أثره لأن فيه حرجا ونفسه المستنقة أن يحتاج لازالته إلى شيء آخر سوى الماء كالصابون ونحوه (وعليه) أي غير المرقى من الجباسة يظهر (بالغسل ثلاثا) أي ثلاث مرّات (والعصر) بالجرع طافا على الغسل (في كل مرة) والمتم برفيه غلبة الظن وانما قدره بالثلاث لأن غلبة الظن تحصل عند غالب (و) يظهر (بتنظيف الجفاف) في الغسل ثلاث مرّات (فيما لا يعصر) كالخزف والاسبج والخشب والجلد المدبوغ بالنجس لأن التجفيف أثر في استخراج الجباسة ونفسه التجفيف أن يغسله حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط اليأس فيه وقال محمد إذا تنجس ما لا يغصّر لا يظهر أبدا (ومن الاستنجاء) وهو مسح موضع النجس أو غسله وهو ما يخرج من البطن وعند الشافعي هو فرض لا تجوز الصلاة بدونه ولنا قوله عليه السلام من استنجم فليوتر من فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج أخرجه ابن حبان في صحيحه ثم أشار إلى ما يستنجى به بقوله (ينجو حجر) ومدروطين يابس وتراب وقطن وخرقة ونحوها وقوله (منق) خرج منخرج الشرط لكونه سنة لأن الانقاء هو المأمور فلا يكون دونه سنة (وما سن فيه) أي في الاستنجاء (عدد) وقال الشافعي لا بد من التلطيث ولنا ما روينا والابتداء يحصل بالواحد (وغسله) أي غسل موضع الاستنجاء بالماء (أحب) وأفضل لأنه يقلع الجباسة والحجر ونحوه يجذف هذا أن أمكنه بلا كشف عورة ولا يترك حتى لا يصير فاسقا (ويجب) الاستنجاء (أن جاوز النجس الخرج) لعدم إفادة المسح حيث ذكر (وبعتبر القدر المانع)



من النجاسة فيما (وراءه وضع الاستنجاء) حتى اذا كان المجاوز عن المخرج قدر الدرهم مع الذي في المخرج لا يمنع الصلاة ولا يجب غسله لان ما على المخرج ساقط العبرة وله هذا الانضمام الى ما في جسده من النجاسة فبقية العبرة للمجاورة فقط فان كان أكثر من قدر الدرهم منع والا فلا عندهما وعند محمد يعتبر موضع الاستنجاء حتى اذا كان المجرع أكثر من قدر الدرهم منع عنه ووجب غسله واذا كانت مقعده كثيرة وكانت فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز من المخرج قال الفقيه أبو بكر يعين الغسل وعن ابن شجاع يجزى به المجرع (لا) يستنجى (بعظام) لانه زاد الجنب (ولا روث) لان النجس لا يزال النجس (و) لا (طعام) لانه اسراف (و) لا (عين) انتهى عنه ولا يجزى ورق الشجر والشعر والنفسه والذهب والمجرع المصوب والقلم والزجاج ولو استنجى به اجاز لان الكراهة لمعنى في غيرها كما اذا توضأ بجماء مقصوب

قوله وراء الجمع كذا  
بخط المصنف وفي  
بعض النسخ وروا  
الجمع اثنى هاشم

### هذا (ص كتاب) في بيان أحكام (الصلاة) \*

ولما فرغ من بيان الشرط الاعظم شرع في بيان المشروط وشرط الشيء بسبقه وهى الدعاء فى اللغة العالية قال صلى على دنه وارنسم وقال تعالى وصل عليهم أى ادع عليهم وانما عدت على باعتبار لفظ الصلاة وقيل من تحريك الصلوات وهما العظمان اللذان عليهما ما الركنان لان المصلى يحرك صلواته فى الركوع والسجود وشرعاً عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة وفيها زيادة على معنى اللغة فعلى هذا تكون من الأسماء الغريبة والظاهر انها من المنقولة لوجودها بدونه فى الامم فان قلت ما الحكمة فى كونها جارية قلت لان قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى يقتضى عدداله وسطى وروا الجمع للعطف المقتضى للمقابلة وأقله خمس ضرورة ثم ابتدأ أولاً ببيان الوقت لانها كتاب موقوت فلا بد من بيانه وانما قدم التجبر وان كان الاولى تقديم الظاهر لانهم اقول صلاة أم فيه اجبريل عليه السلام لان وقت الفجر وقت ما اختلف فى أوله وآخره ولانه أول صلاة يجب بعد النوم الذى هو أخ الموت فكان ابتداءه بأول وقت يحاطب به المرء وأولى فقال يدخل (وقت) صلاة (الفجر من) ابتداء (الصبح الصادق) وهو البياض المنتشر فى الافق ولا عبرة بالصبح الكاذب وهو البياض الذى يبدو طرلاً كاذب السرحان ثم تعقبه ظلة فلا يخرج به وقت العشاء ولا يدخل به وقت الفجر (الى) ابتداء (طلوع الشمس) وهذا بالاجماع (والظهور) بالمرز عطف على الفجر أى يدخل وقت الظهور (من الزوال) أى من زوال الشمس عن كبد السماء (الى بلوغ الظل) أى ظل كل شئ مثليه واتصاه بالمصدر المضاف الى فاعله (سوى التيمم) أى فى الزوال هذا عند أى جنسية وقالوا هو رواية عنه آخره اذا صار الظل مثله وبه قال زفر والشافعى وأجدو الثوري واختاره الطحاوى وعن مالك مثله وعنه المنبى آخر وقت الظهور المختار اما وقت الجواز فالى القروب قدر خمس ركعات وطريق معرفة فى الزوال ان تغرب زخشيعة فى مكان مسطوح وتجعل البلع الظل علامة فادام الظل ينقص فهو قبل الزوال وان زاده فهو بعد الزوال وان لم يزد ولم ينقص فهو وقت الزوال وهو الظل الاصلى وتخط على رأس موضع الزيادة خطاً فيكون من رأس الخط الى الخشيعة فى الزوال فاذا

صار ظل العود مثل العود من رأس الخط لامن موضع غرزا العود خرج وقت الظهر ودخل  
 وقت العصر وعرف من ذلك الفرق بين الظل والقي . وقد قيل اني هو الظل الذي يكون  
 للاشياء وقت الظهيرة وفيه نظر لان الظل لا يمتد فيأ الا بعد الزوال (والعصر) بالجز أيضا  
 عطفًا على الظاهر أي يدخل وقت العصر (منه) أي من بلوغ الظل مثليه (الى الغروب) أي  
 غروب الشمس وقال الحسن بن زياد اذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر لقوله عليه السلام  
 وقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس رواه مسلم وناقله عليه السلام من أدرك ركعة من  
 العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك الصلاة رواه البخاري ومسلم وما رواه منسوخ بهذا  
 أو محمول على وقت الاختيار (والمغرب) بالجز أيضا عطفًا على العصر أي يدخل وقت المغرب  
 (منه) أي من غروب الشمس (الى غروب الشفق) لقوله عليه السلام وقت صلاة المغرب  
 ما لم يستقر نور الشفق رواه مسلم وغيره وهو وجبة على الشافعي في تقديره في الجديد بعضي قدر  
 وضوءه وستعروية وأذان واقامة وخمس ركعات فان قلت صلاها جبريل عليه السلام في  
 اليومين في وقت واحد قلت القول يقتضي على الفعل أو يكون معناه بدأهم في اليوم الثاني  
 حين غربت الشمس ولم يذكر وقت الفراغ فيجتمل أن يكون الفراغ عند مغيب الشفق  
 ويكون قول جبريل عليه السلام ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا تمك إشارة الى ابتداء الفعل  
 في اليوم الأول وإلى انتهائه في اليوم الثاني ويجوز أن يكون حديث جبريل عليه السلام منسوخا  
 بما روينا لانه متأخر وحديث جبريل عليه السلام متقدم (وهو) أي الشفق (البياض) الذي  
 بعد الحرة عند أبي حنيفة وزفر وهو قول أبي بكر الصديق وأنس ومعاذ وعائشة ورواية عن  
 ابن عباس رضي الله عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز والمزني وداد وخاتمه المبرد وعباد وقالوا  
 هو الحرة وبه قالت الثلاثة وهو قول عبد الله بن عمر وشاذ ابن أوس وعبد الله بن الصامت  
 رضي الله عنه وهي رواية عن أبي حنيفة وعليها الفتوى (والعشاء) بالجز أيضا عطفًا على  
 المغرب أي يدخل وقت العشاء (و) وقت (الوتر منه) أي من غروب الشفق على الاختلاف  
 (الى الصحيح) الصادق بالاختلاف وكون وقت العشاء والوتر واحدا هو قول أبي حنيفة  
 وعندهما يدخل وقت الوتر بعد ما صل العشاء بناء على أن الوتر فرض عنده وسنة عندهما  
 (ولا يقدم) الوتر (على العشاء للترتيب) أي لاجل وجوب الترتيب حتى لو نسي العشاء وصلى  
 الوتر جازا سقوط الترتيب به وهذا عند أبي حنيفة لانه فرض عنده وعندهما لا يجوز لأن  
 الوتر سنة العشاء فيكون تبعًا لها فلا يدخل وقته حتى يصلي العشاء كسنة العشاء لا يعتد به  
 قبل أداء العشاء لعدم دخول وقته لا للترتيب وثمرة الخلاف تظهر في موضعين أحدهما الوصل  
 الوتر قبل العشاء ناسيا أو صلاهما وظهر فساد العشاء دون الوتر فانه يصح الوتر وبعد العشاء  
 وحدهما عنده لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر وعندهما يصح الوتر أيضا لانه تسع لها فلا  
 يصح قبلها والثاني أن الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا يجوز صلاة الفجر  
 ما لم يصل الوتر عنده وعندهما يجوز لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنن (ومن لم يجد وقتها)  
 أي وقت العشاء والوتر (لم يجبا) عليه فحذف العائد وهو لا يجوز في مثل هذا الموضع على  
 ما لا يخفى وذلك لعدم سبب الوجوب وذلك بأن مكان في بلد يطلع فيه الفجر كما تغرب

فرض عين وقال عطاء ويجاهد لا تصنع الصلاة بدونه والاصح انه سنة مؤكدة (للفرائض) دون  
السنن والنوافل والتراويح وصلاة العيدين والاستسقاء والخسوف والكسوف والمناساة  
وأما الجمعة فانها داخل في الظهور والوتر في العشاء والباء في (بلا ترجيع) يتعلق بسن اراد ان  
الترجيع ليس بسنة خلافا للشافعي وهو ان يخفف بالشهادتين صوته ثم يرجع فيديهم ماصونه  
(و لا لحن) وهو التطريب وقيل هو الخطأ في الاعراب (وزيد) المؤذن (بعد فلاح اذان  
التبجر) الصادق (الصلاة خير من النوم مرتين) لان بلا الارضى الله عنه فعلة فاستحسنه النبي  
عليه السلام وأمر به (والاقامة مثله) أي مثل الاذان في عدد الكلمات وفي السنة وترجيع  
التكبير في منبره وكرامة اللحن فيه (وزيد بعد فلاحها) أي بعد فلاح الاقامة (قد قامت  
الصلاة مرتين) وهو مذهب علي وابن مسعود وجماعة من الصحابة والتابعين وقال الشافعي  
هي فرادى وبه قال مالك وأحمد لما روى أن بلالا أمر أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة ولما  
ما اشترعه انه كان يثني الاقامة الى أن توفي والملك النازل أقام كذلك وروى البيهقي عن  
الضبي باسناده ان أول من نقص الاقامة معاوية بن أبي سفيان ولا حجة لهم فيه لانه لم يذكر  
الامر فيحتمل أن يكون غير النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيه ان بلالا امثل لاهله بل نقل  
عنه مخالفته فعلا (وبيرسل) المؤذن (فيه) أي في الاذان لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أذنت  
فترسل واذا أفت فاحذر رواء الترمذي والتبريل أن يفصل بين كلتي الاذان بسكتة (ويحذر)  
أي يسرع من باب نصير ينهمر بالدهال الممهلة (فيها) أي في الاقامة (ويستقبل بهم سما) اي  
بالاذان والاقامة (القبلة) لان الملك النازل من السماء فعل كذلك ولوترك جاز ويكره  
(ولا يتكلم فيهما) أي في الاذان والاقامة لما فيه من ترك الموالات ولا يرد السلام أيضا خلافا  
للثوري (وبلقت) أي المؤذن (يعني شامالا) وهم امنصوبان بالظرفية (بالصلاة والفلاح)  
لانه خطاب للقوم فيواجههم بهم سما (ويستدير) أي المؤذن (في صومعته) وهي المنار  
وفي الاصل هي منار الراهب التي تعبد فيها هذا الم يكنه الالتفات مع ثبات قدميه بأن كانت  
متسعة فيستدير ويخرج رأسه منها ليحصل المقصود واذا أمكنه فلا يستدير (ويجعل اصبعيه  
في صمختي) أذنيه (لانه أجمع للصوت) وينوب من التشويب وهو العود الى الاعلام بعد  
الاعلام وانما أطلقه تنبيه على ما استحسنة المتأخرون من التشويب في كل الصلوات اظهر  
التواني في الامور الدينية وعند الثلاثة لا تشويب أصلا وعند هـ ما ينوب في الفجر فقط وعند  
أبي يوسف في الكل مستغرق الهم كالامير والقاضي والمفتي وهو أربعة أنواع قديم وهو الصلاة  
خير من النوم وكان بعد الاذان الآن علماء الكوفة ألحقوه بالاذان ومحدث أحدثه علماء  
الكوفة بين الاذان والاقامة حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين وتشويب كل بلد على  
ما تعارفوا اما بالتخفيف أو بالصلاة الصلاة أو قامت قامت وما استحسنة المتأخرون وهو  
التشويب في سائر الصلوات لزيادة غلة الناس وما أحدثه أبو يوسف للامير بأن يقول السلام  
عليك أيها الامير حتى على الصلاة حتى على الفلاح الصلاة يرحل الله وكذلك كل من اشتغل  
بصالح المسلمين كالمفتي والقاضي يخص بنوع اعلام وكرهه محمد (ويجلس) أي المؤذن (بينهما)  
أي بين الاذان والاقامة في الفجر قدر ما يقرأ عشرين آية وفي الظهر والعشاء قدر ما يصلي أربع

وركعات يقرأ في كل ركعة عشر آيات وفي العصر بتدوير كعتين يقرأ فيهما - ما عشرين آية والاولى  
 أن يصلي بينهما - ما (الآ) في (المغرب) فإنه لا يجلس بين أذانهم وإقامتهم عند أبي حنيفة بل يسكت  
 قدر ما يتمكن من قراءة ثلاث آيات تصار أو آية طويلة وقيل قدر ما يخطو ثلاث خطوات وقالوا  
 يجلس جلسة خفيفة وقال الشافعي يصلي ركعتين (ويؤذن) أي المكاف (للقائنة ويقوم)  
 لما روى أنه عليه السلام قضى الفجر غداة ليلة التعرّيس بأذان وإقامة وهو حجة على الشافعي  
 في اكتفائه بالإقامة (وكذا) يؤذن ويقوم (الاولى) الصلوات (القوائت) لما روىنا (وخبرني)  
 أي في الأذان (للشافعي) وقال مالك يكفي بإقامة واحدة في القرائت (ولا يؤذن قبل) دخول  
 (وقت) الصلاة (ويعاد) لأذان (فيه) أي في الوقت أن أذن قبله وعنه أبي يوسف والشافعي  
 يجوز للفجر بعد النصف الأخير وفي رواية في جميع الليل والحجة عليهم ما رواه البيهقي أنه عليه  
 السلام قال لا يؤذن حتى يطلع الفجر قال في الامام ورجال اسناده ثقات (و) **ورد**  
 أذان الجنب وإقامته لان أهم ما شبهه بالصلاة فيعادان في رواية وفي رواية لا يعادان  
 والاشبه أن يعاد الأذان دون الإقامة (و) كره (إقامة المحدث) وقيل لا يكره وفي كراهة أذانه  
 روايتان أيضا (و) كره أيضا (أذان المرأة) لانهم ان رفعت صوتها ارتكبت معصية وان لم ترفع  
 فقد أخطت فان أذنت يعاد استحبنا (و) أذان (الفساق) لان قوله لا يؤثق به (و) أذان  
 (المقاعد) لتركه السنة (و) أذان (السكران) لنفسه أو لعدم معرفته بدخول الوقت ويستحب  
 اعادته (لا) يكره (أذان العبد وولد الزنا والاعمى والاعرج) لان قولهم يقبل في الامور الدينية  
 بخلاف الفاسق (وكره تركهما) أي ترك الأذان والإقامة (للمسافر) لان السفر لا يسقط  
 الجماعة فلا بد من لوازمها (لا) يكره تركهما في حق (مصل) وحده أو الجماعة  
 (في بيته في المصر) اقول ابن مسعود رضي الله عنه أذان الحلي يكفينا حين صلى بعلمه  
 والاسود في بيته فقبل له لا تؤذن وتقيم وقيد بالمصر لانه يكره تركه - ما في السفر مطلقا (وندا)  
 أي الأذان والإقامة (لهم) أي للمسافر والمصل في بيته لم يكره كون الاداء على هيئة الجماعة  
 (لا) يندبان (للنساء) لانهم امن سنن الجماعة المستحبة والله تعالى أعلم

### محدثا (باب) في بيان (شروط الصلاة) \*

وهي جمع شرط وهو العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه (هي) أي  
 شروط الصلاة ستة الاول (طهارة بدنه من حدث) أمقروا كبر (وخبث) بفتحين وهو  
 النجاسة مغاطلة أو خفية (و) الثاني طهارة (توبه) اقوله تعالى وثيابك فطهر (و) الثالث طهارة  
 (مكانه) الذي يصلي عليه (و) الرابع (ستر عورته) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي  
 محل زينتكم والمراد ما يوارى عورته عند كل صلاة اطلاقا لا اسم الحال على المحل في الاول  
 وعنه في الثاني (وهي) أي العورة (ما تحت) سترته الى تحت ركبته (فالسرة) ليست من  
 العورة بخلاف الركبة وقال الشافعي وأحد الركبة ليست من العورة وعن أحمد هي القبل  
 والدبر فقط وعن مالك مثله ولنا قوله عليه السلام عورة الرجل ما بين سترته الى ركبته ويروي  
 ما دون سترته حتى يجاوز ركبته وكلمة الى بمعنى مع غالبها حتى (وبدن) المرأة (الحرّة عورة  
 الاوجه) **ها** وفي رواية صحيحة وفي رواية قد ماها عورة لقوله تعالى ولا يبدن

زينتهن الا مظهر منها والمراد محمل زينتهن وهو الوجه والسكفان (وكشمربع ساقها يجمع)  
 جوار الصلاة لان للربيع حكم الكل وعند أبي يوسف يعتبر انكشاف الاكثر في النصف عنه  
 روايان وعند الشافعي يجمع قليله وكثيره (وكذا) يجمع انكشاف ربيع (الشعر) النازل من رأسها  
 وفي رواية ليس بعورة لكن مع هذا لا يحل النظر اليه (و) كذا يجمع انكشاف (البطن) والفخذ  
 والعورة (الغليظة) وهي القبل والدبر والذكر والاشنان وسوى بين الغليظة والخفيقة وعن  
 الكرخي يعتبر في الغليظة ما زاد على قدر الدرهم وفيما عداها الربع وعند أبي يوسف يعتبر  
 الاكثر في الكل وقيل ان الصبيان تبعان للذكر فيعتبر الكل عضوا واحدا والصحيح أن يعتبر كل  
 واحد عضوا على حدة واختلف في الدبر هل هو عورة مع الاليتين أو كل المسة منه ما عورة على  
 حدة والدبر ثالثهما والصحيح انه ثالثهما والركبة تعتبر بانفرادها والاصح أنها تتبع للفخذ وثديها  
 ان كانت واحدة فهي سبع لصدورها وان كانت منه كسرة فهي أصل بنفسها واذا انها عورة  
 بانفرادها (والامة) والمذبرة والمكاتبه والمسعاة عند أبي حنيفة رجه الله (كأرجل) في حكم  
 العورة وهي من سرتها الى أن تجاوز ركبتيها (وظاهرها) أي ظهر الامة أيضا (وبطنها عورة)  
 لان النظر اليها سبب الفتنة (ولو وجد) المصلي (توبا) وصفته ان (ربعه طاهر) الحال أنه  
 قد (صلى) حال كونه (عاريا لم تجز) صلاته لان للربيع حكم الكل كما في الاحرام (وخبر)  
 المصلي بين الصلاة فيه قائم بركوع وسجود وبين الصلاة قاعدا عاريا بآيائه (ان طهر أقل من  
 ربه) أي من ربيع الثوب وقال محمد وزفر لزمه أن يصلي فيه بركوع وسجود لان فيه ترك فرض  
 واحد وفي الثاني ترك فرضين وإلهما أهم ما استويا في المنع والمفاد ربيع متويان في الحكم  
 (ولو عدم) المصلي (توبا صلى) حال كونه قاعدا وميا بركوع وسجود (عندنا وعند زفر  
 والشافعي يصلي قائما بركوع وسجود) (وحو) أي المذكور من الصلاة قاعدا وميا بركوع  
 وسجود (أفضل من القيام بركوع وسجود) كما هي عندهما للوجود السرفي الاول (و) الخلامس  
 (النية) وهي قصد القلب (بلافاصل) بينها وبين التحريمة بعمل يمنع الاتصال مثل الاكل  
 والشرب ونحو ذلك والذي لا يمنع الاتصال لا يضر مثل الوضوء والمشي الى المسجد حتى لو بوى  
 ثم توشأ أو مشى اليه فكبر ولم تحضر النية جاز ولا اعتبار بالنية المتأخرة عن التكبير في الظاهر  
 وعن الكرخي تصح مادام في الشاء وقبل تصح اذا تقدمت على الركوع (والشروط) في النية  
 (أن يعلم) المصلي (بقوله أي صلاة يصلي) وأذا ما لم يستل لامة كن أن يجيب على البدية  
 وان لم يقدر على أن يجيب الابتأ لم تجز صلاته ولا عبرة باللسان لانه كلام لانية فان جمع كان  
 أحسن ويحتاج الى ثلاث نيات الصلاة التي يدخل فيها ونية الاخلاص ونية استقبال القبلة  
 عند الجرجاني والصحيح ان استقباله يغني عنها فاقاله في المبسوط وقيل ان كان يصلي الى المحراب  
 لا يشترط وفي الصحراء يشترط (ويكفيه) أي المصلي (مطلق النية للنفل) بأن ينوي مطلق الصلاة  
 لان أدنى أنواع الصلاة النفل فانصرف مطلتها اليه واذا اراد أن يقول بلسانه يقول أهلى لله  
 تعالى (و) كذا (السنة والتراخي) لانها توافق في الاصل وقيل لانية من نية النية لانها وصف  
 زائد بخلاف النفل وعند الشافعي يجب التعيين في الكل (وللفرض) أي فرض كان (شرط  
 تعيينه كالعصر مثلا) بأن يعين فرض العصر الحاضر أو فرض الوقت الحاضر لتزاحم الفروض

فلا بد من تعيين وفي الجمعة يعني فرض الجمعة ولو نوى العصر مطلقاً ولم ينوعه الوقت ولا عصر اليوم فقبل يجوز وقبل لا ولو نوى عصر يومه يجوز مطلقاً ولو خرج الوقت وأما الوزن فلا يصح أنه يكفي مطلق النية (والمقتدى ينوي المتابعة) بالامام (أي أيضاً) أي كما ينوي الصلاة لأن الفساد يلحقه من امامه فلا بد من التزامه والافضل أن ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام ولو نواه حين وقف الامام موضع الامامة جاز عند الجمهور خلاف البعض ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الظهر مثلاً ونوى الشروع في صلاة الامام أو نوى الاقتداء به لا غير قيل لا يجوز به لتنوع المؤتي والاصح أنه يجوز به وينصرف الى صلاة الامام وان لم يكن للمقتدى علم بها بخلاف ما لو نوى صلاة الامام حيث لا يجوز به لانه لم يقتدي به بل عين صلاته والافضل أن يقول اقتدى بن هو امي أو به هذا الامام ولو اقتدى به ولم يخبر به لانه لم يقتدي به ولم يجز له الاقتداء به وهو بطلان انه زيد فاذا هو عمر وعمر جاز ولو نوى الاقتداء به لانه نوى الاقتداء بالغائب (وللجماعة ينوي الصلاة لله تعالى و) ينوي (الدعاء للميت) لانه الواجب عليه فيجب تعيينه وإخلاصه لله تعالى ويقول باسمه أصلي لله تعالى داعياً للميت (و) السادس من الشروط (استقبال القبلة) لقوله تعالى فلو أوجوهكم شطره أي جهته (فللمكي فرضه) أي فرض الاستقبال (إصابة عينها) أي عين الكعبة لانه يمكنه ذلك سواء كان بينه وبينها جدار أو حائل أو لم يكن حتى لا يجتهد وصلى وبأن خطوه بعيد وقيل لا (واغیره) أي واغیر المكي فرضه (إصابة جهتها) أي جهة الكعبة في الصحيح قال الجرجاني هو كالآول وفائدته تظهر في اشتراط نية عين الكعبة فعنده يشترط وعند غيره لا وقيل البيت قبله من يصلي في مكة أو في البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الآفاق وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال والشمال قبله أهل الجنوب (والخائف) من عدو أو لص أو سبع (يصلي الى أي جهة قدر) اتحقق العجز وكذا المريض اذا لم يجد من يحمله اليها ومن كان على خشبة في البحر (ومن استبنت عليه القبلة) بأنطماس الاعلام وتراكم الظلام وتضام الغمام (تحرى) أي اجتهد وهو بذل الجهد في نيل المقصود ولو كان يحضره من يسأله عنهم لم يتحر ولا يجوز التحري مع المحارب (وان أخطأ) في التحري (لم يعد) الصلاة وقال الشافعي بعيدان استدبر استبقه بالخطا قلنا التكليف مقيد بالوسع وقد أتى بما في وسعه (فان علم به) أي بالخطا (في صلاته استدار) الى القبلة وأتم لأن أهل قباء لما بلغهم نسخ القبلة استداروا في الصلاة كهيئتهم (ولو تحرى قوم) أي جماعة مع امام (جهات) في ليلة مظلمة وصلى كل واحد من القوم الى جهة والامام الى جهة (و) أعمال أنهم (جهة) لو حال امامهم لم يجزهم أي لم يجزهم صلاتهم اذا كانوا خالف الامام لأن القبلة في حقهم جهة التحري وهذه المخالفة غير مانعة لصحة الاقتداء كما في جوف الكعبة ومن علم منهم حال امامه لم يجز صلاته لانه اعتقد امامه على الخطا ومن تقدم على امامه فسدت صلاته كما في جوف الكعبة اتركه فرض المقام

• هذا (باب) في بيان (صفة الصلاة) •

الصفة والوصف مصدران من وصف يصف وأصلها وصفة كعدة أصلها وعدة حذفت الواو

وعرضت عنها الهاء ومعنى وصفت الشيء: كشفت حاله وأجلت شأنه والصفة الامارة اللازمة  
للشيء وقال المتكلمون الصفة تقوم بالموصوف والوصف بالواصف وليت شعري من أين  
التخصيص لأن كلامهم ماضٍ يجوز أن يصف به الفاعل والمفعول (فرضها) أى فرض  
الصلاة سبعة الاوّل (التحرية) أى تكبيرة الافتتاح وتسمى التكبيرة الاولى والتحرية جعل  
الشيء محرماً وخصت التكبيرة الاولى بها لانها تحترم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف  
سائر التكبيرات وانما عدها مع الاركان وان كانت هي شرطاً عندنا خلافاً للشافعي لان اتصالها بها  
واطلاق الفرض على الاركان لانه أعم من الشروط والركن وعن بعض أصحابنا انهم اركان كما قاله  
الشافعي وفائدة الخلاف في أداء النفل بتحرية الفرض وأداء فرض آخر وفيه أحرم مقارناً  
بطلوع الشمس أو بامتوائها أو بغروبها (و) الثاني (القيام) ركن في الفرض دون النفل  
(و) الثالث (القراءة) مطلقاً لقوله تعالى فأقرأ ما تنسرين القرآن (و) الرابع (الركوع)  
(و) الخامس (السجود) لقوله تعالى اركعوا واسجدوا (و) السادس (القعود الاخير) وهو  
فرض وليس بركن وقال مالك هوسنة ولنا أنه عليه السلام أخذ بيد عبد الله بن مسعود رضي  
الله عنه وعلمه الشاهد الى قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم قال اذا فعلت هذا أو قلت هذا  
فقد قضيت صلاتك علق تمامها به وما لا يتم الفرض الا به فهو فرض فان قلت أو لا أحد الشاهدين  
وليس فيه دلالة على ما قلتم قلت معناه اذا قرأت التشهد وأنت قاعد لان قرأته في غير الصلاة  
لم تشرع ولم تعتبر اجزاء فصار المعنى اذا قلت هذا وأنت قاعد أو وقعت ولم تنقل فصار التحصير  
في القول لا في الفعل اذا الفعل ثابت في الحالين فان قلت كيف يثبت الفرض بمجرد الواحد قلت  
ليس الثبوت به بل هو بالكتاب لان نفس الصلاة ثابتة به وتمامها من اقل خبرين لبيان الكيفية بالانعام  
والبیان به يعنى كما في مسح الرأس وقبل الفرضية بالاجماع وفيه نظر ثم حد القعود (قدر)  
قراءة (التشهد) على الاصح وقبل قدر ما يأتي فيه بالشهادتين وعند مالك قدر ايقاع السلام  
(و) السابع (الخروج) أى خروج المصلي من صلاته (بمنه) عنده أى حنيفة على تحريم  
البردعى اخذه من اثني عشرية فقال لولم يبق عليه فرض لما بطلت صلاته فيها وعلى تحريم  
الكرخي لبر بفرض وهو الصحيح على ما سأل في ان شاء الله تعالى (وواجبها) أى واجب الصلاة  
اشاهر الاوّل (قراءة الفاتحة) وقالت الثلاثة فرض (و) الثاني (ضم سورة) من القرآن الى  
الفاتحة وقال مالك هو أيضاً فرض هكذا قال صاحب الهداية وقال في الغاية لم يقل أحد  
ان ضم السورة فرض (و) الثالث (تعين القراءة في) الركعتين (الاوليين) من الفرض  
وعند الشافعي في كل الركعات فرض وعن مالك في ثلاث (و) الرابع (رعاية الترتيب في فعل  
مكزّر) في ركعة كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية لانفسد  
صلاته ويجوز أن يقضيها في آخر الصلاة وعند زفر والشافعي فرض وقيل بفعل مكزّر في ركعة  
لان رعاية الترتيب بين الافعال المكزّرة في الركعتين ومافوقهما فرض كترتيب القيام على  
الركوع وترتيب الركوع على السجود لان الصلاة لا توجد الا بذلك (و) الخامس (تعديل  
الاركان) وهو تسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مقاصله وأدائه مقدار  
تسبيحة وهو تحريم الكرخي وفي تحريم الجرجاني سنة لانه شرع لتكميل الاركان وليس

بمقصود لذاته وقال أبو يوسف والشافعي هو فرض وهو المختار (و) السادس (النعوذ الاول)  
وقال الكرخي والطحاوي سنة (و) السابع قراءة (التشهد) في الاولى والثانية وهو ظاهر  
الرواية فذلك أطلق والقياس أن يكون سنة في الاولى وهو اختيار البعض وعند الشافعي  
التشهد في الثانية فرض (و) الثامن اصابة (لفظ السلام) وقال الشافعي فرض لقوله عليه  
الصلاة والسلام وتحليلها التسليم ولنا ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم وفي رواية قبل  
أن يتكلم غت صلاته رواء أبو داود والترمذي وما رواه لا يفيد الا الوجوب وقد قلناه  
(و) التاسع (قنوت الوتر) وقال الشافعي القنوت في الصبح لانه عليه الصلاة والسلام قنت  
في الفجر بعد الركوع ولنا أنه عليه الصلاة والسلام قنت شهرا يده على قوم من العرب ثم تركه  
رواه البخاري ومسلم (و) العاشر (تكبيرات العيدين) لما ظبته عليه الصلاة والسلام عليها  
(و) الحادي عشر (الجهير) فيما يجهر كالغرب والعشاء والصبح (و) الثاني عشر (الاسرار)  
فيما يسر كالظهر والعصر وعند البعض هما ستان حتى لا يجب تركه ما يجدها السهو وقوله  
(فيما يجهر) راجع الى قوله والجهير وقوله (ويسر) راجع الى قوله والاسرار بطريق اللفظ  
والنشر المرتب (وسنما) أي سن الصلاة ثلاثة وعشرون على ما ذكره الاول (رفع اليدين) في أول  
الصلاة (للتحرية) الثاني (نشر أصابعه) فلا يضم ككل الضم ولا يفرج كل التفرج  
(و) الثالث (جهير الامام بالتكبير) لحاجته الى الاعلام بالدخول ولهذا سن رفع اليدين قبل  
التكبير للامام والجهير بالتكبير للاعوى (و) الرابع (النساء) وهو قراءة سبحانك اللهم الى آخره  
وعند مالك ليس هذا بسنة (و) الخامس (النعوذ) أي قراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
وعند مالك ليس بسنة (و) السادس (التسمية) وهي أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم وعند  
الشافعي وأحمد التسمية فرض لانها من الفاتحة وعند مالك لا يقرؤها أصلا بل يبدأ بعد التكبير  
بالفاتحة (و) السابع (الأمين) وهو أن يقول آمين بعد قراءة الفاتحة وهي سنة في حق الامام  
والمأموم جميعا وقوله (سرا) راجع الى الاربعة وهي التأمين والتسمية والنعوذ والنساء  
وعند الشافعي وأحمد يجهر بالتسمية والتأمين وهذا هو الثامن من السنن وانتصابه على  
المصدرية والتقدير تسر هذه الاربعة سرا أو يسرها المصلي سرا (و) التاسع (وضع يمينه) أي  
يمين المصلي (على يساره) وعند مالك يسرها (و) العاشر وضعهما (تحت سترته) وعند الشافعي  
وأحمد على صدره (و) الحادي عشر (تكبير الركوع) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان  
يكبر عند كل رفع وخفض (و) الثاني عشر (الرفع منه) أي من الركوع والرفع مرفوع عطفها  
على التكبير ولا يجوز جزؤه لانه لا تكبير عند الرفع من الركوع وانما يأتي بالسميع وعن أبي  
حنيفة ان الرفع منه فرض والصحيح الاول (و) الثالث عشر (تسبيحه) أي تسبيح الركوع  
(ثلاثا) أي ثلاث مرات وذلك أدناه وعند الظاهريه هي فرض (و) الرابع عشر (أخذ ركبته  
بيده) في الركوع (و) الخامس عشر (تفريق أصابعه) للتمكن (و) السادس عشر (تكبير  
السجود) ولو قال والرفع منه كان أولى لان التكبير عند الرفع منه سنة أيضا وكذا الرفع نفسه  
سنة وعن أبي حنيفة فرض (و) السابع عشر (تسبيحه) أي تسبيح السجود (ثلاثا) أي ثلاث



مرآت وذلك أدناه وعن مالك هو فرض (و) الثامن عشر (وضع يديه وركبته) على الأرض  
 حالة السجود وهو سنة عند التحقيق السجود بدون وضعهما وعند الشافعي في قول فرض  
 وأما وضع القدمين فقد ذكر القدوري أنه فرض في السجود (و) التاسع عشر (افتراش رجله  
 اليسرى ونصب اليمنى) في حالة القعود للتشهد في القعتين جميعا وعند الشافعي وأحمد يتورك  
 في الأخيرة وعند مالك يتورك فيهما جميعا (و) العشرون (القومة) بين الركوع والسجود  
 (و) الحادي والعشرون (الجلسة) بين السجدين وقال أبو يوسف هما فرض وبه قال الشافعي  
 (و) الثاني والعشرون (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد التشهد الأخير وقال الشافعي  
 هي فرض وبه قال مالك وأحمد (و) الثالث والعشرون (الدعاء) بعد التشهد الأخير بما يشبه  
 ألفاظ القرآن والادعية المأثورة (وآدابها) أي آداب الصلاة ستة على ما ذكره الأول (نظرو)  
 أي نظر المصلي (إلى موضع سجوده) في حالة القيام وفي حالة الركوع إلى ظهر قدميه وفي سجوده  
 إلى أرضية الله وفي قعوده إلى حجره وعند التسليمة الأولى إلى منه كعبه الأيمن وعند الثانية إلى  
 منكبيه الأيسر (و) الثاني (كظم فمه) أي إمساكه ومثله (عند التثاؤب) لأنه من الشيطان  
 (و) الثالث (إخراج كفيه من كفيه عند التكبير) الأول الاعتدال خوفا من البرد لأن فيه  
 التشبيه بالجارية (و) الرابع (دفع السعال ما استطاع) يعني مهما أمكن لأنه ليس من أفعال  
 الصلاة ولهذا لو كان بلا عذر خصات منه حروف تنسد صلاته (و) الخامس (القيام) أي قيام  
 الإمام والقوم (حين قيل) أي حين يقول المؤذن (حي على الفلاح) وإن لم يكن الإمام حاضرا  
 لا يقوم القوم حتى يصل إليهم ويقف مكانه في رواية وفي أخرى يقومون إذا اختلط بهم وقبل  
 يقوم كل صف ينتهي إليه الإمام وهو الأظهر وإن دخل من قدام يقومون حين يقع  
 بصرهم عليه وقال زفرية يقومون حين قيل قد قامت الصلاة الأولى يقومون عند الثانية  
 (و) السادس (شروع الإمام) في الصلاة (مذ قبل قد قامت الصلاة) عندهما وقال أبو يوسف  
 بشرع إذا فرغ من الإقامة وبه قال الشافعي وعند مالك بعثد الفراع منها وبعد استواء  
 الصفوف ولما فرغ عن بيان أركان الصلاة وسنها وآدابها شرع في بيان صفاتها فقال  
 \* هذا (فصل) \* في بيان صفة الشروع في الصلاة وبيان أحكامها وأحوالها (وإذا أراد)  
 المكلف (الدخول في الصلاة) أي صلاة كانت (كبر) إلا إذا كان أخرس أو أميا لا يحسن شيئا  
 فإن دخولها بالنية فقط ولا يلزمهما تحريك اللسان (ورفع يديه) مقدما على التكبير وعن أبي  
 يوسف مقارنا معه متوازيين (حذاء أذنيه) بحيث يكون إبهاماه عند شحمتي أذنيه ورؤس  
 أصابعه عند فروعهما وقال الشافعي يرفعهما إلى منكبيه وبه قال أحمد (فلو شرع) المصلي  
 في صلاته (بالتسبيح) بأن قال سبحان الله عوض الله أكبر (أو التلليل) بأن قال لا إله إلا الله  
 (أو) شرع (بالقارسية) بأن قال خذ بزرك جمعني الله أكبر وكذا أسائر لغات العجم مثل  
 السريانية والعبرانية والهندية والتركية (صح) شروعه في هذه الصور أما الافتتاح بالتسبيح  
 والتلليل فهو قول أبي حنيفة ومحمد وكذلك يجوز عندهما كل ما يدل على التمجيد وقال  
 أبو يوسف إن كان يحسن التكبير لم يجز إلا الله أكبر والله أكبر والله أكبر وقال  
 الشافعي لا يجوز إلا بالاولين وقال مالك وأحمد لا يجوز إلا بالله أكبر وله ما قوله تعالى وذكر

قوله خذ بزرك جمعني الله أكبر

اسم ربه فصلي نزلت في تكبيره الافتتاح فقد اعتمد مطلق الذكرو المقصود التعظيم وقد حصل  
ولكن قبل بكرة الشروع بغية لفظ التكبير لاجل الاخبار وقال السرخسي الاصح أنه  
لا يكره وأما الشروع بالفارسية أو بالقرائية فهم اهلها وجازع عند أبي حنيفة مطلقا ولا يجوز  
الا عند المجزوءه قالت الثلاثة وعلمه الفتوى وصح رجوع أبي حنيفة الى قولهما (كأن لو قرأ  
بها) أي بالفارسية حال كونه (عاجزا) عن العربية فانه يجوز بالاختلاف (أو يصح) حيوانا  
(وسمى بها) أي بالفارسية جازا أيضا بالاختلاف وكذا التلبية في الحج والسلام (لا) يصح شروعه  
فيها (باللهم اغفر لي) لانه ليس بتعظيم خالص اذ هو مشوب بحاجته ولو قال اللهم فقط يصح  
عند البصريين خلافا للتكرفين ولو قال الله فقط يجوز عند أبي حنيفة خلافا للمجد وكذا الوفا  
الرحمن أو الرب أو الكبير أو الاكبر ولم يرد عليه وقيل يصح شارعا بالرجحان لا بالرحيم ولو أبدل  
الكاف فاذا يصير شارعا لان العرب تفعله (ووضع عينه على يساره) يعني انكف على اليمين  
ويقال على الفصل وعند أبي يوسف يقبض بيده اليمنى يسره يده اليسرى وفي المقييد بأخذ رقبته  
بالخصر والابهام وهو المختار لانه يلزم من الاخذ بالوضع ولا يعكس وعند مالك يرساهما وسنة  
الوضع عندنا (تحت سترته) وعند الشافعي على صدره وقدمه وقوله (مستقهما) حال من الضمير  
الذي في وضع أي قارئا سبحانه اللهم ويحمدك الى آخره وعند أبي يوسف والشافعي في قول  
يتوجه أيضا وعن الشافعي يتوجه فقط (وتعوذ) يعني قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو  
اختيار أبي عمر وعاصم وابن كثير وقيل المختار استعيذ بالله من الشيطان الرجيم وهو اختيار  
جزء وقال مالك لا يتعوذ وقدمه وانتهى (سرا) على الحال أو على أنه صفة لمصدر مخذوف أي  
تعوذ تعوذ امرأ كما ذكرنا وقوله (للقراءة) يتعلق بقوله تعوذ يعني التعوذ وسنة للقراءة فيه كون تعام  
لها عندهما وعند أبي يوسف والشافعي سبع للثناء وأشار الى فائدة الاختلاف بقوله (فما أتى به) أي  
بالتعوذ (المسوق) لانه يقرأ (لا) يأتي به (المقتدى) لانه لا يقرأ (ويؤخر) التعوذ عن تكبيرات  
العيد لانه اغما يقرأ بعدها وعند أبي يوسف لا يأتي به المسوق لانه يتعوذ حين يشرع فيها  
ويأتي به المقتدى لانه يأتي بالثناء ويتعوذ قبل تكبيرات العيد (وسمى) يعني قال بسم الله الرحمن  
الرحيم بعد التعوذ وقال مالك لا يسمى وانتهى (سرا) على الحال من الضمير الذي في سمى أي  
حال كونه مسارا وقال الشافعي يجهر بها في الجهرية وإنما ما روى عن أنس رضي الله تعالى  
عنه أنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله  
تعالى عنهم فلم أسمع أحدا منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم رواه مسلم ولم يصح حديث في الجهر  
بالسنة وقوله (في كل ركعة) يتعلق بقوله سمى وهذا عندهما وعند أبي حنيفة يسمى في أول  
صلاته فقط وعن محمد اذا كان يخفي بالقراءة يأتي بها بين الفاتحة والسورة لانه أقرب الى متابعة  
المصحف واذا كان يجهر لا يأتي بها بينهما (وهي) أي التسمية (آية من القرآن أنزلت للفصل  
بين السور) كالديابسة والطرز على أوائل السور وقال مالك ليست من القرآن الا في التل  
فانها بعض آية فهم الان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولم يوجد (وايست) التسمية آية (من الفاتحة  
ولا من كل سورة) وقال الشافعي هي من الفاتحة قولوا واحدا وكذا من غيرها على الصحيح  
لاجتماعهم على كتابتها في المصاحف مع الامر بتجريد المصاحف وهو من أقوى الحجج وإنما ما رواه

ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود والحاكم فان قلت ينبغي أن تجوز الصلاة به عند أي خفيفة قلت عند الجواز لا اشتباه الاثارة واختلاف العلماء في كونها آية (و) بعد التسمية (قرأ) سورة الفاتحة وجوباً وعند الشافعي فرضاً (و) قرأها (سورة) من القرآن وجوباً (أو) قرأ (ثلاث آيات) عوض السورة (وأتم الامام) بعد قراءة الفاتحة (و) كذا (المأموم) تأمينا (سراً) وعند الشافعي جهراً عند الجهر بالقراءة وعن مالك لا يأتي الامام بالتأمين وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمدني بالاشتداد اختيار القهها والقصر اختيار أهل اللغة والتشديد خطأ فاحش حتى لو قال آمين بالمد والتشديد قيل تفسد صلاته والفقوى على أنه لا تفسد ولو قال بالمد وحذف الياء لا تفسد عند أبي يوسف ولو قال بالقصر والحذف ينبغي أن تفسد لانه لم يوجد في القرآن بخلاف الاول ولو قال بالقصر والتشديد ينبغي أن تفسد وهو ليس من الفاتحة انفاً ومعه استحب دعاءنا (و) بعد الفراغ من القراءة (كبر بلامدة) لان المذان كان في قوله وهي همزة الله تفسد صلاته لانه استغفاهم وان نعمه بكفر لاجل الشك في الكبرياء وان كان في همزة أكبر فكذلك الجواب وان كان في باء أكبر فقد قيل تفسد لانه خطأ من حيث اللفظ ولان اكباراً جمع كبر وهو الطل فيخرج من معنى التكبير وقيل لا تفسد وان كان المدي لأم الله الحسن ما لم يخرج عن حدها (و) بعد ذلك (ركع ووضع يديه على ركبتيه وفزع أصابعه) للتمكن (وبسط ظهره وسوى رأسه بجزء) وهو نصفه الموتر أراد لا يرفع رأسه الى فوق ولا ينكسه الى أسفل (وسج فيه) أي في الركوع (ثلاثاً) أي ثلاث مرات وذلك أدناه ويكره أن ينقص عنها أو يترك كله وقال أبو طه طبع لا تجوز صلاته وعن الشافعي يزيد فيه اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليك نوكات وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فقبره الله أحسن الخالقين وعن مالك لا تسبح في الركوع (ثم) بعده (رفع رأسه) وقال ان كان اماماً سمع الله لمن حمده وان كان مأموماً يقول ربنا لك الحمد وان كان منفرداً يجمع بينهما في رواية وقيل لا (واكتفى الامام بالتسميع) عند أبي حنيفة وقال لا يقول ربنا لك الحمد سراً أيضاً لانه حرض غيره فلا ينسى نفسه وقال الشافعي يأتي الامام والمأموم بالذكرين ولنا ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد رواه البخاري ومسلم قسم بينهما والقسمتان في الشركة (و) اكتفى (المؤتم والمنفرد بالتحميد) أي بربنا لك الحمد وقد ذكرناه (ثم) بعد ذلك (كبر ووضع ركبتيه) أولاً (ثم) وضع (يديه ثم) وضع (وجهه بين كفيه) لحديث وائل رضي الله عنه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه رواه أبو داود وهو حجة على مالك حيث يقول ان شاء وضع يديه أولاً ثم ركبتيه وان شاء عكس هذا الذي ذكره (بعكس النوض) أي القيام يعني في النوض يرفع وجهه أولاً ثم يديه ثم ركبتيه وهذا بعكس ما فعل أولاً (وسجد) على الارض (بأنفه وجهته) جمعاً (وكره) السجود أي الاقتصار فيه (بأحد هما) أي الالف أو الجهة وهذه اشارة الى جواز الاكفاء بأحدهما أي ما كان مع الكراهة عند أبي حنيفة وقالوا ان سجد على الجهة دون الالف جاز وبالعكس لا فالسجود على الجهة فرض عندهما لقوله عليه

السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وعقدتهم الجبهة ولو كان الأنف محل السجود لذكره  
 فصار كالثقل والذقن ولما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال أمرت أن أسجد على سبع ولا أكف الشعر ولا الثياب الجبهة والأنف والميديين والركبتين  
 والمقدمين رواه مسند (أبو جعد) (بكر) أي على كور (عما منه) فانه يكره أيضا وقال الشافعي  
 لا يجوز لقوله عليه السلام مكن جبهتك من الأرض ولما أنه عليه السلام كان يسجد على كور  
 عمامته ويصلي شوب واحد يبقى بقوله سجد على الأرض وبردها رواه أحمد وقال البخاري في صحيحه  
 قال الحسن كان يقوم يسجدون على العمامة والقلنسوة وكذا الخلاف لو سجد على فاضل ثوبه  
 ولو سجد على كفه وهي على الأرض جاز على الأصح ولو سجد على فخذه من غير عذر لا يجوز على  
 المختار وعلى ركبته لا يجوز مطلقا ولو سجد على ظهر من في صلته يجوز وعلى ظهر من يصلي صلاة  
 غيره أو ليس في الصلاة لا يجوز وإن سجد على شيء لا ياتي جمعه لا يجوز كالقطن المخلوج  
 والثلج والبن والذخن ونحو ذلك (وأبدأ) بالله مزة من الابداء وهو الاظهار (ضبعيه) أي عضديه  
 يعني ياعدهما عن جنبه (وجاني) أي باعد (بطنه عن نخذه) وقيل إن كان في الصف لا يجافي  
 صدره من اخرا الجوار والمراة لا تجافي مطلقا (ووجه أصابع رجله نحو القبلة) كذا في حديث  
 أبي جعد رضي الله عنه (وسجد فيه) أي في السجود (ثلاثا) أي ثلاث مرات بقول سبعان ربي  
 الأعلى وذلك أدناه وعن مالك التيسير فيه فرض (والمراة) في الصلاة (تخفف) أي تضم نفسها  
 (وتلوي بطنها بفخذها) لأن ذلك أستر لها (ثم رفع) المصل رأسه بعد ما فرغ من السجود الأول  
 حال كونه (مكبرا وجلس) بين السجدةتين حال كونه (مطمئنا وكبر) أيضا (وسجد) سجدة ثانية  
 وهي فرض كالأولى حال كونه (مطمئنا) واختلف في مقداره الرفع فروى عن أبي حنيفة أنه إن  
 كان إلى القعود أقرب جاز وإن كان إلى الأرض لا يجوز وقال محمد بن سامة إذا رفع رأسه بحيث  
 لا يشك على الناظر أنه قد رفع يديه وعن أبي حنيفة إذا رفع رأسه مقداره ما يجزئ بين  
 الأرض جاز (و) بعد ذلك (كبر للركوع) يعني للقيام إلى الركعة الثانية (بلا عتماد) بيديه على  
 الأرض (ولا) (قعود) بين السجدة الثانية والقيام إلى الركعة الثانية وقال الشافعي بعقد ويجلس  
 جلسة خفيفة ولما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام كان ينفض على صدره قدميه  
 رواه الترمذي (و) الركعة (الثانية كالأولى) أي كالركعة الأولى في الهيئة (الأنه) أي المصلي  
 (لا يفتي) أي لا يأتي فيها بالبناء وهو سبحانه اللهم الخ (ولا يعوذ) لأنهم لم يشرعوا إلا في أول الصلاة  
 (ولا يرفع) المكاف (بيده الآتي) سبع مواضع يرفع عنها الجوف (فتعس صمغ) الفاء من تكبيرة  
 الافتتاح والفاء من القنوت والعين من العيدين والسين من استلام الحجر الأسود والصاد من  
 الصفا والميم من المروة والعين من عرفة وجعل وهو المزدلفة والجيم من الجرة الأولى والوسطى فان  
 قلت الحديث في سبع مواطن وهذه ثمانية قلت الصفا والمروة كلاهما في حكم الواحد فتبقى سبعة  
 (وإذا فرغ) المصل (من سجدتي الركعة الثانية) اقترب رجله اليسرى وجلس عامدا وأصب  
 ينامه أي رجله اليمنى (ووجه أصابعه نحو القبلة) هكذا وصفت عائشة رضي الله تعالى عنها  
 قعود النبي صلى الله عليه وسلم في صلته وقد ذكرنا الخلاف فيه (ووضع يديه على فخذه) وأشار  
 إلى كيفية الوضع بقوله (وبسط أصابعه) ولكن اختلف في وضع اليد اليمنى فعن أبي يوسف

أنه بعد انقصر والنصر ويحق الوصل والابرام ويشير بالسبابة وعن محمد انه عليه الصلاة والسلام كان يشير ويضع يده ويضع يده ويقول لا يشير وفي المنية الاشارة مكرهه وفي التحفة الاشارة مستحبة وهي الاصح على ما ثبت في الحديث (وهي) أي المرأة (تتورك) أي تخرج رجلها من جاتها الايمن وتتمكن وركها من الارض لانه استرلها وعند مالك الرجل كالمراة (وقرأ) المصلي (تشهد) عبد الله (بن مسعود) رضي الله عنه وهو مشهور وقال الشافعي تشهد ابن عباس رضي الله عنه ما وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله العالمين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله لما روى ابن عباس أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فقال التحيات المباركات الى آخره رواه مسلم وأبو داود ولكن السلام بالانف واللام في الموضوعين وخبره ابن ماجه كما رواه مسلم لكن قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وروى النسائي كسلم انكبه نكرا السلام وقال وأن محمدا عبده ورسوله وهذا فيه اضطراب كثير وكاهم روي على خلاف ما يقوله الشافعي وشرط لجواز الصلاة أن يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام بعد التشهد وهي ليست في تشهد أحد منهم والاصح ما قلنا لانفاق أهل النقل على تشهد ابن مسعود فقال الترمذي والنسائي وابن المذخر وابن عبد البر تشهد ابن مسعود أصح حديث في التشهد وعليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي اعلم أن كل من جهر بالبسالة وقت في الصبح وتشهد بتشهد ابن عباس وما أشبه ذلك من المسائل التي صح النقل بخلافها فانه متبع لذهوى مخالف للسنة وان كان وقع عليه الاسم مجازا فعذر عذرا ما قلنا (وفيما بعد الاولين) من القرائن (اكتفى) المصلي (بالدعوى) وان شامتز كهوا عن أبي حنيفة أنهم اواجبة حتى يجب سجود السهو بتركة ما قال الشارح والصحيح الاول قلت الصحيح هو الثاني (والقعود الثاني) في الصلاة (كالا قول) أي كالقعود الاول عندنا وعند الشافعي يتورك في الثاني وعند مالك يتورك فيه ما وقد ذكرناه (وتشهد) في الثاني أيضا (وصل على النبي) صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وهي سنة عندنا وعند الثلاثة فرض وقد بيناه (ودعا) بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (عباشبه) ألفاظ (القرآن) نحو اللهم اغفر لي ولوالدي (و) عباشبه الالفاظ المأثورة في (السنة) نحو قوله اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحبات والمهمات ومن شرفة المسج الدجال (لا) يدعو عباشبه (كلام الناس) وهو ما لا يستحيل سؤاله من العباد نحو أعطني كذا وزوجني امرأة وما لا يشبه كلامهم ما يستحيل سؤاله منهم نحو اللهم اغفر لي ولوالدي (اللهم) ارزقني فلانة تنفسد في الصحيح لانه يستعمل فيما بيننا فان شهدا قال يقول الامام اذا رزق الجيش وقيل كل ما كان في القرآن أو معناه لا يفعله حتى لو قال اللهم ارزقني من بقلها وقنأها وقومها لا تنفسد ولو قال اللهم ارزقني بقلها وقنأها وقومها تنفسد وهذا كله اذا لم يقدر التشهد وأما اذا قعد فصلاته تامة يخرج به من الصلاة (وسلم) مقارنا (مع) تسليم (الامام) في رواية عن أبي حنيفة وفي أخرى بعد تسليمه كما هو مذهبهم او مذهب الشافعي لانه

خروج من العبادة فلا يحتاج الى المبادرة (كالتحريم) أى كما أنه يحرم مقارنته بغيره الامام عند  
 الى حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام واذا كبر فكبروا والثناء للقرآن كما في قوله تعالى واذا قرأ  
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون قال الشافعي قبل هذا الخلاف في الجواز  
 وقيل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية وكلمة عن في قوله (عن عيسى)  
 تتعاقب بقوله سلم أى سلم عن عيسى مرة (و) عن (يساره) أخرى وقال مالك بسلم تسليمة واحدة تلقاه  
 وجهه ويميل قليلا الى اليمين وانصت (ناويا) على الحال من الضمير الذي في سلم أى حال كونه ناويا  
 (القوم) من الرجال والنساء وقيل لا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلاته وقيل  
 ينويهم مطلقا (والحفظ) وهم الملائكة الذين يحفظونه من غير تعيين عدد لا اختلاف الا في  
 عددهم كالانبياء عليهم السلام فقبل مع كل مؤمن خمسة من الملائكة وقيل ملكان وقيل ستون  
 ملكا وقيل مائة وستون (و) ينوي المقتدى بالامام أيضا اذا كان (في الجانب الايمن أو)  
 في الجانب (اليسار أو) نوى (فيهما) أى في التسليمتين (لو) كان (محمدا) بالامام وعن أبي يوسف  
 نواه في الاولى ترجيح الجانب الايمن (ونوى الامام) أيضا القوم (بالتسليمتين) وقيل لا ينويهم  
 وقيل ينوي بالتسليمة الاولى والصحيح الاول والمفرد ينوي الحفظ فقط (وبهر) الامام (بقراءة  
 الفجر وأولاي العشاءين) أى المغرب والعشاء (ولو) كان يصلي (قضاء) وقيل يخافت في القضاء  
 والاول أصح لأن القضاء يحمي الاداء (و) يجهر أيضا بقراءة (الجمعة والعيد) للتوارث  
 (وبسر) بالقراءة (في غيرهما) كالظهر والعصر وعن مالك يجهر في ظهر عرفه لأنهم اتواذى بجمع  
 عظيم فأشبهت الجمعة ولنا اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار بجمعه أى ليس فيها  
 قراءة مسعورة (كمنفل بالنهار) حيث يخفى بالقراءة بخلاف (وخير المفرد) الذي يصلي  
 وحده ان شاء جهر بالقراءة (فيما يجهر) وان شاء خافت (كمنفل بالليل) حيث يجهر ولكن  
 الجهر أفضل ليكون الاداء كهية الجماعة ولكن لا يبالغ في الجهر (ولو ترك) المصلي قراءة  
 (السورة في أولي العشاء قرأها) أى السورة (في) الركعتين (الاخيرتين مع) قراءة (الفاتحة)  
 قراءة (جهر ولو ترك) قراءة (الفاتحة لا) يقرأها وقال أبو يوسف لا يقضى واحدة منهما  
 لأنه لو قرأها ما نوى جهرهم بما وفيه تغيير الفاتحة أو يخافت بهم ما وفيه تغيير السورة ويجمع  
 بينهما جهرًا وخفافة وفيه تغيير المشرع فوجب العكس أصلا ولهما وهو الفرق بين  
 الوجهين ان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة فإذا قرأها مرة وقعت عن الاداء  
 لأنها أقوى لكونها في محلها ولو كررها خالف المشرع بخلاف السورة فإن الشفع الثاني  
 ليس محلها أدا بخلاف ما يقع قضاء لأنه محل للقضاء فان قات قراءة السورة في الاخيرتين  
 واجبة أم مستحبة قلت ذكر في الجامع الصغير ما يقتضي الوجوب لأنه قرأ في الاخيرتين  
 الفاتحة والسورة وهو اخبار من المجتهد جفرى مجرى اخبار صاحب الشرع في اقتضاء  
 الوجوب وذكر في الامل ما يقتضي الاستحباب لأنه قال اذا ترك السورة في الاولين أحب الى  
 أن يقرأها في الاخيرتين ثم عن أبي حنيفة ثلاث روايات في روايته يخافت به ما روى روايته يجهر  
 بالسورة دون الفاتحة وهو اختيارنا في الاسلام وفي روايته يجهر بما هو الاصح ولا بد من  
 نصيح الحروف لتسير قراءة فان صححها ولم يسمع نفسه يجوز عند الكرخي وقال شمس الائمة

الاصح أنه لا يجوز له ما لم يسمع أذناه ويسمع من يقر به وعلى هذا كل ما يتعلق بالنطق كالإطلاق  
 والاعتاق والاستثناء والتسمية على الذبيحة والأيلاء والبيع (وفرض القراءة) في الصلاة (آية)  
 ولو كانت قصيرة وقال لا بد من ثلاث آيات قصاراً وآية طويلة لأن القارئ عما دونها يسمى  
 قارئاً وقاله إطلاق قوله تعالى فاقروا ما تنسرون القرآن إلا أن ما دون الآية خارج ولو كانت  
 الآية كلمة مثل مدحاً متان أو حرفاً واحداً مثل ص وق ون اختلف فيها الأصح أنه لا يجوز  
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين كآية الكرسي والمداينة الأصح أنه يجوز عنده (وسنن) أي  
 سنة القراءة (في السفر) قراءة (الفاتحة وآية سورة شاة) لأن مبناه على التفيف (و) سنن  
 (في الحضر) أي في الإقامة (طوال المفضل) وهو السبع السبع سمي به لكثرة نضوله وهو من  
 سورة محمد عليه السلام وقيل من الفتح وقيل من ق إلى آخر القرآن وطوله إلى سورة البروج  
 (لو) كان الذي يصلبه (جراً أو ظهراً) منتهاً (أو وسطه) أي أوسط المفضل وهي من البروج إلى  
 يكن (لو) كان الذي يصلبه (عصراً أو عشاء) سنن (قصاره) أي قصار المفضل وهي من لم يكن  
 إلى آخر القرآن (لو) كان الذي يصلبه (مغرباً) وفي هذا الباب آثار كثيرة (ونظال أولى) صلاة  
 (الفجر) على الثانية بالاجماع ليدرك الناس الجماعة وينبغي أن يكون التفاوت بقدر الثلث  
 والثلثين استصحاباً وإن كان فاحشاً لا بأس به وإطالة الثانية على الأولى ثلاث آيات يكره اجماعاً  
 وبآية أو آيتين لا يكره وأشار بقوله (فقط) إلى أنه لا تطال الأولى على الثانية في غير الفجر بل  
 يسويهما قال محمد غير الفجر مثل الفجر لأن المذكور موجود في الكل ولهما أنهما في الاستحقاق  
 سواء ولكن تركا للقياس في الفجر لانه وقت نوم وغفلة (ولم يتعين شيء من القرآن) سوى الفاتحة  
 (الصلاة) لا إطلاق الأمر هذا إذا لازم فأمّا إذا قرأ أحباً أو تبركاً أو تنسراً فلا يكره وقيل الكراهة  
 فيما إذا لم يعتقد بغيرها الجواز ما إذا اعتقده بغيرها فلا يكره وبه فهم أثبت هنا خلاف الشافعي  
 وليس بوجه لأن المراد أن كان تعيين الفاتحة فليس فيه خلاف لأن تعيينها اجماع ولكن الخلاف  
 في جهة التعيين فعنده بطريق الفرض وعندنا بطريق الوجوب وإن كان المراد تعيين غير  
 الفاتحة فكذلك لا يتصور الخلاف لأن الشافعي ما عين غير الفاتحة لشيء من الصلاة على اعتقاد  
 عدم الجواز بغيرها بل تبركاً بقراءة النبي عليه الصلاة والسلام كما كان يقرأ غالباً في الصبح الم  
 تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان وفي الجمعة آخر المفاقيق والتغابن ونحن أيضاً لا نكره هذا  
 على هذا النظم لم يكن في الحقيقة خلاف فلا ينبغي أن يكتب ألقاعاً لعل الشافعي رحمه الله ههنا  
 (ولا يقرأ الموتر) خلف الامام (بل يسمع) إلى قراءة الامام وقال مالك يقرأ في السرية لاني الجهرية  
 وقال الشافعي وأحمد يقرأ الفاتحة في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة  
 الكتاب ولنا قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وكثر أهل التدبير على أن هذا  
 خطاب للمعتدين وفي حديث أبي هريرة وإذا قرئ فأنصتوا قال مسلم هذا الحديث صحيح ثم  
 المقتدى إذا قرأ خلف الامام في السرية قل لا يكره واليه مال الشيخ الامام أبو حفص وقيل عن  
 محمد لا يكره خلافهما (وينست) الموتر أي يصغي (وان قرأ) الامام (آية التترغيب) مثل آيات  
 الجنة (أو) آية (الترهيب) أي التخوين مثل آيات النار (أو خطب) الخطيب (أو صلى) في  
 الخطبة (على النبي) صلى الله عليه وسلم لأن سؤال الجنة والنار والنار الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم يحل بقرض الاستماع لكن اذا قرأ الخطيب باسمها الذين آمنوا واصلوا عليه وسلموا  
بصلى السامع ويسلم في نفسه سر الثبات واللاصر فان قلت أو خطب معطوف على قرأ ظاهره وخر  
فامد من جهة المعنى لانه يقتضى أن يكون الانصات واجبا قبل الخطبة فيصير معنى الكلام  
يجب عليه الانصات فيهما وان قرأ آية الترغيب والترهيب أو خطب وأيضا يقتضى أن تكون  
الخطبة والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام واقعيتين في نفس الصلاة وليس كذلك قلت  
فاعل قرأ هو الامام وفاعل خطب هو الخطيب وهو في حالة الخطبة غير امام فيكون هذا العطف  
عطف جملة على جملة أخرى ولا يلزم ما ذكرناه فيهم (والثاني) أي البعيد عن المنبر بحيث لا يسمع  
الخطبة (كالقريب) منه على المختار حتى يجب عليه الانصات

• هذا (باب) في بيان أحكام (الامامة) •

وهي أفضل من الاذان عندنا وعند الشافعي بالعكس (الجماعة) في الفرائض (سنة مؤكدة) أي  
شبهة بالواجب حتى استدلل على لزومها على وجود الايمان وقبل فريضة فقيل فرض كفاية وقبل  
فرض عين وبه قال أحمد وأهل الظاهر ومن فاته جماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر لكن  
اذا أتى الى مسجد آخر صلى مع الجماعة فحسن وذكر القدوري أنه يجتمع في أحده ونسقط بالاعذار  
كالمرض والاقعدة والزمانة والعمى على الخلاف والقلاحة وذهاب اليد والرجل من خلاف  
وذهاب الرجلين والسن البالغ والمطر الشديد والبرد الشديد والظلمة الشديدة (والاعلم) أي أعلم  
الناس أي أكثرهم علماء في الدين والسنة (أحق بالامامة) وعن أبي يوسف أن الاقرأ أولى لقوله  
عليه السلام يوم القوم اقرؤهم لكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة الحديث وله ما  
حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليوم القوم أعلمهم بالسنة  
فان كانوا في السنة سواء فاقروهم لكتاب الله الحديث وانما قدم الاقرأ في ذلك لانهم كانوا يتعلمون  
القرآن في ذلك الوقت بأحكامه كما روي أن عمر رضي الله عنه حفظ سورة البقرة في اثني عشرة  
سنة فالأقرأ منهم يكون أعلم وفي هذا الزمان بالعكس (ثم الاقرأ) أحق اذا تساوا وفي العلم لما روي  
(ثم الاورع) أحق اذا تساوا وفي القراءة والعلم لقوله عليه السلام اجعلوا اثمة لكم خياركم  
(ثم الاسن) أحق اذا تساوا وفي القراءة والعلم والخروج لقوله عليه السلام لما لك بن الحويرث  
واصاحب له اذا حضرت الصلاة فاذنا وأقيا وليؤمكما أكبركما فان تساوا وفي ذلك فأصحبهم وجهها  
فان تساوا وفي ذلك فأحسنهم خلقا فان تساوا فأشرفهم نسبا فان تساوا وابقع بينهما ثم فن  
خرج بقرعته فهو أولى أو الخيارات الى القوم (وكره امامة العبد) لقلبة الجهل عليه بأشغال  
بخدمته موله (و) امامة (الاعرابي) وهو الذي يسكن البادية سواء كان عربيا أو عجميا  
للعنه وجهه (و) امامة (الفاسق) لفقره الناس عنه وقال مالك لا تصح امامته أصلا (و) امامة  
(المبتدع) أي صاحب الهوى الذي لا يكفر به صاحبه فلا تجوز امامة الرافضي والجهلي  
والقدرى والمشبهة ومن يقول بخاق القرآن (و) امامة (الاعشى) لانه لا يتولى الجماعة وفي  
البدائع اذا كان لا يوازيه غيره في الفضيلة في مسجد فهو أولى وقد استخلف النبي صلى الله عليه  
وسلم ابن أم مكتوم على المدينة (و) امامة (ولد الزنا) لفقره الناس عنه لكونه متما وما قيل لانه  
ليس له أب فيعلمه فيغاب عليه الجهل لتعليل بأرد (و) كره للامام (أن يزيل الصلاة) على القوم



حديث معاذ المشهور (و) كرم أيضاً (جامعة النساء) لانها لا تخلو عن نوع حوام (فان فعلن) يعني  
 فان أرد أن يصلين جماعة (تقف الامام) منهن (وسطين) تحترز عن زيادة الكشف (كالعزاة)  
 جمع عار من التوب فانهم اذا صلوا بجماعة وقف الامام وسطهم لما ذكرنا (ويقف الواحد عن  
 عينه) أي عن عيني الامام مساوياً لانه عليه السلام صلى بآب بن عباس فأقامه عن يمينه وعن محمد  
 أنه يضع أصابعه عند عقب الامام والعبرة بموضع الوقوف للموضع السجود حتى لو كان المقبدي  
 أطول منه فوقع سجوده أمام الامام لم يضره وقوله عن عينه قيد للقبض لا حتى لو صلى في يساره  
 أو خلفه جازو يكون مسياً فخلقه السنة (و) يقف (الاشنان خلفه) أي خلف الامام وعن أبي  
 يوسف أنه يتوسطهم الآن ابن مسعود رضي الله عنه صلى بعاقمة والاسود في بيته وقام وسطهما  
 ولهما أنه عليه السلام صلى بآنس وبنين فأقامهما خلفه وأتم سليم وراهما ونزل ابن مسعود كان  
 لتسبق المقام كذا قال الثعني وقرأ علم الناس يذهب ابن مسعود والمرأة في حكم الاصناف  
 كما عدم حتى لو كان خلفه رجل واحد وامرأة يقوم الرجل بحذاءه كما لو لم يكن معه امرأة  
 (وبصف الرجال ثم) بعدهم يصف (الهيان ثم) بعدهم يصف (الختان ثم) بعدهم يصف (النساء)  
 لقوله عليه السلام ليبي منكم أولوا الاحلام والنهي وينتزع على هذا مسأله المحاذاة فلذلك  
 ذكرها بالفاء حيث يقول (فان حاذته) أي المصلي أتى (مشتهاة) بان كانت بنت سبع وقبل تسع  
 والاصح أن تكون سالحة للجماع بأن تكون عبلة ضخمة سواء كانت حرماً وأجنبية وينبغي أن  
 تكون عاقلة فلا تفسد بالجنونة والمعتري في المحاذاة الكعب والساق في الاصح وبعضهم اعتبر  
 القدم وقوله (في صلاة) في محل التمسك على الحمال أي حال كونها في صلاة (مطلقة) أي التي لها  
 ركوع وسجود وان كانا يصلان بالانجاء بعد أن تكون مطلقة في العمل واحترزهم عن المحاذاة  
 في صلاة الجنائز فانهم غير مقدسة لان ادعاء وأراد بقوله (مستكرهة) أي من حيث الحرمة  
 وأن يكونا بائنين تحريرهما على تحريم الامام (واداء) أي مشتركة أيضاً من حيث الاداء بأن يكون  
 لهما امام فيما يؤديان تحقيقاً وتقديراً حتى لو اقتدى رجل وامرأة امام فأحداً أو كليهما  
 وقد صلى الامام فقاما إليه فحاذته فسدت صلاته لوجود الشبهة من حيث الاداء  
 لانها بنية تحريرهما على تحريم الامام أداء لان لهما اماماً فيما يقضيان تقدير الانهما التزام الاداء  
 مع الامام فترزهما الخروج عن عهدة ذلك فيجعل كأنهما خلفه واللاحق مثل المدرك بخلاف  
 المسبوق حتى لو كانا مسبوقين وحاذته فيما يقضيان لا تفسد صلاته لانه ما ينفردان فيما يقضيان  
 وهذا يقرر أن ولوحاذته في الطريق وحملان لا تفسد صلاته في الاصح لانهما مستقلان  
 بإصلاح الصلاة لا بحقيقتها فأنعدمت الشبهة أداء وان وجدت تحريمه ولو اقتديا في الركعة  
 الثالثة ثم أحداً أو كليهما في الموضوع ثم حاذته في القضاء ينظر فان حاذته في الاولى والثانية وهي  
 السائلة والارابعة للامام تفسد صلاته لوجود الشبهة فيهما تقدير الكونهما للاحقين فيهما وان  
 حاذته في الثالثة والرابعة لا تفسد لعدم المشاركة فيهما الكونهما مسبوقين وقوله (في مكان واحد)  
 نصب على الحمال أيضاً احتريزه عا إذا كانا في مكانين حتى لو كانا على دكان وهي على الارض  
 والد كان قد رقاة الريل لا تفسد صلاته لعدم تحقق المحاذاة واحتريزه بقوله (بلا حائل) بينهما  
 إذا كان بينهما حائل وأدناه قدره وخره الرجل لان أدنى الاحوال التعود نفسه أدناه وبغلقه

مثل غلظ الاصمغ والفرجة تقوم مقام الحائل وأذا نادى قدامه يقوم فيه الرجل وقوله (فسدت  
صلاته) جواب فان أى صلاة الرجل دون صلاتها وقوله (أن نوى) الامام (امامتها) إشارة إلى  
شرط آخر وهو أن ينوى الامام امامتها وامامة النساء وقت الشروع لابعده لأن الفساد يلزمه  
من جهتها فلا بد من التزامه وقال زفر لا يشترط نية امامته في هذه شروط خمسة ذكرها المصنف  
وبقي منها شمر طان آخران لم يذكرهما الأول أن تكون المحاذاة في ركن كامل حتى لو كبرت  
في صف وركعت في صف آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاة من عن يمينها وبسارها وخلفها من  
كل صف وفي ملتي البحار يشترط أن تؤدى ركعاتها ذية عند محمد وعند أبي يوسف لو وقفت مقدار  
ركن فسدت وإن لم تؤدى في مختصر بجزء المحيط لمحاذاة أقل من مقدار ركن فسدت عند أبي  
يوسف وعند محمد لا يفسد الامقدار الركن الثاني أن تكون جهتهما متحدة حتى لو اختلفت  
لا تفسد ولا يتصور ذلك إلا في جوف الكعبة أو في ليلة ظلمة وصلى كل واحد بالتجهر إلى جهة  
وقالت الثلاثة المحاذاة غير مفسدة أصلاً وهو القياس وجه الاستحسان ما رواه جماعة من  
أصحابنا في كتبهم من قوله عليه السلام أخره من حيث أخره من الله فإذا ترك التأخير فقد ترك  
مكانه ففسد صلاته كالقنديل إذا تقدم على امامه فان قامت فروض الصلاة لا ثبت بخبر الواحد  
قلت ذلك في الذي ثبت بالكاتب وهذا من فروض الجماعة فيثبت بالسنة فان قلت هذا خبر الواحد  
فلا تجوز به الزيادة على الخمس قلت قال صاحب الهداية وغيره أنه من المشاهير فيجوز به الزيادة  
وليت شعري كيف يكون هذا من المشاهير ولم يثبت كونه حديثاً عن النبي عليه السلام وإنما هو  
موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه على ما قاله الطبراني وغيره (ولا يحضرن) أي النساء  
سواء كن شواباً أو عجائز (الجماعات) لظهور الفساد وعند أبي حنيفة الجوز أن تنزع في القبر  
والغرب والعشاء وعندهما يخرجن في السك وبه قالت الثلاثة والقنوي اليوم على المنع في الكل  
فلذلك أطلق المصنف ويدخل في قوله الجماعات الجمع والاعباد والاستسقاء وبجاءس الوعظ ولا  
سما عند الجهال الذين تحولوا بجمالية العلماء وقصدهم الشهوات وتحصيل الدنيا (وقد اقتدا برجل  
بأمرأة) لما روي (وصي) لأنه متفضل فلم يجز اقتداء المقترض به وقال الشافعي يجوز وقال  
مشايخ نافع تصح امامة الصبي في التراويح والسنن والنوافل والمختار أنه لا يصح في جميع الصلوات  
(و) فسد أيضاً اقتداء مصل (طاهر بعدد) مثل من به سلس البول والرعاف الدائم ونحوهما  
وقال زفر يجوز به قال الشافعي ويجوز اقتداء المذنب بالمعذور إن اتحد عذرهما وإن اختلف فلا  
يجوز (و) فسد أيضاً اقتداء مصل (فاري بأبي) وكذا لا يجوز اقتداء أي بأخرس لأن الإي أقوى  
حالاً منه لقدرته على التحريم وهو منسوب إلى أم تسمى به لأن الشخص حين يولد من أمه لا يعقل  
شيئاً (و) كذا فسد أيضاً اقتداء (مكتسب بعار) خلافاً للشافعي وزفر (و) كذا فسد اقتداء (غير  
موم) وهو الذي يصلي بكروع وسجود (موم) وهو الذي يصلي بالأيما وقال الشافعي وزفر يجوز  
(و) كذا فسد اقتداء (مقترض) وهو الذي يصلي الفرض (بمتنقل) وهو الذي يصلي النفل وقال  
الشافعي وأحمد يجوز (و) كذا فسد اقتداء مقترض مثلاً مصل الظاهر (بمقترض) فرضاً (آخر)  
مثلاً يصلي العصر أو النافلة وقوله آخره مضافة لمحدوف كما قد رناه وأيس هو بصفة المقترض الفساد  
المعنى وعند الشافعي يجوز الأصل في هذا أن الاقتداء عنده مجزئ المتابعة وعندنا ضرورة صلاته

في ضمن صلاة الامام صحة وفساداً (لا) يفسد (اقتداء متوضي بمبتم) وقال محمد لا يجوز لان  
 التيم طهارة ضرورية لا يصاد الى الاعتدال العجز واهم انه طهارة مطلقة حتى لا تنقيد بوقت  
 الصلاة (و) لا يفسد أيضاً اقتداء (غاسل) رجله (بما مع) على خفيه لاستواءهما وهذا  
 بالاجماع (و) لا يفسد أيضاً اقتداء (فائم) وهو الذي يصلي قائماً (بقاعد) وهو الذي يصلي قاعداً  
 وقال محمد لا يجوز به قال مالك لقوله عليه السلام لا يؤمن أحدكم حتى يسألوا له ما مائت  
 في الصحيح من اقتداء أبي بكر رضي الله عنه بالنبي عليه السلام وهو قاعد في مرضه الذي مات فيه  
 وأبو بكر والقوم قائمون ومارواه ضعفة أبو عمر بن عبد البر (و) لا يفسد اقتداء فائم أيضاً  
 (بأحدب) في الاصح وفي الفتاوى الطهريه لا تصح امامة الاحدب للقائم وذكر القرطبي أن  
 احده اذا بلغ حد الركوع على الخلاف فيجوز عندهما خلافاً لمحمد (و) لا يفسد أيضاً اقتداء  
 (موم عنه) المومي سواء كان الامام قائماً أو قاعداً الاستواء طاههما وان كان مضطجعا والمؤتم  
 قاعداً أو قائماً لا يجوز (و) لا يفسد أيضاً اقتداء (متنقل بغير قرض) لان الفرض أقوى (وان ظهر  
 أن امامه محدث أعاد) مسلاته خلافاً لما في على ما ذكرنا وكذا الخلاف في الجنب والذي  
 في ثوبه أو بدنه نجاسة (وان اقتدى أي وقارئ بأخي أو استخاف) القارئ الذي أحدث في صلاته  
 رجلاً (أمياً) الركعتين (الآخرين) فسدت صلاتهم أي صلاة الجميع الاولى فيها خلاف  
 لأبي يوسف ومحمد فانما فالصلاة الامام ومن لا يقرأ تأتم له معذوراً ومعدورين وغيرهم وله  
 أن الامام قد روى على صلاة بقرأة فلم يقرأتفسد صلاته وذلك لانه وجد قارئاً يصلي التنية فيها  
 خلاف أبي يوسف وزفر فانما قال لا تفسد صلاتهم لانه فرض القرائة ولا يخيئه ومحمد أنه  
 استخلف من لا يصلح اماماً كما لو استخلف صيماً أو امرأة

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الحديث في الصلاة) \*

(من سبقه الحديث) وهو في الصلاة ذهب على الفور (وتوضأ وبني) على مسلاته وقال الشافعي  
 يستقبل وهو القياس ولكن تركاه للأثر وهو قوله عليه الصلاة والسلام من قام أو رغب  
 أو أمذى في صلاته فليصرف وليتوضأ وليبني على مسلاته ما لم يتكلم وهو مذهب الخلفاء  
 الراشدين وكلمة من تناول الامام والمفرد والمقتدى والاولى للمفرد ان يستقبل  
 وللمقتدى ان يبني احرار النصيحة الجماعة فالمفرد بعد الوضوء يتخير بين اتمام صلاته في بيته  
 وبين رجوعه الى مصلاه وهو أفضل والمقتدى يعود الى مكانه ان لم يفرغ امامه من الصلاة  
 ولو أتم بقية صلاته في بيته لم يجوز الا أن يكون بيته بمحذا المسجد بحيث لو اقتدى به صح  
 اقتداؤه وان كان امامه قد فرغ يتخير ومن شرط البناء أن يكون الحديث مما وياحتي لأصابعه  
 شعبة أو غصه زبور فسأل متهاذم لا يبني خلافاً لأبي يوسف ولو وقعت طوبى من سطح  
 أو سقر رجله من شجرة أو فغر بشئ موضوع في المسجد فأدعى قيسل يبني وقيل على الخلاف  
 ولو عظم فسبقه الحديث من عطا سبه أو تنحى فخرجت مشهري بقوته قيسل يبني وقيل لا  
 (واستخلف لو) كان الذي سبقه حدث (اماماً) بأن يتأخر محمد ودواضع عابده على أنه  
 يؤم انه تدرف فيقطع عنه الطنون ويقدم من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل  
 بالاشارة ولو تكلم بطلت صلاتهم خلافاً لما لك وله أن يستخلف ما لم يجاوز الصفوف في الصحراء

وفي المسجد ما لم يخرج منه ولو لم يستخاف حتى جاوز الكل بطلت صلاة التوم وفي صلاة الامام  
 روايتان (كالوحصر) أى عني بفتح الناء وكسر العين على البناء للفاعل من الحصر بفتحين  
 (عن القراءة) في الصلاة فاستخلف أحدهما جاز عند أبي حنيفة خلافا لما هذا اذا لم يقرأ قدر  
 ما تجوز به الصلاة فان قرأ عليه ان يركع ولم يجز الاستخلاف اجاعا وكذا اذا نسي القرآن وصار  
 أميا فاستخلفه لا يجوز اجاعا (وان خرج) المصلي (من المسجد بظن الحدث) بأن ظن انه أحدث  
 ثم علم انه لم يحدث (أو جن) في صلاته (أو نام) احتلم أو اغشى عليه استقبال (الصلاة في هذه  
 الصور كلها) أما في الخروح فلانه عمل كثير من غير ضرورة حتى لو لم يخرج من المسجد يصلي ما بقي  
 من صلاته وعن محمد يستقبل أيضا ومكان الصفوف في الصحراء له حكم المسجد ولو تقدم قدمه  
 ولم يكن ثم ستره يعتبر قدر الصفوف خلفه فان كان بين يديه ستره فالحدث ستره وعن محمد انه يعتبر  
 فيه قدر الصفوف خلفه كما اذا لم يكن ثم ستره وان استخلف سطل صلاته وان لم يجاوز الحد  
 المذكور قيل هذا قولهما وعند أبي حنيفة لا تفسد وهو اختيار أبي نصر (وان سبقه) أى المصلي  
 (حدث بعد) ما قد قدر (التشهد فوضأ وسلم) لانه لم يبق عليه الا السلام فيأتي به وعند الشافعي  
 نفسه صلاته (وان نعمه) أى الحدث بعد التشهد (أو تكلم بتمت صلاته) لعدم البناء بسبب  
 القاطع ولم يبق عليه شيء من الاركان وانما بقي الخروح بقوله عنده وقد وجد وفيه خلاف  
 الشافعي أيضا (وبطلت) الصلاة (ان رأى متيم ما) وقد روي استعماله وهذه الى آخره المسائل  
 الملقبة بالاثني عشرية الاولى رؤية المتيم الماء بعد ما قد قدر التشهد قال الشارح وتقييده  
 بالمتيم ليعلم ان الصلاة عند رؤية الماء لا يفيد لانه لو كان متوضئا يصلي خلف متيم فقرأ المؤتم  
 الماء بطلت صلاته وصلاة الامام تامة لعدم قدرته ولو قال وبطلت ان رأى متيم أو المقتدي  
 به ماء شمل الكل قلت المصنف تبع في ذلك صاحب الهداية وغيره وأما مثله المقتدي بالمتيم  
 اذا رأى ما ففيها خلاف زفر وليس فيها خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه وعند الشافعي المتيم  
 اذا رأى الماء في صلاته ان كان في السفر فلا سطل صلاته قول واحد وان كان في الحضر  
 فقولان الثانية قوله (أو تم مدة مسحه) سواء كان مقيما أو مسافرا بشرط أن يكون واجدا للماء  
 والا لا سطل وقيل سطل الثالثة قوله (أو نزع خفيه بعمل يسير) لاتساعه قيده لانه اذا احتاج  
 الى معالجته تمت صلاته بالاجاع الرابعة قوله (أو تعلم أى سورة) وكان قد صلاها بغير قراءة فاعلم  
 ما تجوز به الصلاة أما بالتذكر أو بمجرد السماع حتى لو تعلم حقيقة تمت صلاته لوجود صنعه وقوله  
 سورة وقع اتفاقا وهو على قولهما وأما عند أبي حنيفة فالأية تكفي هذا اذا كان اماما أو  
 منفردا وأما اذا كان يصلي خلف قارئ فقد قيل لا سطل صلاته وعند العامة سطل الخامسة  
 قوله (أو وجد عاروبا) تجوز فيه الصلاة بأن لم يكن فيه نجاسة مانعة أو كانت وعنده ما ريلها أو  
 لم يكن ولكن ربه أو أكثر منه طاهر السادسة قوله (أو قدر يوم) على الركوع والسجود  
 السابعة قوله (أو تذكر) صلاة (فأتمه) عليه ولم يسقط الترتيب بعد الثامنة قوله (أو استخاف  
 أميا) بعدما أحدث وذكر الفقيه أبو جعفر انه لا تفسد في هذه لان الاستخلاف في نفسه  
 عمل كثير التاسعة قوله (أو طلعت الشمس في) صلاة (الفجر) بعدما قد قدر التشهد العاشرة  
 قوله (أو دخل وقت) صلاة (العصر في) صلاة (الجمعة) بعدما قد قدر التشهد الحادية عشرة

قوله (وسقطت جبرية عن برء) وكلمة عن التعليل الثانية عشرة قوله (أو زال عذر المسذور)  
 بأن نوضات المستحاضة مع السيلان وشرعت في الظهر وتعدت قدر الشاهد فاقطع الدم ودام  
 الانقطاع الى غروب الشمس تعيد الظهر عنده خلافا لها وبطلان الصلاة في هذه الصور كلها  
 هو قول أي حنفية والاصل فيها اقتراض الخروج منها بصنعه عنده خلافا لها وقيل بل استواء  
 أولها وآخرها في وجود المغير (وبح اختلاف) الامام الذي سبقه الحدث (المسبوق) بركة  
 أو كثر (فلو أتم) المسبوق الذي هو الخليفة (صلاة الامام تفسد بالمتأني) كالنفل والكلام  
 والخروج من المسجد (صلاته) أي صلاة المسبوق لان المفسد وجد في خلال صلاته (دون)  
 صلاة (القوم) لانه وجد بعد تمام أركانه في حقهم وقال أبو يوسف تفسد صلاة القوم أيضا  
 والامام الاول ان فرغ لا تفسد صلاته وان لم يفرغ تفسد وقيل لا والاول أصح لانها تختلف  
 صار مقتديا به تفسد صلاته بفساد صلاته ولهذا الوصل ما بقي من صلاته في منزله قبل فراغ هذا  
 المستخلف تفسد صلاته لان انفراجه قبل فراغ الامام لا يجوز (كما تفسد) صلاة المسبوق  
 (بتهمة إمامه لدى) أي عند (اختتامه) عند أي حنفية وقال لا تفسد لان العارض لم يؤثر في  
 صلاة الامام مع انه صدر منه فلا يؤثر في فساد صلاة المسبوق ولم يصد منه أولى وله أنه  
 مفسد للجزء الذي يلاقيه من صلاة الامام فيفسد في مقتدي مثله الا ان الامام لا يحتاج الى البناء  
 لانتهاء الاركان فساد ذلك الجزء لا يضره والمسبوق يحتاج الى البناء فساد ذلك الجزء يضره من  
 بناء ما بقي عليه لان البناء على الفاسد فاسد فلهذا الاستقبال وعلى هذا الخلاف الحدث العمدة  
 (لا) تفسد صلاة المسبوق (بمخروجه) أي بخروج الامام (من المسجد وكلامه) بعد ما قعد  
 في آخر الصلاة اجاعا لان الكلام والخروج من المسجد قاطع لافساده (ولو أحدث) المصلي  
 في ركوعه أو سجوده أو وضوءه (على صلاته وعند الشافعي يستقبل (وأعادهما) أي الركوع  
 والسجود للذين أحدث فيهما لان الانتقال من ركن الى ركن بالطهارة شرط ولم يوجد  
 ولم يعدد ما تفسد صلاته (ولو ذكر) المصلي حال كونه (راكعا أو) حال كونه (ساجدا)  
 ان عليه (سجدة) صلبية فانحط من ركوعه من غير أن يرفع رأسه أو يرفع رأسه من السجود  
 (فسجد هلم بعدهما) أي الركوع والسجود الذي كان فيه لان الترتيب في أفعال الصلاة ليس  
 بشرط وقد حصل الانتقال بالطهارة وقال زفر والشافعي عليه الاعادة وعند أبي يوسف انه تلمذه  
 اعادة الركوع لان القومة فرض عنده (وتعين المأموم الواحد للاستخلاف) أي لا يستخلاف  
 الامام الذي وراءه واحد عند الحدث (بلاية) من الامام لادم المزاحم فاذا توضأ الامام دخل  
 معه في صلاته لتحول الامامة اليه ولو كان خلفه صبي أو امرأة فسدت صلاته وصلاة من خلفه  
 كما لو استخلف محمد ثارا لأصح انه تفسد صلاة المقتدي دون الامام

• هذا (باب في بيان) ما يفسد الصلاة وما يكره فيها •

القضايا يرجع الى ذات الصلاة والكراهة الى وصفها (تفسد الصلاة) أي صلاة كانت  
 (التكتم) قليلا كان أو كثيرا عامدا كان أو ناسيا أو ساهيا وقال الشافعي رضي الله عنه كلام  
 النامى والنمطى لا يطلها الا اذا طال ويعرف الطول بالعرف وبه قال مالك وأحمد عن مالك  
 العمدة أيضا لا يطلها اذا كان لاصلاح الصلاة ولنا ما في آخر حديث ابن مسعود وأنه قد أحدث

عليكم من أمره أن لا تكلموا في الصلاة ولا يصح الاستدلال بحديث ذي البدين لأنه منسوخ  
 (و) يفسدها أيضا (الدعاء بما يشبه كلامنا) كقوله اللهم ألبسني ثوبا اللهم زوبي فلانة وعند  
 الشافعي لا يفسد وقدم (و) يفسدها أيضا (الآتين) وهو الصوت الحاصل عن قوله آم (والتأوه)  
 وهو أن يقول آم (و) يفسدها أيضا (ارتفاع مكانه من وجع) في بدنه (أو مصيبة) أصابته في  
 النفس أو المال لأن فيه الظاهر والتأسف والجزع (لا) يفسدها هذه الأشياء إذا كانت (من)  
 أجل (ذكر حنة أو) أجل ذكر (نار) لأنها تبدل على الخشوع وهو المقصود في الصلاة وعن أبي  
 يوسف أن هذا التفصيل فيما إذا كان على أكثر من حرفين أو على حرفين أصليين أما إذا كان  
 على حرفين من حروف الزيادة وهو اليوم تساء أو أحدهما منها والاسترخاء أصلي لا يفسد في  
 الوجهين وقال الشافعي الآتين والبكاء والتأوه يقطع مطلقا من غير تفصيل إذا حصل منه حرفان  
 (و) يفسدها أيضا (التنخيل بلا عذر) بأن لم يكن لاجتماع البراق في حلقه بل كان لتحسين الصوت  
 فظهر به حروف نحو أوح بالفتح والضم وإن كان لعذر لا يفسد كالعطاس وإن حصلت به حروف  
 وكذا لو تنخيل المقتدى لخطأ الإمام وعن أبي يوسف لا يفسد بقوله أخ وأف ولو تنخيل فيها فإن كان  
 مسموعا بطل والافلا (و) يفسدها أيضا (جواب عاطس بـرحمك الله) لأنه يجري في مخاطبات  
 الناس بخلاف ما إذا قال العاطس في نفسه أو السامع الحمد لله وكذا إذا قال لنفسه بـرحمك الله  
 (و) يفسدها أيضا (فتح) أي فتح المقتدى (على غير إمامه) عند المحصر لأنه يقع جوابا بخلاف  
 ما إذا فتح على إمامه استعجلا أو قيل إن قرأ قدر ما تجوز به الصلاة تفسد لأنه لا ضرورة إليه  
 وقيل إن انتقل إلى آية أخرى ففتح عليه تفسد صلاة الفاتح وكذا صلاة الإمام إن أخذ بقوله  
 ثم إن الفاتح ينوي الفتح على إمامه دون القراءة ولا يستعجل به والإمام أيضا لا يلجئهم بل يركع  
 إذا قرأ قدر الفرض والانتقل إلى آية أخرى (و) يفسدها أيضا (الجواب بلا إله إلا الله) بأن  
 قيل بين يديه أمع الله آخر فقال لا إله إلا الله يريد به جوابه وعند أبي يوسف لا تفسد لأنه ثناء  
 بصيغته فلا تغير بعزمه وعلى هذا الخلاف التعميد حين قيل له فلان قدم من سفره والتسبيح  
 بأن وصف الله تعالى بما لا يليق به والاسترجاع على هذا في الأصح وقيل أنه يفسد اتفاقا وإن أراد  
 إعلامه أنه في الصلاة لا تفسد اتفاقا (و) يفسدها أيضا (السلام وردة) لأنه كلام الناس وكذا  
 لو صافح بنية السلام ولو أشار بـيد السلام لا تفسد وكذا لو أشار برأسه أو يديه بنعم أو بلا  
 (و) يفسدها أيضا (افتتاح العصر أو) افتتاح (التطوع) صورته كان يصلي الظهر مثلا فافتتح  
 العصر أو التطوع بتكبيرة جديدة فإن صلاة الظهر تفسد لأنه صرح شروعه في غير ما هو فيه وهو  
 التطوع فيما إذا نواه أو نوى العصر وكان صاحب ترتيب أو في العصر إن لم يكن صاحب الترتيب  
 بأن سئل بكثرة القرائت أو بضييق الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة وكذا لو كان يصلي التطوع  
 فافتتح الفرض أو صلاها يصلي الجمعة فافتتح الظهر أو بالعكس خرج عما هو فيه (لا) يفسدها  
 افتتاح (الظهر) صورته صلى ركعة من الظهر مثلا ثم افتتح الظهر فهي هي ويبقى على ما كان عليه  
 حتى يجتزئ تلك الركعة لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه فقلت بنية الأذا كبر ينوي إمامة  
 النساء أو الأقدم بالإمام أو كان مقصداً يكبر ينوي الانفراد فحينئذ يصير شرا عافيا كبره  
 ويبطل ما مضى من صلاته للتغير هذا إذا نوى بقلبه حتى لو قال نويت أن أصلي الظهر بطل الظهر

ولا يجزئ تلك الركعة وقوله (بعد ركعة الظهر) ظرف لشئيين وهما قوله افتتاح العصر أو التطوع وقوله لا الظهر وتقدير الكلام وافتتاح العصر والتطوع بعد ركعة الظهر لافتتاح الظهر بعد ركعة الظهر فافهم (و) يفسدها أيضا (قراءة) أي قراءة المصلي (من مصحف) عذر أبي حنيفة وقال لا تنفس لان النظر اليه عبادة ولكنه يكره لانه تشبه بأهل الكتاب ولان حمل المصحف وتقلب الأوراق والنظر فيه عمل كثير فعلى هذا لو كان موضوعا بين يديه وهو لا يحمل ولا يقبل أو قرأ المكتوب في الحراب لا تنفس وعلى بعضهم بأن التلقن من المصحف تعلم ليس من أعمال الصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره فيفسد بكل حال وهو الصحيح ولا فرق بين ما ذكرنا أو قليلا أو كثيرا وقيل اذا قرأ آية تنفسد أو الألف (و) يفسدها أيضا (أو كاه) أي كل المصلي (وشربه) لانه عمل كثير وان كان ناسيا بخلاف الصوم ولو أكل ما بين أسنانه لا تنفسد لانه لا يمكن الاحتراز عنه ولهذا لا يطل به الصوم الا اذا كان كثيرا كما في الصوم والفواصل قدر الحصة (ولو نظر) المصلي (الى مكتوب) بين يديه أو على الخائط (وفهمه) وفيه خلاف مجمد اذا كان المكتوب غير قرآن وفهمه (أو أكل) المصلي (ما بين أسنانه) مادون الحصة على ما ذكرنا (أو تمر ما في موضع سجوده) أي سجود المصلي (لا تنفسد) صلاته في هذه الوجوه (وإن أتم) أي المازل قوله عليه السلام لو علم المازل بين يدي المصلي ماذا عليه لو وقف ولو أربعين ولم يقدر يوم أو شهر أو سنة وتكلموا في الموضوع الذي يكره فيه والاصح انه موضع صلاته وهو من قدمه الى موضع سجوده وقيل بقدر الصفيين وان كان يصلي على الدكان فان كان قدر قامة الرجل لا بأس بدوان كان أقل كره هذا في العصر فان كان في المسجد فان كان بينهما ما طل كانسان أو اسطوانة لا يكره وان لم يكن والمسجد صغير كره في أي مكان كان والمسجد الكبير كالعصر أو قيل كالعصير (وكره عبته) أي عبث المصلي (بشوبه وبدنه) لورود النهي (و) كره أيضا (قلب الحصى) عن مكان السجود (الا) قلبه (السجود) بأن كان الحصى مامكنه منه (مرة) واحدة لما روى أبو ذر عن سميذ البشر في تسوية الحجر يا أبا ذر مرة أو ذر (و) يكره أيضا (فرقة الاصابع) وهي تنقيصها وكذا يكره تشبيكه (و) يكره أيضا (التخصر) وهو وضع اليد على الخصرة وقيل هو التوكؤ على الخصرة وهي العصا أو السوط وقيل هو أن يختصر السورة فيقرأ آخرها وقيل أن لا يتم في ركوعها وسجودها والصحيح هو الاول الذي قاله الجوهري من أهل اللغة والحديث والفقهاء (و) يكره أيضا (الاتفات) بأن يلوى عنقه حتى يخرج وجهه من جهة القبلة فلو نظر بتؤخر عينه يمنة أو يسرة من غير أن يلوى عنقه لا يكره وفي الغاية لا يكره اذا كان الحاجة (و) يكره أيضا (الاقعاء) وهو أن يضع اليديه على الأرض وينصب ركبتيه ويضعهما الى صدره ويضع يديه على الأرض كذا قاله الطحاوي وقال الكرخي هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه واضعا يديه على الأرض والاول أصح لانه أشبه باقعاء الكلب (و) يكره أيضا (أقتراس ذراعيه) وهو بسطهما في حالة السجود (و) يكره أيضا (رد السلام بسده) أي بالإشارة لانه سلام معنى حتى لو صافح بنية السلام تفسد صلاته (و) يكره أيضا (الترجيع بالأعذر) لانه ينافي الخشوع ولانه يحالف سنة القعود وما قيل انه من أفعال الجبارة فلهذا كرهه ضعيف لانه عليه السلام كان يترجع في جلوسه في بعض أحواله وعمامة جالوس عمر رضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله

عليه وسلم كان تربعاً (و) يكره أيضاً (عقص شعره) بأن يصلي وهو معقوف الشعر لورود النهي  
عن ذلك حتى لو عقصه في الصلاة لنفسه لكانه عمل كثير والعقص أن يجمع الشعر على  
هامة ويشده بخزقة أو خيط أو يصنع ليتلبد وقبل أن يلف ذواته حول رأسه كما تفعله النساء  
(و) يكره أيضاً (كف ثوبه) وخور فبه من بين يديه أو من خلفه عند السجود كما يفعله ترك هذا  
الزمان لأنه نوع تجبر (و) يكره أيضاً (سدله) للنهي وهي أن يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ثم يرسل  
أطرافه من جوانبه ومنه أن يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه ويكره الصماء أيضاً وهو أن  
يشتمل بثوبه فيخلل به جسده كله من رأسه إلى قدميه ولا يرفع جانباً يخرج منه يده كالخزرة  
الصماء ويكره أيضاً الاعتجار وهو أن يكتو وعمامة ويترك وسط رأسه مكشوفاً والتلم وهو  
تغطية الأنف والتم (و) يكره أيضاً (التثاوب) لأنه من الكسل والامتلاء فان غلبه فله كظام  
ما استطاع فان غلبه وضع يده أو كفه على فيه بذلك ورد الحديث ويكره التثاوب أيضاً (و) يكره  
أيضاً (تغميض عينيه) لورود النهي (و) يكره أيضاً (قيام الامام) في الطاق وهو انحراب لما فيه  
من التشبه بأهل الكتاب (لا) يكره (سجوده في الطاق) اذا كان قائماً خارج المحراب والمعتبر هو  
القدم كما في اقتداء الطويل وقد ذكرناه (و) يكره أيضاً (انفراد الامام على الدكان) وهو الموضع  
المرتفع قدر القامة وقبل قدر الذراع وهو الصحيح ولا بأس بجمادى (و) يكره أيضاً (العكس)  
وهو انفراد القوم على الدكان لما فيه من الازدراء بالامام وعن الطحاوي لا يكره واذا كان مع  
الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح (و) يكره أيضاً (لبس ثوب فيه تصاوير) لأنه يشبه حامل  
الصنم (و) كذا يكره (أن يكون فوق رأسه) أي رأس المصلي (أو بين يديه أو بجذائه صورة) لأنه  
يشبه عبادتها فيكره وان كانت مؤخر الظهر لا يكره وأطلق الكراهة في الجامع الصغير (الآن  
تكون) الصورة (صغيرة) لا تبدل ولا تظفر اليها الآن الكراهة باعتبار العبادة والصغيرة لا تعبد  
عادة (أو) تكون (مقطوعة الرأس) أي محمودة بخيط خيط عليه حتى لم يبق للرأس أثر أو أطل  
بغرة ونحوها أو نحت مجدية لأنه لا تعبد بدون الرأس ولهذا الوصل إلى تنورا وكان فيه نار  
كره لأنه يشبه عبادتهم أو إلى قنديل أو شمع أو سراج لا لعدم التشبه ولا اعتبار بالخط ما بين الرأس  
والجسد لأن من الطيور ما هو مطوق ولا يزال الحاجبين أو العينين (أو) تكون الصورة  
(لغير ذي روح) مثل صورة نخل أو غيرها من الأشجار لأنه لا تعبد عادة (و) يكره أيضاً (عدا الأبي)  
جمع آية القرآن (و) (عد) (التسبيح) في الصلاة عند أبي حنيفة لأنه ليس من أفعالها وقال لا بأس  
به في الفرائض والنوافل وقيل محمد مع أبي حنيفة وقيل لا خلاف في التطوع وقيل الخلاف في  
النوافل وفي الفرض يكره اتفاقاً ولا يكره خارج الصلاة وقيل هو بدعة والاول أصح (لا) يكره  
(قتل الحية والعقرب) في الصلاة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام أمر بقتل  
الاسودين في الصلاة الحية والعقرب والامر لا اباحة لأنه منفعة لنا وباطلاقه يدل على اباحة  
قتل الحيات كلها الجنة وهي أن تكون بيضاء غشي مستوية وغبر الجنة وهي أن تكون  
سوداء وقيل لا يحل قتل الجنة لقوله عليه السلام يا أيكم والحيمة البيضاء فأنهم من الجن والاولى  
الانذار فيقال لها الرجعي باذن الله أو خلى طريق المسلمين فان أبت قتلها وامكن هذا لا يكون  
الاحراج الصلاة ثم قيل إنما تقتل اذا أمكن بغير كسر به حتى اذا قتلها بضربات



يستقبل صلاة ولا يظهر ان الكل سواء لانه كل رخص فيه فيستوى القليل والكثير وقالوا  
انما يباح قتلها ما اذا مر ابن يديه وخاف الاذى منهم ما فان لم يتحقق بكره وهو قول الشعبي ومالك  
ورواية الحسن عن أبي حنيفة (و) لا تكبره (الصلاة) أيضا (الى ظهور قاعد يتحدث) لان ابن عمر  
رضي الله عنهم ما كان يفعل كذلك في الصحراء وقيل بكره كالموصل الى وجهه لانه تعظيم له  
(و) كذا لا يكبره (الى مصحف) معلق (او سيف معلق) لان المرء لا يعبد هما وقيل بكره الا ان  
يكون المصنف موضوعا على الارض (او) الى (شمع او سراج) لانهم لا يعبدان (و) كذا  
لا يكبره (على بساط فيه تصاوير) لانه اهانته وليس بتعظيم (ان لم يسجد عليها) لان السجود عليها  
تشبه بعبد الاوثان وأطلق الكراهة في الاصل ولو كانت على وسادة ملقاة لا يكبره بخلاف  
ما اذا كانت منصوبة أو كانت على الستر

هذا (فصل) \* في مسائل أخرى تتعلق بباب الكراهة (كرد استقبال القبلة بالفرج في الظلام)  
بالمذوء وبث الماء (و) كره أيضا (استدبارها) أي استدبار القبلة لتورود النسي بذلك وفي رواية  
لا يكبره الاستدبار وقال الشافعي لا يكبره استدقبال القبلة في البنيان وبه قال مالك وأحمد  
(و) كذا يكبره (علق باب المسجد) لانه يشبه المنع من الصلوات وفي هذا الزمان لا يكبره لكثرة  
الموصون وعليه الفتوى (و) كذا يكبره (الوطء فوقه) أي فوق المسجد لان سطحه مسجد ولهذا  
يصح الاقتداء منه بمن فيه (و) كذا يكبره (البول والتخلى) فوق المسجد لما قلنا (لا) يكبره  
الوطء والبول والتخلى (فوق بيت فيه مسجد) أعده للصلاة بأن كان له محراب وهو ليس بمسجد  
حقيقة حتى يجوز له بيعه فلم يكن له حرمة المساجد واختلاف في مصلي العيد والجنازة والاصح انه  
لا يدخل في حكم المسجد (ولا) يكبره أيضا (نقشه) أي نقش المسجد (بالطص) بالكسر والفتح  
وهو تعرب كج والعرب تسميه القصة ومنه جصص البناء اذا طلي به (وماء الذهب) والقصة  
واللازورد ونحوها من الألوان لان في ذلك تعظيم بيت الله تعالى ألا يرى ان عمر رضي الله عنه  
كسا الكعبة وبني داود وعليه السلام بيت المقدس من الرخام والمرمر ووضع على قبة كبريتا  
أحمر يضئ اثني عشر ميلا ولكن الأولى غيره وهو الصخر الى المساكن هذا اذا فعل من  
مال نفسه وأما الناظر اذا فعل ذلك من مال الوقت يكون حراما ويضمن الا اذا اجتمعت أموال  
المسجد وخاف عليها من الظلمة فلا بأس به حينئذ

هذا (باب) في بيان أحكام (الوتر والنوافل) \*

وهي جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع ما زاد على الفرائض هو نفل (الوتر واجب)  
عند أبي حنيفة اعتقادا وفرض عملا وسنة سيما وقال سنة مؤكدة وبه قالت الثلاثة لظهور آثار  
السنة فيه حيث لا يكفر جاحده ولا أذان له ولا إقامة وغير ذلك وله قوله عليه السلام الوتر حق  
على كل مسلم رواه أبو داود وقال الحاكم هو على شرط البخاري وقوله عليه السلام اجعلوا  
آخر صلواتكم من الليل ورا انتفاعا عليه والأمر وكلمة على للوجوب وقد ظهر فيه آثار الوجوب  
حيث يقتضي ولا يؤدي على الراحلة من غير عذر ولا يجوز زبدون سنة الوتر وانما لا يكفر جاحده  
لانه ثبت بأخبار آحاد فلا يعري عن شبهة ويؤدي في وقت العشاء فيكفي في أذانه وإقامته (وهو)  
أي الوتر (ثلاث ركعات بتسليم) واحدة كالمغرب وقال الشافعي ركعة واحدة أو ثلاث

بقعدة في قول وثلاث بسلتين في قول وفي قول كذا حديث لكن من غير قنوت في جميع السنة  
 الا في النصف الاخير من رمضان وفي قول اخر الى ثلاث عشرة ولنا ما روى عن أبي رضى الله  
 عنه انه عليه السلام كان يوتر بثلاث ركعات الحديث وحكى الحسن البصرى اجماع السلف  
 على الثلاث (ويقت في) الركعة (الثالثة قبل الركوع) لما في حديث أبي رضى الله عنه  
 ويقت قبل الركوع وقال الشافعي لا قنوت في الوتر كما ذكرنا وفيه بقوله (أبدا) على انه في جميع  
 السنة وعند الشافعي في النصف الاخير من رمضان كما بينا وأشار الى كيفية بقوله (بعد ان  
 كبر) رافعا يديه (و) بعد ان (قرأ أى كل ركعة منه) أى من الوتر (فاتحة) الكتاب (وسورة)  
 معها ولا تعين سورة فان قرأ في الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون  
 وفي الثالثة قل هو الله أحد كل حسنا لله عليه السلام كان يقرأه في وتره (ولا يقت لغيره)  
 أى لغير الوتر وقال الشافعي وأجدية يقت في صلاة الفجر في الركعة الثانية بعد الركوع لحديث  
 أنس رضى الله عنه انه عليه السلام كان يقت في الفجر الى أن فارق الدنيا ولنا ما رواه البخارى  
 ومسلم انه عليه السلام قنت شيئا رادع على قوم من العرب ثم تركه والترك دليل الله مخ (ويستبع  
 المؤتم) أى المقتدى الامام (فانت الوتر) في قنوته ويحتمل حر والتوم لانه دعاء وقيل يجوز الامام  
 وقبل عند محمد يقت الامام دون المؤتم والصحيح الاول (لا) يستبع المؤتم الامام القات في  
 (التبخر) عندهما وقال أبو يوسف يتابعه لانه تبع للامام والقنوت مجتهد فيه ولهم انه منسوخ  
 فلا متابعة فيه فاذا لم يتابعه قيل يتف فاشا الى ان يفرغ وقيل بقعدة تحقيق الصلابة والاول  
 أظهر ونزل المسألة على جواز اقتداء الحنفى بالشافعي لا كما قيل ان رفع اليدين عند الركوع  
 وعند الرفع منه عمل كثير يفقد الصلاة لان حد العمل الكثير لا يصدق عليه ويقال انما يجوز  
 اقتداء الحنفى بالشافعي اذا كان محتاطا في موضع الخلاف بأن كان يجدد الوضوء من الخامة  
 والقصد وبغسل ثوبه من المني ولا يكون شاكيا في ايمانه بالاستثناء ولا منحرفا عن القبلة ولا يقطع  
 وتره قلت هذا عجيب من هذا القائل لان الشافعي أيضا يقول بتبطله في حق الحنفى فيقول  
 لا يجوز اقتداء الشافعي بالحنفى الا اذا كان محتاطا في موضع الخلاف بأن كان يجدد الوضوء  
 من مس الذكر وليس المرأة وبغسل ثوبه من التجمعة القليلة ولا يترك قراءة الفاتحة ولا الجهر  
 بالسمع ولا يترك الطمأة أثناء في الركوع والسجود ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الصلاة لا اصابة لفظ السلام ونحو ذلك والطريق في هذا ان يقال يجوز اقتداء الحنفى  
 بالشافعي والشافعي بالحنفى وكذا بالمالكي والحنفلى ما لم يتحقق من امامه ما يفقد صلواته في  
 اعتقاده (والسنة) المؤكدة (قبل) صلاة (التبخر وبعد) صلاة (الظهور) بعد صلاة (المغرب  
 و) بعد صلاة (العشاء ركعتان وقبل) صلاة (الظهور) قبل صلاة (الجمعة وبعد) أى بعد الجمعة  
 (أربع) ركعات لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي  
 قبل الظهر أربعاً وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل التبخر ركعتين  
 رواه مسلم وأبو داود وعن أبي هريرة انه عليه السلام قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة  
 فليصل أربعاً رواه مسلم والاربع بصلية واحدة عندنا وقال الشافعي بصلتين وقال أبو يوسف  
 يصلي بعد الاربع ركعتين أيضاً كذا نقل عن علي رضى الله عنه (وتب) أى استحباب (الاربع)

قبل صلاة العشاء (العصر) قبل صلاة العشاء بعده أي بعد العشاء لما روى عن علي رضي  
 الله عنه أنه عليه السلام كان يصلي قبل العصر أربع ركعات وجعله في الأصل حسنا وخيرا محمد  
 بين الأربع والركعتين لاختلاف الآثار وأما الأربع قبل العشاء فليست بسنة لعدم المواظبة  
 فكانت مستحبة فلهذا اخبر محمد بين الأربع والركعتين والأربع أفضل لأنه أكثر ثوابا وقبل  
 الأربع قول أبي حنيفة والركعتان قوله ما و كذلك الكلام في الأربع التي بعده (و) ندب  
 (الست) أي ست ركعات (بعد) صلاة المغرب لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه  
 السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الآوابين وتلا قوله تعالى أنه كان للآوابين  
 غفورا (وكره الزيادة) في العدد (على أربع) ركعات (بتسليم) واحدة (في نفل النهار) كره  
 الزيادة (على غان) ركعات (للبلا) أي في الليل لأنه عليه السلام لم يزد عليه وقال أبو يوسف  
 ومحمد لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليم (والأفضل فيهما) أي في الليل والنهار (رباع) أي أربعة  
 أربعة وهو غير منصرف للوصف والعدل لأنه معدول عن أربعة أربعة كن ثلاث معدول عن  
 ثلاثة ثلاثة وهذا قول أبي حنيفة وقالوا الأفضل في الليل مثني مثني وفي النهار أربع أربع وقال  
 الشافعي فيهما مثني مثني الحديث البارق عن ابن عمر أنه عليه السلام قال صلاة الليل والنهار  
 مثني مثني وإياهما روى عن ابن عمر أنه عليه السلام قال صلاة الليل مثني مثني وله ما روت عائشة  
 رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي بالليل أربع ركعات الحديث رواه البخاري ومسلم  
 وما روى عنه أنها قالت أنه عليه السلام كان يصلي النخعي أربعاً ولا يفصل بينهما بسلام وحديث  
 البارق لم يثبت ولتن ثبت فعناء شفع لوتر (وطول القيام) في الصلاة (أحب من كثرة السجود)  
 لقوله عليه السلام أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام وبطول القيام تنكثر القراءة وبكثرة  
 السجود ينكثر التسبيح والقراءة أفضل منه (والقراءة فرض في ركعتي) الصلاة (الفرض) وقال  
 الشافعي في كل الركعات وقال مالك في ثلاث ركعات وقال زفر والحسن البصري في ركعة  
 واحدة وقال أبو بكر الأصم وسفيان بن عيينة ليست بفرض أصلاً وليس بصحيح لو روي الأمر وهو  
 لا يقتضي التكرار ولكن أوجبنا في الثانية بدلالة النص لأنها مأمرة كالأول من كل وجه  
 والشفع الثاني لأبشاً كل الأول فلم يلحق به وروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما أقرأ في  
 الأولين وسبح في الآخرين (و) القراءة فرض في (كل النفل و) كل (الوتر) لأن كل شفيع من  
 النفل صلاة على حدة وأما الوتر فلا احتياط (ولزم النفل) سواء كان صلاة أو صوماً (بالشروع)  
 وقال الشافعي لا يلزمه لأنه متبرع ولنا أن ما أدى وقعه قربته فليزله الاتمام صيانة عن البطلان  
 المنهي عنه (ولو) كان الشروع (عند الغروب) أي غروب الشمس (والطالع) وعند استوائها  
 وقال زفر وهو رواية عن أبي حنيفة أنه لا يلزم بالشروع في هذه الأوقات اعتباراً بالشروع في  
 الصوم يوم العيد حتى لا يجب عليه القضاء بالافساد ولنا وهو الفرق أن الشارع في الصوم مباشر  
 للمعصية إذا الجزأ الذي شرع فيه صوم فكان منها فكان مأموراً بقطعها فاستحال أن يؤمر  
 بالقضاء والشارع في الصلاة غير مباشر للمعصية لأن ما شرع فيه ليس بصلاة لأنها لا تتم إلا بركعة  
 فلا يكون منها عنة فهو غير بالقضاء (وقضي) الشخص (ركعتين لو نوى أربعة) أي أربع ركعات  
 (واقسه) أي الأربع الذي شرع فيه (بعد القعود الأول وقبله) أي أو أقسده قبل القعود الأول

لان كل شفع صلاة والقيام الى الثالثة كحرمة مبتدأة فيكون ملزماً بالشروع فيه حتى ركعتين  
 وأما في افساده قبل التعمد الاول فاحتمل شروعه فيه ولا يلزم الشفع الثاني لعدم شروعه فيه  
 وعن أبي يوسف انه يلزمه الاربع (أو لم يقرأ فيهن) أي في الاربع بالكلية (شيئاً) فكذلك يقضى  
 ركعتين عندهما لانه لا يجب عليه بتحرمة الاربع الركعتان في المشهور وعن أبي يوسف لانه  
 قضاء الاربع لان الشروع ثبت بالتحرمة وعلى هذا سنة الظاهر لانها نافذة ثبتت بالواطئة وقيل  
 يقضى أربعاً لانها كصلاة واحدة (أو قرأت) الركعتين (الاوليين) ولم يقرأ في الاخرين  
 فكذلك يقضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم وصح شروعه في الشفع الثاني ثم فسدت بترك القراءة  
 فيه فيقتضيه (أو قرأت) (الاخرين) ولم يقرأ في الاولين فكذلك يقضى ركعتين فهذه خمس  
 مسائل مشتمكة في الجواب وهو قوله وقضى ركعتين (و) قضى (أربعاً) أي أربع ركعات (أو قرأت  
 في إحدى الاوليين) (أما في الاولى) (وأما في الثانية) (واحدى الاخرين) (أما في الثالثة) (وأما  
 في الرابعة) وعند محمد يقضى ركعتين فقط لابطال ان الحرمة عنده ولها أن الحرمة باقية فيقتضى  
 أربعاً ولو قرأت إحدى الاوليين لا غير قضى عندهما أربعاً خلافاً لمحمد (ولا يصلي بعد الصلاة مثلاًها)  
 هذا لفظ الحديث واختلاف في تفسيره فقيل بمعناه لا يصلي ركعتان بقراءة ركعتان بغير قراءة  
 زوى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم فيكون بياناً للقرض القراءة في ركعات النفل  
 كلها وقيل كانوا يصاون التريضة ثم يصاون بعدها مثلاً يطالبون بذلك زيادة الاخر فنهوا عن ذلك  
 وقيل هو منى عن إعادة المكتوبة بمجرد توهم فسادها من غير تحقق لحاقه من تسليط الوسوسة  
 على القلب وقيل المراد منه الزجر عن تكرار الجماعة في المساجد وقال الشيخ وهو تأويل حسن  
 (ويقتل) المكلف حال كونه (قاعدا مع القدرة على القيام) لان باب النفل أوسع وقوله (ابتداء  
 ونيهاء) يجوز أن يـ (و) نا حالين بمعنى مبتدئاً ونايلاً ويجوز أن ينتصب على الظرفية أي في حالة  
 الابتداء أو حالة النية بصورة الابتداء ظاهرة وصورة البناء أن يشرع قائماً وصلى بعضها ثم كملها  
 قاعداً أو أحرماً قائماً ثم صلاها قاعداً بلا عذر يجوز عند أبي حنيفة في هذه الصورة لان القيام  
 ليس بركن في النفل وعندهما لا يجوز لانه بالشروع صار ملزماً فأشبهه النذر (و) يقتل أي يباحل  
 كونه (راكضاً خارج المصن) حال كونه (مومناً) بالركوع والسجود (الى أى جهة توجهت دابته)  
 لانه عليه السلام صلى على جمار وهو متوجه الى خيبر وكذلك السنن الرواتب لانها في الاصل  
 نوافل وعن أبي حنيفة ينزل السنة الفجر ولا تجوز الفرائض والواجبات مثل النور والمندور  
 والمشروع الذي أفسده وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة التي تلت على الارض ويصل المكتوبة  
 عليها أن كانت جوارحاً لا يمكن الركوب الا بعين أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه الركوب ولا يجزى  
 من يركبه أو كان في طين لا يجزى مكاناً يابساً أو كان في البادية والقافلة تسير ويخاف على نفسه  
 وشيأه لوزن وكذا العذر بالمطر وخوف العدو والسبع ونحوه ما ثم اختلف في مقدار الخروج  
 من المصير فقتل مبتدأ فرسخين أو أكثر وفي أقل لا يجوز وقيل قدر الميل والاصح أنه يعتبر عدة  
 السفر وعن أبي يوسف يجوز في المصير أيضاً ولا تضره الحاجة المانعة على الدابة وقيل ان كانت  
 على السرج أو الركابين تمنع وقيل ان كانت على الركابين لا تمنع والاصح عدم المنع مطلقاً والجملة  
 كالدابة ان كان طرقتها على الدابة سواء كانت سائرة أو لا وان لم يكن فكذلك السرج (وبني) على

صلاته (ينزله) بعد افتتاحه ركبالات التزول عمل يسرعون أبي يوسف يستقبل وعن محمد اذا نزل  
بعد ما صلى ركعة يستقبل (لا يني) (بعكسه) وهو ما اذا اقتحمها ما زالتم ركب لان الركوب عمل  
كثير وعن زفر بن أبي أنس (رسن في) شهر (ومضان عشرون ركعة بعشر تسليمات) بين كل ركعتين  
تسليمة وعند مالك ست وثلاثون ركعة ولنا ما روى البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون على  
عهد عمر رضي الله عنه بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى رضي الله عنهم مائة فصارا جماعة  
وحي سنة رسول الله عليه السلام للرجال والنساء وقال بعض الروافض هي سنة الرجال فقط  
وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه ووقتها (بعد) صلاة (العشاء) الى طلوع الفجر (قبل الوتر وبعده)  
وقيل الليل كله وقت ليا قبل العشاء وبعدها وقبل الوتر وبعده وقال عاتق مشايخ بخارا وقتها  
ما بين العشاء والوتر والاول اصح والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل أو نصفه وبعده النصف قبل  
يكبره والاصح لانها صلاة الليل والباء في قوله (بجماعة) تتعلق بقوله سن والسنة فيها الجماعة  
عند الجمهور على سبيل الكفاية حتى لو تركها أهل مسجد أساءوا وعن أبي يوسف ان أمكنه أدائها  
في بيته مع جماعة السنة فالصلاة في بيته أفضل الآن يكون نقيها كبريا فقهدي به (والختم) بالوتر  
عظفا على بجماعة أي بسن أن يحتم القرآن فيها (مرة) واحدة بأن يقرأ في كل ركعة عشر آيات  
لان عدد ركعات التراويح في الشهر ست مائة ركعة وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية وشي ولا يترك  
الختم مرة لكسل القوم وقيل يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لان عمر رضي الله عنه أمر بذلك فوقع  
عند هذا فيها ثلاث ختمات ومنهم من استحب الختم في الليلة السابعة والعشرين من رجب أن ينالوا  
ليلة القدر لان الاخبار تظاهرت عليها وقيل يقرأ فيها مائة آية يقرأ في المغرب تحقيقا وقيل مقدار  
ما يقرأ في العشاء والباء في (بجماعة) في الظاهر تتعلق بقوله وسن أي بجملة كائنة (بعد كل  
أربعة) أي بعد كل أربع ركعات فيلزم من ذلك أن تكون هذه الجلسة سنة وليس كذلك بل هي  
مستحبة فاذا قدرنا محذوفنا ذلك وانما استحبت هذه الجلسة لان اسم التراويح يجيء عن ذلك  
لان من الاستراحة ثم هم يخبرون في حالة الجلوس ان شاؤوا سجدوا وان شاؤوا قرأوا القرآن وان شاؤوا  
صلاوا أربع ركعات فرادى وان شاؤوا قعدوا ساجدين وأهل مكة يطوفون أسبوعا ويصلون  
ركعتين وأهل المدينة يصلون أربع ركعات والاستراحة على خمس ترويحيات ذكره عند الجمهور  
لانه خلاف فعل أهل الحرمين والباء في (بقدرها) في محل نصب على الحال من الجلسة أي بقدر  
الاربعة التي هي الترويجة (ويوتر) على صيغة المجهول أي يوتر الامام (بجماعة) في شهر (رمضان)  
لإجماع عليه وقبل الوتر في بيته منفردا هو الافضل وهو المختار وأشار بقوله (فقط) الى انه لا يجوز  
الوتر بجماعة في غير رمضان وذكر في النوازل أن الوتر بجماعة خارج رمضان يجوز

• هذا (باب) في بيان أحكام (ادراك الفريضة) \*

(صلى) شخص (ركعة) واحدة (من) صلاة (الظهر) أو العصر أو العشاء بأن قيدا بالسجدة  
(فأقيم) الظهر بالامام (بتم) تلك الركعة (شفعا) بأن يضم اليها ركعة أخرى وبالم على رأس  
الركعتين صيانة للمؤدى عن البطلان (ويقتدى) بالاسام احراز التفضيل الجماعة فيكون ما صلى  
تثلا وان لم يقيد الركعة بالسجدة يقطع وقيل يتم شفعا أيضا ولو كان قطعة للنقل لا يقطع لانه ليس  
لذلك كمال ولو كان في سنة الظهر أو الجمعة فاقب أو خطب قيل يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك

عن أبي يوسف وقيل تمها أربعاً (فتوصل ثلثاً) أي ثلاث ركعات من نحو الظهور بأن قيد الثالثة  
بسجدة ثم أقيمت الصلاة (بتم) منصرفاً على حله (ويقتدى) بالامام حال كونه (متطوعاً) وعن  
شعبة أنه يتيمناً فاعد التسبيل صلاته ثلاثاً يربط مع الجماعة ليجمع بين ثواب النفل وثواب الجماعة  
في النذر وإن لم يقيد الثالثة بسجدة يقطعها ثم يتخير إن شاء عاد وقعد ولم ليكون الخروج على  
الوجه المستنون وإن شاء كبراً فاعلم أن دخول في صلاة الامام فينتقلع الأول ضمناً فإن أغتها  
بقتدى وما يصلي تطوع لأن الفرض لا يتكرر في زمان واحد لا يقال التطوع بجماعة خارج  
ومنه أن مكرره لا نأقول ذلك في كون الامام والقوم متطوعين أما إذا نوى الامام النذر من  
والقوم النفل فلا ثم انه لا يبتدى بالامام اذا كان في العصر اذا التبدل بعده مكرراً فان صلى ركعة  
(من) صلاة (التجر أو) صلاة (المغرب فأقيم) للجماعة (بقطع) ما صلاها حراً أو الفضية للجماعة  
وكذا يقطع الثانية ما لم يقيد بها بالسجدة (ويقتدى) بالامام وان قيد الثانية بسجدة منى فيها  
فلما أغتيا لا يشرع مع الامام لكرامة النفل بعد التجرد وكذا بعد المغرب لأنه ان وافق الامام فقد  
خالف السنة وإن وافق السنة بأن يجعلها أربعاً فقد خالف الامام ولكنه اذا شرع معه يتيمناً  
أربعاً بالان موافقة السنة أولى لأن مخالفة الامام مشروعة في الجمل كالمسبوق ونحوه وهذا قال  
أبو يوسف الاحسن أن يدخل معه ويتم أربعاً ولو لم مع الامام قبل فسدت صلاته وقضى  
أربعاً وعن بشرائه يـ لم مع الامام ولا يلزمه شيء (وكرر وجهه) أي خروج الشخص (من  
مسجد) قد (أذن فيه حتى يصلي) تلك الصلاة مع الجماعة لورود الوعيد بذلك (وان صلى) هو  
تلك الصلاة التي أذن لها (لا) يكره له الخروج لأنه أجاب الداعي مرة فلا يجب عليه ثانياً (الا)  
استثناء من قوله وان صلى لأي يكره خروجه من المسجد وان صلى (في) صلاة (الظهور)  
صلاة (العشاء ان شرع) المؤذن (في الإقامة) لأنه مخالف للجماعة عينا بالتحذير لاف العصر  
والمغرب والفجر على ما بينا (ومن خاف فوات الفجر) مع الامام (ان أدّى سنته) أي سنة الفجر  
(ائتم) بالامام (وذكرها) أي السنة لأن ثواب الجماعة أعظم (والا) أي وان لم يحف فوات الفجر ان  
اشتغل بالسنة (الا) يترك السنة لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين وان كان يرجو ادراك التشهد  
يبدأ بالسنة عندهما خلافاً لمحمد وان كان الظهور ترك السنة مطلقاً وشرع معه (ولم تقض)  
سنة التجرد اذا فاتته قبل طلوع الشمس بالاتفاق ولا بعد ارتفاعها عنده ما خلافاً لمحمد الى  
وقت الزوال (الاتباعاً) للفرض بأن قامت معه تقضى الى الزوال اتفاقاً وبعده لا تقضى اتفاقاً  
وأما سائر السنن فلا تقضى وحدها بعد الوقت واختلف في قضائهم مع الفرض (وقضى) السنة  
التي قبل) صلاة (الظهور في وقته) أي في وقت الظهور (قبل شفعه) أي قبل شفع الظهور وحما  
الركعتان اللتان بعده أمانتس القضاء في الوقت فقول الجمهور وأما كيفية القضاء فقال أبو  
يوسف يصلي الاربع أولاً بعده فراغ من الفرض ثم يصلي الركعتين لأن الفائدة مقدمة على  
الوقسية وقال محمد يقدم الشفع على الاربع وقيل الخلاف على العكس (ولم يصلي) صلاة (الظهور  
بجماعة) يعني اذا حلف بأن قال عبدی حران صليت الظهر بجماعة لا يصحكون مصلية بجماعة  
(بادراك ركعته) أي ركعة الظهر لأنه منفرد ببعضه فلا يبحث وانما يصير مصلية اذا صلى كله أو  
أكثر فلو أدرك الثلاث حث وقيل لا (بل أدرك قضاها) أي فصل الجماعة لأن من أدرك آخر

أشهر من سنة واحدة وهذه الوقت بعدى ستران أدركت الظهور حيث بادى الركعة (ويعبر عن)  
 سنة أو بعبارة الحسن الزوافل (فقال الشرح أن أمن وقت الوقت) بأن كان في الوقت سنة  
 (أو أن) أى زمان لم يأت وقت لوقت بأن كان في الوقت شيئاً (أو) يطوع قبل هذا سنة الدهر  
 والعشرون لغير والنور وقت هذا يحتاج إلى تسهيل فتقول التطوع على وجهين سنة مؤكدة  
 وهي الرواتب وغير مؤكدة وهي ما زاد عليها والمسهل لا يجزئ أنمان يكون يؤدى المكتوبة  
 بجماعة أو منفردة أن كان بجماعة يبنى السن الرواتب فتعذر لا يتخير في مع الاله كان وان كان  
 منفرداً فكذا في رواية وقيل يتخير والاول أحوط الا اذا كان في وقت الوقت وأما غير الرواتب  
 فانه يتخير فيه (أو ان أدرك) (تختص) (امامه) حال كون الامام (أو ان) كراهة في بر وقت حتى  
 رفع الامام (أو ان يدركه) (أو ان) (أو ركعة) لان الشرح حوال المشاركة مع الامام في افعال الصلاة  
 ولم يجز في التيسار ولا في الركوع وقال زفر الشافعي بسير مدركها لانه أدركه فيما له حكم  
 التيسار فيصير هذه الاحكام عند ما أتى به اقبل فراغ الامام ولكن ان صلى بعد فراغه جاز وعندنا  
 حرمه بوقته حتى يأتي به بعد فراغ الامام وعلى هذا الخلاف لم يفت حتى انشط للركوع ورفع  
 الامام رأسه قبل أن يركع (ولو ركع مقبلاً) قبل الامام (أو أدركه امامه فيه) أى في هذا الركوع  
 (صحيح) وركوعه ولكن كره وقال زفر لا يصح لان ما أتى به قبل الامام غير معتد به ولما وجدوا الاشتراك  
 وهو الشرط فيجوز ويذكر لما فيه من التام

« حداد (باب) في بيان أحكام قضاء الفوائت »

قوله والصحيح الى قوله ونسبته ملحق به امس التسخ التي بايد بنا وكتب عليه هذه الزيادة وهي من قوله والصحيح الاول الى قوله ولو كانت متفرقة لم توجد في هذا الموقت ولا بد من طاعتها لعدم استقامة فترة الخلاف بدورها

اه

التفاهة تسليم مثل الواجب بسببه (الترتيب بين) الصلاة (الثالثة و) بين الصلاة (الوقعية) مؤخر  
 بين الظهور والعصر اذا فاتته الظهور (و) الترتيب أيضاً (بين الفوائت) الثلاثة أو الأربعة أو  
 الخمسة أو الستة (مستحق) أى واجب وبه قال مالك وأحمد وقال الشافعي الترتيب مستحب لان  
 كل فرض أصل بتسليمه فلا يكون شرطاً لغيره ولنا ما في حديث جابر رضى الله عنه أنه عليه  
 السلام صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعد خافدل على أن الترتيب مستحق  
 اذ لو كان مستحباً لما أخر المغرب التي يكره تأخيرها الامر مستحب وما ذكره منقوض بالايان فان  
 أصل بنفسه ومع هذا هو شرط الخمسة جميع العبادات (وبسقط) الترتيب (بضمي الوقت) لانه  
 ليس من الحكمة تنويع الوقية لنداء الثالثة وقال مالك لا يسقط بضمي الوقت (و) بسقط  
 أيضاً وجود (النسيان) لان النامي عاجز وذكر صاحب المنظومة أن عند مالك لا يسقط النسيان  
 وليس يعتمد مذهبه (و) بسقط أيضاً مع (صيرورتها) أى الثالثة (سما) أى ست صلوات اذ لو  
 اشتملهم مع ما لا بد منه من الحاجات لكان الوقتى وعند زفر الى شهر ويعتبر في سقوط الترتيب  
 خروج وقت الصلاة الساعة وعند شذوذ يعتبر الدخول والصحيح الاول ثم المعتبر فيه أن تبلغ  
 الاوقات المتخلفة مذكاة ست صلوات وان أدى ما بعده حتى أوقاتها وقبل المعتبر أن تبلغ  
 الفوائت ستاً ولو كانت متفرقة بشر فيها اذ اترك ثلاث صلوات مثلاً للظهور من يوم والعصر من  
 يوم والمغرب من يوم ولا يدرى أيتها أولى فعل الاول بسقط الترتيب لان المتخلفة بين الفوائت كثيرة  
 وعلى الثاني لا يسقط لان الفوائت بنفسه باعتبار أن تبلغ ستاً فصل سبع صلوات الظهور ثم العصر  
 ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهور والاول أصح ولو اجتمعت الفوائت التذنية

الحديثة قبل تجوز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت وقيل لا يجوز ويجعل الماضي كأن  
 لم يكن زجره عن التأون (ولم يعد) الترتيب (بعودها) أي بعود الفوائت (الى القلة) بأن كانت  
 عليه صلوات فائتة فقط بعضا حتى قل ما بقي لا يعود الترتيب فيما بقي لان الساقط لا يعود وقال  
 أبو حنيفة الكبير وعليه الفتوى وهو اختيار شمس الأئمة ونحو الاسلام وقيل يعود الترتيب وهو  
 اختيار الفقيه أبي جعفر قال صاحب الهداية وهو الاظهر فعلى هذا لو ترك صلاة شهر مثلاً  
 قضاهما الاصلاة ثم صلى الوقتية ذكرها لم يجز عند هذا القائل (فلو صلى) شخص (فرضاً) حال  
 كونه (ذاكراً) أن عليه (فائتة ولو) كان المتروك (وتراقد فريضه) فساداً (موقوفاً) عند أي  
 حنيقة صورته صلى العصر مثلاً ذكر أنه لم يصل الظهر فسد عصره موقوفاً عنده حتى لو صلى  
 بعده ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر عاد الكل جائزاً وعندهما يفسد فساداً باتالاته سقوط  
 الترتيب الكثرة وانما ثبت الحكم اذا ثبتت الكثرة فيما بعده لا في نفسها اذ هي تؤثر في غيرها  
 لاني بنفسها وله أن الحكم مع العلية يترنان والكثرة صفة هذا المجموع وحكمها سقوط الترتيب فاذا  
 ثبت صفة الكثرة بوجوه الاخرية استندت الصفة الى اولها بحكمها فيجوز الكل كمرض الموت  
 لما ثبت له هذا الوصف استند اليه بحكمه وصورة المترك بأن صلى الفجر وهو ذاكر انه لم يصل  
 الوتر فسد صحبه فساداً موقوفاً عنده خلافاً لهما لان الوتر واجب عنده فيراعى الترتيب وعندهما  
 سنة فلا يراعى اذ لا ترتيب بين الفرائض والسنن

\* هذا (باب) في بيان أحكام (سجود السهو) \*

هذا من اضافة الحكم الى سببه (يجب بعد السلام) أي بعد سلام المصل في آخر صلاته (سجدتان  
 يشهد) آخر (ونسلم) آخر بعد هذا التشهد ههنا ثلاثة أشياء الاول في صفة سجود السهو وهو  
 واجب في الصحيح وعن البعض انه سنة الثاني في محله وهو بعد السلام عندنا وعند الشافعي قبله  
 وعند مالان كان عن نقصان قبله وان كان عن زيادة فبعده والخلاف في الاولوية ولا خلاف  
 في الجواز قبله وبعده لجمعة الحديث فيه وما والترحيع لما قلنا من جهة المعنى أن السلام من  
 الواجبات فيقتدم على سجوده والثالث في كيفية وهي أن يسجد سجدتين ثم يشهد ثم يسلم  
 ثم اختلف في السلام الاول فقبل يسلم تسليمين وهو الصحيح وقيل تسليم واحدة تلقا وجهه  
 ولا يعرف عن القبلة وقيل تسليم واحدة عن يمينه وبأى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 والدعاء في قعدة السهو وهو الصحيح وهو اختيار الكرخي وقيل يأتي بهما في القعدة الاولى وقال  
 الطحاوي كل قعدة في آخرها سلام فقبح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا يأتي بهما  
 في القعدتين وقيل عندهما يصل في الاولى وعند محمد في الاخيرة والباء في قوله (بترك واجب)  
 يتعلق بقوله يجب أي يجب سجود السهو بترك شيء واجب كترك القعدة الاولى أو تأخير واجب  
 كما خير قراءة الفاتحة أو تغييره كالجهر فيما يخاف وبالعكس أو تأخير ركن كترك السجدة  
 الصلبية سهواً ثم تذكرها في الركعة الثانية فسجدها وتأخير القيام الى الثالثة بالزيادة على قدر  
 التشهد أو تذكر ركن بأن ركع ركوعين أو سجد ثلاث سجديات أو تقديم ركن بأن ركع قبل أن يقرأ  
 أو سجد قبل أن يركع وقول الشيخ بترك واجب يشمل الكل لان في الحقيقة الوجوب فيه من شيء  
 واحد وهو ترك الواجب فانهم ثم انه يكفي سجدتان (وان تكررن) ترك الواجب حتى لا يجب عليه



أكثر من سجدة بين قوله (وسهو امامه) بالجر عطف على قوله بترك واجب أى يجب سجود السهو أيضا على المقتدى بسهو امامه بشرط أن يسجد الامام حتى لو تركها الامام بتركها المقتدى أيضا (لا) يجب على المقتدى (بسهو) خو لا على الامام لانه لو سجد هو يؤدى الى المخالفة ولو سجد الامام معه لا ينقلب المتبوع تابعا فلا يجوز (فاسهيا) المصلى (عن القعود الاول وهو) أى والحال انه (اليه) أى الى القعود (أقرب عاد) وقعد وتشهد لان ما قرب الى الشئ يأخذ حكمه (والا) أى وان لم يكن الى القعود أقرب (لا) يعود لانه كالقائم ويعتبر ذلك بالنصف الاسفل من الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان الى القيام أقرب والا لا (ويسجد للسهو) لتركه الواجب (وان سهيا عن) القعود (الاخير عاد) اليه (ما لم يسجد) للركعة التى قام اليها لان فيه اصلاح صلاته وأمكنه ذلك وقوله الاخير يشمل قاعدة الصبح (ويسجد للسهو فان سجد) لتي قام اليها (بطل فرضه) وقال الشافعى لا يبطل الا اذا كان عامدا (برفعه) أى برفع رأسه من السجود الذى وجد في الركعة التى قام اليها عند سجدة وعند أبي يوسف بطل بوضع جبهته وفائدة فيمن وضع جبهته فسبقة حدث فرفع رأسه للوضوء فتوضأ فعند أبي يوسف لا يمكنه اصلاحها لبطلانها وعند محمد بنى والفتوى على قوله ثم اذا بطل الفرض حل تبطل النافلة أم لا ففيه خلاف أشار اليه بقوله (وصارت) الفريضة المذكورة (تلافيضم) اليها ركعة (سادسة) ليصير مستغلا بست ركعات اذا انفل شرع شفعالا وترا وهذا عندهما وعند محمد يبطل أصل الصلاة ولا يضم اليها شيئا (وان قعد في) الركعة (الرابعة ثم قام) الى الركعة الخامسة (عاد) الى القعدة (وسلم) ليخرج عن الفرض بالسلام لانه واجب ولا يسلم فأما لانه غير مشروع (وان سجد للحامسة) أى للركعة الخامسة (ثم فرضه) لانه قد أتى بالقعدة الاخيرة ولكنه أخر السلام فقط وعند الشافعى لا يتم بل يعود الى القعود ويسلم لان السلام فرض (وضم) ركعة (سادسة) ليصير شفعالا الركعة الواحدة غير مشروعة (لتصير الركعتان) الزائدتان (نفلا ويسجد للسهو) لتأخير السلام ولا تنوبان عن سنة الظهر وقبل تنوبان والاول أصح (ولو سجد للسهو في شفع التطوع) بان تنفل رجل شفعا وسهيا فلهما ويسجد للسهو وأراد أن ينى عليهم ما أخرين (لم يبين شفعاً آخر عليه) أى على الشفع الاول لتلايطل ما أتى من السجود بالضرورة لانه يقع في الصلاة ومع هذا الوجه يصح وبعد سجود السهو في الصحيح لانه يبطل (ولو سلم الساهى) في الصلاة (فاقضى به) أى بهذا الساهى (غيره فان) كان (سجد) الساهى للسهو (صح) اقتداء الرجل به (والا) أى وان لم يسجد (لا) يصح اقتداءه هذا عندهما وعند محمد وزفر يصح مطلقا توضيح هذا أن من عليه سجود السهو اذا سلم يخرج عن حرمة الصلاة خروجا موقوفا فان سجد عاد اليها وان لم يسجد لم يعد عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج أصلا وفائدة ذلك فيما ذكره الشيخ وفي انتفاض الطهارة بالقهقهة فعند محمد ينتقض وعندهما لا وفيما اذا كان مسافرا فتوى الإقامة في هذه الحالة لا يتحول فرضه الى الاربع عندهما ويسقط عنه سجود السهو وعند محمد يتحول رباعية ويأتى بسجود السهو (ويسجد) الساهى (للسهو وان سلم) ناويا (للقطع) أى لقطع الصلاة لان هذا السلام غير قاطع على النبات اجماعا فلو غويته كالموتوى الطهر سنا (وان شك) المصلى (انه لم صلى) واحدة أم ثنتين أم ثلاثا أم أربعة وذلك عرض له (أول مرة) بان لم يكن السهو وعادة لانه لم يسه في عمره قط وقبل

أول سهو وقع له في عمره ولم يكن سهوا في صلاته قط بعد بلوغه وقيل أول سهو له في تلك الصلاة والاول أصح (استأنف) صلاته المذكورة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا شئت أحدكم في صلاته كم صلى فليستقبل الصلاة والاستقبال لا يتصور إلا بالخروج عن الأولى وذلك بالسلام أو السلام أو عمل بنا في الصلاة والسلام فأعاد الأولى لأنه عهد بمحلا لا شرعا ومجرد النية لغو (وان كثر) شكه (تحتري) أي أخذ بالاحرى وهو الاحتياط كبريائه لقوله صلى الله عليه وسلم من شك في صلاته فليتحرر الدواب ولا معارضة بين الحدين لأن ذلك محمول على ما إذا وقع له أول مرة وهذا على ما إذا وقع له غير مرة ولم يجعل الأمر بالعكس لأنه يوجب ترك العمل بأحد هما فافهم (والأى) أي وان لم يكن وقع له تحتري شيء (أخذ بالأقل) ليقينه فان كان بين الأولى والثانية يعدها واحدة وبين الثانية والثالثة يعدها ثانية وبين الثالثة والرابعة يعدها ثالثة ويقعد على رأس كل ركعة يشك فيها (أؤهم مصلى) صلاة (الظهر أنه أعفها فسلم) على الوهم (ثم علم أنه صلى ركعتين) فقط (أعفها) أي أتم الظهر أربعاً (وسجد للسهو) لأنه عليه السلام فعل كذلك في حديث ذي الميدين ولأن السلام ساهيا لا يطل صلاته لئلا يكون دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم على ظن أنه مسافر أو على ظن أنه بالجمعة أو كان قريب العهد بالسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان في صلاة العشاء فظن أنها التراويح فسلم حيث تبطل صلاة في هذه المسائل لأنه سلم عامدا

### • هذا (باب) في بيان أحكام صلاة (المريض) •

المريض معنى يزول بجأله في بدن الحى اعتدال الطبائع الأربع (تعذر عليه) أي على المريض (القيام) في الفرائض (أو) لم تعذر ولكنه (خاف زيادة المرض) أو إبطاء البرء أو دوران الرأس أو كان يجهد أو المشاهدة للقيام (صلى) حال كونه (قاعدا يركع ويسجد) لقوله عليه السلام لعمران بن الحصين صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب ثمضى أيما ولو قدر على القيام متكئا يصلى متكئا في الصحيح وكذلك لو قدر على أن يعتد على عصا أو على خادم لفاته يقوم ويتكى خصوصا على قول أبي يوسف وسجد (أو) صلى حال كونه قاعدا (موميا) تعذرا (أي الركوع والسجود لأنه وسع مثله) (وجعل سجوده أخفض) أي أخفض من ركوعه (ولا يرفع إلى وجهه شيء يسجد عليه) أي على ذلك الشيء لئلا يورد النهي عن ذلك (فان فعل) على صيغة التمجول أي فان فعل الرفع المذكور (وهو) أي والحال أنه (يخفض رأسه) لوجود الأيما (والأى) أي وان لم يخفض رأسه (لا يصح لعدم الأيما) (وان تعذر) عليه (الوقوف أو ما) حال كونه (مستلقيا) على ظهره جاعلا رجله نحو القبلة ووضعها نحو حذته تحت رأسه ليرتفع فيصير شبه القاعد إذ حقيقة الاستلقاء تمتع الأيما للصحيح فكيف للمريض (أو) أو ما حال كونه مضطجعا (على جنبه) ووجهه إلى القبلة وقال الشافعي يومئذ على الجنب وهو رواية عن أبي حنيفة (والأى) أي وان لم يقدر على الأيما برأسه (آخرت) عنه الصلاة ولا تسقط وان كان العجز أكثر من يوم وليلة إذا كان مفيقا بخلاف المعنى عليه وقيل الأصح أن يحجزه إذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه لأن مجرد العقل لم يكف له وجه الخطأ فقد ذكر محمد أن من قطعت يده من المرفقين وقدماه من الساقين لا صلاة عليه (ولم يوم) عند عدم القدرة على الأيما برأسه (بعينه وقلبه وحاجبيه) وقال زفر والشافعي وهو رواية عن أبي يوسف يومئذ بهذه

الاشياء لانه وسع مثله ولما مروينا (وان تعدد) عليه (الركوع والسجود لا القيام أو ما) حال  
 كونه (قاعدا) وقال زفر والشافعي يصلي قاعدا لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن أدائه ركن آخر  
 ولنا ان المقصود الخضوع والخشوع لله تعالى ويحصل ذلك بالركوع والسجود والقيام وسيلة  
 الى السجود فلا يجب بدونه (ولو مرض في صلاته) بعد ما شرع وهو صحيح (بتم) صلاته قاعدا  
 (بما قدر) يعني بحسب طاقته فان قدر على الركوع والسجود فعلاهما والا يومئ فان لم يقدر  
 فاستأنى لانه بناء الادنى على الاعلى (ولو صلى) المريض حال كونه (قاعدا) ركع ويسجد فصيح  
 في أثناء صلاته (بني) عليها قاعدا معه هما وقال محمد بن قيس قبل وهذا مبني على اختلافهم في اقتداء  
 القائم بالقاعد وقدمتم (ولو كان) المريض صلى بعض صلاته حال كونه (موميا) ثم صح حتى قدر  
 على الركوع والسجود (لا) يعني بل يستأنف خلافا لفر لانه بناء القوي على الضعيف  
 (وللمتطوع) بالنوافل (أن يسكن على شيء) نحو العصا والحائط (ان أعنا) أي تعب لانه عذر  
 فان لم يجد شيئا فعد والقعود بلا عذر جائز عند أبي حنيفة خلافا لهما والا فكاه بلا عذر مكرره  
 وقيل لا يكره عند أبي حنيفة (ولو صلى) رجل (في ذلك) أي سفيته حال كونه (قاعدا) بلا عذر  
 مثل دوران الرأس (صح) عند أبي حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر لان القيام ركن فلا يترك الا  
 من عذره وله أن الغالب دوران الرأس فصار كالحق والاولى أن يخرج ان استطاع الخروج منها  
 والاختلاف في غير المربوطة ولو كانت مربوطة لم يحز قاعدا الجاء وقيل يجوز عنده في حالتي الاجراء  
 والارضاء ويلزمه التوجه عند الافتتاح وكلما دارت النسيئة لان في حقه كاليث حتى لا يتطوع  
 فيها موميا مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ركب الدابة (ومن أغنى عليه) وهو غلبه  
 العقل (أو جن) وهو انساب العقل مقدار (خمس صلوات قضى) اذا أفاق وقال الشافعي  
 لا يقضى اذا أغنى عليه وقت صلاة كامل كالجنون ولما مروى أن عليا رضي الله عنه أغنى عليه  
 أربع صلوات فقضاهن وابن عمر رضي الله عنهما أغنى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض (ولو) كان  
 الانحاء أو الجنون (أكثر) من خمس صلوات (لا) يقضى لما مروى ولانه اذا قصر يعتبر بالنوم واذا  
 طال يعتبر بالجماد والطويل أن يزيد على يوم وليلة لم يدخل في حد التكرار ثم تميز الزيادة على  
 يوم وليلة بالافوات عند محمد أي ما لم تقصر الصلوات سيما لا يسقط عنه القضاء وان كان من حيث  
 الساعات أكثر من يوم وليلة وعند محمد ما يعتبر من حيث الساعات حتى لو أغنى عليه قبل الزوال  
 ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني الا أنه أفاق قبل دخول وقت العصر لم يقض عندهما  
 لانه من حيث الساعات أكثر من يوم وليلة وعند محمد يقضى ما لم يمتد الى وقت العصر حتى يقصر  
 الصلوات سيما ولو زال عقله بالجر يلزمه القضاء وان طال وكذا اذا ذهب عقله بالبح أو الداء عند  
 أبي حنيفة وعند محمد يسقط لانه مباح ولو أغنى عليه من قرع من سبع أو أدمى لا يجب عليه  
 القضاء بالاجماع والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (سجود التلاوة) \*

وهي مصدر من تلاوة بمعنى قرأ وتلا بمعنى شيع مصدره تلو (يجب) سجود التلاوة وقال الشافعي  
 بسن لانه عليه السلام قرأها ولم يسجد لها ولنا أن آياتها كلها تدل على الوجوب لانها على ثلاثة  
 أقسام قسم أمر صريح وهو الوجوب وقسم ذكر فيه فعل الانبياء عليهم السلام والقصد

بهم واجب وقسم فيه استنكاف الكفار ومخالفتهم واجبة وتأويل ما رواه انه لم يسجد  
 للحال وليس فيه دليل على عدم الوجوب اذ هي لا تجب على الفور وانما تجب (بأربع عشرة  
 آية) أي تلاوتهم فتكون الباء السببية ويجوز أن تكون بمعنى الطرف أي يجب في أربع  
 عشرة آية وهي في آخر الاعراف والرعْد والنحل وبني اسرائيل ومريم والاولى في الحج  
 والفرقان والنمل والم تنزيل وص وحم السجدة والنجم واذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك  
 (منها) أي من أربع عشرة آية التي هي (اولى الحج) واحدة ترزها عن الثانية فيه لانها ليست  
 بسجدة تلاوة وقال الشافعي هي من السجدة حديث عقبة قال قلت يا رسول الله أفضلت  
 سورة الحج بأن فيها سجدةين قال نعم ومن لم يسجد هـ ما لم يقرأ هـا ولنا ما روى عن ابن عباس  
 وابن عمر رضي الله عنهم انهم ما قالوا بسجدة التلاوة في الحج على الاولى والثانية سجدة الصلاة  
 وقرأها بالركوع يؤيد ما روى عنهم ما وما رواه لم يثبت ولئن ثبت فالمراد بأحد هـ ما سجدة  
 التلاوة وبالأخرى سجدة الصلاة (و) (منها) (ص) وقال الشافعي هي سجدة الشكر لما روى عن  
 ابن عباس انه عليه السلام سجد في ص وقال سجد هـا ودعوة ونحن نسجد هـا شكرا ولنا  
 ما روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في ص وما رواه ضعفه البيهقي ولئن صح  
 فالمراد به لأجل الشكر وهو لا ينافي الوجوب وقال مالك لا يسجد في المفصل وهو سورة النجم  
 والانشقاق والعلق وقوله (على من تلا) يتعلق بقوله يجب أي يجب سجدة التلاوة في هذه  
 المواضع على من تلاها (ولو) كان (اماماً أو) على من (سمع) آية السجدة (ولو) كان (غير قاصد)  
 لسماع القرآن لما روى عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم انهم  
 أوجبوا على التالي والسماع من غير قصد وكفى بهم قدوة (أو) كان السامع (موتعاً) وان لم يسمع  
 حقيقة كما اذا قرأها الامام سر أو لم يكن حاضر اوقت القراءة لانما تجب عليه تبعاً له (لا) تجب  
 (بتلاوته) أي بتلاوة المقتدى عليه وعلى من سمعه من المصابين بالصلاة امامه عند هـا وقال  
 سجد تجب عليهم ويسجدون بعد الفراغ منها لتحقيق السبب ولهـا انه محجور عليه عن القراءة  
 ولأحـكم لتصرف المحجور عليه بخلاف من ليس معهم في الصلاة لان الحجر ثبت في حقهم فلا  
 يعدوهم ومن تلاها في الركوع أو السجود أو التشهد لا يجب عليه الجهر عن القراءة فيه وقال  
 المرغيناني تجب وتتأدى فيه ولو سمعها ممن لا تجب عليه الصلاة لصغرها وجنونا وحیض أو نفاس  
 تجب لتحقيق السبب وقيل لا تجب بقراءة المجنون والصغير الذي لا يعقل ولا تجب بقراءة النائم  
 أو المغمى عليه في رواية وكذا لو سمعها من طوطى على الصبح (ولو سمعها) أي آية السجدة  
 (المصلي من غيره) ممن ليس معه في الصلاة (يسجد بعد الصلاة) لتحقيق السبب (ولو سجد فيها) أي  
 في الصلاة تلأب السجدة التي سمعها من غيره (اعادها) أي السجدة لانما انقضت كان النهي  
 فلا يتأدى بها الكامل (لا) يعيد (الصلاة) لان السجود من أفعالها فلا يفسدها وفي رواية  
 يفسدها فيعيد ها وقيل هي قول محمد (ولو سمع) رجل آية السجدة (من امام فأتى به) أي بالامام  
 (قبل ان يسجد) الامام لها (سجد) المؤتم (معه) أي مع الامام تحقيقاً للمتابعة (و) ان اتهم به  
 (بعده) أي بعد سجود الامام لها (لا) يسجد لها الا في الصلاة ولا بعد الفراغ منها وهذا اذا أدركه  
 في تلك الركعة باتفاق الروايات لانه صار مدركاً للسجدة باذراك تلك الركعة فيصير مؤدياً لها وان

أدركه في الركعة الثانية يسجد لها بعد الفراغ (وإن لم يقعد بسجدة) أي وإن لم يقعد باللام  
 بعد هذا التقرر السبب في حقه وعدم المانع (ولم نقض) السجدة (الصلواتية) التي توجد في الصلاة  
 (خارجها) أي خارج الصلاة لأن لها مضرباً فلا تآدى بالناقص (ولو تلا) آية السجدة (خارج  
 الصلاة فسجد) لها (وأعاد) تلك السجدة (فيها) أي في الصلاة (سجد) سجدة (أخرى) لأن  
 الصلاة أقوى فلا تنكسر كونها بالاضعف (وإن لم يسجد) لها (أولاً) يعني خارج الصلاة ثم  
 أعادها في الصلاة (كنتم) سجدة (واحدة) عن الثلاثين للتداخل وجعلت الصلاة مستتعبة  
 للاولى لأنها أقوى وفي نوادر أبي سليمان يلزمه سجدة أخرى (كن كزرها) أي آية السجدة  
 (في مجلس) واحد كالبيت والمسجد والسفينة فإنه يكفيه سجدة واحدة لأن مبناها على  
 التداخل ما أمكن وأمكانه على اتحاد المجلس لكونه جامعاً للمتفرقات وشرط التداخل اتحاد  
 الآية والمجلس فلا يضر المثنى خطرة أو خطرتين ولأكل لقمة وشرب جرعة ولا انتقال  
 من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية أخرى بخلاف تسدية النوب والاتقال من غصن إلى  
 غصن والديامة وكراب الأرض والسج في الهرأ والحوض لا اختلاف المجلس حقيقة (لا) تنكفه  
 سجدة واحدة إذا كثرها (في مجلسين) لا اختلاف المجلس ثم التبدل سواء في حق السامع والثاني  
 فلو تبدل مجلس السامع دون الثاني يتكرر الوجوب على السامع إجماعاً ولو تبدل مجلس السامع  
 دون السامع يتكرر على السامع عند البعض والاصح أنه لا يتكرر (وكيفيته) أي كيفية  
 سجود التلاوة (إن يسجد بشرائط الصلاة) وهي الناهية من الأحداث والانتحاس وستر العورة  
 واستقبال القبلة (بين تكبيرتين) تكبيرة عند الوضع وتكبيرة عند الرفع وعن أبي حنيفة وأبي  
 يوسف لا يكبر عند الخطأ وعن أبي حنيفة يكبر في الابتداء دون الانتهاء وقيل يكبر في الابتداء  
 بلا خلاف وفي الانتهاء خلاف بين أبي يوسف ومحمد فعلى قول أبي يوسف لا يكبر وعلى قول محمد  
 يكبر والباقي في قوله (بلا رفع يدين) بما في قوله أن يسجد أي بلا رفع يديه عند السجود (لا) تشهد  
 (ولا) تسليم (بعد رفع رأسه) وقال الشافعي يجب التحريم والتحليل بأن يقوم وينوي ويكبر  
 للامتثال ويرفع يديه حذو منكبيه ثم يكبر أخرى للهوى من غير رفع اليدين يقعد ويسلم تسليتين  
 وعند أحمد يسلم بلا تشهد (وكبره) أن يقرأ سورة ويدع أي يترك (آية السجدة) لأنه يشبه  
 الاستنكاف عنها (لا) يكبره (عكسه) وهو أن يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لأنه مبادرة إليها  
 وبسحب اخفاؤها شفقة على السامعين وقيل إن وقع بقائه أنهم يؤذونهم ولا يشق عليهم ذلك  
 جهرهم ليكون حثاً لهم على الطاعة

### \* هذا (باب) في بيان أحكام (المسافر) \*

وهو فاعل من سافر بمعنى سفل لأن المفاعلة لا تكون إلا بين اثنين (من جاو قريوت مصره)  
 من الجانب الذي خرج منه وإن كان بجذائه من جانب آخر بناءً على كونه (مريداً سيرا وسطاً)  
 وهو سيرا لابل ومشى الأقدام إذا تجمل السير سيرا بالريد وابلؤه سير العجلة وخير الاء وأواسطها  
 وقال الشارح إن اتصاب سيرا بفعل مقدر والكلام فيه حذف وتقديم وتأخير وإن اتصاب  
 ثلاثة أيام على أنه مفعول لقوله مريداً تقديره مريداً ثلاثة أيام بأن يسير سيرا وسطاً لأنه لا يريد  
 السير بل يريد تلك المسافة قلت لا يحتاج إلى هذا التركيب وليس في التركيب ما ذكره بل قوله

سيرا هو منه قول قوله مریدا ثم ان هذا السير متصف بشيئين الاول أن يكون وسطا والثاني  
أن يكون ثلاثة أيام لانه لا شك حين يخرج من بيته يريد سيرا ولكن يجوز دارادة السير مطلقا  
لا يرخص له بل حين أراد السير الوسيط المقدور بثلاثة أيام فحينئذ انتصاب سيرا على المفعولية  
وانتصاب وسطا وثلاثة أيام على الوصفية ويجوز أن ينتصب سيرا بنزع الخافض ويكون قوله  
ثلاثة أيام مفعولا لقوله مریدا فيكون تقديره مریدا بيسير وسط (ثلاثة أيام) ولياليها وهذا أدنى  
مدة السفر عندنا وعند الشافعي مقدري يومين وهو ستة عشر فرسخا وفي قول يوم وليلة وعند  
مالك بأربعة برذ كل برذ اثنا عشر ميلا وعند أبي يوسف بيومين وأكثر الثالث ولنا قوله عليه  
السلام يصح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها وجه الاستدلال ان المسافر ذكر محلي  
بالاع واللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود واقتضى تمكن كل مسافر من مسخ ثلاثة أيام  
ولا يمكن ذلك الا وأن تكون أقل مدة السفر ثلاثة أيام اذ لو كان أقل من ذلك لخرج بعض  
المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة والزيادة عليهم امتنعية اجماعا فكان الاحتياج الى اثبات  
ان الثلاثة أقل مدة السفر وقوله (في برأ وبجرا وجبل) تفصيل للسير المتصف بثلاثة أيام والتقدير  
سيرا متصفا بكونه في ثلاثة أيام حاصلا أو واقعيا في برأ وفي بجرا وفي جبل فسيره السفر في البر  
ظاهرة وهي اما ثلاث مراحل لان المعتاد في كل يوم مرحلة خصوصا في أقصر أيام السنة كما هو  
المروى عن أبي حنيفة أو ست مراحل وهو المعهود بين الناس ولا سيما في الايام الطوال لانهم  
يقطعون كل يوم مرحلة بين مجشي الجمال والاقدام وأما مسيرة السفر في البحر فلم يذكرها في ظاهر  
الرواية وعن أبي حنيفة أنه يعتبر مسيرة ثلاثة أيام في البحر وان أسرع في السير وسار في يومين  
أو أقل والفقوى على أن ينظر كم تسير السفينة في ثلاثة أيام ولياليها اذا كانت الرياح معتدلة  
فيجعل ذلك هو المقدور وأما مسيرة السفر في الجبل فكذلك ينظر كم يسير الماشي فيه في ثلاثة أيام  
ولياليها فيجعل ذلك هو المقدور وقوله (قصر الفرض الرباعي) جواب المسئلة وهو منسوب الى  
رباع كالثلاثي منسوب الى ثلاث وكلاهما معدولان عن أربعة أربعة وثلثة ثلاثة فتقيده  
بهذا يخرج المغرب لانه ثلاثي والفجر لانه ثنائي (فلو اتى) المسافر الرباعي ولم يقصر (وقعد في)  
الركعة (الثانية صح) فرضه والاخرين ان تطوع كما هو صلى الفجر أربعا وأسابم بأخير السلام (والا)  
اي وان لم يقعد في الثانية قدر التشهد (لا) يصح لاشتغاله بالنقل قبل اكمال الفرض والاصل  
في هذا ان فرض المسافر ركعتان عندنا فتكون القعدة الاولى من الرباعية فرضا في حقه وقال  
الشافعي فرضه الاربع والقصر رخصة وقوله (حتى يدخل مصره) غاية لقوله قصر الفرض الرباعي  
أي أنه يقصر مادام في سفره الى أن يدخل مصره الا اذا كان لاحقا بأن اقتدى مسافر بمسافر  
ثم نام فلما فرغ الامام استقبه ودخل مصره للوضوء يقصره لانه وراء الامام حكما وقال زفر بن  
كالمسبوق (ابن زوى) عطف على قوله يدخل مصره أي أو أن ينوي المسافر (اقامة نصف  
شهر) وهو خمسة عشر يوما (بلدا وقريه) فحينئذ يتم وعند الشافعي اذا أقام أربعة ايام يتم  
والقعيد مابؤذن بأنه لا تصح إقامة في المقاعة هذا اذا سار ثلاثة ايام فصاعدا أو ما اذا  
لم يسر ثلاثة أيام فلا يشترط أن تكون الإقامة في بلدة أو قرية بل تصح ولو في المقاعة (لا) يتم اذا نوى  
الإقامة (بمكان ومنى) لان الإقامة لا تكون في مكانين الا اذا نوى أن يقسم في الليل في أحدهما

قصر متعبد خوله فيه هذا اذا كان كل منهما أصلاً بنفسه كما ذكر وان كأحدهما متعبد الآخر  
 بأن كان في قرية قريية من المصر بحيث يجب الجمعة على ساكنيها فانه يصير مقيم فيتم بدخول  
 أحدهما ايما كان (وقصر) المسافر صلاته (ان نوى) الإقامة (أقل منه) أي من نصف شهر  
 وعند الشافعي ومالك ان نوى إقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج يصير مقيماً وعند  
 احمد ان نوى إقامة مدة يصلي فيها أكثر من عشر من صلاة يتم والا فلا (اولم ينو) شيئاً بالكلية  
 بل قال حين دخل بلد أعده أن يخرج وبعد غد أن يخرج (وبقي) على ذلك (سنتين) لعدم النية (اونوى)  
 عسكر ذلك) أي نصف شهر (بأرض الحرب) وهو معطوف على ما قبله يعني ان عسكر المسلمين  
 اذا نزلوا بدار الحرب ونووا الإقامة خمسة عشر يوماً يتصرفون أيضاً (وان) كانوا حاصروا  
 مصر (من أمصارهم) لان حالهم متردد بين الهزم والانهزام فلم تصادف النية محلهما وقال زفر  
 يصيرون مقيمين لصحة النية وهو رواية عن أبي يوسف (او حاصروا) معطوف على ما قبله أيضاً  
 أي أو حاصروا المسلمين (أهل البغى) وهم المساؤون الذين خرجوا عن طاعة الامام (في دارنا)  
 أي في دار الاسلام (في غيره) أي في غير مصر من أمصار المسلمين لما ذكرنا وعند زفر تصح نيتهم  
 للإقامة أيضاً وعن أبي يوسف تصح اذا كانوا في بيوت المدروسة كذلك الخلاف اذا حاصروهم  
 في البحر واما اذا حاصروهم في مصر من أمصار المسلمين تصح نيتهم للإقامة بخلاف (بخلاف  
 أهل الأخصية) فإن نية الإقامة تصح منهم في الاسع وان كانوا في المفازة وهي جمع خباء وهي بيت  
 الشعر وهم العرب والتركان الذين ينزلون في بيوت الشعر ويحلبون من أرض الى أرض  
 فاذا نزلوا في أرض فيها مرمى وماء ونووا الإقامة خمسة عشر يوماً يتصرفون لان الإقامة أصل  
 فلا يتطل بالانتقال من مرمى الى مرمى بخلاف العسكر (وان اقتدى مسافر عقيم في الوقت  
 صح) اقتداؤه (واتم) صلاته مع الامام لانه تغير فرضه الى أربع لصحة الاقتداء وان افسده يصلي  
 ركعتين لان لزوم الأربع للمتابعة وقد زالت بخلاف ما لو اقتدى بنية التفصل ثم افسده حيث  
 يلزمه الأربع بالشروع (و) ان اقتدى (بعده) اي بعد خروج الوقت (لا) يصح اقتداؤه بالمقيم  
 لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب فيكون اقتداء المفترض بالمتفصل في حق القعدة  
 ان اقتدى في الشفع الاول وفي حق القراءة والتحرية في حق الثاني (وبعكسه) اي وبالعكس  
 ما ذكر وهو اقتداء المقيم بالمسافر (صح فيهما) اي في الوقت وبعده اذا اتفق الفرضان لانه  
 يكون اقتداءً مستغلاً بمقتضى في حق القعدة فان سلم المسافر يتم المقدمى صلاته ثم الاصح انه  
 لا يقرأ فبما بقي لانه كاللاحق وقيل يقرأ كالمسبوق (ويبطل الوطن الاصل) وهو مولد الانسان  
 او البلدة التي تأهل فيها (بعثله) اي بالوطن الاصل لان الشيء يبطل بعثله حتى لو اتقل من وطنه  
 الاصل وتوطن ببلد آخر بأهله وعياله ثم سافر فدخل وطنه الاقل قصر لانه لم يبق وطنه كذا  
 للنبي صلى الله عليه وسلم (لا) يبطل الوطن الاصل بانشاء (السفر) لانه دونه ولا يبطل الوطن  
 الاصل بوطن الإقامة ايضاً (و) يبطل (وطن الإقامة) وهو الموضع الذي ينوي المسافر ان يقيم  
 فيه خمسة عشر يوماً فصاعداً (بعثله) اي بوطن الإقامة لانه مثله (و) بانشاء (السفر) ايضاً لانه  
 ضده (و) بالوطن (الاصل) ايضاً لانه فوقه والاصل فيه ان الفسخ يجوز بالمثل وبما فوقه لا بما  
 دونه وقد عرفت ان الاوطان ثلاثة أصلي ووطن إقامة ووطن السكنى وهو ما يكون بنية الإقامة

أقل من خمسة عشر يوماً فالأول ينتقض بمشله ولا يطل بالآخرين ولا بالفر والثاني يطل  
 بالأول والثاني وبالسفر والثالث يطل بالكل والسفر ولم يعتبر المحقة ون وطن السكنى وهو  
 الأصح لأن حكم السفر فيه باق فلم يصرف وطناً فكيف يترقب عليه الانتقاص ولهذا لم يذكره الشيخ  
 رحمه الله قلت له فائدة تظهر في رجل خرج من مصره إلى قرية الحاجة ولم يقصد السفر ونوى  
 أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوماً فإنه يتم فيها لأنه مقسم ثم خرج من القرية لئلا يسافر ثم بدله  
 أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم ليلة في موضع آخر فسافر فإنه يقصر ولو مر سلك  
 القرية ودخلها أتم لأنه لم يوجد ما يطل بهما فوقه أو مشله (وفائنة السفر) فائنة (الحضر  
 نقضي ركعتين) (نقضي (أربعاً) وفيه لف ونشر لأن قوله ركعتين يرجع إلى فائنة السفر  
 وقوله أربعاً يرجع إلى فائنة الحضر وذلك لأن القضاء يحكي الاداء (والاعتبر فيه) أى في الحكم  
 المذكور وهو وجوب الأربع والر كعتين (آخر الوقت) فإن كان في آخر الوقت مسافراً وجب  
 عليه ركعتان وإن كان مقيماً وجب عليه أربع وكذلك حكم الحضر والظاهر والبالغ والأسلام  
 ثم آخر الوقت يعتبر بقدر الحرية عندنا وعند زفر بقدر ما يتمكن من اداء الصلاة فيه حتى أنه  
 إذا سافر في آخر الوقت وبقي منه قدر ما يتمكن من أن يصلي فيه ركعتين قصر عنده وإن بقي أقل  
 منه أتم وعلى هذا الباقي والاصل أصولي (والعاصي) مثل قاطع الطريق والسارق والباغي  
 والخارجي والعبد الأبق (كغيره) من المطيعين في الترخيص برخص المسافرين لاطلاق  
 النصوص وقال الشافعي سفر المعصية لا يفيد الترخيص وبه قال مالك وأحمد (وتعتبرية الإقامة  
 والسفر من الأصل) كالامير والزوج والمولى (دون التبعية كالرأة) فانه تابع لزوجها (والعبد)  
 فانه تابع لمولاه (والجندى) فانه تابع لأميره وكذلك الاجير تابع للمستأجر والتلميذ تابع للاستاذ  
 والاسير لئله والمكره تابع للمكره ثم المرأة انما تكون تبعاً للزوج إذا أوفاه مهرها المجل  
 والجندى انما يكون تبعاً إذا كان يرتزق من الامير فإذا كان مضافاً اليه لا يكون تبعاً والله أعلم

### \* هذا (باب) في بيان احكام الجمعة \*

وهي مستتقة من الاجتماع لاجتماع الناس فيه وكان اسمها في الجاهلية العربية وقيل أول  
 من سماها الجمعة كعب بن لؤي ويسمى يوم المزيد لتزايد الخبرات فيه أو لتزايد الثواب وقد  
 يطلق عليه العيد أيضاً كما جاء في عبارات المتقدمين (شروط اداها) أى اداء صلاة الجمعة (المصر  
 فلا تجوز في قرية ولا مفازة لقول علي رضي الله عنه لا الجمعة ولا تشرى ولا صلاة فطر ولا اضحى  
 الا في مصر جامع (وهو) أى المصر أى حده (كل موضع له امير) يحرس الناس ويمنع المفسدين  
 ويقوى احكام الشرع (وقاض ينتفذ الاحكام) الشرعية (ويقيم الحدود) فيرجم المحصن  
 الزاني ويجلد غير المحصن ويقطع السارق ويحصد القاذف وشارب الخمر ويحكم بالقود والدية  
 ونحوها وهذه رواية عن أبي يوسف وهي اختيار الكرخي وعنه هو كل موضع يكون فيه كل  
 محترف ويوجد فيه جميع ما يحتاج الناس اليه في معاشهم وفيه فقيه يفتي وقاض يقيم الحدود  
 وعنه أنهم لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم لا يسعهم وقيل يوجد فيه عشرة آلاف مقاتل وقيل  
 أن يكون بحال أن يعيش فيه كل محترف بجزوقته من سنة إلى سنة من غير أن يستغل بجزوقته أخرى  
 وعن محمد كل موضع مصره الامام فهو مصر حتى لو لم يكن في قرية نائباً لإقامة الحدود والقصاص



يصير مصر فاذا عزله يلحق بالقرى وقال ابو حنيفة كل بلدة يكون فيها سلك واسواق وبها رساتيق  
ووال نصف المظنون من ظالمه وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو الاصح وقال الشافعي تجب  
على أهل كل قرية فيها أربعون رجلا احرار بالغون مقيمون لا يظعنون صيفا ولا شتاء الاظعن  
حاجة لحديث ابن عباس أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في مسجد عبد القيس بجوانا قرية من قرى البحرين ولنا مار وسنا وجوانا اسم لحسن قاله  
الجوهري وقال صاحب المبسوط هي المدينة والمدينة تسمى قرية قال الله تعالى على رجل من  
القرتين عظيم وهم امكة والطائف (او مصلاه) عطف على المصر أي او مصلى المصر مثل مصلى  
العبد والحكم غير مقصور على المصلى بل يجوز في جميع اقبية المصر لانها بمنزلة المصر واختلف  
في تقدير الاقبية فبعضهم قدرها بميل وبعضهم بميلين وقيل بفرسخين وقيل بغلوة وقيل بمنتهى حد  
الصوت اذا صاح في المصر أو اذن مؤذن فتمت حتى صوته فناء المصر (ومنى مصر) فيجوز اقامة  
الجمعة فيها عندهما اذا كان الامام أمير الجاز أو الخليفة لا أمير الموسم لانه يلى أمور الحج لا غير  
وقال محمد لا يجوز لانها من القرى ولها ما انما تنصرف في أيام الموسم وفيها البنية ودور وسكك وهذا  
يشير الى انما لا يجوز في غير أيام الموسم لانها لا تنبى مصر بعدها وقيل تجوز لانها من فناء مكة  
قلت هذا انما يستقيم على قول من قدر الفناء بفرسخين لان بينهما فرسخين ومنى مقصور وموضع  
بمكة مذكور بصرف قاله الجوهري قلت ينبغي أن لا يصرف للعلمية والتأنيث واشتقاقها من  
منبت اذا قدرت سميت بذلك لوقوع الاقدار فيها على الهدايا (لا عرفات) أي عرفات ليست  
بمصر لانها فضاء ولا من فناء مكة لان بينهما أربعة فراسخ وهي علم للموقف سمي بجمع كاذرعات  
ولكنها منصرفة كسلمات لان الاف والتاء تمنع تقدير تاء التأنيث فيها والتي فيها ليست للتأنيث  
انما هي مع الاف علامة جمع المؤنث سميت بذلك لانها اوصفت لابراهيم عليه السلام فلما أبصرها  
عرفها وقيل التي فيها آدم وحوا صلوات الله عليهم ما وسلامه فتعارفا وقيل غير ذلك (وتؤدى)  
الجمعة (في مصر) واحد (في مواضع) متعددة عند أبي حنيفة في الصحيح وهو قول محمد والشافعي  
ومالك وعن أبي حنيفة لا تجوز الا في موضع واحد وهو قول عن الشافعي وعن أبي يوسف لا تجوز  
في موضعين الا أن يكون بينهما من رفاصل كبغداد وسمرقند وهو قول أحمد وقوله (والسلطان  
أو نائبه) بالرفع عطف على قوله المصر أي وشرط ادائها أيضا السلطان أو نائبه وقال الشافعي  
لا يشترط ذلك كسائر الفرائض ولنا قوله عليه السلام من تركها استخفافا بها وله امام  
عادل أو جائر فلا جمع الله شمله شرط فيه أن يكون له امام وتجاوز خاف المتغلب الذي لا مشور له  
من الخليفة اذا كانت سيرته في رعيته سيرة الامراء (و) شرط ادائها ايضا (وقت الظهر) لانه عليه  
السلام كان يصليها بعد الزوال وعند احمد تجوز قبله ثم فرع عليه بالفناء بقوله (قبيل) الجماعة  
(بمخرج) أي بخروج وقت الظهر وهو فيها ولا ينييه عليها لاختلاف الصلواتين خلافا لما لك  
والشافعي (و) شرط ادائها ايضا (الخطبة) الكائنة (قبلها) أي قبل صلاة الجماعة حتى لو صلوا  
بلا خطبة أو خطبوا قبل الزوال لم يجز (وتسن خطبتان بجملة) كائنة (بينهما) أي بين الخطبتين  
ومقدارها أن يستقر كل عضو منه في موضعه بحمد في الاولى ويشهد ويصلى على النبي  
صلى الله عليه وسلم ويعظ الناس وفي الثانية كذلك الا أنه يدعو مكان الوعظ كذا جرى

التوارث والباء في (بطهارة) تتعاق بقوله تسن والاظهر أن تتعلق بمخدوف تقديره يخطب  
 بطهارة حال كونه (قائماً) للنقل المستفيض هكذا فخطب قاعدة أو محدثاً ولم يفصل بينهما  
 جازيكره ويستحب اعادة اذكارها اذا كان جنباً وقالت الثلاثة لا يجوز في الكل لانها قائمة مقام  
 الركعتين وعندنا لا تقوم مقامهما على الاصح لانها اتت في الصلاة لما فيها من استتباب القبلة  
 والكلام فلا يشترط اهما ما يشترط للصلاة (وكفت) في الخطبة (تحميده) أي قوله الحمد لله  
 (أو تهليله) أي قوله لا اله الا الله (أو تسبيحه) أي قوله سبحان الله لا تطلق قوله تعالى فاسعوا  
 الى ذكر الله وقال أبو يوسف ومحمد لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وأقله قدر قراءة التشهد  
 لان ما دون ذلك لا يسمى خطبة وقال الشافعي لا بد من خطبتين وقوله (والجماعة) بالرفع عطف  
 على قوله والخطبة أي وشروط اداؤها أيضا الجماعة لانها مشتقة منها والاجماع على انها لا تصح  
 للمنفرد (وهـم) أي الجماعة (ثلاثة) أنفـس سوى الامام عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف  
 اثنان سوى الامام وعند الشافعي أقلهم أربعون رجلاً كما ذكرنا ثم فرغ على هذا بالقائه بقوله  
 (فان نظروا) أي الجماعة أي هربوا (قبل سجدة) أي سجدوا الامام وذلك بعد أن أحرزوا معه  
 (بطلت) الجمعة عند أبي حنيفة وقال لا يبطل ولو نشر وابعده السجود لا تبطل خلافاً للزنى والاصل  
 فيه ان الجماعة بشرط ثلث كدالة بقدر السجدة عنده وعندهما للشروع وعند زفر لا اداء ولا يعتبر  
 بقاء النساء والصبيان بخلاف العبيد والمسافرين (والاذن العام) بالرفع عطف على المرفوعات  
 قبله أي وشروط اداؤها أيضا اذن العام من الامام وهو أن يفتح أبواب الجوامع ويأذن  
 للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا الباب وجعلوا يميز ذلك وكذا السلطان  
 اذا أغلق باب قصره وصلى بأصحابه لم يميز لو سدده وان فتح باب قصره وأذن للناس بالدخول فيه  
 يجوزون بركه لانهم بقض حق المسجد الجامع (وشروط وجوبها) أي وجوب الجمعة (الاقامة)  
 فلا تجب على المسافر (والذكورية) فلا تجب على النساء (والأصحة) فلا تجب على المريض  
 (والحرية) فلا تجب على العبد اتفاقاً واختلف في المكاتب والعبد المأذون والعبد الذي  
 حضر باب الجامع ليحفظ دابة مولاة (وسلامة العينين) فلا تجب على الاعمي وان أصاب قائداً  
 يمشي معه عند أبي حنيفة خلافاً لهما (وسلامة الرجلين) فلا تجب على المقعد أو مقة مقطوع  
 الرجلين (ومن لا جمعة عليه) مثل المسافر والمرأة والعبد والمريض والمختفي من السلطان الخائز  
 والشيخ الفاني ونحوهم (ان) حضر الجمعة (اذا اجاز) ادائه (عن فرض الوقت) وأغنى  
 عن الظاهر لان السقوط للتخلف فاذا احتمله جاز عن فرض الوقت كلما سافر اذا صام (وللمسافر  
 والعبد والمريض ان يؤم فيها) أي في الجمعة وقال زفر لا يجوز والتعليل مأمور (وتعقد) الجماعة  
 (بهم) أي بالذكورين حتى لو لم يحضر غيرهم جازت الجمعة خلافاً للشافعي رحمه الله  
 (ومن لا عذر له) وهو الصحيح المتين الحر (لوصلي) صلاة (الظهر قبلها) أي قبل صلاة الجمعة  
 (كره) ماصلي وقال زفر والثلاثة لا يجوز وهذا مبني على ان الاصل عندهم هو الجمعة وعندنا  
 هو الظهر لانه مأمور بآسا طه بالجمعة فيكون تركه مسيئاً فيكره ثم فرغ على هذا الاصل بالقائه  
 بقوله (فان سعى) أي الذي صلى الظهر مثلاً (اليها) أي الى الجمعة (بطل) أي ظهره عند أبي  
 حنيفة بمجرد السعي لانه من خصائصها فله حكمها وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام وفي رواية

حتى تنها حتى لو أفسد ما شرع فيه إلا يطل ظهره لأن السجى إليها دونه فلا يطل به الظهر  
 هذا إذا كان الإمام في الصلاة بحيث يمكنه أن يذكرهما أو لم يشرع فيها بعد وأقامها بعد السجى  
 وأما إذا كان قد فرغ منها أو كان سعيه مقارناً لفرغه أو لم يقمها الإمام أعذراً ولغيره فلا يطل  
 والمعتبر في ذلك الانفصال عن داره حتى لا يطل قبله على المختار ولو كان الإمام فيها وقت  
 الانفصال ولكنه لا يمكنه أن يذكرها بعد المسافة فلا يطل عند العراقيين وعند مشايخ بلخ يطل  
 (وكره للمعذور) مثل المريض (والمسجون) في المجلس (إذا ظهر بجماعة) يوم الجمعة  
 (في المصر) سواء كان قبل فراغ الإمام أو بعده يروى ذلك عن علي رضي الله عنه بخلاف  
 أهل السواد (ومن أدركها) أي الجمعة حال كون الإمام (في التشهد أو) في (سجود السهو أو) في  
 هذا المذكر (جمعة) عندهما وقال محمدان أدرك أكثر ركعة الثانية مع الإمام أتم جمعة وإن  
 أدرك أقلها أتم ظهر لأنه جمعة من وجه وظاهر من وجه اقتراب بعض الشروط في حقه فيصلي  
 أربعاً اعتباراً للظهر ويقعد على رأس الركعتين لا محالة اعتباراً للجمعة ولهما قوله عليه السلام  
 فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا أمر يقضاه ما فاتته وهو الذي صلى الإمام قبل الاقتداء به  
 لأصلاة أخرى (وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام) هذا لفظ الحديث ومعنى خرج إذا صعد  
 على المنبر وهذا عند أبي حنيفة بنظر آخر الحديث من غير فضل وقال الألباس بالكلام إذا خرج قبل  
 أن يخطب وإذا نزل قبل أن يكبر واختلفا في جلاوسه إذا سكت فعند أبي يوسف يباح له مخالفاً  
 لمحمد وعند الشافعي يأتي بالسنة ونحية المسجد ورد السلام (ويجب السجى) إلى الجمعة (ورقاً)  
 البيع بالأذان الأول) إذا وقع بعد الزوال وقيل يجب بالأذان الثاني لأنه لم يكن في زمن  
 النبي صلى الله عليه وسلم إلا هو وقيل يجب بدخول الوقت وإن لم يؤذن إماماً أحد ثم إذا عقد وقت  
 الأذان ينعد ولكن يكره خلافه لبعض الشافعية والحنابلة (فإن جلس) الإمام (على المنبر  
 أذن) يعني أذن المؤذنون (بين يديه) أي بين يدي المنبر بذلك جرى التوارث ولا ينبغي أن يصلي  
 غير الخطيب لأن القصر للخطبة فلا يقبها اثنان (واقسيم) أي أو في إقامة الجمعة (بعد تمام  
 الخطبة) والفصل بينهما بأمر الدنيا مكره

هذا (باب) في بيان أحكام صلاة العيدين \*

أصل العيد عود قلب الواوياه السكون أو انكسار ما قبلها سمي به لأنه يعود كل سنة ويجمع  
 على أعياد يفرق عن أعواد جمع عود يعني آله الله والعود بمعنى الخشبة يجمع على عيدان فافهم  
 (تجب صلاة العيد) في الأضح وقيل تسن وبه قال الشافعي ومالك وعن أحمد فرض كفاية (على  
 من تجب عليه الجمعة) فلا تجب على المسافر والعبد والمريض والمرأة وقوله (بشرائطها) يتعلق  
 بقوله تجب أي تجب بشرائط الجمعة من شروط الأداء وهي المصر أو مصلاته والسلطان أو نائبه  
 وشروط الوجوب وهي الإقامة والذكورة والصحة والحرية وسلامة العينين والرجلين وشروط  
 الجواز وهي الطهارة وسر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية (سوى الخطبة) فإنها ليست  
 بشرط في العيد بخلاف الجمعة (وتدب) أي استحب (في) عيد (القطر أن يطعم) بفتح الياء والعين

أى يأكل قبل الخروج الى المصلى غير ثلاثاً أو خمساً أو سبعة أو أقل أو أكثر بعد أن يكون  
 وتراوالاشياء من أى حال كان بذلك ورد الاثر (و) ندب أيضاً أن (يعتسل و) أن (يستاك و) أن  
 (يتطيب و) أن (يلبس أحسن ثياب) لأنه يوم اجتماع وسرور (و) أن (يؤدى صدقة الفطر)  
 الحديث ابن عمر رضى الله عنه ما أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بركاة الفطر  
 أن يؤذم اقبل خروج الناس الى الصلاة (تم يتوجه الى المصلى) وهو الموضع الذى يجتمع فيه  
 الناس مع الامام لصلاة العبد ويسمى جبانة حال كونه (غير مكبر) جهرا في الطريق بل مكبرا  
 خفية عند أبي حنيفة لأن الأصل في البناء الاخفاء الا مخصصه الشارع كيوم الاضحى وقال  
 يجهريه لأن ابن عمر رضى الله عنه ما كان يرفع صوته بالتكبير (ومستقل) بالجر عطف على مكبر أى  
 وغير مستقل (قبليها) أى قبل صلاة العبد فان قلت فعلى ما ذكرت هذه أيضا حال فكيف يتصور  
 التنفل وعدمه في حالة التوجه قات هو من الاحوال المقدرة التى تسمى حالا منتظرة ثم التنفل  
 في المصلى قبل الصلاة مكروه وعندنا خلافا للشافعي واختلف في البيت قبل الصلاة وبعدها  
 في المصلى فالعامة على الكراهة قبل الصلاة مطلقا وبعدها في المصلى (ووقتها) أى وقت صلاة  
 العبد (من ارتفاع الشمس) أى ايضا ضحاها (الى زوالها) أى زوال الشمس عن كبد السماء وقال  
 الشافعي وقت طلوع الشمس ويستحب تأخيرها (ويصلى) الامام بالناس (ركعتين) حال كونه  
 (مثنيا) أى آتيا بالنساء وهو سبحانه اللهم ويجدك الى آخره خلافا للشافعي ومالك (قبل)  
 التكبيرات (الزوائد وهى) أى الزوائد (ثلاث) تكبيرات (في كل ركعة ويوالى) من الموالاة  
 وهى المتابعة (بين القراءتين) بأن يكبر ثلاثا ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا قبل الشروع في القراءة ثم  
 اذا قام الى الثانية يقرأ فاذا فرغ منها يكبر ثلاثا ثم يكبر للركوع وهو قول عبد الله بن مسعود  
 رضى الله عنه وبه أخذ أصحابنا وعند ابن عباس رضى الله عنه ما يكبر خمساً بعد التكبيرة الاولى  
 قبل القراءة ثم يكبر خمساً أخرى على رأس الركعة الثانية قبل القراءة فتصير الزوائد عنده عشرة  
 وبالأصول ثنى عشرة وفي رواية عنه ثلاث عشرة تكبيرة يعنى مع الأصول والشافعي أخذ  
 بقوله ولكن حمل ما روى عنه كاه على الزوائد فصارت الجمله عنده مع الثلاثة الأصول خمس عشرة  
 أو ست عشرة وعند مالك وأحمد في الاولى ست وفي الثانية خمس وظاهر عمل العامة اليوم على  
 قول ابن عباس لأن بنيه الخلفاء كانوا يأمرؤن بذلك (ويرفع يديه في الزوائد) لقوله عليه السلام  
 لا ترفع الايدى الا في سبع مواطن وذكر منها التكبيرات العبد وسكت بين كل تكبيرتين بقدر  
 ثلاث تسبيحات لانها تقام بجميع عظمى وبالموالاة تشبه على من كان ثانيا (ويخطب) الامام  
 (بعدها) أى بعد الصلاة (خطبتين) بحسبة ينهما (يعلم فيها) أى في خطبة صلاة عيد الفطر  
 (أحكام صدقة الفطر) هل هي سنة أم واجبة وكيف يخرج ومم يخرج ونحو ذلك ولو خطب قبلها  
 يجوز ويكره لخالفته السنة (ولم تقض) صلاة العبد (ان فاتت مع الامام) بأن صلاها الامام مع  
 الجماعة ولم يصلها هو لا بقضائها في الوقت ولا بعهده لانها شرعت بشرائط لا تتم بالمفرد (وتؤخر)  
 صلاة عيد الفطر (بعذر) بأن غم عليهم الهلال وشهد بالهلال عند الامام بعد الزوال أو قبله  
 بحيث لا يمكن جمع الناس قبله أو صلاها في غيم فظهرت أنها وقعت بعد الزوال فهذه الاعذار  
 تؤخر (الى الغد) ولا تؤخر الى ما بعد الغد أشار اليه بقوله (فقط) وعند الشافعي أنه يؤخر الى

ما بعد الغد أيضا (وهي) أي الأحكام المذكورة في صلاة عيد الفطر من الشروط والمذريات  
 هي (أحكام الاضحية) أيضا (الكن هنا) أي في عيد الاضحية (بؤخر الاكل عنها) أي عن الصلاة  
 لورود الاثر بذلك هذا في حق من يضحي لبياكل من أضحيته أو لأمان في حق غيره فلا بأس أن  
 يأكل قبلها (ويذكر في الطريق) أي في طريق المصلي (جهرًا) لما ذكرنا واتصافه على الحالة  
 أي جاهر أو على أنه صفة مصدر محذوف (ويعلم) الناس أحكام (الاضحية وتكبير التشريق)  
 هل هما واجبان أم ستان وكيف يضحي ومم يضحي ومتى يضحي وكيف يكبر ومتى يكبر ونحو ذلك  
 وقوله (في الخطبة) يتعلق بقوله ويعلم (وتؤخر) صلاة الاضحية (بعد ذر إلى ثلاثة أيام) لانها أيام  
 عيد وأضحية فنجوز الصلاة فيها ولا تؤخر بعد ذلك ثم العذر هو هنا التني الكراهة حتى لو أخرها  
 ثلاثة أيام من غير عذر جازت الصلاة وقد أساء في النظر للجواز حتى لو أخرها إلى الغد من غير  
 عذر لا تجوز (والتعريف) وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقعة بين  
 بعرفة (ليس بشئ) وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول أنه لا يكبر لما روى عن ابن عباس  
 أنه فعل ذلك بالبصرة وما يقوله أهل بيت المقدس وأهل الجامع الأزهر يصح يحمل على هذا  
 والظاهر أنه مكرره لأن الوقوف عرف عبادة مختصة بالله كان المعين فلا يكون عبادة في غيره  
 كسائر المناسك وفعل ابن عباس يحتمل أن يكون خرج لاجل الاستسقاء ونحوه لا لتشبه بأهل  
 عرفة (ويسن) تكبير التشريق وقيل يجب وهو الأصح (بعد فجر) يوم (عرفة) هذا ابتداءه  
 عندنا وهو قول كبار الصحابة كعمرو بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم وقال شبانهم كعب بن عبد الله  
 ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يبدأ بعد صلاة الظهر من أول أيام التحريم أخذ  
 الشافعي ومالك وأما انتهاءه فعند أبي حنيفة (الى ثمان) صلوات فيكون آخره صلاة العصر  
 من يوم النحر وهو قول ابن مسعود وعندهما آخره صلاة العصر من آخر أيام التشريق وهي  
 ثلاث وعشرون صلاة وهو قول علي رضي الله عنه وقال الشافعي آخره بعد صلاة الفجر من آخر  
 أيام التشريق وهو قول ابن عمر رضي الله عنهم ما وسن ذلك (مرة) واحدة فان زاد عليها يكون  
 فضلا وقوله (الله) إبراهيم (إلى آخره) يدل من الضمير المستتر في قوله يسن أو فاعل لقوله يسن  
 بآية القول لأن الجملة لا تنفع فاعلا فلا تقدير يسن قول الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله والله أكبر  
 الله أكبر والله الحمد وقال الشافعي يقول ثلاث مرات الله أكبر إذا المنصوص عليه ذلك فلا يزداد  
 عليه ولنا ما هو المأثور عن الخليل صلوات الله وسلامه عليه والباء في قوله (بشرط) يتعلق بقوله  
 يسن أي يسن التكبير بشرط (اقامة) فلا تجب على مسافر (ومصر) فلا تجب على أهل القرى  
 (ومكتوبة) أي صلاة فرض فلا تجب على المنقل (وجماعة) فلا تجب على المنفرد وانما وصف  
 الجماعة بقوله (مستحبة) احترازا عن جماعة النساء فان المرأة لا يجب عليها التكبير وان صلت  
 مع الجماعة لأن جماعتهم مكرهة وهذا كله عند أبي حنيفة وقال انه تبع للمكتوبة فيجب على  
 كل من يجب عليه المكتوبة وبه قال الشافعي وله قول على رضي الله عنه لا جمعة ولا تشريق  
 ولا فطر ولا أضحية الا في مصر جامع والمرا بد بالتشريق تكبير أيام التشريق وقد أسند الشيخ هذا  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بصحيح وانما هو كلام على رضي الله عنه ولكنه يحمل على  
 السماع (وبالاقامة يجب) التكبير (على المرأة والمسافر) لتبعية غير أن المرأة لا ترفع صوتها

بمخلاف المأفر لأن الجهر فيه سنة وكذا يجب على المسبوق ولكن لا يصح كبر الابد ما قضى  
ما فاته والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الكسوف) \*

الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقديس عمل الكسوف فيه ما قبل اذا ذهب بعض افه  
الكسوف واذا ذهب كلها فهو الخسوف (بصلي ركعتين كالنفل) أى كهينة النفل لكل ركعة  
ركوع وسجدتان وقال الشافعي في كل ركعة ركوعان لما روت عائشة وابن عباس رضى الله  
عنهم أنه عليه السلام صلى صلاة كسوف الشمس ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجعات  
ولنا ما روى قبيصة بإسناد صحيح أنه عليه السلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف  
وانتجبت الحديث رواه أبو داود والاختصاص هذا أولى وأوفقته الأصول ولا حجة له فيما رواه  
لأنه قد ثبت مذهبهم ما بخلاف ذلك وقوله (امام الجمعة) بالرفع فاعل يصلى (بالجهر) في القراءة  
وقال أبو يوسف يجهر لأنه عليه السلام جهر في صلاة الكسوف وبه قال أحمد وأما حديث  
ابن عباس وخبره أنه عليه السلام لم يسمع منه حرف في قراءته في صلاة الكسوف وما رواه  
يمكن أن يكون تعليماً أو اتفاقاً (ولا خطبة) لأنهم لم يتنقل وعن الشافعي يخطب بالجمعة  
(ثم يدعو) بعد الصلاة (حتى تجل) أى تكشف (الشمس واليا) أى وان لم يصلى امام الجمعة  
بأن كان غائباً (صلى) أى القوم حال كونهم (فرادى) أى منفردين ركعتين أو أربعاً تقادياً عن  
الجمعة (كالخسوف) أى كخسوف القمر فأنهم يصلون له فرادى لعدم اجتماع الناس ليللا  
(والظلمة والريح) الشديدة (والفرج) أى الخوف وكالزلزلة والمطر الشديد ونحو ذلك وقد اطلق  
الشيخ الحليم فيهما ما والتفصيل فيه أن صلاة الكسوف سنة أو واجبة وصلاة الخسوف حسنة  
وكذا البقية والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الاستسقاء) \*

وهو طلب السقيا بنهم السنين وهو المطر (له) أى للاستسقاء (صلاة) للمنفردين (لا بجماعة)  
أشار بهم هذا الى أنهم مشروعة في حق المنفرد ولو كان لم يترخص اصفه تلك الصلاة ما هي  
وقد اختلف في افعبار القدوري ايم في الاستسقاء صلاة مستثناة بجماعة فان صلى الناس  
وحدانا جاز وسأل أبو يوسف أبا حنيفة عنه فقال أما صلاة بجماعة فلا ولكن فيه دعاء واستغفار  
وان صلوا وحداً فلا بأس به وهذا يفتى كونها سنة أو مستحبة ولكن ان صلوا وحداً لا يكون  
بدعة ولا يكره فكانه يرى ابا حنيفة اتفاقاً في حق المنفرد وذكر صاحب التحفة وغيره أنه لا صلاة  
في الاستسقاء في ظاهر الرواية وهذا يفتى مشروعية إطلاقاً وقال محمد بصلى الامام أو نائبه  
ركعتين بجماعة كافي الجماعة وأبو يوسف معه في رواية ومع أبي حنيفة في أخرى لمحمد ما روى  
عبد الله بن زياد أنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقى فجعل الى الناس ظهروه  
يدعوا الله واستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين وجهه فيهما بالقراءة ولا في حنيفة ما رواه  
مسلم ان رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب الناس  
فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل

فادع الله أن يعيننا قال فرقع رسول الله عليه السلام يديه ثم قال اللهم أغثننا اللهم أغثننا اللهم أغثننا الحديث وتأويل ما رواه أنه فعله مرة وتركه أخرى والسنة لا تثبت بعشله بل بالموافقة ثم عند محمد يخطب بعد الصلاة كخطبة العيد وعند أبي يوسف يخطب خطبة واحدة ولا خطبة عند أبي حنيفة لأنه تابع للجماعة (ودعاء) بالرفع عطف على قوله صلاة أى الاستسقاء دعاء أيضا (واستغفار) وهو طلب المغفرة (لا قلب ردا) للإمام والقوم جميعا وقال مالك يخطب القوم أرديتهم وقال محمد يخطب الإمام لما روى أنفا وإلهما ما روى سنا ولأنه دعاء فلا يستحب فيه تغيير النوب كسائر الأدعية وما ذكر من قلبه عليه السلام ردا كان تفاؤلا وليكون أثبت على عائقه عند رفع يديه وصفته أن كان مربعا جعل أعلام أسفله وإن كان مدورا جعل الجانب اليمين على اليسر واليسر على اليمين (وحضور رضى) بالرفع عطف على لا قلب ردا أى ولا فيه حضور رضى وقال مالك إن حضر واليمينون لأن البلية عامة ولنا قوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال والمراد من الحضور الدعاء (وإنما يجزى جون ثلاثة أيام) متتابعات مشافة في ثياب خلقة غسيلة خاضعين متواضعين ناكسي رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل الخروج ويجتدون التوبة والاستغفار ويتراضون فيما بينهم ويستسقون بالضعفة والشيوخ والصبيان

هذا (باب) في بيان أحكام (صلاة الخوف) \*

هي مشروعة في زماننا خلافا لأبي يوسف فإنه لم يجزها بعد النبي صلى الله عليه وسلم (إذا اشتد الخوف من العدو) أى عدو كان (أو سبع) أوحية عظيمة ونحوهما (وقف الإمام طائفة) وهم بعض الجماعة (بأزاء العدو) للعفظ والدفع (وصلى بطائفة) أخرى (ركعة) أن كان مسافرا (وصلى) (ركعتين لو) كان (مقيما) فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الأولى أن كان مسافرا أو من الركعة الثانية أن كان مقيما قامت هذه الطائفة التي وراءه (ومضت هذه) أى الطائفة التي صلى بهم (إلى) جهة (العدو) وقفوا بأزائمهم موضع الطائفة الأولى (وجاءت تلك) أى الطائفة الذين كانوا اتجاه العدو (فصلي بهم مابقي) من الصلاة وهو ركعة أخرى أن كان مسافرا أو ركعتان أن كان مقيما (وسلم) الإمام لأنه لم يبق عليه شيء ولا نسلم الطائفة التي وراءه بل قاموا (وذهبوا إليهم) أى إلى العدو ووقفوا اتجاههم (وجاءت) الطائفة (الأولى) التي صلت مع الإمام أمار ركعة أو ركعتين أن كانوا مسافرين أو ركعتين أن كانوا مقيمين (وأعزوا) صلاتهم بأن يصلوا أمار ركعة أو ركعتين على ما قلنا (بالقراءة) لأنهم لاحقون (وساواهم وضوا) إلى العدو (ثم) تجي الطائفة (الأخرى وأعزوا) صلاتهم (بقراءة) لأنهم مسبوقون وقال مالك يصلى بالطائفة الأخرى وينتظر لتصل الطائفة الأولى الركعة الثانية ونسلم وتذهب إلى العدو وجاءت الطائفة الثانية فصلى بهم الركعة الثانية ثم يسلم ويقومون لقضاء الركعة الأولى وبه قال الشافعي لأنه يقول لا يسلم الإمام حتى تقضى الطائفة الثانية الركعة الأولى ثم يسلم ويسامون معه لحديث سلم أنه عليه السلام فعل كذلك في غزوة ذات الرقاع ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه السلام فعل كذلك والاختذ به أولى لموافقة الأصول (وصلى) الإمام (في) صلاة (المغرب بالأولى) أى بالطائفة الأولى (ركعتين وبا) طائفة (الثانية ركعة) لأن الواجب التسبيف وذا ركعة ونصف والركعة الواحدة لا تجزأ فلا تنصف فربحنا

الاولى لانهم اسبق (ومن قاتل) من المصلين (بطلت صلاته) لان المشى والقتال عمل كثير وقال الشافعي ان احتياج اليه لا تبطل (وان اشدد الخوف) جده ولم يمكنهم الصلاة مع الجماعة (صلوا) حال كونهم (ركبانا) وهو جمع ركب وحال كونهم (فرادى) أى منفردين وعن محمد لهم أن يملأوا ركبا بجماعة ويصلون (بالاجماع) مستقبليين القبلة وان عجزوا عن التوجه الى القبلة صلوا (الى أى جهة قدروا) للضرورة (ولم تجز) صلاة الخوف (بالاحضور وعدو) لعدم الضرورة حتى لو رأوا سوادا فظنوا أنه عدو فصلوا صلاة الخوف ثم بان انه ليس بعدو وأعادوها

«هذا (باب) في بيان أحكام (الجنائز)»

وهو من اضافة الشيء الى سببه اذا لوجب بحضور الجنائز وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير الذي يحمل عليه الميت من جنزت الشيء أجزءه اذا استتره (ولى المحتضر) أى المشارف على الموت من احتضر اذا مات لان الوفاة أوملائكة الموت حضرته نحو (القبلة على عينه) لان ما قرب الى الشيء حكمه وفي القبر يوجه على شقه الايمن وكذلك اذا اقرب اليه واختار المتأخرون الاستلقاء لانه أيسر لخروج الروح ثم اذا ألقى على قفاه يرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة دون السماء وعلامة الاحتضار التواء القدمين والتواء الانف وانحنى الصدغين وامتد اذ جلد الخصى وغوى البيضة (ولقن) المحتضر (الشهادة) وهي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لقوله عليه السلام لقنوا موتاكم شهادة أن لا اله الا الله والمراد من قرب الى الموت وهو مجاز باعتبار ما يؤل اليه ومنهم من حمله على الحقيقة وجعل التلقين بعد الدفن وهو مذهب الشافعي أيضا واختلف أصحابنا فيه ف قيل يلحق اظاहरु الحديث وقيل لا يلحق وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه ثم كفيضة التلقين أن يذكر عنده كلمة التوحيد ولا يؤمر بها (فان مات) المحتضر (شد لحياه) بتسديل ونحوه واللعيان بفتح اللام تنبيه على وهو منبأ اللعبة من الانسان وغيبه (ونغض عيناه) لان فيه تحسينا ويوضع على بطنه حديد لئلا يفتخ كذا روى عن الشعبي (و) اذا أرادوا غسله (وضع على سرير) وهو الثخت الذى يغسله عليه فان لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع ليتمكن غسله وتقليبه (بحجر) بالحجر صفة للسرير أى مجتر بعود ونحوه وذلك لزالة الرائحة الكريهة وهذا يدل على أن السرير يجمر قبل وضع الميت عليه وقيل يفعل هذا عند ارادة غسله اخفاء الرائحة الكريهة وقوله (وترأ) صفة ما صدر من حذوف تقديره تجمره وترأ وكيفيته أن يطاق بالحجر حوالى السرير امامة أو ثلاثا أو خنسا ولا يراد عليهم الاية لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر (وتستر عورته) الغليظة ويترك نخذه مكشوفين في ظاهر الرواية وفي النوادر يستتر من السرمة الى الركبة وقيل هو الصحيح فلذلك أطلق الشيخ (وجرد) عن ثيابه وقال الشافعي يغسل في قميصه لانه عليه السلام غسل في قميصه ونحن اعتبرناه بحال الحياة وما رواه كان مخصوصا به (ووضئ) وضوا شرعا (بالامضضة واستنشق) لتعذرا خراج الماء من فيه وأنفقه وقال الشافعي يغمض ويستنشق ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف حال الحياة ويستنقب عنده ما خلا لابي يوسف واختلف في مسح رأسه والصحيح أنه يمسح والصبي الذى لا يعقل الصلاة لا يوضأ (ومصب عليه ماء مغلى) يعنى قد أغلى (بسدرا وحرض) بضم السين المهمله وسكون الراء وهو الاسمان لان ذلك أبلغ



للتنظيف (والآ) أى وان لم يكن سدر أو أشنان (فالقراح) يفتح القاف أى قالما الخالص  
ولكنه يسخن لأنه أبلغ في التنظيف (وغسل رأسه وحيته بالخطمي) يكسر الخاء وهو نبت  
مشهور ولأنه أبلغ في استخراج الوسخ وان لم يكن في الصابون ونحوه هذا اذا كان على رأسه شعر  
(وأضجع على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى مايلي التحت منه) أى التحت من الميت بالماء  
المهملة ويجوز بالخاء المعجمة فيكون المراد منه السرير (ثم) أضجع (على يمينه كذلك) أى يغسل  
الى أن يصل الماء الى مايلي التحت منه (ثم أجلس) أى يجلسه الغاسل حال كون الميت (مسنداً)  
على صيغة المفعول (اليه) أى الى الغاسل (ومسح بطنه) مسحاً (وقيفاً) حتى لو بقي شيء يسيل  
فلا تلوّث أ كفافه (وما) أى الذى (خرج منه) أى من بطنه بالمسح (غسله) أى غسل موضعه  
الغاسل (ولم يعد غسله) لأنه عرف مرة بالنص ولا يعاد وضوءه أيضاً خلافاً للشافعي (ونشف)  
بعد الفراغ من غسله (شوب) كما في حال الحياة (وجعل الخنوط على رأسه وحيته) لوروده الاثر  
بذلك والخنوط بفتح الحاء عطر مر كب من أنواع الطيب ولا بأس بسائر الطيب غير الورس  
والزعفران في حق الرجال دون النساء (و) يجعل (الكافور على مساجده) وهو جمع مسجد  
بفتح الجيم موضع السجود وهي جبهته وأنفه وركبته وقدماه لأنه كان يسجد بهذه الاعضاء  
فتختص بزيادة الكرامة قبل في تخصيص الكافور أن الديدان تهرب من رائحته ولا بأس  
أن يجعل القطن على وجهه وأن تحشى به مخارقه كالدر والقبيل والاذنين والفم (ولا يمسح  
شعره وحيته) لأن ذلك زينة الاحياء خلافاً للشافعي قال الشارح قوله وحيته تكرار محض  
فلا فائدة فيه لأن قوله ولا يمسح شعره يتناول جميع شعر بدنه قلت لو لم يذكر لحيته ربما يظن  
ظان أن لحيته تمسح لأنه اذا قيل لا يمسح شعره لا يقبدر الذهن الى لحيته لكونها مخصوصة  
باسم (ولا يقص ظفروه وشعره) لأن ذلك زينة الاحياء خلافاً للشافعي (وكفنه) أى كفن الرجل  
(سنة) أى من حيث السنة (أزار) وهو ما يؤثر به من الفرق الى القدم (وقيص) وهو من أصل  
العنق بلا جيب ولا دخريص ولا كمين الى القدم (ولقافة) وهي ما يلقب به وهي أيضاً من الفرق  
الى القدم وقال الشافعي يكفن في ثلاث لقائف ايس فيم اقص اقول عائشة رضي الله عنها كفن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض بمانية مخولة ليس فيها عمامة ولا قيص وبه  
قال أجدوع مالك قيص وعمامة ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ما كفن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب قيصه الذي مات فيه وحله تجرانية والحلة ثوبان وبينهما  
معارضة والحال أ كشف الرجال لحضورهم دون النساء (وكفاه) بالنصب عطف على قوله سنة  
أى ومن حيث الكفاهية (أزار ولقافة) بلا قيص وقيل قيص ولقافة والا قول أصح ولم يذكر  
كفن الضرورة لأنه لا يصار اليه الا عند العجز وهو الاقتصار على ما وجد (واف) الكفن (من  
يساره) أى من يسار الميت (ثم) من (يمينه) اعتباراً بحال الحياة وصفته أن تبسط اللقافة ثم  
يبسط عليها الأزار ثم يوضع الميت على الأزار ثم يقص ثم يعطف الأزار عليه من قبل اليسار ثم من  
قبل اليمين ثم اللقافة كذلك (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صوناً عن الكشف (وكفنها)  
أى كفن المرأة (سنة) أى من حيث السنة (درع) أى قيص (وأزار وخمار) بالكسر وهو  
ما يجره الرأس أى يغطى (ولقافة وخرقة تربطها اثنيها) ويرضم ما بين الشد إلى السرة

وقبل ما بين الثدى الى الركبة (وكفاية) أى من حيث الكفاية (أزارولقافة ونجار) ويكره  
الاقصار على ثوبين وكذلك الرجل على ثوب واحد (الضرورية) وتلبس (المرأة) (الدرع) أولاً  
ثم يجعل شعرها ضيقين على صدرها فوق الدرع ثم يوضع (الحمار فوقه) أى فوق الدرع تحت  
اللقافة اعتباراً بحال الحياة عند المصيبة وعند الشافعي يجعل شعرها ثلاث ضفائر ويطلق خفاف  
ظهرها (وتجمر الإكفان أولاً) أى قبل أن يدرج الميت فيها تجميراً (وترا) واحدة أو ثلاثاً أو  
خمساً ولا يزد على ذلك وجميع ما يجمر به الميت ثلاثة مواضع عند خروج روحه وعند غسله وعند  
تكفينه ولا يجمر خفافه لقوله عليه السلام لا تتبع الجنائز بصوت ولا ناراً وكذا بكره في القبر  
\* هذا (فصل) في بيان أحكام الصلاة على الميت: السلطان أحق بصلاته أى بالصلاة على الميت  
نص عليه أبو حنيفة بقوله الخليفة أولى أن حضر فإن لم يحضر فامام المصرو وهو سلطانها وبعده  
القاضي وبعده صاحب الشرط وبعده خليفة الوالى وبعده خليفة القاضي وبعده هؤلاء امام  
الحى فان لم يحضر وفاقا لأقرب من ذوى قرابته أولى وذكر فى الاصل أن امام الحى أولى وقال  
أبو يوسف ولى الميت أولى به وفى جوامع الفقه امام المسجد الجامع أولى من امام الحى وقال  
الشافعي والولى مقبـم على الوالى (وهى) أى الصلاة على الجنائز (فرض كفاية) فاذا قام بها  
البعض سقط عن الباقيـن (وشرطها) أى شرط الصلاة عليه (اسلام الميت) لقوله تعالى ولا تصل  
على أحد منهم مات أبداً يعنى المنافقين وهم الكفرة (وشرطها) (طهارته) أى طهارة الميت  
لأنه حكم الامام ولهذا يشترط وضعه أمام القوم حتى لا تجوز الصلاة عليه لو وضعوه خلفهم  
(ثم القاضي) أحق (أن يحضر ثم امام الحى) وهو امام مسجد حاربه (ثم الولى) على ترتيب  
العصبات والانسكاح لكن اذا اجتمع أبوا الميت وابنه كان الأب أولى وقبل هذا قول محمد وعندهما  
الابن أولى بناء على اختلافهم فى ولاية الانسكاح والمكانب أولى بالصلاة على عبيده وأولاده  
ولومات العبد وله ولى سرقا مولى أولى على الاصح وكذلك المكانب اذا مات ولم يترك وفاً ولو ترك  
وفاً فاذا ثبت الكتابة كان الولى أولى وكذا اذا كان المال حاضر أو مؤمن عليه التوى وان لم يكن  
للميت ولى فالزوج أولى ثم الجيران أولى من الاجنبى (وله) أى للولى (أن يأذن لغيره) بالصلاة  
عليه لأن التقدم حقه وله ابطاله بتقديم غيره (فان صلى) عليه (غير الولى) (غير السلطان أعاد  
الولى) ان شاء لأن الحق اهما (ولم يصل غيره) أى غير الولى (بعده) أى بعد الولى وكذا بعد امام  
الحى وبعد كل من يتقدم على الولى وقال الشافعي يجوز أن يصل أن يصل بعد (وان دفن)  
الميت (بالصلاة) عليه (صلى على قبره ما لم يفسخ) إقامة للواجب بقدر الامكان  
والمعتبر فى ذلك أكبر الرأى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص  
وقال أبو يوسف يصل على ثلاثة أيام (وهى) أى صلاة الجنائز (أربع تكبيرات بثناء)  
أى يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (بعد) التكبيرة (الاولى وصلاة على النبي عليه  
السلام بعد) التكبيرة (الثانية ودعاء) الميت بالادعية التى وردت فى الاحاديث (بعد)  
التكبيرة (الثالثة وتسليمتين) تسليمة عن عيـنه وأخرى عن شماله (بعد) التكبيرة (الرابعة)  
ينوى بها الامام والجماعة والميت ولم يذكر الشيخ ما يقال بعد الرابعة قبل التسليم لأن  
ظاهر المذهب أن لا يقال شئ وقبل يقول ربنا آتانا الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا

برحمتك عذاب النار وعند الشافعي وأحمد لا يتم قراءة الفاتحة فيها ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة  
 الأولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ نيل اختاروا الرفع في كل تكبيرة وبه قال الشافعي  
 (فلقو كبر) الإمام (خساً) أي خمس تكبيرات (لم يتبع) على صيغة المجهول أي لم يتبعه المقتدي  
 في ذلك لأنه منسوخ وقال زفر يتبعه لأنه مجتهد فيه ثم عن أبي حنيفة يسلم حين الشغل أمامه  
 بالخطا وعنه ينتظر سلامه فيسلم معه وهو الأصح (ولا يستغفر لصي) لأنه لا ذنب له وكذا المجنون  
 لأنه مثله (ويقول) الإمام وكذا من معه (اللهم اجعله لنا فرطاً) بفختين أي أجراً متقدماً  
 والفرط والفرط والفرط بالسهكون المتقدم في طاب الماء (واجعله لنا أجراً وذريراً) بضم  
 الذال المجهمة من ذخرت الشيء أخرجه بفتح الحاء (واجعله لنا شافعاً) وهو الذي يشفع أخيه  
 (مشقفاً) وهو الذي يجعل شفعاً (وينتظر المسبوق) بشكيرة أو تكبيرتين تكبير الإمام (ليكبر  
 معه) أي مع الإمام فإذا سلم فتنى ما عليه قبل أن ترفع الجنازة عندهما وقال أبو يوسف والشافعي  
 يكبر حين يحضر اعتبار السائر الصلوات ولهما أن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق  
 لا يتبدي بما فاتة قبل تسليم الإمام (لا) ينتظر (من كان حاضراً في حالة) أي في وقت (التحرية)  
 بل يكبر ولا ينتظر تكبيرة الإمام (ويقوم) الإمام (للرجل والمرأة بهذا الصدر) لأنه محل  
 الإيمان والمعرفة وعن أبي حنيفة يقوم له بجذاء رأسه ولها بجذاء وسطها وعند الشافعي له  
 بجذاء رأسه ولها بجذاء عجزتها وعند مالك له بجذاء وسطه ولها بجذاء منكبيها وعند أحمد له  
 بجذاء الصدر ولها عند وسطها (ولم يصالوا) حال كونهما (ركباً) أي راكبين مع القدرة على  
 النزول والقياس أن تجوز لأنه دعاء وجه الاستحسان أنه صلالة من وجه فلا تجوز لاقبامها  
 وكذا لا تجوز قعودا مع القدرة على القيام ولا تجوز أيضاً إذا كان الميت على الدابة أو على أيدي  
 الناس على المختار (ولا) يصالون أيضاً (في مسجد جماعة) وهو مكره وكراهة تحريم في رواية  
 وكراهة تنزيه في أخرى وأما المسجد الذي بنى له فلا يكره فيه وجه الكراهة قوله عليه السلام  
 من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له رواه أبو داود وعند الشافعي وأحمد لا بأس به في المسجد  
 وتأويل حديث سهل بن أبيضاء أنه عليه السلام صلى عليه في المسجد لعذر الاعتكاف وقيل  
 للمطر (ومن استمل) أي رفع صوته بالبكاء عند الولادة أو تحرك عضو منه سمي وغسل (وصلى  
 عليه) ويرث ويورث والمعتبر في ذلك خروج الأكره جاحقاً لو خرج أكثره وهو يتحرك صلى  
 عليه وإن خرج الأقل (لا) (والأ) أي وإن لم يستمل (لا) يصلى عليه بل يدري في خرقه تكريماً  
 لأمي آدم ولا يغسل في رواية ولا يسمى وذكر الطحاوي عن أبي يوسف أنه يغسل ويسمي (كصب  
 سبي) أي كما لا يصلى على صبي سبي من دار الحرب (مع أحد أبويه) أما بآيه أو أمه فبات لأنه تبع له  
 (الأن يسلم أحدهما) أي أحد أبويه (أو) يسلم (هو) أي الصبي (أو لم يسلم أحدهما) أي  
 أحد الأبوين (معه) أي مع الصبي في هذه الصور يصلى عليه تبعاً لسلام أحد أبويه أو تبعاً  
 للدار واختلف في اللقيط فقيل يعتبر المكان وقيل الواجد وقال الشيخ رحمه الله أولاد المسلمين  
 إذا ماتوا في صغرهم كمن أوفى الجنة والتوقف المروي عن أبي حنيفة مردود على الراوي  
 وأما أولاد الكفار إذا ماتوا قبل أن يعقلوا فقال محمد لا يعذب الله أحداً بلا ذنب وقيل هم  
 في الجنة خدام المسلمين وعن أبي حنيفة أنه توقف فيهم (ويغسل ولي مسلم) غسل الثوب النجس

بلا رعاية سنة من جميع الوجوه (ويذكره) في خبره من غير مله ولا توسعة ولا مراعاة سنة  
 وتيسر على عليه بذلك أمر عليه الصلاة والسلام عليا بالمات أبوه أبو طالب (ويؤخذ من ربه)  
 أي من ربه الميت وهو الجنائزة (بقوائمه الأربع) وقت الحمل لتول ابن مسعود رضي الله  
 عنه إذا تبع أحدكم جنازة فليأخذ بقوائم السير الأربع وعند الشافعي يتقدم رجل  
 فيضع العمود على عاتقه والخشب العترة بين ماعلى كعنته ويحمل مؤخر العشر رجلان  
 أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الجانب الأيسر فتكون الجنائزة محمولة على ثلاثة  
 وعند صورة أخرى وهي أن يعين المتقدم رجلان أن لم يستقل المتقدم خارج العمودين يضع كل  
 واحد منهما ماعلى عاتقه فتكون محمولة على خمسة وعنه أقولنا (ويجمل به) أي يسرع بالميت  
 وقت المشي بحيث لا يضطرب على الجنائزة (بلا خيب) وهو العد والسريع (و) بلا (جسوس  
 قبل وضعه) أي قبل وضع الميت عن أعناق الرجال لأمكان الاحتياج إلى الأعانة وقال الشافعي  
 لا بأس به (و) بلا (مشي قدامها) أي قدام الجنائزة أراد أن الأفضل المشي خلف الجنائزة لأنها  
 متبوعة وقال الشافعي المشي قدامها أفضل ثم أشار إلى كيفية الحمل على مذهبه بقوله (وضع  
 مقدمها) أي مقدم الجنائزة (على يمينك ثم) ضع (مؤخرها) على يمينك (ثم) ضع (مقدمها على  
 يسارك ثم) ضع (مؤخرها) على يسارك وههنا أربع أمور كل أمر واحد فتكون الجنائزة محمولة  
 على أربع بهذه الكيفية وذلك لأنه عليه الصلاة والسلام كان يجب التيامن في كل شيء وهذا  
 في حال التراب عند كثرة الحاملين وينبغي أن يحمل من كل جانب عشر خطوات وفي الحديث من  
 حمل جنازة أربعين خطوة كثرت له أربعين كبيرة (ويحفر القبر) قدر نصف القامة وقيل إلى  
 الصدر وان زادوا الخن (ويحفر) القبر لقوله عليه السلام الحمد لنا والشق لغيرنا والحمد أن يحفر  
 في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيه الميت والشق أن يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع  
 فيه الميت وإن كانت الأرض رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ التابوت من حجر أو حديد ويفرش  
 فيه التراب (ويدخل) الميت (من قبل القبلة) وعند الشافعي يسبل وهو أن توضع الجنائزة على  
 رأس القبر بحيث يكون رأس الميت عند مؤخر القبلة فيسبل الواقف إلى القبر من جهة رأسه  
 لأنه عليه السلام سئل سألوا حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه عليه السلام أخذ الميت من  
 قبل القبلة واتمحل عليه السلام للضرورة لأجل الحائط (ويقول وأضعه) أي وأضع الميت  
 في القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله) أي بسم الله وضعناك وعلى مله رسول الله سلمناك هكذا  
 روى الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما (ويوجه) الميت في قبره (إلى القبلة) لأمره عليه الصلاة  
 والسلام بذلك (وتحمل العترة) التي في الكفن للامن من انتشار (ويسوى اللبن) بفتح اللام  
 وكسر الباء وهو الأجر النقي (عليه) أي على الميت (والقصب) أي ويسوى القصب لأنه روى  
 أنه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره طن من قصب (لا) يسوى عليه (الأجر) وهو القرمذ  
 (و) لا (الخشب) لأنها الأحكام والقبر للبل وقيل لا بأس به ما عند رخوة الأرض وما علوا  
 كراهة الأجر بأن فيه أثر النار فليس يسي لأنه يكفن في ثوب قصره القصار وبه تر النار وكذا  
 يغلى الماء بالسدر والحرض (ويجي) أي يغط (قبرها) أي قبر المرأة بثوب إلى أن يجعل اللبن  
 على اللحد لأن مبنى حالها على الاسترخاء في الحياة (لا) يسيجي قبره أي قبر الرجل لأن عليا رضي الله

عنه منع ذلك المطر أو نلج أو حرك على الداخلين في القبر (ويقال) أي يصب عليه (التراب) ستراله  
ويكره أن يراد على التراب الذي خرج من قبره (ويسمى) القبر قد رش بر وقيل قد رابع أصابع  
(ولا يربع) خلافا للشافعي ولنا ما رواه البخاري عن سفيان أنه رأى قبر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مستخرا (ولا يخصص) يعني لا يطين بالخص ولا يبنى عليه به لأنه للأحكام والزينة ولا بأش برش  
الماء عليه ووضع الحجر للعلامة وتكره الكتابة وقيل لا بأش بها (ولا يخرج) الميت (من  
القبر) بعد دفنه (الأن تكون الأرض مغطاة) خيفة يخرج لحق صاحبها إن شاء وإن شاء  
ساو أمع الأرض وانتفع به زراعة وغيرها ولو بقي فيه متاع إنسان قبل لم ينش بل يحضر من جهة  
المتاع ويخرج وقيل لا بأش ينشه وأخرجه ولو وضع لغير القبلة أو على شقة الأيسر أو مقابفا  
لم يهل عليه التراب ينش ويراعى السنة ولو بلى الميت وصار ترابا جاز دفن غيره وزرعه والبناء  
عليه والله أعلم

### هذا (باب) في بيان أحكام (الشهيد) \*

وهو فعيل بمعنى متفعول سمي به لأنه مشهود له بالجنة بالنص ولأن الملائكة يشهدون موته أكراما  
له ولأنه حي عند الله حاضر وفي الشرع (هو) أي الشهيد (من قتله أهل الحرب) أهل (البغي  
وقطاع الطريق) سواء كان القتل مباشرة أو تبسيحا حتى لو أوطؤا دابتهم أو رموا بنارا فأحرقوا  
سفنهم أو قنقروا دابته بضرب أو زجر فقتله أو طعنه برمح ونحوه فألقوه في ماء أو نارا أو رموه من  
سور أو بناء مرتفع أو أسقطوا عليه حائطاً أو رموا ذنباً ناراً أو هبت به ريح البنا أو جعلوه في  
طرف خشبة رأسها عند ناء أو أرسلوا عليه ناراً أو ماء فأحرق أو غرق مسلم ففي كل ذلك المقتول  
شاهد (أو وجد في معركة) وفي موضع القتال من العرل وهو الدك (و) الحال أن يكون  
(به أثر) يكون علامة على القتل كالجرح وسيلان الدم من عينه وأذنه وإن لم يكن به أثر أو كان  
الدم يسيل من أنفه أو ذكره أو دبره فلا يكون شهيداً (أو قتله مسلم) قتلاً (طلباً) بغير حق (و) الحال  
أنه (لم يجز به) أي بقتله (دية) أي بنفس القتل حتى لو وجبت بالصلح أو بقتل الأب ابنه لانتفاء  
الشهادة لأن الواجب هو القصاص ولكنه سقط بالصلح أو الشبهة وعند الشافعي لا يكون  
شهادته إلا قبل المعركة غازياً وإذا كان الأمر كما ذكر (فيكفن ويصلى عليه بلا غسل) لقوله  
عليه الصلاة والسلام في شهداء أحد زملوهم بكموهم ودامهم الحديث وقال الشافعي لا يصلى  
عليه أيضاً لأنه تطهر من دنس الذنوب ولنا أنه صح أنه عليه السلام صلى على شهداء أحد والعبد  
وإن تطهر من الذنوب فلا يستغنى عن الدعاء (ويدفن بدعه) فلا يغسل لما رويناه (وثيابه إلا ما ليس  
من) جنس (الكفن) كالقرو والحشو والسلاح المعلق عليه والقلنسوة والخف (وزاد) حتى يتم  
الكفن إن لم يكن عليه ما يبلغ الكفن (وينقص) إن كان عليه أكثر من الكفن من إعادة السنة  
في الوجهين (ويغسل) الشهيد (إن قتل) حال كونه (جنباً أو) حال كونه (صبياً) أو مجنوناً  
أو طال كونها حائضاً وقال أبو يوسف وشيخه لا يغسل في الجميع لعدم ما رويناه ولا في حنيفة أن  
الشهادة عرفت مانعة لرافعة فلا ترفع الجنابة والحيض والنفاس والصبى والمجنون ليساني معنى  
شهداء أحد (أو أوتت) الشهيد ونسرا لارتثا بقوله (بأن أكل أو شرب أو نام أو تداوى) بدواء  
(أو مضى) عليه (وقت الصلاة) أي والحال أنه (يعقل) مع القدرة على أداء الصلاة حتى يجب

عليه القضاء بتركها وهذه رواية عن أبي يوسف وقيل إن بقي يوماً لم يغسل ولا افلا (أو نقل من المعركة) إلى موضع آخر (أو أوصى) بأمر ديني وعند محمد لا يكون من ثواب الوصية مطلقاً ولو أوصى بأمر آخر ولا يغسل اتفاقاً (أو نقل في المصرو) الحال أنه (لم يعلم أنه) أي المقتول (قتل مجديداً) قتلاً ظالمياً لأنه يجب به القسامة والدية تخفف الظلم بسبب العوض ولو علم أنه قتل مجديداً ظالمياً وعرف قاتله فإنه لا يغسل خلافاً للشافعي (أو نقل بجند) بأن كان محصناً فزني فرجم ومات (أو) قتل لأجل (قود) أي قصاص بأن قتل شخصاً فقتل مكانه لأنه لم يقتل ظالمياً فلا يكون شهيداً (لا) يغسل من قتل (لبنى) أي لأجل بنى وخروج عن الطاعة (و) لأجل (قطع طريق) ولا يصلي عليهم ما أيضا أهانة لهم ما قيل يغسلون ولا يصلي عليهم ما وقال الشافعي يغسلان ويصلي عليهم ما لأنه مسلم قتل بحق فصار كالأرجوم ولنا إن علمنا رضاه عنه لم يغسل الخوارج ولم يصل عليهم فقيل أهدم كفار فقال لا أولئك هم أخواننا بغوا علينا أشبارهم هذا إلى أن ترك الغسل والصلاة عقوبة لهم ليكون زجر الغيرهم وقال بعض أصحابنا هذا إذا قتل في حال المحاربة قبل أن تضع الحرب أوزارها وأما إذا قتل بعد شتوت يد الإمام عليهم ما فقام ما يغسلان ويصلي عليهم ما وهذا تفصيل حسن أخذ به البكار من المشايخ والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الصلاة في الكعبة) \*

(صح) إقامة (فرض) أداء وقضاء (و) إقامة (نقل) أي نقل كان (فيها) أي في الكعبة أي في جوفها (وفوقها) أي وصح فوقها أيضاً أي على سطح الكعبة وقال الشافعي لا تصح الصلاة فيها مطلقاً ولا فوقها إلا بستره بين يديه وقال مالك لا يجوز فيها إلا النقل فقط لأن بابها أوسع وذلك لأنه مسدود من وجهه فلا يجوز وإنما حديث بلال رضي عنه أنه عليه الصلاة والسلام دخل البيت وصلى فيه ولا شرط الجواز استقبال جزم من الكعبة وقد وجد والاستدبار بالمفسد الذي يتضمن تركه الاستقبال أصلاً (ومن جعل) من المتقدمين (ظهره إلى ظهر إمامه فيها) أي في الكعبة إذا صلوا جماعة (صح) لأنه وجهه إلى القبلة ولم يعتد إمامه مخطئاً (و) لو جعل ظهره (إلى وجهه) لا يصح لأنه تقدم على إمامه (وإن تحلقوا حولها) أي حول الكعبة بأن صلى الإمام في المسجد الحرام لحق الناس حولها واقتدوا به (صح) الاقتداء (لمن) أي الذي (هو أقرب إليها) أي إلى الكعبة (من إمامه إن لم يكن) هو (في جانب) أي في جانب الإمام لأن التقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجانب وعند الاختلاف لا والله أعلم ولما كانت الزكاة ثلثة الإيمان وثانية الصلاة في الكتاب والسنة ذكرها عقب الصلاة بقوله

\* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الزكاة) \*

وهي فعلة من زكى الزرع إذا نما وزاد وسميت به لأنها سبب غناء المال بالخلف في الدنيا والثواب في العقب وتعتبر عن الطهارة أيضاً قال الله تعالى وجنا بئس لنا وزكاة أي طهارة وسميت به لأنها تظهر المزكى عن الذنوب وشرعاً (هي) أي الزكاة (تخليك المال) ولو قال تخليك جزم من المال لكان أحسن وكان الواجب أيضاً أن يقول تخليك المال على وجه لادته منه حتى لاترد الكفارة إذا ملكت لأن التخليك بالوصف المذكور موجود فيها حتى إنه أتودى بالاباحة بخلاف الزكاة (من فقير) احتزبه عن الغنى (مسلم) احتزبه عن الكافر (غيره شئ) وهو من يكون ميسوراً

الى بنى هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل عقيل وآل جعفر وآل حارث بن عبد المطلب  
 (ولامولاه) أي مولى هاشمي فإن دفع الزكاة اليهم لا تجوز على ما ينبغي ان شاء الله تعالى واحترز  
 بقوله (بشرط قطع المنفعة عن المملك) بكسر اللام وعو الدافع (من كل وجه) عن الدفع الى  
 فروعه وان سفلوا الى اصوله وان علوا الى مكاتبه ومن دفع أحد الزوجين الى الآخر  
 فان المنفعة لا تنقطع عن الدافع في هذه الصور بالكلية واللام في (لله تعالى) تتعلق بقوله تملك  
 المال أراد أن يكون على وجه النية مع الاخلاص لله تعالى (وبشرط وجوبها) أي وجوب  
 الزكاة وأراد بها القرينة لانها ثبتت بدليل مقطوع به وعو الكتاب والسنة وهو خمسة الأول  
 (العقل) فلا تجب على المجنون وقال الشافعي تجب عليه فيخرج عنه (و) الثاني (البلوغ)  
 فلا تجب على الصبي وقال الشافعي تجب فيخرج عنه وليه أو وصيه لانه حتى مالى فيجب في ماله ما  
 كنفقة الزوجات والعشر والخراج ولما قوله عليه الصلاة والسلام رفع العلم عن ثلاثة الحديث  
 وهم العاقل المجنون والبلوغ فلا تجب عليهم والمفق والمجنون ونحوها حقوق العباد ولهذا تأذى  
 بدون النية وكذا العشر ولهذا يجب على المكاتب وفي أرض الوقف (و) الثالث (الاسلام) فلا  
 تجب على الكافر لانه شرط صحة العبادات كلها (و) الرابع (الحرية) فلا تجب على الرقيق لعدم  
 تحقق التملك (و) الخامس (ملك نصاب) فلا تجب في أقل منه لان الشرع قدر السبب به ثم  
 النصاب انما يجب فيه الزكاة اذا تحقق فيه أو صاف أربعة أشار الى الأول بقوله (حولى) لقوله  
 عليه السلام لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول والى الثاني بقوله (فارغ عن الدين) الذي  
 له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين الذنور والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب  
 وكذا بعد الاستهلاك خلافا لفرقيهما ولا يوجب في الثاني وقال الشافعي في الجديد الدين  
 لا يمنع وجوب الزكاة ولنا أن المدين ليس بغنى والزكاة لا تجب الا على الغنى وهو قول عثمان  
 وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وكفى بهم قدوة والى الثالث بقوله (و) فارغ (عن حاجته  
 الاصلية) كدور السكنى وثياب البدلة وأثاث المنازل وآلات المحترفين وكتب الفقه لاهلها لان  
 المشغول بالحاجة الاصلية كالمعدم والى الرابع بقوله (بام) حقيقة بالتوا والى الناسل  
 وبالتجارات أو تقديرا أشار اليه بقوله (ولو) كان النماء (تقديرا) بأن يتمكن من الاستثناء بكون  
 المال في يده أو يد نائبه لان السبب هو المال النامي فلا بد منه تحقيقا أو تقديرا فان لم يتمكن من  
 الاستثناء فلا زكاة عليه كمال الضمار كالآبق والمفقود والمغصوب اذا لم يكن عليه بينة والمال  
 المساقط في البحر والمدفون في المقبرة اذا نسي مكانه والذي أخذه السلطان مصادرة والودعة  
 اذا نسي المودع وليس هو من معارفه والدين المجموع اذا لم يكن له بينة ثم صارت له بعد سنين بأن  
 أقرب عند الناس وفي المدفون في كرم أو أرض اختلاف المشايخ وقال زفر والشافعي تجب  
 الزكاة في جميع ذلك ولو كانت له بينة في الدين المجموع يجب لما مضى خلافا لمحمد ولو كان الدين  
 على مقر يجب وقال الحسن بن زياد لا يجب اذا كان فقيرا وقال محمد لا يجب اذا كان مقلسا  
 (وبشرط ادائها) أي اداء الزكاة (بينة مقارنة للأداء) أي لاداء الزكاة الى الفقير كما في الصلاة  
 الا أن الدفع يتفرق ظاهرا فاكنتي بوجودها عند العزل وهي معنى قوله (أو) بينة مقارنة (لعزل)  
 ماوجب من الزكاة فاذا عزل عن ماله ما عليه من الزكاة ينوي ثم يدفعه الى الفقراء وان لم ينو

تسببها له (أو تصدق بملكه) أي بكل النصاب أو يجمعه مع ماله فقد سقطت عنه الزكاة لأن الجزء  
الواجب دخل فيه ولو تصدق ببعضه سقطت زكاة المؤدى عنه محمد وعنه أبي يوسف  
لا يسقط لأن الباقي محل الواجب ولو كان له دين على فقير فأبرأه عنه سقط زكاته عنه نوى به الزكاة  
أولا ولو أبرأه عن البعض سقطت زكاة ذلك البعض وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الأداء  
عن الباقي ولو كان الدين على غنى فهو به منه بعد الوجوب قبل يضمن قدر الواجب  
وقبل لا ولو وهب دينه من فقير ونوى عن زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة عين له  
لا يضح والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (صدقة السوائم) \*

أطلق الصدقة على الزكاة اقتداء بقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين أي الزكوات  
سميت بذلك لالتزامها على صدق العبد في العبودية والسائمة من سامت الماشية سواء ما أرى رعت  
وأسامها صاحبها والمراد التي تسام للدروالسل فإن أسامها للجمال والركوب فلا زكاة فيها وإن  
أسامها للبيع والتجارة ففيها زكاة التجارة لا زكاة السائمة (هي) أي السائمة (التي تكتفى  
بالرعي في أكثر السنة) حتى لو علفها نصف الحول لا تكون سائمة حتى لا يجب فيها الزكاة وقال  
الشافعي في وجهه يشترط الرعي في جميع الحول (ويجب) أراد به النرض (في خمس وعشرين  
أبلا) سائمة (بنت مخاض) وهي التي طعت في الثانية سميت بها لأن أمه امارت ذات مخاض  
بأخرى (و) يجب (فيما دونه) أي فيما دون المذكور وهو خمس وعشرون أبلا (في كل خمس شاة)  
ففي العشرين أربع شياه وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرة شاتان وفي خمس شاة (و) يجب  
(في ست وثلاثين) من الأبل (بنت لبون) وهي التي طعت في الثالثة سميت بها لأن أمه اتلد  
أخرى وتكون ذات لبن (و) يجب (في ست وأربعين حقة) وهي التي طعت في الرابعة وحق لها  
أن تركب وتحمل (و) يجب (في إحدى وستين جذعة) وهي التي طعت في الخامسة سميت بها  
لعمى في أسنانها يعرفه أرباب الأبل وهي أكبر سن يؤخذ في الزكاة (و) يجب (في ست وسبعين  
بنتا لبون و) يجب (في إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين) على هذا انفقت الآثار  
واشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتمعت الأمة وما روى عن علي رضي الله عنه  
أنه يجب في خمس وعشرين خمس شياه وفي ست وعشرين بنت مخاض فساد لا يكاد يصح عنه حتى  
قال الثوري هذا غلط وقع من رجال علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه أفقه من أن  
يقول ذلك (ثم) يجب (في كل خمس) تزيد على مائة وعشرين (شاة) ففي مائة وخمس وعشرين  
حقتان وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلاث شياه وفي  
مائة وأربعين حقتان وأربع شياه (إلى مائة وخمس وأربعين ففيها) يجب (حقتان وبنت مخاض  
وفي مائة وخمسين) يجب (ثلاث حقائق ثم) يجب (في كل خمس) تزيد على مائة وخمسين (شاة)  
ففي مائة وخمس وخمسين ثلاث حقائق وشاة وفي مائة وستين ثلاث حقائق وشاتان وفي مائة وخمس  
وستين ثلاث حقائق وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث حقائق وأربع شياه (وفي مائة وخمس  
وسبعين) يجب (ثلاث حقائق وبنت مخاض وفي مائة وست وعنانين) يجب (ثلاث حقائق وبنت  
لبون وفي مائة وست وتسعين) يجب (أربع حقائق إلى مائة ثم تسع مائة) (الفريضة أبدا) إلى



أن تنتهي إلى أي عدد وقع من الأعداد الكثيرة (كما استؤنف بعد مائة وخمسين) مثلاً إذا كانت مائتان وخمس ففيها أربع حقائق وشاة وإذا كانت مائتان وعشرة فأربع حقائق وشاتان وإذا كانت مائتان وخمس ففيها أربع حقائق وثلاث شياه وإذا كانت مائتان وعشرون ففيها أربع حقائق وبنت مخاض وعلى هذا إلى آخره وقال الشافعي "إن زاد على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وإذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ثم يدور الحساب على الأربعينات والخمسينات فيجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وبه قال أحمد وعن مالك لو زادت واحدة على مائة وعشرين فالخيرة للساعي بين حقتين وثلاث بنات لبون (والجنت) جمع بجنت منسوب إلى بجنه صرلانه أول من جمع بين العربي والعجمي (كالعرب) جمع عربي في المهائم وجمع عرب في الأناسي والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى والأعراب أهل البادية واختلف في نسبتهم والأصح أنهم من نسبوا إلى عربية بفحشيتين وهي التهامية وذلك لأن اسم الأبل يتناولهما (و) يجب (في ثلاثين بشارتبيع) وفسره بقوله (ذوسنة أو) يجب (تبعية) يعني الذكر والآن سواي سمي به لانه يتبع أمه (و) يجب (في أربعين مسن) وفسره بقوله (ذوسنتين) أي الذي كل سنتين وطعن في الثالثة (أو) يجب (مسنه) وهي الآن (و) يجب (فيما زاد) على الأربعين (بحسابه إلى ستين) في الواحدة ربع عشر مسنة وفي الثنتين نصف عشر مسنة وفي الثلاثة ثلاثة أرباع عشر مسنة وهذا عند أبي حنيفة في رواية الأصل وروى الحسن عنه أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة وأثلث تبع وروى عنه لاشي في الزيادة حتى تبلغ ستين وهي قولها وقول الشافعي أقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً وفسر بما بين أربعين إلى ستين (ففيها) أي في الستين يجب (تبعان) أو تبعان بالاجماع (وفي سبعين) يجب (مسنه وتبعين وفي ثمانين) يجب (مستنان فالفرق بتغير بكل عشر من تبعين إلى مسنة) ففي تسعين ثلاث أتبعه وفي مائة تبعان ومسنه وفي مائة وعشرة مستنان وتبعين وفي مائة وعشرين أربع أتبعه وفي مائة وثلاثين مسنة وثلاثة أتبعه وفي مائة وأربعين مستنان وتبعان وفي مائة وخمسين خمس أتبعه وعلى هذا إلى أي عدد ينتهي (والجاءوس) معرب كاويمش (كالبقر) في كية النصاب ووجوب الزكاة لأن المقر يتناولها وعدم الحنث بأكل لحمه في لايأكل كل لحمه بقر لأجل العرف (و) يجب (في أربعين شاة) فالشاة الأولى نصب على التمييز والثانية رفع على أنه فاعل فعل محذوف كما قدرنا (و) يجب (في مائة واحدة وعشرين شاتان) يجب (في مائتين واحدة ثلاث) شياه (و) يجب (في أربع مائة أربع) شياه (ثم) يجب (في كل مائة شاة) بهذا اشتهر كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب أبي بكر رضي الله عنه وعليه أنه قد اجماع (والعز) جمع ما عز كجبر جمع تاجر (كالضأن) في الزكاة وإكمال نصاب أحدهما بالآخر وكذا المتوادم من ظبي ونجبة خلافاً للشافعي (ويؤخذ الثني) وهو ماتت له سنة وطعن في الثانية (في زكاتها) أي في زكاة الغنم (لا) يؤخذ (الجدع) وهو ما أتى عليه أكثرها وهذا تفسير الفقهاء وعند أهل اللغة الجدع ماتت له سنة وطعن في الثانية والثني ماتت له سنتان وطعن في الثالثة وعن أبي حنيفة أنه يجوز له الجدع من الضأن وهو قولهما والشافعي (ولاشي في الخيل) أقوله عليه الصلاة والسلام ليس على

المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة متفق عليه وهذا قولهم اوعليه التتوي وعند أبي حنيفة وزفر  
اذا كانت سائمة واخطأ ذكورها وانماها فصاحبها يعطى عن كل فرس ديناراً او بقومها ويعطى  
ربع عشر قيمتها في الذكور والخصص والاناث الخلفس روايتان قالت احيح أبو حنيفة بمارواه مسلم  
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كثر الحديث وفيه ذكر الخيل  
بقوله شي لثلاثة ثم قال ولا ينسى حق ظمورها وبطنها في عمرها ويسر حافها لئلا دليل على أن فيها  
حقاً لحقه في سائر الاموال الزكوية وأخرج الطحاوي باسناد صحيح عن أنس ان عمر رضى الله  
عنه كان يأخذ من الفرس عشرة ومن البرذون خمسة وأخرج الدارقطني أيضاً (و) في (البغال  
والحمير) لعدم التناسل حقيقة أو قصداً (و) في (الفصلان) جمع فصل (والجلان) جمع جل بفتحين  
(والنجاجيل) جمع عجول كأبيل جمع أبول وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وكان أبو حنيفة يقول أولاً  
يجب فيها ما يجب في المسان وبه أخذ زفر ومالك ثم رجع وقال فيها واحدة منها وبه أخذ أبو يوسف  
والشافعي وأحد صورة المسئلة اذا كان له نصاب من المواشي فولدت أولاً دابة أن يحول عليها  
الحول فهلكت الامهات وبقيت الاولاد فتم عليها الحول فهل يجب فيها الزكاة أولاً فعند أبي  
يوسف يجب خلافها وعند زفر يجب فيها ما يجب في البكار صورة أخرى اشترى أربعين حملاً  
أو ثلاثين عجولاً وخمسة وعشرين فصلاً فعندهما لا ينعقد عليها الحول وعند أبي يوسف ينعقد  
حتى لو حال الحول من حين ملك تجب الزكاة (و) كذلك يجب في (العوامل) والحوامل  
(والعائفة) وقال مالك يجب للحمومات ولنا ما روى عن علي رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال ليس في العوامل صدقة قال أبو الحسن القطان اسماؤه صحيح ذكره في الامام  
وعن جابر رضى الله عنه ليس في المئيرة صدقة رواه الدارقطني ومقدار العلف الذي يمنع وجوب  
الزكاة قدمه في أول الكتاب (و) لا يجب أيضاً في (العقور) بل يجب في النصاب عندهما وقال محمد  
وزفر والشافعي يجب فيه ما وفائدة الخلاف أنه اذا كان لثمانون شاة فهلك منها أربعون بقي  
نصف الشاة عند محمد وعندهما عليه شاة كاملة ولو كان له تسع من الابل فهلك منها أربع فعليه  
شاة عندهما وعند محمد خمسة أشباع الشاة (و) لا يجب أيضاً في (الهالك بعد الوجوب) أي بعد  
وجوب الزكاة وقال الشافعي اذا هلك الاموال الباطنة بعد الوجوب وبعد التمكن من  
الاداء لانسقط الزكاة لانها حق مالي فلا يسقط به سلك المال قلنا ان المال محل الزكاة فيفوت  
بفواته ولو طالب الامام الزكاة فتنعه حتى هلك المال لا يضمن عند مشايخ ما وراء النهر وهو اختيار  
أبي طاهر الدباس وأبي سهل الزجاجي وهو الصحيح وعند العراقيين يضمن وهو اختيار الكرخي (ولو  
وجب سن) أي ذات سن (ولو يوجد) عنده (دفع) صاحب المال (أعلى منها) أي من السن التي  
وجبت (وأخذ الفضل) من الساعي (أو) دفع (دونها ورده الفضل) الى الساعي (أو دفع القيمة)  
واشترط عدم السن لجواز دفع الاعلى والادنى ودفع القيمة وقع اتفاقاً حتى لو دفع أحده هذه  
الاشياء مع وجود السن الواجب جاز عندنا خلافاً للشافعي والخيار في ذلك لرب المال ويجوز  
الساعي على القبول الا اذا دفع أعلى منها وطالب الفضل لانه شراء للزيادة ولا اجبار فيه  
(ويؤخذ) في الزكاة (الوسط) من جنس ما يجب حتى لو وجب عليه بنت لبون مثلاً لا يؤخذ  
خيار بنت لبون ولا أرد بنت لبون فيه وانما يؤخذ بنت لبون وسط وكذا غيرهما من الاسنان

لقوله عليه الصلاة والسلام ياكم وكرايم أموالهم رواه الجماعة (ويضم) ما هو (مستفاد من جنس نصاب المص) أي إلى النصاب الذي استقدم منه ولا ينفرد له حول آخر بل يركى للكل بحوله وقال الشافعي لا يركى المستفاد بحول النصاب بل بحول آخر وعند مالك وأحمد في غير المواشي يضم ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أن من السنة شهر راوؤذن فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يحي رأس الشهر رواه الترمذي وهذا يقتضي أن تجب الزكاة في الحادث عند يحي رأس السنة وأما الأولاد والأرباح فتضم بالأجاء الأفي قول للشافعي في الأرباح (ولو أخذ الخراج والعشر والزكاة بغاة) جمع باغ وهم الذين خرجوا عن طاعة الإمام وتغلبوا على بلدة (لم يؤخذ) هذه الأشياء المذكورة مرة (أخرى) لأن الإمام لم يحكمهم والاخذ بالحاجة بخلاف ما إذا أمر بهم خوف عسر ومحيث يؤخذ منه ثانيا إذا أمر على أهل العدل لأن التقصير من جهته والذي كالمسلم فيه ثم إذا لم يؤخذ منهم ثانيا يقتضون بأن يعيدوا خافيما بينهم وبين الله تعالى وقيل في الخراج لا وقيل إذا نوى بالدفع الصدقة عليهم أجزأه وكذلك ما يؤخذ من الرجل في جبايات الخلاء والمساكنات إذا نوى بالدفع الصدقة عليهم جاز عما نوى (ولو عمل ذو) أي صاحب (نصاب) واحد من أي نصاب كان زكوات (السنين) معدودة (أو يعمل من نصاب واحد) (النصب) متعددة (صح) تجب في الوجهين عندنا وقال مالك لا يجوز في الوجه الأول وقال زفر لا يجوز في الثاني وأثبت الشارح خلاف الشافعي أيضا في الوجه الأول فواجبه في غالب كتبه والله أعلم

### \* هذا (باب) في بيان أحكام (زكاة المال) \*

وأراد به غير السوائم لأن حكمها بين فيما مضى (يجب في مائتي درهم) وهي نصاب الفضة (و) في (عشرين ديناراً) وهو نصاب الذهب (ربع العشر) ففي مائتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين ديناراً نصف دينار لقوله عليه الصلاة والسلام في الرقة ربع العشر وليس فيما دون خمس أواق صدقة والأوقية كانت في أيامهم أربعين درهماً وقوله عليه الصلاة والسلام ليس في أقل من عشرين ديناراً صدقة وفي عشرين ديناراً نصف دينار (ولو) كانت الفضة أو للذهب (تبراً) وهو القطعة المأخوذة من المعدن (أو حلياً) للنساء والرجال وقال الشافعي لا يجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لما روى جابر أنه عليه السلام قال ليس في الحلي زكاة ولنا ما رواه عمر وبرز شبيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها ابنة لها وفي يدها بنتها مسكتان غلظتان من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنعمين زكاة هذا فقالت لا قال أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة بسوارين من نار فخلعتهم ما وألقتهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله قال النووي استاده حسن (أو) كانت الفضة والذهب (آنية) من أو إلى البيت للعمومات (ثم) يجب (في كل خمس) يضم الخاء أي في كل خمس نصاب وهو أربعون درهماً من الورق وأربعة دنانير من الذهب (بحسابه) فيجب في خمس الورق درهم وفي خمس الذهب قيراطان وهذا عند أبي حنيفة وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال الأمازاد على النصاب فيه ما فحسابه وهو قول الشافعي لا ملاق الذوص (والمعتبر) في الذهب والفضة (وزنه) ما أداه أي من حيث الأداء (ووجباً) أي من حيث الوجوب وحاصل الباعني به تبر فيه ما أن يكون المؤدى قدر

الرابع وزن ولا تعتبر فيه القيمة وكذا في حق الودوب يعتبر أن يبلغ وزن مناصبا ولا يعتبر فيه  
 القيمة بالإجماع حتى لو كان له ابريق فضة ووزن امانة ربحون وقيمة امانتان لا تجب فيها الزكاة  
 وكذا حكم الذهب بامانة اعتبارا لوزن في الزاد وفيه قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند زفر تعتبر  
 القيمة وعند محمد يعتبر افتتحة بقرامة حتى لو أدى عن خمسة دراهم جياذ خمسة زبوا فاقبها أربعة  
 دراهم بانه عند محمد لا يثبت وزنها الا اذا أدى الفضل ولو أدى أربعة جياذ اقيمت خمسة  
 ريثة عن خمسة ريثة لا يجوز خلافا لوزن ولو كان له ابريق فضة ووزن امانتان وقيمة بصياغته  
 ثمانية ان أدى من المدين يودى ربع عشرة وهو خمسة قيمته اربعة ونصف وان أدى خمسة  
 قيمته خمسة بانه عند محمد لا خلافا لخدمه ووزن الا أن يودى الفضل ولو أدى من خلاف جنسه  
 تعتبر القيمة بالإجماع (و) يعتبر (في الدراهم وزن سبعة) وفسر ذلك بقوله (وهو) أي اعتبار  
 وزن سبعة (أن تكون العشرة تمام) أي من الدراهم (وزن سبعة مثاقيل) وهو جمع مثقال  
 وهو الدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات والاصل فيه  
 أن الدراهم كانت على ثلاثة أنواع نوع كان الدرهم عشري قيراطا كالدينار ونوع كان  
 اثني عشر قيراطا ثلاثة أخماس الدينار ونوع كان عشرا قيراطا نصف الدينار فالأول وزن عشرة  
 منه ووزن عشرة من الدينار والثاني ووزن عشرة منه ووزن ستة من الدينار والثالث ووزن  
 عشرة منه ووزن خمسة من الدينار فوقت الخصومات بينهم في المعاملات فأخذ عمر رضي الله عنه  
 من كل نوع درهم انخاطه فجعله ثلاثة متساوية فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطا لان المجموع  
 اثنا وأربعون قيراطا وثلاثمائة أربعة عشر فاستمر العمل عليه الى يومنا هذا في كل شيء خلافا  
 للشافعي ومالك في الديار وفي الغاية دراهم مصر أربعة وستون حبة وهو أكبر من درهم  
 الزكاة فالنصاب منه مائة وعشرون درهما وسبستان (وغالب الورق) بفتح الواو وكسر الراء أي  
 الفضة (ورق) لانه لا يتخلو عن قليل من الغش لاجل الانطباع فتعتبر الغلبة فان كان الغالب  
 الذممة فهو فضة وان كان الغالب عليه الغش يكون في حكم العروض وهو معنى قوله (لأعكس)  
 يعني لا يكون عكسه ورقا بل يكون عروضا في نظر فان نواه التجارة تعتبر قيمته مطلقا وان  
 لم يتوخا فان كانت فضة تخلص تعتبر فيجب فيها الزكاة ان بلغت نصابا وحدها وبالنظم  
 الى غيرهما وان لم يتخلص منه شيء فلا شيء عليه فتبقى العبرة للعروض فتشترط فيه نية التجارة  
 وعلى هذا التفصيل الذهب المغشوش وانما لم يذكره كغناء يذكر الورق ثم الغلبة بأن يزيد  
 على النصف وان كان سوا قيسل يجب فيه الزكاة احتياطا وقل لا يجب وقل يجب فيها درهمان  
 ونصف (وفي عروض) عطف على قوله في مائتي درهم أي يجب ربع العشر أيضا في عروض  
 (تجارة بلغت) قيمتها (نصاب ورق) أي فضة (أو نصاب ذهب) ويعتبر فيها ما الانفع للفقراء  
 عند أبي حنيفة بأن يقوم بما يبلغ نصابا ان كان يبلغ بأحد درهمادون الآخر وعن أبي يوسف  
 يقوم بما اشترى اذا كان الثمن من النقود والا بالغالب منها وعن محمد يقرؤها بالنقد الغالب  
 على كل حال ويقومها بالمصر الذي هو فيه وان كان في منازعة يقوم في المصر الذي يصير اليه  
 ويقوم بالمضروبة (وتنص ان النصاب في الاموال الزكوية في) أثناء (الحول لا يضر) وجوب  
 الزكاة (أن كمل) النصاب (في طرفه) أي في طرف الحول وقال زفر بطلان قوله قال الشافعي

في الساعة قلت كمال النصاب شرط انعقاد الحول وكما بشرط وجوبها في آخره وفيما بينهم ليس  
وقت الانعقاد ولا وقت الوجوب (وتضم قيمة العروض) اذا بيعت ونضت (الى الفئتين) أي  
الذهب والفضة لان زكاة العروض قضية أو ذهب فيصير الكل جنسا واحدا (و) يضم  
(الذهب الى الفضة) بأن كان له عشرة مثاقيل من الذهب ومائة درهم يضم أحدهما الى  
الآخر ليتم النصاب وقال الشافعي لا يضم والمعتبر كمال النصاب في كل منهما لانهما جنسان  
وبه قال احمد ولنا انهما في الثمنية سريان فلا يعتبر الاختلاف في الصورة ثم انما يضم (قيمة) أي  
من حيث القيمة عند أي حنيفة وعندهما يضم بالاجزاء حتى لو كان أحدهما ثلث نصاب لا بد  
وان يكون الآخر ثلثي نصاب وعلى هذا ما ترا الاجزاء كالنصف والرابع وغيرهما وغيره تظهر  
قيمة اذا كان له عشرة دنانير وخمسون درهما وقيمة الدنانير بلودتهم امانة وخمسون درهما أو قيمة  
خمسين درهما عشرة دنانير يجب الزكاة عنده خلافا لهما واذا كانت مائة وخمسين درهما  
 وخمسة دنانير وقيمة الاتساوي خمسين درهما فعلى قولهما يجب لوجود الاجزاء واختلفا على  
قوله فقال بعضهم لا يجب لان الضم عنده باعتبار القيمة فيضم الاقل الى الاكثر لان الاقل تابع  
للاكثر فلا يكمل النصاب وقال الفقيه أبو جعفر الهندواني يجب على قوله أيضا باعتبار ضم  
الاكثر الى الاقل وهو الصحيح ولو كانت له مائة دراهم وعشرة دنانير قيمتها مائة يجب الزكاة اتفاقا  
ولو كانت مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها خمسون درهما لا يجب اتفاقا لانه لا يبلغ النصاب  
لا قيمة ولا اجزاء

\* هذا (باب) في بيان أحكام (العاشر) \*

هو فاعل من عشرت القوم أعشرهم اذا أخذت عشر أموالهم وفي الشرع (هو) أي العاشر  
(من نصبه الامام لياخذ الصدقات) الواجبة (من التجار) ويجمعهم من اللصوص وقطاع  
الطريق في الاموال الظاهرة والباطنة وما ورد من ذم العشار فيجمل على من يأخذ أموال  
الناس ظلما كما يفعله الظلمة اليوم (فن قال) من أرباب الاموال (لم يتم) على مالي (الحول أو)  
قال (على دين) يستغرق مالي (أو) قال (انا ديت) الواجب على تنقيس الى الفقراء في المص  
(أو) قال أديته (الى عاشر آخر وحاف) على ذلك (صدق) لانه أمين واثق وقوله مع عييه وعن  
أبي يوسف لا يمين عليه (الا في السوائم) لا يصدق في صورة واحدة وهي دعواه (في دفعه بنفسه)  
ويصدق في باقي الصور وقال الشافعي يصدق مطلقا اذا لم يصدق عندنا يؤخذ منه ثانيا وان علم  
الامام بادائه بنفسه فيكون هو الزكاة والاول يتقلب نقلا ولم يشترط الشيخ اخراج البراءة كما ذكر  
غيره لان الخط يشبه الخط (وفيما) أي وفي الموضع الذي (صدق) فيه (الملم صدق) فيه (الذي)  
لانه في دارنا كالمسلم في المعاملات وأحكامها لانه لا يصدق في الجزية اذا قال أنا أديتها (لا)  
يصدق (الحربي) في شيء مما ذكر (الا في أم ولده) بأن كانت معه جارية فقال هذمه أم ولدي فانه  
يصدق لان اقراره بنسب من في يده منه صحيح فكذا اقراره بأمومية الولد ولا يصدق أيضا في  
صورة أخرى ما استثناهما الشيخ وهي ما اذا قال أديت أنا الى عاشر آخر ولم يكن في تلك السنة  
عاشر آخر (وأخذ منا) أي المسلمين (ربيع العشر ومن الذي ضعفه) ربيع العشر وهو نصف  
العشر (ومن الحربي العشر) كما لا بد لك أمر عمر رضي الله عنه سعيته ولكن (بشرط) بلوغ

المال الى (نصاب) آما الذي فلان ما يؤخذ منه ضعف الزكاة فصار شرطه شرط الزكاة واما  
الحربي فلان القليل منه عقول اجل نحو النفقة ومادون النصاب قليل حتى قال في الجامع  
الصغير وان مترجى بخمسين درهما لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا يأخذون مناهم مثلها لان  
الاخذ بطريق المجازاة واليه أشار الشيخ بقوله (واخذهم منا) أي وبشرط أخذ أهل الحرب  
من المسلمين وفي كتاب الزكاة لا يؤخذ من القليل وان كانوا يأخذون منا والاصل فيه انا  
اذا عرفنا ما يأخذون منا أخذنا منهم مثله وان لم نعرف أخذنا منهم العشرة قول عمر رضي الله  
عنه فان أعياكم فالعشرون كانوا يأخذون الكل فأخذ منهم الجميع الا قدر ما يوصله الى مأمنه  
في الصحیح وان لم يأخذوا منا لا تأخذ منهم لانا أحق بالأكرام (ولم يثن) أي الذي أخذ من الحربي  
مرة لا يؤخذ منه ثانيا (في حول) الاخذ (بالعود) الى دار الحرب لانه في الامان مادام في دارنا  
وانما يتعدد له الامان بمرور الحول لانه لا يمكن من المقام في دارنا حول فلا يتعدد وان بقي فيها بعد  
الحول الا بالامان جديد ولو متر على عاشر فأخذ منه ثم دخل دار الحرب ثم خرج ومز عليه أخذ منه  
ثانيا ولو كان في يومه ذلك بخلاف المسلم والذي حيث لا يؤخذ منهم ما مرتين في حول (وعشر  
الجزر) أي من قيمته اذا مرت به على العاشر (لا بعشر) (الخنزير) وعند الشافعي لا بعشرهما جميعا  
وقال زفر بعشرهما جميعا وقال أبو يوسف ان مرت بهما جميعا عاشر او ان مرت بهما على التفراد  
عشر الجزر لا الخنزير وله ما ان عمر رضي الله عنه قال لعامله في خور أهل الذمة ولو هم بيعها  
وأخذوا العشر من أعانهم وانما يعرف قيمة الجزر يقول فاسقين ثانيا وذميين أسلماء بقل يعرف  
ذلك بالرجوع الى أهل الذمة (و) لا بعشر أيضا (ما في يمينه) أي بيت المار من المال لانه لم يدخل  
تحت الحماية (و) لا بعشر أيضا (البضاعة) وهي المال الذي يدفعه الشخص الى آخر ليكتسب  
منه وليس عليه شيء لانه ليس بمالك ولا نائب عنه في الاداء (و) لا بعشر أيضا (مال المضاربة)  
لما ذكرنا وعن أبي حنيفة أولا انه يعشر ثم يرجع عنه ولو كان المضارب ربح في مال المضاربة  
عشر نصيبه اذا بلغ نصبا بخلاف الشافعي (و) لا بعشر أيضا (كسب) العبد (المأذون) له في  
التجارة اذا مرت به على العاشر لانه ليس بمالك له وعند أبي حنيفة يعشره ولو كان معه مولا يؤخذ  
منه الا اذا كان على العبد دين يجهط بماله ورقيقته (وثي) العشر (ان عشر الخواارج) وهم البغاة  
لان التقصير من جهة مرتبهم بخلاف ما اذا غلبوا على بلدة فأخذوا الزكاة وغيرها حيث  
لا يؤخذ منهم ثانيا اذا اظهر عليهم الامام لان التقصير من الامام والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (الركاز) \*

من الركز وهو الاثبات لغة يقال ركز رمحه في الارض اذا أثبتته وشركاه واسم لما يكون تحت  
الارض خفية أو يدفنه العباد فالاول يسمى معدنا والثاني كثر (الجنس) أي أخذ خمس (معدن  
نقد) وهو الذهب والنفضة (و) خمس أيضا (نحو حديد) وصفه ورصاص اذا كانت (في ارض  
خراج) (و) ارض (عشر) وقال الشافعي لشيء فيه فاذا تم نصبا بالغال عليه الحول ففيه الزكاة  
وبه قال مالك وأحمد ولنا قوله عليه السلام الجبابرة والبربر جبابرة والمعدن جبارون في الركاز  
الخمس رواه الجماعة فان قلت كيف الاحتجاج به وقد قال المعدن جبار قلت (لا) بخمس  
ولا يجب شيء فيها وجد في (داره وارضه) عند أبي حنيفة خلافا لما وعن أبي حنيفة

في أرضه يجب (وكثر) بالرفع عطف على قوله معدن فقد أي خمس كثر أيضا وهو ما دفعه بنو آدم فيكون الخمس لبيت المال (وباقية) وهو الأربعة الخمس (للمختط له) وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة أول الفتح وقال أبو يوسف ولولا واحد كما اذا وجد في أرض غير مملوكة لا حدوده قالت الثلاثة وله ما ان يد المختط سبقت اليه وهو مال مباح فكان أولى به هذا اذا كان على ضرب أهل الجاهلية بأن كان نقشه صنما أو اسم ملك من ملوكهم وإن كان ضرب اسلام كالكتوب عليه كلمة الشهادته ولقطه وان اشبهه الضرب فهو جادل في ظاهر المذهب وقيل يجعل اسلامي في زمانه لتقدم العهد والمنافع من السلاح والآلات وأثاث المنازل والقصور والقماش في هذا كالكثير حتى يخمس (وزنق) بالرفع أيضا أي ويخمس زينق عند حمالة ينفقه كالأصاص خلا فالأبي يوسف لانه جوهر سيال ذكره في دستور اللغة في باب الزاى المكسورة (لا) يخمس (ركاز دار حرب) وجده مستأمن هناك الا اذا وجدته في دار بعضهم فانه يرد عليهم وسواء كان هذا معدنا أو كثرنا فلذلك ذكره بلفظ الركاز (وفيروزج) بالرفع عطف على قوله وزنق أي ولا يخمس أيضا فيروزج وهو معرب بيروزة وهو حجر مضى يوجد في الجبال اقله عليه السلام لا خمس في الحجر (و) لا يخمس أيضا (لواو) (لا) عشر وكل حلية تستخرج من البحر حتى الذهب والفضة فيه بأن كانت كثر في قعر البحر وقال أبو يوسف يخمس ذلك كله لانه مما تحويه يد المالك وله ما ان قعر البحر لا يرد عليه قهر أحد فلا يجب والعبر حتى دابة في البحر وقيل انه ثبت فيه بمنزلة الحشيش وقيل انه شجر واللؤلؤ مطرير يقع في الصدف وقيل يخاق فيه من غير مطر والله أعلم

\*(هذا) (باب) في بيان أحكام (العشر)\*

(يجب) (العشر) (في عمل) (وجد في) (أرض العشر) وقال الشافعي ومالك لا يجب لانه متولد من حيوان ولنا ورود الأثر بذلك وعند أحمد يجب العشر فيه وان كان من أرض خراجية ثم عند أبي حنيفة يجب سواء كان نصبا أو لم يكن وعند أبي يوسف اذا بلغت قيمته خمسة أو سق فقيه العشر وفي رواية خمسة امانان وعند محمد اذا بلغ خمسة أفرق يجب والفرق بفتحين ستة وثلاثون رقلا بالعراقي (و) يجب أيضا في كل شيء (مستق) (سما) أي مطر سمي سما مجازا من قبيل ذكر الشيء باسم ما يجاوره أو ما يحل فيه (و) مستق (سبح) وهو الماء الذي يجري على الأرض وقوله (بلا شرط نصاب) يرجع الى الكل وقوله (وبناء) يرجع الى قوله ومستق سما وسبح وهذا عند أبي حنيفة فان عند يجب العشر في كل شيء أخرجته الأرض سواء مستق سحا أو سقته السماء ولا يشترط فيه نصاب ولأن يكون مما يتي حتى يجب في الخضراوات والبقول وقال لا يجب الا في مال غنم باقية اذا بلغت خمسة أو سق والوسق ستمون صنعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام ليس في حب ولا غنم صدقة حتى يبلغ خمسة أو سق رواه مسلم وقوله عليه السلام ليس في الخضر اوان صدقة وبه قالت الثلاثة وله عموم قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض وقوله عليه السلام فيما سقت السماء والغنم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر رواه مسلم وغيره وما رواه من الحديث الأول تأويله زكاة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالاسواق وقيمة الوسق كانت يومئذ أربعين درهما والحديث

الشافعي لم يثبت لان ابا عيسى قال لم يصح في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء  
 ولو صح فهو منقول على صدقة يأخذها العاشر لانه يأخذ من مال التجارة اذا حال عليه الحول  
 (الاحطاب والقصب) النارسي (والحنيش) استثناء من قوله يجب العشر لانه لا يتصدق بها  
 استغلال الارض كالكسب والبن ويزر البطيخ والقثاء والصبغ والقطران ونحو ذلك حتى  
 اذا اتخذت ارضه منسوبة أو محطية أو محشيت يجب العشر وكذلك في قصب السكر والذرة  
 والعصفر والكتان ويزر ونحوها (و) يجب (نصفه) أي نصف العشر (في) كل شيء (مسق) (دالية)  
 (عرب) يتبع الغبن المجهة وسكون الراء وهو الدلو العظيمة التي يستقي بالبقرة (و) مسق (دالية)  
 وهي الناعورة وهي الدلو بالمثل (ولا ترفع المون) وهي جمع مؤنثة مثل أجرة العمال ونفقة  
 البسر وكري الانهار وأجرة الحافظ ونحوها اراد ان هذه الاشياء لا تحسب لاطلاق ما نلونا  
 وما روينا (و) يجب (ضعفه) أي ضعف العشر وهو الخمس (في ارض عشرية) كائنة (لغلبى)  
 وهو منسوب الى بني تغلب يتبع التاء المتأخرة من فوق وسكون الغين المجهة وكسر اللام وهم قوم  
 من نصارى العرب يقرب الروم وهذا باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم عندهما وعند محمد  
 لا يصاعف لان الوظيفة فيهاخذ اولا لا يتغير بشرائه من مسلم (وان اسلم) التغلبي وهو واصل بما قبله  
 (او ابتاعها) أي أو اشتراها أي الارض العشرية (منه) أي من التغلبي (مسلم او ذى) اراد  
 ان التضعيف على حاله في الصورتين عند أي حنيقة لانه بمنزلة الخراج وهو لا يتبدل بالاسلام المالك  
 وقال ابو يوسف رفع التضعيف ويؤخذ منه عشر واحد ومحمد مع أي حنيقة في الانصاع (و) يجب  
 (خراج ان اشترى ذى) غير تغلبي (ارضاً عشرية من مسلم) عند أي حنيقة ويطلق العشر لانه  
 قرية وهو ليس من أهلها ويجب عند أبي يوسف عشران كالتغلبي وعند محمد عشر واحد كما كان  
 لانه مؤنة الارض (و) يجب (عشر) واحد (ان اخذها) أي الارض الخراجية (منه) أي من  
 الذمي (مسلم بشذعة) لتحول الصفة الى الشفع مكانه اشتراها من المسلم (اورد) العقد (على  
 البائع) المسلم (للفساد) أي لاجل فساد البيع لانه جعل كان لم يكن وكذلك الرد بخيار والشرط  
 والرؤية والعيب يتضاء وان كان الرد بالعيب بغير قضاء فهي خراجية لانه اقاله وهي بيع في حق  
 غيرهما فنصارى من الذي تنتقل اليه بما فيها من الوظيفة (وان جعل مسلم داراً بستاناً)  
 أو مزرعة (فخوته تدور مع مائه) فان سقاه بماء العشر فهو عشري وان سقاه بماء الخراج فهو  
 خراجي لان الارض لا تنو الا بالماء نصارت تبعاله وليس هذا اوضع خراج على مسلم لانه وظيفة  
 قديمة في الماء فلزمته بالسقي منه (بخلاف الذي) اذا جعل داراً بستاناً حيث يجب عليه الخراج  
 فيه مطلقاً لانه اليق بحاله (وداره) أي دار الذي (حرّة) فلا يجب فيها شيء لانها لا تستغنى وكذلك  
 المقابر (كعين قدير) وهو القصار وهو الزفت (ونفق) بكسر التون وهو دهن يكون على وجه الماء  
 اذا وجد (في ارض عشرية) فلا يجب فيها شيء لانها ماعين فواره كعين الماء (ولو) وجد (في  
 ارض خراج يجب الخراج) فيها ما كان حرماً بما يصلح للزراعة فاذا لم يصلح فلا يجب الخراج أيضاً

• هذا (باب) في بيان أحكام (المصرف) \*

بكسر الراء أي مصرف الزكاة وهم ثمانية بالنص وقد سقط منهم الموافقة قلوبهم بقيت سبعة  
 على ما بعدهم (هو) أي المصرف (الفقير) أي أحد المصارف السبعة الفقير (و) الثاني



(المسكين وهو) أى المسكين (أسوأ حال من الفقير) إذا المسكين من لاشئ له والفقير من له أدنى شئ والعكر رواية عن أبي حنيفة وهو قول الشافعي أيضا (و) الثالث (العامل) على الزكاة يصرف اليه بقدر عمله فيعطيه الإمام ما يسعه وأعوانه وإذا استغفرت كفايتهم الزكاة لا يزداد على النصف وعند الشافعي ومالك وأحمد في رواية يعطى له ثلث الحاصل من الصدقات أو عشرها (و) الرابع (المكاتب) يصرف اليه فله رقبته سواء كان مولا غنيا أو فقيرا وعند مالك لا يصرف اليه بل يشتري رقبته تعتق ويكون الولاء للمسلمين (و) الخامس (المديون) الذي لا يملك نصيبا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه وهذا هو تفسير الغارم في الآية وقال الشافعي ومن تحمل غرامة في إصلاح ذات البين واطفاء النائرة بين القبيلتين ولو كان غنيا (و) السادس (منقطع الغزاة) أى الفقير منهم وهو المراد من قوله تعالى وفي سبيل الله عند أبي يوسف وعند محمد ومنقطع الحاج وهم الفقراء منهم (و) السابع (ابن السبيل) وهو المسافر سعى به للزومه الطريق فجازله الاخذ من الزكاة قدر حاجته وإن كان له مال في بلده بعد أن لم يقدر عليه في الحال ولا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته والاولى أن يستقرئ أن قدر عليه (فقد دفع) أى الزكاة يعنى صاحب المال مخير أن شاء يدفع (الى كلهم) وهم الاصناف السبعة المذكورون (أو) يدفع (الى صنف) واحد منهم وهو قول عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس ومعاذ بن جبل وحذيفة بن اليمان وجماعة أخرى ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف ذلك فكان اجماعا وقال الشافعي لا يجوز الا اذا دفعها الى ثمانية أصناف من كل صنف ثلاثة أنفس الا العامل وكذا قال في جميع الصدقات كصدقة الفطر لان الامم للتملك وعندنا لبيان العاقبة انهم مصارف لا لبيان الاستحقاق (لا) تدفع (الى ذمي) وقال زفر تدفع اليه ولنا حديث معاذ بن زكري الله عنه خذها من أغنيائهم وردّها على فقرائهم حديث صحيح (وصح) دفع (غيرها) أى غير الزكاة الى الذمي كصدقة الفطر والكفارات وقال أبو يوسف والشافعي لا يجوز الحديث معادوا لهما انه محل الصدقة غير ان الزكاة خصت بالحديث (وبناء مسجد) بالجر غلط على قوله الى ذمي أى لا تصرف الى بناء مسجد وقنطرة وسقاية وإصلاح طرق ونحوها لعدم التملك (و) كذا لا تصرف الى (تكمين بيت وقضاء دينه) أى دين الميت لما ذكرنا وفي المقيد لو قضى به ادين حتى أوفيت بأمره جاز (و) كذا لا تصرف الى (مراءىن يعتق) خلافا لما لاك وقد ذكرناه (و) لا يدفع أيضا الى (أصله) وهم الآباء والامهات (وان عسلا) الاصل وهم الاجداد والجدات من قبل الاب والام (و) كذا لا يدفع الى (فرعه) وهم الاولاد (وان سقل) الفرع وهم أولاد الاولاد (و) كذا لا يدفع الزوج الى (زوجته) بالاتفاق (و) كذا لا تدفع الزوجة الى (زوجها) عند أبي حنيفة وبه قال أحمد في الاصح وقالان دفع اليه وبه قال الشافعي لحديث زينب قالت يا رسول الله انى أتصدق على زوجي أفقجزني قال لك أجران أجر الصدقة وأجر الصلة والصدقة المطلقة هي الزكاة وله ان الزوجة أصل الولادة والحديث محمول على صدقة التطوع (و) كذا لا يدفع الى (عبد له ومكاتبه) لانه عبد ما بقى عليه درهم (ومدبره) المطلق والمقيد (وام ولده) لعدم التملك من هؤلاء وهذا بالاجماع الا عن أحمد في المكاتب في الاشهر (و) كذا لا يدفع الى عبده (معق البعص) عند أبي حنيفة لانه كالمكاتب عنده

وعندهما إذا أعتق بعينه عتق كله فيصير أجنبيا عنه (و) كذا لا يدفع إلى (غنى) يثبت نصا  
وقال الشافعي يجوز دفعه إلى غنى الغزاة إذا لم يكن له شيء في الديوان ولم يكن يأخذ من الشيء  
وإنما يثبت له يثبت نصا لأن الغنى على ثلاث مراتب الأولى ما يتعلق به وجوب الزكاة والثانية  
ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر والثالثة وهو ما يكون مال الكافل والنفاب فاضلا عن  
حوائج الأسرة وهو المراد هنا لأن حرمان الزكاة يتعلق به والثالثة ما يتعلق به بتحريم السؤال  
وهو أن يكون مال الكفوف يومه وما يستتر به عورته عند عامة العلماء وكذا الفقير القوي  
المسكين يحرم عليه السؤال (و) كذا لا يدفع إلى (عبده) أي عبده غنى لأنه يقع للمولى (و) كذا  
لا يدفع إلى (طالته) أي طلل غنى وهم أولاده الصغار لأن نفقتهم عليه بخلاف أولاده الكبار  
(و) كذا لا يدفع إلى (بنى هاشم) لقوله عليه السلام إن هذه الصدقات إنما هي أرواح الناس  
وإنهم لا تحل للحم ولا لآل محمد رواه مسلم وقوله عليه السلام نحن أهل بيت لا تحل لنا الصدقة  
رواه البخاري وفسرهم التدوير بقرينه وهو آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل  
الحارث بن عبد المطلب وفائدة تحريمهم بالذكر جواز الدفع إلى بعض بنى هاشم وهم بنو أبي  
لهب لأنهم آذوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستحقوا الإهانة ويجوز صرف صدقة الفطر إليهم  
على وجه الصلة والهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمي مثله عند أبي حنيفة خلافا لابي  
يوسف (و) كذا لا يدفع إلى (مواليهم) أي موالى بنى هاشم لقوله عليه السلام في حديث  
طويل وإن مولى القوم منهم رواه الجماعة (ولو دفع) رجل زكاته (بغير) أي اجتهد (فبان)  
أي ظهر (أنه) أي المدفوع إليه (غنى أو هاشمي أو كافرا) وإن أنه (أبو أو ابنه) صح  
دفعه عندهما خلافا لابي يوسف لأن خطأ ظهر يققن به قال الشافعي وإيمان أنه أتى بما أمر  
به فصح حتى إذا دفع بغير تحرر وأخطأ لا يجوز به (ولو) بأن أنه (عبده أو مكاتبه) لا يصح لأنه لم يخرج  
عن ملكه (وكره الاغناء) بأن يعطى لواحد نصا فاصعدا ولكنه يجوز خلافا لفران الغنى  
فإن الأداء قلنا هو حالة التملك فقير والغنى انما يحصل بعد غنامه وانما كره لانه جاور  
المسند (وتدب) الاغناء أي استحب (عن السؤال) لقوله عليه السلام أغنوهم عن المسئلة  
في مثل هذا اليوم (وكره نقلها) أي نقل الزكاة (إلى بلد آخر) غير بلده حديثه عاذا المنة ثم  
وانما يكره إذا كان (غير قريب) له (و) لغير (أحوج) من أهل بلده انما القرية فصله الزحم  
واما لا حرج فلزيادة دفع الحاجة (ولا يسأل من له قوت يومه) يعني لا يحصل له السؤال لقوله  
عليه السلام من سأل وعنده ما يغنيه فاعنا يستكثر جرحهم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال  
ما يغنيه ويعيشه رواه أبو داود وأحمد وغيرهما والله اعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (صدقة الفطر) \*

هذه الاضافة من اضافة الشيء إلى شرطه كحجة الاسلام حتى لا تتكرر باعادة الفطر بل بتكرار  
الرأس حتى يجب عليه عن أولاده الصغار ومما يليه الخدمة (تجب) فعن وفاء له بعد أربعة  
أسطر وهو قوله نصف صاع فملي هذا يجب تذكره ويجوز أن يكون فاعله ضمير ارجع إلى  
صدقة الفطر في الباب فيجب التأنيث حينئذ فيكون التقدير يجب صدقة الفطر ويكون قوله  
نصف صاع خبر مبتدأ محذوف أي هي نصف صاع ويجوز أن يكون بدلا فافهم - (م) (على حز)

احتزبه عن الرقيق (مسلم) احتزبه عن الكافر (ذى) أى صاحب (نصاب فضل عن مسكنه  
 وثمابه واثاته وفرسه وعبيده وسلاحه) وقال الشافعى إذا ملك شيئاً يفضل عن قوت نفسه وعياله  
 في اليوم الذى يتعلق فيه الوجوب بذمته يجب عليه لا إطلاق الاخبار وبه قال أحمد ولنا قوله عليه  
 الصلاة والسلام لا صدقة الا عن ظهر غنى فيستتر الغنى كالزكاة (عن نفسه) يتعلق بيجب أى  
 يجب أن يخرجها عن نفسه (وطفلة الفقير) يعنى أولاده الصغار الفقراء فان كان طفله غنياً  
 يجب في ماله خلافاً لـ (و) عن (عبد له خدمة) فلا تجب عن عبده للتجارة خلافاً للشافعى (و) عن  
 (مديره وأم ولده) لما روى الدارقطنى انه عليه السلام أمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير  
 والحرة والعبد من غنونه وهؤلاء المذكورين بهذه الصدقة على الكمال (لا) تجب عليه (عن  
 زوجته و) عن (ولده الكبير) خلافاً للشافعى فيه ما لا نه لا يعنونه ما وضوء الزوجة لضروة نظام  
 مصالح النكاح ولهذا لا يجب عليه غير الرواتب نحو الادوية (و) لا عن (مكاتبه) لعدم الولاية  
 عليه خلافاً للمالك (و) لا عن (عبد) مشترك بين اثنين (أو عبيد) مشتركين بينهما أشار الى ذلك  
 في الصورتين بقوله (لهما) أى للاثنتين وقال الشافعى يجب عليه ما فى عبده مشترك وقال أبو  
 يوسف ومحمد يجب عليه ما فى العبد المشتركين يجب على كل واحد منهما ما يخصه من الرأس  
 دون الاشتقاص يعنى يجب على كل واحد فطرة عبده فى الاثنين أو الثلاثة وفطرة عبيدين فى الاربعة  
 أو الخمسة وفطرة ثلاثة أعبد فى الستة أو السبعة هكذا وهذا بناء على ان أباحنقة لا يرى قسمة  
 الرقيق وهما يربانها (ويتوقف) وجوب صدقة الفطر (لو) كان (مبيعاً بجختيار) لأحدهما  
 أو لهما فإذا مر يوم الفطر والخيار باق فجب على من يصير له العبد فان تم البيع فعلى المشتري  
 وان فسح فعلى البائع وقال زفر والشافعى تجب على من له الخيار كيفية كان لان الملك له قبلها  
 وجوبه على المالك وهو من يستقر له الملك (نصف صاع) بالرفع قدم الكلام فيه عن قريب  
 ونصف صاع (من بر) وهو القمح (أو دقيقه) أى أو دقيق البر (أو سويقه) وهو البر المقلو وقال  
 الشافعى لا يجوز منهما (أو) نصف صاع أيضاً من (زبيب) عند أبى حنيفة فى روايه وفى أخرى  
 صاع منه كالشعر لانه ناقص فى معنى التغذية وهى قولهما والثلاثة وعند الشافعى من جميع  
 ذلك صاع ولا يجوز نصف صاع من بر أقول أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه كأن يخرج على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من شعيراً أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط  
 أو صاعاً من زبيب وفى بعض طرقه ذلك صاعاً من دقيق ولبن أو ماء أو الحنظل فى مستدركه عن  
 ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر عمر بن حزم فى زكاة الفطر بنصف  
 صاع من حنطة أو صاع من تمر وقال هو على شرط البخارى ومسلم وهو مذهب جمهور الصحابة  
 منهم الخلفاء الراشدون وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وجابر وغيرهم من كبار الصحابة  
 رضى الله عنهم ولم يرو عن أحد منهم ان نصف صاع من بر لا يجزئ به فكان إجماعاً وحديث الخدرى  
 محمول على انه سم كانوا يترعون بالزيادة وكلامنا فى الوجوب (وهو) أى الصاع (ثمانية أوتال)  
 بالبعد ادى عندهما وقال أبو يوسف خمسة أوتال وثلاثون وبه قالت الثلاثة لقوله عليه السلام  
 صاعاً أصغر الصبيان ولهما ما رواد صاحب الامام عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم يتوضأ بطلين ويقتل بالصاع ثمانية أوتال وليس فى حديثه دلالة على ما قال وانما ثبت

انه أصغر وجاز أن يكون ثمانية أروطال أصغر الصعان وقيل لأخلاف في الحقيقة لأن أبا يوسف لما حذر صاع أهل المدينة وجدده خمسة أروطال وثلاثين رطل أهل المدينة وهو أكبر من رطل أهل بغداد لأنه ثلاثون استمارا والرطل البغدادي عشرون استمارا فإذا ما ثمانية أروطال بالبغدادى بخمسة أروطال وثلاث رطل بالمدينة فيجدها سواء فوق الوهم لأجل ذلك (صحيح) منسوب علي الظرفية والعامل فيه تجب أى تجب صدقة الفطر في صبح (يوم الفطر) وهو طلوع الفجر منه وقال الشافعي يتعلق بغروب الشمس من اليوم الاخير من رمضان وطلوع الفجر يوم العيد في قول وبجمعوع الوقتين في قول ثالث ثم فرع على هذا الخلاف بالقائه قوله (فمن مات قبله) أى قبل صبح يوم الفطر (أو أسلم) من الكفار (أو ولد بعده) أى بعد صبح يوم الفطر (لا تجب) عليه صدقة الفطر وعند الشافعي لا تجب على من مات قبل غروب الشمس من اليوم الاخير من رمضان أو أسلم أو ولد بعده (وصح لو قدم) صدقة الفطر على وقت الوجوب وهو يوم الفطر (أو آخر) هاعنه وقال الحسن بن زياد لا يجوز تقديمها وعند مالك وأحمد لو قدم يوما أو يومين صح وبأكثر لا وعند الشافعي لو قدم شهر أصح وبأكثر لا ولا نسقط بالتأخير وقال الحسن بن زياد تسقط بعضى يوم الفطر كالأضحية تسقط بعضى أيام النحر قلنا هي قرينة معقولة فلا تسقط بعضى الوقت كالزكاة بخلاف الأضحية لأن أراقه الدم غير معقول المعنى فلا تكون قرينة الا في وقتها

### \* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الصوم) \*

كان ينبغي أن يذكر كتاب الصوم عقيب كتاب الصلاة لأن كلامهم معا عبادة بنية الا انه اتبع القرآن وهو قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة والحديث بنى الاسلام على خمس الخ وهو لغة امسالم مطلقا قال النابغة \* خيل صيام وخيل غير صائمة \* تحت العباج وأخرى تأكل الجعما أى ممسكة عن السير وشرا (هو) أى الصوم (ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح) أى من طلوع الفجر الصادق (الى الغروب) أى الى غروب الشمس ملتبسا (بنية) لتخير العبادة عن العادة حاصل (من أهله) أى من أهل الصوم وهو ان يكون مسلماتا بالغا طاهرا من الحيض والنفس (وصح صوم) شهر (رمضان وهو) أى والحال ان صوم رمضان (فرض) بالكتاب والسنة والاجماع (و) صح أيضا صوم (النذر المعين) مثل ما نذر صوم شهر رجب مثلا (وهو) أى والحال ان صوم النذر المعين (واجب) لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى وأوفوا بعهدي الله أذعاهتم فان قلت فعلى هذا الفرق بين صوم رمضان وصوم النذر المعين في الفرضية لأن كلا منهما ثبت بالكتاب فلم أطلق الوجوب عليه قلت خصص من الآية ما ليس من جنسه واجبا كعبادة المريض وتجديد الوضوء وعند كل صلاة ونحو ذلك فلا يكون قطعيا كالآية المؤولة وخبر الواحد وبغضله لا يثبت الا الوجوب (و) صح أيضا صوم (التفيل) أى التطوع فالحاصل ان هذه الصيامات الثلاثة إنما تصح (بنية) حاصل (من الليل الى ما قبل نصف النهار) عندنا وقال زفر يصح صوم رمضان من الصحيح المقيم من غيرية لانه متميز من غيرية ولما ذكرنا وقال الشافعي تعيين النية الرضائية والتبنيث بها من الليل شرط لقوله عليه السلام لا صوم لم يبيت الصيام من الليل ويعزم رواه أبو داود والترمذي وحسنه وبه قال مالك وأحمد ولأنه

تعالى أباح الأكل والشرب إلى طلوع الفجر ثم أمر به بعده بكامة ثم حيث قال ثم أعوا الصيام  
 إلى الليل وهي التراخي فتصير العزيمة بعد الفجر لا محالة والحديث محمول على نفي الفضيلة كحديث  
 التسمية أو على غير المتعين من الصيام كلقضاء والكفارات وأما النفل فقد قال مالك لا يجوز  
 بنية من النهار وقال الشافعي يجوز بنية بعد الزوال أيضا وبه قال أحمد لأن مبناه على التخفيف  
 قلنا هذا لا يصح لأن البنية انما تصح اذا وقعت في الليل أو في أكثر النهار لأن لا أكثر حكم الكل  
 فلذلك قال الشيخ إلى ما قبل نصف النهار وهو أحسن من قول القدوري ما بينه وبين الزوال  
 حيث لا تقع البنية في أكثر النهار على قوله لأن نصف اليوم من طلوع الفجر الصادق إلى الفجوة  
 الكبرى لا وقت الزوال (و) يصح صوم رمضان أيضا (بمطلق البنية) بمعنى بنية الصوم فقط (وبنية  
 النفل) وبنية واجب آخر أيضا وكذلك يتأدى النذر المعين بجميع ذلك الابنية واجب آخر فإنه  
 اذا نوى فيه واجبا آخر يكون عمانوى ولا يكون عن النذر وقال الشافعي رضى الله عنه  
 لا يجوز إلا بالتعيين عن فرض الوقت على ما مر والذي قلنا في صوم رمضان انما هو في الصحيح المقيم  
 لأن المريض اذا نوى عن واجب آخر فعن أبي حنيفة روايتان في رواية يقع عمانوى وفي رواية  
 وهي قولهما يقع عن رمضان وهي الأصح والمسافر اذا نوى واجبا آخر يقع عمانوى عند أبي حنيفة  
 وعندهما عن فرض الوقت ولو نوى النفل فعنه روايتان (وما بيني) من الصيامات غير ما ذكر مثل  
 قضاء رمضان والكفارات والنذر المطلق (لم يميز الابنية معينة معينة) من الليل فلا يصح بنية من  
 النهار لأن الوجوب ثابت في الذمة والزمان غير متعين اه اذ لم يكن بد من التعيين ابتداء (وبثبت)  
 شهر (ومضان برؤية خلالة أو بعدة) شهر (شعبان ثلاثين) وبما لقوله عليه السلام لا تصوموا  
 حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له رواه البخاري ومعنى فاقدروا  
 له قدر واعدده باستيفاء عدد الثلاثين (ولا بصام يوم الشك) وهو اليوم الذي يحدث الناس  
 فيه برؤية الهلال ولم يثبت رؤيته أو شهدوا حد قدرت شهادته أو شاهدان فانه ان فردت  
 شهادتهما وانما يكره لقوله عليه السلام لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تنكروا العدة  
 ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تنكروا العدة رواه أبو داود والترمذي وانما استثنى بقوله  
 (الاتطوعا) لما روى عمران بن حصين رضى الله عنه انه عليه السلام قال لرجل حل صمت من  
 سر وشعبان قال لا قال فاذا افطرت فصم يوما مكانه وفي لفظا فصم يوما رواه البخاري ومسلم  
 ومع أيضا انه قال أفضل الصيام صوم أخي داود وهو مطلق فيدخل فيه الكل وهو مذهب  
 عمرو بن العاص ومعاوية وعائشة وأسماء رضى الله عنهم ومرر الشهر آخره معي به لاستمرار  
 القمر فيه فعلم بهذا ان المراد بالحديث الاول غير التطوع حتى لا يزداد على صوم رمضان كما زاد  
 أهل الكتاب على صومهم وقال الشافعي يكره الصوم اذا استمع شعبان لقوله عليه السلام  
 اذا اتته شعبان فلا تصوموا رواه أبو داود ولنا ما روينا ومع عنه عليه السلام انه كان  
 يصوم شعبان كله وما رواه غير محفوظ قاله أحمد (ومن رأى هلال رمضان أو) خلال (القطر  
 وردة قوله) بأن لم يسمع القاضي كلامه لا تقرأ أدباً برؤية (هوام) حولانه شهد الشهر وأما خلال القطر  
 فلا حتمية (وان افطر) بعد ما رد القاضي شهادته (قضى) يوما (مقط) يعنى لا تجب عليه  
 الكفارة أما في خلال القطر فلانه يوم عيد عنده فيكون شبهة وأما في خلال رمضان فلان الشرع

كذبه فتمكنت الشبهة وقيل يجب الكفارة أيضا وبه قال الشافعي في هلال رمضان ان  
 أفطر بالوفاء والصحيح هو الاول (وقبل به له) في السماء مثل الغيم والغيار ونحوهما (خبر  
 عدل) واحد (ولو) كان (قذا) أي رقيقا واختار هذا اللفظ ليشمل المكاتب والمدير ومعنى  
 البعض وكذلك قال (أواني) ليشمل الامه والمكاتبه والمسيرة وأم الولد والام في (لرمضان)  
 تتعلق بقوله وقيل أي قبل لاجل شهر رمضان لانه أمر ديني فقبل فيه خيرا لو احدث مطلقا كرواية  
 الاخبار بشرط العدالة وما روى عن الطحاوي عدلا كان أو غير عدل معناه أن يكون مستورا  
 وهو الذي لم يعرف بالعدالة ولا بالدعارة ويقبل فيه خبر المحدث وبالغذف بعد ما تاب وعن أبي  
 حنيفة لا يقبل والاول أصح وقال مالك والشافعي في أصح قولي به يشترط المنفى كسائر الشهادات  
 ولما روى عن ابن عباس أنه قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني رأيت  
 الهلال فقال أنشده أن لا اله الا الله قال نعم قال أنشده ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال  
 أذن في الناس فليصوموا غدا أو اده أو دواودو الترمذي (و) قبل خبر (حريز او) خبر (حرز)  
 وحرزتين (للفطر) أي لاجل هلال الفطر كافي سائر الاحكام لان فيه منفعة العباد وهي الافطار  
 فاهذا شرطت فيه العدالة والحرية والعدد ولفظ الشهادة ولكن لا يشترط فيه الدعوى كعتق  
 الامه وطلاق الحرة ولا تقبل فيه شهادة المحدث وفي ذف لكونه شهادة (والا) أي وان لم يكن  
 بالسماء (له) (تجمع) أي فيشترط جمع (عظيم) يقع العلم بخبرهم وقيل أهل المحلة وعن أبي يوسف  
 خمسة رجال كالتسامة وعن خلف بن أيوب خمسة مائة يبلغ قليل لان المطالع متعددة والموانع  
 مرتفعة والابصار صحيحة فلا يجوز أن يختص برؤية البعض القليل وأشار بقوله (لهمما) أي  
 لرمضان وللنظر الى أنهم مائة مساويان في الحكم المذكور والاكتفاء باثنين رواية عن أبي  
 حنيفة وبه قال مالك والشافعي في قول وعند أحمد يكفي بعدل (و) هلال (الأضحية كالنظر)  
 أي كهلال الفطر فلا يثبت الاجماع يثبت به الفطر لانه يتعلق به حق العباد وعن أبي حنيفة أنه  
 كرمضان والاول أصح (ولا عبرة باختلاف المطالع) بل اذا ثبت في مصر لزم سائر الناس وقيل  
 يختلف باختلاف المطالع وهو منقول عن شمس الأئمة السرخسي وهذا هو الاشبه وان كان  
 الاول هو الاصح للاحتياط لان انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار  
 كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا زالت الشمس في الشرق لا يلزم منه أن تزول في الغرب  
 وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر اقوم وطلوع  
 شمس لا تحرين وغروب لبعض ونصف ليل لا تحرين وهذا مثبت في علم الافلاك والهيئة

• هذا (باب) في بيان أحكام (ما يفسد الصوم وما لا يفسده) \*

فساد النبي أخرجه عما هو المطلوب (فان اكل الصائم أو شرب أو جامع) حال كونه (ناسيا) وهو  
 قيد للثلاثة والقياس في هذه أن يفطر كاذب اليه مالك ولكن روى أبو هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال اذا نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه رواء  
 البخاري ومسلم فان قلت لم لا يجوز أن يكون المراد بالحديث الامسالتشبه بالحائض قلت  
 المأمور به اتمام الصوم وبالامسالتشبه الا يتم صومه ويؤيده ما روى انه عليه السلام قال  
 اذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه فلا قضاء عليه رواء الدارقطني

وقال اسناده صحيح واذا ثبت في الاكل والشرب ثبت أيضا في الجماع دلالة (واحتسب) الصائم في نومه لقوله عليه السلام لا يقبل من فاه ولا من احتم ولا من احتجم رواه أبو داود (وازل) الصائم (ينظر) لعدم المباشرة وقال مالك ان أنزل بالنظرة الاولى لا يفسد صومه وان أنزل بالثانية يفسد (واذهن) بزيت أو غيره من الادهان اعدم الميتاني (واحتجم) لما رويناه وهو قول الجمهور والعلماء وقال أحمد يقطر لقوله عليه السلام أفطر الحاجم والمحجوم رواه الترمذي قلنا هذا منسوخ (واكتحل) لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اكتحل وهو صائم رواه الدارقطني ولا فرق بين أن يجرد طعم الكحل في خلقه أو لم يجرد وكذلك البرق ووجدونه في الاصح وقال مالك وأحمد يفسد صومه اذا وصل الى خلقه لما روي انه عليه السلام أمر بالاعمد المروح عند النوم وقال لبيته الصائم ولنا لما رويناه منكرو قال يحيى بن معين فلا يفسد الاحتجاب به واثنى صحيحه ومحمول على انه عليه السلام قال ذلك ثقة عليهم لاجمال انه عليه السلام عرف في الاغصنة للاقاق الصائم كالحراة ونحوه (او قبل) ولم ينزل لما روي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه انه عليه السلام رخص في القبلة للصائم والحاجة رواه الدارقطني وقال رواه ثقات والامريءور بالثقة وهناك حتى اذا أنزل يفسد صومه بخلاف المصاهرة والزجعة فانها يثبتان به وان لم ينزل - حتى لو أنزل لا يثبت حكم المصاهرة (او دخل حلقه) أي خلق الصائم (ذباب او غبار وهو) أي والحال انه (ذا كر لصومه) اعدم استطاعة الامتناع عنه فاشبهه الدخان بخلاف المطر والثلج في الاصح (او اكل ما بين أسنانه) اذا كان قليلا لعدم امكان الاحتراز عنه وان كان كثيرا يفسده وقال زفر يفسده في الوجهين والقامل بينهما اقدر الجمعية ثم اذنه قليل وان أخذ يده وأخرجه ثم أكله يفتني أن يفسد صومه كما روي عن محمد أن الصائم اذا ابتاع سمسمه بين أسنانه لا يفسد صومه ولو ابتاعها من خارج ابتداء يفسد ولو مضغها لا يفسد لانها تتلاشى وفي مقدار الحصة عليه القضاء دون الكفارة عند أبي يوسف وعند زفر عليه الكفارة ولو جمع ريقه في فيه ثم ابتاعه لم يفسد ويكره ولو أخرجه ثم ابتاعه يفسد كريق غيره (او فاه عاده) لقوله عليه السلام من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن استقاء عمد افلقه رواء أبو داود وقال الدارقطني رواه ثقات ويستوي فيه ملء الفم وما دونه وقوله وعاد وقع اتفاقا وليس بيقين لان العود ليس بشرط لاستقاء الفطر على ما يجيء بيانه ان شاء الله وهذا قول محمد رحمه الله (لم يفسد) بخواب المسائل المذكورة من عند قوله فان أكل (وان أعاده) أي التي (او استقاء) أي أو طلب التي وهذا على أقسام اما ان فاه عدا أو ذرعه وكل واحد اما بلا الفم أو لا وكل واحد منها اما ان عاد هو بنفسه أو أعاده هو أو خرج ولم يعد هو ولا عاد بنفسه فان ذرعه لا يفسد قل أو كثر وان عاد هو بنفسه وهذا كر للصوم ان كان ملء الفم فسد صومه عند أبي يوسف وعند محمد لا وهو الصحيح وان أعاده أفطر بالاجماع وان كان أقل من ملء الفم لا يفسد وان عاد أيضا لا يفسد أيضا بالاجماع وان أعاده أفطر عند محمد خلافا لابي يوسف وان استقاء عامدا ان كان ملء الفم فسد بالاجماع ولا يتأني فيه تقرب العود والاعادة لانه أفطر بالتي وان كان أقل من ملء الفم أفطر عند محمد خلافا لابي يوسف ثم ان عاد بنفسه لم يفسد وان أعاده فبفسه رواه ثقات في رواية يفسد وفي أخرى لا هذا اذا فاه طعنا أو مرة أو ماء فان

فاه باغما فغير منسد عندهما خلافا لابي يوسف اذا ملا القم وفي خزانه الاكمل ان قام مرارا في  
 مجلس واحد مل فيه لزمه القضاء وان كان في مجالس أو غداة ثم نصف النهار ثم عشية لا يلزمه  
 القضاء (او ابتلع حصاة أو حسيديا) أو حرجا أو ترابا أو شيئا مما لا يتغذى به لوجود صورة الفطر  
 وقال مالك لا يشترط كون الماء كؤل غداء في وجوب الكفارة ولو ابتلع دقيقتا أو عيينا أو أرزا  
 لا تجب الكفارة الا عند محمد وفي الملع لا تجب الا اذا اعتادأ كاه وحده وقيل في قلبه يجب دون  
 كثيره وفي النية من اللعم يجب دون الشعم وعند أبي الليث يجب في الشعم أيضا هذا اذا كان  
 غير قديد وان كان قديد ايجب فيهما وعلى هذا وأراق الاشجار اذا كانت تؤكل عادة فيجب فيه  
 والا فلا وعلى هذا التفصيل النباتات كلها ولا يجب في العطين الا في العطين الارمني لانه يتدأوى به  
 قوله (قضى) جواب المسائل المذكورة بكلمة ان وأشار بقوله (فقط) الى نفي وجوب الكفارة  
 (ومن جامع) في قبل أو دبر على الصحيح (أو بجمع) ذكر ان كان أو نفي اذا كان بطوعهما وقال  
 الشافعي لا تجب الكفارة على المطاوعة وبه قال مالك وأحمد وفي قول للشافعي يلزمها ولكن  
 ينعمها الزوج وفي قول كذهبن بالقوله عليه السلام من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر  
 رواه الدارقطني وكلمة من تطلق على الذكر والاني (أو أكل أو شرب غداء أو دواء) حال كونه  
 (عمدا) أي عامدا ويرجع هذا القيد الى جميع الثلاثة (قضى) صوم ذلك اليوم بخلاف  
 (وكفر) عندنا خلافا للشافعي فعنده الكفارة لا تجب الا بالجماع ولنا ما رويناه الا ان  
 وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا أفطر في رمضان فأمره عليه السلام أن يعتق  
 رقبة رواه مسلم وأبو داود وللفظ أفطر في الحديث يتناول الماء كؤل وغيره والانزال في الجماع  
 ليس بشرط لانه تبع والتقاء الختانين كاف والكاف في قوله (ككفارة الفهار) في حمل  
 النصب لانه صفة مصدر محذوف تقديره وكفر فكفيرا ككفارة الظهار في الترتيب وقال مالك  
 وأحمد في رواية ككفارة اليمين ولنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال جاء رجل الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت يا رسول الله فقال وما أهلك قال وقعت على امرأتى في  
 رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال  
 فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال  
 تصدق به ذاق قال أعل أفقر منأخاين لا يتهاهل بيت أحوج من أهل بيتي فضحك النبي صلى  
 الله عليه وسلم حتى بدت أنيابة فقال اذهب فأطعمه أهلك رواه الجماعة وهذا ظاهر على وجوبه  
 من تأنص الاعرابي بأحكام ثلاثة بجوارز الاطعام مع القدرة على الصيام وصرفه الى نفسه  
 والا كتناه بخمسة عشر صاعا (ولا كفارة بالانزال فيما دون الفرج) أي القبل والدبر كالتبطين  
 والتفخيز والاستنماء بالكف واختلف فيه فقيل يحرم الاستمتاع بالكف وعن عطاء سمعت  
 قوما يحشرون وأيديهم حبالى فأظن انهم هؤلاء وقال سعيد بن جبيرة عذب الله أمة كانوا يعشون  
 عبدا كبرهم وقيل ان قصده تشكين الشهوة يرجى أن لا يكون عليه وبال (ر) لا بافساد صوم  
 غير رمضان (ولو في قضاء رمضان لان الكفارة وردت في هتك رمضان اذا لم يجوز اخلاؤه من  
 الصوم بخلاف غيره من الازيمة (وان احتقن) أي وضع حقنة في دبره (او استعط) أي صب  
 في أنفه سعوطا وهو يفتح السين ما يجعل في الأنف من الادوية ومنه يقال سعطته وأسعطته



(أو أقطر في أذنه) وهذا لان الماء اذا أقطر فيه لا يشطره ولو استنشق ووصل الماء الى دماغه  
 يشطر (أو داوى جافة) وهي الطعنة التي تبلغ الجوف (أو) داوى (أمة) وهي الشجة التي تبلغ  
 أم الرأس (بدواء) سواء كان رطباً أو يابساً لان الاعتبار للوصول فلذلك لم يقسده بالرطب  
 كالقدوري وغيره وقال (ووصل) الى (جوفه) في الجملة (أو) الى (دماغه) في الأمة وهذا عند  
 أبي حنيفة للوصول الغذاء الى جوفه وقال لا يشطر لانه لم يصل من المنفذ الاصلى وقيل الرطب  
 مقسده عنده خلافاً له واليابس ليس يشطر اتفاقاً ولا كثرة على ان العبرة للوصول كما ذكرناه  
 قوله (أقطر) جواب المسائل المذكورة في قوله وان احتقن الخ (وان أقطر في احليله) وهو  
 منفذ الذكر (لا) يشطر سواء كان ماءً أو دهنًا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يشطر ويحمد مضطرب  
 والاصح انه مع أبي حنيفة وهذا الاختلاف مبنى على انه هل بين المشاة والجوف منفذ أم لا  
 واختلفوا في الاقطار في قبلها والصحيح الفطر ولو أدخلت اصبعها في فرجها وأدبرها لا ينسد  
 صومها على المختار الا أن تكون مبلولة بماء أو دهن ولو أدخل اصبعه في دبره اختلفوا في وجوب  
 الغسل والقضاء والاصح عدم الوجوب كالخشبة لا كذلك (وكره) للصائم (ذوق شيء) لانه  
 تعرض لافساد صومه الا المرأة اذا كان زوجها سيئ الخلق فلا بأس أن تذوق المرققة بطرف  
 لسانه وفي حالة الشراء أيضاً لا يكره للضرورة (و) كذا يكره (مضغه) أي مضغ الصائم شيئاً  
 لما ذكرنا وقوله (بلا عذر) يرجع الى الذوق والمضغ جميعاً بخلاف ما جعله الشارح قسده المضغ  
 فقط ومن العذر أن لا يتجسد المرء من مضغ اصبعه الطعام من حائض أو نكسأ أو غيره مما يمن  
 لا يصوم ولم يتجد طبيخاً ولا لبناً حليباً (و) كذا يكره (مضغ العلك) لانه يتهبهم بالافطار واطلاقه  
 يدل على ان جميع أنواعه لا يشطر ولكن فيه تفصيل وهو انه اذا كان مضغاً لا يشطر وان كان  
 غير مضغ يشطر وقيل في الاسود ينسد وان كان ملتصقاً وفي غير الصوم لا يكره للمرأة ويكره  
 للرجل اذا لم يكن من علة وقيل لا يكره ولا يستحب (لا) يكره (كحل) يشق الكاف مصدر من  
 كحل يكحل وبالضم اسم لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام اكحل وهو صائم  
 رواه الدارقطني (و) لا (دهن شارب) يشق الدال مصدر وبالضم اسم والمعنى على الاول لا ندليس  
 فيه شيء ينافي الصوم بخلاف المحرم (و) لا يكره أيضاً (سواك) أي استعماله لان السؤال اسم  
 للخشبة لما روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يسأله وهو صائم ما لأعذه ولا أحصى رواه أبو داود والترمذي وانما أطلق ذكره ليتناول  
 المبسول وغيره وأقول النهار وآخره وكرهه أبو يوسف بالرطب والمببول بالماء وكرهه الشافعي بعد  
 زوال وبه قال أحمد وكرهه مالك بالرطب (و) لا يكره أيضاً (قبله ان آمن) على نفسه لما روت  
 عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويأثم وهو  
 صائم ولكنه كان أملك لأربه رواه البخاري وأبو داود ويكره ان لم يأثم والشافعي رضي الله عنه  
 أباحها في الوجهين والماس كالقبلة والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية خلافاً للمجدرجه الله  
 وتفسير المباشرة أن يخرج دأ عن الثياب ويضع فرجه على فرجها

\* هذا (فصل في) بيان أحكام (العوارض) \*

وهو جمع عارضة من عرض الامر اذا حدث (لمن خاف) من المرض (زيادة المرض) أو تأخر

برئ (الفطر) في رمضان لان ذلك قد ينقض الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه هذا عند أبي حنيفة  
وعندهما اذا عجز عن القيام في الصلاة له الفطر وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك  
والاصل مرتب التيم وطريق معرفته الاجتهاد فان غلب على ظنه أفطار وكذلك اذا أخبره  
طبيب حاذق عدل والصحيح الذي يخشى أن يمرض بالصوم فهو كالمرضى وكذا الامة التي تخدم  
اذا خافت الضعف جازان تفطرت ثم تقضى (وللمسافر) الفطر أيضا (و) لكن (صومه احب ان  
لم يضره) لقوله تعالى وأن تصوموا خيرا لكم وقال الشافعي الفطر أفضل لقوله عليه السلام  
ليس من البر الصوم في السفر ولنا ما رواه أنس كان سافرا مع النبي صلى الله عليه وسلم فمنا الصائم  
ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ورواه البخاري ومسلم ورواه  
نخرج في مسافر ضرورة الصوم على ما روى في القصة انه غشي عليه ونحن نقول به (ولا قضاء  
ان مات) أي المريض والمسافر (عليهما) أي على حالهما من المرض والسفر لانهم لم يدركا عدة  
من أيام أخر لانهم ما عذرا في الاداء فلان يعذراني القضاء أو لى وان صح المريض أو أقام المسافر  
ولم يقض حتى مات لمسه القضاء بقدر الصحة والافامة أي لمسه الا بصاه به (وبطعم ولهم ما)  
أي لى المريض والمسافر وهو الوصى (كل يوم) من الايام التي أفطار فيها نصف صاع من  
بر أو صاع من غيره (كالفطرة) هذا اذا كان (بوصية) منها حتى اذا لم يوصي بذلك لم يلزم الولى  
أن يطعم عنهم ما لانهم عباد فلا بد من أمره وذلك بالايصاء وان فعل الولى ذلك جاز ويكون له  
الثواب كذا في الاختيار وكذا كفارة اليمين والقتل اذا تبرع الولى بالاطعام أو الكسوة تجوز  
دون الاعتاق وقال الشافعي يلزم الولى اعتبارا بدين العباد ولهذا اعتبر عنده من جميع المال  
والصلاة كالصوم استحسانا لكونهم أهم وتعتبر كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح ولا بصوم عنه  
الولى ولا يصلى خلافا للشافعي (وقضيا) أي المريض والمسافر (ما قدرا) عليه من الايام (بلا  
شرط ولا م) أي متابعة وهو الترتيب لان النص لم يشترط ذلك وعند البعض لا بد من الترتيب لقوله  
عليه السلام من كان عليه قضاء رمضان فليسرده ولا يقطعها هذا غير ثابت وروى ابن  
عمر رضى الله عنهم ما انه عليه الصلاة والسلام قال قضاء رمضان ان شاء فترق وان شاء تابع  
رواه الدارقطني فان قلت قراءة أبي فعده من أيام أخر متتابعة فيجب العمل بها كفاي قراءة  
ابن مسعود رضى الله عنه في كفارة اليمين ثلاثة أيام متتابعات قلت هذه مشهورة وذلك  
غير مشهورة فلا يجوز التخصيص بها ولكن المستحب المتتابع مسارعة الى اسقاط الواجب  
(فان جاء رمضان) آخر ولم يقض رمضان الذي قبله (فقدم الاداء) أي رمضان الذي جاء (على  
القضاء) أي رمضان الذي قبله ثم صام القضاء لانه وقته ولا فدية عليه وقال الشافعي عليه فدية  
ان أخره بغير عذر (وللعامل) عطف على قوله ان خاف في أول الفصل أي وللعامل الفطر أيضا  
للجرح كالسافر (والمريض) بالجرع عطف على العامل أي والمرضع الفطر أيضا لما ذكرنا قبل  
المراد من المرضع الظن لوجوب الارضاع عليها بالعقد بخلاف الام فان الاب يستأجر غيرها  
وبرده قول القدوري وغيره اذا احتقاعا على أنفسهما أو ولدتهما اذ لا ولد للمستهجرة ولان  
الارضاع واجب على الام ذبانية خصوصا عند عجز الاب قلت المرضع بالاطلاق يتناول الظن  
والام جميعا والظاهر ان مراد الشيخ هذا المقتضى الحكم فيهما جميعا ولهذا أطلق بذكر الولد

ولم يذكروا مثل القدوري وغيره (أن خافنا) أي الحامل والمرضع (على الولد) راجع إلى المريض  
 (أو النفس) راجع إلى الحامل ولا فدية عليهم ما خلا قال الشافعي في الموضع (وللشيخ الفاني) أي  
 الهرم وهو أيضا عطف على ما قبله أي له الفطر أيضا للعرج (وهو) أي الشيخ الفاني (يقضى)  
 لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين أي لا يطيقونه وقال مالك لا تجب عليه الفدية  
 وبه قال الشافعي في القديم واختاره الطحاوي لأنه عاجز عن الصوم فأشبهه المريض إذا مات قبل  
 البرء وأشار بقوله (فقط) إلى نفي وجوب الفدية على الحامل والمرضع (وللمتطوع) عطف أيضا  
 على ما قبله أي للمتطوع بالصوم الفطر (بغير عذر في رواية) عن أبي يوسف وذكر الكرخي وأبو  
 بكر أنه لا يفطر إلا من عذر لما روى أنه عليه السلام قال إذا دعى أحدكم إلى الطعام فليجب فإن  
 كان مفطرًا فليأكل كل وإن كان صائمًا فليصل أي فليدع قال القرطبي ثبت هذا عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ولو كان الفطر جائزًا كان الأفضل الفطر لأجابه الدعوة التي هي سنة وجه رواية أبي  
 يوسف ما روت عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم  
 شيء فقلنا لا قال إنني إذا صائم ثم أتني يوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا خبز فقال أرنيه فقلنا  
 أصبحت صائمًا فأكل كل رواه مسلم وزاد السائي ولكن أصوم يوما مكانه وصحح هذه الزيادة أبو محمد  
 عبد الحق ولا خلاف أنه يجوز للعذر واختلاف في الضيافة فقبل ليلت بعذر وقبل عذر قبل  
 الزوال وبعده لا الأمن إلا بغيره وكذلك إذا حلف عليه بالطلاق يفطر قبله وبعده لا  
 (ويقضى) أي المتطوع إذا أفطر سواء كان بعذر أو غيره وقال الشافعي ليس عليه قضاء لأن  
 المتطوع أمر بنفسه لما روي بنا وهو قول أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم  
 وحديثه الصائم المتطوع أمر بنفسه أن شاء أفطر وإن شاء صام غير صحيح قاله القرطبي وقال  
 الترمذي في اسناده مقال فإن قلت قد روي من صام تطوعا فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار  
 قلت في طريقه جعفر بن الزبير وهو متروك (ولو بلغ صبي) في بعض نهار رمضان (أو أسلم كافر)  
 فيه (أمسك) كل منهما بقبضة (يومه) يشبه الصائمين واختلوا في هذا الأمر قيل مستحب  
 وقيل واجب وهو الصحيح وعلى هذا الحائض إذا طهرت والمسافر إذا قدم (ولم يقض) كل منهما  
 (شيئا) لأن الصوم غير واجب فيه خلافاً لفرق الكافر وعن أبي يوسف إذا أدرك وقت النية  
 وجب عليه ما صوم ذلك اليوم وإن لم يصوم ما قضياه ولو نوى الكافر الذي أسلم تطوعاً لا يجزئه  
 لأنه ليس من أهله في أول النهار بخلاف الصبي الذي بلغ (ولو نوى المسافر الإفطار ثم قدم)  
 من سفره (ونوى الصوم في وقته) وهو قبل أن يتصرف النهار (صح) صومه سواء كان فرضاً  
 أو نفلًا (ويقضى) الصوم (بأنعام) أي بسببه لأنه نوع مرض (سوي يوم) يعني لا يقضى يوماً  
 (حدث) الأنعام (في ليلته) لوجود الصوم فيه إذا طاهره نوى من الليل جلاله على  
 الإصلاح حتى لو كان متسكياً بعدد الأكل في رمضان أو كان مسافراً قضى كله (و) يقضى أيضا  
 (بجنتين غير عمد) وهو أن يكون غير مستوعب لشهر رمضان فإذا كان عمداً لا يقضى لأنه سرح  
 وقال مالك يقضى في الحائضين وقال زفر والشافعي لا يقضى في الحائضين والاصل أصولي ثم لا فرق

بين الجنون الأصلي والعارضي وعند محمد انه الحق الأصلي بالصبي واختاره بعض المتأخرين  
 (و) يقضى أيضا (بالمسالك) في رمضان (بلائمة صوم و) لائمة (فطر) خلافا لفر بناء على ان  
 أصله أن رمضان يتأدى بدون النية في حق الصحيح المقسم وغرة الخلاف تظهر في لزوم القضاء  
 وجوب الكفارة فان لم يأكل كل لا يلزمه القضاء عنده وان كل يلزمه الكفارة لانه صائم عنده  
 وعند أبي حنيفة الحكم على عكسه لانه غير صائم وعندهما أن كل بعد الزوال فكذا قال  
 أبو حنيفة وان أكل قبله تجب عليه الكفارة (ولو قدم مسافر) من سفره في بعض النهار  
 (أو طهرت) امرأة (حائض) فيه (أو تسحر) الصائم (و) الحال أنه قد (فلته) أي الوقت الذي  
 تسحر فيه (بلاو) الحال أن (الفجر طالع أو أفطر) الصائم (كذلك) أي فله غروب الشمس  
 (و) الحال أن (الشمس حية) أي لم تغرب (أمسك) كل من المذكورين بقية (يومه) تسبها  
 (وقضى) كل منهم ذلك اليوم (ولم يكفر) كل منهم كالا يجب على من أكل ناسيا ثم أكل عدا  
 لقصور الجنابة (كأكل) بالتنوين والكاف في محل النصب على انه اضافة لمصدر محذوف  
 أي لم يكفر تكفيرا كاف كل صائم حال كونه (عمدا) أي عمدا (بعدا) حال كونه (ناسيا)  
 فانه لا تجب عليه الكفارة عند أبي حنيفة لتمكن الشبهة وعندهما عليه الكفارة لوجود  
 الجنابة (ونامة ومجنونة) مجروران عطفا على قوله كأكل أي وكائمة ومجنونة (وطئنا)  
 فانه لا يجب عليهم الكفارة أيضا ولكن يجب القضاء وعند زفر والشافعي لا قضاء عليهم أيضا  
 كالناسي وإنما وجود ما ينافي الامسالك الآن في الناسي ثبت بالنص فلا ية اس عليه وصورة  
 المجنونة انه انوت الصوم ثم جنت بالنهار وهي صائمة بخامها انسان قبل هذا تصحيف في الاصل  
 عن مجبورة وهي المكروهة وعن عيسى بن أبان قلت لمحمد رحمه الله أهذه المجنونة قال لا بل  
 المجبورة فقلت ألا تجعلها مجبورة فقال بلى ثم قال كيف وقد سارت به الركبان

\* هذا (فصل) في بيان أحكام النذر (من نذر صوم يوم النحر أفطر) لانه معصية (وقضى)  
 يوما مكانه لانه نذر بصوم مشروع بأصله والنهي لا ينافي المشروعية كما تقرر في الاصول وقال  
 زفر والشافعي هذا نذر باطل فلا يلزمه الصوم ولا القضاء لانه نذر عما هو معصية (وإن نوى)  
 مع نذره الصوم (عينا) كقتر أيضا (كفاوة عيين وهذا على ستة أوجه الاول انه لم ينو شيئا والثاني  
 نوى النذر ونوى أن لا يكون عينا والثالث نوى النذر ولم يحظر بياله اليمين والرابع نوى اليمين  
 ونوى أن لا يكون نذرا والخامس نواه ما جعلا والسادس نوى اليمين ولم يحظر بياله النذر ففي  
 الثلاثة الاول يكون نذرا لا عينا اجماعا حتى لا تلزمه الكفارة وفي الرابع يكون عينا اجماعا حتى  
 لو لم يصم ذلك اليوم الذي نوى فيه اليمين تلزمه الكفارة وفي الخامس عليه الصوم والكفارة  
 عندهما وعند أبي يوسف عليه القضاء لا غير وبه قالت الثلاثة وفي السادس يكون نذرا وعينا  
 عندهما وعنده يكون عينا لا غير (ولو نذر صوم هذه السنة) فهو نذر بأيام جميع السنة وهي  
 اثناعشر شهرا صام ولكنه (أفطر أياما منهية) لكون الصوم فيها حراما (وهي) أي الايام المنهية  
 (يوما العبد وأيام التشریق) فالجمله خمسة أيام (وقضاها) أي الايام المذكورة لما قلنا قبل هذا  
 محمول على ما إذا نذر قبل عمد الفطر أما إذا قال في شوال لله على صوم هذه السنة لا يلزمه قضاء  
 يوم الفطر وكذا الوقت بعد أيام التشریق لا يلزمه قضاء يوم العيدين وأيام التشریق بل يلزمه

صيام ما بقى من السنة وغذا غير صحيح لان قوله هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت  
النذر الى وقت النذر وهذه المدة لا تخلو عن هذه الايام (ولا قضاء) عليه (ان شرع فيها) أى فى  
الايام الخمسة المنهية أى ان شرع فى صومها (ثم أفطر) عند أبي حنيفة ومحمد لان وجوب القضاء  
منبى على لزوم المضى فيه اصابته عن البطالان وهذا الصوم منتهى عنه وقال أبو يوسف عليه  
القضاء كما لو نذر هكذا أثبت الخلاف صاحب المجمع والشارح جعل محمد مع أبي يوسف

هذا (باب) فى بيان أحكام (الاعتكاف) \*

هو من العتكف وهو الحس والاقامة وشرعا حولت فى مسجد مع الصوم والنية والغوى  
موجود فيه مع زيادة واليه أشار الشيخ بقوله (س لبت فى مسجد) جماعة وعن أبي حنيفة لا يجوز  
الافى مسجد يصل فيه التمس وعنه ان الواجب لا يجوز فى غير مسجد الجماعة والنفل يجوز  
وعنه ان كل مسجد به امام ومؤذن معلوم ويصل فيه التمس بالجماعة فانه يعتكف فيه وأفضل  
ما يكون فى المسجد الحرام ثم فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم فى بيت المقدس ثم فى الجامع ثم  
كل مسجد أهله أكثر قال الشيخ هو سنة وقال القدورى مستحب وقال صاحب الهداية  
والصحيح انه سنة مؤكدة قلت الصحيح التفصيل فان كان مندورا فواجب وفى العشر الاخير من  
رمضان سنة وفى غيره من الازمنة مستحب والباقى (بصوم) تتعلق بقوله لبت (نية) عطف  
عليه وقال الشافعى الصوم ليس بشرط لما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ليس على المعتكف صوم الا أن يجعله على نفسه رواه الدارقطنى وقال رفعه أبو بكر محمد بن اسحق  
السوسى وغيره لا يرفعوه ولنا حديث عائشة رضى الله عنها قالت السنة على المعتكف أن  
لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج الا لا بد منه ولا اعتكاف  
الا بالصوم ولا اعتكاف الا فى مسجد جامع رواه أبو داود ومثله لا يعرف الامم اعانم الصوم شرط  
لصحة الواجب منه رواية واحدة وصحة التطوع فيما روى الحسن عن أبي حنيفة وأقوله على  
هذا يوم وفى ظاهر الرواية عنه وهى قولهما ان الصوم ليس بشرط فيه وليس لأقوله تفيد حتى  
لودخل المسجد ونوى الاعتكاف الى أن يخرج منه صح واليه أشار الشيخ بقوله (وأقوله) أى أقول  
الاعتكاف حال كونه (تقلا ساعة) وعن أبي يوسف أقله أكثر النهار (والمرأة تعتكف فى مسجد  
بيتها) لانه أصون لها وعند الثلاثة لا يجوز لها ذلك بل تعتكف فى أى مسجد كان غير مسجد بيتها  
(ولا يخرج) المعتكف (منه) أى من المسجد (الحاجة شرعية كالجمعة) لما روينا وبه قال  
أحمد وقال مالك والشافعى الخروج للجمعة مفسد (أو) الحاجة (طبيعية كالبول والغائط)  
لما روينا ثم فرع على هذا البقاء بقوله (فان خرج) المعتكف من المسجد (ساعة) زمانية لا رملية  
(بلا عذر) شرعى كأنه دام المسجد أو تفرق أهله أو طبعى (فسد) اعتكافه عند أبي حنيفة  
لان الخروج ضد اللبث وقال لا يفسد الا ان خرج أكثر النهار لان فى القلب ضرورة (وأكله)  
أى أكل المعتكف (وشربه ونومه ومبايعته فيه) أى فى المسجد حتى لو خرج لاجلها يفسد  
اعتكافه خلافا لشافعى فى خروجه الى بيته للأكل (وكره احضار المبيع) وهو الساعة لانه  
مستغن عن ذلك وعند مالك وأحمد تكره المبايعه كما اذا كانت للتجارة لقوله عليه السلام  
اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع فى المسجد فقولوا لا أبيع الله تجاركم رواه النسائى ونحن قلنا

بحوجه لان المراد مبايعة ما لا بد منه كالطعام ونحوه وأما اذا أراد التجارة يكره له ذلك على الصحيح (و) كذا يكره (أصح) الذي يعتقده عبادة لقوله عليه السلام ولا صمات يوم الى الليل رواه أبو داود وأما اذا صمت صوتا لنفسه عن الوقوع في الكلام الحرام فذلك خير محض بل واجب (و) كذا يكره (التكلم فيه) أي في المسجد (الاجير) والتكلم بغير خير يكره لغير المعتكف فلهذا كفف بالطريق الاولى (وحرم) على المعتكف (الوطء) لقوله تعالى ولا تبشروهن بأنتم عاكفون في المساجد (ودواعيه) أي ودواعي الوطء وهي اللبس والقبلة كما في الاحرام والظهار والاستبراء بخلاف الصوم للعرج وعند الشافعي لا تحرم الدواعي في قول (وبطل) الاعتكاف (بوطنه) سواء كان عامدا أو ناسيا نهارا أو ليلا لانه محظور بالنص كالجماع في الاحرام بخلاف الصوم اذا كان ناسيا والفرق الحالة المذكورة في الاعتكاف دون الصوم ولو أنزل بالقبلة أو اللبس فسد وبغير الانزال لا يفسد خلافا للشافعي في قول (ولزمه) أي المعتكف (الليالي أيضا) يعني كالايام (بندرا اعتكاف أيام) لان ذكر الايام ذكر الليالي وكذا على العكس لقوله تعالى ثلاث ليال سويا وثلاثة أيام الارمز او القصة واحدة وقال الشافعي لا تدخل الدلالة الاولى وبه قال مالك وأحمد وأما الليالي المتخالفة ففيها ثلاثة أوجه أحدها تدخل والآخر لا تدخل والثالث ان نذرا تتابع تدخل والا (و) لزمه (ليلتان بنذر) اعتكاف (يومين) اعتبارا للمثنى بالجمع وقال أبو يوسف الدلالة الاولى لا تدخل لان الدلالة الوسطى بين اليومين دخلت بحكم التبعية ضرورة الاتصال ولا كذلك الدلالة الاولى وبه قالت الثلاثة وما نزع عن العبادات الغير المركبة أخذ في بيان العبادة المركبة على التناسب المذكور في الحديث المشهورة قال

هذا (كتاب) في بيان أحكام الحج \*

وهو لغة قصد مطلقا وشرا قصد الى زيارة البيت على وجه التعظيم وذكر في بعض النسخ (هو) أي الحج (زيارة مكان مخصوص) وهو البيت شرفه الله تعالى (في زمان مخصوص) وهو أشهر الحج (بفعل مخصوص) وهو الطواف والسعي والوقوف محرما (قرض) الحج لقوله تعالى والله على الناس حج البيت (مرة) واحدة في العمر لحديث الاقرع بن حابس أفى كل عام يارسول الله فقال الحج مرة فمن زاد فهو تطوع رواه أحمد والنسائي بمعناه ولان ندبه البيت وهو غير مستكرر (على الفور) لا على التراخي لقوله عليه السلام من أراد الحج فليستجمل فانه قد يعرض المريض وتضل الرحلة وتعرض الحاجة رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وهذا قول أبي يوسف ومالك وعن محمد انه على التراخي لانه وظيفة العمر وبه قال الشافعي وأحمد في رواية فان قلت حج رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة عشر وكان فرضه في سنة ست فهذا يدل على ما ذهب اليه محمد قلت الحج واجب بقوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي ثلاث سنة تسع والذي نزل في سنة ست قوله تعالى وأتوا الحج والعمره لله وهو أمر باتمام ما شرع فيه وليس فيه دلالة على الإيجاب من غير شروع وأما تأخيرها عليه السلام الى السنة العاشرة فيجتمعل أن يكون لعذر اما لانها انزلت بعد فوات الوقت أو لتخوف من المشركين على أهل المدينة أو على نفسه وأما ما قاله بعضهم انه عليه السلام كان قد علم انه يدرك الحج قبل موته فليس بشئ (بشرط حربة)

فلا يجب على العبد (وبلوغ) فلا يجب على الصبي (وعقـل) فلا يجب على الجنون (وصحة)  
الجوارح فلا يجب على مقعد غنى وزمن غنى خلافا للشافعي وكذلك الاعى لا يجب عليه  
عند أبي حنيفة وإن وجد زادا وراحلة وفائدة خلافا لها وكذا مدة طوع الرجلين والمنسـلـوج  
والشيخ الذي لا يثبت على الرحلة بنفسه والمحسوس وغرة الخلاف في وجوب الاحتجاج فعنده  
لا يجب عليهم الاحتجاج وعندهما يجب (وقدرة زاد وراحلة) غير عقبية وهو قدوما يكثرى به  
شق يحمل أو رأس زاملة وقت خروج أهل بلده (فضلت عن مسكنه وعن ما لا بد منه) كالخادم  
والفرس وأثاث البيت وقماش البدن والسلاح وكتب الفقهاء كان فقهما (و) عن (نفقة  
ذهابه) إلى مكة (واباؤه) أي وعن نفقة رجوعه إلى أهله (و) فضلت أيضا عن (نفقة عياله)  
إلى حين عودته لأن هذه الأشياء مقدمة على حق الله تعالى (وأمـن طريق) بالجزأى وبشرط  
أمن طريق لأنه لا يتأتى بدونه وهو شرط الوجوب في رواية أبي ثبياع عن أبي حنيفة وكان  
القاضي أبو حازم يقول هو شرط الآداء وبه قال أحمد وغرة هذا تظهر في وجوب الإيصال وقال  
أبو القاسم الصفار لا أشك في سقوط الحج عن النساء ولكن أشك في سقوطه عن الرجال  
والبادية عندي دار الحرب وقال أبو بكر الاسكاف لا أقول الحج فريضة في زماننا قاله في سنة  
ست وعشرين وثلثمائة وأفتى أبو بكر الرازي أن الحج سقط عن أهل بغداد وبه قال جماعة  
من المتأخرين وقال أبو الليث أن كان الغالب في الطريق السلامة يجب وإن كان خلاف  
ذلك لا يجب وعليه الاعتماد قلت فعلى هذا لا يسقط عن أهل مصر والشام لأن الغالب في  
طريقهما السلامة ولكن الغالب هذان وجود الترك لأنهم يجمعون الاحتجاج من قطاع الطريق  
حتى أن سنة تقل قيم الترك يكثر فيها الفساد في الطريق فيمكن أن يقال إذا انقطع الترك  
عن الطريق بسقط الحج وهذا ظاهر لا يخفى (و) بشرط (محرم) غير مجوس ولا فاسق ولا صبي  
(أوزوج لامرأة في) مسافة (سفر) وهي ثلاثة أيام فصاعدا لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة  
تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر—فرايكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعها أبوها وأبناؤها  
أو زوجها أو أخوها أو محرم منها رواه مسلم وأبو داود وهو حجة على الشافعي في تجوزها لها  
مع النساء الامنيات إذا لم يتجدد زواجا ومحرماتها فإن قلنا يرد المهاجرة والمأسورة قلت هما لا ينشأن  
سفرا وانما مقصودهما النجاة خوفا من تبدل الدين وإذا وجدت محرما فليس للزوج منعها  
عن فرض الحج خلافا للشافعي ونفقة المحرم عليها كذا في شرح القندوري وفي شرح الطحاوي  
لا يجب عليها ذلك (قلوا حرم صبي أو عبد قبله) الصبي (أو عتق) العبد (فرضي) كل واحد  
منهما على إحرامه (لم يجز عن فرضه) أي عن فرض الحج لأن إحرامهما انقضى للنفس فلا يؤدي  
به الفرض وقال الشافعي إذا مضى يكون عن الفرض فإن قلت الإحرام شرط عندكم فوجب  
أن يجوز أداء الفرض به كالصبي إذا توضأ ثم بلغ جازله أن يؤدي به الفرض قلت نعم ولكن له  
شبه بالركن من حيث اتصال الآداء به فأخذنا بالاحتياط في العبادة ولو وجد الصبي الإحرام  
قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام أجراً بخلاف العبد لأن إحرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية  
فيه—كنه الخروج بالشروع في غيره بخلاف العبد (ومواقيت الإحرام) أي المواقيت التي  
لا يتجاوزها الإنسان إلا محرما كذا وكذا وهو جمع ميقات وهو الوقت المضررب للفعل والمراد

به الموضع وهي خمسة الأول (ذوالخليفة) وهي موضع عند قرية بينه وبين المدينة ستة أميال  
 أو سبعة وهو ما من ميام بني جشم بينهم وبين خفاجة من بني عقيل والعوام يقولونه آبار على  
 رضى الله عنه (و) الثاني (ذات عرق) بكسر العين وهو الحد الذي بين نجد وتهامة والعرق  
 في الأصل الأرض التي أحيها قوم بعدان كانت دائرة وقيل هي السجدة التي تنبت الطرفاء  
 وشبهها (و) الثالث (بحفة) بضم الحيم وسكون الحاء المهمله وهو موضع بالقرب من رابغ  
 وهو رسم خال لا يسكن به والعوام يقولون هي الرابع وليس كذلك بل مثل ما ذكرنا  
 (و) الرابع (قرن) المنازل ويقال له قرن الثعالب بينه وبين مكة خمسون ميلا (و) الخامس  
 (يلم) بفتح الياء آخر الحروف وقيل ألبم بالهمزة موضع الياه وهي على لبنتين من مكة (لاهلها)  
 أى هذه المنازل لاهلها فذوالخليفة لاهل المدينة وذات عرق لاهل العراق وبحفة لاهل الشام  
 ومصر والمغرب وقرن لاهل نجد ويلم لاهل اليمن (ولن مرتبها) أى بهذه المواضع من غير أهلها  
 لحديث ابن عباس رضى الله عنهما أنه عليه السلام وقت لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهل الشام  
 الجحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلم فقال هن لهم ولن أى علمين من غير أهلهم لمن  
 كان يريد الحج والعمرة الحديث رواه البخارى ومسلم وأبو داود وعن عائشة أنه عليه السلام  
 وقت لاهل العراق ذات عرق رواه أبو داود والنسائي ثم الاتفاقى إذا انتهى إلى المسقات  
 على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العمرة ولم يقصد وقال الشافعى لا يجب  
 الأعلى من أراد الحج أو العمرة لما روى عن جابر أنه عليه السلام دخل مكة وعلمه عمامة  
 سوداء بغير إهرام رواه مسلم والنسائي ولما روى عن ابن عباس أنه عليه السلام قال لا يدخل  
 أحد مكة إلا بإهرام وما رواه كان مختصة بلك الساعة (وضح تقديمه) أى تقديم الأهرام (عليها)  
 أى على هذه المواقيت لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وفسرت الصحابة رضى الله عنهم  
 أن الإتمام بأن يحرم من ديرة أدله (لا) يصح (عكسه) وهو تأخير الأهرام عن هذه المواقيت  
 على ما يبيح عيانه أن شاء الله تعالى (و) الميقات (لداخلها) أى لداخل المواقيت (الحل) وهو  
 الذى يبيحه وبين الحرم (و) الميقات (للمكى) أى لساكن مكة (الحرم) وحده من  
 طريق المدينة ثلاثة أميال عند بيوت السقياء ومن اليمن سبعة أميال عند أخا خليف ومن  
 العراق سبعة أميال على ثنية رحل وهو جبل بالمنقطع ومن الجعرانة سبعة أميال عند منقطع  
 الاعباس ومن الطائف سبعة أميال عند طرف عرفة ومن بطن عرنة أحد عشر ميلا وذكر  
 في الحواشى حده من طريق المدينة ثلاثة أميال ومن طريق اليمن والعراق وعرفة والطائف  
 وبطن عرنة سبعة ومن طريق الجعرانة تسعة ومن طريق جدة عشرة ومن بطن عرنة أحد عشر  
 ميلا (الحج) أى لأجل الحج يعنى إذا كان يريد الحج (و) الميقات (الحل للعمرة) أى لأجلها يعنى  
 إذا كان يريد العمرة

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الأحرام) وكيفيته \*

(وإذا أردت) أي الطالب حجاً وعمرة وأغماذك هذا الفصل بالخطاب تحريضا على تعلم  
 أمور الأحرام واهتماما لشدة الاحتياج إلى معرفته (أن تحرم) أى الأحرام لأن أن مصدرية  
 (فتوضأ) ان شئت والافاعنسل (والغسل أحب) لما روى زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه عليه



السلام اغتسل لأحرامه ورواه الترمذي وحسنه والمراد بهذا الغسل تحصيل النظافة وإزالة  
 الرائحة الكريهة لا الطهارة حتى تؤمر بها الخائض والنفساء (والبس إذا را) الذي يؤثر به  
 (ورداء) الذي يرندي به على الكتف حال كونهما (جديدين) لأنه أنظف وأبعد من الوسخ  
 (أو غسيلين) أن لم يجد الجديدين والأولى أن يكون أيضين (وتطيب) أن وجدت الحديث  
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أحرامه بأطيب  
 ما أجد ورواه البخاري ومسلم وكره محمد وزفر بما تبقى عينه بعد الأحرام (وصل ركعتين) بعد  
 اللبس والتطيب وقص الأظفار والشارب وحلق العانة وتنف الأبط لأنه عليه السلام صلى  
 ركعتين ورواه مسلم والبخاري ولا يصلحها في الوقت المكروه (وقل اللهم اني أريد الحج فيسره لي  
 وتقبله مني) لأن أنس رضي الله عنه روى أنه عليه السلام صلى الظهر ثم ركب على راحلته فقال  
 اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني (ولب) أمر من التلبية أي قل لبك اللهم الخ (دبر  
 صلاتك) وهي الركعتان المذكورتان حال كونك (تنوي بها) أي بالتلبية وليس بأضمار قبل الذكر  
 لأن قوله لب يدل على ذلك وانما ينوي بها (الحج) لأن النية شرط لجميع العبادات والذكر باللسان  
 ليس بشرط كما في الصلاة فإن جمع بينهما كان أحسن (وهي) أي التلبية (لبيك) وهي تشية لب  
 من أب بالمكان أي أقام وقيل أي لزم والمعنى أنا مقيم على طاعتك لازم لها غير خارج عنها والتنية  
 زيادة اظهار الطاعة كأنه قال أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة (اللهم) يعني يا الله فمأخذ  
 حرف النداء عوضت عنها الميم وهذا لا يجوز يا اللهم لاجتماع العوض والمعوض عنه (لبيك  
 لا شريك لك) في ملكك (لبيك أن الحمد) بالفتح والكسر وروايتان ومعنى الفتح لأن الحمد  
 لك والكسر أصح ليكون ابتداء ذكر لتعليلا للآول (والنعمة) بكسر النون كل ما يصل إلى  
 الخلق من النفع ودفع الضرر (لك والمالك) بضم الميم وفسر بأنه سعة المقدور والمالك بالكسر  
 حيازة الشيء وتوصيف الله بالآول أبلغ على ما لا يخفى (لا شريك لك) كرر للتأكيد (وزد فيها) أي  
 في التلبية وقال الشافعي في رواية الربيع عنه لا يزيد لأنه ذكر منظوم فتحل به الزيادة والنقصان  
 كالآذان وإنما إن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول إذا ستوت به راحلته زيادة على المروي لبك  
 لبك وسعديك والخير بين يديك والرجاء اليك والعمل متفق عليه بخلاف الآذان لأنه لا إعلام  
 (ولا تنقص) من التلبية لأنه هو المنقول عنه عليه السلام (فإذا لبيت) حل كونك (ناويا فقد  
 أحرمت) أي دخلت في الأحرام وهذا نصريح بأنه يكون شارعا عند وجودهما ولم يبين بأيهما  
 يصير شارعا فقال حسام الدين الشهيد يصير شارعا بالتلبية ولكن عند التلبية لا بالتلبية وعن أبي  
 يوسف أنه يصير شارعا بالتلبية وحدها وبه قال الشافعي كالصوم ولما قوله تعالى فن فرض فيه  
 الحج قال ابن عباس فرض الحج الإهلال وقال ابن عمر التلبية وقال ابن مسعود الأحرام وقالت  
 عائشة لأحرام الأهل ولي بخلاف الصوم لأنه ركن واحد (فاتق) أي فإذا أحرمت اتق  
 أي فاجتنب (الزفت) أي الجماع وقيل ذكره بدواعيه عند النساء (والفسوق) أي المعاصي  
 والخروج عن طاعة الله تعالى قبيح وفي حالة الأحرام أقبح (والجدال) أي المجادلة وهي المناجعة  
 مع الرفقة والمكارية والعكابين والمنازعة معهم والسباب (و) اتق أيضا (قتل البصيد) لقوله  
 تعالى لا تأكلوا الصيد وأنتم حرم (و) اتق أيضا (الإشارة إليه) أي إلى الصيد وهي تكون في الحضرة

(والدلالة عليه) أي عن الصيد وهي تكون في الغيبة (و) اتق أيضا لبس القميص والسر اويل  
 والعمامة والقلاصوة والقباء والخفين إلا أن لا تجدد أنت (النعالين فاقطعهما) أي الخفين  
 (اسفل من الكعبين) والكعب ههنا هو المفصل الذي في وسط القدم عند معدة الشرايبكل  
 ذلك ورد الحديث الصحيح (و) اتق أيضا لبس الثوب المصبوغ بؤرس) وهو الكركم (أو زعفران  
 أو عصفر) وهو زهر القرموط وقال الشافعي وأحمد لا بأس بلبس المعصفر (الآن يكون) الثوب  
 المصبوغ (لا ينقض) أي لا يفسد وقيل لا يتناثر وهو أقرب لمادة اللانظ (و) اتق أيضا (ستر الرأس  
 والوجه) وقال الشافعي يجوز للرجل تغطية وجهه لقوله عليه السلام أحرام الرجل في رأسه  
 وأحرام المرأة في وجهها ولنا قوله عليه السلام في المحرم الذي خرم من بعيره لا تخمر ووجهه  
 ولا رأسه رواد مسلم ورواه موقوف على ابن عمر فلا يعارض المرفوع ولئن صح فقوله أحرام  
 الرجل في رأسه ليس فيه نفي وجهه (و) اتق أيضا (غسلهما) أي غسل الرأس والوجهه أراد به  
 اللحية لأنها في الوجهه (بالخطمي) بكسر الخاء وهو نبت مشهور وانما منع لأن له رائحة طيبة  
 عند أبي حنيفة فصارت طيبا وعندهما يلين الشعر ويحسنه ويقتل القمل وغرة الخلاف في وجوب  
 الدم عنده والصدقة عندهما (و) اتق أيضا (مس الطيب) لقوله عليه السلام الحاح الشعث  
 الثقيل رواء أبو ذر الهروي وغيره وقال الشافعي يجوز له الخضاب بالحناء لأنه ليس بطيب ولنا قوله  
 عليه السلام الحناء طيب رواء النسائي (و) ليمق أيضا (حلق رأسه) فيه التفات من الخطاب  
 إلى الغيبة على ما لا يخفى (و) ليمق أيضا (قص) أي قطع (شعره) (و) قلم (ظفره) لقوله تعالى  
 ولا تحلقوا رؤسكم والقص في معنى الحلق فثبت بدلالة النص وكان القياس على ما ذكره أولا أن  
 يقال رأسك وشعره وظفره لكنه التفات من الخطاب إلى الغيبة كما ذكرناه فلذلك قدرنا الفعل  
 هنا بصيغة الغائب (لا) يتق المحرم (الاعتسال) لأنه عليه السلام اغتسل وهو محرم رواد مسلم وكره  
 مالك أن يغيب رأسه في الماء لتوهم التغطية فلنا هذا ليس بتغطية عادة (و) لا يتق أيضا (دخول  
 الحمام) لأنه عليه السلام دخل الحمام في الخفة رواء البيهقي وعند مالك أن دخل الحمام وتدللك  
 اقتدى (و) لا (الاستظلال بالبيت والمجل) والفسطاط وقال مالك يكره لأنه يشبه تغطية الرأس  
 وبه قال أحمد ولنا حديث أم الحصين قالت حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع  
 فرأيت أسامة وبالا أحدهما أخذ بخنطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رفع ثوبه يستتره  
 من الحر حتى ربح جرة العقبة رواد مسلم وأبو داود والنسائي (و) لا (شد الهيمان) بكسر الهاء  
 وهو ما يجعل فيه الدراهم ويشد على الحقوفخ الهاء فيه غلط (في وسطه) سواء كانت فيه نفقة  
 نفسه أو نفقة غيره وقال مالك يكره أن يكون فيه نفقة غيره وإن شدد اقتدى لعدم الضرورة إليه  
 ولنا أن ابن عباس رضي الله عنهما ما كان يطلقه من غير قيد (وأكثر التلبية متى صليت) عادم  
 التفات الغيبة إلى الحضور حيث قال: أكثر بالخطاب للعجم (أو عذابت شرفا) أي صعدت  
 موضعاً شرفاً عالياً (أو هبطت) أي نزلت (وأدياً ولقيت ربك) وهو جمع راكب كوفد جمع وافد  
 قال يعقوب هو العشرة فخافوقها من الأبل (و) أكثر أيضا (بالاسحار) أي في وقت الاسحار وفي  
 غير الاسحار أيضا ولكن تخصيص الاسحار لكونه وقت اجابة الدعوة حال كونك (رافعا صونك  
 بها) أي بالتلبية لما روى أنه عليه السلام كان يلبى إذا لبى راكبا أو صعدا كمة أو هبطا واديا وفي

أدبار المكتوبة وآخر الليل ذكره في الامام وأما رفع الصوت بهم فلما روى انه عليه السلام قال  
أنا في جبريل عليه السلام فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية رواه أبو  
داود وغيره (و) إذا دخلت مكة شرفها الله لئلا أنهارا فادخل من النخبة العليا وهي ثنية كداء  
من أعلى مكة على درب المعلى وطريق الابطح ومعنى يجنب الجحون وهو مقبرة أهل مكة (أبدأ)  
أولاً (بالمسجد) أي بالمسجد الحرام من باب بني شيبه والباء في (يدخل مكة) تتعلق بأبدأ وهي في  
في محل النصب على الحال أي حال دخولك مكة فتأهل المصدر ومحمدوف (وكبر وهال تلقاه  
البيت) أي تجاهه لحديث جابر رضي الله عنه انه عليه السلام كان يكبر ثلاثاً ويقول لا إله الا الله  
وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عند ذلك (ثم استقبل الحجر الاسود) حال  
كونك (مكبراً مهللاً) لما روى انه عليه السلام دخل المسجد فبدأ بالحجر فاستقبله فكبر وهال  
رواه أحمد وحال كونك (مستلياً) الحجر لقول ابن عمر رضي الله عنهما رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يستلمه ويقبله رواه البخاري ومسلم وكيفية الاستلام أن يضع يديه على الحجر ويقبله (بلا  
أيذاً) لا أحد حتى لا يرتكب ترك الواجب لأقامة السنة لقوله عليه السلام لعمر رضي الله عنه  
يا عمر انك رجل قوي لا تراحم على الحجر الاسود فتؤذي الضعيف ان وجدت خلوة فاستلمه والا  
فاستقبله وكبر وهال رواه أحمد فان لم يقدر على الاستلام أمس الحجر شيئاً كالعرجون ونحوه وقبله  
لقول عامر بن واثله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر بمجن معه  
ويقبل المحجن رواه مسلم وإذا عجز عن ذلك رفع يديه بهذا منكبيه وجعل باطنهما نحو الحجر مشيراً  
بهما إليه كأنه واضع يديه عليه وظاهرهما نحو وجهه (وطف) بالبيت حال كونك (مضطجعا)  
وهو أن يلقى طرف رءائه على كتفه اليسرى ويجزجه تحت إبطه الأيمن ويبقى طرفه الآخر على  
كتفه اليسرى ويكون كتفه الأيمن مكشوفة واليسرى مغطاة بطرفي الأزارم أخوذه من الضبع  
وهو العضد لانه يبقى مكشوفاً لما روى يعلى بن أمية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف  
مضطجعاً رواه أبو داود وبه يكون طوافك (وراء الحطيم) لانه من البيت سمي به لانه حطيم من  
البيت أي كسر ويسمى حجراً أيضاً لانه حجر عن البيت أي منع منه وهو محطوط ومد على صورة نصف  
دائرة خارج عن جدار البيت من جهة الشام تحت الميزاب وليس كله من البيت بل مقدار ستة  
أذرع منه من البيت لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال ستة أذرع الحجر من  
البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم ولولم يطف بالحطيم بل دخل الفرجة التي بينه وبين  
البيت لا يجزئه ويبعد الطواف كله ولو أعاد الحجر وحده أجزأه ويدخل من الفرجة في الاعادة  
ولولم يدخل بل كما وصل الى الفرجة عادوراء من جهة المغرب أجزأه وطف حال كونك (آخذاً  
عن يمينك مما يلي الباب سبعة أشواط) لما روى عن جابر رضي الله عنه أنه عليه السلام لما قدم  
مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعا رواه مسلم والنسائي (ترمل) أي  
تسرع وفي الديوان الرمل ضرب من العدو قلت هو عدد وجهز المكتفين (في) الأشواط (الثلاثة  
الاول) وقيل لا رمل فيه لانه كان لاظهار الجلال لمشركين وقد زال والصحيح أنه ستة باقية لانه  
عليه السلام فعله في حجة الوداع والخلفاء بعده ولا يرمل في البقية بل عشى على هبته لما روى  
أشوا إليه بقوله (فقط) يعني لا يرمل في الاربعة الباقية (واسلم الحجر) الاسود (كلما مرت به

ان استطعت لما روى انه عليه السلام طاف على بعير كلما أتى على الركن أشار  
 اليه بشئ في يده وكبر وراه أحد البخاري وان لم يستطع استقبل على ما يناسبه وأن  
 يستلم الركن اليماني ولا يقبله وعند محمد وسنة ويقبله مثل الحجر الاسود لما روى عن ابن  
 عباس أنه عليه السلام كان يقبل الركن اليماني ويضع يده عليه وراه البارقطني (واختم  
 الطواف به) أي بالاستلام (و) اختمه أيضا (بركعتين) تصليهما (في المقام) أي في مقام  
 ابراهيم عليه السلام (أو حيث يتيسر من المسجد) الحرام ان لم يكن في المقام وهذه الصلاة  
 واجبة عندنا وقال الشافعي سنة لانعدام دليل الوجوب ولنا أنه عليه السلام لما انتهى  
 الى مقام ابراهيم عليه السلام قرأ قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ  
 فيهما فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد الى الركن فاستلمه ثم خرج  
 الى الصفا وراه أحد مسلم فقبه عليه السلام ان صلاته كانت امتثالا لامر الله عز وجل والامر  
 للوجوب واللام في قوله (للقدم) تتعلق بقوله طف مضطجعا أي طف سبعة أشواط مثل  
 ما ذكرنا لاجل القدم (وهو) أي طواف القدم (سنة لغير المكي) لانه على من يقدم  
 والمكي لا يقدم وقال مالك وأحمد هو واجب لقوله عليه السلام من أتى البيت فليحبه بالطواف  
 أمر وهو واجب ولنا أنه عليه السلام سمعته يقول فليحبه فلا يفيد الوجوب لان النجعة  
 في اللغة اسم للاكرام يبدأ به الانسان على سبيل التبرع ولا يلزم وجوب رد السلام بقوله تعالى  
 واذا حيدتم بغيبه فغيرا أحسن منها أو ردوها لانه ليس بالبداء احسان وانما هو مجازاة  
 للسلام الاول (ثم) بعد ذلك (اخرج الى الصفا) من باب بني مخزوم (وقم عليه) أي على الصفا  
 بحيث تشاهد البيت منه حال كونك (مستقبل البيت) كبرامة للمصلين على النبي  
 صلى الله عليه وسلم دعا عمارك بمحاجتك) وهذه كلها أحوال متداخلة أو مترادفة وكل ذلك  
 في حديث جابر الذي أخرجه مسلم وغيره (ثم) بعد ذلك (اهبط) أي انزل (نحو المروة) حال كونك  
 (ساعيا بين الميادين الاخيرين) بمحاذرة دار العباس رضى الله عنه (وأفعل عايها) أي على المروة  
 (فعلك) أي كفعلك (على الصفا) من استقبال القبلة والتكبير والتلبيس والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم والدعاء بمحاجتك (قطب بينهما) أي بين الصفا والمروة (سبعة أشواط تبدأ  
 بالصفا وتختتم بالمروة) لانه عليه السلام بدأ بالصفا فرقى عليه رواه مسلم ثم الذهاب الى المروة شوط  
 والعود منها الى الصفا شوط آخر هكذا يفعل سبعة أشواط وقال الطحاوي وبعض الشافعية  
 الذهاب من الصفا الى المروة والرجوع منها الى الصفا شوط قياسا على الطواف بالبيت فانه من  
 الحجر الى الحجر شوط فكذلك من الصفا الى المروة شوط ويرد عليهم ما قاله جابر في حديثه الطويل  
 فلما كان آخر طوافه على المروة الحديث جعل آخر طوافه على المروة ولو كان كما قالوا لمكان  
 آخره على الصفا والشوط في الطواف لا يتم ما لم يتسه الى الحجر الاسود وفي السعي يتم بالمروة  
 فيكون ما بعده تكرارا محضا فلا يكون التماس عليه صحيحا ثم السعي بين الصفا والمروة واجب  
 عندنا وقال مالك والشافعي ركن وكان ينبغي أن يقول الشيخ وهو واجب كما قال في التدرج  
 وهو سنة لانه خلط الواجب بالسنة (ثم) بعد الفراغ من السعي (أقم بمكة) أي فيها حال كونك  
 (حراما) لانك محرم بالحج فلا تتحل قبل الاتيان بأفعاله (وطف بالبيت كلما بدا) أي ظهر

أراد كلما تسر (لك) لانه يشبه الصلاة وهو خير موضوع فكذا الطواف وهو أفضل من الصلاة  
في حق الاتفاقي وبالعكس للمكي (ثم اخطب قبل يوم التروية يوم) وهو اليوم السابع من  
ذى الحجة ويوم التروية اليوم الثامن منه (وعلم فيها) أى في الخطبة (المناسك) وليس باضمار قبل  
الذكر لأن قوله ثم اخطب يدل عليه أى علم الناس أفعال الحج والخروج الى منى والى عرفات  
والصلاة والوقوف فيها والافاضة منها وفى الحج ثلاث خطب أولها هذه والثانية بعرفات  
يوم عرفة والثالثة تنبئ في اليوم الحادى عشر فيفصل بين كل خطبتين يوم كلها خطبة واحدة  
ولا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانم اخطبتان يجلس بينهما وكما بعد الزوال بعد ماصلى  
الظهر الا يوم عرفة فانم اخطبة واحدة بعد الزوال قبل أن يصلى الظهر وقال زفر يخطب في ثلاثة أيام متوالية  
أولها يوم التروية لانم يوم الموسم ولنا أنه عليه السلام خطب في اليوم السابع وكذا أبو بكر  
رضي الله عنه (ثم) بعد ذلك (رح يوم التروية الى منى) لما روى جابر رضى الله عنه أنه عليه  
السلام توجه قبل صلاة الظهر يوم التروية الى منى وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
والفجر رواه مسلم ولم يبين الشيخ الوقت الذى يخرج منه الى منى يوم التروية وفى المحيط يستحب  
أن يتوجه بعد الزوال وهو أحد قولى الشافعى وذكر المرغينانى أنه يخرج الى منى بعد ما طلعت  
الشمس وهو الصحيح لما روى بنا (ثم) رح (الى عرفات بعد صلاة الفجر) من (يوم عرفة) لما روى  
ابن عمر رضى الله عنه عما أنه عليه السلام غدا من منى حين طلع الفجر فى صبح يوم عرفة حتى أتى  
عرفة الحديث زواه أحمد وأبو داود وهذا بيان الاولوية ولوراح قبل طلوع الفجر جاز (ثم) بعد  
ذلك (اخطب) خطبتين بعد الزوال وبعد الاذان قبل الصلاة كخطبة الجمعة ولو خطب قبل  
الزوال جاز وعلم الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة منها ورى بحرة العقبية يوم النحر  
والذبح والحق وطواف الزيارة وقال مالك يخطب بعد الصلاة لانها خطبة وعظ كالعبد  
ولنا ما روى أنه عليه السلام خطب مثل ما قلنا (ثم) بعد ذلك (صل) بالناس (الظهر والعصر)  
جميعا (بأذان) واحد (واقامتين) لما روى جابر أنه عليه السلام صلاهما بأذان واقامتين جمع  
ذلك عنه فيكون حجة على مالك فى اعتبار الاذنين ولو قطع بينهما ما كره له ذلك وأعاد الاذان  
خلافا للمحدثين رواية والباء فى قوله (بشرط الامام و) شرط (الاحرام) تتعلق بمحذوف تقديره  
انما يجوز الجمع بين الظهر والعصر بشرط الصلاة مع الامام وهو محرم حتى لو صلاهما  
أو أحدهما منفردا أو غير محرم لا يجوز له الجمع عند أى حنيقة وعندهما لا يشترط الا الاحرام  
فى حق العصر حتى قال لا يجوز للمنفرد أن يجمع بينهما لانه شرع للتفريق للوقوف والجمع  
والمنفرد فيه سواء وبه قالت الثلاثة وقال زفر الجماعة شرط فى العصر خاصة حتى لو انفرد  
بالظهر ثم أحرم بالحج جازله أن يصلى العصر مع الامام فى الجمع لأن المغير هو العصر فيشترط  
الاحرام والجمع فيه خاصة دون الظهر وله أنه ثبت بخلاف القياس فيمن كان محرما فيه ما يجمع  
ولم يوجد فان قلت ما المراد من الاحرام قلت احرام الحج ثم قيل لا بد منه قبل الزوال لا يجوز  
الجمع وان أحرم بعده لم يجوز ذلك والصحيح انه يكتفى بالتقديم على الصلاتين (ثم) رح (الى  
الموقف) بكسر القاف وهو موضع الوقوف (وقف بقرب الجبل) يعنى جبل الرحمة الذى  
عند الحضرات السود الكبار وهو الجبل الذى يوسط أرض عرفات يقال له الال على وزن خلال

لانه عليه السلام وقف في ذلك الموضع (وعرفات كلها موقف) يعني موضع الوقوف (الابطن  
 عرنة) لقوله عليه السلام عرفة كلها موقف وارثه وعنه وعن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف  
 وارثه وعنه وعن بطن محسر وشعاب مكة كلها محسر رواه البخاري وهو حجة على مالك في تجويزه  
 الوقوف بطن عرنة مع الدم وقوله (حامدا) لله تعالى (مكبرا مهلا ملبيا مصليا) على النبي صلى  
 الله عليه وسلم (داعيا) الله تعالى بالحاجة أحوال متداخلة أو مترادفة وذو الحال الضمير في قوله  
 وقف وبذلك كله وردت الآثار ويلى ساعة بعد ساعة وعند مالك يقطع التلبية اذا زاغت  
 الشمس من يوم عرفة لأن عليا رضى الله عنه قطعها فيه ولنا ما رواه الفضل بن العباس أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلى حتى رعى جرة العقبة رواه البخاري ومسلم (ثم) رح (الى)  
 مزدلفة بعد الغروب (أى غروب الشمس من يوم عرفة) (وازل بقرب جبل قزح) لانه هو  
 الموقف لما روى أنه عليه السلام لما أصبح وقف على قزح رواه أبو داود وقال الجوهرى قزح  
 اسم جبل بالمزدلفة وقال الرخشي المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذي يقف عليه الامام  
 وعليه المقدمة وفي المطالع قزح موقف قريب في الجاهلية اذ كانت لاتقف بعرفة (وصل)  
 بالناس العشاءين) المغرب والعشاء (بأذان) واحد (واقامة) واحدة وقال زفر بأذان  
 واقامتين واختاره الطحاوى الحديث جابر أنه عليه السلام صلاهما بأذان واقامتين رواه مسلم  
 وبه قالت الثلاثة وعنه بأذانين أيضا ولنا حديث ابن عمر رضى الله عنهما أنه عليه السلام  
 أذن للمغرب بجمع فأقام ثم صلى العشاء بالاقامة الاولى قال ابن حزم رواه مسلم ويرجع هذا  
 بأن العشاء في وقته والقوم حضور فلا يحتاج الى الاعلام بخلاف عرفة فان العصر فيها في غير  
 وقته فلا بد له من الاعلام بها (ولم تجز) صلاة (المغرب) لو صلاها (في الطريق) أى في طريق  
 المزدلفة وكذا الصلاها في عرفات وقال أبو يوسف تجوز لانه صلاها في وقتها وبه قال الشافعي  
 ولها ما حديث أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفة حتى اذا كان بالشعب نزل  
 قبل ان يتوضأ ولم يسبغ الوضوء قلت الصلاة يا رسول الله فقال الصلاة أمامك فركب فلما جاء  
 المزدلفة نزل فتوضأ فسبغ الوضوء الحديث رواه البخاري ومسلم ومعنى الصلاة أمامك وقتها  
 أمامك اذ نفسها لا توجد قبل ايجادها وعند ايجادها لا تكون أمامه وقيل معناه المصلى أمامك  
 أى مكان الصلاة (ثم) بعد ذلك (صل) صلاة (الفجر بغلس) وأصل الغلس ظلام آخر الليل  
 ولكن المراد منه طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل أن يزول الظلام ويستشر الضياء (ثم) بعد  
 الصلاة (قف) بالمزدلفة حال كونك (مكبرا مهلا ملبيا مصليا) على النبي صلى الله عليه وسلم  
 (داعيا) الله تعالى بمحاجتك (وهى) أى المزدلفة (موقف) أى موضع الوقوف (الابطن  
 محسر) لما روىناه وهو بتشديد السين المهملة وكسرها ولو وقف فيها في هذا الوقت أو مرتبها  
 جاز كما في عرفة وقبله أو بعده لا يجوز والمبيت بالمزدلفة سنة وقال مالك والشافعي في قول واجب  
 والوقوف بها واجب وقال مالك سنة وقال الليث بن سعد ركن (ثم) رح (الى منى بعد ما أسفر)  
 الصبح جد المأمر من حديث جابر رضى الله عنه (فارم جرة العقبة) وهى التى عند الشجرة  
 من ناحية مكة ويكون الرمي (من بطن الوادى بسبع حصيات كحصى الخذف) بالخاء والذال  
 المجتمعين وهو الرمي برؤس الاصابع يقال الخذف بالعصا والخذف بالحصى الاول بالمهملة والثاني

بالمحبة وكيفية الرمي أن يضع الحصة على ظهر أي يماه النبي ويستعين بالسحرة ومدة الرمي  
 أن يكون بينه وبين الرمي خمسة أذرع (وكبر) أي قل الله أكبر (بكل) أي مع كل (حصة)  
 ولو سجد أجزأه (واقطع التلبسة بأزلهما) أي مع أول حصة ترمي الماروي بها وقال مالك يقطعها  
 إذا رجع من عرفات وقد ذكرناه ويجوز الرمي بكل ما كان من جنس الأرض كالخجر والمدر  
 والطين والمغرة والنورة والزنج والمخ الجلي والكحل أو قبضة من تراب والاحجار النفيسة  
 كالباقوت والزبرجد والزرد والبخس والقيروزج والبلور والعقيق بخلاف الخشب والعنبر  
 واللؤلؤ والذهب والفضة وقال الشافعي لا يجوز إلا الرمي بالحجر ووقته من طلوع الفجر إلى غروب  
 الشمس ويكره قبل طلوع الشمس ويستحب بعده إلى الزوال ويباح بعد الزوال إلى الغروب  
 وقال الشافعي يجوز الرمي بعد النصف الأخير من الليل ولنا ما رواه ابن عباس عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أي بني لا ترموها الجرة حتى تطلع الشمس رواه أبو داود وصححه الترمذي وروى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى متفق عليه (ثم) بعد الفراغ من الرمي (اذبح) وهذا  
 مستحب للمفرد وواجب على القارن والمتبع (ثم) بعد الذبح (اسلق) لما روى أنه عليه السلام  
 قال للعلاء خذ وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس رواه مسلم وأبو داود  
 وأحمد (أو قصر) وهو أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعر مقدداً لا غلة (والحلق أحب)  
 لقوله عليه السلام اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله والمقصرون قال اللهم اغفر للمعلقين  
 قالوا يا رسول الله والمقصرون قال والمقصرون متفق عليه ويكتفي بحلق ربع الرأس لأن الربع  
 حكم الكل وحلق الكل أولى اقتداء به عليه السلام ويجب إجراء المونى على رأس الأقرع  
 على المختار (وحل لك غير النساء) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم إذا رميت فذبحتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وحل لكم الثياب والطيب ورواه  
 الدارقطني وهو حجة على مالك في قوله لا يحل له الطيب أيضاً (ثم) رح (إلى مكة يوم النحر أو غدا)  
 أي غدا يوم النحر (أو بعده) أي أو بعد غد النحر وهذه الأيام أيام النحر وهي وقت طواف  
 الزيارة لأن الله تعالى عطف الطواف على الذبح والاكل منه بقوله فكواثم قال وليطوفوا  
 فكان وقتهم ما واحداً وأولها أفضلها كما في النحر (وطف) إذا أتيت مكة (لأركان) أي لأجله  
 وهذا هو الطواف المفروض في الحج وهو ركن فيه ويسمى طواف الزيارة وطواف الأفاضة  
 وطواف يوم النحر وطواف الركن (سبعة أشواط بالارمل) في الطواف (وسعى) بين الصفا  
 والمروة (أن قدمتهما) أي الرمل والسعي في طواف القدوم (والا) أي وإن لم تكن قدمتهما  
 (فعلا) أي الرمل والسعي وكان ينبغي أن يقول والافعلهما (و) بعد ذلك (حلت لك النساء)  
 لاجتماع الأتمه على ذلك وحل النساء بالخلق السابق لا بالطواف لأن المحلل هو الخلق دون  
 الطواف غير أنه أخر عمله إلى ما بعد الطواف فإذا حصل عمل الخلق عمله كالطلاق الرجعي أخر  
 عمله إلى انقضاء العدة لحاجته إلى الاسترداد فإذا انقضت عمل الطلاق عمله فبانت منه (وكره)  
 تأخير عن أيام النحر) لأنه مؤقت به وذكروا القدوري في شرح مختصر الكرخي أن آخره آخر أيام  
 التشريق وفي الغاية أن آخره عند محمد غير مؤقت ووقت الخلق هو وقت الطواف (ثم) رح (إلى)  
 منى فإرم الجمار الثلاث) وهي الجرة الأولى والوسطى والأخيرة (في ثلثي) يوم (النحر) بعد

الزوال) أى زوال الشمس حال كونه (بأدقاً) أى بالجدة التى (تلى المسجد) أى مسجد  
 الخيف (ثم عبا) أى بالجدة التى (تليها) أى تلى الجدة الاولى وهى الجدة الوسطى (ثم بجدة  
 العقبة) كذلك وردت الا<sup>ت</sup> (وقف عند كل روى بعده روى) تقف بعد الاولى والثانية  
 ولا تقف بعد الثالثة (ثم) ارم (غداً) أى فى غد ثانى النحر وهو اليوم الثالث عشر من ذى الحجة  
 (كذلك) أى كما رويت فى ثانى النحر (ثم) ارم (بعده) أى بعد غد ثانى النحر وهو اليوم الرابع  
 عشر من ذى الحجة (كذلك) أى كما رويت فى اليومين قبله (أن مكنت) فى منى وانما علقه به  
 لانه مخير فيه لقوله تعالى فمن جعل فى يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه ما لم اتى بخيره بينهما  
 ونفى المخرج عنهما والافضل أن يحكى ويرى فى اليوم الرابع بعد الزوال (ولو رويت فى اليوم  
 الرابع) وهو الثالث من أيام الرى (قبل الزوال صح) روى عند أبى حنيفة وقال لا يجوز  
 اعتبار ايسر الايام وبه قال الشافعى وله أنه لما ظهر التخفيف فى هذا اليوم بترك الرى  
 فلا ينظر بجميع ساعاته أولى وهو مروى عن ابن عباس أيضاً (وكل روى بعده روى) كرى  
 الجرتين الاولى والوسطى فى الايام الثلاث (فأرم) حال كونك (ماشياً والاً) أى وان لم يكن بعده  
 روى بحجرة العقبة والجدة الاخيرة فى الايام الثلاث فأرم حال كونك (راكباً) بدل عليه ما روى  
 أنه عليه السلام روى جرة العقبة راكباً يوم النحر هذا بيان الافضلية وأما الجواز فثبت كيفما  
 كان (وكره أن تقدم ثقل) بفتح التاء المثناة والقاف وهو ما معك من المتاع والحوائج (الى  
 مكة وتقيم) أى والحال أنك تكتب بى لاشية غلال القاب بها (ثم) رح الى المحصب) وهو  
 الابطح ويسمى المحصباء والبطحاء والخيف وهو ما بين الجبلين جبل عند مقابر مكة وجبل يقابله  
 وليست المقبرة من المحصب والنزول فيه سنة عندنا وقال الشافعى ليس بسنة لما روى عن عائشة  
 رضى الله عنها أنها قالت نزول الابطح ليس بسنة وانما نزول رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان  
 أسمع غلر وجهه الى المدينة وكذا روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ولنا ما قال ابن عمر رضى  
 الله عنهما من النزول به سنة فقبل له أن رجلاً يقول انه ليس بسنة فقال كذب أنا نخبه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم رواه البخارى ومسلم فأى سنة أقوى  
 من هذا فإن فعله عليه السلام قضا وفعل الخلفاء من بعده قد ثبت فيه وقول عائشة وابن عباس  
 ظن منهم فلا يعارض المرفوع والمثبت مقدم على النافى فاذا نزلت فى المحصب وقضيت اربك  
 (فطف للصدر) أى لاجله وهو الرجوع لغتة فلذلك سمي طواف الصدر ويسمى أيضاً طواف  
 الوداع وطواف آخر العهد بالبيت (سبعة أشواط) لانه عليه السلام صلى الظهر والعصر  
 والمغرب والعشاء بالمحصب ثم رقد رقة ثم ركب الى البيت فطاف به رواه البخارى ولا يرم فيه  
 لما بينا (وهو) أى طواف الصدر (واجب) وقال مالك والشافعى فى قول هو سنة ولو كان  
 واجبا لما سقط عن المبكى والحائض ولنا ما روى عن ابن عباس أنه قال كان الناس  
 ينصرفون فى كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحد حتى يكون آخر عهده  
 بالبيت رواه مسلم وأحمد وفى رواية الا أنه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه وأهل مكة  
 لا يصدرون فلا يجب عليهم (الاعلى أهل مكة) فانه غير واجب عليهم ما ذكرنا (ثم) اذا فرغت  
 من الطواف (اشرب من زمزم) سبعة قبلا القبلة متصلاً عنه منته متساقية مرات رافعا بصرك



الى البيت في كل مرة ماء صاب به وجهك ورأسك وجسدك وصوب عليك ان تيسر وقال عليه  
 السلام انه ا مباركة انه اطعم طعم وشفا سقم رواء مسلم (و) بعده (الترمذ الملتزم) وهو ما بين  
 الباب والخبر الاسود قيل يبدأ أو لا به ثم يشرب من زعفران والاصح ما ذكره والالتزام أن يلزق  
 وجهه وصدره به (وتثبت) أي تعلق (بالاستار) أي أستار الكعبة كالمعلق بطرف ثوب  
 مولاه يستغنيه في خطب جسيم (والتصق بالجدار) أي يجدار البيت شرقه الله تعالى  
 هذا (فصل) في بيان مسائل تتعلق بالوقوف واحوال النساء واحوال البدن وتقليدها  
 (من لم يدخل مكة) بعد احرامه من الميقات (ووقف بعرفة) مع الحج (سقط عنه طواف  
 القدوم) لان طواف الزيارة يغني عنه كالفرض يغني عن نية المسجد ولا شيء عليه لانه سنة  
 (ومن وقف بعرفة ساعة من الزوال) أي من زوال شمس يوم عرفة (الى فجر) يوم (النحر) فقد تم  
 حجه لقوله عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه رواء بمعناه  
 أبو داود وغيره وصححه الترمذي وقال مالك لا يجوز الا لكفاه بوقوف النهار ولا بد من الوقوف  
 في جزء من الليل (ولو) وقف حال كونه (جاهلا) بأنه عرفة (أو) حال كونه (نائما أو) حال كونه  
 (مغمى عليه) لانه عليه السلام وقف بعد الزوال وهذا بيان أول الوقت وقال من أدرك عرفة  
 بابل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفة بابل فقد فاته الحج وهذا بيان آخر الوقت ولم يفصل بين  
 أن يكون عالما بعرفة أو لم يكن فيشترط فيه الحصول فقط فان قلت هذا مشكل بالطواف  
 فانه لو طاف حاربا من عدو أو سبيع أو طالبا غريما لم يجزه عن الطواف لعدم النية فكيف  
 أجزم مع الجهل بكونه عرفة وكلاهما فرض قلت الوقوف ليس بعبادة مستقلة بنفسه ولهذا  
 لا يتفقه به فوجود النية في أصل تلك العبادة يغني عن اشتراطها في ركنه كافي أركان الصلاة  
 والطواف عبادة مقصودة ولهذا يتفقه به فاشترط فيه أصل النية ولا يشترط فيه تعيين الجهة  
 كما في صوم رمضان (ولو أهل عنه) أي عن شخص (رفيقه) بانغمائه أي بسبب انغمائه (صح)  
 ادلاله عنه عند أبي حنيفة وقال لا يجوز ولو أمره بأن يحرم عنه عند غيره فأحرم عنه عند انغمائه  
 جاز اجماعا لهما ان الاحرام شرط فلا يقطع الا بفعله أو فعل نائبه ولم يوجد وله ان الاستنابة  
 ثابتة لالة نصار كالنائب نصا كشراب ماء السقاية (والمرأة) وانحش المشكل في جميع أفعال  
 الحج (كالرجل) لعموم الاوامر ما لم يقم دليل الخصوص (غير أنها) تكشف وجهها  
 لان احرامها فيه (لا) تكشف (رأسها) لانه عورة وعبارة صاحب المجمع أحسن منه حيث  
 قال وتوافق المرأة لأنها لا تكشف رأسها الى آخره وكان ينبغي أن يقول والمرأة كالرجل غير  
 أنها لا تكشف رأسها لان المخالفة فيه ولا يحتاج الى ذكر الوجه لانها لا تخالفه فيه ولو قيل انما  
 ذكره ليعلم أنها كالرجل فيه ولو سكت لما علم قلنا الاستثناء يمنع على ما لا يخفى (ولا تلبس جهورا)  
 لان صوتها عورة (ولا ترمل) في الاطوفة (ولا تسجي) أي لا تهزل (بين الميادين) لانه محل يستتر  
 العورة (ولا تحلق) لانه مثله في حقها (وتقتصر) لقوله عليه السلام انما على النساء التقصير  
 رواء أبو داود (وتلبس الخيط) لان في لبس غيره كشف عورتها (ومن قلده نطوع) بأن يعلق  
 على عنقها قطعة نعل أو عروة من اداة أو لحاء شجر ونحو ذلك مما يـكون علامة على أنه هدى  
 (أو) قلده بدنه (نذرا أو) قلده (جزاء صيدا ونحوه) كبदन المتعة وبدن القران (وتوجه معها) أي

مع البدنة والحال أنه (يريد الحج فقد أحرم) أي صار محرما للقول ابن عمر رضي الله عنهما إذا قلده الرجل هديه فقد أحرم وهو محمول على ما إذا ساقه لأن سوقه بعد التقليد في معنى التلبسة فبمجرد التقليد لا يصير محرما وقال الشافعي لا يصير محرما إلا بالأحرام ولو اشترك جماعة في بدنة فقلدها أحدهم صاروا محرمين أن كان ذلك بأمر البقية وساروا معها (فان يبعث بها) أي بالبدنة التي قلدها (ثم توجه) هو (لا) يصير محرما (حتى يلحقها) لأنه إذا أدركها فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الحج فيصير محرما كما لو ساقه من الابتداء (الأي بدنة المتعة) فإنه يصير محرما بمجرد توجهه إلى مكان إذا نوى الأحرام لأن لهذه البدنة نوع اختصاص ببقاء الأحرام بسببه فإن المتمتع إذا ساق ليس له التحلل فكذا في ابتداء الشروع يختص بأن يصير محرما بنفس التوجه وقال أبو اليسر ينبغي أن يكون هدى القرآن كذلك (فان جلاها) أي فان جلال البدنة بأن وضع عليها اجلا (أو أشعرها) من الأشعار وهو الطعن في سنام الهدى من جانبها الأيمن وهو مكروه عند أبي حنيفة خلافا لهم (أو قلدها لم يكن محرما) وإن ساقه إلا أن ذلك ليس من خصائص الحج إنما عدهما وإن كان الأشعار حسنا ولكنه قد يعمل للمعالجة (والبدن) بضم الباء جمع بدنة يكون عندنا (من الإبل والبقر) لأنهم من البدانة وهي الضخامة وهي موجودة فيهما وقال الخليل إن البدنة ناقة أو بقرة تهدي إلى مكة قال النووي وهو قول أكثر أهل اللغة وقال الشافعي البدن من الإبل خاصة وقال مالك إن يحرم أن يكون من الإبل يكون من البقر

\* هذا (باب) في بيان أحكام (القرآن) \*

وهو مصدر من قرئت بين شيئين إذا جمعت بينهما والقارن الجامع بين الحج والعمرة (هو) أي القرآن (أفضل) من التمتع والأفراد (ثم التمتع) أفضل من الأفراد (ثم الأفراد) وقال الشافعي الأفراد أفضل ثم التمتع ثم القرآن وهو قول مالك وأحمد وعن أحمد التمتع أفضل ثم الأفراد ثم القرآن وعن أبي حنيفة أن الأفراد أفضل من التمتع كذهب الشافعي لهم قوله عليه السلام القرآن رخصة فالعزيمة أولى ولنا قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله إن يحرمهم بها من ديرة أهله كذا فسرته الصحابة وهو القرآن وحديث أنس رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمرة وحبالبك عمرة وحبالبيك عمرة وحبالبيك عمرة وحبالبيك عمرة وعن علي رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف أهلات قلت أهلات باهلا لا فقال أتيت سقت الهدى وقرئت رواه أبو داود والنسائي وقوله القرآن رخصة ثني قول أهل الجاهلية أن العمرة في أشهر الحج من أجزأ الفجور وأسقوط سقر العمرة صار رخصة (وهو) أي القرآن أي صفة (أن يهل) أي يحرم (بالعمرة والحج) معا (من الميقات) لأنه جمع بين شيئين كما ذكرنا (ويقول اللهم أتى أريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني) وذكر الميقات وقع اتفاقا أو على الغالب لأنه لو أحرمهم بها من ديرة أهله أو بعد ما خرج من بلده قبل أن يصل إلى الميقات جاز وصار قارنا بل هو أفضل وكذا لو أحرمهم ما داخل الميقات أو أحرم بعمرة ثم بحجة قبل أن يطوف لهما أربعة أشواط (ويطوف ويسعى لهما) أي للعمرة أولا (ثم) يطوف ويسعى (الحج كما مر) في باب الفرد وفي بعض النسخ وهو الأصح ثم يحج كما مر (فان طاف لهما) أي للعمرة والحج (طوافين) متوالين من غير أن يسعي بينهما (وسعي سعيين جاز) لأنه أتى

بما هو المستحق عليه (وأما) بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه ولا يلزمه بذلك شيء (واذا رمى) بجرة العقبة (يوم الحزيم شاذاً وبدنة أو سبعها) أي أو سبع البدنة بأن يشترك مع ستة لأنه عليه السلام كان قارناً وذبح الهدايا وقال جابر جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنحرنا البعير عن سبعة والبقرة عن سبعة وراه البخاري ومسلم فيكون حجة على مالك في قوله لا تجزئ البدنة الا عن واحد (وصام العاجر عنه) أي عن الهدى (ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة) فيصوم اليوم السابع من ذي الحجة والثامن والتاسع (و) صام أيضاً (سبعة) أيام (إذا رغب) من أفعال الحج (ولو) صام هذه السبعة (بمكة) فإنه يجوز وقال الشافعي لا يجوز إلا أن ينوي الإقامة فيها هو يقول إن المراد بقوله تعالى وسبعة إذا رجعتم حقيقة الرجوع ونحن نقول رجعتم بمعنى فرغتم عن أفعال الحج والفراغ سبب الرجوع فاطلق المسبب على السبب (فإن لم يصم) الثلاثة في الحج (إلى يوم الترويعين الدم) فلا يجوز أن يصوم الثلاثة ولا السبعة بعدها وقال الشافعي يصوم الثلاثة بعد هذه الأيام وقال مالك يصومها في هذه الأيام ولنا انتهى المعروف عن صوم هذه الأيام ولا يؤدى بعدها أيضاً لأن الهدى أصل وقد نقل حكمه إلى بدل موصوف بصفة وقد فانت فعاد الحكم إلى الأصل وهو الهدى (وإن لم يدخل) القارن (مكة) بل توجه (ووقف بعرفة فعليه دم لرفض العمرة) وعن أبي حنيفة أنه يصير رافضاً لعمرة من عجزه التوجه وقال الشافعي لا يصير رافضاً بناء على أصله أنه لا يرى الايمان بأفعال العمرة ولما أن عائشة رضي الله عنها كانت معمرة أو قارنة وهو الصحيح فلما حاضت بسرف وقدمت لم تطف أعمرتها حتى مضت إلى عرفات فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترفض عمرتها ونصنع ما يصنع الحاج (و) عليه (قضاؤها) أي قضاء العمرة لتحقيق الشرع فيها وبسقط عنه دم القرآن لأنه لم يوفق لإدائها النكس

\* هذا (باب) في بيان أحكام (التمتع) \*

من المتاع أو المنفعة وهو الانتفاع أو النفع وشرعاً (هو) أي التمتع (أن يحرم بعمرة من الميقات فطواف لها) أي للعمرة سبعة أشواط (ويسعى) بين الصفا والمروة سبع مرات (ويحلق) بعد ذلك (أو بقصر) وقد حل منها وقال مالك يتحل عند فراغه من أفعال العمرة ساق الهدى أو لم يسق من غير حلق ولا تقصير ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال تمتع الناس بالعمرة إلى الحج فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس من كان معه هدى فإنه لا يحل من شيء يحرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وله قصر ولحل متفق عليه (ويقطع التلبية بأول الطواف) وقال مالك إذا رأى بيوت مكة وفي رواية عنه إذا وقع بصره على البيت ولنا ما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه السلام كان يسكن عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر وقال حديث صحيح (ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم) لأنه في معنى المكي وإن أحرم قبله جاز وهو أفضل لأن فيه مسابقة إلى الحرم وزيادة في المشقة (ويحج) يعني في تلك السنة لأنه لا يكون مقعاً إلا به في هذه السنة وبفعل جميع ما يفعل الحاج لأنه مفرد بالحج إلا أنه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لأن هذا أول طواف له في الحج بخلاف المفرد لأنه سعى مرة عقيب طواف القدوم (ويذبح) لأنه تمتع (فإن عجز)

عن الذبيح (فقد مر) حكمه في فصل القران وهو أن يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع  
 إلى أهله (فان صام ثلاثة) أيام (من شوال) قبل أن يحرم بالعمرة ثم أحرم (فاعتمر لم يجز) هذا  
 الصوم (عن الثلاثة) التي ذكرت في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج لأنه إذا قبل  
 وجود السبب فلا يجوز (وصح) أي صوم هذه الثلاثة في شوال (لو) صامها (بعد ما أحرم بها)  
 أي بالعمرة (قبل أن يطوف) لها التمتع السبب وقال الشافعي لا يجوز قبل الإحرام بالحج (فان  
 أراد) الرجل الذي يمتع (سوق الهدى) معه أحرم وساق الهدى بعده لأنه عليه الصلاة  
 والسلام (أحرم) بذى الحليفة (وساق) الهدى بعده (وقلد بته بزيادة أو نعل) لأنه عليه الصلاة  
 والسلام قلد البدنة وهو أفضل من التجليل وقال الشافعي يقلد أو لا ثم يحرم (ولا يشعر) البدنة  
 عند أبي حنيفة (ولا يشعر) وهو أن يشق أحد جانبي سنامها حتى يخرج منه الدم ثم يبلطخ به  
 سنامها والاحسن أن يشق في الجانب الأيسر عند أبي يوسف وعند الشافعي من الجانب الأيمن  
 كل ذلك مروي عنه عليه الصلاة والسلام وهو مكروه عند أبي حنيفة لأنه مثله وتعذيب حيوان  
 وعندهما حسن وعند الشافعي سنة لأنه عليه الصلاة والسلام فعله وفعله أصحابه وقال الطحاوي  
 ما كره أبو حنيفة أصل الأشعار وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الأخبار وإنما كره أشعار أهل  
 زمنه لأنه رآهم يبالغون فيه على وجه يخاف منه الهلاك فقرأ في سدها الباب وأما إذا وقف على  
 قطع الجلد دون اللحم فلا بأس به وقيل إنما كره إثارة على التقليد كما كره إثارة نكاح الكفاية  
 على نكاح المسلمة (ولا يتحلى) أي هذا الممتع الذي ساق الهدى (بعد) فراغه من (عمرته) لأن  
 سوق الهدى يمنع من التحلى بخلاف ما إذا لم يسق لأنه لا مانع له من التحلى (ويحرم) أي الممتع  
 السائق الهدى (بالحج يوم التروية) كما ذكرنا في الذي لا يسوق الهدى (و) أحرام الممتع بالحج  
 (قبله) أي قبل يوم التروية (أحب) سواء كان سائق الهدى أو لا لما ذكرنا وقال الشافعي في غير  
 واجد الهدى المستحب أن يحرم بالحج قبل السادس (فإذا حلق) الممتع رأسه (يوم النحر) فقد حل  
 من إحراميه) أحرام العمرة وأحرام الحج لأن الحلق في الحج كالسلام في الصلاة فيمتحل به عنهما  
 (ولا تمتع ولا قران لمكي ومن يليها) أي ولا من يلي مكة وهم أهل ما دون المواقيت إلى الحرم  
 ولا يقال أنه أضمار قبل الذكر لأن المكي دل عليه وليس لهؤلاء إلا الأفراد عندنا وقال الشافعي  
 لهم التمتع والقران وقال مالك من كان داخل الميقات إلى الحرم لهم التمتع والقران وبه قال  
 أحمد لأنهم ليسوا من حاضري المسجد الحرام ولأنهم تبع لهم حيث كانت مواطنهم داخل  
 الميقات كاهل مكة فكانوا بمنزلتهم وعن ابن عمر رضي الله عنهما ليس لأهل مكة متعة ومثله عن  
 ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم (فان عاد الممتع إلى بلده بعد) فراغه من (العمرة) (والحال  
 أنه) (لم يسق الهدى بطل تمتعه) لأنه ألم بأهله المما صحيفا فيما بين التمسكين وبه يطل التمتع كذا روي  
 عن ابن عمر وسعيد بن جبيرة وعطاء وبراء بن راسم وغيرهم من جهو رواة التابعين رضي الله عنهم وبأنى فيه  
 خلاف الشافعي لأن الألام عنده لا يمنع التمتع حتى أجاز له أهل مكة (وان ساق) الهدى (لا) يطل  
 تمتعه بالممامه بأهله لأنه محرم على حاله ما لم ينحر عنه الهدى وقال محمد يطل تمتعه لأنه ألم بأهله بين  
 التمسكين وبه قال مالك وأحمد (ومن طاف أقل أشواط العمرة) بأن طاف ثلاثة أشواط (قبل  
 أشهر الحج وأتمها) أي العمرة بأن طاف أربعة أشواط البقية (فيها) أي في أشهر الحج (و) بعد

فراغته منها (حج كان متمتعاً) لأن لاكثر حكم الكل (وبعكسه) أى وبعكس الحكم المذكور  
وهو ما إذا طاف أكثر العمرة قبل أشهر الحج ثم أتمها فيها (ألا) يكون متمتعاً لما ذكرنا وما لك يعتبر  
الحج في أشهر الحج والشافعي يعتبر الإحرام فيها بناء على أصله لأن الإحرام من الأركان (وهي)  
أى أشهر الحج (شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة) كذا روى عن العبادلة الثلاثة وعبد الله  
ابن الزبير رضى الله عنهم وعن أني يوسف أنه عشرين مال وتسعة أيام من ذي الحجة وقال مالك  
ذو الحجة كلها من أشهر الحج وفائدة التوقيت بهذه الأشهر أن شأمن أفعال الحج لا يجوز إلا فيها  
حتى إذا صام المتمتع أو الفارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي بين الصفا والمروة  
عقب طواف القدوم لا يجوز إلا فيها (وضع الإحرام به) أى بالحج (قبلها) أى قبل أشهر الحج  
(وذكره) وقال الشافعي في الجديد لا يجوز ويصعد مرة لأن الإحرام وكن عنده فلا يجوز قبل  
الوقت وعندنا هو شرط فيجوز ولكنه يكره كيلا يقع في المخطورات بطول الزمان وقوله يصعد  
عمره من كل على قوله لأنه فرض عنده كالحج فكيف يصعد بخير مرة الفرض فرض آخر هذا خلاف  
(ولو اعتمر كوفي) أى شخص من الكوفة (فيها) أى في أشهر الحج (وأقام بمكة أو) مدينة (بصرة  
(و) من عامه ذلك (صحيحه) أما إذا أقام بمكة فلا نه أدنى تسكين وترقى بإسقاط أحد السفرين  
وهو حقيقة المتعة وأما إذا أقام ببصرة فذكر الطحاوي أن هذا قول أبي حنيفة لأن سفره قائم ما لم  
يعد إلى وطنه وعلى قوله ما لا يكون متمتعاً كما إذا رجع إلى أهله وثمرة الخلاف في وجوب الدم  
فعدمه يجب لأنه متمتع وعندهما لا يجب (ولو أفسدها) أى لو أفسدها هذا السكوف في العمرة  
(فأقام بمكة أو ببصرة وقضى) عمرته (و) من عامه ذلك (ألا) يصح متمتعاً لأن سفره انتهى  
بالفاسد وصارت عمرته الصحيحة مكينة ولا تمتع لأهل مكة (الآن بعد إلى أهله) بعد ما مضى  
في الفاسد وبعد ما حل منه ثم قضاها و) من عامه ذلك فإنه يكون متمتعاً لأن عمرته مبقاة وبجته  
مكة وهو من أهل الاتفاق فيكون متمتعاً ضرورة ولو رجع إلى البصرة ولم يرجع إلى أهله ففضاها  
لم يكن متمتعاً عند أبي حنيفة خلافاً لهما (وأيم ما) أى أى التسكين وهما العمرة والحج (أو قد)  
السكوف الذي يريد التمتع (مضى فيه) أى في ذلك الذي أفسده لأنه لا يمكنه الخروج عن عمرة  
الإحرام إلا بالافعال (ولادم) عليه يعني دم التمتع لأنه لم يترقى بأداء التسكين الصحيحين في سفره  
واحدة (ولو تمتع) رجل (وضحى) بمعنى ذبح أضحيته يوم النحر (لم يجز) تلك الأضحية (عن) دم  
(المتعة) لأنه أنى بغیر ما عليه لأن دم التمتع غير الأضحية فلا يسب أحدهما عن الآخر ولو تمثال  
يجب عليه دمان دم المتعة ودم التحلل قبل الذبح وذكر محمد بن عبد الله المسئلة في الجامع الصغير  
المرأة لأن الجهل عليهم أغلب أو كانت واقعة امرأته نفلها أبو يوسف عن أبي حنيفة لمحمد كما جمعها  
منه ووضعها لمحمد كما جمعها من أبي يوسف (ولو حاضت) المرأة (عند الإحرام أتت) بمعنى فعلت  
(بغير الطواف) بالبيت وهو الوقوفان ورمى الجار وشوهم القول عليه الصلاة والسلام لعائشة  
حين حاضت بسرف أفعلى ما يفعل الحاج غير أن لا طواف بالبيت يتفق عليه (ولو) حاضت  
(عند طواف) (الصدر تركته) أى طواف الصدر لقول ابن عباس أنه عليه الصلاة  
والسلام أمر النائم أن يكون آخر عهدهم بالبيت لأنه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه  
ولو طهرت قبل أن تخرج منها يلزمها الإحرام حينئذ وإن جاوزت بيوت مكة ثم طهرت لا تعود

قوله أن يكون آخر  
عهدهم بالبيت  
هكذا في النسخ  
والذي في الزيلى  
آخر عهدهم بالبيت  
الطواف اه

وكذا لو انتطعدها فلم تغسل ولم يذهب وقت صلاة حتى خرجت منها والنفساء كالحائض  
والكان في قوله (كن أقام عكة) في محل النصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي تركته تركا  
كترك من يسيم عكة طواف الصدر لانه صار من أهلها هذا إذا كانت نيته الإقامة قبل أن يحل  
النظر الأول وإن كانت بعده لا يسقط عنه دأب حنيفة ومحمد لانه وجب عليه بدخول وقته  
وقال أبو يوسف سقط عنه ولا يلزمه الا اذا شرع فيه ثم نوى الإقامة

### هذا (باب) في بيان أحكام (الحنائيات) \*

وهو جمع جنابة وهو اسم الله على محترم شرعا وفي اصطلاح الفقهاء يطلق على ما يكون في النفوس  
والا طراف وأصله من جنى الثمر اذا أخذه من الشجر ثم استعمل في الشرفى كذلك (تجب شاة ان  
طيب محرم عضوا) كما لا مثل الرأس والفخذ والساق وان كل طيبا كثيرا يجب الدم عند أبي  
حنيفة وقال لا يجب صدقة (والأ) أي وان لم يطيب عضوا كما لا بل طيب أقل منه (تصدق) لقصور  
الجنابة وقال محمد يجب بقدره من الدم وفي المتن إذا طيب ربع العضو فعليه دم اعتبارا بالحق  
وذو النقية أبو جعفر أن الكثرة تعبر في نفس الطيب لاني العضو فان كان كثيرا مثل  
كف من ماء الورد وكف من الغالية وبقدر ما يستكثره الناس من المسك يكون كثيرا  
وان كان قليلا لا في نفسه والقليل ما يستقره الناس وان كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورد  
يكون قليلا وقيل بالتوفيق بينهما وهو الصحيح فيقال ان كان الطيب قليلا فلا عبرة للعضو وان كان  
كثيرا فلا طيب ثم اعلم أن في كل موضع وجب فيه الدم تجزئه الشاة الامن جامع بعد الوقوف  
بعرفة أو طاف الزبارة جنبا أو وحاضا أو نفساء وكل موضع وجب فيه صدقة فهي نصف صاع من  
بر أو صاع من تمر أو صاع من شعير الا ما يجب بقتل جرادة أو قتل أو باز أو الشعرات قليلة من رأسه  
أو عضوا آخر من أعضائه فان فيه تصدق بما شاء (أو خضب) عطف على قوله ان طيب أي يجب  
شاة أيضا ان خضب (رأسه بجنابة) لان طيب على ما رواه النسائي والبيهقي وهو حجة على الشافعي  
في قوله لا يجب عليه شيء هذا اذا كان مائعا وان كان متلبدا فعليه دمان للطميب ودم لتغطية  
الرأس وان خضب رأسه بالوعدة فلا شيء عليه لان البست بطيب وانما تغير لون الشعر وفيها زينة  
وعن أبي حنيفة أن عليه صدقة وعن أبي يوسف ان كان للصداع فعليه دم باعتبار أنه يغلف  
رأسه (أو أدهن) عطف على ما قبله أي يجب أيضا دم ان أدهن (بزيت) عند أبي حنيفة وقال  
صدقة لانه من الاطعمة وقال الشافعي ان استعمله في الشعر فدم لانه يزيل الشعث وان كان  
في غيره فلا شيء عليه وله أصل الطيب فان الروائح تلتقي فيه وكونه مأكولا لا ينافي وجوب الدم  
كالزعفران وهذا الخلاف في الزيت البحث أي الخالص الذي لا يخالطه طيب أما الملطيب  
بالبنفسج والزنبق والبان ونحوها يجب فيه بالاجماع وهذا اذا استعمله على وجه التغطية أما لو  
داوى به جرحه أو شقوق رجليه فلا شيء عليه بالاجماع وفي التجريد ولو أدهن بالشحم أو بالسمن  
فلا شيء عليه ولو غسل رأسه بخطمي وجب عليه الدم عند أبي حنيفة خلافا لما قيل جوابه في  
خطمي العراق وجوابه ما في خطمي الشام (أو لبس) ثوبا مخيطا أو غطى رأسه يوما) كما لا  
وقال الشافعي يجب الدم بنفس اللبس لانه محظور احرامه قلنا لا ارتفاق الكمال لا يحصل  
الا بالادوام لان المقصود منه دفع الخثر والبرد واليوم يشملها ما فقد ربه وعن أبي يوسف اذا لبس

أكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول أبي خنيفة وأبو عن محمد بن لبنة في بعض اليوم يجب عليه من الدم بحسابه ولو كان اللباس كاهما من قص وقباء وسراويل وخفين يوما كاملا لزمه دم واحد لانه من جنس واحد وكذا الودام أياما وكذا الوزعة بالليل ولبسه بالنهار الا اذا نزعها على عزم الترتل لم يلبه فانه يجب عليه دم آخر (والا) أي وان لم يلبس ولم يعط يوما كاملا (تصدق) لقصور الجناية (أو حلق) عطف على ما قبله من الذي فيه الدم أي يجب دم ان حلق (ربع رأسه أو) ربع (الحية) أو ربع محجمه لان الربع يحكي الكل وعند مالك لا يجب الا بخلق الكل (والا) أي وان لم يكن قدر ربع (تصدق) لقصور الجناية وعند الشافعي يجب دم ان كان ثلاث شعرات وبه قال احمد والكاف في قوله (كالحلق) في محل النصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي تصدق تصدقا كصدق الخالق شعر رأس غيره يعني اذا حلق رأس غيره يجب عليه صدقة لانه مرئوق بازالة شعته غيره الا أنه دون ارتفاعه لنفسه فيجب التصديق ويجب الدم على المخلوق وقال الشافعي لا شيء على الخالق لانه ارفاق وليس بارتفاع ولو كان باذنه يجب النذية على المخلوق وان كان سكت ولم ينعه فوجهان وبه قال مالك واحمد (أو رقبته) بالنصب عطف على قوله ربع رأسه أي أو حلق رقبته (أو) حلق (ابطيه أو) حلق (أحدهما أو) حلق (محجمه) وهو موضع الحماة فانه يجب دم في حلق أحدهما الاشياء وان حلق بعض واحد يجب صدقة وقال أبو يوسف ومحمد في حلق المحجم صدقة لانه عليه الصلاة والسلام احتجم وهو محرم متفق عليه ولو كان يوجب الدم لما بشره ولانه قليل فيجب صدقة وله ان حلقه لمن يحتجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الخلق لغيرها ولا حجة له ما في الحديث لانه يحتمل أنه لعذر ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام لا يباشر ما يوجب الصدقة عابثا ويحتمل أنه لم يخلق بل احتجم في موضع لا شعر عليه وهو الظاهر ولم يعتبر الربع في هذه الاعضاء لعدم جريان العادة فيها بالاقصاار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاعا كاملا حتى لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب الا الصدقة بخلاف الرأس والحية فان قلت السنة تنف الابط فكيف ذكر الخلق قلت كذا ذكر في الجامع الصغير أيضا تنبيه على الجواز وان كانت السنة هي السنة (وفي أخذ شاربه حكومة عدل) بأن ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربع الحية فيجب عليه بحسابه من الطعام حتى اذا أخذ منه نصف عن الحية يجب عليه ربع الدم وانما ذكر الاخذ في الشارب وهو القص لانه هو السنة وهو أن يقص منه حتى يوازي الاطار وهو الحرف الاعلى من الشفة العليا وذكر الطحاوي أن حلق الشارب هو السنة عند أبي خنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام أحقوا الشارب وأعفوا اللحي رواد مسلم والاحفاء الاستيصال والاعفاء تركها حتى تكث وتكثر والسنة قدر القبضة فما زاد يقطع (وفي) أخذ محرم (شارب حلال أو قلم أظفاره) أي أي أظفار الحلال يجب (طعام) أي صدقة بطعام كالقطرة وكذا بخلق رأسه وكذا اذا فعل بمحرم آخر وعند الشافعي لا يجب شيء على المحرم الخالق لما مر (أو قص) عطف على ما يجب فيه الشاة أي أو يجب شاة ان قص محرم (أظفار يديه ورجليه في مجلس) واحد (أو) قص (يدا) أي أظفار يده واحدة (أو) قص (رجلا) أي أظفار رجل واحدة أما في الاول فلانه اجنبية واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس تعتبر المعنى واذا اختلف تعتبر الحقيقة

كاللبس المتفرق وأما في الثاني فلان الربيع حكم الكل وان قص الكل في مجلسين يجب دما  
عندهما لانهم اجنبايان وعند محمد دم واحد للداخل ولو قص من يديه ورجليه خمسة متفرقة  
يجب دم عنده وصدقة عنده ما ولو قص ثلاث أصابع عليه صاع ونصف عند ناو وعند زفر  
والشافعي دم (والأ) أى وان لم يكن كذلك بل قص أقل من يدا أو رجل في مجلس (تصدق) لقصور  
الجنابة (كخمس) أى كما يتصدق في قص خمسة من الأصابع (متفرقة) وهو نصف صاع من بر  
بقلم كل ظفر الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء (ولا شيء) على المحرم (بأخذ ظفر منكسر) لانه  
لا يغوب بعد الانكسار (وان تطيب) المحرم (أو لبس) ثوبا (أو حلق) رأسه أو لحية (بعدم) أى  
بسبب عذر (ذبح شاة) ان شاء (أو تصدق بثلاثة أصوع) من الطعام (على ستة) من المساكين لكل  
مسكين نصف صاع (أو صام ثلاثة أيام) لما روى عن كعب بن عجرة أنه قال كان أبى أذى من رأسى  
خملت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهى فقال ما كنت أرى ان الجهد  
بلغ منك ما أرى أتجد شاة فأت لأنزلات الآية فتعدي من صيام أو صدقة أو نسل قال هو صوم  
ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين نصف صاع لكل مسكين متفق عليه وفسر النبي صلى الله  
عليه وسلم النسل بالشاة فيأرواه أبو داود ثم اذا اختار الطعام يجزيه التعدي والتعشية  
بالاتاحة عند أبى يوسف وقال محمد لا يجوز الا التملك

هذا (فصل) في بيان ما يفسد الحج وما لا يفسده (ولا شيء) على المحرم (ان نظر الى فرج امرأة  
بشهوة فأمسى) لانه لم توجد منه المباشرة ولهذا لا يفسد به الصوم وعند مالك وأحمد عليه بدنة  
(وتجب شاة ان قبل) المحرم امرأته بشهوة (أو لمس) امرأة (بشهوة) سواء أنزل أو لم ينزل وكذا  
اذا جامع فيأدون الفرج وعند الشافعي يفسد امرأته في جميع ذلك اذا أنزل وعن أحمد يجب بدنة  
(أو أفسد) المحرم (حججه بجماع في أحد السبلين) أى القبل والدبر (قبل الوقوف بعرفة) بيه  
بالعطف على وجوب الشاة وعند الشافعي بدنة كما لو جامع بعد الوقوف وبه بقوله أفسد على فساد  
الحج وهو شمع عليه وعن أبى حنيفة لا يفسد بالاجماع في الدبر ولا فرق فيه بين أن يكون ناسيا  
أو عامدا طالعا أو سكرها كفى الصوم ولنا فيما قلنا أن رجلا جامع امرأته وهو محرمان فسادا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما اقضيا نسككما وأهديا هديا رواه البيهقي والهدى  
يتناول الشاة (وبعض) هذا المفسد في حجه كما يعضى من لم يفسد (وبعض) ذلك الحج الفاسد من  
قابل لما روى عن عمرو بن عبد رضى الله عنهم أنهم قالوا ايرقان دما ويضيان في حجهما  
وعليه ما الحج من قابل (ولم يفترا) أى الزوجان اللذان أفسد الحج بالجماع (فيه) أى في القضاء  
وعند زفر يفترقان من عند الاحرام وعند الشافعي يفترقان من المكان الذى وقع فيه الجماع  
وعند مالك يفترقان من حين خروجهما من المنزل قلنا لا افتراق ليس بنسك في الاداء كذلك في  
القضاء وما نقل عن بعض الصحابة رضى الله عنهم من الافتراق فهو محمول على الاستحباب (وتجب  
بدنة) على الجماع (لو) جامع (بعده) أى بعد الوقوف بعرفة كذا روى عن ابن عباس ولا يعرف  
ذلك الاسماء ولو كان قارنا فعليه بدنة بخيه وشاة لعمرته (ولا فساد) بخيه لقوله عليه الصلاة  
والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه وحقبة التمام غير مردلبة اطواف الزيارة وهو ركن فعين  
التمام حكى بالآمن من الفساد وبشرأغ الذمة عن الواجب وعن الشافعي أنه يفسد اذا جامع



قبل الرمي وبه قال مالك وأحمد (أو جامع) عطف على ما فيه وجوب الشاة لأعلى ما فيه المبدنة  
 يعني ويجب عليه شاة أن جامع (بعد الحلق) خلفه الجنابة لوجود الحلق في حق غير النساء وفي  
 المبسوط وأبداهم لجامع القارئ أول مرة بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للبعج وشاة  
 للعمرة وذكر الزهري أنه يجب عليه بدنة ولا شيء عليه للعمرة وهذا يخالف ما ذكره القدروري وغيره  
 والصواب مع القدروري (أو جامع) في العمرة قبل أن يطوف إلا أكثر) وهو أربعة أشواط  
 يلزمه شاة أيضا (وتسند) العمرة (ويغني) فيها كن لم يتسند (ويتنفي) بعد ذلك (أو جامع  
 بعد طواف الأكثر) في العمرة يجب عليه شاة أيضا (ولا فساد) لعدم ربه لوجود أكثرها وقال  
 الشافعي تنفس في الوجهين جميعا وعليه بدنة اعتبارا بالجمع اذ هي فرض عنده وعندنا هي سنة  
 فكانت أحذرت منه فتجب شاة (وجامع الناسي) العائد (لاستوائهم في الارتفاق وكذا  
 جماع النائمة والمكرهة منفسد خلافا للشافعي (أو طواف) عطف على ما فيه وجوب الشاة أي  
 يجب شاة إذا طاف (الركن) أي لأجل طواف الزيارة حال كونه (محدثا) وقال الشافعي لا يعتد  
 به لقوله عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت حلاله لا طلاق قوله تعالى وليطوفوا واستراط  
 الطهارة بخبر الواحد زيادة على النص وهي نسخ فلا يثبت به والمراد من التنبيه في الثواب دون  
 الحكم ألا ترى أن الانحراف والمشي فيه لا يفسده ثم الطهارة سنة عند أبي شعبة والصحيح أنها  
 واجبة (وبدنة) أي وتجب بدنة (لو) طاف للركن حال كونه (جنباً) كذا روى عن ابن عباس  
 وكذا إذا طاف أكثره جنباً (وبعد) أي الطواف في الجنابة والحديث جبهه المأثري به على وجه  
 الكمال ولم يبين كيفية الأعادة ذكر في الهداية أنهم أفضّل ما دام بمكة وقال وفي بعض النسخ  
 وعليه أن يعيدوا الأصح أنه يؤمر بالأعادة في الحدث استعجاباً وفي الجنابة إيجاباً وكذا قال  
 صاحب المجمع ثم إذا أعاده وقد طافه محدثاً فلا ذبح عليه وإن أعاده بعد أيام النحر وإن أعاده  
 وقد طافه جنباً في أيام النحر فلا شيء عليه وإن أعاده بعد زمره دم عند أبي حنيفة ولورجع إلى  
 أهله وقد طافه جنباً وجب عليه أن يعود بإحرام جديد وإن لم يعد وبعت بدنة أجزاءه الآن العود  
 هو الأفضل وفي المحيط بعت الدم أفضل (و) يجب عليه (صدقة لو) طاف حال كونه  
 (محدثاً) (والصدر) وكذلك في كل طواف هو تطوع ولو طاف للصدر جنباً عليه دم  
 لأنه نقص كبير فإن قلت قد سويت بين الواجب والنفل فهنا قلت طواف القدر وجب  
 بالشروع فيه فاستويا (أو ترك أقل طواف الركن) عطف على ما فيه وجوب الشاة أي  
 يجب شاة أن ترك الأقل وهو ثلاثة أشواط من طواف الركن لأن النقصان يسير فيجب  
 بالدم (ولو ترك أكثره) أي أكثر طواف الركن وهو أربعة أشواط فصاعداً (بقي محرماً) أبداً حتى  
 يطوفه ولكن في حق النساء لأن للأكثر حكم الذكر (أو ترك أكثر الصدر) عطف على ما فيه  
 وجوب الشاة أي يجب شاة أيضاً أن ترك الأكثر من طواف الصدر لأنه واجب (أو طواف)  
 للصدر حال كونه (جنباً) لما قلنا (و) يجب (صدقة بترك أقله) فيجب لكل شوط نصف صاع من  
 بر ولا يجب فيه دم بخلاف طواف الزيارة وطواف العمرة حيث يجب فيه ما الدم بترك الأقل  
 لأنه ما فرض (أو طواف للركن) أي يجب شاة أيضاً لو طاف طواف الزيارة حال كونه (محدثاً)  
 طاف (للصدر) حال كونه (طاهراً في آخر أيام التشريق) لأن طواف الصدر لم ينتقل إلى طواف

قوله عند أبي شعبة كذا بخلاف الوقت والصواب ابن شعبة كما في الزياني اه من جامع

فلا يتعين بالزمان بالاجماع (و) يجب (دما ن لو حلق القارن قبل الذبح) عند أبي حنيفة دم لترك  
الترتيب ودم للقران وعندهما ليس عليه الادم واحد وهو دم القران لتحقيق سببه  
\* هذا (فصل) في بيان جزاء قتل الصيد وهو حيوان تمتنع متوحش بأصل الخلقة برى وهو  
ما يكون تولده وتناسله في البر ويجرى وهو ما يكون تولده في الماء ويجرم على المحرم  
البرى دون البحرى (ان قتل محرم صيدا أو دل عليه) أى على الصيد (من قتله فعليه الجزاء)  
لقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا جزاء مثل ما قتل من النعم وأما الدلالة فلما روى في حديث  
أبي قتادة هل دلتهم وقال الشافعى لا يجب عليه شئ بالدلالة (وهو) أى الجزاء (قيمة الصيد  
بتقويم) رجلين (عدلين في مقتله) يفتح الميم أى في موضع قتل فيه الصيد (أو) فى أقرب موضع  
منه) أى من مقتله ان كان فى برية (فيشتري) القاتل (بها) أى بالقيمة (هديا وذبحه) ان شاء (ان  
بلغت) قيمته (هديا أو) ان شاء اشتري بها (طعاما وتصدق به) أى بالطعام على كل مسكين نصف  
صاع من براصاع من تمر أو شعير (كالفطرة) أى كافى صدقة الفطرة (أو) ان شاء (صام عن  
طعام كل مسكين) يعنى عن نصف كل صاع (يوما ولو فضل) من الطعام بعد هذا الحساب (أقل  
من نصف صاع) ان شاء (تصدق به أو) ان شاء (صام) عنه (يوما) كاملا وهذا عندهما وقال  
محمد الخيارى فى تعيين الهدى أو الاطعام أو الصيام الى العدلين فاذا حكم بالهدى فالمعتبر فيه اله  
مثل ونظر من حيث الخلقة ما هو مثل فى الضبع والظبي شاة وفى الارنب عناق والبربوع جفرة  
والنعامة جبل والجار الوحشى بقرة والمعتبر فيما لا مثل له القيمة كما قالوا فالخلاف فى شئين  
فى معنى المثل وفين له الخيار وبقوله قالت الثلاثة له فى خيار الحكمين قوله تعالى يحكم به  
ذو العدل منكم هدى انصب هدى بالوقوع الحكم عليه وفى وجوب المثل فيما له مثل قوله تعالى جزاء  
مثل ما قتل من النعم أو جب المثل من النعم وله ما فى خيار القاتل ان الوجوب عليه كما فى الجين  
فالخيار اليه وحكم العدلين لتقدير القيمة وفى وجوبها ان الحيوان غير مضمون بالمثل فيكون  
مضمونا بالقيمة كاملا ولو وأما هدى انصب على الحال يعنى جزاؤه من النعم هدى أى فى حال الإهداء  
والمراد من قوله مثل ما قتل من النعم أى جزاء مماثل المقتول من النعم الوحشى ومثل الحيوان  
فيمتد لان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى فاذا تعد ذلك جل على المثل المعنوى وهو القيمة ثم  
اذا وقع الاختيار على الهدى لا يجوز فى الاما يجوز فى الاضحية عند أبي حنيفة فاذا بلغت القيمة  
ما لا يضحى به كالعنق مثلا لم يجز فيه الا التصديق ولا يصلح العناق جزاء وقال الاصطخ ويذبح لعزم  
قوله من النعم وله ان اراقه الدم ليست بقربة الا فى من مخصوص كما عرف ثم الجزاء عندنا على  
التخيير المشروح وعند زفر على الترتيب فيجب الهدى أو لا ثم الاطعام ثم الصيام لان الجزاء  
فى مقابلة الجناية والملائم بحال الجاني هو الترتيب ولما اتى فى الآية للتخيير (وان جرحه) أى  
وان جرح المحرم الصيد (أو قطع عضوا أو تنق شعره ضمن ما نقص) منه اعتبار الجزاء بالمثل هذا  
اذا برى وبقي أثره وان لم يبق له أثر لا يضمن لزوال الموجب وقال أبو يوسف يلزمه صدقة لئلا تم وعلى  
هذا الوقع سبه أو ضرب عينه فايضت فثبت له سن وزال البياض وفى البدائع لا يسهط عنه  
الضمان (وتجب القيمة) كاملة (بتفريشه وقطع قوائمه) لانه قوت عليه الامن (و) كذا يجب  
قيمة اللبن من (حلبه) لان اللبن من اجزائه (وكسر بيضته) لانه أصل الصيد فتجب قيمة البيض

وان كان مذرة لا يجب شئ (و) كذا يجب القيمة في (خروج فروخ ميت به) أي بالكسر لان  
الظاهر انه مات به والقياس أن لا يجب به سوى البيضة وكذا الوضرب بطن ظبية فألفت جنبنا  
ميتا ثم ماتت تجب عليه قيمته ما بخلاف ما اذا ضرب بطن امرأة فألفت جنبنا ميتا حيث يجب  
ضمنان الام ولا يجب ضمنان الولد غير الغرة في الحرة وفي الامه يجب قيمة الام ونصف عشر قيمة الولد  
لو كان ذكرا أو عشر قيمته لو كان أنثى (ولا شئ يقتل غراب) يأكل الجيف ويتبدى بالاذى دون  
العققة وغراب الزرع (وحدة وذئب وحية وعقرب) والريلا وأم أربعة وأربعين (وقارة)  
برية وأخيلة (وكلب عقور) وعن أبي حنيفة العقور وغيره والمستأنس والمتوحش منه سواء  
وإنه لا يجب أيضا يقتل السنور ولو كان بریا (وبعوض ونمل) سوداء أو صفراء التي تؤذى  
بالعص وما لا يؤذى لا يحل قتلها ولكن لا يضمن لانها ليست بصيد (وبرغوث وقراد وسلمفاة)  
وخنفساء وقنفذ وزغبة وذباب وزنبور وحلة وصياح الليل والصرصر وأم حنين وابن عرس  
لانهم امن هوام الارض وليست بصيد (وبقتل قلة وجراحة تصدق بما شاء) قيل كفامن طعام  
وقيل غرة لان في القملة ازالة الشعث من بدنه حتى لو قتل قلة ساقطة أو من بدن غيره لا شئ عليه  
ولو وقع في ثوبه قل كثير فألقاه في الشمس ليوت القمل وجب عليه نصف صاع من برون لم يقصد  
به قتلها فلا شئ عليه وأما الجراد فهو صيد (ولا يجاوز) القيمة (عن شاة يقتل السبع) وقال زفر  
يجب قيمته بالغة ما بلغت لانه صيد فكان ككأ كول اللحم لان الصيد انما حرم من حيث انه  
ارتفاق وهو جناية على الاحرام فلا يراد فيه على الدم وقال الشافعي لا يجب شئ بقتل السبع لانه  
محبول على الاذى وبه قال أحمد ولنا انه صيد تقتناه الآية الا اذا اجل عليه وخوم معنى قوله  
(وان صال) أي السبع أي جل عليه (لا شئ يقتله) لانه حينئذ في معنى الفواسق وقال زفر يجب  
عليه قيمته لان عهته لا تزول بفعله (بخلاف المضطر) الى الاكل اذا قتل صيدا أو كره يجب عليه  
الجزاء لان الكلام في الفعل الاختياري من الحيوان لا باقاة سماوية (وللغريم ذبح شاة وبقرة  
وبعير ودجاجة وبط أحلى) وهي التي تكون في المساكن والحياض ولا تطير لافتها بأصل  
الخلقة كالدياج وأما التي تطير فصيد فيجب بقتلها الجزاء وينبغي أن يكون الجاروس على هذا  
التفصيل فانه في بلاد السودان وحشي ولا يعرف منه مستأنس عندهم (وعليه) أي على المحرم  
(الجزاء ذبح حمام مسرول وظبي مستأنس) لانهم ما صيد بأصل الخلقة وقال مالك يجوز ذبح  
الحمام المسرول للمحرم لانه ألوف مستأنس (ولو ذبح محرم صيدا حرم) أكله على الذابح وعلى  
غيره وقال الشافعي يحل لغيره وله اذا حل لانه مذبح بزكاة غير انه حرم على الذابح لانه كابه  
النبى ولنا انه تعالى سماه قتل لا قتل أنه ليس بزكاة (وغرم) الذابح قيمة اللحم (بأكله) من لحم  
الذي ذبحه عنه بأي حنيفة وقال لا يضمن الذابح أيضا بأكله لانه ميتة وتناول الميتة لا يوجب  
الا الاستغفار وله انه لكونه محظورا حرامه لا لكونه ميتة (لا يغرم) (محرم آخر) اذا أكل منه  
كالخلل اذا قتل صيدا حرم فأكل منه (وحل له) أي للمعرم (لحم ما اصطاده حلال وذبحه)  
الحلال أيضا (ان لم يبدل) المحرم (عليه) أي على الصيد (ولم يامر به) أي الحلال (بصيده) الحديث  
أي قتاده رضي الله عنه لانه لم يصد حمار الوحش لنفسه خاصة بل صاد له ولاصحابه وهم محرمون  
فأباح لهم رسول الله على الله عليه وسلم ولم يحرمه بإرادته أن يكون لهم هكذا قاله الطحاوي

وقال الشافعي ومالك إن اصطفاة الحلال لأجل المحرم لا يحل له تناوله لقوله عليه السلام الصيد  
 حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم رواه أبو داود والترمذي قلنا ضعفه يحيى بن معين ولين  
 صح فهو محمول على ما إذا صيد له بأمره (وبذبح الحلال صيد المحرم) تحجب (قيمة تصدق بها) أي  
 بالقيمة وقال الشافعي يكفر قياसा على قتل المحرم وفي جواز الهدى روايتان عن أصحابنا (لا يجوز  
 الصوم) في هذه المسئلة لأن الواجب هو الضمان بقتله والصوم لا يصلح ضمانا وقال زفر يجوز فيه  
 الصوم لأن الوجوب باعتبار الجناية فكان كفارة كالمحرم فيجوز فيه الصوم (ومن دخل الحرم  
 بصيد أرسله) لأن بدخوله صار من صيده وقال الشافعي ومالك لا يرسله لأن حق الشرع لا يظهر في  
 مملوك العبد لحاجة العبد ولو كان معه بازي فأرسله في الحرم فأنتلف جاما لا يجب عليه شيء (فإن  
 باعه) أي فإن باع الصيد بعد ما دخل به الحرم (رد الباع إن بقي) الصيد لنفسه الباع (وإن مات)  
 الصيد (فعلية الجزاء) يصدق بقيمته ولو تباعغ الحلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند  
 أبي حنيفة خلافا لمحمد (ومن أحرم و) الحلال أنه له (في يمينه أو وقصه صيد لا يرسله) يعني لا يجب  
 عليه الوصية بأرساله وقت الإحرام لأن الصحابة رضي الله عنهم أحرموا وفي يومهم صيد  
 ودواجن ولم ينقل أنهم أوجبوا إرسالها وقال الشافعي عليه إرساله لأنه تعرض للصيد وقبل  
 إذا كان القفص في يده لم يمه إرساله بحيث لا يضيع (ولو أخذ حلال صيدا فأحرم) بعده  
 (ضمن مرسله) عند أبي حنيفة لأنه أنتلف عليه ما لا يحترم بخلاف ما إذا أخذته في حالة الإحرام  
 لأنه لم يملكه وقال لا يضمن لأنه أمر بالمعروف ونهى عن المنكر (ولا يضمن) المرسل الصيد  
 (ولو أخذته) وهو (محرم) بالاجتماع لأنه لا أخذ لم يملكه لأن المحرم لا يملك الصيد بسبب ما بخلاف  
 ما إذا أخذته وهو حلال ثم أحرم لأنه ملكه بالأخذ قبل الإحرام فيكون المرسل متفقا عليه  
 (فإن قتله) أي الصيد (محرم آخر) في يد المحرم المذکور (ضمنا) أي القاتل والأخذ في حالة  
 الإحرام جميعا لوجود الجناية منهما (ورجع أخذه على قاتله) لأنه قرر عاقبة ما كان على شرف  
 السقوط وقال زفر لا يرجع لأن الإخذ مأخذ بصنعه فلا يرجع به على غيره (فإن قطع حشيش  
 الحرم أو) قطع (شجر غير مملوك ولا مما ينبت للناس) كالشجيرة والقصوم ونحوهما (ضمن قيمته)  
 لقوله عليه السلام لا يحتل خلاها ولا يعصده شوكةا (الافيماء) أي في الذي (جحف) لأنه حطب  
 وليس بنام فيحل الانتفاع به (وحرر رعي حشيش الحرم وقطعه) بالمناجل لم يروى بنا وقال أبو  
 يوسف يجوز الرعي ما كان الحرج لاسيما في الزاخرين وبه قال الشافعي وأحمد (الا لأذخر) بكسر  
 الهمزة والخاء المعجمة وهونبت يكون عكة وفي الطلبة هي حشيشة طيبة الرعي لمكان الاستئناء في  
 الحديث الصحيح (وكل شيء على المقربة) أي بسببه (دم فعلى القارن دمان) دم لحته ودم لعمرته  
 وعند الشافعي دم واحد وهذا بناء على أنه محرم بإحرام واحد عنده وإحرامين عندنا (الآن  
 يتجاوز) القارن (المبقات) حال كونه (غير محرم) فإنه حينئذ يجب عليه دم واحد لأنه لأجل  
 تعظيم البقعة وهي واحدة وقال زفر عليه دمان لأنه آخر الإحرامين من المبقات (ولو قتل  
 محرمان صيدا تعدد الجزاء) يعني على كل واحد منهما جزاء كامل وقال الشافعي عليه ما جزاء  
 واحد كالحلالين اشترى كافي صيد المحرم ولنا أن هذا كفارة وبدل للمعل وفعل كل واحد  
 كمال فيجب عليه ما موجه بخلاف الحلالين لأنه في حقهما بدل المحل فقط (ولو) اشترى

(حلالان) في قتل صيد الحرم (لا يتعدد الجزاء وهو القيمة لما ذكرنا) ويطلق بيع المحرم صيدا  
 وشراؤه) لأن بيعه حياته عرض له وبعد قتل بيع ميتة بخلاف ما إذا باع لبن الصيد أو بيضه  
 أو الجراد أو شجر الحرم ثم إذا قبض المشتري وعطب في يده فعليه وعلى البائع الجزاء. ويضمن  
 المشتري أيضا البائع إفساد البيع ولو رده على البائع يجب على المشتري الجزاء للتعدي بالتسليم  
 إليه ويبرأ من الضمان للبائع (ومن أخرج ظبية الحرم) من الحرم (فولدت وماتا) أي الأم  
 والولد (ضمنهما) لأن استحقاق الأمن يسرى إلى الولد كسائر الصفات الشرعية كالرق  
 والحرية فيضمن الولد كالأمن فان قلت يشكل على هذا ولد المغصوب حيث لا يضمن قلت الولد  
 في الظبية حق الله تعالى وهو طالب الرق بخلاف الغصب لأن صاحبه لم يطلب حتى لو طالب  
 ومنعه يضمن فعلى هذا لو هلك ولد الظبية قبل أن يتم ~~تتم~~ من الرق لا يضمن وإيضاح سبب  
 الضمان إزالة الأمن وقد وجد في الولد وفي المغصوب إزالة التمسك المالك ولم يوجد فعلى هذا يضمن  
 ولد الظبية كبقية ما كان (فإن أدى جزاءها) أي جزاء الأم (فولدت) بعد ذلك (لا يضمن الولد)  
 لأنه صيد حل

\* هذا (باب) في بيان حكم (مجاورة الوقت بغير إحرام) \*

أراد بالوقت الميقات (من جاوز الميقات) حال كونه (غير محرم ثم عاد) إلى الميقات حال كونه  
 (محرمًا) بحجة أو عمرة وحال كونه (مليًا أو جاوز) الميقات (ثم أحرم بعمرة ثم أفسد) تلك  
 العمرة ثم عاد إلى الميقات من عامه ذلك (وقضى) العمرة التي أفسدها (بطل الدم) الذي وجب  
 عليه في الميقاتين أما الأولى فهي قول أبي حنيفة وهو أنه لا يسقط إلا إذا عاد مليًا وعندهما  
 يسقط بعوده إلى أول باب وعند زفر لا يسقط لبي أول باب وبه قالت الثلاثة ولا خلاف بينهم أنه  
 إذا رجع إلى الميقات قبل الإحرام فأحرم من الميقات سقط عنه الدم وإن رجع بعد ما طاف  
 لا يسقط الزفران جنائية لم ترتفع بالعود فصار قياسا على ما لو أفاض من عرفات قبل الغروب  
 وإن عاد ولهما أنه تلافى التقصير في وقته وله أنه لا يكون كمالا بالالتيمية وأما الثانية  
 فهي قولنا وقال زفر لا يسقط عنه الدم لأن بالعود لا ترتفع الجنائية ولنا أنه تدارك ما تركه  
 في وقته حيث لم يشرع في الأفعال بعد فسقط عنه الدم (فلو دخل الكوفة البستان) أي بستان  
 بني عامر وهي قرية في داخل الميقات وخارج الحرم (لحاجة) عرضت له (لأنه دخل مكة بلا  
 إحرام) لأنه التحق بأهل البستان والبستان أن يدخل مكة بلا إحرام للحاجة فكذلك (ووقته)  
 أي ميقاته إذا أراد الإحرام (البستان) أراد جميع الحل الذي بينه وبين الحرم ولا فرق بين أن  
 ينوي الإقامة في البستان خمسة عشر يوما أو لم ينو وعن أبي يوسف أن نوى الإقامة فيه أقل  
 من خمسة عشر يوما لا يكون منه ثم فلا يكون له أن يدخل مكة بغير إحرام ولو أحرم من  
 البستان للحج ولم يدخل مكة حتى وقف بعرفة اجتاز لأنه أحرم من ميقاته ولم يترك نسكا واجبا  
 فلا يلزمه شيء كأهل البستان (ومن دخل مكة بلا إحرام وجب عليه أحد التمسكين) يعني الحج  
 أو العمرة لأن دخوله سبب لوجوب الإحرام سواء قصد الحج أو العمرة أو التجارة أو لم يقصد  
 شيئا وعند الشافعي أنه لا يدخل مكة بلا إحرام إن لم يرد أداء النسك (ثم) أنه (إذا حج عمارا) وجب  
 (عليه) من حجة الإسلام أو حجة مندورة أو عمرة مندورة (في عامه ذلك صبح) عمارته (من دخوله)

مكة بالأحرام وإن تحوّل السنة لا) ينع وقال زفر لا ينع وإن لم تحوّل السنة وهو القياس  
لأن ما وجب في ذمته دين عليه فلا يتأذى إلا بيمينته وجه الاستحسان أن الواجب عليه أن يكون  
محرم ما عذر دخوله مكة تعظيماً لها لأن يكون إحرامه لدخولها على التعيين بخلاف ما إذا  
تحوّل السنة لأنه صار ديناً مقصوداً في ذمته فلا يتأذى إلا بالأحرام مقصود

\* هذا (باب) في بيان حكم (إضافة الأحرام إلى الأحرام) \*

(مكي طاف شوطاً) واجباً أو شوطين أو ثلاثة (لعمرة فأحرم بحج) رفضه (أي الحج عند أبي  
حنيفة وبني العمرة لاتصال الاداء بمفرضها انقضاه ورفضه امتناع عن الاداء فهو أولى  
ثم يحج لأنه وجب بالشروع وهو معنى قوله (وعليه حج وعرة ودم) رفضه) أي لرفض الحج لتحمله  
قبل أو أنه ثم إن رفض العمرة قضاء لا غير وإن رفض الحج قضاء وقضى العمرة كما ذكرنا وقال  
يرفض العمرة ويقضيها وعليه دم لرفضها ويقضى في الحج ولو طاف إماماً أربعة أشواط يرفض  
الحج إجماعاً لأن لا كثر حكم الكل (فلو مضى عليهما) أي على الحج والعمرة (صح) لأنه إذا هما  
كما التزمهما أغراهن منهن عته والنهي لا يمنع المشروعية (وعليه دم) لجمعه بينهما وهو دم جبر حتى  
لا يجوز له أن يأكل منه بخلاف الأفاقي حيث يجوز له الأكل منه لأن ذلك دم شكر (ومن  
أحرم بحج) وفرغ منه (ثم) أحرم (بآخر) أي يحج آخر (يوم النحر لزمه) الثاني (فإن حاق في)  
الحج (الأول) قبل أن يحرم بالثاني (لزمه) الحج (الأخر) لصحة الشروع (ولادم) عليه (والأ)  
أي وإن لم يحاق في الحج الأول (لزمه) الآخر (وعليه دم) عند أبي حنيفة (قصر أولاً) أي أولم  
يقصر لأنه إن قصر يكون جائزاً على الثاني وإن لم يقصر يكون مؤثراً للثقة بصير في الحج الأول عن  
وقته وهو أيام النحر وهو يوجب الدم عنده وعندهما إن قصر فعليه دم وإن لم يقصر فلا شيء عليه  
لأنه إن قصر فقد جنى على الثاني وإن لم يقصر فقد أخر التقصير فلا شيء عليه (ومن  
فرغ من عمرته) التي شرع فيها ولم يبق عليه (إلا التقصير فأحرم بأخرى) أي بعمرة أخرى (لزمه  
دم) للجمع بينهما ثم إن الشيخ فرق بين الحج والعمرة كما ترى فأوجب فيها دمًا ولم يوجب في الحج  
وهو رواية الجامع الصغير وفي الأصل أوجب الدم في الحج أيضاً للجمع بينهما إماماً ولا فرق بين  
الجمعين (ومن أحرم بحج ثم) أحرم (بعمرة) أراد أنه جمع بينهما (ثم وقف بعرفات) قبل أن يدخل  
مكة (فقد رخص عمرته) بالوقوف (وإن توجه إليها) أي إلى عرفات (لا) يصير إفاضاً بخلاف  
الساعي إلى الجمعة بعد أن صلى الظهر في منزله (فلو طاف) أي الرجل الذي أراد الجمع بين الحج  
والعمرة (للحج) طواف القدوم (ثم أحرم بعمرة ومضى عليهما) أي على الحج والعمرة بأن قدم  
أفعال العمرة على أفعال الحج لأنه فارق (يحج) عليه (دم) للجمع بينهما وهو دم كفارة وجب  
على ما اختاره نحر الإسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الأئمة وقرعة الخلاف في جواز الأكل  
له (ونذّب) أي استحب (رفضها) أي رفض العمرة في المسئلة المذكورة لأن الحج قد تأكد  
ببعض أفعاله وإذا رفضها أقضاها لصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها (وإن أهلك) أي أحرم  
(بعمرة يوم النحر لزمته) العمرة لصحة الشروع فيها (ولزمه الرض) أي رفض العمرة لكرهايتها  
في هذه الأيام (ولزمه) الدم (لرفضه التحلل منها) (ولزمه) القضاء (أي قضاؤها لصحة الشروع  
فيها) (فإن مضى عليها) أي على العمرة (صح) لأن الكراهة لعني في غيرها وهو كونه مشغولاً

بأداء بقية أفعال الحج في هذه الأيام (ويجب) عليه (دم) بالمضي عليها لأنه جمع بينهما في الإحرام أو في بقية الأفعال وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا يرضها كذا في الأصل والأصح أنه يرضها (ومن فاته الحج) بقوات الوقوف (فأحرم بعمرة أو) أحرم (بحجة رخصها) أي رخص التي أحرم بها إلا فاته الحج يتحمل بأفعال العمرة من غير أن يتقلب إحرامه إحرام العمرة والجمع بين الحجتين أو العمرتين غير مشروع

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الإحصار) \*

وهو لغة المنع مطلقا يقال حصره العدو وأحصره المرض قال تعالى الذين أحصروا في سبيل الله وشروعهم منع الوقوف والطواف فإذا قدر على أحدهما فليس يحصر (لأن أحصر) عن المضي إلى الحج أو العمرة (بعدق) من بني آدم أو حيوان (أو) أحصر بسبب (مرض) أو بسبب ذهاب نفقته في الطريق (أن يبعث شاة) أي يبعث شاة لأن أن مصدرية في محل الرفع على الابتداء وخبره قوله لمن أحصر أو يبعث قيمة شاة فيشتري بها أهله ويؤدونها عن يدها في الحرم في يوم بعينه (تذبح عنه) في ذلك اليوم (فيمصل) يعني إذا ذبح عنه يتحلل هو لقوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا حلق عليه عند هما لأنه حصل له التحلل بالهدى وقال أبو يوسف لا بد من إطلاق بعد الذبح لأنه أن يحجز عن أداء المناسك لم يحجز عن الحلق وههنا في الموضوعين خلاف الأول أن الإحصار يكون بما ذكرنا وقال الشافعي لا يكون إلا بالعدولان الآية تزلت في أمحابه عليه السلام وكانوا منوعين بسبب العدو وبه قال مالك وأجد قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والثاني لا يجوز ذبح الشاة في مكان الإحصار لقوله تعالى حتى يبلغ الهدى مجمله وقال الشافعي يجوز أن يذبحها في مكانه لأنه شرع على وجه الرخصة وبه قال مالك وأحمد (ولو) كان المحصر (فأرنا بعث دمين) دما لحجته ودما لعمرة لأنه محرم به ما فلو بعث بواحد ليتحلل عن الحج ويبقى في إحرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما (ويتوقت) دم الإحصار (بالحرم) وهو المكان (لا) يتوقت (بيوم الفجر) وهو الزمان حتى جاز ذبحه في أي وقت شاء وهذا عند أبي حنيفة لا إطلاق للنص وقال لا يتوقت في الزمان والمكان كما في الحلق وهذا الخلاف في المحصر بالحج وأما دم المحصر بالعمرة فلا يتوقت بلا خلاف (وعلى المحصر بالحج أن يتحلل بحجة وعمرة) كذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وقال الشافعي يلزمه حجة لا غير لأنه شارع في الحج لا غير قلنا الحجة بالشروع والعمرة بالتحلل هذا إذا لم يقض الحج من عامه ذلك وأما إذا قضاه فيها لا يجب عليه العمرة (وعلى المعتمر) المحصر (عمرة) فقط يعني إذا التحلل يجب عليه قضاؤها لا غير والإحصار عنها متحقق عندنا خلافا لما لاك (والشافعي) (وعلى القارن) المحصر (حجة وعمرتان) يعني إذا التحلل لصحة شروعه في الحج والعمرة فيلزمه بالتحلل قضاؤها وقضاء عمرة أخرى إذا لم يقض الحجة في ذلك السنة على ما بينا (فإن بعث) المحصر بالحج الهدى (ثم زال الإحصار وقد رعى) أدراك (الهدى والحج) جميعا (توجهه) لإدائه الحج وليس له أن يتحلل بالهدى لأنه قدر على الأصل (والآ) أي وإن لم يقدر على أدائه (لا) يجب عليه التوجه للعجز وإن توجه إلى التحلل بأفعال العمرة جاز وتسقط عنه العمرة في القضاء وإن أدرك الهدى دون الحج يتحلل لأنه يحجز عن الأصل وإن أدرك الحج دون الهدى يجوز له التحلل

استحسانا والقياس لا يجوز وهو قول زفر رحمه الله (ولا احصار بعد ما وقف بعرفة) لانه لا يتصور النوات بعده ويبقى محرما الى أن يطوف طواف الزيارة (ومن منع بمكة عن الركنتين) أى طواف الزيارة والوقوف بعرفة (فهو محصر) لانه تعدر عليه الوصول الى الافعال وانما قل منع ولم يقل أحصر لان الاحصار لا يتحقق بمكة عندنا خلافا للثلاثة (والأى وان لم يمنع عن الركنتين بل قدر على أحدهما) (أو) يكون محصرا أما اذا قدر على الوقوف فلانه أن من النوات وأما اذا قدر على الطواف فلان فانت الحج يحل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى

• هذا (باب) في بيان حكم (الوقوف) في الحج •

(من فاته الحج بقوت الوقوف بعرفة فيحل بعمره وعليه الحج من) عام (قابل) لما روى ابن عمر وابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من فاته عرفة بلبيل فقد فاته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل رواه الدارقطني ولا يجب عليه الدم عندنا وهو معنى قوله (بلادهم) وقال الحسن بن زياد عليه دم مع القضاء روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال الشافعي وهو محمول على الاستحباب عندنا (ولا قوت لعمره) لانها غير مؤقتة وعليه الاجماع (وهي) أى العمرة أى صفتها (طواف) البيت (وسعى) بين الصفا والمروة والطواف ركعتان والسعي واجب والاحرام شرط (وتصح) العمرة (في) جميع (السنة و) لكنها (تكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق) - روى عن ابن عباس لا تغتفر في خمسة أيام واعتبر قبلها وبعدا وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت حلت العمرة في السنة كلها الا في أربعة أيام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعده رواه البيهقي (وهي) أى العمرة (سنة) مؤكدة وقيل واجبة وقيل فرض كفاية وقال الشافعي في القديم تطوع وفي الجديد هي فريضة كالحج لما روى عن رجل من رجلين من بني عامر قال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة والظعن قال اجمع عن أبيك واعتقر رواه أبو داود والترمذي وصححه ولما روى عن جابر بن عبد الله أنه قال أتى اعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة أو اجبتني فقال عليه السلام لا وأن تغتفر خير لك قال الترمذي حديث حسن صحيح ولا حاجة له في حديث العامري لانه عليه السلام أمره أن يحج ويعتقر عن أبيه ولم يأمره عن نفسه وعن أبيه لا يجب عليه اجماعا فدل على أن ذلك أمر استحباب

• هذا (باب) في بيان أحكام (الحج عن الغير) •

(النيابة) عن انسان (تجزئ في العبادات المالية) المحضة كالزكوات والعشور والكفارات (عند العجز) عن المباشرة بنفسه لحصول المقصود بفعل النائب (والقدرة) عليها بمباشرة بنفسه (ولم تجزئ) النيابة (في) العبادات (البدنية) المحضة كالصلاة والصوم والاعتكاف وقراءة القرآن والأذكار (بالحال) من الاحوال لا عند العجز ولا عند القدرة (وفي المراكب منهما) أى من المال والبدن كالحج فانه مالى من حيث الاستطاعة ووجوب الاجرة بارتكاب محظوراته وبدين من حيث الوقوف والطواف والسعي (تجزئ) النيابة (عند العجز) عن المباشرة بنفسه



ولا تجزئ عند القدرة أشار إليه بقوله (فقط) وهذا مبنى على ان الانسان أن يجعل ثواب عمله  
لغيره صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكراً إلى غير ذلك من جميع أنواع  
البر وكل ذلك يصل الى الميت وينفعه عند أهل السنة والجماعة وقالت المعتزلة ليس له ذلك ولا  
يصل اليه لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة  
والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيره من الطاعات كالأصالة والصوم وقراءة القرآن وغيره  
وانما مروي أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كان لي أبوان أبرهما  
حال حياتهم ما فكيف لي بهما بعد موتهم ما فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد البر  
أن تصل لهم ما مع صلاتك وأن تصوم لهم ما مع صيامك رواه الدارقطني ورواه معقل بن يسار  
أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرؤا على موتاكم سورة يس رواه ابو داود وماروى  
انه عليه السلام نهي بكبش بن أممين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته متفق عليه أي جعل  
ثوابه لآلته وهذا أعلم منه عليه السلام أن الانسان ينفعه عمل غيره والآية منسوخة بقوله  
تعالى والذين آمنوا واتبعوا آياتهم ذرياتهم الآية قاله ابن عباس وقبل هي خاصة بقوم ابراهيم  
وموسى عليهما السلام لأنه وقع حكاية عما في صحته هما بقوله ألم نبأ بما في صحف موسى و ابراهيم  
الذي وفي وقيل أريد بالانسان الكافر وأما المؤمن فله ما سعى أخوه وقيل ليس له من طريق  
العدل وله من طريق الفضل وقيل اللام بمعنى على كما في قوله وإلهم اللعنة أي عليهم (والشرط)  
أي شرط جواز الآية في الحج (الحجز الدائم) في المذوب (الى وقت الموت) ان كان الحج فرضاً بأن  
وجب عليه وهو قادر ثم عجز بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وعندهم يجب الاجحاج على العاجز  
ان كان له مال فلا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح وانما بشرط دوام العجز لأنه فرض العجز حتى  
لو أخرج عن نفسه وهو مريض يكون موقوفاً فان مات أجزأه وان تعافى بطل وكذا لو أخرج عن  
نفسه وهو مجبوس (وانما بشرط عجز المذوب للحج الفرض لا يشترط (للفل) أي للحج الفل  
لان بابه أوسع ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره أن أصل الحج يقع عن المجبوع عنه لحديث  
الخنمية وعن محمد أن الحج يقع عن الحاج ولا مر ثواب النفقة (ومن أحرّم عن امرئ) بأن  
أمره رجلان أن يحج عن كل منهما فأحرّم عنهما فالحج لهما (ضمن النفقة) لانه خالفهما وان  
نوى أحدهما غيره فان مضى على ذلك صار مخالفاً لاتفاق وان عين أحدهما قبل المضي أي  
قبل الطواف والوقوف جاز عندهما وعند أبي يوسف وقع على نفسه وضمن نفقتهما وان أطلق  
بأن سكت عن ذكر المجبوع عنه معينا ومبهما قال في الكافي لانه قيد وينبغي أن يصح التعمين  
ههنا اجماعاً لعدم المخالفة (ودم الاحصار على الأمر) عندهما لأنه هو الذي ورطه وقال أبو  
يوسف على المأمور لان وجوبه اذفع ضرراً امتداد الاحرام وهو مختص به (ودم القرآن) (ودم  
(الجنابة على المأمور) لانه الجنائي وصورة دم القرآن أن يأمره واحداً بالقرآن أو يأمره اثنان  
أحدهما بالحج والاخر بالعمره وأذنا له بالقرآن وأما إذا فعل ذلك بغير إذن فقد صار مخالفاً  
فيضمن النفقة وانما كان دم القرآن على المأمور لانه وجب شكر المأوفقه الله تعالى من الجمع  
بين النسكين وهو مختص به (فان مات) المأمور بالحج (في طريقه يحج عنه) أي عن الميت الاول  
الذي كان أوصى بالحج فأحجوا عنه هذا (من منزله يثاب ما بقي) من ماله عند أبي حنيفة وقال لا يحج

عنه من حيث مات الحاج عن الموصى ولكن عند أبي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الأول لأن محل الرخصة الثلث وعند محمد يحج عنه بما بقي من المال المدفوع اليه المفترز للحج إن بقي شيء والأبطل الرخصة لأن أفرار الموصى كافر أو الموصى بنفسه وعند الشافعي وأحمد يحج عنه من جميع ماله وقد عرفت أن الخلاف في الموضوعين في اعتبار الثلث وفي مكان الحج وكذا الخلاف إذا سرت نية الحاج عن غيره في الطريق (ومن أهل) أي أحرم (عن أبيه) يحج من غير أمرهما (فعين) بعد ذلك لأحدهما (صح) وكذا لو أحرم عن أحدهما ثم عينه جاز لأن من حج عن غيره يجعل ثوابه له وذلك لا يكون إلا بعد الأداء ولغت نيته قبل الأداء والله أعلم

• هذا (باب) في بيان أحكام (الهدى) •

وهو اسم لما يهدي من النعم إلى الحرم ليتقرب به (إدناه) أي أدنى اليمدَى (شاة) لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما استيسر من الهدى شاة (وهو) أي اليمدَى (أبل وبقر وغنم) ذكورها وإناثها وهذا بالاجماع (وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا) وهو النبي من الكل إلا الجذع من الضأن فإنه يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن رواه مسلم وأبو داود والنسائي (والشاة تجوز في كل شيء إلا في طواف الركن) وهو طواف الزيارة حال كونه (جنباً) في (وطء بعد الوقوف) بعرفة قبل الحلق فإن في هذين الموضوعين عليه بدنة وقد مر بيانه (وبوكل من هدى التطوع) بل يشب الأكل لقوله تعالى فكلوا منها والمراد به ما بلغ الحرم وأما إذا لم يبلغ لا يجوز لصاحبه أن يأكل ولا لغيره من الأغنياء لأن القرية فيه بالاراقة إنما تكون في الحرم وفي غير بالتصدق (و) من هدى (المتعة والقران) لأنه دم نسك وقال الشافعي لا يجوز الأكل منه ما وعنده مالك يأكل من الجميع الأجزاء الصيد وفدية الأذى ونذر المساكين وهدى التطوع لو عطب وأشار بقوله (فقط) إلى أنه لا يجوز الأكل من بقية الهدايا إلا لصاحبها ولا لغيره من الأغنياء له إدماء كفارة (وخص ذبح هدى المتعة والقران يوم النحر) لأنه دم نسك فيختص بيوم النحر كالضحية وذكر القدر وروى أن دم التطوع يختص بأيام النحر كدم المتعة والقران وفي الأصل ذبحه يجوز قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر أفضل وهذا هو الصحيح وعند الشافعي لا يختص بيوم النحر من الدماء إلا الضحايا وأشار بقوله (فقط) إلى جواز ذبح بقية الهدايا في أي وقت شاء (والكل) أي كل دم يجب على الحاج خص (بالحرم) لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة (لا) يخص جواز التصديق بالدماء (بفقيره) أي بفقير الحرم بل يجوز التصديق عليهم وعلى غيرهم من الفقراء وقال الشافعي لا يجوز التصديق على غير فقراء الحرم لأن الدماء وجبت لتوسعة لادخل الحرم قلنا ولو سد خله المحتاج والكل سواء (ولا يجب التعريف بالهدى) وهو أن يذهب به إلى عرفات لأن المقصود القرية بأرارة الدم لا التعريف وعند مالك يجب إذا ساقه من حل وعندنا لو عرف به هدى المتعة والقران كان حسنة التوقفه بيوم النحر فربما لا يجزى من يحنظفه فيحتاج إلى التعريف به (ويصدق بجباله) جمع جبل (وخظامه) وهو زمامه (ولم يعط أجر الجزاء) وهو الذي يذبح (منه) أي من المذبح لقول علي رضي الله عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا (ولا يركبه) أي الهدى (بلا ضرورة) لأنه إحالة له لقوله تعالى ومن يعظم شعائر الله الآية إلا أنه إذا اضطر إلى الركوب لقوله عليه الصلاة والسلام

اربعها بالمعروف اذا الجئت اليها وقال الشافعي ومالك يجوز ركوبه. طلقا الا ان يهرزله  
 (ولا يجلبه) أى الهدى لانه جزؤه فلا يجوز أن ينتفع به ولا غيره من الاغنياء فان جلبه وانتفع  
 به أو دفع الى الغنى ضمنه كما في صوفه ووبره وان ولدت تصدق به أو ذبحه معها وان باعه تصدق  
 بنفسه (وينضح) بالحناء الممسلة أى يرش (ضمره بالنضاح) بضم النون وبالضاف وهو الماء  
 البارد حتى ينقطع اللبن فان كانت بعيدة من زمان الذبح حلب وتصدق به (فان عطب) أى هلك  
 الهدى حال كونه (واجبا أو تعيب) بأن ذهبت عينه أو أنة قطعت أذنه ونحو ذلك (أقام غيره  
 مقامه) لانه واجب في ذنبه والمعيب لا يصلح لذلك (والمعيب له) لانه خالص ملكه وعند أحمد  
 وبعض الشافعية يذبحه (ولو) كان الهدى الذى عطب أى قارب الهلاك والمعنى على هذا  
 ههنا أو تعيب (نطوا عنخره وصبغ نعله) أى نعل الهدى وأراد به قلاوته (بدمه) ليعلم الناس  
 أنه هدى (وضرب به صفحته) أى صفحة سنامه والصفحة الجانب (ولم يأكله غنى) لانه للفقراء  
 وروى عن قبيصة رضى الله عنه أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث معه بالبدن ثم يقول  
 ان عطب منها شئ فحسب عليه موتا فانخرها ثم اغمس نعلها فى دمها ثم اضرب به صفحتها  
 ولا تظلمها أنت ولا أحد من أهل رقعة من رواده مسلم وأحمد واحتج به الشافعي وقيل لا يجوز  
 أن يأكلها الفقراء من رقعة بل يتركها جزاء الباع قلنا هو محمول على أنه ورفقته كانوا أغنياء  
 (ويقلد بدية التطوع والمتعة والقران) لانهم ادما نسك وفي التقليد اشهارها ونبه بقوله بدية على  
 أن الغنم لانه لا لعدم المعارف بتقليدها وقال الشافعي يقلد الغنم أيضا القول عائشة رضى الله  
 عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى الى البيت غنما فقلدها رواد البخارى ومسلم قلنا قلده  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه وترك الناس بعده ولو كانت سنة هرقة لما تركوه  
 والحديث انقربه الاسود بن يزيد ولم يذكره غيره وأشار به (فقط) الى أنه لا يقلد غيره من  
 الدماء كدماء الجنائيات والكفارات والاحصاء لأن السترة ألبق وفي المحيط بقلدم المذلولانه  
 دم نسك وعبادة والله أعلم

\* هذه (مسائل منثورة) \* أى مفردة غير مرتبة فى أبوابها مثل اللؤلؤ المنثور (ولو شهدوا)  
 أى لو شهدوا قوم (بوقوفهم) أى بوقوف أهل عرفة (قبيل يومه) أى قبل يوم الوقوف بأن  
 شهدوا منهم وقفوا يوم التروية (تقبل) شهداءهم وعليهم الاعادة لان التدارك فيه ممكن فى الجملة  
 بأن يزول الاشتباه يوم عرفة (ولو) شهدوا بوقوفهم (بعده) أى بعد يوم الوقوف بأن شهدوا  
 أنهم وقفوا يوم النحر (لا) تقبل شهداءهم ويجزئهم حجهم لانه شهادة على النبي فلا تقبل  
 ولأن التدارك غير ممكن وفى الامر بالاعادة ترجيح وهو مدفوع بالنص (ولو ترك الحجرة الاولى  
 فى اليوم الثانى) من النحر ورمى الحجرة الثانية والثالثة (رمى الكل) بأن روى الاولى ثم الثانية  
 ثم الثالثة وهذا أفضل لانه راعى الترتيب المسنون (أو) روى الحجرة (الاولى فقط) لان المتروكة  
 هى هذه فبإلقاءه فى رقبته ولم يكن الانار كاللترتيب وقال الشافعي لا يجوز له ما لم يعد الكل  
 لأن الترتيب عنده شرط (ومن اوجب) على نفسه بالذبح (حجا) حال كونه (ماشيا بالركب)  
 أى لا يجوز له أن يركب (حتى يطوف للركن) أى طواف الزيارة لانه يجب عليه الايقاع بما التزم  
 كما لو نه أن يصوم متابعاً ولو ركب اراق دما لانه أدخل فيه التقصير وكذا اذا ركب فى أكثره

وان ركب في الاقل يجب عليه بحسبه من الدم وطواف الركن ينتهي الاحرام فيمشي اليه  
وطواف الصدر لتوديع وليس بأصل في الحج حتى لا يجب على من لا يؤدع ولم يبين الشيخ من  
أين يتدئ المشي قيل يمشي من الميقات والاصح أنه يمشي من بيته لانه هو المراد في العرف  
وفي الاصل غيره بين الركوب والمشى وعن أبي حنيفة أنه كره المشى فيه فيكون الركوب أفضل  
وأتم والصحيح الاول (ولو اشترى) رجل جارية (محرمة) قد أحرمت بأذن مولاها (حلها)  
المشترى ان شاء (وجامعها) وفي الجامع الصغير أو يجامعها والاول يدل على أنه يحلها بغير  
الجامع كمن ظفراً وشعر ثم يجامعها والثاني يدل على أنه يحلها بالجامعة والاولى أن يحلها  
بغير الجامعة تعظيماً لأمير الحج وقال زفر ليس له أن يحلها ولكن له الرضا العيب لانه وجد فيها  
عمل لا يجوز ابطاله وإننا أنه تراض بهما حتى الله وحق العبد فترجى حق العبد بأذن الشرع  
رعابة لمراجعة ذي الحاجبة وكذا يجوز عندنا تحليل حرة أحرمت بحجة النفل ثم تزوجت وقال  
زفر لا يجوز وكذا لو أحرمت عبداً بأذن مولاها يجوز له تحيله وقال الشافعي لا يجوز والله أعلم

• هذا (كتاب) في بيان أحكام (النكاح) \*

لما فرغ من بيان العبادات شرع في بيان المعاملات لانها تالية لها وقد تم النكاح لانه مشتمل  
على المصالح الدينية والدنيوية الا ترى انه أفضل من التخلي للتوافل وهو لغة الجمع كما يقال  
أنكحنا القرا فسنرى أى جمعنا بين الحمار الوحشى وبين أنشاء فننظر ما يحدث منه وما وشرعا  
(هو) أى النكاح (عقد يرد على ملك المتعة قصداً) أى من حيث العقد والشرع لا من عقدي  
على ملك المتعة ضمناً كالبيع والهبة ونحوهما الآن المتصور وفيه ما من الرقة ويدخل فيها ملك  
المتعة ضمناً اذا لم يوجد ما يمنع (وهو) أى النكاح على ثلاثة أنواع لم يذكر منها الشيخ الا نوعين  
الاول (سنة) وهى في حالة الاعتدال لقوله عليه السلام تناكروا نواكروا واتكروا فانى أباهى  
بكم الامم يوم القيامة وقوله النكاح سنتى فمن رغب عن سنتى فليس منى الثانى واجب وهو معنى  
قوله (وعند التوفان) وهو غلبة الشهوة من نالت نفسه الى شئ اذا اشتد اشتداه اليه (يجب)  
لما روينا من الامر الثالث مكره وهو اذا خاف الجور لانه انما شرع له الخ كثيرة فاذا ساف  
الجور لم تظهر تلك المصالح (وينعقد) النكاح (بإيجاب) نحو تزوجت وتزوجت (وقبول)  
نحو قبلت وأجرت (وضعا) أى الإيجاب والقبول (للمضى) يعنى بصيغة الماضي كما ذكرنا  
(أو) وضع (أحدهما) للمضى فقط والاخر للمستقبل نحو تزوجت فيقول الآخر تزوجت  
لانه انشاء وهو ثابت أمر لم يكن وليس له لفظ يختص به باعتبار الوضع فاختر فيه لفظ الماضي  
الذى ينبنى عن الثبوت دفعا للحاجة (وانما يصح) عقد النكاح (بلفظ النكاح) نحو أنكحني  
فيقول أنكحتك (والتزويج) نحو تزوجني فيقول تزوجتك (وما) أى وبما (وضع قلبك العين  
في الحال) كالتملك والصدقة والبيع والشراء ونحوها لانها ألفاظ تفيد الملك وانه سبب ملك  
المتعة بواسطة ملك الرقة واحترز بقوله في الحال عن الوصية لانها قلبك العين بعد الموت  
لا في الحال وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج وبه قال أحمد لان التملك ليس  
حقيقة فيه ولا يجازا عنه ولنا قوله تعالى واحرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الآية وقوله  
عليه الصلاة والسلام ملكتها بجامعك من القرآن وردا في النكاح فان قلت هذا خاص

بالنبي صلى الله عليه وسلم دليل قوله تعالى خالصة لك قلت الاختصاص وانما الموص في سقوط  
المهر فافهم والتحليل سبب الملك المدة بواسطة ملك الرقبة والسببية طريق من طرق المهاز  
وبلفظ السلم قبل انعقد وقيل لا وكذا الصنف فيه قولان وكذا القرض وبالجملة  
ينعقد على الصحيح ولا ينعقد بلفظ الاجارة والاعارة في الصحيح خلافه للكفرخي فيه ما ولا بلفظ  
الاباحة والاحلال والتمتع والاجارة بالزاي المبهمة والرضا واختلف بلفظ لا يعلمان أنه نكاح

(عند حزين) يتعلق بقوله ينعقد أي ينعقد النكاح بحضور رجلين حزينين (أو حزينتين) يعني امرأتين حزينتين وعند الشافعي لا ينعقد بحضور حزينتين لأن شهادة النساء لا تنفع  
عنده الا في الاموال وتابعها وقال ابن أبي ليلى وعثمان التيمي يجوز النكاح بغير شهود وقال  
الزهري ومالك الاشهاد مستحب والاعلان شرط حتى لو نواضا على كفايه بطل وانما قوله عليه  
الصلاة والسلام لا نكاح الا بشهود ثم قول الشيخ عند حزين يدل على أن المراد حضورهما  
لا سماعهما لان عند الحنفية وفي رواية لابن من سماعهما ولو عقد بحضوره التائين جاز على  
الصحيح ولا يجوز بحضوره الا صنفين على المختار وبحضرة السكرى صح اذا فهموا وان لم يذكر  
بعد الصور ولو عقد بحضوره اثنين لم ينفهما كلامهما لم يجوز ان سمع أحد الشاهدين فأعبد على  
الاخر فسمعه دون الاخر لم يصح الا في رواية عن أبي يوسف اذا اتحد المجلس ولو كان  
أحدهما أعم فاعاد عليه صاحبه حتى سمع لا يجوز وعند العامة وقال أبو يوسف يجوز اذا اتحد  
المجلس ووصف الحزين بقوله (عاقلين) احتراز عن المجنونين وبقوله (بالعين) عن الصبيان  
وبقوله (مسلمين) عن الكافرين (ولو) كان الشاهدان (فاسقين) وهو واصل بما قبله (أو) كاتا  
(محمد ودين) في قدف (أو) كاتا (أعميين) فانه يصح العقد بحضوره هؤلاء خلافا للشافعي رحمه الله  
فانه يشترط العدل والبصر (أو) كاتا (أخي العاقدين) أو ابني أحدهما فانه يصح العقد أيضا  
وعند الشافعي أيضا على الصحيح وكذا ينعقد بعدوى الزوجين (وصح تزويج مسلم) امرأة (ذمية  
عند ذميين) أي بحضور ذميين وقال محمد وزفر والشافعي وأحمد لا يصح لانهم ما شاهدان  
في حقهما ولا شهادة للكافر على المسلم ولهم ما ان الشهادة شرط لثبوت النكاح للثبوت المهر  
وقد أشهد عليهم ما من يصلح شاهدا عليها فيجوز ثم اذا وقع النكاح بينهما فان كان الزوج هو المنكر  
لا تقبل شهادتهما عليه وان كانت هي المنكرة قبات وتظلمه ما للزوج بشهادة ابنته من غيرها  
ثم تجاحد الا تقبل شهادتهما ان كانت هي المنكرة وان كان الاب هو المنكر تقبل وكذا  
لوزوجها بشهادة ابنتها ثم تجاحد فان كانت هي المنكرة تقبل والا لا ولزوجها بشهادة  
ابنتها ثم تجاحد الا تقبل مطلقا (ومن أمر رجلا أن يتزوج صغيرته) أي بنته الصغيرة  
(فزوجها) الأمور من رجل (عند رجل) والحال أن (الاب حاضر صريح) النكاح لان الاب  
اذا كان حاضرا يجعل مباشرًا فيبقى المأمور بالزوج صغيرا ومعه غير فيكون شاهدا مع الرجل  
فيتم النصاب (والا) أي وان لم يكن الاب حاضرا (الا) يصح لان الرجل يبقى وحده شاهدا  
وبه لا ينعقد النكاح وقوله أمر رجلا ليس بقيد حتى لو أمر امرأة فعقدت بحضور رجل  
وامرأة أخرى والاب حاضر جاز وكذا قوله عند رجل ليس بقيد لانه لو عقد بحضور امرأتين  
والاب حاضر جاز وكذا الزوج الاب ابنته البالغة بحضوره شاهد واحد وكانت حاضرة

وان كانت غائبة لم يجوز وان كانت صغيرة لا يجوز مطلقا وعلى هذا لو وكل رجل - إلا أن تزوجه امرأه أو وكتته أن يزوجها رجل واحد أو امرأتين وكان حواضرا أو حاضرا جازوا والا بخلاف ما لو وكله أن يزوج عبده فزوج به بحضرة رجل أو امرأتين والعبد حاضرا فإنه لا يجوز لعدم التوكيل من جهةه وان أذن لعبده أن يتزوج فترجى بشهادة المولى ورجل آخر قبل يجوز وقيل لا يجوز ولو تزوج عبده البالغ بحضرة رجل وهو حاضرا صريح وان كان غائبا لا وعلى هذا الأمة وقال المرغيناني لا يجوز ثم اذا وقع التباحدين الزوجين في هذه المسئلة فلا مباشر أن يشهد وتقبل شهادته اذا لم يذكر أنه عبده بل قال هذه امرأته بعد تصحيح ونحوه وان بين لا تقبل لانها شهادة على فعل نفسه

هذا (فصل في) بيان (المحرّمات) بأنواعها (حرم تزوج أمه وبنته وان بعدتا) أي الأم والبنت عنه كأم الأم وان علمت وبنت البنت كذلك ليقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآيات والمراد بالامتهات الأصول وبالبنات الفروع فلا جمع بين الحقيقة والجهاز (و) حرم أيضا تزوج (أخته وبنتها) أي بنت الأخت (و) حرم أيضا تزوج (بنت أخيه) من الابوين أو من الاب أو من الأم (و) حرم أيضا تزوج (عنته) من الاب والأم أو من أحدهما (و) حرم أيضا تزوج (خالته) من الابوين أو من أحدهما (و) حرم أيضا تزوج (أم امرأته) دخل بامرأته أولا أي أولم يدخل بها الاطلاق النص وقال بشر الميرسي ومحمد بن شعاع ومالك أم الزوجة لا تحرم حتى يدخل بها وهو مروى عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وجابر بن عبد الله عنهم والصحيح ما ذكرنا الاطلاق النص وهو مذهب عمر وابن عباس وعمران بن حصين رضي الله عنهم وهو رواية عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود أيضا رضي الله عنهم (و) حرم أيضا تزوج (بناتها) أي بنت امرأته (ان دخل بها) أي بامرأته لثبوت قيد الدخول في النص وسواء كانت في حجره أو في حجر غيره لان ذكر الحجر خرج نخرج العادة لا يخرج الشرط خلافه لاداءه ومن تبعه في اشتراط الحجر بظاهر النص وهو قول علي رضي الله عنه أيضا وقال مالك لا تحرم الربيعة الا اذا كانت صغيرة وقت التزويج وجعلت في حجره وتكفله ولان الكبيرة لا تكون في الحجر (و) حرم أيضا تزوج (امرأة أبيه) تزوج امرأته (ابنته وان بعدا) أي الاب والابن بأن كان أب الاب أو أب الأم أو أب أم الاب وان علا أو كان ابن الابن وان سفل ولا يشترط دخول الابن ولا الاب لاطلاق النص (و) حرم أيضا تزوج (الكل) أي جميع من ذكر من المحرمات (رضاعا) أي من جهة الرضاع وهن أمه وبنته وأخته وبنات أخوته وعمته وخالته وأم امرأته وبنتها وامرأة أبيه وامرأة ابنه كل ذلك يحرم من الرضاع كما يحرم من النسب لما تلوناه ولقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي حليلة الابن من الرضاع وامرأة الاب من الرضاع خلاف الشافعي بناء على أصله ان لبن الفعل لا يعمق به التصريح والحجة عليه ما روينا (والجمع) بالرفع عطف على قوله حرم تزوج أمه أي ويحرم الجمع (بين الاختين نكاحا) أي من حيث النكاح لقوله تعالى وأن تجمعهوا بين الاختين (ووصا) أي من حيث الوطء (بالتين) ويجوز الجمع بينهما ما لا بدون الوطء وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقال عثمان يجوز الجمع بينهما وطأ أيضا لاطلاق قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم وعامة العلماء

على قول على رضي الله عنه ولو قبل احدهما باسمه وحرم وطء واحدة منهما ما وداعه حتى  
 يحرم فرج الاخرى بقليل أو نكاح أو عتي وعند السلافة لا يحترم الدواعي الا في قول للشافعي  
 رضي الله عنه (فلو تزوج أخت أمته الموطوءة لم يبطأ) يعني لا يجوز له وطء (واحدة منهما) أي من  
 المنكوحة والموطوءة (حتى يبيعها) أي الموطوءة كي لا يكون جامعاً بينهما موطأ حقيقة وقال  
 بعض المالكية لا يصح النكاح حتى يحرم الأمة على نفسه وقال الشافعي ومالك يجوز له وطء  
 المنكوحة لأن الموطوءة حرمت عليه بنكاح أختها والاخرى منكوحة فيحل وطؤها ولنا ما ذكرنا  
 (ولو تزوج) رجل (أختين في عقدين فلم يدر) العقد (الأول) وفي بعض النسخ في عقدتين فلم يدر  
 الأولى أي العقد الأولى (فرق بينهما) أي بين الرجل (وبينهما) أي وبين الأختين لأن نكاح  
 احدهما باطل بيقين ولا وجه للتعين لعدم الأولوية وقيد بعقدين احترازاً عما إذا تزوجهما  
 في عقد واحد فإنه لا يجوز نكاحهما ما ييقن بقوله فلم يدر الأول احتراز به عما إذا درى الأول  
 فإنه حينئذ يجوز العقد الأول ويحل وطؤها الا اذا وطئ الثانية فحينئذ يحرم الأولى مادامت  
 الثانية في العدة ولا يحل وطء الثانية لفساد العقد (ولهما) أي للأختين المذكورتين (نصف  
 المهر) لأنه وجب للأولى منهما ما يفسر فيهما المهر لعدم الأولوية وقال أبو جعفر الهندواني هذا  
 اذا أدعت كل واحدة منهما ما انتهى الأولى ولا يئنه لهما ما اتاها قاله الاندري أي النكاحين  
 أقول لا يقضى لهما بشئ لأن المقضى له مجهول والجهة التي تمتع صحة القضاء الآن يتنقأ على أخذ  
 نصف المهر فيقتضى لهما به وعن أبي يوسف لا يجب لهما ما شئ للجهة التي وعن محمد أنه يجب المهر  
 كاملاً هذا اذا كان مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول  
 وان كانا مختلفين يقتضى لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد تجب مئة  
 واحدة لهما ما بدل نصف المهر وان كانت الشقة بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما المهر كاملاً  
 وكل ما ذكر من الاحكام بين الاختين فهو والحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم وقوله  
 (وبين) عطف على قوله بين الاختين أي ويحرم الجمع أيضاً بين (امراتين آتية) أي آتية  
 امرأتهما (فرض ذكر احرمة النكاح) بينهما كأمراة وعمات فان كل واحدة منهما ما لو فرضت  
 ذكر احرمة العقد بينهما ما لأنه لو فرضت المرأة ذكر احرمة عليه نكاح عمته ولو فرضت العمة  
 ذكر احرمة عليه نكاح بنت أخيه واذا لم يحرم النكاح بينهما الامن جهة واحدة جاز الجمع بينهما  
 كما اذا جمع بين امرأته وبنت زوج كان لهما من قبل لأن احدهما ما لو كان رجلاً وهى الزوجة  
 جازله أن يتزوج بالآخرى فلم يعم التحريم وقال زفر لا يجوز كافي الصورة الأولى وهو مذهب  
 ابن أبي ليلى والحسن البصري وعكرمة وعند داود وعمان البقي والخوارج يجوز الجمع بين  
 المحارم غير الاختين (والزنا) مبتدأ وهو الوطء في قبل خال عن ملك وشبهته (والمس) عطف  
 عليه أي من الرجل أو المرأة عدا أو خطأ أو مكرهاً أو ناسياً (والنظر) الى الفرج الداخل  
 وقال أبو يوسف الى منابت الشعر وقال محمد الى الشق (بشهوة) عند المس أو النظر (يوجب  
 حرمة المصاهرة) خبره ولو وجد ابغير شهوة ثم اشتبهى بعد ذلك لاعتاق به الحرمة وحدها  
 أن تنتشر آله أو تزداد انتشاراً ان كانت منتشرة حتى قيل ان من انتشرت آله فطلب  
 امرأته وأولها بين نخدي ابنته لا تحرم عليه أمهاتهم تزداد انتشاراً ووجودها من أحدهما

يكفي والشرط أن لا ينزل حتى لو أنزل عند المس أو النظر لم يثبت به حرمة المصاهرة وكذا الورطى  
 في دبر المرأة لا يثبت وفي الشيخ الكبير والجبوب والعينين يغتبر تحريك القلب والنظر من وراء  
 الزجاج يوجب حرمة المصاهرة بخلاف المرأة وكذا لو وقفت على الشط فنظر إلى الماء فرأى  
 فرجها لا يوجب ولو كانت عى في الماء فرأى فرجها يوجب ويشترط أن تكون المرأة مشتهة  
 بنت تسع مشتهة من غير تفصيل وبنت خمس ومادونها غير مشتهة من غير تفصيل وبنت  
 ثمان أو سبع أو ست إن كانت علة فحزمة كانت مشتهة والأفلا وعينها الشافعي لا تثبت  
 المصاهرة بالزنا لانهم انعمه والزنا لا يـكون سبباً لها ولا بالمس والنظر لانه لا أثر له في الجزئية  
 وإنما اطلاق قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقوله عليه الصلاة والسلام  
 من مس امرأة بشهوة حرمت عليه أتمها وبنتها وهو مذهب عمر وعمران بن الحصين وجابر  
 ابن عبد الله وأبي بن كعب وعائشة وابن مسعود وابن عباس وجهه والتابعين (وحرم تزوج  
 أخت معدته) وقال الشافعي ومالك وابن أبي ليلى يجوز أن يتزوج تلك إذا كانت العدة عن  
 طلاق بائن وعلى هذا الخلاف سائر محارمها وأربع سواها لا ارتفاع النكاح بينهما ولذا أن  
 نكاح الأولى باق حكماً لبقاء حكمه كالنفقة والتزوج بزوجة أخرى ولو اعتق أتم ولده لا يجوز له  
 أن يتزوج أختها حتى تنقضي عدتها عند أبي حنيفة خلافاً لما يجوز لزوجة المرأة أن يتزوج  
 أختها بعد لحاقها بدار الحرب قبل انقضاء عدتها وإن عادت مسلمة لا يضر نكاح الأخت  
 وعند أبي يوسف تعود العدة وفي بطلان نكاح أختها روايتان (و) حرم أيضاً تزوج (أخته  
 و) حرم أيضاً تزوج (سيدة) للإجماع على بطلان ذلك (و) حرم أيضاً تزوج (الجوسية) خلافاً  
 لداود وأبي نور (و) كذا تزوج (الوثنية) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن  
 (وحل تزوج الكفاية) لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وعن ابن  
 عمر رضي الله عنهما أنه لا يحل لأنهم مشركون لأنهم بعدون المسيح وعزيراً ثم كل من يعتق قد بنا  
 سماوي وله كتاب منزل كصحف إبراهيم وشيث وزبور داود عليهم السلام فهم من أهل الكتاب  
 فيجوز منا نكحتهم وأكل ذبائحهم خلافاً للشافعي فيما عدا اليهود والنصارى (و) كذا حل  
 تزوج (العابثية) عند أبي حنيفة خلافاً لما وهذا مبني على أنهم عبدة الاوثان عندهم لأنهم  
 بعدون النجوم وعنده ليس كذلك وانما هم يعظمون النجوم كتعظيم المسلم الكعبة فان كان  
 كافرهم يجوز بالاجماع وإن كان كافراً لا يجوز بالاجماع (و) كذا يحل تزوج (الهرمة  
 ولو) كان الزوج أيضاً (محرمًا) أو الولي المزوج محرماً وقال الشافعي لا يجوز لقوله عليه  
 السلام لا ينكح الهرم ولا ينكح وفي رواية لا يخطب رواه مسلم ولنا حديث ابن عباس  
 أنه عليه السلام تزوج ميمونة وهو محرم رواه مسلم وغيره وحديثه ضعيف قاله البخاري ولئن صح  
 فهو محمول على الوطء لانه الحقيقة أي لا يبطأ الهرم ولا تنكح الهرمة من الوطء والتذكير  
 باعتبار الشخص فان قلت روى يزيد بن الاشم أنه تزوج به وهو حلال قلت روايته لا تعارض  
 رواية ابن عباس وهذا قال عمرو بن دينار لا زهرى وما يدرى ابن الاشم اعرابي بوال على ساقه  
 أتجهله مثل ابن عباس رضي الله عنهما أو يجهل على أنه أراد بالتزوج البناء بما يحجازا لانه سببه  
 فجاز اطلاقه على البناء (و) كذا حل تزوج (الامة ولو) كانت (كفاية) وقال الشافعي ليس



للمع أن يتزوج أمة ككيسة ويجوز بالسلمة بشرط عدم القدرة على الحرة لقوله تعالى ومن لم  
 يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمأملكت أيمانكم أباح نكاح الاماء  
 بشرطين عدم الطول وأن تكون مؤمنة ولنا قوله تعالى فانتكحوا ما طاب لكم من النساء  
 وهو عام يدخل تحته الاماء والحرائر وما تلاه يجب الحكم عند وجود الوصف المذكور عند  
 وجود الشرط ولا يتعرض للنفي ولا للاثبات عند عدمه وتحقيقه في الاصول (و) كذا حل تزوج  
 (الحرة على الامة لا يجوز) (عكسه) وهو تزوج الامة على الحرة لقوله عليه السلام لا تنكح  
 الامة على الحرة وقال الشافعي يجوز ذلك للعبد وقال مالك يجوز ذلك برضا الحرة والخجة عليهما  
 ما روي (ولو) كان العكس (في عدة الحرة) وهو واصل بما قبله أي لا يجوز تزوج الامة على  
 الحرة وان كان في عدة الحرة عند أبي حنيفة وقال لا يجوز ان كانت العدة من طلاق بائن  
 لان الحرام ادخال الامة على الحرة وهذه مبانة وبه قالت الثلاثة وله ان النكاح باق من وجه  
 كنكاح الاخت في عدة الاخت (وأربع) بالجر عطف على قوله تزوج الكتابة أي وحل أيضا  
 تزوج أربع (من الحرائر) جمع حرة (والاماء) جمع أمة لقوله تعالى فانتكحوا ما طاب لكم  
 من النساء مشي وثلاث ورباع وقال الشافعي لا يجوز من الاماء الا واحدة لان جوازه  
 شروري وقد اندفعت بواحدة والخجة عليه ما تلونا وأشار بقوله (فقط) الى أنه لا يجوز التزوج  
 أكثر من أربع وعليه اجماع الامة وقال القاسم بن ابراهيم يجوز التزوج بالتسع ومثله عن  
 الضعي وابن أبي ابي لان الواو للجمع وقال بعض الشيعة والخوارج يجوز ثمان عشرة امرأة  
 لان الصيغة تفيد التكرار لاجل العدل وأقله مرتان فيكون ثمان عشرة وعن بعضهم له  
 أن يتزوج ما شاء من غير تعيين لان الصيغة تفيد التكرار من غير حصر وهذا كله خرق للاجماع  
 فلا يسمع والواو بمعنى أو والصيغة تفيد تكرار النكاح لان الخطاب للجميع (وثنتين) عطف  
 على قوله وأربع أي وحل تزوج امرأتين (العبد) ولا يجوز له أكثر من ذلك لان الرق منصف  
 للنعمة وهو قول عمر وعليه عبد الرحمن بن عوف وجهه والتابعين وقال مالك يجوز له الأربع  
 للعمومات (و) حل أيضا تزوج (حبي من زنا) عندهما أو كان لا يوطأها حتى تضع وقال  
 أبو يوسف لا يجوز لانها مشغولة بالولد وبه قال زفر ومالك وأحمد وله ما ان الفرائض غير ثابت  
 لعدم حرمتها ولو كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بخلاف وعند الشافعي يجوز التزوج  
 والوطأ جميعا (لا) يجوز تزوج حبي (من غيره) أي من غير الزنا وهو أن تكون حبي من ثابت  
 النسب وعن أبي حنيفة ان كان الحمل من حربي كالهاجرة والمسيبة يجوز النكاح ولا يوطأها حتى  
 تضع حملها واعتمدها الطحاوي والكرخي ومنعهما أحمد والاول أصح (والموطوءة) بالجر عطف  
 على قوله تزوج الكتابة أي وحل أيضا تزوج الموطوءة (بملك) بأن تزوج من وطئها المولى  
 بملك يمين ويدخل تحته أم الولد ما لم تكن حبي لان فراشها ضعيف ويستحب للمولى أن يستبرئها  
 صيانة لما له فاذا اجاز النكاح حل له أن يوطأها وقال محمد لا أحب له أن يوطأها حتى يستبرئها  
 (أو) الموطوءة بوطأ (زنا) بأن رأى امرأة تزنى فتزوجها اجاز له أن يوطأها خلافا لمحمد وهذا  
 صريح بأن نكاح الزانية يجوز وكذا نكاح الزاني وهو قول أبي بكر وعمر وابنه وابن عباس رضي  
 الله عنهم وروى عن عائشة وابن مسعود منعه لظاهر قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا اذان

الآية وعند الجمهور الآية منسوخة بقوله وانكحوا الايامى وقوله تعالى فانكحوا ما طاب  
 لكم وقيل المراد بالنكاح الوطء كان المعنى والله أعلم الزانية لا ينكحها الا اذن في حالة الزنا  
 (و) حل أيضا تزوج المرأة (المضمومة الى) امرأة (محترمة) بأن تزوج امرأتين احدهما ما  
 لا تحل له صح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدهما فيقتدر بقية مدره  
 بخلاف البيع لانه يبطل بالشروط الفاسدة (والمسمى) من المهر كله (الها) أى للمضمومة التى  
 جاز نكاحها عند أبى حنيفة لان المحترمة لاتزاجها وقال يقسم على مهر مثلهما ما نسا أصاب  
 المضمومة لزمه وما أصاب المحترمة لا يلزمه لان المسمى مقابل بهما فيكون منقسما عليهما ما  
 ولو دخل بالمحترمة يلزمه مهر مثلهما نص عليه في الزيادات ولا يلزمه الحد بوطئهما مع العلم بالحرمه  
 عنده (وبطل نكاح المنعة) وهو أن يقول أمتع بك كذا مدة بكذا من المال أو يقول متعبنى  
 نفسك بكذا من الدراهم مدة كذا فقول متعنتك نفسك ولا بد من لفظ التمتع فيه وقال مالك  
 هو جائز لانه كان مشروعا واشترع ابن عباس تحليلها وتبعه على ذلك أكثر أصحابنا من أهل  
 البين ومكة وكان يستدل على ذلك بقوله فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن واليه ذهبت  
 الشيعة وخالفوا علماء رضى الله عنه وأكثر أصحابنا والحجة عليهم ما روى أنه عليه السلام حرمها  
 يوم خيبر من رواية على بن أبى طالب رضى الله عنه متفق عليه روى أنه عليه السلام حرمها  
 يوم الفتح رواه مسلم فثبت نسخته وروى عن ابن عباس أنه أمرك عن الفتوى بها وقال له على  
 أنك تانه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء رواه مسلم والمراد فى الآية الاستمتاع  
 منهن بالنكاح والمهر يسمى أجرة قال الله تعالى فانكحوهن باذن أهلتهن وآتوهن أجورهن  
 (و) بطل أيضا نكاح (أ الوقت) بأن تزوج امرأة الى مدة معلومة طويلة أو قصيرة وقال زفر  
 يصح النكاح ويلزم ويبطل اشتراط المدة لانه أنى بالنكاح والشرط والنكاح لا يبطل بالشروط  
 الفاسدة وإنما أن مقاصد النكاح لا تحصل بالوقت فكان من شرطه التأييد ولانه متعة معنى  
 والعبرة للمعاني وعن أبى حنيفة ان ذكر امدة لا يعين مثلهما الى اصح النكاح لانه فى متعنى  
 المؤبد ولو تزوجها مطلقا وفى نيته أن يقعد معها مدة نواها فانه نكاح صحيح ولا بأس بتزويج  
 النهاريات وهو أن يتزوجها على أن يقعد معها ما ارادون الليل (وله) أى للرجل (وطء) امرأة  
 أدعت (هى) عليه أى على الرجل (انه تزوجها وقضى بنكاحها) أى قضى القاضى بالنكاح  
 بينهما (بيينة) قامت (و) الحال أن الرجل (لم يكن تزوجها) قط فى الواقع وهذا عند أبى حنيفة  
 وقال لا يبعد أن يطأها لان القاضى أخطأ الحجة اذ الشهود كذبة قصار كما اذا ظهر أنهم عبيد  
 أو كفار وبه قال الشافعى وله انه قضى بما فى وسعه فوجب القول ببقائه والشرط أن تكون  
 المرأة محسنة لا لانشاء حتى لو كانت ذات زوج أو فى عدة غيره أو مطلقة منه ثلاثا لا ينفذ قضاؤه  
 وعلى هذا الخلاف لو أقامت المرأة البينة أن زوجها طلقها ثلاثا ولم يكن طلقها انقضى القاضى  
 بذلك نفذ قضاؤه ووقعت الفرقة بينهما وحل لها أن تتزوج بغيره ولا يحل للأول أن يطأها بعد  
 القضاء بالفرقة وعند أبى يوسف لا تحل للأول وللثانى وعند محمد تحل للأول ما لم يدخل بها  
 الثانى فاذا دخل بها فقد حرمت عليه وأما الثانى فلا تحل له أبدا وعند الشافعى يأتيها بالأول  
 سرا والثانى علانية وقد جعل لها زوجين وهومن أقبح الوجوه ولا خلاف بينهم فى الإلزام

المرسلة أن قضاءه لا ينقض وهو أن يدعى الملك المطلق ولم يذكر له سببا بأن قال هذا ملكي وأقام البينة عليه وقضى به القاضي لأن في الأسباب كثرة وليس بعضها أولى من بعض حتى لو ذكر سببا معينا كان على الخلاف أن كان مميا يمكن إثباته من جهة القاضي إنشاء مثل البيع والاجارة وأما إذا كان لا يمكن كالارث لا ينقض قضاؤه اتفاقا وفي الهبة والصدقة روايتان وفي دعوى العتق والنسب ينقض قضاؤه باطلا والله أعلم

« هذا (باب) في بيان أحكام (الاولياء) »

وهو جمع ولي (والألفاء) وهو جمع كف وكف الشيء تظليعه (تفذكاح) امرأة (حزوة مكلفة) أي عاتلة بالغة مسلمة سواء كانت بكر أو ثيبا (بلاولى) وهو العصبه بان زوجت هي نفسها هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية وكان أبو يوسف يقول أولاته لا ينعقد الاولى إذا كان لها ولي ثم يرجع وقال ان كان الزوج كفأها باجازوا الا فلا ثم يرجع وقال جازوا كان الزوج كفأها أو لم يكن وعند محمد ينعقد موقوفا على اجازة الولي سواء كان الزوج كفأ أو لم يكن ويروي رجوعه الى قوله ما وقال الشافعي ومالك وأحمد لا ينعقد بعارة النساء أسلاقة وله عليه السلام لانكاح الاولى وشاهدى عدل ولنا قوله عليه السلام الايم أحق بنفسها من وليها متفق على صحته ومارووه لم يصح وكذا كل ما روي في هذا الباب ولهذا قال البخاري وابن معين لم يصح في هذا الباب حديث يعني في اشتراط الولي (ولا تجبر بكر بالغة على النكاح) وقال الشافعي ومالك للاب والجد ولاية الاجبار بله لها بأمر النكاح فأنشئت الصغيرة ولنا قوله عليه السلام البكر يستأذن أم أبوها رواه مسلم (وان استأذنها) أي البكر البالغة (الولى) فسكتت أو ضحككت أو زوج بها (الولى) (قلعها الخبير) أي خبر النكاح (فسكتت فهو) أي سكوتها في الموضوعين وضحكها (أذن) منهم القوله عليه السلام لا تنكح النيب حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا وكيف اذنهم يا رسول الله قال فسكتت رواه مسلم والضحك رضا دلالة فانه علامة السرور والفرح بما سمعت وقيل اذا ضحككت كالاستئذنة بما سمعت لا يكون رضا بخلاف ما اذا بككت فانه دليل السخط والكراهية وقيل اذا بككت بلا صوت لم يكن ردأ بل حزن على مفارقة أهلها وعليه الفتوى وذكر المرغينة أن دفعهما ان كان باردا يكون رضا وان كان حارا لا يكون رضا ويعتبر في الاستئذان نسمة الزوج على وجه يقع لها به المعرفة لتظهر رغبته افيها عن رغبته اعنه حتى لو قال لها أريد ان أزوجه من رجل فسكتت لا يكون رضا ولو قال لها أزوجه من فلان أو فلان وذكر جماعة فسكتت فهو رضا وزوجها الولي من أيهم شاء وان قال من جبراني أو من بني عى ان كانوا جماعة يحصون فهو رضا والا فلا ولا يشترط ذكر المهر في الصحيح ثم انه سوى بين الاستئذان وبين بلوغ الخبير بالتزويج لان وجه الدلالة في السكوت لا يختلف بين ان يكون قبل العقد أو بعده وقال محمد بن مقاتل اذا بلغها بعد عقد النكاح فسكتت لا يكون اجازة منها وعن أبي يوسف أن سكوتها بعد العقد يكون ردأ ذكره في البدائع وقال وهو قول محمد ولو زوجها الولي بحضورها فسكتت اختلف المشايخ فيه والاصح أنه رضا ان زوجها وليا من تساويان كل واحد منهما من رجل فاجازته ما عابطله اعدم الاولوية وان سككت بقيام وقوفين حتى تجبر أحدهما وعن محمد انه ما بطل ولو زوجها من غير كف فسكتت لم يكن رضا في قول محمد بن سلمة وهو قول أبي

يوسف ومحمد ثم المخبران كان وليا فاعلى ما ذكرنا ورسول الولي كالولي ولو كان فضولا يشترط فيه  
العقد أو العدة عند أبي حنيفة خلافا لهما (وإن استأذنهم غير الولي فلا بد من القول) لأن  
سكوتهم بالقلة الالتفات إلى كلامه فلا يدل على الرضا وذكر الكرخي أن سكوتهم عند استئذان الاجنبي  
يكون رضوا أو لا أمح وقوله (كالتيب) يشير إلى أنه لا بد من نقطة أو استدلال عليه الشيخ بقوله  
عليه السلام التيب تشاور قلت ليس فيه دلالة على اشتراط النطق فإن البكر أيضا تشاور وكذا  
الرضا بالقول لا يشترط في حق التيب أيضا بل رضاها يتحقق نارة بالقول كقولها رضيت وقبلت  
ونحوهما ونارة بالدلالة كطلب مهرها أو نفقة لها أو غيرها من الوطء ونحوها فثبت به أنه لا فرق  
بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وأن رضاهما قد يكون صريحا وقد يكون دلالة غير أن سكوت  
البكر وضاد دلالة لحماهم دون التيب لأن حياءها قبل بالممارسة فلا يدل سكوتها على الرضا (ومن  
زالت بكارتها بوثبة) من موضع (أو حبيضة أو حراجة أو فتنين) وهو طالة مكتمل في منزل أهلها  
بعد ادراكها (أو) بسبب (زنا) خفي (فهو بكر) حتى يكون أحكامها أحكام البكر في التزويج  
لأنهم بكر حقيقة لأن مصيها أول مصيب وقال الشافعي حكم هذه حكم التيب في الجميع والتيب  
تشاور وأما المذكو في الزنا فهو وقول أبي حنيفة لأن حياءها أكثر فكانت كالبكر وعندهما  
كالتيب وبه قال الشافعي في الجديد وأجد في رواية ولوط وطقت بشبهة أو بشكاح فاسد تكون في  
حكم التيب بالاخلاف وإنما قيدنا الزنا بانحلاله لأنه لو اشترح حالها لا يكتفى بسكوتها بالاخلاف وكان  
ينبغي للشيخ أن يقيده (والقول لهما) أي للمرأة (أن اختلعا) أي الرجل والمرأة (في السكوت) بأن  
قال الزوج بلغك الشكاح فسكت وقامت بل رددت فالقول قولها وقال زفر القول قوله لأنه  
متمسك بالاصل ولنا أنه يدعى ملك بضعا وهو أمر حادث وهي تنكر حدوده فكانت هي  
المتمسكة بالاصل فيكون القول قولها ثم أيها أقام البينة قبلت بينته وإن أقامها معا فالبيعة بينة  
المرأة وإن لم يكن لهما بينة فالقول قولها باليمين عند أبي حنيفة وقال عليا اليمين وسيأتي في كتاب  
الدعوى (ولو ولي أنكاح الصغير والصغيرة) سواء كانت بكرة أو ثيبا فدار الاجبار على الصغير  
عندنا وعند الشافعي على البكارة فتجبر البكر وإن كانت بالغة ولا تجبر التيب وإن كانت صغيرة  
وعند مالك ولاية الاجبار بخصوصية بالاب وحده على الصغيرة وحدها دون الصغير وأما البكر  
الصغيرة فتجبر اجناها والتيب الكبيرة لا تجبر اجناها ومذهبنا منقول عن عمر وعلي والعبادلة وأبي  
هريرة رضي الله عنهم وهم كفي بهم حجة وقدوة وحكي الكرخي إجماع الصحابة رضي الله عنهم  
(والولي) هو (العصبة بترتيب الارث) يعني أولاهم الابن وابن الابن وان سفل ولا يتصور هذا  
الافي المعتوه والمعتوهة لافي الصغار ثم الاب وأبوالاب وإن علا ثم الاخوة الا الاخ من أم ثم  
الاعمام الا العلم من أم ثم أعمام الاب ثم أعمام الجد كذلك ثم مولى العتاقة يستوى فيه الذكر  
والانثى ثم عصبة المولى ثم ذؤوالارحام على ما يذكر عن قريب وذكر الكرخي أن الاخ والجد  
يشتركان في الولاية عند أبي يوسف ومحمد كلبان عندهما والاصح أن الجد أولى بالتزويج  
بالاجماع والاصل فيه ما روى عن علي رضي الله عنه موقفا ومرفوعا الانكاح إلى العصبات وقد  
أجمع العلماء على العمل به في حق الكبيرة فوجب العمل به في حق الصغيرة لأنهم أبجز وأمس حاجة  
(وإيها) أي للصغير والصغيرة (خيار القسح بالبلوغ) أي إذا بلغا نسا أقاما على النكاح وإن

شاه فسخنا لكن (في غير الاب والجد) عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف لا خيار  
 أهمافي الكل لأن التكاح عقد لازم وقد صدر من الولي فلا يفسخ وإلها ما أن الولاية تنظر به وفي  
 غير نظر الاب والجد خلل وقوله (بشرط القضاء) يتعلق به وله خيار الفسخ يعني إلهما خيار الفسخ  
 بشرط أن يحكم القاضي بالفسخ لأن في أصله ضعف فاقية وقف عليه كالرجوع في الهبة بخلاف  
 خيار الخيرة وخيار العتق (وبطل) خيارها (بسكرتها) عند البلوغ (إن علمت) بالتكاح حال  
 كونها (بكرًا) ولولم تعلم به لا يطل لأنها لا تكون بالنصر في حكم الخيار لا بعد العلم به والولي  
 يتقدم بالتكاح فعذرت (لا) يطل (بسكرته مالم يرض) يعني مالم يقل رضيت (ولو) كان الرضا  
 (دلالة) مثل الوطء والتقبيل وكذلك الجارية إن دخل بها قبل البلوغ ثم باغت لا يطل خيارها  
 مالم تقل رضيت أو يوجد منها ما يدل على الرضا كالغلام اعتبار الهمزة بحالة الابتداء ثم خيار  
 البلوغ في حق البكر لا يمتد إلى آخر المجلس ولا يطل بالقيام في حق الثيب والغلام وينبغي أن  
 تختار نفسها مع رؤية الدم وإن رآته بالليل تختار بلسانها وتقول فسخت نكاحي وتشهد إذا  
 أصبحت تقول رأيت الدم الآن ثم الفرقة بخيار البلوغ لا تكون مطلقاً لأنه يصح من الاتي  
 ولا طلاق إليها (وتدرا ثا) إذا مات أحدهما (قبل الفسخ) لانتهاء النكاح بحوته سواء مات أحدهما  
 قبل البلوغ أو بعده ويجب المهر كله وإن مات قبل الدخول (ولا ولاية) في الانكاح (لعمد وصغير  
 ومجنون وكافر على مسلم) لأنه لا تفرق في رأيهم ولهذا لا تقبل شهادتهم للكافر والولاية على  
 الكافرة ولا ولاية لمسلم على كافرة إلا أن يكون سيده أمة كافرة أو سلطاناً (وإن لم يكن عصبه)  
 للأنكاح وكان ههنا مائة يعني وإن لم يوجد (فالولاية) حينئذ (للأُم) ثم للاخت لأب وأم ثم لأب  
 بخلاف الحضنة فإن فيها الاخت لأُم وأولى من الاخت لأب (ثم تولد الأم) ذكورهم وإناثهم سواء  
 ثم لولادهم (ثم لذوي الأرحام) مثل العمات ثم الأخوال ثم الخالات ثم بنات الأعمام ثم الأقرب  
 فالأقرب كما في ترتيب ذوي الأرحام في الإرث فأولاهم القرب ثم الأصول ثم فروع الأب ثم فروع  
 الجد ثم مولى الموالاة (ثم) بعده هؤلاء تكون الولاية (للعمات) وهو القاضي ومن نسبته القاضي  
 إذا شرط له الإمام في مشوره وهذا كله عند أبي حنيفة وقال محمد ليس لغير العصبية ولاية لما روي  
 وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وأبو يوسف مع أبي حنيفة في أكثر الروايات وذكره الكرخي مع  
 عمدة الأول أصح وقال محمد إذا عدت العصبية يكون للإمام أو لوائيه وهو القاضي وبه قالت  
 الثلاثة وله أنهم ورثته بالقرابة فكانوا كالعصبات وليس للموصى أن يزوج الإيتام إلا أن يفوض  
 إليه الموصى بذلك (وللابعد) أي للولي الأبعد (التزويج بغيبه) الولي (الأقرب) قدر (مسافة  
 القصر) وهي ثلاثة أيام وقال زفر لا يزوجها أحد لقبام ولاية الأقرب وقال الشافعي يزوجها  
 الحاكم هكذا نصب الشارح الخلاف وقال صاحب المجمع وتقديمه أي الأبعد على القاضي وقال  
 الشافعي في أظهر القولين يقدم القاضي وبه قال زفر ولنا أن الأبعد ولاية لوجود القرابة الداعية  
 إلى الشفقة وولاية الأقرب زالت بالغيبه ثم أنه اعتبر مسافة القصر وهو اختيار أكثر المتأخرين  
 قال الشيخ وعليه الفتوى واختار صاحب الهداية التقدير بقوات الكف باستطلاع رأيه  
 واختار القدرى أن يكون في بلد لا تصل إليه القافلة في السنة لا مرة واحدة وفي الواقعات  
 واختار أكثر المشايخ الشهر وهو مروي عن أبي يوسف ومحمد وعن محمد من الكوفة إلى الري

وهو خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية من الرى الى بغداد وهو عشرين مرحلة وفي الروضة هو  
 قول أبي حنيفة ذكره الطحاوى (ولا يطل بعوده) أى بعود الولي الاقرب (وولي) المرأة (المجنونة  
 الابن لا الأب) عندهما وقال محمد أبوهارب لانه أشفق منه وله ما أن الابن مقدم بالصوبة  
 وهذه الولاية مثبتة عليها ولا فرق بين الجنون الطارئ والاصلى لوجود العجز وقال زفر لا يزوجها  
 أحد في الطارئ وعن أبي يوسف أنهم ما وليان فأبهم ما زوج صح وعند حضورهما يقدم الأب  
 احتراماً له ولو كان مكان الأب جتمع الابن فعلى الخلاف المذكور

\* هذا (فصل) في بيان أحكام الكفاءة (من تكلفت غير كف) فرق الولي) بينهم ما ان شاء لانه يتضرر  
 به لأن الناس يتعارفون بعدم الكفاءة ويبقى أحكامه من ارث وطلاق الى أن يفرق القاضي  
 بينهم ما والفرقة به لا تكون ملاقاتهم ان كان دخل بهم فافله المهر والا فلا وقال مالك ليس له ذلك  
 ولا كفاءة أصلاً فلا يعتبر الا في الدين لقوله عليه السلام الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل  
 لعربي على عجمي الا بالثقوى وقال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم قلنا المراد به في حبكم  
 الآخرة وكلامنا في الدنيا (ورضا البعض) أى بعض الاولياء (كالكل) أى كرضا كلهم حتى  
 لا يترضى أحد منهم بعد ذلك وقال أبو يوسف اذا رضى بعضهم لا يقطع حق من هو مثله كالدين  
 المشترك وله ما أنه حق واحد فلا يتجزأ كالأمان (وقبض المهر) أى قبض الولي مهرها (ونحوه)  
 بالرفع عطفاً على القبض أى ونحو قبض المهر كقبول الهندية من الزوج ويجوز الجزع عطفاً على  
 المهر ونحو التجهيز (رضاً) لانه تقرير لحكم العقد (لا السكوت) أى لا يكون سكوت الولي رضاً لانه  
 محتمل الا اذا سككت الى أن تلد فيكون رضاً دلالة (والكفاءة تعبير نسباً) لأن الناس يتفاضلون  
 بالنسب وقال مالك لا تعتبر الا في الدين كاذكرنا وعنه لا كفاءة أصلاً وعنه تعتبر في الدين  
 والحرية والسلامة عن العيوب وعند الشافعي وأحمد هي معتبرة في الاسلام فقط وعن أحمد  
 في النسب أيضاً وفي وجهه للشافعية تعتبر في المال والسلامة عن العيوب ثم فرغ على ذلك بالقائه  
 بقوله (فقرئش أ كفاء) أى بعضهم لبعض ولا يعتبر التفاضل بينهم وعن محمد الا ان يكون نسبياً  
 مشهوراً كاهل بيت الخلافة كانه قال تعظيماً للخلافة (والعرب) غير قرئش (أ كفاء) بعضهم  
 لبعض فان قلت قرئش أيضاً عرب فكيف عطفه عليه وأفرق بينهما بالذكرات لفضيلة قرئش  
 أفرد به بالذكر فكانه جنس آخر الا أن سائر العرب ليسوا بأ كفاء لقرئش وفي المبسوط أفضل الناس  
 نسباً بنو هاشم ثم قرئش ثم العرب لما روى عنه عليه السلام ان الله اختار من الناس العرب ومن  
 العرب قرئشاً واختار منهم بنى هاشم واختار من بنى هاشم بنو باهلة ليسوا بكف لجميع العرب  
 لانهم معروفون بالخصاسة والدانة لانهم يأكلون بقية الطعام مرة ثانية وياكلون نقي عظام الميتة  
 (وحرية) بالنصب عطف على قوله نسباً أى تعتبر الكفاءة أيضاً من حيث الحرية (واسلاماً)  
 أى ومن حيث الاسلام وهذا في حق العجم لانهم يتفخرون بمعادون النسب (وأبوان فيهما) أى  
 في الحرية والاسلام (كالاباء) أراد أن من له أبوان في الحرية والاسلام يكون  
 ككفا لمن كان له أباه فيهما الا أن أصل النسب في التعريف الى الأب وقامه الحد فلا يترط أكثر  
 من ذلك وعن أبي يوسف انه جعل الأب الواحد كالابوين (وديانة) بالنصب أيضاً عطف على نسباً  
 أى تعتبر الكفاءة أيضاً من حيث الديانة أى الدين والثقة وي عندهما لانه من أعلى المفاضر وقال

محـ لا تعتبر لانه من أمور الاسرة فلا يفتى عليه أحكام الدنيا الا اذا كان يصفع ويضرب منه أو يخرج سكران وتناهب به الصبيان وعن أبي يوسف ان كان معلنا بالفسق فقير كف وان كان مستترافه وكف وهو قريب من قول محمد رحمه الله (ومالاً) أى تعثر به من حيث المال أيضاً لانه يقع به التناخر وهو أن يكون مال الكالمهر والنفقة والمهر ادبالمهر المجمل والنفقة أن يكتب كل يوم قدر النفقة وقدر ما يحتاج اليه من الكسوة ولا يعتبر أن يكون مبالها في الغنى وهو الصحيح وعن أبي حنيفة ومحمد في غير رواية الاصول أن من ملكه مال لا يكون كفاً للنفقة وليس بشئ وقيل ان كان ذاك كالمطلوع والملك لا يكون كفاً وان لم يملك الا النفقة ومن ثم قيل القسمة الجمعى يكون كفاً للمهر في الجاهل وقيل في النفقة تعتبر نفقة ستة أشهر وقيل نفقة شهر وفي الدخيرة اذا كان يجدر نفقتها ولا يجدر نفقة نفسه يكون كفاً وان لم يجدر نفقتها لا يكون كفاً وان كانت فقيرة (وسقفة) أى تعتبر أيضاً من حيث الحرفة وهى الصنائع لأن الناس يتفخرون بشرف الحرفة ويتعبرون بدنايتها وعن أبي حنيفة أنه لا يعتبر أصلاً لانه يمكنه التحول منها وعن أبي يوسف مثله الا أن يفحص كالمالك والجمام والدباغ (ولو نفقت) المرأة (عن مهر مثلها) حين تزوجت (لأولى) أى لولم (أن يترق) بينهم ان شاء (أو يتم) الزوج (مهرها) أى مهر مثلها واذا فارقتها قبل الدخول فلا مهر لها وبهذه المسألة وكذا اذا مات أحدهما قبل التفرق وقال أبو يوسف ومحمد ليس لذلك لان المهر سقفة الاحقة ولا يى حنيفة أن الاولياء يتفخرون بغلاء المهر ويتعبرون بقلته فصارت بمنزلة عدم الكفاءة بل أولى فان قلت لا فائدة في هذا الاتمام لانهم اتسقطه قلت فأنه إقامة حق الولى كما اذا كان المسمى أقل من عشرة دراهم يتم لها عشرة إقامة لحق الله تعالى (ولو تزوج الرجل مطلقاً) أى ولده الصغير (غير كف) بأن تزوج ابنه أمة أو تزوج ابنته عبداً (أو) زوجة (بغين فاحش) بأن تزوج بنته ونقص من مهرها أو زوج ابنه وزاد على مهر امرأته (صح) عند أبي حنيفة لانه كامل الرأى يختار لولده المنفعة وكذلك الجدة حتى لو فعل ذلك بمجانة أو فسقة لا يجوز زوالاً لا يجوز تنقيص سقمة ما في باب الاموال وبه قالت الثلاثة ثم قيل لا يجوز العقد ههنا مأمراً لا وقيل يجوز ويصل الحط والزيادة ولو كان البغين اليسير يجوز اجماعاً والبغين الفاحش ما اذا تزوج ابنته الصغيرة بعشرة دراهم ومهر مثلها ألف أو تزوج ابنه الصغير بألف درهم ومهر مثلها عشرة دراهم (ولم يجوز ذلك) أى تزويج الطفل الصغير غير كف أو بغين فاحش (لغير الأب والجد) من الاولياء دفعا للضرر وعنه وهذا بخلاف

هذا (فصل) في بيان الوكالة بالنكاح وغيرها \* (لابن المم أن يزوج بنت عمه من نفسه) وقال الشافعي وزفر لا يجوز لأن الواحد لا يكون مملوكاً ومملوكاً ولأنه معبر وسفير فصلح سفير امرأته الجاهلين وصورته أن يقول اشهدوا أنى تزوجت فلانة أو ازارجهما منى ولا يحتاج الى القبول لانه قد تضمن معنى الشطرين (ولا وكيل أن يزوج موكلته من نفسه) لما قلنا خلافاً للشافعي وزفر وصورته أن يقول اشهدوا أنى تزوجت فلانة من نفسها (ونكاح العبد والامة بلا إذن السيد موقوف) فان أجاز السيد نفقة والابطال وكذا انكاح المكاتب والمذبر وأتم الولد وقال مالك يصح نكاح العبد بغير إذن المولى وقال صاحب الجمع لا يجوز نكاح العبد والامة واسبق تدل عليه في شرحه بقوله عليه السلام ايما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر واه أبودا ردوا الترمذى

وعبارة الشيخ أحسن لأن عدم جواز عقد هولا لم يلق المولى فإذا رضى فقد جاز والكاف في قوله  
 (كنكاح الفضولي) في محل نصب على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره موقوف وقفا كوقف  
 نكاح الفضولي فإنه إذا زوج رجلا بغير إذنه أو امرأة بغير إذنها انعقد موقوف فان أجاز به جاز  
 والابطال وهو قول مالك وأهل المدينة والحسن وسعيد بن المسيب والنخعي غير أن مالك يجعل  
 الفرقة طلاقاً وهذا يدل على تقوذه من غير لزوم وقال الشافعي هو باطل لعدم الولاية وبه قال أحمد  
 في رواية ولنا أن ذلك عقد بركنه صدر من أهله مضافاً إلى محل قابل لحكمه فيتم صون الكلام  
 المتعاقدين ويتوقف حكمه دفعا للضرر عنه وبه قال أحمد في رواية (ولا يتوقف شرط العقد) أي  
 نصفه (على قبولنا كخ غائب) عندهما بأن يقول أشهد وأني زوجت فلانة من فلان وهما  
 غائبان بغير أمرهما فهذا لا انعقد إلا أن يقبل أحد في المجلس لأنه شرط العقد وهو لا يتوقف  
 وراء المجلس وقال أبو يوسف ينعقد موقوفاً على إجازتهم إلا أن الواحد يصلح عاقداً من الجانبين  
 والأصل فيه أن الواحد يصلح وكيلاً من الجانبين ووليماً من الجانبين أو أصيلاً من جانب ووليماً من  
 جانب أو وكيلاً من جانب أصيلاً من جانب أو وليماً من جانب وكيلاً من جانب باتفاق أصحابنا  
 الثلاثة ولو كان فصولاً من الجانبين أو من أحدهما لم يتوقف عندهما وعنده يتوقف وعند زفر  
 لا يجوز النكاح بعارة الواحد أصلاً وكذا عند الشافعي إلا إذا كان فيه ضرورة مثل الحد فإنه  
 يزوج ابن ابنه من بنت ابنه لأنه لا يوجد أحد في درجته حتى يزوجهما بخلاف ابن العم إذا أراد أن  
 يزوج بنت عمه من نفسه حيث لا يجوز لأنه لا ضرورة إليه لأنه يمكن أن يزوجهما ابن عمها غيره  
 في درجته وكذا الوكيل لا حاجة إليه (والمأمر ونكاح امرأه) بأن أمر رجل رجلاً أن يزوجه  
 امرأة واحدة (مخائب) لامره (بأمر اثنين) أي بتزويجه إياه امرأتين ولا يلزمه واحدة منهما لأنه  
 فضولي فيهما مخالفة أمره وكان أبو يوسف يقول أنه لا يصح نكاح أحداهما بغير عيتم أو البيان  
 إلى الزوج فعلى هذا أن مات الزوج قبل أن يختار أحدهما كان الميراث ومهر أحداهما بينهما  
 وتزويجهما عدة الوفاة (لا) يكون مخالفاً بتزويجه إياه (بأمة) غيره عملاً بالطلاق ولو تزوجه أمة  
 نفسه لا يجوز ولا فرق بين الأمر أن يكون أميراً أو غيره وهذا عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز  
 إلا أن يزوجه كفاً وعلى هذا الخلاف إذا زوجه عمة أو مقطوعة الدين أو رتقاء أو مفلوجة أو  
 مجنونة ولو تزوجه ابنته الكبيرة لا يجوز وعند أبي حنيفة خلافاً لهما ولو تزوجه أخته الكبيرة جاز  
 بالاتفاق لعدم التهمة وفي المنتقى وكل رجل رجلان يزوجه امرأة تزوجه بنته الصغيرة أو بنت  
 أخيه الصغيرة وهو وليها لم يجوز وكذا الوكيل رجل امرأة أن تزوجه امرأة تزوجه نفسها لم يجوز  
 وكذا إذا أمرت امرأة رجلاً أن يزوجهما فزوجها من نفسه لم يجوز وكذا إذا زوجهما غير كف  
 بالاجماع على الصحيح وفي الخلاصة أمره أن يزوجه امرأة تزوجه صبية جاز قبل هذا قول أبي  
 حنيفة أما عندهما فلا يجوز إذا كانت لا يجامع مثلهما كما لو تزوجه رتقاء أو قرناً وقيل هذا قول الكل  
 ولو أمره أن يزوجه سوداء تزوجه بياضاً وعلى العكس لا يجوز فلما أمره أن يزوجه عمة تزوجه  
 بصيرة يجوز وفي المنتقى أمره أن أن يزوجه أمة تزوجه حرة لا يجوز وإن كانت مكاتباً أو مدبرة  
 أو أم ولد جاز ولو أمره أن يزوجه نساء كافاً فزوجها نكاحاً صحيحاً لا يجوز بخلاف  
 الوكيل بالبيع الفاسد إذا باع بيعاً صحيحاً جاز



«هذا (باب) في بيان أحكام (المهر)»

وهو حكم النكاح لانه يوجب (صح النكاح بلاذكره) أي بلا ذكر المهر لان النكاح عقد ازدواج  
فتم بالزوجين وأما المهر فواجب شرعاً فلم يوقف على التسمية وكذا يصح مع نفيه خلافاً لما لا فيه  
وقال بعض الشافعية ان تزويجها بلا مهر في الحال ولا في الثاني لا يصح النكاح (وأقله) أي أقل  
المهر (عشرة دراهم) سواء كانت مضروبة أو غيرها حتى يجوز وزن عشرة تبراً وان كانت قيمته  
أقل بخلاف نصاب السرقة وقال مالك مقدّر ربع ديناراً وثلاثة دراهم وقال ابن شبرمة أقله  
خمس دراهم وقال ابراهيم النخعي أقله أربعون درهماً وعنه عشرون درهماً وقال سعيد بن جبير  
أقله خمسون درهماً وكل واحد منهم قدره بنصاب السرقة عنده وقال الشافعي وأحمد ما جاز أن  
يكون غنائماً أن يكون مهر الحديث جابر أنه عليه السلام قال من أعطى في صداق امرأته أقل  
كفيه سويقاً أو عرافة استحل رواء أبو داود ولم يروى أن امرأته تزوجت بعين فاجافه عليه  
السلام رواء الترمذي ولم يروى أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه لما جاء الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفة فأخبره أنه تزوج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت  
اليها فقال زنته نواة من ذهب فقال له عليه السلام أولم ولو بشاة رواء الجماعة ولنا ما روى في حديث  
جابر لمهر أقل من عشرة دراهم رواء الدارقطني وفيه مبشر بن عبيد وسجاج بن ارطاة وهما  
ضعيفان لكن البيهقي رواءه من طرق وضعفها في سننه الكبير والسهيلي رواءه من طرق والضعيف  
اذا روى من طرف يصير حسناً فيجوز ذكره النووي في شرح المهذب وعن علي رضى الله عنه أنه  
قال أقل ما تستحل به المرأة عشرة دراهم ذكره البيهقي وأبو عمر بن عبد البر وحديث أبي داود  
كان في المتعة وهو منسوخ وحديث الترمذي محمول على المجمل لأن عاداتهم كانت بتجمل بعض  
الصداق قبل الدخول والنواة في حديث الجماعة خمسة دراهم عند الأكثر وعند أحمد ثلاثة دراهم  
وهو ينسحب على دينارين فكيف يحتج به على جواز الفلاس وقيل النواة نواة الثور على أنه على هذا  
التقدير محمول على تجليل بعض الصداق كما ذكرنا (فان سماها) أي العشرة (أو) سمي (دونها) أي  
دون العشرة (فلها) أي فللمرأة (عشرة) دراهم (بالوطء والموت) أي موت أحدهما أما في  
الاول فلانه سمي ما يصلح مهر اقباً كد بالدخول وينتهي النكاح بالموت وأما في الثاني فلان  
العشرة في كونها مهر لا تتجزأ وأدرك بعض ما لا يتجزأ كذكر كلة كالطلاق وقال زفر لها مهر المثل  
لانه سمي ما لا يصلح مهر اقبصاراً لم يسم وعند الثلاثة يجب ماسي وان لم يذكر الخلوة مع انها  
كالوطء عندنا لانه ذكره فيما بعد (وبالطلاق قبل الدخول تنصف) العشرة فيجب خمسة دراهم  
وكذلك تنصف كل ماسي مهر باء فوق العشرة لقوله تعالى ف نصف ما فرضتم وقال زفر يجب المتعة  
اذا سمي أقل من عشرة وفي العشرة يجب النصف بلا خلاف ولم يذكر الخلوة أيضاً لما ذكرنا (وان لم  
يسم) أي المهر (أو فقه) بأن قال لامهر بينهما (فلها) أي فللمرأة (مهر مثلها) من النساء (ان  
وطئ) المرأة (أو مات) الزوج (عنها) أي عن المرأة بلا دخول وكذا اذا ماتت هي وقال الشافعي  
لا يجب بنفس العقد شيء وانما يجب بالدخول وبالموت عند بعضهم ولنا ما روى علقمة عن ابن  
مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأته ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها فقال

أرى لها مثل صدق نسائها وأهلها الميراث وعليها العدة فقام أبو الجراح معقل بن سنان الأشجعي  
 فشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في تزويج بروع بنت واشق الأشجعية بمثل ما قضيت برواه  
 أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح فان قلت فقد روى في بعض الروايات فقام معقل  
 ابن يسار واختلاف الرواية يوجب وهما في الحديث وأيضا فقد رده على رضى الله عنه وقال ما  
 نضع بقول أعرابي بوال على عقبيه قلت قال البيهقي جميع روايات هذا الحديث وأسايدها  
 صحيح وأما معقل فهما اثنان معقل بن سنان ومعقل بن يسار والاختلاف في اسم أبي الراوى  
 اذا كان الراوى مشهورا لا يقدح في روايته وأما ما نقل عن على رضى الله عنه فقد قال المنذرى  
 لم يصح هذا عن على رضى الله عنه قلت ولئن ثبت هذا عن على رضى الله عنه فذهب به انه لا يقبل  
 ما ورد في هذا الباب برواية أعرابي ويخالف غير الأعرابي وهذا مذهب متروك بالإجماع (والمتمعة)  
 بالرفع عطف على قوله فلها مهر مثلها أى ولها المتمعة (ان طلقها أقبل الوطء) وقبل الخلوة أيضا ولم  
 يذكرها لما ذكرنا وهذه المتمعة واجبة عندنا وقال مالك والليث وابن أبي ليلى مستحبة لقوله تعالى  
 حقا على المؤمنين ولنا قوله تعالى فمعهن والامر للرجوب (وحى) أى المتمعة ثلاثة أشياء (درع)  
 أى قيص (وسنار) وهو ما يغمسه الرأس أى يعطى (وملقة) بكسر الميم وهى ما تلحف به من  
 قرن إلى قدمه وهو مرمى عن عائشة وابن عباس رضى الله عنهم ويعتبر فيها حالها وهو قول  
 الكرخي وقيل حاله وقال صاحب الهداية هو الصحيح وقيل يعتبر بحالها صاحب البدائع  
 وعند الثلاثة هى ما يقدره الحاكم وعن أحمد أدنى ما تجوز فيه الصلاة ثم هى لا تراد على نصف  
 مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم ولا تجب الا اذا حصلت الفرقة من جهة كالأطلاق والفرقة  
 بالإيلاء واللعان والحب والعنة وردنه وإبائه عن الاسلام وتقبيله أمها أو بنتها بشهوة وان كانت  
 من جهة فلا تجب كدتها وإبائها عن الاسلام وتقبيله ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار  
 البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاة (وما) أى الذى (فرض بعد العقد) أى بعد ان تزوجها ولم  
 يسم لها مهرا أو نقاه (أو) تزوجها على مهر مسمى ثم (زيد) بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول بها  
 (لا ينصف) المفروض بعد العقد ولا الذى زيد على المسمى بعده بل تجب المتمعة فى الاول ونصف  
 المسمى عند العقد فى الثانى ويسقط الزائد وصحان أبو يوسف وألا يقول ينصف المفروض بعد  
 العقد والزائد بعده وهو قول الشافعى فى المفروض بعده دون الزائد لعدم صحة الزيادة عنده وبه  
 قال مالك وأحمد وعن أبي يوسف كقولهم لان هذا النكاح انعقد موجب المهر المثل وهو لا ينصف  
 فكذا ما وقع تعيينه (وضع خطها) أى خط المرأة من مهر حاله خالص حقه وأول يذكر الشيخ  
 جواز الزيادة لانه علم مما سبق ضمنا وعند زفر والشافعى لا تجوز الزيادة (والخلوة) أى اختلاء  
 الزوج بها من غير مانع عادى (وبلا مرض) فيه أو فيه اذا كان يتبع الجماع أو يلحق به ضرر وقيل  
 هذا فى مرضها وأما فى مرضه فأنه مطلقا وهو الصحيح (و) بلا (حيض) و) بلا (أحرام) جميع فرض  
 أو نقل أو عمة (و) بلا (مومن فرض) صكر رمضان لا التطوع والمنذور والكفارات والقضاء  
 فى الصحيح (كالوطء) فى وجوب المهر كاملا وعند الشافعى فى الجديد يجب نصف المهر ولا يجب  
 كمال المهر الا بالوطء لقوله تعالى وان طلقوهن من قبل أن تمسوهن وهذا طلاق قبل المسس  
 ولنا قوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أنضى بعضكم إلى بعض أى دخل فى القضاء وهو المكان

الخالي وقد ساءت المبدل فيجب عليه كمال البدل والخلو فاقامة مدة الميس فلا يكون طلاقا قبل  
 الميس وقال عليه السلام من كشف خاوصه أو نظر إليها وجب الصدق دخل أو لم يدخل  
 رواه الدارقطني وحكي الطحاوي إجماع الصابة في وجوب المهر بالخلو وشرط ثالث طول المقام  
 معها أو حدة بالعام ثم اعلم أن المانع ثلاثة أنواع حسي وهو أن يكون معها ما ثالث سواء كان  
 بصيرا أو أعمى يفتلان أو ناعما بالغيا وصيبا يعقل والمجنون والمغنى عليه والصغير الذي لا يعقل  
 لا يمنع وزوجه الأخرى تمنع وعن محمد لا وجاربه لا تمنع بخلاف جاريتها والكلب العقور يمنع وإن  
 لم يكن عقة وراقان كالمرة تمنع وإن كان له لا يمنع وطبيعي ككون المرأة زنتها أو قرناها أو شعرا أو  
 صغيرة لا تمنع إجماع وإن كان هو صغير لا يقدر على الجماع ذكر في الفنية لا يجب بخلوته كمال المهر  
 وقال شرف الأئمة إن كان يشتهي وتصره الله ينبغي أن يكمل وشره كالإجماع بجمع فرض  
 على ما ذكرنا والحيف مانع طبعيا وشرعا ثم انما تصح الخلو إذا كان في مكان بأمنا من اطلاع  
 غيره ما عليهم ما أو تهجم كالدور البيت ولا تصح في المسجد والطريق الأعظم والحمام والمقبرة  
 من غير خفية وكذا في الجبل وفي البيت غير المسقف تصح وكذا على سطح الدار وفي بستان ليس  
 عليه باب لا تصح وفي البساتين الخلو في الخلة والقبعة صحبة ولو كان بينهما مسترة من نوب رقيق قال  
 أبو يوسف لا تصح الخلو وكذا المسترة القصيرة بحيث لو قام رجل رآهما ولو دخلت عليه فلم يعرفها  
 ثم خرجت أو دخل هو عليها ولم يعرفه لا تصح الخلو كذا اختاره أبو الليث وقال الفقيه أبو بكر  
 تصح ولو ردت أمها الباب ولم تعلق وهو ما في خان يسكنه الناس والنامس قعود في ساحة الختان  
 ينظرون من بعيد فإن كانوا مترصدين إلهما في التنظر لا تصح والاقصص وقيل لو كان البيت في دار  
 بابه مقفول لا يدخله أحد إلا بإذن تصح الخلو (ولو) وأصله بما قبله أي خلوته بها بلا مانع من الموانع  
 المذكورة صحبة ولو كان الزوج (محبوبا) وهو مقطوع الذكر والخصيتين (أو) كان (عينا) وهو  
 الذي في آله فتور (أو) كان (خصيا) وهو الذي قلعت خصيتاه وفي المحبوب خلاف أبي يوسف  
 ومحمد لأنه أعجز من المريض ولا يبي حنيفة أن المسحق عليها التسليم في حق المسحق وقد أثبت به  
 ولو جاءت بولد ثبت نسبه منه واستحقت كمال المهر بالاتفاق (وتجب العدة فيها) أي في الخلو  
 سواء كانت صحبة أو غير صحبة لا احتياط خلاف الشافعي وأصحابنا أقاموا الخلو العهدة مقام  
 الوطء في مواضع وهي تأكد المهر وشبوت النسب والعدة والنفقة والسكنى في هذه العدة  
 ونكاح أختها وأربع سواها وحرمه نكاح الأمة ومراعاة وقت الطلاق في حقها ولم يقفوها  
 في مواضع وهي حق الإحصان وحرمه البنات وحلها الأول والرجعة والميراث وأما في حق  
 وقوع طلاق آخر فیه روايتان والاقرب الوقوع (وتسحب المنة) وهي درع ونخار وملحفة  
 (لكل مطلقة) دخل بها أو لم يدخل وعند الشافعي يجب للمدخل بها (الامنة موضة) بكسر  
 الواو وهي التي فوضت نفسها إلى زوجها أي زوجته ما منه بلامه وجوز بعضهم فتح الواو على  
 معنى أن ولها زوجها بغير تسمية المهر قال صاحب المغرب فيه نظر ومعنى الاستثناء أن المفوضة  
 إذا طلقت (قبل الوطء) تجب لها المنة كما تقدم وهذا الترتيب لا يخلو عن خلل لأن الذي يفهم  
 منه أن المنة تستحب لكل مطلقه إلا المفوضة فأنه لا تسحب لها وليس كذلك فيكون استثناء  
 الواجب عن المستحب فلا يصح لأن اسم المستحب لا يطلق على الواجب في اصطلاحهم وإن كان

الوسط وكذلك لو تزوجها على حمار وسط وليس المعنى انه تزوجها على هذا أو هذا على معنى الشك بل كلمة أو ههنا للتوسيع وهكذا الحكم في كل حيوان ذكر جنسه دون نوعه ولو تزوجها على فرس أو حمار بمعنى الشك والترديد بينهما فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الاولى من تحكيم مهر المثل عنده ووجوب الاقل عندهما ولو تزوجها على حيوان ولم يبين جنسه بأن تزوجها على دابة بطلت التسمية ويجب مهر المثل لتفاحش الجهالة وقال الشافعي يجب مهر المثل في الوجبين جميعا (و) لو نكحها (على ثوب) ولم يذكر جنسه ولا وصفه فيجب مهر المثل للجهالة ولو سعى جنساً بأن قال هروى أو مروى تصح التسمية ويجب الوسط ويخبر الزوج بين دفع المسمى وبين دفع قيمته وأيهما أدى تجبر المرأة على القبول كما في الحيوان وكذا اذا بالغ في وصف الثوب في ظاهر الرواية لانها ليست من ذوات الامثال وفي شرح المختار يجب تسليم الثوب لان موصوفه يجب في الذممة بخلاف الحيوان وقال أبو يوسف ان ذكر له أجهلا فيجب على تسليمه لأن موجب له يثبت في الذممة متحكما كما في السلم وان لم يذكر أجهلا فيخبر عن أبي حنيفة مثله ولو تزوجها على مكمل أو موزون غير الدراهم والدنانير فان ذكر جنسه دون وصفه يخبر بين تسليمه وتسليم قيمته (أو) نكحها (على خمر أو خنزير) فسدت التسمية لأن المسمى غير مال متقوم في حق المسلم ويجب مهر المثل وقال مالك يفسد النكاح كالبيع قلنا البيع بنفسه بالشرط القاسد بخلاف النكاح (أو) نكحها (على هذا النخل) في الدن (فأذا هو خمر أو) نكحها (على هذا العبد) وأشار إليه (فأذا هو حر) فسدت التسمية أيضا ويجب مهر المثل عند أبي حنيفة لقساد التسمية وقال أبو يوسف لها مثل وزن الخمر من النخل وقيمة الحر لو كان عبد لانه أطعمها فمها ومال وقد يجوز عن تسليمه فتجب القيمة فيها لا مثل له والمثل فيها لمثل وبه قال الشافعي وأحمد وعند محمد يجب مهر المثل في العبد والمثل في الحر لأن العبد والحر جنس واحد لقله التفاوت في المنافع فوجب مهر المثل اعتبارا للاشارة وانهر والنخل جنسان لفتحش التفاوت في المقاصد فوجب المثل رعاية للتسمية وقوله (يجب مهر المثل) جواب المسائل المذكورة (وان امهر العبد) بأن تزوجها على عبيدين معينين (و) الحال أن (أحدهما حر فمهرها) أي فمهر المرأة هو (العبد) ان كان يساوي عشرة دراهم والا يكمل لها العشرة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لها العبد وقيمة الحر لو كان عبد لانها لو ظهرا حرين تجب قيمتهما فكذا في الواحد وعند محمد لها العبد الباقي وتقام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة العبد وهو رواية عن أبي حنيفة لانها لو كانا حرين يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان أحدهما حرا يجب العبد وتقام مهر المثل لعدم رضا بدينه ولا في حنيفة أن الباقي صلح مهر النكوة ما لا فيجب ووجوب المسمى وان قل ينع وجوب مهر المثل (وفي النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطء) لأن المهر انما يجب باستيفاء منافع البضع لا بمجرد العقد فساد ولا بالخلوة لوجود المنافع منها وهو الحرمة ولهذا لا يجب به احرمة المصاهرة ولا العدة ولكل واحد منهما منافع بغير حضور صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الدخول الا بحضور من صاحبه (ولم يرد) مهر المثل (على المسمى) في العقد الفاسد لانها أسقطت حقه في الزيادة لرضاها بهادونها فلا يجب وقال زفر يجب مهر المثل باثما مبلغ اعتبارا بالبيع الفاسد وبه قالت الثلاثة ولو لم يكن المهر مسمى أو كان مجهولا يجب بالغاما بالغ بالاتفاق (ويثبت السب) أي نسب

الولد المولود في النكاح الفاسد للاحتياط وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد وعليه  
الفتوى قاله أبو الليث وعندهما من وقت النكاح وهو بعيد ولو خلاها ثم جاءت بولد ثبت نسبه  
ويجب المهر والعدة في رواية عن أبي يوسف وعنه لا يثبت ولا يجب المهر ولا العدة وهو قول زفر  
رحمه الله وإن لم يخلجها لا يلزمه الولد (و) يجب (العدة) إذا دخل بها الآن الفاسد ملحق بالصحيح  
في موضع الاحتياط ويعتبر براتبها من وقت التفريق كالأطلاق في النكاح الصحيح  
وقال زفر من آخر الوطأت واختاره أبو القاسم الصغار حتى لو حاضت ثلاث حبض من آخر  
الوطأت قبل التفريق فقد انقضت ولا تحقق الماركة إلا بالقول بأن يقول تارك ذلك أو تاركها  
أو خلت سبيلك أو خلت ما علم غير المتساركة ليس بشرط انقضاء الماركة على الأصح كما في الصحيح  
وانكار النكاح إن كان بحضورهما فهو متاركة والأفلا روى ذلك عن أبي يوسف (ومهر مثلها)  
أي مثل المرأة (يعتبر بقوم أيها) لأن الإنسان من جنس قوم أبيه وهن أقارب الأب كالأعمام  
وبنات الأعمام وعند مالك يعتبر بمن بحالها من سائر النساء وعند أحمد بقرباتها عصبة أولا (إذا  
استويا) أي المرأة التي يحكم لها بهر المثل والمرأة التي هي من قوم أبيها (سنا) أي من حيث السن  
(وجالا) أي من حيث الجلال والحسن وقيل لا يعتبر بالجلال في بيت الحسب والشرف وإنما  
يعتبر ذلك في أوساط الناس (ومالا) أي ومن حيث المال (وبلدا) أي ومن حيث البلد (وعصرا)  
أي ومن حيث العصر وهو الزمان (وعقلا) أي ومن حيث العقل فلا يعتبر بالجمونة (ودينا) أي  
ومن حيث الدين وهو التقوى فلا يعتبر بالفاسقة (وبكارة) أي ومن حيث البكارة لأن المهر  
يختلف باختلاف هذه الأوصاف لاختلاف الرغبات فيها وكذا يشترط أن يستويا في العلم والادب  
وكالخلق وأن لا يكون لها ولد وقالوا يعتبر حال الزوج أيضا (فإن لم يوجد) من قوم أبيها (فإن  
الأيام) أي فيعتبر منهم لكن من قبيلة هي مثل قبيلة أبيهم أو عن أبي حنيفة أنه لا يعتبر بالأجناب  
وفي شرح المجمع وإن لم توجد كلها في قوم أبيها يعتبر الموجود منها (وصح ضمان الولي المهر) بأن  
زوج ابنه الصغير امرأة ثم ضمن عنه مهرها مع هذا الضمان لأنه سفير وليس بما شر بخلاف ما إذا  
اشترى له شيئا ثم ضمن عنه الثمن للبائع لا يجوز لأنه أصيل فيه فيلزمه الثمن ضمن أو لم يضمن ولها أن  
تطالب الولي فإن أدى من مال نفسه فله أن يرجع في مال الصغير إن أشهد أنه يؤدبه ليرجع عليه  
والأفهم متطوع وليس لها أن تطالب الزوج ما لم يبلغ فإذا بلغ تطالب أمهم ما شامت وكذا الزوج  
بغته الكبيرة وهي بكر أو مجنون أو رجلا وضمن عنه مهرها مع ضمانه لما ذكرنا ثم هي بالخيار إن  
شامت طالبت زوجها أو وليها إن كانت أهلا لذلك ويرجع الولي بعد الأداء على الزوج إن ضمن  
بأمره وهذا بخلاف ما إذا باع شيئا من مال الصغير وضمن الثمن عن المشتري حيث لا يجوز لأنه  
أصيل فيه حيث ترجع العهدة عليه والحقوق اليه ويصح إبراؤه المشتري عن الثمن عندهما  
بخلاف أبي يوسف لكنه يضمنه للولد (وتطالب) المرأة (زوجها أو) تطالب (وليها) هذا إذا كان  
الضامن وليها بأن زوجها ثم ضمن مهرها وأما إذا كان الضامن ولي الزوج بأن زوجها امرأة  
وضمن مهرها فالمطالبة إلى ولي الزوج وقد حققناه فيما مضى (وليها) أي المرأة (منعه) أي منع  
الزوج (من الوطء والخراج) أي إخراجها من البلد (للمهر) أي لا يجعل مهرها فماتت تعرف  
تجب له حتى لا يكون لها ذلك فيماتت تعرف تأجيله إلى الميسرة أو الموت أو الطلاق ولو كان حالاً لآل

المتعارف كالمشروط وذلك يختلف باختلاف البلدان والازمان والاشخاص هذا اذا لم يضاعل  
 التجهيل والتأجيل وأما اذا اضاعل فيجعل جميع المهر أو تأجيله فهو على ما شرط حتى كان لها  
 أن تحبس نفسها الى أن تستوفي كله فيما اذا شرط تجهيل كله وليس لها ذلك فيما اذا كان كله  
 مؤجلا وروى المغلي عن أبي يوسف أن لها أن تمنع نفسها اذا كان مؤجلا استحسانا واختاره  
 بعضهم الفتوى واذا أوفاهما مهرها كله أو كان كله مؤجلا ينقلها حيث شاء وكذلك اذا دخل بها  
 عندهما وعند أبي حنيفة ليس لذلك وكان أبو القاسم الصغار يفتي بقول أبي حنيفة في المنع  
 من البسر وبقوله ما في عدم المنع من الوطء وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلدها الا برضاها لان  
 الغريبة تؤذى واختاره أبو الليث (وان وطئها) واصله بما فيها يعني اهلها المنع من الوطء  
 والاخراج لاجل مهرها سواء كان قبل الوطء أو بعده وعند أبي حنيفة وقال اذا دخل بها برضاها  
 أو خلاصها ليس اهلها أن تمنع نفسها ولو امتنع سقطت النفقة لانها سالت كل المعقود عليه برضاها  
 وبه قال الشافعي ومالك وله أن المهر مقابل بكل الوطآت حتى لا يؤذى الى اخلاء بعضها عن  
 العوض (ولو اختارها) أي الزوجان (في قدر المهر) بأن قال الزوج هو ألف وقات المرأة ألفان  
 (بحكم مهر المثل) أي يجعل مهر المثل حكما بينهما في شهد له مهر المثل فاقول قوله مع بينه فان  
 كان يشهد له بان كان مثل ما يدعيه أو أقل يحلف فان حلف لزمه ما أقربه وان نكل لزمه ما ادعت  
 وان كان يشهد له بان كان مثل ما يدعيه أو أكثر تحلف هي فان نكلت فلها ما أقربه الزوج وان  
 حلفت فلها جميع ما ادعت فقد رما أقربه الزوج على أنه مسمى والزائد بحكم أنه مهر المثل وأيم ما  
 أقام البينة تقبل في الوجهين وان أقام ما عاينته من لم يشهد له الظاهر أو لي وان لم يشهد مهر المثل  
 لواحد منهما بان كان أكثر مما ادعاه الزوج وأقل مما ادعته المرأة فان لم يكن لهما بينة فخالفا  
 وأيم ما نكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا يجب مهر المثل فقد رما أقربه الزوج على أنه مسمى  
 والزائد بحكم مهر المثل حتى يتخير فيه الزوج بين دفع الدراهم والدنانير ولو أقام أحدهما البينة  
 أيم ما كان ثبت ما يدعيه على أنه مسمى وان أقام ما اتهم الزاني بالصحيح ثم يجب مهر المثل كله فيتخير  
 فيه الزوج بين دفع الدراهم والدنانير (و) بحكم (المنعة لوطلة قبل الوطء) أي قبل الدخول  
 بها على التفصيل الذي ذكرناه آنفا وذكر في الجوامع الصغيرة أن القول قول الزوج في نصف المهر  
 وقال السرخي يقضيان في القصول كلها ثم يحكم مهر المثل بعد ذلك على التفصيل المذكور  
 واختاره صاحب المبسوط وغيره من المتأخرين وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف  
 القول قول الزوج الآن يأتي بشئ مستنكر وهو ما لا يتعارف مهرها قال قاض بنجان وهو  
 الأصح وقيل ما لا يصلح مهر اشراعه وان يكون أقل من عشرة دراهم لانه مستنكر شرعا قال  
 الورى هذا أشبه بالصواب (و) لو اختلفا (في أصل المسمى) بأن أقام أحدهما وادعاه الآخر  
 (يجب مهر المثل) بالاتفاق وقال صاحب الهداية ولو كان الاختلاف في أصل المسمى يجب مهر  
 المثل بالاجماع (وان ماتا) أي الزوجان (واختلفت ورثتهما ولو) كان اختلافهم (في القدر) أي  
 في مقدار المهر بأن قالت ورثة الزوج المهر ألف وقالت ورثة الزوجة بل ألفان (القول لورثته)  
 أي لورثة الزوج وتقدير التركيب وان مات الزوجان واختلفت ورثتهما القول لورثته وان

كان اختلافهم في القدر فكلمة لو وأصله بما قبله فالقدر القول لو رتبة لو كان في أصل المسمى  
ولو كان في القدر أيضا القول قول ورثة الزوج عندهما شهد به مهر المثل أو لم يشهد لانه ينكر  
الزيادة الآن أبو يوسف استثنى من دعوى ورثة الزوج ما يشتركون لان الظاهر يكذبهم وقال محمد  
القول لو رتبة الزوجة ان شهد به مهر المثل لان القول قول من شهد به الظاهر وان اختلفت  
ورثته ما في نفس التسمية بان قالت ورثة الزوج لم يكن مهر وقالت ورثة المرأة كان المهر مسمى  
فالقول قول من ينكر التسمية عند أبي حنيفة لانه لا حكم لمهر المثل بعددهما عندده فلا يقضى  
بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل كما في حال الحياة (ومن بعث الى امرأه شيئا) من الدراهم  
أو الدنانير أو القماش ونحوها ثم اختلفوا فقالت المرأة (هو) أي المبعوث (هدية) أخذتها الى  
(وقال) الزوج (هو من المهر) أي من بعض مهره (فالقول له) أي الزوج لانه المهر لك فكان  
أعرف بجهة التملك (في غير المهر لكل) كالشراء والمهر والفواكه التي لا تبقى فالقول قولها  
فيه استصحابا لغيره بان العادة باهتاتم فكان الظاهر شاهد الها بخلاف ما اذا لم يكن مهيأ للاكل  
كالعسل والسمين والجوز ونحوها وقيل ما يجب عليه من الثمار والدرع ونحو ذلك ليس له أن  
يحبسه من المهر لان الظاهر يكذبه بخلاف ما لا يجب عليه كالحنف والملازمة اذا كان القول قول  
الزوج ترده عليه المتاع ان كان قائما وترجع مهره لانه يبيع بالمهر ولا يترده الزوج بخلاف ما اذا  
كان من جنس المهر وان كان هالكا لا ترجع وفي فتاوى أهل عمر قد رجع لزوج امرأه وبعث  
اليها بهدايا وعوضته المرأة على ذلك عوضا ثم رقت اليه ثم فارقها وقال انما بعثت اليك عارية  
وأراد أن يسترد ذلك وأرادت المرأة أن تسترد العوض فalcول له لانه أنكر التملك فاذا استرد  
ذلك منها كان لها ان تسترد ما عوضته وفي الذخيرة جهز بنته وزوجها ثم زعم أن الذي دفعه اليها  
ماله وكان على وجه العارية عند هاقا الت هو ملكي جهزني به أو قال الزوج ذلك بعد موتها  
فالقول قولها بدون الاب لان الظاهر شاهد بملك البنت اذا العادة دفع ذلك اليها بطريق الملك  
وحكي عن علي السعدي أن القول قول الاب لان ذلك يستفاد من جهته وذكر مثله السرخسي  
وأخذ به بعض المشايخ وقال في الوانعات ان كان العرف ظاهر اجماله في الجهاز كما في ديارنا  
فالقول قول الزوج وان كان مشتركا فalcول قول الاب (ولو نكح ذمي ذمية عينة) أو دم (أو)  
نكحها (بغير مهر) اما نكحها أو سكا عنه (وذا) أي العقد المذكور (جائز عندهم) يعني في دينهم  
(فوطئت أو طلقت قبله) أي قبل الجلاء (أومات) الذي (عن الامهر لهما) في صورتين عند أبي  
حنيفة لانه امرأته نابت ركههم وما يدنيون وقال لا يجب مهر المثل كما بين المسلمين ان دخل بها أو مات عنها  
والمتمعة ان طلقها قبل الدخول وبه قال الشافعي وزعم (وكذا الحريان) اذا تعاقدتا على مائة  
أو دم أو على أن لا مهر لهما (ثم) بفتح التاء المثناة أي في دار الحرب لا مهر لهما بالاتفاق بين أصحابنا  
الثلاثة وقال زفر لهما مهر المثل لان الشرع ماضع النكاح الابالال ولنا انه تعدد الزامهم بما لم  
يلتزموه فلا فائدة في الإيجاب (ولو تزوج ذمي ذمية بخمر) عين (أو خنزير عين) يعني مشارا اليه  
(فاسلم) قبل القبض (أو اسلم احدهما) قبله (لها) أي الزوجة (الخنزير) عند أبي حنيفة  
لانها ملكتهم ما بال عقد فحمل الخنزير وتيسبب الخنزير وقال أبو يوسف لهما مهر المثل وقال محمد لهما قيمتهما  
وهو قول أبي يوسف أولا لان التسمية قد صحت وقت العقد وقد عجز الآن عن التسليم فتلزم القيمة





حيث ينتهي به عنده وعندهما لا ينتهي حتى لو تزوج غيرها نكاحا صحيحا أو أعاد عليها العقد صح  
عندهما وعندده لا يصح هذا الخلاف في الزوج وأما في التزويج فلا يتناوله ما خلافا للبعض  
(ولو تزوج المولى (عبد أمأذ ناله) مديونا (أمرأة) بغير المثل أو أقل (صح) النكاح (وهي) أي  
المرأة (أسوة) التي مساوية (للغرماء) أي أصحاب الديون التي على العبد (في مهرها) ولو زوجه  
على أكثر من مهر المثل فإن أئذ يطالب به بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرض (ومن  
زوج أمته) من رجل (لا يجب) عليه (تبوتها) أي اتخاذ المنزل لها من بؤله منزل أو بؤله منزل إذا  
هيأ له (فخدمته) أي تخدم الحارية المولى (ويطوؤها الزوج ان ظفر بها) في موضع من المواضع  
ليلا أو نهارا لأن حق المولى أقوى من حق الزوج وعند الشافعي يسلمها ليلا وعند مالك ليلا بعد  
ثلاث ليال فإن بؤلهامعه منزلا فلها النفقة والسكنى ولو بدله أن يستخدمها بعد التبوة فله ذلك  
لأن حقه لا يسقط بها كما لا يسقط بالنكاح ولو طلقها بانثابعد التبوة يجب لها النفقة والسكنى  
وقبلها أو بعد الاسترداد لا يجب والمكاتب في هذا كالحررة واليد المولى عنها (وله) أي للمولى  
(اجبارها) أي اجبار العبد والامة (على النكاح) ومعنى الاجبار ان ينكح النكاح عليهم ما  
بغير رضاهما وقال الشافعي لا اجبار في العبد وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف لأنه مبيع  
على أصل الامة فيما هو من خواص الامة والنكاح منها بخلاف الامة لأن نكحها مملوك  
له فيملك تخليكه ولنا أنه مملوك رقبته وبذا فيملك عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه كالامة ولا يملك  
اجبار المكاتب والمكاتب لانهم ما التحق بالاجانب بعقد الكاتب (ويسقط المهر بقتل السيد أمته  
قبل الوطء) أي قبل وطء زوجها عند أبي حنيفة لفوات المعقود وعليه بفعل من له المهر وقالوا  
لا يسقط اعتبار اجوتها حتف أنها ولو كان السيد صغيرا قبل بسقطا وقبل لا ولو قتلت الامة  
نفسها فغيره روايان في رواية يسقط كقولها المولى وفي رواية لا يسقط كالحررة اذا قتلت نفسها وكما  
لو قتلها أجنبي وكذا في ردها روايان وكذا في تقبيل ابن زوجها (لا) يسقط المهر (بقتل الحررة  
نفسها قبله) أي قبل الوطء خلافا لفر وبعد الوطء لا يسقط اجاعا لأن جناية المرأة على نفسه غير  
معتبرة (والاذن في العزل) أي عزل الماسة عن الامة في الجماع (لسيد الامة) عند أبي حنيفة لأن  
الحق له وليس لها حق وقالوا الاذن لها لأن لها ولاية المطالبة فلا يجوز الا برضاها بخلاف الامة  
المملوكة لانها الماطلة لها فلا يعتبر رضاها (ولو أعتقت أمة أو مكاتبه) والحال أنهم ما قد تزوجتا  
(خيرت) كل واحدة منهما (ولو) كان (زوجها حرا) خلافا للشافعي فيما اذا كان زوجها حرا  
لحديث بريدة من رواية عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم خيرها وكان زوجها  
عبدارواهم مسلم ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ان زوج بريدة كان حرا حين أعتقت رواه  
البخاري ومسلم وحديثنا أولى لكونه ميثا للحرية لا نفاقهم انه كان قبل عبد أو نقول ليس فيما  
روى دلالة على انه اذا كان حرا لا يكون لها الخيار فلا يمكن الاحتجاج به الاعلى ثبوت الخيار لها  
فما اذا كان زوجها عبدا ونحن نقول بموجبه وبوجوب الحديث الاسترجع عاين الدليلين ولا  
فرق في هذا بين القنة وأم الولد والمذبرة والمكاتب وزفر في الشافعي المكاتب لانها كالحررة ولنا  
ما روينا من حديث بريدة وكانت مكاتبه (ولو نكحت) الامة (بلاذن) من السيد (فعتقت) نفذ

النكاح (بسلامة خيار) لها امانة فوالنكاح فلا تنه من أهل العبارة وامتناعه لحق المولى وقد زال واما عدم الخيار فلا ان النكاح بعد العتق فلا يتصور ان يدا الملك عليها وثبوت الخيار باعتبار ما وقال زفر والشافعي بطل النكاح لانه توقف على اجازته فلا يتخذ باجازه غيره (فلو وطئ) زوج الامه (قبلة) أى قبل العتق فيما اذا تزوجت بغير اذن (فالمهر له) أى للمولى لانه استوفى منافع مملوكة للمولى (والا) أى وان لم يطأها الزوج قبل العتق (فلها) أى فالمهر لها أى للامه لانه استوفى منافع مملوكة لها والمراد بالمهر هو المسمى عند العقد (ومن وطئ أمه ابنة فولدت) الامه (فادعاء) أى الاب ادعى الولد لنفسه (ثبت نسبه) أى نسب الوالد (منه) أى من الاب صيانة لمائه عن الضياع ولنفسه عن الزنا (وصارت) الامه (أم ولده) أى أم ولد الاب لثبوت النسب منه (وعليه) أى على الاب (قيمتها) أى قيمة الجارية صيانة لمال الولد مع حصول مقصود الوالد (لا) يجب عليه (عقرها) أى عقر الامه وهو مهرها وقال زفر والشافعي عليه عقرها لان الوطء وجد في غير ملكه ولنا ان المصحح الاستيلاء حقيقة الملك أو حقه وكلاهما غير ثابت للاب فيها فلا بد من تقديمه ليصح الاستيلاء بوقوع الوطء في ملكه فلا يجب عليه العقر لثبوت الملك بطريق الاستناد الى وقت العلوق (و) لا يجب عليه أيضا (قيمة ولدها) لانه انما لحق حراً المتقدم الملك عليه خلافا للشافعي في قول وهننا شرطان لصحة هذه الدعوى الاول أن يكون الاب حراً مسلماً حتى لو كان عبداً أو مكاتباً أو كافراً لانتج دعواه الثاني أن تكون الامه في ملك الابن من وقت العلوق الى حين الدعوة حتى لو حبلت في غير ملكه أو في ملكه وأخرجها الابن عن ملكه ثم استرداهم تصح دعوه لعدم الولاية (ودعوى الجدة) أب الاب (كدعوى الاب حال عدمه) أى عدم الاب بالموت أو الكفر أو الرق أو الجنون ويشترط أن تثبت ولايته من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى لو أتت بالولد لاقبل من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعوه (ولو تزوجها) أى ولو تزوج رجل أمته (أباه فولدت) منه (لم تصر) الامه (أم ولده) أى أم ولد الاب لان ماله صار موصوفاً بكونه فلا حجة اليه وقال زفر قصر أم ولده لانه اذا صارت أم ولده بالفجور فبالنكاح أولى وقال الشافعي لا يجوز للاب أن يتزوج بجارية ابنة لان ماله من الحق يمنع صحة النكاح الا ترى الى قوله عليه السلام أنت ومالك لايك رواه أحمد أضافه اليه بلام القليل وقال عليه السلام ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أموال أولادكم من كسبكم رواه البخاري ومسلم قلنا المانع من النكاح حقيقة الملك أو حقه وكلاهما منتهى عن الاب بدليل جواز تصرف الابن فيها كيف شاء من الوطء والاعتاق ونحوهما فلا يجوز ذلك للاب وحديث أحمد غير ثابت ولئن ثبت فلاضافة اليه للتخصيص لا للتعميل وحديث البخاري المراد به حل الكل (ويجب المهر) لا التزامه بالنكاح (لا) تجب (بالقيمة) لان عدم ملك الرقبة (ولدها حراً) لانه ملكه أخوه فبعته على عليه لقوله عليه السلام من ملك ذا رحم محرّم منه عتق عليه رواه أبو داود والترمذي والنسائي (حرة قالت لسيد زوجها) العبد (اعتقه) أى الزوج (عتى بألف) درهم (ففعّل) سيد الزوج هذا يعنى أعتقه بألف عنها (فسد النكاح) عندنا وقال زفر لا يفسد الاصل ان العتق يقع عن الامر عندنا اقتضاء لانها كانت ما قالت بعه منى بألف ثم كن وكيلي في الاعتاق تصحج الكلام ويكون الولد لأم ويخرج عن عهدة الكفارة ان نواهيه وعند مدية عن

المأمور لان العتق من غير المالك لغو ويكون الولاء فان قلت البيع بعتق بالايجاب قلت نعم  
اذا كان مقسودا واما اذا دخل في ضمن شيء آخر فلا فان قلت الشيء اذا ثبت ضرورة يتقدر  
يقدرها فوجب أن لا يظهر في حق فسخ النكاح قلت الشيء اذا ثبت يثبت بالضرورة وانفساخ  
النكاح لازم للملك فلا يشارقه ويسقط المهر لاستعالة وجوبه عليها (ولو لم تقل) الحرة المذكورة  
(بأنف) بل قالت اعتمه عنى فأعتقه (لا يفسد) النكاح (والولاء له) اى للمعتق وهو المولى  
عندهما وقال أبو يوسف يفسد النكاح والولاء لها ويسقط المهر كما في المسئلة الاولى ولهما  
انه اذا يذكر المال يحتمل أن يقدر هبة أو بيه فافسد العدم ذكر الثمن وليس البعض أولى من  
البعض فوقع الجهالة فلا يفسد النكاح ولا يسقط المهر والله أعلم

• هذا (باب) في بيان أحكام (نكاح الكافر) •

وهو يتناول الذمي والمشرى والجوسى ونحوهم (تزوج كافر) بكافرة (بلاشهودا) تزوجها  
(في عدة كافر) أى التزوج بلاشهودا وفي عدة كافر (في دينهم) أى فيما يعتقدهون (جائزهم  
أسما) بعد ذلك (أقرا) أى الزوجان (عليه) أى على ذلك النكاح عند أى حنفية وقال زفر  
النكاح فاسد في الزوجين وبه قال مالك وهما مع أبى حنيفة في الاولى ومع زفر في الثانية زفر  
قوله عليه السلام لا نكاح الا بشه ودوا لان التزما احكام الاسلام ولهما ان النكاح في العدة  
لا يجوز اجماعا وقد التزما احكاما قلزمهم والنكاح بغير شه ود مختلف فيه ولان العدة لا يمكن  
انباتها حقا للشرع لسكونهم غير مخاطبين به ولا حقا للزوج لانه لا يعتد بجه لاف ما اذا كانت  
تحت مسلم وفي المبسوط الاختلاف بينهم فيما اذا كانت المرافعة والاسلام والعدة غير متضمنة  
وأما اذا كانا بعدا لا يفرق بالاجماع (ولو كانت) منكوحة الكافر (محرمه) أى محرما  
للزوج بأن كانت أمه أو أخته فاسما أو أحدهما (فرق بينهما) لعدم المحلية ثم هل لهذه الانكحة  
حكم الصحة فعند أبى حنيفة هي صحيحة بينهم حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصائه  
بالدخول به بعد العقد وقيل هي عنده فاسدة وهو قولهما الا لا تتعرض لهم قبل الاسلام  
أو المرافعة اعراضا لتقرير (ولا ينكح) مرتدا ولا مرتدة احدا (من الخلق) لا مسلمان ولا كافرا  
ولا مرتدا لان النكاح يعتمد الملة لامتداده وما انتقل اليه لا يقر عليه (والولد يتبع خيرا الابوين  
دينا) أى من حيث الدين لانه أنظر له وهذا اذا لم يختلف الدار بأن كانا في دار الاسلام  
أو في دار الحرب أو كان الصغير في دار الاسلام والوالد في دار الحرب لانه من أهل دار الاسلام  
حكما واما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فأسلم لا يتبعه ولده ولا  
يكون مسلما لانه لا يمكن أن يجعل الوالد من أهل دار الحرب بخلاف العكس (والجوسى  
شمر من الكتابي) لان له ديناسما وباليهذا توكل ذبحته ويجوز نكاح نسائهم للمسلمين بخلاف  
الجوسى فكان شرا حتى اذا واد بينهما ولي يكون كيا تبعا له وقال الشافعى يكون مجوسيا وهذا  
بناء على ان الكفر كله ملة واحدة عنده فلا يفضل أحدهم عن الآخر (ولو أسلم احد الزوجين)  
سواء كانا كتابيين أو مجوسيين (عرض الاسلام على) الزوج (الآخر فان أسلم) الآخر فيها  
ونعمت (والا) أى وان لم يسلم الآخر (فرق بينهما) أى بين الزوجين ففي المجوسيين يفرق بالاسلام  
أحدهما بعد الا بام وفي الكتابيين ان أسلمت هى فكذلك وان أسلم هو فلا يتعرض لها وكذلك

اذا كانت هي كناية والزواج مجوسى فأسلم وقال الشافعى لا يعرض على المصر الاسلام لان  
 فيه تعريضاً لهم الآن ملك النكاح قبل الدخول غير متاً كدفية قطع بنفس الاسلام وبعده  
 متاً كدفية وحل الى انقضاء ثلاث حيض ولنا ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرق بين نصرانى  
 ومصرانية بآبائه عن الاسلام ورواه الطحاوى وأبو بكر بن العربى فى العارضة وظهر حكمه  
 بينهم ولم ينقل الاختلاف فكان أجماعهم لا فرق بين أن يكون الزوج المصر صيداً مجزئاً وبالغاً  
 حتى يفرق بينهم بآبائه وهذا على قولهم وأما على قول أبى يوسف فقد اختلف المشايخ فيه منهم  
 من يقول لا يصح أباًؤه عنده قياساً على رده عنده ومنهم من يقول يصح ولو كان أحدهما صغيراً  
 غير مميز ينتظر عقه له بخلاف ما اذا كان مجنوناً حيث لا ينتظر بل يعرض على أبويه لانه  
 ليس له نهاية معلومة ثم التفرق طلاقاً عندهما وفسخ عند أبى يوسف (وأباًؤه) أى أباء الزوج  
 عن الاسلام (طلاق) عندهما خلافاً لابي يوسف لانه يتصور وجوده من المرأة وعنده لا يقع  
 الطلاق كالفرقة بسبب الملك والمحرمية وخيار البسوغ ولهم انه فاق الامسالة بالمعروف من  
 جانبهم فعين التسريح بالاحسان فان طلق والانايب القاضى منابه (لا) يكون (أباًؤها) أى أباء  
 المرأة عن الاسلام طلاقاً قابلاً لانفاق لان الطلاق لا يكون منها وعند الشافعى ان كان قبل  
 الدخول وقعت الفرقة بالاسلام أحدهما وان كان بعده يتوقف على انقضاء ثلاث حيض ولا  
 يعرض الاسلام على الآخر كما قلنا ثم اذا وقعت الفرقة بالاباء فان كان بعد الدخول فلها المهر  
 كله لانه تأ كدبه وان كان قبل الدخول فان كان بآبائه فلها نصف المهر لانه قبل الدخول  
 وان كان بآبائها فلها المهر لها كالأرادة والمطوعة (ولو أسلم أحدهما) أى أحد الزوجين (ثم) أى فى  
 دار الحرب (لم تبين) المرأة (حتى تحيض ثلاثاً) فاذا حاضت ثلاثاً بآبائه هذا اذا كانا كافرين أو كان  
 أحدهما كفاً والآخر وثياً والمرأة هي المسألة أو لم يكونا كافرين وأما اذا أسلم الزوج والزوج  
 كناية فهم ما على نكاحهم ما على ما ماز وقال الشافعى ان كان اسلام أحدهما قبل الدخول  
 وقعت الفرقة بالاسلام فى الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على مضي ثلاثة قروء على ما مر  
 فى مذهبه فيما اذا أسلم أحدهما فى دار الاسلام ولان تأييداً لاختلاف الدارين عنده ثم اذا وقعت  
 الفرقة بمضى ثلاث حيض حل يكون طلاقاً لم لا ذكر فى السير الكبير انه يكون طلاقاً عندهما  
 وروى عنهم ما انفارقة بغير طلاق كما هو عند أبى حنيفة لان هذه فرقة وقعت حكماً لا بتفريق  
 القاضى وكذلك اذا خرج أحدهما الى دار الاسلام بعد اسلام أحدهما فى دار الحرب لا تقع  
 الفرقة بينهما حتى يمضى ثلاث حيض لعدم ولاية القاضى على من بقى فى دار الحرب وهذه  
 الحيض لا تكون عدة ولهذا يستوى فيها المدخول به وأغبر المدخول به ان كان قبل الدخول  
 فلا عدة عليها وان كان بعد الدخول والمرأة حرة فكذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك عند  
 أبى حنيفة وعندهما تجب العدة عليها (ولو أسلم زوج الكفاية بتى نكاحها) لانه يجوز له  
 التزوج بها ابتداءً فالبقاء أولى لانه أسهل منه (وتباين الدارين بسبب الفرقة) عندنا حتى اذا  
 خرج أحد الزوجين الى دار الاسلام مسلماً أو ذمياً وقعت البينة (لا) بسبب الفرقة هو (السبي)  
 وقال الشافعى سبب الفرقة هو السبي دون تبان الدارين حتى لو سبي أحد الحريين أو سبيا  
 معاً تقع الفرقة وفى انتطاع نكاح الرقيقين المسيبين معاوجهما فى مذهبه وبقره قال

مالك وأحمد قالوا إن تبين الدارين يظهر في انقطاع الولاية ولا أثر لذلك في وقوع الفرقة واما  
السبي فيقتضي صفاء الملك للابى وهو مستلزم لانقطاع ملك النكاح قلنا ان مصالح النكاح  
لا تنظم حقيقة ولا حكما مع تبين الدارين والسبي يوجب ملك الرقبة وأنه لا ينافي ابتداء النكاح  
فكذا لا ينافي بقاءه فان قلت رده عليه السلام بنه زيب رضى الله عنها الى زوجها بالعتق  
الاول دليل على ما ذكرنا قلت روى انه عليه السلام ردها بعد عتق جدي فكان المنيب أولى من  
الناسي على أن مارووه غير صحيح عند أهل النقل فلا يما رضى ماروينا الصفة فان قلت فيما  
روى بن حجاج وهو متكلم فيه قلت هذا جرح مبهم فلا يصح وقد وثقه أهل النقل حتى خرج  
له مسلم ولان مارووه متروك الظاهر لانه ذكر فيه ان اسلامها كان قبل اسلامه يستسنيين  
وقيل يستثنين وهم لا يرون بقاء النكاح بعد انقضائها قبل اسلام المتأخر منهما فان قلت قد  
اباح عليه السلام وطء سبايا أطاس بعد الاستبراء وقد سبى مع أزواجهن قلت لان لم يسبى  
وحدثهن لان رجالهن قتلوا والله أعلم (وتسكح المهاجرة الى دار الاسلام من دار الحرب سواء  
كانت مسلمة أو ذمية الحائل) يعنى غير الحبل قيده لان الحبل لا يجوز تزويجها حتى تضع وعن  
أبي حنيفة يصح ولكن لا يطأها حتى تضع (بلاعدة) عند أبي حنيفة لقوله تعالى ولا جناح  
عليكم أن تنكحوهن في الجناح عن نكاح المهاجرات مطلقا وعنددهما يجب عليهما العدة  
كألذمية اذا أسلمت وبه قالت الثلاثة (وارتدا أحدهما) أى أحد الزوجين (فسخ في الحال)  
عندهما وقال محمد ان كانت الردة من المرأة فكذلك وان كانت من الزوج فهي فرقة بطلاق  
اعتبارا بالاباء في القصلين وأبو يوسف مر على أهله والفرق لأبي حنيفة ان الردة منافية للنكاح  
والطلاق رافع فتعذر جعلها طلاقا بخلاف الاباء لان القاضي ينوب منابه في التسميخ  
بالاحسان وعند الشافعي ان كانت الردة بعد الدخول لا تبين منه حتى يعضى ثلاثة قروء وان  
كانت قبل الدخول تبين في الحال وقال ابن أبي ليلى لا تنفع الفرقة بردة أحدهما ولكن  
يستتاب فان تاب فهي امرأته وجعله كالاباء وبعض مشايخ بلخ وسمرقند كانوا يقتنون بعدم  
وقوع الفرقة بالردة حسم الباب المعصية وعامتهم يقولون يقع الفسخ ولكن تجبر على النكاح  
لزوجها بعد الاسلام لان المقصود يحصل بذلك ومشايخ بخارا كانوا على هذا (فلا موطوءة) أى  
للرأة المدخول بها (المهر) كله سواء كانت الردة منها أو منه لأنه تأكد بالدخول فلا يتصور  
سقوطه (ولغيرها) أى ولغير الموطوءة (نصفه) أى نصف المهر (ان ارتد) أى الزوج لان الفرقة  
من جهته قبل الدخول فوجب نصف المهر (وان ارتدت) المرأة قبل الدخول (لا) يجب لها شيء  
لان الفرقة من جهتها (والاباء) عن الاسلام (نظيره) أى نظير الارتداد حتى اذا كان بعد  
الدخول من أيهما كان يجب المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان منه يجب النصف به  
وان كان منها لا يجب شيء (ولو ارتدا) أى الزوجان (وأسلمت الممتنة) المرأة وقال زفر بن  
قياس ان ردة أحدهما منافية قردتهما أولى وجه الاستحسان ان بنى حنيفة ارتدوا ثم أسلموا  
ولم تأمرهم الصحابة رضى الله عنهم بتجديد النكحة وارتدادهم واسلامهم واقع معا لجهالة  
التاريخ فنزل القياس لاجماعهم (وبانت) المرأة (لوا أسلمت) أى المرتدان اسلاما (متعاقبا)

لأنه لما تقدم اسلام أحد هما بنى الآخر على ردة فحقق الاختلاف وإن كان المتأخر اسلاما  
على المرأة قبل الدخول سقط المهر وإن كان هو الزوج لها نصف المهر ولو كانت نصرانية تحت  
مسلم فمجبى ما وقعت الفرة بينهما عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله

هذا (باب في بيان أحكام القسم)

وهو ينفع الشافى وسكون السين مصدر رقت الشيء فأنقسم وبالكسر واحد الاقسام ويعنى  
النصيب ويقال كلاهما بمعنى النصيب ولكن الأول بسببه عمل في موضع خاص بخلاف  
الثاني (البكر كالنبي) والمرأة (الجديدة كالقدية) والمرأة (المساة كالكتابة فيه) أى فى  
القسم وكذلك الصحة والمرضة والرقاء والمجنونة التى لا يخاف منها والحائض والنفساء  
والحامل والحائض والصغيرة التى يمكن وطؤها والحرة والمولى عنها والمظاهر منها كلها سواء أقوله  
عليه السلام من كانت له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقة مائل أى منلوج  
رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وقال الشافعى يقيم عند البكر الجديدة سبعة جعاع وعند النيب  
الجديدة ثلاثا ولا يحتسب عليه بذلك الا اذا طلبت زيادة على ذلك مخيفة بذل حقه واحتسب  
عليها ثلاث المدة لما روى عن أنس أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبكر سبع  
وللنبي ثلاث ثم يعود الى أحدها أخرجه الادارقطاني وبه قال مالك وأحمد قلنا المراد به التفضيل  
بالبداءة قبل الجديدة دون الزيادة وهو محمول على الصلح (والحرة ضعف الامة) روى ذلك عن علي  
رضي الله عنه والمدة والمكتابة كالأمة فيه وعن مالك هما سواء (ويسافر) الرجل الذى تحت  
نسوة (بمن شاء) منهن لأنه لاحق لهن فى السفر (والقرعة أحب) تطيبها القلوب من فن خرجت  
قرعته يسافر معها وقال الشافعى تجب القرعة لما روى عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا أقرع بين نسائه وأتيهت خرجت قرعته أو سهما يخرج بهما فحقق  
عليه ولنا ما قلنا والحديث محمول عليه والدليل عليه أنه عليه السلام لم تكن التسوية واجبة  
عليه فى الحضر وإنما كان يفضلها (ولها) أى الواحدة منهن (أن ترجع ان وهبت  
قسمها الاخرى) لأنها أسقطت حقه الم يجب بعد فلا يسقط كالمعبر يرجع فيها متى شاء

هذا (كتاب في بيان أحكام الرضاع)

هو بكسر الراء وفتحها وكذلك الرضاغة وأنكر الأصمعي الكسر مع الهاء من رضع يرضع من  
باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ويقال لثيم راضع للذي يرضع ابلا أو غنمة ولا يحلبها كي لا يسمع  
صوت حلبه فيطلب منه وفى الشرع (هو) أى الرضاع (مص الرضيع) قليلا وكثيرا (من)  
ثدى الامة (أحترزه عن ثدى الشاة ونحوها) فان الرضاع لا يثبت به (فى وقت مخصوص)  
وهو مدة الرضاع (وحرم به) أى بالرضاع (وان قل) اذا وجد (فى ثلاثين شهرا) وهى ستان  
ونصف وقوله (ما حرم) فى محمل الرفع لأنه فاعل لقوله وحرم أى حرم بسبب الرضاع الذى حرم  
(بالنسب) أى بسببه وفيه خلاف فى موضعين الأول ان الرضاع قليل وكثيره سواء عندنا وقال  
الشافعى لا يحرم إلا الخمس رضعات يعنى مشبعات وبه قال أحمد وعنه ثلاث رضعات لما روى  
عن عائشة رضى الله عنها انها قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات يحرم من ثم نسجن  
بخمس معلومات فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى فيما يقرأ من القرآن رواد مسلم وعنها

انها قالت لا تحرم المصّة والمصتان وفي اللفظ لا يحرم الاملاجة والاملاجان رواه مسلم هذا النسخ  
 مذهبننا والاول لا ثبات مذهبه ولنا مطلق النص من غير تقييد بالعدد والتقييد به زيادة وهو نسخ  
 ولاطلاق الاحاديث منها ما رواه البخاري ومسلم انه عليه السلام قال يحرم من الرضاع ما يحرم  
 من الرحم وفي اللفظ ما يحرم من النسب ومنها حديث عائشة رضی الله عنها انه عليه السلام قال  
 ان الله حرم من الرضاع ما حرم من الولادة متفق عليه وما رواه مسندوخ روى عن ابن عباس  
 رضی الله عنهما انه قال قوله لا تحرم الرضعة والرضعتان كان فاما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم  
 بخلافه مسندوخا حكاه عنه أبو بكر الرازي وقال ابن بطال أجاديت عائشة مضطربة فوجب تركها  
 والرجوع الى كتاب الله تعالى لانه يرويه ابن زيد مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومرة عن عائشة  
 ومرة عن أبيه وعنده بسقط ومذهبننا مذهب علي وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وجهه ووجه  
 التابعين وقال النووي وعقول جمهور العلماء وقال الليث اجمع المسلمون على ان كثير الرضاع  
 وقليله يحرم في المهد كما يقطر الصائم الثاني ان مدة الرضاع ثلاثون شهرا عند أبي حنيفة وعندهما  
 سنتان وعند زفر ثلاث سنين وقال بعضهم لاحد للنصوص المطلقة ولنا ان ارضاع الكبير  
 منسوخ بقوله عليه السلام لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام رواه أبو داود وله ما قوله  
 تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين وقوله وحده وفصاله ثلاثون شهرا وأقل مدة  
 الحمل ستة أشهر فبقى للفصال حولان وبه قالت الثلاثة الآن بالكازاد أياما يسيرة عليهم ما لم  
 يحدثها وله قوله تعالى فان اراد افضال عن راض منهم ما وئشا ور بعد قوله تعالى والوالدان  
 يرضعن فثبت ان بعد الحولان رضاع والمعنى فيه أنه لا يمكن قطع الولد عن اللبن دفعة واحدة فلا  
 يتم من زيادة مدة يعتاد فيها الصبي مع اللبن للقطام فيكون غذاؤه اللبن تارة والاخرى الطعام الى  
 أن ينسب اللبن وأقل مدة تنقل بها العادة ستة أشهر اعتبارا ببدء الحمل ولزفر ما قاله أبو حنيفة  
 الا أنه قدر الزيادة بالحول الكامل وأبو حنيفة بنصفه (الأم أخيه وأخت ابنه) استثناء من  
 قوله حرم به فانه يجوز أن يتزوج به ما من الرضاع ولا يجوز أن يتزوج به ما من النسب لان أم  
 أخيه من النسب تكون أمه أو موطوءة أمه بخلاف الرضاع وأخت ابنه من النسب ربيته أو  
 بنته بخلاف الرضاع ويجوز أن يتزوج بأخت أخيه من الرضاع كما يجوز أن يتزوج بأخت أخيه  
 من النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كان له أخت من الام جاز لا أخيه من أبيه أن يتزوجها  
 وكل ما لا يحرم من النسب لا يحرم من الرضاع وقد يحرم من النسب ما لا يحرم من الرضاع كاذكرنا  
 من الصورتين وههنا صور أخرى تجوز من الرضاع دون النسب الاولى يجوز له أن يتزوج بأخت  
 حقه من الرضاع دون النسب الثانية يجوز له أن يتزوج بجدة ولده من الرضاع دون النسب  
 الثالثة يجوز له أن يتزوج بعمه ابنه من الرضاع دون النسب الرابعة يجوز لها أن تتزوج بابي  
 أخيها من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب الخامسة يجوز له أن يتزوج أم عمه من الرضاع دون  
 النسب السادسة يجوز له أن يتزوج أم خاله من الرضاع دون النسب والسابعة يجوز لها أن  
 تتزوج بأخ ابنها من الرضاع دون النسب (زوج مرضعة لبنها منه) أي من الزوج والجملة صفة  
 للمرضعة (أب الرضيع) واحترز بذلك عن زوج ليس لبنها منه بأن تزوجت ذات لبن ولبنها  
 بسبب زوج آخر كان لها من قبل رجلا فأرضعت به صبيافاته لا يكون وإذا له من الرضاع وانما

يسكون ربيبه من الرضاع حتى يجوز له أن يتزوج بأولاد الزوج الثاني من غيرها وأخواته كما  
 في النسب ويكون ولد الزوج الأول مالم تلد من الثاني فإذا ولدت منه فأرضعت به صبياقه وولد  
 الثاني بالاتفاق لأن اللبن منه وإن لم تحبل من الثاني فهو ولد الأول بالاتفاق وإن حبلت من  
 الثاني ولم تلد منه بعد فهو ولد الأول عند أبي حنيفة وقال محمد ومعه الاستحسانا وقال  
 أبو يوسف إن علم أن اللبن من الثاني بامارة من زيادة فهو ولد الثاني والأفهل للأول وعنه إن كان  
 اللبن من الأول غالباً فهو له وإن كان من الثاني غالباً فهو للثاني وإن استويا فهو لهما (وابنه)  
 أي ابن زوج المرضعة (أخ) للرضيع (وبنته) أي بنت الزوج (أخت) للرضيع (وأخوه) أي  
 أخ الزوج (عم) للرضيع (وأخته) أي أخت الزوج (عمة) للرضيع لا تحل من أخته أحد من  
 هؤلاء كما في النسب وعند الشافعي لبنه لا يحرم لأن الحرمة لشبهة البعضية واللبن بعضها البعضية  
 قلنا الحرمة بالنسب من الجناين فكذلك بالرضاع ولأن الفعل سبب لنزول لبنها بواسطة أحيائها  
 فينسب اللبن اليه بحكم السببية (وتحل أخت أخيه رضاعاً) أي من حيث الرضاع وهو ظاهر  
 (ونسباً) أي من حيث النسب وهو أن يكون له أخ من أب له أخت من أمه جازله أن يتزوج  
 بها (ولا حل بين رضيعي ثدي) لأنهما أخوان وأراد بهما الصبي والصبية اجتماعاً على ثدي واحد  
 لم يجوز لأحدهما أن يتزوج بالآخرى فغلب المذكر على المؤنث كما في القسم من الشمس والقمر  
 والابوين للاب والام والمراد اجتماعهما من حيث المكان بأن رضع أحدهما ثدي امرأة  
 رضعه الآخر لامن حيث الزمان بأن يرضعهما في وقت واحد وليس المراد أن يرضعهما  
 الثدي اليمين أو اليسرى المراد أن يرضعها هذه المرأة كيف كان فافهم (و) لا (بين مرضعة) بفتح  
 الضاد وهي الصبية المرضعة (و) بين (ولده مرضعتهما) بكسر الضاد أي مرضعة المرضعة لأن ولده  
 المرضعة بالكسر يكون أختاً للمرضعة بالفتح ولا يشترط الاجتماع على ثديها وإنما حتى لا تكون  
 المسئلة مكررة (و) لا حل أيضاً بين المرضعة بالفتح وبين (ولدها) أي ولد المرضعة بالكسر لأنه  
 ولد أخيهما من الرضاعة (واللبن الخلوط بالطعام لا يحترم) عند أبي حنيفة مطلقاً سواء كان الطعام  
 غالباً أو مساوياً لأن غير المانع يستتبع المانع وعند محمد لا يحترم إذا كان اللبن غالباً واختلف في غير  
 المطبوخ وأما إذا طبخ فلا حكم له اتفاقاً مطلقاً وشرط القدوري على قول أبي حنيفة رضی الله عنه  
 أن يكون الطعام مستبيناً كالزبد قل هذا إذا لم يتقاطر اللبن عند حبل اللقمة وأن تقاطر اللبن عند  
 حبل اللقمة تثبت به الحرمة وقبل لا تثبت به الحرمة بكل حال والله مال السرخسي وهو الصحيح  
 وذكر خواهر زاده أن على قول أبي حنيفة إنما لا تثبت الحرمة إذا أكل لقمة لقمة أما إذا حساه  
 حسوا تثبت به الحرمة (ويعتبر الغالب لو) اختلط (بما ودواء ولبن شاة) لأن المغلوب لا ينفذ فصار  
 مستهلكاً وقال الشافعي يثبت به حرمة الرضاع سواء كان غالباً أو مغلوباً لأنه شرب لبن المرأة  
 وبه قال أحمد وعند مالك يعتبر المشوب مالم يستهلك أثر اللبن فيما خلط به (و) كذلك يعتبر الغالب  
 لو اختلط بلبن (امرأة أخرى) عندهما وعند محمد تعلق التحريم بهما كيفما كان وهو رواية عن  
 أبي حنيفة وقول زفر لأن الجنس لا يغلب الجنس بل يكثره ولهما أن القليل مغلوب بالكثير فصار  
 كاللبن والماء وقول محمد أظهر وأحوط وفي الغاية ولم يذكروا الحكم فيما إذا كانا متساويين  
 وينبغي أن تثبت الحرمة احتياطاً (ولبن البكر) ابن (الميتة محترم) بكسر الراء لأنه سبب للنسب



خلاف الشافعي في لبن الميتة (لا يحترم الاحتقان) باللبن لعدم التشو والتحرير باعتباره وعن  
 شمسدانه ثبت به الحرمة كما يشهد به الصوم وعلى هذا الخلاف لو قطر في اذنه أو وصل الى جائفته  
 أو أقمه ولو قطر في احده لم يثبت به الحرمة والسقوط والوجوب ثبت به ما التحريم بالاتفاق  
 (و) لا يحترم أيضا (لبن الرجل) لأنه ليس بلبن على التحقيق (و) (لبن الشاة) لأن الحرمة بواسطة  
 الجزئية ولا جزئية بين الأدمى والبهايم (ولو أَرْضَعَتْ) المرأة الكبيرة (ضرتها) الصغيرة  
 (حومتا) على الزوج لأنه يصير جامعا بين الأم والبنت رضاعا فلا يجوز بكافى النسب (ولم يهر  
 للكبيرة أن لم يطمأها) يعني أن كان قبل الدخول بها لأن الفرقة من قبلها فصار كزنتها قبل  
 الدخول بها حتى لو كانت مكروهة أو نائمة فارتفعت الصغيرة أو أخذ رجل لبنها فأوجبه الصغيرة  
 أو كانت الكبيرة بمنزلة النصف المهر لعدم اضافة الفرقة اليها (وللصغيرة نصفه) أي نصف  
 المهر لأن الفرقة قبل الدخول لا من قبلها (ويرجع) الزوج (به) أي بنصف المهر الذي لزمه  
 للصغيرة (على الكبيرة أن نعمدت) أي قصدت به (الفساد) أي فساد النكاح بالارضاع (والا)  
 أي وإن لم تتعد الفساد (لا) يرجع به عليه أو قال الشافعي يرجع مطلقا نعمدت ذلك أولا لأن فساد  
 النكاح بارضاعها وكان مهرها على صدد السقوط فأكدته فيجب عليها به قال زفر وأحمد  
 ومحمد في رواية وعند مالك لا يرجع مطلقا ولا يصح ما قلنا لأن ضمان التسيب يبنى على صفة  
 التعدي ثم نعمد الفساد انما يتحقق إذا أرضعتها بلا حجة عامة بقيام النكاح وبأن الارضاع  
 مفسد فان فات شيء منه لم تكن مدة والقول في ذلك قواها لأنه لا يعلم الأمن جهتها  
 (ويثبت) الرضاع (بما يثبت به المال) وهو شهادة رجلين أو رجل واحد وامرأتين ولا تقبل شهادة  
 النساء المنفردات لأن ثبوت الحرمة من لوازم الملك في باب النكاح ثم الملك لا يزول بشهادة النساء  
 المنفردات فلا يثبت به الحرمة وعند الشافعي ثبت بشهادة أربع نسوة وعند مالك بامرأتين وعند  
 أحمد بربعة فقط وذكر في المكافي والتمهيد أنه لا فرق بين أن يشهد قبل النكاح أو بعده وفي المغني  
 خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارئ ومعناه أن يكون تحتها صغيرة وتشهد واحدة بأنها  
 أرضعت أمه أو أختها أو امرأته بعد العقد وذكره أيضا صاحب الهداية حيث يقول بعدم مسائل  
 بخلاف ما إذا كانت المكروهة صغيرة فأخبر الزوج أنها ارتضعت من أمه أو أختها حيث يقبل  
 قول الواحد فيه لأن القاطع طارئ وعلى هذا ينبغي أن يقبل قول الواحد قبل العقد لعدم  
 ما يدل على صحة العقد من الاقدام عليه ولعدم إزالة الملك والله اعلم

\* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الطلاق) \*

هو لغة رفع القيود مطلقا أخوذ من اطلاق البعير وهو إرساله من عقاله وشرعا (هو) أي  
 الطلاق (رفع القيد الثابت شرعا) احتريزه عن رفع القيد الثابت حيا وهو حل الوثاق واحتترز  
 بقوله (بالنكاح) عن العتق لأنه رفع قيد ثابت شرعا لكنه لا بالنكاح وهو أبغض المباحات وجعلت  
 ولايته الى الرجل لأنه المالك كالمسترق لها بالمهر ولا من الأزوية لها في أمورها وشرع العدد فيه  
 للمتمكن من التدارك عند البداء والدم وانحصر في الثلاث لأنه عدد متعين في الشرع وهو أقل  
 الجمع ولا نهاية لا كثره (تطلقها) مرفوع بالابتداء مصدر مضارع الى معوله وطوى ذكر الفاعل  
 تقديره تطليق الرجل امرأته (واحدة) نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي طلاق واحدة

(في طهر) يتعلق بالمبتدأ وقوله (لا وطء فيه) أي في الطهر رجسه في محل الجرح على أنها صفة لطهر (وتركها) بالرفع عطف على المبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى منعه وله والفاعل متروك أي وترك هذا المطلق أمر أنه (حتى تنقض عتبتها) أي حتى أن تنقض عتبتها وقوله (أحسن) خبر المبتدأ الماروي عن إبراهيم النخعي أن العصابة رضى الله عنهم كانوا يستحبون أن لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقض عتبتها ولأنه أبعد من الندم لتمسكه من التدارك (و) تطليقتها (ثلاثاً) أي ثلاث طلاقات متفرقة (في) ثلاثة (أطهار حسن وسنى) وقال مالك هو بدعة لأن الطلاق محظور فلا يباح الاقدام عليه إلا دفع الحاجة وهو يحصل بالواحدة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضى الله عنه مرأيتك فلما راجعها ثم بدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان أحب (و) تطليقتها (ثلاثاً) أي ثلاث طلاقات متفرقة (في طهر) واحد (أو بكلمة) واحدة بأن قال أنت طالق ثلاثاً في طهر طلاق (بدعى) أي منسوب إلى البدعة الماروي في حديث ابن عمر رضى الله عنهم ما قال قلت يا رسول الله أ رأيت لو طلقتها ثلاثاً قال إذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه ابن أبي شيبة والدارقطني وأعلم أنه أراد بقوله ثلاثاً في طهر إذا لم يتخلل بين التطليقتين رجعة وان تحللت فلا يكره عند أبي حنيفة وان تحلل التزوج بينهما فلا يكره بالإجماع وقال الشافعي لا تكون الثلاث في طهر واحد وفي كلمة بدعة لأنه مشروع والحجة عليه ماري وسأذهب جماعة منهم الظاهرية والشيعة إلى أن الطلاق الثلاث جله لا تقع الا واحدة الماروي عن ابن عباس رضى الله عنهم أنه قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر رضى الله عنه واحدة فأمنضاه عليهم عمر رضى الله عنه رواه مسلم والبخاري ولنا ما روى من حديث العجلاني وفيه طلقها ثلاثاً قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم منفق عليه ولم ينقل إنكاره وحديث عائشة رضى الله عنها ان امرأة قالت يا رسول الله ان رفاعه طلقني وبنت طلاق منفق عليه ولم ينقل إنكاره وقدر روى ذلك نصاً عن عمر وعلى وابن عمر رضى الله عنهم أجمعين والجواب عن حديث ابن عباس أنه إنكاره على من يخرج عن سنة الطلاق بإيقاع الثلاث وأخبار عن تساهل الناس في مخالفة السنة في الزمان المتأخر عن العصرين كما أنه قال الطلاق الموقع الآن ثلاثاً كان في ذينك العصرين واحدة (وغير الموطوءة) أي التي لم يدخل بها (تطلق للسنة) وهي الطلقة الواحدة (ولو) كانت (حائضاً) وقال زفر لا يطلقها في حالة الحيض لأن قيام النفرة الطبيعية والمنع الشرعي فيه لا يختلف بالدخول وعدمه فصارت كالمدخل بها وبه قال مالك في رواية ولنا أن الرغبة لا تنفتر عن غير المدخول بها حائضاً كانت أو طاهرة حتى يحصل مقصوده بخلاف المدخول بها فان طهرها هو زمان تجديد الرغبة (وفرق) الزوج الطلاق (على الأشهر) أي أشهر العدة بأن يطلقها السنة واحدة فإذا مضى شهر طلقها أخرى فإذا مضى شهر فأخرى (فحين لا تحيض) لصغر أو كبر أو حمل لقيام الشهر بمقام الحيض في حقها خاصة دون الطهر في الأصح وله أن يطلقها عقيب الوقاع وقال زفر لا يطلقها في الحال لكن بعد شهر وأما في الحامل فانه لو أوقعها عشيب الجماع يجوز بالإجماع ثم ان كان الطلاق في أول الشهر تعتبر الشهر وبالاهلة وان كان في وسطه فبالايام في حق التفريق والعدة عند أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف وعندهما يكمل الأول بالآخر والمتوسطان

بالأجل وهي مسألة الاجارة (ويصح طلاقه) أي طلاق ذوات الاشهر والحامل (عقب الوطء)  
من غير فصل وقال زفر يفصل بينهما شهر في ذوات الاشهر وقد ذكرنا الآن ولم يذكر الشيخ  
طلاق الحامل منفردا لانه داخل في قوله فيمن لا تحيض وحكمها عندهما حكم من لا تحيض في  
حق ايقاع الطلاق ابتداء وفي حق التفريق وقال محمد وزفر لا يطلقها السنة الواحدة (وطلاق  
الموطوءة) أي التي دخل بها حال كونها (حائضا بدعي) لما ذكرنا وقال أهل الظاهر لا يقع لانه  
منهى عنه فلا يكون مشروعا ولنا ما روينا من حديث ابن عمر وكان ابنه قد طلقها في حالة الحيض  
لان المراجعة بدون وقوع الطلاق محال (فراجعها) يعني اذا كان طلاق الموطوءة بدعي  
فالواجب عليه أن يراجعها كذا نص عليه صاحب الهداية عملا بحقيقة الامر في حديث ابن عمر  
وقال القدر روى يستحب أن يراجعها (فيطلقها في طهر ثان) يعني اذا طهرت من تلك الحيضة  
التي وقع فيها الطلاق ثم حاضت ثم طهرت وهو الطهر الثاني فيطلقها فيه في ظاهر الرواية وهو  
المذكور في الاصل وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وقال الكرخي  
ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة وما ذكره في الاصل قوله ما وجه ما ذكره الطحاوي ما روى  
سالم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره  
فليراجعها ثم يطلقها اذا طهرت رواه مسلم والاربعة ووجه ما ذكر في الاصل ما رواه نافع عن  
ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض وفي رواية تطليقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال عمر رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم يسكنها حتى تطهر  
وتحيض ثم تطهر ثم ان شاء أسكن وان شاء طلق قبل أن يمسه فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق  
لها النساء رواه الجماعة غير ابن ماجه (ولو قال) رجل (لموطوءة) أنت طالق ثلاثا السنة وقع عند  
كل طهر طلقة) لانه مطلق فتنناول الكامل وعند الشافعي وأحمد في رواية يقرن في الحال وعند  
مالك واحدة هذا اذا لم ينو شيئا أو نوى أن يقع عند كل طهر طلقة وكانت هي من ذوات الحيض  
وان كانت من ذوات الاشهر يقع للحال طلقة وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى وكذا الحامل  
ان لم تكن نية أو نوى كذلك وان كان قبل الدخول بها وقعت للحال طلقة ثم لا يقع عليها قبل  
الترجح شي لان تقدير هذا الكلام أنت طالق ثلاثا الوقت السنة فينصرف الى السنة في حق  
كل واحدة منهم (وان نوى أن يقع الثلاث الساعة أو) نوى أن يقع (عند كل شهر) طلقة  
(واحدة صحت) نيته وقال زفر لا تصح لانه نوى ضد السنة ولنا أنه نوى ما يحتمل لفظه فصحت نيته  
ولو قال أنت طالق للسنة ونوى ثلاثا جله أو منفردا على الاطهار صرح هكذا ذكره السرخسي وشيخ  
الاسلام وصاحب الاسرار وذكرنا في الاسلام والصد والشهيد وجماعة منهم صاحب الهداية  
أنه لا يصحنية الجله فيه (ويصح طلاق كل زوج عاقل) فلا يقع طلاق المجنون (بالغ) فلا يقع طلاق  
الصبي لقوله عليه الصلاة والسلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون والمعنوه  
والمغنى عليه كالمجنون وكذا النائم لا يقع طلاقه والمعنوه من كان قليل الفهم مختلط الكلام  
فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم (ولو) كان المطلق (مكراها) وقال الشافعي طلاق  
المكروه لا يقع لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه  
وبه قال مالك وأحمد ولنا عموم ما روينا ولقوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جدهن جد وهن

جذا النكاح والطلاق والرجعة رواه الطحاوي وغيره وقال الترمذي حديث حسن وخبره  
 الحاكم في المستدرک وقال هذا صحيح الإسناد وأما إجمار وأما أحكام الآخرة لأن عنه ليس  
 بمراد لوجوده حقيقة وحكمه ذيوى وأخروى فلا يتنازلهما الفظ واحد لانهما كالمشترك وحكم  
 الآخرة مراد بالاجماع فاتفق الآخرون أن يكون مراداً ثم جله ما يصح من الأحكام مع الإكراه  
 عشرة الطلاق والعقاق والنكاح والعنف وعن القصاص والرجعة والإيلاء والتي فيه والظهار  
 واليمين والنسذ وقوله (وسكران) عطف على قوله مكرهاً أى ولو كان المطلق سكران وعند  
 الشافعى فى قول واحد وفى رواية لا يقع طلاقه وهو قول الكرخى والطحاوي لأنه يعتمد على  
 صحة العقل وهو زائل فصار كالزوال بدواً أو بنج واختياراً أى الفضل المكرمانى أن الفتوى عليه  
 وفى العمود يقتضى بالوقوع ولو سكر من الابتداء المتخذ من الحبوب أو العسل لا يقع طلاقه عندهما  
 وعند محمد يقع بناء على أنه حرام أم لا وفى المحيط ذكر عبد العزيز الترمذى سألت أبا حنيفة وسفيان  
 عن رجل شرب البخج فارتفع إلى رأسه فطلق امرأته قالان كان حين شرب يعلم أنه ما هو وطاق  
 امرأته وإن لم يعلم لم تطلق وفى الغاية وشرب البخج والدواء يكون غالباً للتداوى فلا يكون زوال  
 العقل بسبب المعصية ولئن وقع على وجه المعصية فلا يقع طلاقه أيضاً لأن الحكم للغالب للناذر  
 ولهذا شرب الخمر أو النبيذة أخذ الصداع فزال عقله بالصداع لا بالسكر لا يقع طلاقه لأن  
 زوال العقل لم يحصل بسبب هو معصية وفى التحفة المكره على شرب الخمر أو المضطر إذا شرب  
 فسكر فإن طلاقه لا يقع لأن هذا ليس بمعصية ثم قال وبعض المشايخ قالوا يقع وقال فى الإيضاح  
 يقع لأن الزوال حصل بفعل هو محذور فى الأصل والاقول هو الصحيح وقوله (وأخرى) عطف  
 على قوله سكران أى ولو كان آخرس يقع طلاقه (بإشارة) إذا كانت تعرف لحاجته إليه وكذا  
 جميع تصرفاته كعقاقه وبيعته وشرائه وغيرها وفى البناء بيع هذا إذا ولد آخرس أو طرأ عليه ودام  
 وإن لم يدم لا يقع طلاقه وسواء كان المطلق (حرراً أو) كان (عبداً) وانما وقع طلاق العبد على أمرائه  
 دون طلاق مولاه لقول ابن عباس رضى الله عنهما ما جاء النبى عليه الصلاة والسلام رجل فقال  
 يا رسول الله سيدى زوجتى أمته وهو يريد أن يفرق بينى وبينها فصعد النبى عليه السلام المنبر  
 فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده من أمته ثم يريد أن يفرق بينهما انما الطلاق ان أخذ  
 بالساق رواه ابن ماجه من رواية ابن الهمة وفيه مقال ورواه الدارقطنى من غيره (لا) يقع (طلاق  
 العبي والجذون والنائم) لما ذكرنا (و) لا طلاق (السيد على امرأة عبده) لما روينا (واعتباراً)  
 أى اعتباراً بـدد الطلاق (بالتسام) حتى كان طلاق الحرة ثلاثاً وطلاق الأمة ثنتين مرة كان  
 زوجهما أو عبداً وقال الشافعى يعتبر الطلاق بحال الرجل لقوله عليه السلام الطلاق بالرجال  
 والعدة بالنساء وبه قال مالك وأحمد ولما مارت عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال طلاق الأمة ثنتان وعدتها حمضتان ويروى قرآن رواه أبو داود والترمذى  
 وابن ماجه وقال الترمذى حديث غريب وما رواه موقوف على ابن عباس ذكره أبو الفرج ولئن  
 ثبت فعنده أن ابقائه بالرجال دون عبده (فطلاق الحرة ثلاث) أى ثلاث طلاقات (و) طلاق  
 (الأمة ثنتان) أى طلقتان وقد بيناه

\* هذا (باب) فى بيان أحكام الطلاق (المصريح) \*

وهو ما ظهر المراد منه ظاهره وإيضاحه صار مكشوف المراد منه معنى التصرص حال ظهوره (هو)  
 أى الطلاق المبرح كقوله لا مرأته (أنت طالق) أنت (مطلقة ومثلث يتبع) بهذه الالفاظ طلاق  
 (واحدة رجعية) لأنه تعالى أثبت الرجعة بعد الطلاق المبرح في قوله جل ذكره الطلاق مرتان  
 الآية وقوله (وان نوى) المطلق (الاكثر) أى من واحدة واصل بما قبله (أو) نوى (الابانة) ولم ينو  
 شيئاً لما قلنا أنه ظاهر المراد فتعلق الحكم بعين الكلام وقال زفر والشافعي ومالك وأحمد يتبع ما نوى  
 لأنه يحتمل لفظه قلنا قوله طالق نفث فرد والعدد منه ولو قال أنت طالق ونوى به الطلاق عن  
 رثاق لم يصدق فضاء وبدين بينه وبين الله تعالى ولو قال أنت طالق عن وثاق لم يقع في القضاء  
 وكذا لو قال من هذا القدر ولو نوى بأن طالق الطلاق من هذا العمل لم يصدق ديانة وقضاء وعن  
 أبي حنيفة أنه يدين وفي الاختصار لو قال أنت طالق ثلاثاً من هذا العمل طالت ثلاثاً ولا يصدق  
 قضاء أنه لم ينو الطلاق ولو قال أنت مطلقة بتسكين الطاء لا يقع الابانة لأنها غير مستعملة فيه  
 عرفاً ولم يكن سريجاً (ولو قال أنت الطلاق أو) قال (أنت طالق الطلاق أو) قال (أنت طالق  
 طلاقاً يتبع) طلاقاً (واحدة رجعية) لأن ذكر المصدر معرّف ومسكر التأكيد وتوصيفها بالطلاق  
 للمبالغة كرجل عدل ولا يحتاج إلى التنية لأنه مبرح وهو معنى قوله (بلاية) وأما تتعلّق  
 يتبع (أو نوى) بهذه الالفاظ طلاقاً (واحدة) لأنه حقيقة كلامه (أو) نوى (ثنتين) أى طلقين  
 يكون واحدة أيضاً لأن اللفظ لا يحتمل العدد وقال زفر والشافعي ومالك تصح تنية الثنتين لأنه إذا  
 صح الثلاث صح الثنتان لأنهما بعضه قلنا إنما صح تنية الثلاث لأنهما جنس الطلاق لأن حيث  
 العددية حتى لو كانت الزوجة أمة صح تنية الثنتين لأن ذلك جنس طلاقها (وان نوى ثلاثاً) أى  
 ثلاث طلاقات (فثلاث) أى يقع ثلاث لما قلنا (وان أضاف الطلاق إلى جملتها) أى إلى جملة  
 المرأة بأن قال لها أنت طالق (أو) أضاف (إلى ما يعبر به عنها) أى عن جملتها (كالرقبة) بأن قال  
 رقبك طالق (والعنتى) بأن قال عنتك طالق (والروح) بأن قال روحك طالق (والبدن) بأن  
 قال بدنك طالق (والجسد) بأن قال جسده طالق (والفرج) بأن قال فرجك طالق (والوجه) بأن  
 قال وجهك طالق (أو) أضاف (إلى جزمها) أى من المرأة (كنصفاً) بأن قال نصفك طالق  
 (أو ثلثها) بأن قال ثلثك طالق (تطلق) المرأة في هذه الوجوه كلها ما في الإضافة إلى الجملة فظاهر  
 وأما فيما يعبر به عنها فلا نذكر ويراد به الجملة وأما في الجزء الشائع فلا نه محل لسائر التصرفات  
 كالبيع ونحوه فكذلك يكون محلاً للطلاق لأنه لا يتجزأ في حق الطلاق فثبت في الكل بخلاف  
 البيع لأن النفس تجزأ في حقه فيقتصر على الجزء المضاف إليه (و) ان أضاف الطلاق (إلى  
 البدن) بأن قال بدنك طلاق (والرجل) بأن قال رجلك طالق (والدبر) بأن قال دبرك طالق (لا) يقع  
 لأنهم لا يعبر بها عن الجملة وقال زفر والثلاثة يقع لأنه جزء مستقيم بالنكاح ولو أضافه إلى الشعر  
 والظفر والسن والربق والعرق لا يقع بالإجماع إلا في رواية عن مالك والشافعي في قول واختلف  
 في الظهور والبطن والأصم لا وذكروا في الدم روايتان فإن قلت يعبر باليد عن الجميع كقوله تعالى  
 تب يد أي ليهب وكذلك القلب كقوله تعالى فإنه آثم قلبه قلت لم يعرف استمرار استعماله لغة  
 ولا عرفاً وإنما جاء به على وجه الددرة حتى إذا كان عند قوم يعبرون باليد وبالقلب عن الجملة وقع  
 الطلاق أى شيء كان ذلك العضو (ونصف التولية) بالرفع والنصب أما الرفع فعلى أنه مبتدأ

وأما النصب فعلى أنه صفة المصدر محذوف تقديره قال أنت طالق تطلقه فانصف التطليقة هذا من حيث التركيب وأما من حيث الإيقاع فهو أن يقول أنت طالق نصف تطليقة (أو وثلاثها) أى أو ثلاث التطليقة بأن قال أنت طالق ثلاث تطليقة ويجوز فيه الوجهان أيضا الرفع على العطف والنصب على ما ذكرنا وقوله (طالقة) بالرفع ليس إلا لأنه إما خبر عن قوله ونصف التطليقة أو خبر عن مبتدأ المحذوف تقديره إذا قال أنت طالق نصف تطليقة أو ثلاث تطليقة هو طاقة واحدة لعدم التجزى (وثلاث أنصاف تطليقتين) بالرفع والنصب أيضا على ما ذكرناه وقوله (ثلاث) أى ثلاث طلاقات بالرفع ليس إلا أيضا كما ذكرنا صورته قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين يقع ثلاث طلاقات لأن نصف التطليقتين تطليقة فاذا جع بين ثلاثة أنصاف يقع ثلاث طلاقات ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقة قبل يقع تطليقتان لأنهما طالقة ونصف فيتم كمال وقيل يقع ثلاث طلاقات لأن كل نصف يتكامل في نفسه فيصير ثلاثا ولو قال أنت طالق نصف طالقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة وهى مدخول بهما طلقت ثلاثا لما ذكرنا بخلاف ما إذا قال أنت طالق نصف طالقة وثلاثها وسدسها حيث تطلق واحدة لأن الثانى والثالث معترف فيكون عين الأول بخلاف الأولى لأن الطليقة فيها منكر والمنكر إذا أعيد منكر كان الثانى غير الأول (ولو) قال أنت طالق (من واحدة) إلى ثنتين (أو) قال أنت طالق (ما بين واحدة إلى ثنتين) تطلق (واحدة) وارتفاع واحدة على أنه فاعل لفعل محذوف أو خبر بمبتدأ المحذوف تقديره فالواقع واحدة وهذا عند أبي حنيفة تدخل الغاية ولا يدخل الانتهاء وعندهما تقع ثنتان لدخول الابتداء والانتهاء جميعا وعند زفر لا يقع شئ لعدم دخولهما (و) لو قال أنت طالق من واحدة (إلى ثلاث) فالواقع (ثنتان) عند أبي حنيفة وثلاث عندهما وواحدة عند زفر على الأصل المذكور وقد حاج الأصمعى زفر في هذه المسئلة على باب الرشيد فقال ما تقول فى رجل قال أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث قال تطلق واحدة لأن كلمة ما بين لا تتناول الحدين فقال له ما تقول فى رجل قبل له كم سنك فقال ما بين ستين إلى سبعين أى يكون ابن تسع سنين فتعبر فقال استحسن فى مثل هذا ولو قال من واحدة إلى واحدة قبل على الخلاف وقيل يقع واحدة اتفاقا ولو قال ما بين واحدة وثلاث يقع واحدة يروى ذلك عن أبي يوسف (و) لو قال أنت طالق (واحدة فى ثنتين) يقع (واحدة إن لم ينو) الثنتين (أو نوى الضرب) والحساب لأن عمل اضرب أثره فى تكثير الأجزاء بعدد المضروب فيه لافى زيادة المضروب إذا لو أفادها لم يوجد فى الدنيا فقير وتكثير أجزاء الطالقة الواحدة لا يوجب تعدد ما لم تزد الأجزاء على الواحدة وعند زفر ومالك وأحمد والشافعى فى قول يقع ثنتان لعرف الحساب (وإن نوى واحدة وثنتين فتسلاث) أى فالواقع ثلاث طلاقات إن كان مدخولا بهما الوجود معنى الجمع وإن لم يكن مدخولا بهما فواحدة كقوله أنت طالق واحدة وثنتين ولو نوى واحدة مع ثنتين يقع الثلاث مطلقا (و) لو قال أنت طالق ثنتين فى ثنتين (فالواقع ثنتان وإن نوى الضرب) والحساب أو لم يكن له نية ما ذكرنا ولو نوى ثنتين مع ثنتين أو ثنتين وثنتين وهى مدخول بهما فهى ثلاث ولو نوى الضرب أو الظرف يقع ثنتان (و) لو قال أنت طالق (من هنا إلى الشام يقع) (واحدة بجمعية) وقال زفر بائة لأنه وصف الطلاق بالطول ولنا أنه وصفه بالقصر لأن الطلاق متى وقع وقع فى الأماكن كلها ونفسه لا يحتمل القصر لأنه ليس يحسم وقصر حكمه يكون

وعندهما هي كتي فيقع الطلاق عليهما حين سمكت وبه قالت الثلاثة والخلاف فيما إذا لم يشر  
أحدهما فإن نوى الشرط لا يقع وإن نوى الوقت يقع إجماعاً ولو قال (أنت طالق ما لم أطلقك أنت  
طالق) موصولاً (طالقت هذه المعلقة) بمعنى الطائفة المستفاد من قوله أنت طالق الذي في آخر  
الكلام والقياس أن يقع ثقتان إن كان مدخولاً به وهو قول زفر لأنه أضافه إلى زمان حال عن  
التعليق وقد وجد وإن كان قليلاً وهو زمان اشتغاله بالطلاق قبل أن يشرع منه وجه الاستحسان  
أن زمان البر غير داخل في اليقين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقة إلا بإخراج ذلك القدر عن اليقين  
ولو قال لامرأة (أنت كذا) أي طالق (يوم اتزوجك فتكحها ليلاً حفت) أي وقع الطلاق  
(بخلاف الأمر باليد) حيث لا يثبت فيه صورته إن يقول لامرأته أمر لك بيلك يوم قدوم زيد مثلاً  
لا يكون أمراً حاسماً إلا إذا قدم بالنهار والفرق أن اليوم يذكر ويراد به مطلق الوقت قال الله  
تعالى ومن يولهم يومئذ دبره أي وقتئذ يذكرو ويراد به بياض النهار قال تعالى إذا نودي  
للملأمة من يوم الجمعة أي نهارها ثم إذا قرن بفعل عمتد يراد به الثاني وبغير عمتد يراد به الأول  
ونعني بالعمتد ما يتبيل التأقيت كالامر باليد والصوم وبغيره ما لا يقبله كالطلاق والتمزوج (و)  
لو قال لامرأة (أنا منك طالق) فهو (لغو) فلا يقع به الطلاق (وإن نوى) الطلاق وقال الشافعي  
يقع إذا نوى لأنه شرع لازالة النكاح وهو قائم بهما جميعاً وبه قال مالك وأحمد ولنا أنه شرع  
لازالة القصد والمقصد عليها (وتبين) المرأة (في البائن) أي في قوله أنا منك بائن (و) كذا في  
(الحرام) بأن قال أنا منك حرام لأن الأبانة والتحريم إزالة الوصلة وهي مشتركة بينهما ولو قال أنا  
بائن أو حرام ولم يرد عليه تطلق إذا نوى لا احتمال أن يكون له امرأة أخرى فيريد هابطاً لك (و) لو قال  
أيها (أنت طالق واحدة أولاً) قال أنت طالق (مع موتي أو) قال أنت طالق (مع موتك)  
فهو (لغو) فلا يقع به الطلاق أما الأول فالمدكور قولهما وعند محمد تطلق واحدة رجعية وهي  
رواية عن أبي يوسف لأنه أدخل الشك في الواحدة فأسقطت ويبقى قوله أنت طالق واحدة وإليهما  
إن الشك في الإيقاع فصار كقوله أنت طالق أولاً وثانياً وأما الثاني والثالث فلأنه أضاف الطلاق إلى  
حالة منافية له لأن موته يناقض الإهلية وموته يناقض المحللة ولا بد منهما (ولو ملكها) أي ولو ملك  
الزوج امرأته بأن كانت أمة فاشترأها أو اتهمها أو ورثها ونحو ذلك (أو) ملك (شقةها) أي جزءاً  
منها بأن اشترى نصفها أو ورثه (أو) ملكته (المرأة) (أو) ملكت (شقة) أي جزءاً من قبل ما ذكرنا  
(بطل العقد) أما الأول فلأن ملك النكاح ضروري وقد استغنى عنه بالأقوى وأما الثاني  
فلا اجتماع بين المالكية والمملوكية فإن قلت المالك إذا اشترى زوجته لا يبطل النكاح  
قلت ليس له ملك بل له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح ثم فرع على هذا بالقائه بقوله (فلو اشترى)  
أي فلو اشترى امرأته (وطالقتها لم يقع) الطلاق عليها الآن وقوعه يستدعي قيام النكاح من كل  
وجه أو من وجه ولم يوجد وكذا إذا ملكته أو شقصا منه لا يقع وعن محمد أنه يقع لأن العدة  
واجبة هنا اتفاقاً وقيام العقد من وجه يكفي لوقوع الطلاق عليها بخلاف ما إذا ملكها أو ولأنه  
لا عدة عليها هناك حتى حل وطؤها فلنا العدة واجبة هناك أيضاً حتى لا يجوز له أن يزوجهما من  
غيره حتى تنقضي عدتها ولو ائتمها أظهرت العدة وانما لم تظهر بالنسبة إليه لحل وطئها به ملك  
اليقين فتبين أن هذا الفرق غير صحيح (و) إذا قال لزوجته الأمة (أنت طالق ثنتين) أي طلقين

(مع عتق مولاه بالافاعق) المولى الامه طالقت ثنتين والزواج (له الرجعة) لانه يطلق وحى حرة  
والحرة لا تحرم بالطائفتين حرمة غليظة فان قلت كلمة مع للقران فكيف يتصور هذا قلت قد تجيء  
بما أخر كما في قوله انه الى ان مع العسر يسراى بعده فان قلت فعلى هذا ينبغي أن يصح قوله لاجنبية  
انت طالق مع نكاحك ومع هذا لا يصح ولا يقع الطلاق اذا تزوجها فانما تركت الحقيقة  
في ذلك باعتبار أنه مالك للطلاق فتجيزاً أو تعليقاً وفي هذا هو أجنبي فلا يملك أصلاً ولكن يملك المهر  
فان صح التركيب بذلك حروقه بأن قال ان تزوجتك فأنت طالق صح ضرورة صحة المهر (ولو تعاق  
عقدها) أى عتق الامه (و) تعلقت (طلقناها) ايضاً (عجى الغد) بأن قال لها ما ولاها اذا جاء عند  
فأنت حرة وقال زوجها اذا جاء عند فانت طالق ثنتين (بغاء الغد) لا يملك الزوج الرجعة عند هذا  
وقال محمد يملك كما في المسئلة الاولى وله ما اتم احرمت عليه بالطلاقين حرمة مغلفة لان كلا منهما  
معاق بمجيبته فيقعان مع الاتحاد شرطهما او العتق بصادفها وحى أمة وكذا الطلاق لا يتحد زمان  
وقوعهما فانتبى بنسبتين (وعدتهم اثلاث حيض) بلا خلاف للاحتياط ولو قال (أنت طالق  
هكذا وأشار بثلاث اصابع فهى) أى اشارته هذه (ثلاث) طلاقات لان الإشارة بالاصابع تفيد  
العلم بالعدد عرفاً وشرعاً كما في حديث الشهر ولو أشار بالواحدة طلقت واحدة ولو أشار بالثنتين  
طلقت ثنتين والإشارة تقع بالمشورة منها دون المضمومة ولو نوى الإشارة بالمضمومتين صدق  
ديانة لا قضاء وكذا النوى الإشارة بالكف ولو قال أنت طالق وأشار بأصابعه ولم يقل هكذا فهى  
واحدة لان الإشارة تنفيرا للعدد المبهم ولم يوجد فلتغ ويصح قوله أنت طالق وهو لا يحتمل العدد  
ولو قال (أنت طالق بائن أو) أنت طالق (البينة) واتصام على المصدرية من باب أمره اذا  
قطع فيه وحزم (أو) قال أنت طالق (أخس الطلاق) واتصام به على انه صفة تصادر محمد وف  
(أو) قال أنت طالق (طلاق الشيطان أو) قال أنت طالق طلاق (البدعة أو) قال أنت  
طالق (كالجبل أو) قال أنت طالق (أشد الطلاق أو) قال أنت طالق (كألف أو) قال أنت  
طالق (مل البيت أو) قال أنت طالق (نظامية شديدة أو) قال أنت طالق تطليقة (طويلة أو)  
قال أنت طالق تطليقة (عريضة فهى) أى الطلقة (واحدة بائنة) لانه وصفه بما يحتمله  
فكان تعييناً لا حدة محتمليه فيصح ويزيد عليه موجباً وقال الشافعى يقع واحدة رجعية  
ان دخل به الا انه شرع معقب الرجعة وتوصيفه بالبينة بخلاف المشرع فيلغو وعن محمد  
في طلاق الشيطان أو البدعة وجبى وعن أبي يوسف فى كالجبل أو مثل الجبل رجبى وعن محمد  
فى قوله كألف يقع ثلاث عند عدم النية أيضاً فصار كقوله كعدد ألف وكذا فى قوله ككألف به قال  
أحمد ولو قال كالنجوم فواحدة وكعدد النجوم ثلاث ومثل التراب واحدة رجعية عند محمد  
وعدد التراب ثلاث عنده خلافاً لأبي يوسف ولو قال أنت طالق كثلث فهى واحدة بائنة عند أبي  
يوسف وثلاث عند محمد وفى الطويلة والعريضة رجبى عند زفر لان الطلاق لا يقبل هذا الوصف  
فيلغو ولنا أنه يراد به العظم فصار كقوله عظيمة وقيد بقوله (ان لم ينو) بهذه الالفاظ (ثلاثاً) لانه  
ان نواه يقع ثلاثاً لان البينة مستوغة الى غليظة وخفة فأيها ما نوى صحته نيته وان لم ينو شيئاً  
ثبت الادنى لليقين به بخلاف قوله أفضل الطلاق أو أكمل أو أعدل أو أحسنه أو أجله حيث يقع  
واحدة رجعية عند عدم النية أو نوى واحدة أو ثنتين ويحتمل الثلاث لذكر المصدر



• هذا (فصل في بيان أحكام الطلاق قبل الدخول) بامرأته \* (طلاق) رجل  
 امرأته (غير الموطوءة ثلاثاً) أي ثلاث طلقات (وقتن) أي الثلاث لانه ايتباع مصدر  
 شذوف تشديره طلاقاً ثلاثاً فيقع بجملة وعند الحسن البصري تقع واحدة (وان فرق) الطلاق  
 بأن قال أنت طالق واحدة وواحدة أو قال أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت  
 طالق أنت طالق (بانت) المرأة (بواحدة) لانه ما لم يعان الكلام بشرط أو يذكرك في آخره  
 ما يغير صدره كان كلفظ ايتباعاً على حدة فيقع بالاول وتبين لالي عدة قصاص فيها الثانية وهي بان  
 فلا تقع وعند مالك وأحمد تطلق ثلاثاً اذا كان يعطف وهو قول ابن أبي ليلى وربيعة والشافعي  
 في القديم (ولو مات) المرأة (بعد الايتباع) أي بعد قوله أنت طالق (قبل العدد) أي قبل قوله  
 ثلاثاً (لغا) كلامه ولم يقع به شيء لأن الواقع هو العدد فإذا مات قبل ذكر دبتل المحل فلا يقع شيء  
 (ولو قال) لامرأته (أنت طالق واحدة وواحدة أو) قال أنت طالق واحدة (قبل واحدة أو)  
 قال أنت طالق واحدة (بعد ها واحدة تقع) طلقه (واحدة) بانه في الصور الثلاث جميعاً أما  
 الاولى فلما ذكرنا أما الثانية فلان القبليّة صفة لاولى والايقاع في الماضي ايتباع في الحال  
 فوكت الواحدة فبانت بها فلا يقع بعدها وأما الثالثة فلان البعدية صفة للاخيرة وقد حصلت  
 الابانة قبلها فلا تقع (وفي) قوله أنت طالق واحدة (بعد واحدة أو) أنت طالق واحدة (قبلها  
 واحدة أو) قال أنت طالق واحدة (مع واحدة أو) قال أنت طالق واحدة (معها) واحدة  
 فالواقع في هذه الصور الأربع (ثنتان) أي طلقنا أما الاولى فلان البعدية صفة لاولى فالواقع  
 الطرف عن الضمير فاقضى ايتباع الطلاق الواحد في الحال وايقاع الاخرى قبلها فيقضيان  
 وقوعا وعند الشافعي تقع واحدة وأما الثانية فلان القبليّة صفة للاخرى لاقتراهما بالضمير  
 فاقضى ايتباعها في الماضي والاولى واقعة في الحال والايقاع في الماضي ايتباع في الحال  
 فيقتريان في الوقوع بجملة وعند الشافعي يقع واحدة وعنه لا يقع شيء وأما الاخيرتان فلان كلمة  
 مع للمقارنة اقترنت بالضمير أو لا وعن أبي يوسف في قوله معها واحدة يقع واحدة واذا قال  
 لامرأته (ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت) الدار (تقع) طلقه  
 (واحدة) عند أبي حنيفة وعندهما تقع ثنتان لأن الجمع بحرف الجمع كالجاء بلفظ الجمع وله أن  
 الواو للجمع أو للترتيب فوقع الشك في الوقوع فلا يقع بالشك الا الاولى (وان اخر الشرط) بأن  
 قال أنت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار (فثنتان) أي فالواقع ثنتان أي طلقنا بالاتفاق  
 لأن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود المغير فيه فكان في حكم البيان ولو عطف بالفاء قال  
 الكرخي والطيحاوي انه على الخلاف المذكور وذكر أبو الليث أنه يقع واحدة عند الكل ان  
 قدم الشرط وهو الاصح ولو عطف بهم وأخر الشرط فان كان مدخولاً به يقع في الحال ثنتان  
 وتعلق الثالثة بالشرط وان كانت غير مدخول به يقع في الحال واحدة ويلغو الثاني  
 وان قدم الشرط تعلق الاول بالشرط ووقعت الثانية والثالثة ان كانت مدخولاً به وان لم تكن  
 مدخولاً به تعلق الاول ووقع الثاني ولغا الثالث عند أبي حنيفة وعندهما تعلق الكل بالشرط  
 قدم الشرط أو آخره الا ان عند وجود الشرط تطلق ثلاثاً ان كانت مدخولاً به والا تطلق  
 واحدة

## • هذا (باب) في بيان أحكام (الكليات) •

الكاتبة ما لا يظهر المراد منه الابنية (لا تطلق) المرأة (بها) أي بالكاتبة (الابنية) أي بنية المطلق  
(أو دلالة الحال) كذا كراهة الطلاق وحالة الغضب والمفهوم من هذا أن الكليات كلها يقع بها  
الطلاق بدلالة الحال وليس كذلك وانما يقع ببعضهم بدون بعض وذلك ان الاحوال ثلاثة حالة  
مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذكورة الطلاق وحالة الغضب والكليات أيضا ثلاثة أقسام قسم  
منها يصلح جوابا ولا يصلح ردًا ولا سبًا وهي ثلاثة ألفاظ أمر لك سيدك اختاري واعتمدى ومرا دنها  
وقسم يصلح جوابا ولا يصلح ردًا وهي خمسة ألفاظ خلية بربية بثمة بائن حرام ومرا دنها  
وقسم يصلح جوابا ورّدًا ولا يصلح سبًا وشتمية وهي خمسة ألفاظ أخرى أخرجى أغربى اذهبى  
قوى تمنعى ومرا دنها فى حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الابنية والاقول قوله مع يمينه فى  
عدم النية وفى حالة مذكورة الطلاق وحى ان نسأله المرأة طلاقها أو يسأله أجنبي يقع فى القضاء  
بكل انظر لا يصلح الرد وهو القسم الاول والثاني ولا يصدق فى قوله فى عدم النية وفى حالة الغضب  
لا يقع بكل لفظ يصلح للسب والرد وهو القسم الثانى والثالث ويقع بكل لفظ لا يصلح لهم ما بل يصلح  
للجواب فقط وهو القسم الاول قلت معنى قولهم يصلح جوابا ورّدًا الا غير أى جوابا لسؤال  
المرأة الطلاق ورّدًا الكلام المرأة عند سؤالها الطلاق وذكر واحد القسم خمسة وذكره الصدر  
الشهيد سبعة ألفاظ الخمسة المذكورة واستترى وتخرى وذكر فى شرح أبى نصر تزجى أيضا وهذا  
فى معنى استجى الأزواج وألقى فى شرح الطحاوى بهذا القسم الحق بأهلك حبلك على غارك لا سبيل  
لى عليك لانكاح بينى وبينك لا ملك لى عليك ومعنى قولهم يصلح جوابا وشتمًا ولا يصلح ردًا هو أن  
معنى قوله أنت خلية لاني طلاقك وكذا معنى البواق ومعنى احملها الشتمية أن المراد أنت خلية  
عن الخبير خلية العذر بربية عن الطاعات والمحامد وعن الاسلام بائن عن كل رشد أو بائن عن  
الدين بثمة عن الاخلاق الحسنة حرام الصعبة والعشرة ويقال حرام مكرود مستحب قبيح وانما  
قلنا لا يقع الطلاق الابنية أو بدلالة الحال لان ألفاظ الكليات غير مختصة بالطلاق بل تحتمله  
وغيره فلا بد من المرجح وقال الشافعى لا اعتبار بالدلالة بل لا بد من النية لانه مختار فى جميع أحواله  
أو لا يبعد ان يضر خلاف الظاهر ولنا أن الحال أقوى دلالة من النية لانها ظاهرة والنية باطنة  
(تطلق) المرأة (واحدة رجعية فى) ألفاظ ثلاثة وهي قوله لها (اعتمدى واستبرئى رجلك) واث  
واحدة (ولو نوى واحدة أو ثنتين) كفى الصريح اذ المذكر المصدر أما الاول فلقوله عليه السلام  
لسودة بنت زمعة اعتمدى ثم راجعه او عند مالك وأحمد تنبع بائنة وأما الثانى فانه أمر بالاستبراء  
بناء على ما سبق من الطلاق وعند مالك وأحمد يقع أيضا بائنة وأما الثالث فعند زفر يقع بها طائفة  
بائنة لانها كاتبة وبه قال مالك وأحمد ولنا انه نعت مصدر محذوف وهي طائفة فيكون رجعيًا  
ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة المشايخ وقيل ان نصبها وقع وان لم ينو وان رفع لا يقع شئ  
وان نوى وان سكنها يحتاج الى النية لاحتمال الاصرين والصحيح الاول (و) يقع (فى غيرها) أى  
فى غير هذه اللفاظ الثلاثة طائفة (بائنة) وعند الشافعى الكليات كلها راجع لان الواقع بها  
طلاق فان نوى وقوع والا فلا نصار كقوله أنت واحدة ولنا انه بالابنية وبما فى معناها تقع البينة  
فكان الواقع بها بائنا وقوله (وان نوى) واصل بما قبله يعنى وان نوى بالفاظ الكليات غير اللفاظ

الثلاثة (ثنتين) أى طالقتين فإن الواقع أيضا واحدة بآئنة خلافا للزفر والثلاثة على ما مر (وتصح  
نية الثلاث) أى فى الكليات كلها الا فى اختارى على ما يجي وكان يجب عليه التنبية على ذلك  
فاطلاقه فى غير محله وعند مالك يقع ثلاث بالكليات عند نية الطلاق ونية الواحدة مخصوصة بغير  
المدخول بها (وهى) أى ألفاظ الكليات اثنان وعشرون لفظا على ما ذكره هنا الاول (بائن) وهو  
نعت للمرأة من البين واليمنية وهما الفرقة فيحتمل أن يكون عن النكاح وعن المعاصى وعن  
الظلمات ونحو ذلك الثانى (بنة) من البت وهو القطع فيحمل الانقطاع عن النكاح أو عن الظلمات  
أو الألقاب ونحوها الثالث (بنة) من بئت الشئ اذا ابتته عن غيره فيحتمل ما يحتمله البت  
الرابع (حرام) وأصله المصدر كالحرمه ويراد به النعت ومعناه الممنوع فيحتمل ما يحتمله البنة  
والبتة الخامس (خيمة) من الخلو يضم الخاء من حدد دخل فيحتمل الخلو عن الظلمات أو عن قيد  
النكاح السادس (برية) من البراءة من حدد علم فيحتمل البراءة عن حسن النساء أو عن قيد  
النكاح السابع (حبك على غاربك) وهو استعارة عن الخلية والغارب ما تقدم من الظهور  
وارادة رفع عن العنق فيحتمل ما يحتمله خلية الثامن (الطى بأهلك) وهو أمر من لطف من حدد علم  
وفتح الالف وكسر الحاء خطأ فإنه يصير من الإلحاق وهو فعل متعد والصحيح ان يجعل من اللعوق  
فيحتمل لاني طلقك أو سري بسيرة أهلك التاسع (وهبتك لاهلك) فيحتمل انى عفوت عفاك لاجل  
أهلك أو وهبتك لهم لاني طلقك العاشر (سرحك) الحادى عشر (فارقك) فيحتمل ان  
التسريح والمفارقة بالطلاق وبغيره وقال الشافعى هما صريحان لا يحتاجان الى النية الثانى عشر  
(أمرك يدك) أى علك يدك فيحتمل الأمر باليد فى الطلاق فيكون تفويضا له اليها ويحتمل غيره  
فى تصرف آخر الثالث عشر (اختارى) فيحتمل اختيار نفسه بالافراق عن النكاح أو فى أمر  
آخر وفى هذين اللفظين لا تطلق حتى تطلق نفسه الرابع عشر (أنت حرة) فيحتمل عن حقيقة  
الرق أو روق النكاح الخامس عشر (تقضى) وهو أمر بأخذ القناع على وجهها فيحتمل لانك بنت  
منى بالطلاق وحرم على نظرك أو عن الأجنبية لثلاثين نظرا اليك السادس عشر (تحمري) وهو  
أمر بأخذ الخمار فيحتمل ما يحتمله تقضى السابع عشر (استترى) وهو أمر بالسرة فيحتمل ما يحتمله  
ما قبله الثامن عشر (أعزبى) بالعين المجعولة والراء المهملة أى تباعدى عني لاني طلقك اول بارادة  
أهلك وروى أعزبى من العزوبة التاسع عشر (أخرجى) وهو مثل ما قبله العشرون (أذهبى)  
وهو أيضا مثل ما قبله الحادى والعشرون (قوى) وهو مثل أعزبى الثانى والعشرون (استغنى  
الازواج) أى اطلبهم فيحتمل لاني طلقك أو استغنى الازواج من النساء لان الزوج لفظ مشترك  
بين الرجال والنساء (ولو قال) لا امرأته (اعمدى) واعمدى واعمدى وهو معنى قوله (ثلاثا) أى  
ثلاث مرات (ونوى بالاول) أى باللفظ الاول من هذه الالفاظ الثلاثة (طلاقا) ونوى (بما بقى)  
وهما اللفظتان (حيضا صدق) قضا لانه نوى حقيقة كلامه (وان لم ينو بما بقى شيئا فهمى) أى  
الالفاظ الثلاثة (ثلاث) طلاقات لانه لما نوى بالاول الطلاق صار الحال حال مذاكرة الطلاق  
فتعين الباقيتان للطلاق بهذه الدلالة فلا يصدق فى نفي النية بخلاف ما اذا قال لم أنوب بالكل شيئا  
حيث لا يقع شيء لانه لا ظاهر يكذبه وهذا يصور على اثنى عشر وجهها الاول أن يقول لم أنوب بالكل  
شيئا فلا يقع شيء الثانى أن يقول نويت الطلاق بالاولى لا غير الثالث أن يقول نويت بالاولى

والثانية ولم أنوب بالثالثة شيئاً الرابع أن يقول نوبت بالاولى والثالثة طلاقاً ولم أنوب بالثانية شيئاً  
 الخامس أن يقول نوبت بكلمة الطلاق في هذه الوجوه تطلق ثلاثاً السادس أن يقول نوبت  
 بالاولى الطلاق وبالباقيتين الحيض يدين قضاء فيقع واحدة السابع أن يقول نوبت بالاولى  
 والثانية الطلاق وبالثالثة الحيض فهو كما قال يقع ثنتان الثامن أن يقول نوبت بالاولى الطلاق  
 ولم أنوب بالثانية شيئاً ونوبت بالثالثة حيضاً والتاسع أن يقول نوبت بالاولى الطلاق وبالثانية  
 الحيض ولم أنوب بالثالثة شيئاً يقع في الوجهين ثنتان والعاشر أن يقول لم أنوب بالاولى والثانية شيئاً  
 ونوبت بالثالثة الطلاق يقع واحدة والحادي عشر أن يقول لم أنوب بالاولى شيئاً ونوبت بالثالثة  
 طلاقاً وبالثالثة حيضاً يقع واحدة والثاني عشر أن يقول لم أنوب بالاولى شيئاً ونوبت بالثالثة  
 الطلاق ولم أنوب بالثالثة شيئاً فهى ثنتان (وطلق) المرأة (بلس) يعنى بقوله اها لست (لى بامرأة  
 أو) قال (لست للزوج أن نوى) بهذين الكلامين (طلاقاً) عند أبي حنيفة وقال لا تطلق لانه  
 نفي النكاح وهو كذب وله أن هذا يصلح انكاراً للنكاح ويصلح أن يكون انشاءً للطلاق فإذا نوى  
 صحت نيته ووقع ولو قيل له دل ذلك امرأه فقال لا ونوى به الطلاق لا يقع شئ (و) الطلاق (الصريح  
 يلحق) الطلاق (الصريح) بأن قال أنت طالق وقعت طلاقاً ثم قال أنت طالق وقع أخرى لبقاء  
 النكاح (و) الصريح يلحق (البائن) أيضاً بأن قال أنت بائن أو خالعه ما لى مال ثم قال أنت  
 طالق وقع عندنا خلافاً للشافعى في الخلع لانه لم يصادف محله ولنا قوله عايشه السلام المختلعة  
 بطلقة صريح الطلاق مادامت في العدة ولأن أحكام النكاح قائمة وانما فوات الاستمتاع وذلك  
 لا يمنع التمسك في المحل كفوائه بالحيض وغيره (و) الطلاق (البائن يلحق) الطلاق (الصريح)  
 بأن قال اها أنت طالق ثم قال اها أنت بائن يقع طلاقاً أخرى (لا) يلحق (البائن) البائن بأن قال اها  
 أنت بائن ثم قال لها أنت بائن لا يقع الا طلاقاً واحدة بائنة لانه لا يمكن جعله خبراً عن الاول وهو  
 صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاءً لانه اقتضاها ضرورى حتى لو قال عنيت به المبنونة الغليظة  
 ينبغى أن يعتبر ويثبت به الحرمة الغليظة (الا إذا كان) البائن (معلقاً) بان قال ان دخلت الدار  
 فأنت بائن ثم قال انت بائن ثم دخلت الدار وهى في العدة تطلق لانه لا يمكن جعله خبر الصحة  
 التعليق قبله وعند وجود الشرط هى محل للطلاق فيقع وفيه خلاف زفر رحمه الله تعالى

• هذا (باب) في بيان حكم (نفويض الطلاق) الى المرأة أو الى الوكيل •

(قال) رجل (أها) أى لامرأته (اختارى) حال كونه (يسوى به) أى بقوله اختارى  
 (الطلاق فاختارت) المرأة (فى مجلسها) بان بواحدة (لأن) الخيرة لهما المجلس العلم بالجماع الصحابة  
 رضى الله عنهم ولا بد من الغيبة لانه من الكتابات على ما تقدم والواقع به بائن لانه كتابة وعند  
 الشافعى وأحمد رجبى (ولم تصحينة الثلاث) لانه ليس بتعليك وضعا وانما جعل تعليقاً على  
 خلاف القياس لاجماع الصحابة لكونه لا يبنى عن الإيقاع ولا عن التفويض والاجماع منه عقد  
 على الواحدة وبقي ما رواه على الاصل وعند مالك يقع ثلاث بلائى وعند الشافعى يقع ثلاث اذا  
 كان بالنية (فان قامت) المرأة (أو اخذت) أى شرعت (فى عمل آخر يطل) الخيار لانه دليل  
 الاعراض فلو كانت فى مكتوبة أو وتر فأنتم لا يطل وكذا فى التطوع ان أتمت ركعتين وان أتمت  
 أربعاً بطل وعن محمد فى الاربع قبل الطهر لا يطل ولو كانت قائمة فبعدت نهى على خيارها

وكذلك اذا كانت قاعدة فانكأث أو مستكنة فعدت وكذا اذا ترعت بعد ان كانت محتمية ولو كانت قاعدة فاضطجعت فعن أبي يوسف روايتان (وذكر النفس او الاختيار) التي هي مصدر اختارى (في احد كلامهما) أى كلامى الزوجين (شرط) بأن يقول اختارى نفسك فمقول هي اخترت أو يقول هو اختارى فمقول هي اخترت نفسى ولو قال اختارى فقالت اخترت ليس بشئ لان ذلك عرف بالاجماع الصحابة وهو في ذكر النفس من احد الجانبين وعند الثلاثة لا يشترط ذلك وفي المحيط لا بد من ذكر النفس أو التولية أو الاختيار وفي الشامل قال لها اختارى ثم بانها فقالت اخترت نفسى لا يقع لان المباشرة لسان (ولو قال اختارى فقالت انا اخترت نفسى او اخترت نفسى تطلق) استحسانا وقياسا أن لا تطلق لاحتمال الوعد فلا يتجزد جوابا وهو قول الثلاثة (وان قال لها) أى لامرأته (اختارى اختارى اختارى) ثلاث مرات (فقالت) المرأة (اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة او) قالت اخترت (اختيارا وقع) الطلقات (الثلاث بلائنة) للثلاث عند أبي حنيفة في المسئلة الاولى لان تلك الطلقات ليس بمرتب فصار قولها الاولى او الوسطى او الاخيرة لغوا وعنددهم اطلاق واحدة لانها ما اختارت الا واحدة وبه قال الشافعى وأما في الثانية فيقع ثلاث بالاجماع ولا حاجة ههنا الى نية الزوج ولا ذكر النفس بالاجماع لدلالة التكرار عليه ولو قالت اخترت التولية الاولى يقع واحدة اجماعا (ولو قالت) في جوابه في المسئلة المذكورة (طلقت نفسى او اخترت نفسى بتولية بآت بواحدة) أى بتولية واحدة لان العامل فيه تخيير الزوج دون ايقاعها هكذا ذكر في المبسوط والزيادات وغيرهما وما ذكره في الهداية من أنه يقع ترجيعا غلطا لمعنى له لانه وان وقعت بالصرح لكنه لا عبرة لايقاعها بل لنفويض الزوج ولو قال لامرأته (أمرتك بيدك في تولية او) قال لها (اختارى تولية فاختارت نفسها طلقت) طلاقا (رجعية) لانه جعل اليها الاختيار ولكنه بتولية وهي معقبة للرجعية

\* هذا (فصل فى) بيان حكم (الأمر باليد) قال لامرأته (أمرتك بيدك) حال كونه (بنوى) بذلك (ثلاثا فقالت) المرأة فى جوابه (اخترت نفسى بواحدة وقعن) أى الثلاث لانه نوى محتمل كلامه وان لم ينو شيأ ثبت الأقل وكذا اذا نوى ثنتين لانه عدد محض والجنس لا يحتمل على ما مر وذكر النفس خرج مخرج الشرط حتى لو لم تذكرها لا يقع كما يقع فى جواب التخيير الابيه والحاصل ان جعل الامر بيدها كالتخيير فى المسائل كلها الا فى احتمال الثلاثة فانه لا يصح نيته فى التخيير كما ذكرنا (وفى) قولها فى جوابه فى قوله أمرتك بيدك (طلقت نفسى واحدة او اخترت نفسى بتولية بآت بواحدة) أما فى الاولى فلان الواحدة صفة لمصدر محذوف أى طلقت نفسى بتولية واحدة وأما فى الثانية فظاهر وذكر النفس فى قولها طلقت نفسى فى جواب الامر باليد شرط حتى لو قال لها أمرتك بيدك فقالت طلقت ولم تقبل نفسى لم يقع شئ ذكره فى المحيط وانما كان بائنا لان الاعتبار بنفويض الزوج لا ايقاعها (ولا بدخل الليل فى) قوله لامرأته (أمرتك بيدك اليوم وبعد غد) حتى لا يكون لها الخيار بالليل لان كل واحد من اليومين ذكر منفردا واليوم المنفرد لا يتناول الليل وقال زفر يدخل كقوله اليوم وغدا وكقوله أنت طالق اليوم وبعد غد (وان ردت) المرأة (الامر) فى المسئلة المذكورة (فى يومها بطل أمر ذلك اليوم وكان) أمرها (بيدها بعد غد) لانهم أمران لانفصال وقتها

قُتِبَ لَهَا الْخِيَارُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَقْتَيْنِ عَلَى حُدَّةٍ قَبْرَدًا أَحَدُهُمَا لِرَدِّ الْآخَرِ خِلَافَ الرِّفْرِ رَجْعِهِ  
 اللَّهُ (وَقِي) قَوْلُهُ لَهَا (أَمْرُكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ وَغَدًا يَدْخُلُ) اللَّيْلُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ مَنْ  
 جَنَسَهُمَا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْأَمْرُ فَكَانَ أَمْرًا وَاحِدًا فَإِنْ قُلْتَ الْيَوْمَ هُمَا ذَكَرْتَهُمَا قَدْ جَاءَ فَوْجِبَ أَنْ  
 لَا يَتَنَاوَلُ اللَّيْلُ كَلِمَتُهُ الْأُولَى قُلْتَ الْجَمْعُ مِنْهُمَا بِحَرْفِ الْجَمْعِ كَالْجَمْعِ بِالْفَتْحِ الْجَمْعُ فَصَارَ كَقَوْلِهِ أَمْرُكَ  
 بِيَدِكَ يَوْمَيْنِ وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى لِتَخَلُّلِ وَقْتُ مَنْ جَنَسَهُمَا لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْفَتْحِ حَتَّى لَوْ  
 قَالَ هُنَاكَ أَيْضًا أَمْرُكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ وَغَدًا وَبَعْدَ غَدٍ كَانَ أَمْرًا وَاحِدًا (وَأَنْ رَدَّتْ) الْأَمْرُ  
 (فِي يَوْمِهَا لَمْ يَبْقَ) لَهَا الْخِيَارُ (فِي الْغَدِ) لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ أَمْرٌ وَاحِدٌ فَلَا يَبْقَى لَهَا الْخِيَارُ بَعْدَ الرَّدِّ كَمَا إِذَا  
 قَالَ لَهَا أَمْرُكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ فَرَدَّتْهُ أَوَّلَ النَّهَارِ لَمْ يَبْقَ لَهَا الْخِيَارُ فِي آخِرِهِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا ذَكَرَهُ  
 الْكِرْخِيُّ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ فِي الْغَدِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَا أَمْرُكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ كَانَ لَهَا الْخِيَارُ إِلَى  
 غُرُوبِ الشَّمْسِ وَلَوْ قَالَ أَمْرُكَ بِيَدِكَ فِي الْيَوْمِ كَانَ لَهَا الْخِيَارُ فِي الْمَجَاسِ وَإِذَا قَامَتْ بَطْلُ  
 (وَلَوْ مَكْنَتْ) الْمَرْأَةُ (بَعْدَ النِّقَاحِ) الْمَطْلُوقِ (يَوْمًا وَلَمْ تَقْمِ وَأَجْلَسَتْ عَنْهُ) أَيْ عَنْ الْقِيَامِ  
 (أَوْ تَكُنَتْ عَنْ الْقَعْدِ وَأَوْ عَكَسَتْ) بِأَنْ قَعْدَتْ عَنِ الْإِتِّكَامِ (أَوْ دَعَتْ) أَيْ طَلَبَتْ (أَيَّاهَا  
 لِلْمَشُورَةِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّ الشَّيْنِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَهِيَ الْمَشَاوِرَةُ (أَوْ دَعَتْ) شَهْرًا لِلْإِشْمَادِ وَكَانَتْ (هِيَ  
 عَلَى دَابَّةٍ) أَوْ حِمْلٍ (فَوَقَفَتْ) الدَّابَّةُ (بِقِي خِيَارِهَا) لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ دَلِيلَ الْأَعْرَاضِ حَتَّى  
 لَوْ دَعَتْ بِطَعَامٍ فَأَكَلَتْ أَوْ قَامَتْ أَوْ اغْتَسَلَتْ أَوْ امْتَشَطَتْ أَوْ اخْتَضَبَتْ أَوْ جَامِعَهَا زَوْجَهَا أَوْ كَانَتْ  
 قَاعِدَةً فَاضْطَجَعَتْ بَطْلُ خِيَارِهَا لِأَنَّ دَلِيلَ الْأَعْرَاضِ وَكَذَلِكَ كَانَتْ رَاكِبَةً فَتَزَلَّتْ أَوْ تَحَوَّلَتْ إِلَى  
 دَابَّةٍ أُخْرَى أَوْ كَانَتْ نَازِلَةً فَزَكَبَتْ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ مَعَهَا عَلَى الدَّابَّةِ أَوْ فِي الْحِمْلِ أَوْ لَا  
 يَكُونُ وَفِي الْحِمْلِ يَقُودُهُ الْجَمَالُ وَهَمَافِيهِ لَا يَطْلُ (وَأَنْ سَارَتْ) الدَّابَّةُ (لَا) يَبْقَى خِيَارُهَا لِأَنَّ سِيرَهَا  
 مُضَافٌ إِلَيْهَا (وَالْعَلَّكَ) أَيْ السَّفِينَةَ (كَالْبَيْتِ) لِأَنَّ جَرِيَانَهُ الْإِضَافُ إِلَى رَاكِبِهَا الْعَدَمُ قَدَرْنَهُ عَلَى  
 الْإِقْيَافِ وَالنَّسِيرِ فَمُنِبَتْ لَهَا الْخِيَارُ مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا فَإِنْ تَحَوَّلَتْ بَطْلُ كَمَا فِي الْبَيْتِ وَعَنْ أَبِي  
 يُوسُفَ أَنَّ السَّفِينَةَ إِذَا كَانَتْ وَاقِفَةً فَسَارَتْ بَطْلُ خِيَارِهَا

\* هَذَا (فَصَلَّ فِي) بَيَانِ حُكْمِ (الْمُسْتَنْتَةِ \* وَلَوْ قَالَ) الزَّوْجُ (لَهَا) أَيْ لِأَمْرٍ أَنَّهُ (طَلَّقَ)  
 نَفْسَهُ (وَالْحَالُ أَنَّهُ) (لَمْ يَتَوَقَّ) شَيْئًا (أَوْ نَوَى) طَلْقَهُ (وَاحِدَةً طَلَّقَتْ) نَفْسَهَا (وَقَعَتْ) طَلْقَهُ  
 وَاحِدَةً (رَجَعِيَةً) أَمَا وَقُوعُ الطَّلَاقِ فَلَانَهُ مَلِكُهُ أَيْ هَاوَا أَمَا كَوْنُهُ وَاحِدَةً فَلَانَهُ أَمْرٌ  
 مَعْنَاهُ أَفْعَلِي فَعَلِ الطَّلَاقُ وَهُوَ خِصْمٌ يَقَعُ عَلَى الْإِدْنِ لِلتَّيَقُنِ وَيَحْتَمِلُ الْكُلَّ عِنْدَ الْإِرَادَةِ وَالنِّسْبَةِ  
 وَأَمَّا كَوْنُهُ رَجْعِيًّا فَلِأَنَّ الْمَقْضُوعَ الْإِصْرَ فِي الطَّلَاقِ وَهُوَ مَعْقِبٌ لِلرَّجْعَةِ (وَأَنْ  
 طَلَّقَتْ) الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا (ثَلَاثًا) الْحَالُ أَنَّ الزَّوْجَ (تَوَاهَى) أَيْ الثَّلَاثَ (وَقَعْنَ) لِمَا ذَكَرْنَا  
 وَلَوْ نَوَى ثَلَاثِينَ تَقَعُ وَاحِدَةً لِمَا ذَكَرْنَا فِيمَا مَضَى الْأَنْ تَكُونُ الْمُسْكُوحَةُ أَمَةً (وَبِأَبْنَتْ) أَيْ  
 بِقَوْلِهَا ابْنَتْ (نَفْسِي) فِي جَوَابِ قَوْلِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ (طَلَّقَتْ) لِأَنَّ الْإِبَانَةَ مِنَ الْأَفْظَاظِ الطَّلَاقُ وَضَعَا  
 وَحِكْمًا يَقَعُ وَاسْكُنْهُ رَجْعِيًّا لِتَخَالُفِهَا إِيَّاهُ فِي الْوَصْفِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ أَتَتْ بِغَيْرِ  
 مَا قُضِيَ إِلَيْهَا (لَا) تَطْلُقُ (بِاخْتَرَتْ) أَيْ بِقَوْلِهَا اخْتَرْتُ فِي جَوَابِ قَوْلِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ لِأَنَّ الْإِخْتِيَارَ  
 لَيْسَ مِنَ الْأَفْظَاظِ الطَّلَاقِ إِذْ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ بِهِيَ حَتَّى إِذَا قَالَ لَهَا اخْتَرْتُكَ أَوْ اخْتَارِي  
 يَتَوَرَّى الطَّلَاقُ أَوْ قَالَتْ هِيَ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَأُجَازَ الزَّوْجُ لَمْ يَقَعُ بِشَيْءٍ لِأَنَّ وَقُوعَ الطَّلَاقِ بِهِ عَلَى

خلاف القياس عرف باجماع الصحابة رضي الله عنهم إذا كان جواباً للتخيير فيقتصر على مورد  
 وقوله طلق ليس بتخيير فيلغو (ولا يملك) الزوج الرجوع) بعد قوله طلق نفسك حتى لا يصح منه  
 لأنه تصرف لازم بخلاف ما إذا قال طلق ضرتك لأنه توكيل وإنباء (وتقيد) وقوله طلق نفسك  
 بعجلتها لأن هذا تعليق فيختص بالمجلس ولها الخيار مادامت فيه فإذا قامت بطل خيارها (الأذا  
 زاد) الزوج على قوله طلق نفسك (متى شئت) فيكون لها أن تطلق نفسها بعد القيام أيضاً لأن كلمة  
 متى عامة في الأوقات نصارك إذا قال لها في أي وقت شئت وكذا إذا شئت وإذا ما شئت (ولو قال)  
 رجل (لرجل طلق امرأتى لم يقيد) وقوله هذا (بالمجلس) فله أن يطلقها في المجلس وبعده لأنه توكيل  
 محض لا يشوبه تعليق ولا تعليق ولهذا كان له الرجوع (الأذا زاد) الموكل على قوله طلق امرأتى  
 (أن شئت) فانه حينئذ يقتصر على المجلس فكان تعليقاً معنئ وتعليقاً صورته ولم يصح رجوعه عنه  
 (ولو قال) الزوج (لها) أي لأمرأته (طلق نفسك ثلاثاً) أي ثلاث طلاقات (فطلقت) هي نفسها  
 طائفة (واحدة وقعت) طلاقة (واحدة) لأن من يملك الإيقاع الثلاث يملك الإيقاع الواحدة ضرورة  
 (لا) يقع شيء (في عكسه) أي في عكس الحكم المذكور وهو أن يقول لها طلق نفسك واحدة  
 فطلقت ثلاثاً عند أبي حنيفة وعندهما اطلاق واحدة لأن أئت بما غلظك وزيادة فيقع  
 ما غلظك وتلغو الزيادة كما إذا طلقها الزوج الفأولة أنها أئت بغير ما فوض اليها فيكاتب مخالفة  
 فلا يقع شيء (و) في قوله (طلق نفسك ثلاثاً) ان شئت فطلقت (نفسها طلاقة واحدة) (في عكسه)  
 أي عكس الحكم المذكور وهو قوله طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثاً (لا) يقع شيء  
 في الوجهين جميعاً أما الأول فلأن معناه ان شئت الثلاث فصارت مشيئة الثلاث شرط الوقوع  
 الثلاث فلم يوجد فلا تقع بخلاف المسئلة المتقدمة لعدم الشرط فيها وأما الثاني وهو قول أبي  
 حنيفة لأجل المخالفة وعندهما تقع واحدة لأن مشيئة الثلاث مشيئة لأواحدة (ولو أمرها) أي  
 أي المرأة (بالباث) بأن قال لها طلق نفسك طلاقة بائنة (أو) أمرها (بالرجعي) بأن قال لها طلق  
 نفسك واحدة رجعية (فبعكست) بأن قالت في الأول طلقت نفسي واحدة رجعية وفي الثاني  
 طلقت نفسي واحدة بائنة (وقع ما أمر به) الزوج ويلغو ما وصفت لكونها مخالفة فيه (و) لو قال  
 لها (انت طالقت ان شئت فقالت) بحجة (شئت) أنا (أن شئت) أنت (وقال) الزوج (شئت) حال  
 كونه (ينوي الطلاق أو قالت) المرأة (شئت) أن كان كذا المعلوم أي لشيء معدوم بأن قالت مثلاً  
 إذا جاء المطر أو سال الميزاب (بطل) كلامها فلا يقع شيء في الوجهين لأنه علق طلاقها بالمشيئة  
 المرسله وهي أنت بالمعلقة فلم يوجد الشرط فلا يقع شيء ولو قال شئت طلاقك ينوي الإيقاع يقع  
 لأنه إيقاع مبدأ فكانه قال أوجدت أو حصلت طلاقك الآن لأنه لا يتقدم من النية لأنه قديم قصد  
 وجوده وقوعاً وقديماً وجوده ملكاً ولا يقع بالشك بخلاف قوله أردت طلاقك لأن الإرادة لغة  
 عبارة عن الطلب وليس من ضرورة الطلب الوجود فان قلت الإرادة والمشيئة مثلان عند  
 المتكلمين من أهل السنة (قلت) ذلك في صفات الباري جلت قدرته وكلامنا في إرادة العباد  
 وجاز أن يكون بينهما تفرقة بالنظر اليها وتسوية بالنظر إلى الله تعالى لأن ما أراد به يكون لا محالة  
 فعلى هذا لو قال لأمرأته شأني طلاقك ينوي به الطلاق فقالت شئت يقع وإن لم ينو لا يقع ولو قال  
 لها أريد طلاقك ينوي به الطلاق فقالت أردت لا يقع وكذا لو قال لها أحبي طلاقك أو أهوى

ففعلت لم يقع شيء لأن المحبة والهوى نوع عن بخلاف ما إذا قال لها أنت طلاق إن أردت  
أو أحبت أو رضيت أو هويت ففعلت حيث يقع لوجود الشرط وفي المتن لو قال لها رضيت  
طلاقك يقع بمعنى إذا نوى جعله كالمشيئة وقال صاحب الهداية قوله أردت طلاقك لا ينفي عن  
الوجود أي أن المشيئة تنفي عن الوجود والارادة لا فلا هذا وقع الطلاق بقوله شئت طلاقك  
ولم يقع بقوله أردت طلاقك وقال السرخسي في شرح الكافي المشيئة في صفات المخلوقين ألزم  
في اللغة من الارادة ألا ترى أن المشيئة لا تذكر مضافة إلى غير العقلاء وقد تذكر الارادة قال الله  
تعالى فوجدناهم ابدا را يريد أن يتقضى فأقامه وقال الاترازي رحمه الله هذا الذي قالوه من  
التسرق بين الارادة والمشية ضعيف لأن أهل اللغة كالجوهري وصاحب الديوان لم يفرقوا  
بينهما ولهذا قال الجوهري في الصحاح في كتاب الالف المهموزة المشيئة هي الارادة وقال  
في باب الدال الارادة هي المشيئة وكذا قال في الديوان فعلم أن لافرق بينهما وقد صرح أصحابنا  
في كتب الكلام أن لافرق عند أهل السنة بين الارادة والمشية وقول شمس الأئمة أن المشيئة  
لا تذكر مضافة إلى غير العقلاء فيه نظر لأن ابن السكيت أنشد في الاصلاح

يا مرحبا بجمه أرفع را \* إذا أتى قريته بما شا \* من الشعير والحشيش والماء

واسناد الارادة إلى الجسد ارجح من كونه في الحقيقة وقد فسروا الارادة بخصيص أحد  
الماقدورين بالوجود فتكون هي أيضا مشيئة عن الوجود ثم يقع الطلاق بقوله شئت طلاقك  
بالاتفاق فينبغي أن يقع بقوله أردت طلاقك أيضا لأنهم سواهم في المعنى لما قلنا يؤيده ما ذكره  
في الخلاصة بقوله وقال في المتن وفي القياس كل ذلك سواء (وإن كان) قوله شئت أن كان كذا  
(شيء مضى) بأن قالت شئت أن قدم زيد من الشام منه لا وكان قد قدم (طالقت) لأن التعليق  
بالشيء الكائن تخير فإن قلت لو كان تخييرا للكفر بقوله هو يودي أن كان كذا لاهر قد مضى  
قلت أحتمل المشايخ فيه ولنا أن نقول أنه كناية عن اليقين بالله تعالى إذا كان مستقبلا وكذا  
إذا كان ماضيا اعتبارا بالماضي قبل (و) لو قال لها (أنت طالقتي متى شئت أو متى ما شئت أو إذا  
شئت أو إذا ما شئت فردت الأمر لا يرتد) لأنه ليس بتعليق قبل المشيئة فلا يرتد (ولا يقيده)  
الابقاع (بالمجلس) لأن هذه اللفاظ تهم الاوقات كلها فلهذا أن توقع في أي وقت شئت  
كالوصف عليه (ولا تطلق) المرأة بهذه اللفاظ إذا شئت (الا) طلاق (واحدة) لأنهم اتفقوا على أن  
دون الانعزال (وفي) قوله لها (كلمات) أنت طالقتي (لها) أي للمرأة (أن تفرق الثلاث)  
أي توقع ثلاث طلاقات متفرقة (ولا تجمع) أي لا توقع الثلاث بجملة واحدة لأن كلماتهم  
الاقوات والانفعال عموم الافراد لا عموم الاجتماع فيقتضي ايقاع الواحدة في كل مرة إلى  
ما لا يتناهى إلا أن اليمين تنصرف إلى الملك القائم لأن صحتها باعتبارها فلاك الابقاع بعد وقوع  
الثلاث إذا رجعت إليه بعد زوج آخر مع صلاحية اللفظ وهو معنى قوله (ولو طالقت) هي  
نفسها (بعد زوج آخر) وبعد رجوعها إليه بعد الطلاقات الثلاث (لا يقع) لما قلنا وعلى قياس  
قول زفر يقع لأن الملك عنده ليس بشرط ابقاء اليمين ولهذا لو قال لها إن دخلت الدار فأنت  
طالقت ثلاثا ثم طلقها ثلاثا قبل أن تدخل ثم عادت إليه بعد زوج آخر قد دخلت الدار طالقت ثلاثا  
وسيجي مزيد الكلام فيه إن شاء الله تعالى (وفي) قوله أنت طالقتي (حيث شئت أو أين شئت لم



أطلق حتى تشاء في مجلسها) فان قامت من مجلسها فلا مشيئة لها لان حيث وأين لا مكان ولا  
 يعلق الطلاق به فيما عروبي ذكر مطلق المشيئة فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان لان له تعلقا به  
 حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره خصوصا كقوله أنت طالق غدا ونحوه وعموما  
 كقوله أنت طالق في أي وقت شئت ونحوه فان قالت اذا الغا ذكر المكان يبقى قوله أنت طالق  
 شئت فينبغي أن يقع في الحال فلم يعلق قلت يحمل الطرف على الشرط لما سببه بينهما من حيث  
 ان الطرف يجامع المطروف كما أن الشرط يجامع المشروط فعند تعذر الطرف حقيقة بصير  
 كناية عن الشرط مجازا (وفي) قوله أنت طالق (كيف شئت يقع) واحدة (رجعية) قبل مشيئتها  
 (فان شئت) طلاقه (بأية أو) شئت (ثلاثا) أي ثلاث طلاقات (و) الحال أن الزوج (نواه)  
 أي الثلاث (وقع) ما شئت من البائنة والثلاثة لوجود المطابقة بين ارادته ومشيئتها حتى  
 اذا اختلفت بين نيته ومشيئته بأن شئت خلاف ما نوى وقعت واحدة لان مشيئتها لفت  
 فبقي ابقاء الزوج ولولم تحضره النية يجب أن تعتبر مشيئته اجريا على موجب التخيير وهذا  
 عند أي حقيقة وعندهما لا يقع شيء ما لم تتأ فان شئت أو وقعت واحدة رجعية أو بائنة أو ثلاثا  
 بشرط مطابقة ارادته لانه قوض اليها الطلاق بأي وصف شئت وبذلك قالت الثلاثة وله أنه وقع  
 الطلاق وخبرها في الوصف وغرة الخلاف تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل  
 المشيئة وفيما اذا كان قبل الدخول فانه يقع عنده طلاق رجعية وعندهما لا يقع شيء  
 والرد كالقيام (وفي) قوله لها أنت طالق (كم شئت و) قوله أنت طالق (ما شئت تطلق) نفسها  
 (ما شئت) واحدة أو اثنين أو ثلاثا (فيه) أي في المجلس لان كم اسم للعدد وما عام فيتناول الكل  
 (وان ردت) الامر (ارتدت) وكذا اذا قامت بطل خيارها (وفي) قوله لها طالق نفسك (من ثلاث  
 ما شئت تطلق) نفسها (مادون الثلاث) يعني واحدة أو اثنين وليس لها أن تطلق الثلاث عند أي  
 حقيقة وقالها أن تطلق ثلاثا ان شئت لان ما محكمة في التعميم ومن قد تكون للتيين كافي  
 قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وله أن من للتبعيض حقيقة وما للتعميم فيعمل به ما

\* هذا (باب) في بيان أحكام (التعليق) \*

وفي بعض النسخ باب الايمان في الطلاق والاول أصح (انما يصح) أي التعليق أو اليمين (في الملك  
 كقوله) أي كقول الرجل (لنكح حته ان زرت) فلانا (فأنت طالق أو) كان التعليق أو اليمين  
 (مضافا اليه) أي الى الملك (كان نكحتك) أي كقوله لاجنبيه ان تزوجتك (فأنت طالق فيقع)  
 أي فاذا كان كذلك يقع الطلاق (بعده) أي بعد وجود الشرط وهو الزيادة في الاول والنكاح  
 في الثاني فان قلت قد شرط أن يكون ملكا أو مضافا الى الملك فكيف مثل بقوله ان نكحتك  
 والنكاح ليس ملكا وانما هو اسم للعقد قلت لكونه سببا كانه قال ان ملكتك بالنكاح من  
 قبيل اطلاق السبب وارادة المسبب وهو شائع ذائع ثم الفصل الاول صحيح بخلاف والفصل  
 الثاني غومذهنا وهو قول عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ورواية عن ابن مسعود رضي الله  
 عنهم وقال الشافعي وأحمد لا يصح هذا التعليق وهو قول ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم  
 لقوله عليه السلام لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا طلاق لابن آدم فيما لا يملك ولا بيع لابن آدم  
 فيما لا يملك رواء أحمد وابن ماجه وقال مالك ان عمه بأن قال كل امرأة أتزوجها طالق ونحوه

لا يجوز وان خص بلدا أو قبيلة بأن قال كل امرأته من مصر أو من بني تميم أو كل بكر أو ثيب  
 أتزوجها أو التي تصح لان في النعميم سد باب النكاح على نفسه فلا يصح ولنا أن التعليق  
 بالشرطين فلا يتوقف صحته على وجود ملك الحمل كاليمين بالله والحديث لم يصح قاله أحمد وقال  
 أبو الفرج روى من طرق مجتنبه بئرة وقال ابن العربي أخبارهم ليس لها أصل في الصحة  
 فلا يشتغل بهم أولئك صح فهو محمول على التخيير فإن قلت هذا تحريم للبضع فلا يجوز قلت ليس  
 بتحريم وإنما هو امتناع عن تخصيصه ثم الجمله فيه إذا وقع أن يتولى فضولي تزويجه ثم يجيز هو  
 النكاح بالفعل لا بالقول ذكره في الفتاوى أو يترافعا إلى قاض شافعي فيحكم ببقاء النكاح  
 وبفسخ اليدين بعد دعواهما النكاح والمهر فإن أمضاه قاض حنفي بعد ذلك كان أجود ثم فرغ  
 على ما ذكره بالقضاء بقوله (فإن قال لا جديسة إن زرت) فلانا (فأنت طالق) فنسكحها فزارت  
 لم تطلق لان التعليق لم يوجد في الملك ولا أضيف اليه وعند ابن أبي ليلى تطلق لان المعتبر عنده  
 في وقوع الطلاق وقت وجود الشرط (والفاظ الشرط) سبعة على ما ذكره هنا وإنما قال ألفاظ  
 الشرط ولم يقل جزوف الشرط لان هو الحرف وحده والافاظ الباقية أسماء فافهم الأول  
 (أن) وهو الاصل في الشرطية وغيره ملحق به لما فيه من معنى الشرط وهو عبارة عن أمر مستقار  
 على خطر الوجود يقصد نفيه أو إثباته كقولك إن زرتني أكرمك فعرقت من هذا إن ان هي  
 الاصل في باب الشرط لدخولها على الفعل وفيه خطر بخلاف سائر ألفاظ الشرط فانها تدخل  
 على الاسم وليس فيه خطر وإنما الجوازاتيم باعتبار تضمنها معنى ان وكان ينبغي على هذا  
 أن لا يستعمل كل في الجوازات لدخوله على الاسم خاصة الا أن الاسم الذي يتبعه يوصف بفعل  
 لا محالة فيكون ذلك الفعل في معنى الشرط كقولك كل عبد اشترته فهو حر (و) الثاني (إذا)  
 ودخل الوقت في الاصل وقد استعمل للشرط دلالة الوقت عليه ويختص بالدخول على الجملة  
 الفعلية ويكون الفعل بعد ما مضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك ولا يعمل الجزم الا في الضرورة  
 (و) الثالث (إذا ما) وأصله إذا زيدت فيه كلمة ما للتوكيد (و) الرابع (كل) وهو اسم  
 موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف بالمجموع نحو وكلهم آتية  
 وأجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فإذا قلت أكلت كل رغيف زيد كانت لعموم الافراد  
 فإذا أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد (و) الخامس (كلما) وأصله كل  
 وزيدت عليه ما للتوكيد ثم قبل يجوز أن يكون حرفا مقصدا بربا والجملة بعده صالحة ويجوز أن يكون  
 اسمنا مسكرة بمعنى وقت (و) السادس (متى) وهو اسم لشرط نحو متى أضع العمامة تعرفوني  
 (و) السابع (متى ما) وأصله متى وزيدت عليه كلمة ما لما ذكرنا ومن ألفاظ الشرط لو ومن وأي  
 وإيان وأيئن وإني وأذما والفرق بين ان ولوان إن تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا  
 ولو تجعله للماضي وإن كان مستقبلا كقوله تعالى لو يطيعكم وقال القراء ان لو نستعمل  
 في المستقبل كان وهذا روى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله فحين قال أنت طالق لو دخلت  
 الدار انه بمنزلة قوله ان دخلت الدار ثم الجواب إذا أنا خرج عن الشرط ليكون بالقضاء ان لم يؤثر فيه  
 الشرط لالفاظ ولا معنى وذلك في سبع مواضع قطعت في بيت وهي  
 طلبية واجمعية وبجاءد \* وبجاءلن وبقد وبالتمقيس

وان قدّم فلم تدخل فيه الفاء واختلّفوا فيه هل هو الجزء أو يقدر بعد الشرط من جنسه فلو  
قال لامرأته ان دخلت الدار أنت طالق طلقت للحال لعدم الرباط وهو الفاء وان نوى تعليقه  
دين **و** قدّم ان نوى تقديمه وعن أبي يوسف لا يتجزأ وتضم الفاء ولو أخر الشرط وأدخل  
فيه الفاء لا رواية فيه ويمكن أن يقال يتجزأ وان يقال يتعلق ولو قال أنت طالق ان فعند محمد  
يتجزأ لا لأبي يوسف ولو قال أنت طالق دخلت الدار يتجزأ لعدم التعليق (ففيها) أى  
ففي ألفاظ الشرط المذكورة (ان وجد الشرط انتهت اليمين) وانحلت لأنهما غير متعاضدة  
للعوم والسكرار غصة فوجود الفعل مرتبة الشرط ولا بقاء اليمين الا بالشرط (الاقى كلما  
لاقتضائه عموم الافعال) فلانتهى اليمين بل بحث كلما وجد المحلوف عليه لا الى نهاية فان قلت  
كيف تضم هذه الدعوى والحال أنه لو قال لها كلما دخلت الدار فأنت طالق فدخلت ثلاث  
مرات فبانت ثلاث ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لا يقع شيء قلت الدعوى صحيحة  
ولكن الفعل الموجود بعد دعوها اليه غير الفعل الاول لان المحلوف عليه في الاول طلقات  
ذلك الملك وهي متساهة فيتناهى لاجل ذلك لان اللفظ لا يقتضيه حتى لو أضافه الى سبب الملك  
بأن قال كلما تزوجت أمرأة فهي طالق يكرر دائماً لان انعقادها بسبب ما يحدث من الملك  
وذلك لانها ليه ولما كان بين كل ما وكل اشترى في العموم شبه أحدهما بالآخر بقوله (كاقضاء  
كل عموم الاسماء) غير أن عموم كلما في الافعال وعموم كل في الاسماء وعموم الفعل فيه ضروري  
فلو قال كل امرأه تزوجها فهي طالق فتزوج امرأه انحلت وانحلت اليمين في حقها وبقيت  
في حق غيرها فاذا تزوجها بعد ذلك لا يقع شيء لعدم تجدد الاسم واذا تزوج غيرها انحلت بقاء  
اليمين في حقها وكذا اذا تزوج أخرى وأخرى بعد أخرى الى ما لا يتناهى ثم فرع على ذلك بالقضاء  
بقوله (فلو قال كلما تزوجت أمرأة) فهي طالق (يبحث بكل مرة) أى يقع الطلاق كلما تزوج  
امرأة لان صحة هذا اليمين باعتبار ما سيحدث من الملك وهو غير متناه على مامر (ولو) كان  
التزوج (بعد) تزوج (آخر) **ك** كونها مطلقة بالثلاث وعن أبي يوسف لا يقع شيء  
بعد زوج آخر ولا يبحث في أمرأة واحدة مرتين بفعلها ككامة كل ولو كانت اليمين على  
امرأة معينة بأن قال كلما تزوجتك أو كلما تزوجت فلانة تكرر دائماً (وزوال الملك) بعد اليمين  
(لا يبطل اليمين) لبقاء محله والمراد زواله بطلقة أو طلقتين أما اذا زال ثلاث طلقات فانه يربطها  
الا اذا كانت مضافة الى سبب الملك فحينئذ لا يبطل بالثلاث **ك** ما مرصونه قال لامرأته  
ان دخلت الدار فأنت طالق ثم أبانها بأ واحدة وانقضت عدتها ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت  
أخرى لبقاء الشرط والجزء أما الشرط فلانه لم يوجد وأما الجزء فلقيام محله ببقاء الملك عليها  
يبقى اليمين ثم بين ما نفع عليه بالقضاء بقوله (فان وجد الشرط) وهو دخول الدار في قوله  
ان دخلت الدار فأنت طالق (في الملك) يعنى ملك النكاح بعد تزوجه مرة أخرى بعد ابائته  
اياها بعد اليمين (طلقت) لوجود الشرط والمحل قابل لنزول الجزء (وانحلت اليمين) يعنى انتهت  
بأسماء الشرط والجزء (والا) أى وان لم يوجد الشرط في الملك بأن دخلت الدار بعد الابانة  
وانقضاء العدة قبل التزوج بها (لا) يقع الطلاق لعدم المحل (وانحلت) اليمين لوجود الشرط  
(وان اختلعا) أى الزوجان (في وجود الشرط) بأن قال الزوج ما دخلت الدار وقالت المرأة

بل دخلتها (فالقول قوله) أي قول الزوج لانه متمسك بالاصل فكان الظاهر شاهد الولانه ينكر  
 وقوع الطلاق وهي تدعيه (الا اذا برهنت) أي اذا أقامت البينة على دعواها لانها انورت  
 دعواها بالبحجة (وما) أي كل شيء (لا يعلم الامنها) أي من جهتها (فالقول لها) أي للمرأة  
 (في حقها) أي في حق نفسها وادترز به عن حق غيرها كضرتها او قدم مثل لما ذكره بقوله (ان  
 حضت فأنت طالق وفلانة) فقالت حضت فطلق هي لانه لا يعلم الامن جهتها ولا تطلق فلانة  
 لانها متمسكة فيها فلا يقبل قولها فيها حتى يعلم انها حاضت حقيقة (أو) قال (ان كنت تحيى  
 فأنت طالق وفلانة) فقالت أحبك فطلق هي دون فلانة لما ذكرنا وقوله (فقالت حضت) واجمع  
 الى المسئلة الاولى وهي قوله ان حضت وقوله (أو أحبك) واجمع الى المسئلة الثانية وهي قوله  
 ان كنت تحيى وقوله (طالقت هي) أي المرأة المخاطبة (فقط) يعني دون فلانة جواب المسئلتين  
 جميعا هذا اذا كذب الزوج وأما اذا صدقها فطلق فلانة أيضا وانما يقبل قولها اذا أخبرت  
 بالحيض قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها لانه ضروري فيستتر طيقه قيام الشرط ولو قال  
 ان حضت حضة يقبل في الطاهر الذي يل الحضة لانه الشرط ولا يقبل قبله ولا بعده ولو قال ان  
 كنت تحيى يقبل فقلت طالق فقالت أحبك وهي كاذبة طلقت قضاء وديانة عندهما وقال محمد  
 لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى الا اذا كانت صادقة واعلم أن التعليق بالمجبة كالتعليق  
 بالخص لا يفتقران الا في شيئين أحدهما أن التعليق بالمجبة يقتصر على المجلس لكونه تحييرا  
 حتى لو قامت وقالت أحبك لا تطلق والتعليق بالخص لا يطل بالقيام كسائر التعليقات  
 والثاني انه اذا كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالمجبة لما قلنا وفي التعليق بالخص  
 لا تطلق بينه وبين الله تعالى (وبرؤية) المرأة (الدم لا يقع) الطلاق فيما اذا قال لها ان حضت  
 فأنت طالق لانه يحتمل أن تكون مستهامة فلا يقع بالشك (فان استقر) الدم (ثلاثا) أي ثلاثة  
 أيام (وقع) الطلاق (من حين رأت) الدم لانه بالامتداد تبين انه من الرحم فكان حضا من  
 الاستداء وتظهر ثمرة الاسناد فيما اذا كانت المرأة غيرة مدخول بها فتزويج حين رأت الدم  
 أو كان المعلق بالخص عتيق عبد بغنى العبد أو بنى عليه بعد ما رأت الدم قبل أن يستقر فانه يصح  
 نكاحها ويعتبر في العبد جنابة الاسرار (وفي) قوله لها (ان حضت حضة) فأنت طالق (بوقع)  
 الطلاق (حين تطهر) من حضاها وذلك بالانقطاع الى العشرة أو بعض العشرة وان لم ينقطع  
 أو بالانقطاع والاعتسال أو بما يقوم مقام الاعتسال اذا انقطع دون العشرة لان الحضة  
 اسم للكامل من الحيض وكذلك لو قال ان حضت نصف حضة لانها لا تنجز بأجزاء قوله  
 ان حضت لانه يدل على الجنس وهو الحيض وتطير ذلك ان حضت أو ان حضت يوما أو ان حضت  
 صلاة (وفي) قوله لا امرأته (ان ولدت) ولدا (ذكر) فأنت طالق (طالقة) (واحدة وان ولدت أنثى)  
 (فثنتين) أي فأنت طالق طالقتين (فولدتها) أي الذكر والآنثى جميعا (ولم يدر) أي ولم يعلم  
 (الاول) منها (تطلق) المرأة طالقة (واحدة قضاء) أي من حيث القضاء والحكم (و) تطلق  
 (ثنتين) أي طالقتين (فتزويجها) أي من حيث التزويج أي الاحتياط في الدين حتى لو كان طالقتها  
 واحدة أو كانت أمة لا يردها الا بعد زوج آخر (ومضت العدة) لانه عيمان فابها ما ولدت أو لا  
 يحث به ويقع بزواجه كون معتدة واختصاصها بوضع الثاني لانها اساميل به فاذا وضعت

النائي انتقضت العدة وانحلت اليمين الاخرى به لوجود الشرط ولم يقع به شيء لان الطلاق  
 المقارن لانقضاء العدة لا يقع وان علم الاقل منهما فلا اشكال فيه وان اختلفا فالقول قول  
 الزوج لانه منه ~~كروا~~ ولدت غلاما وجاريتين ولا يدري الاول يقع ثقتان قضاء وثلاث تنزها  
 ولو ولدت غلامين وجارية تزومه واحدة قضاء وثلاث تنزها ولو قال ان كان ملك غلاما فانت  
 طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدتهم ما لم تطلق لان الحمل اسم لكل فمال يمكن الكل  
 جارية أو غلاما لم تطلق وكذا لو قال ان كان ما في بطنك غلاما والمستهلة بجهاها لان كلمة ما عامة  
 ولو قال ان كان في بطنك والمستهلة بجهاها وقع ثلاث (والمال يشترط لا سخر الشرطين) بأن قال  
 ان دخلت دار زيد ودار عمر وفانت طالق فالشرط لوقوع الطلاق ان يكون آخرهما في الملك  
 حتى لو طلقها بعد هذا الكلام وانقضت عدتها ثم وجد أحد الشرطين وهي مبانة ثم تزوجها  
 فوجد الشرط الآخر وقع عليها الطلاق المعلق وقال زفر لا يقع حتى يوجد الاول أيضا في الملك  
 اعتبارا به بالثاني ولما أن الملك انما يشترط وقت التعليق ليترب عليه الجزاء وحال وجود  
 الشرط الاول حالة البناء فلا يشترط فيه الملك وهذه المسئلة تنص ور على أربعة أقسام  
 اما ان يوجد الشرطان في الملك فيقع اتفاقا أو يوجد في غير الملك فلا يقع اتفاقا أو يوجد  
 الاول فيه والثاني في غيره فلا يقع الاعتدالين أبي ليلي أو العكس وهي الخلافية (ويصل تبخير)  
 الطلقات (الثلاث تعليقه) أي تعليق الثلاث الذي كان قبله صورته أن يقول لامرأته  
 ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم تجزئ الثلاث بطل المعلق حتى لو تزوجها بعد زوج آخر  
 فدخلت الدار لم يقع شيء خلافا لفرق هو يقول المعلق مطلق الطلاق فيبقى اليمين فنزل الجزاء  
 عند الشرط ونحن نقول الجزاء طلقات هذا الملك وقد زال بالتبخير فان قلت اذا تجزئ بالطلقتين  
 قبل أن تدخل الدار ثم عادت اليه بعد زوج آخر كيف يكون الحكم قلت تطلق ثلاثا عند هما  
 وعند محمد وزفر تطلق ما بقي من الاول وهذه مبينة على أن الزوج الثاني هل يهدم الطلقة  
 والطلقتين أم لا وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقرة الخلاف لا تظهر في هذه الصورة لان الحرمة  
 الغليظة تثبت بالاجماع على اختلاف الاصليين وانما تظهر فيما اذا طلقها بعد الرذلة واحدة  
 فعندهما لا تحرم حرمة غليظة وعند محمد وزفر تحرم وفيما اذا كان المعلق طلقة واحدة والمسئلة  
 بجهاها فدخلت الدار بعد ما ردتا بعد زوج آخر تطلق واحدة ولا تثبت الغليظة خلافا ل محمد  
 وزفر فان قلت يشكل ماذا كرتيما اذا طلقها طلقتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت حيث  
 طلق ثلاثا بما اذا قال لعبد ادخلت الدار فانت حر ثم باعه لا يبطل العين وبما اذا طلقها  
 ثلاثا بعد ما ظاهرها حيث يبقى الظاهر وكذا اذا قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر  
 أمتي ثم تجزئ الثلاث يبقى اليمين بالظاهر حتى لو تزوجها بعد زوج آخر ودخلت الدار صار مظاهرا  
 قلت الحمل باق بعد الثنتين في الاول فيبقى اليمين والعبد بصفة الرق محمل للعقوب وبالببيع لم يفت  
 حتى لو فات بالعق لم يبق اليمين والظاهر ان تحريم الفعل لا تحريم الحمل الاصلى الآن قيام  
 المكاح من شرطه فلا يشترط بقاءه لبقاء المشرط كالشهود في البيع ككاح بخلاف الطلاق  
 لانه تحريم للحمل الاصلى وقد فات بتبخير الثلاث (ولوعلق) الطلقات (الثلاث أو) علق (العقوب  
 بالوطء) أي بالجماع بأن قال ان جاء معتك فانت طالق ثلاثا وقال لامته ان جاء معتك فانت حرة

(لم يجب) عليه (العقر) أي المهر (بالبث) أي بالمكث بعد الادخال بأن لم يخرج به بعد القاء  
الطمانين وقال أبو يوسف يجب عليه العقر بالبث فيه ما لوجود الجماع معني بعد ثبوت  
الطلاقات الثلاث والحزنية وله ما ان الجماع ادخل الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك بعد الطلاقات  
الثلاث والعقوبة ولو أخرجه ثم أوجبه في الموضعين يجب العقر بالاتفاق (ولم يصح) هذا المعلق  
(به) أي بالبث (مراجعا في) الطلاق (الرجعي الا اذا أوج) أي أدخل ايلاجا (ثانيا) عند محمد  
وقال أبو يوسف يصيرهما جمعا لوجود المساس بشهوة وهو القياس ولمحمد ان الدوام ليس  
بمعتزل للوضع بخلاف ايلاج بعد الانحراج ومن محمد لو زني باسرة ثم تزوجها في تلك الحالة  
فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب عليه مهران مهر بالوطء ومهر بالعقد وان لم يستأنف الفعل  
(ولا تطلق) امرأته الجديدة (في) قوله لا امرأته التي تحتها (ان تكتمها) أي فلانة (عليك فهي  
طالق فتكتم) فلانة (عليها) أي على التي تحتها (في عدة) الطلاق (البائن) بان طلقها بائنا  
ثم تزوج فلانة وهي في العدة لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها أن يدخل عليها من ينارعهما  
في الفراش ويراجعها في القسم ولم يوجد (ولا تطلق أيضا) (في) قوله لها (أنت طالق ان شاء  
الله) حال كون قوله ان شاء الله (متصلا وان ماتت) المرأة (قبل قوله ان شاء الله) اقوله عليه  
السلام من حلف على عين وقال ان شاء الله فقد استثنى رواء النسائي والترمذي واقضاه لم يحدث  
وقال حديث حسن وقال مالك يقع الطلاق لانه لو لم يشاء الله لما أجراه على لسانه واجبة عليه  
ما رويناه وما جرى على لسانه تعليل لا تطليق وموتها الا ينافي التعليق لانه مبطل والموت أيضا  
مبطل فلا يتنافيان فيكون الاستثناء صحيحا فلا يقع عليه الطلاق بخلاف ما اذا مات الزوج  
قبل قوله ان شاء الله حيث يقع الطلاق لانه لم يتصل المغير وهو الاستثناء بأول كلامه وقوله  
متصلا اشارة الى أنه اذا كان منه فصلا لا يصح ومنهم من جوز في المجلس وعن ابن عباس رضي  
الله عنهم اجوازه الى سنة وعنه جوازه أبدا ثم اذا سكنت قد رمايته نفق أو يتجشأ أو كان بلسانه  
ثقل وطال في تردد ثم قال ان شاء الله يصح استثناءه ولو أراد أن يستثنى فسد انسان فنه فنه  
ثم رفع يده عنه واستثنى متصلا برفعه صح الاستثناء ولو جرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد  
لا يقع الطلاق لوجود حقيقة وفي الاختيار ولو تنفس باختياره يبطل ولو حرك لسانه بالاستثناء  
صح عند الكرخي وان لم يكن حسبه وعار قال الهندي والي لا يصح ما لم يكن مسموعا ثم التعليق  
بعيشة الله اعدام وابطال له عندهما وعند أبي يوسف هو تعليق بشرط الا أن يكون الشرط  
لا يوقف عليه فلا يقع كالعقوبة بعيشة فائت وغيره الخلاف يظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط  
ولم يأت بالقضاء في الجواب بأن قال ان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لانه ابطال فلا  
يختلف وعند أبي يوسف يقع لان التعليق لا يصح الا بالابطال وهي الفاء كالوقال ان دخلت الدار  
أنت طالق وكذلك لو قال ان شاء الله وأنت طالق أو قال كنت طالقك أمس ان شاء الله  
لا يقع عندهما خلافا لابي يوسف ومنها اذا جمع بين عيدين بأن قال أنت طالق ان دخلت الدار  
وعبدى حران قلت زيد ان شاء الله ينصرف الى الجملة الثانية عند أبي يوسف كالشرط وعندهما  
الى الكل ولو أدخلاه في الايقاعين بأن قال أنت طالق وعبدى حران شاء الله ينصرف الى  
الكل بالاجماع ومنها أنه اذا حلف لا يحلف بالطلاق أو باليمين يحث بذلك عند أبي يوسف خلافا

لها وكذا اذا علقه بعشيئة من لا تظهر مشيئته لنا كالجن وكالقط والملائكة يكون تعليقا  
 أو باطلا على الاختلاف المذكور لو قال أنت طالق بعشيئة الله أو بإرادته أو بمحبته أو برضاه  
 لا يقع كقوله ان شاء الله وان أضافه الى العبد كان تعليقاً منه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء  
 فلان وان قال بحكمه أو بأمره أو بفضائه أو بأذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال سواء أضافه  
 الى الله أو الى العبد وان قال بحرف اللام يقع في الوجوه كلها سواء أضافه الى الله أو الى العبد  
 وان ذكر بحرف في ان أضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيه  
 للحال فالحاصل ان هذه الالفاظ عشرة أربعة منها التعليل وهي المشيئة والارادة والمحببة  
 والرضا وستة ليست للتعليل وهي الامر والحكم والقضاء والاذن والعلم والقدر والاضطرار  
 على وجهين اما ان يضاف الى الله أو الى العبد وكل وجه على وجوه ثلاثة اما ان يكون بالباء  
 أو باللام أو بفي فكما باللام تميز مطلقاً وكذلك الستة الأخيرة بالباء والاربعة الاولى بالباء  
 تعليق ان أضيف الى الله وتعليق ان أضيف الى العبد وكما بان ان أضيف الى الله تعليق  
 الا العلم وان أضيف الى العبد فالاربعة الاولى تملك والباقي تعليق (وفي) قوله اما (أنت طالق  
 ثلاثا الا واحدة تقع ثمان) أي طلق ثمان (وفي) قوله أنت طالق ثلاثا (الاثنتين) يقع (واحدة)  
 (وفي) قوله أنت طالق ثلاثا (الا ثلاثا) يقع (ثلاث) لان الاستثناء المستغرق باطل لانه انكار بعد  
 الاقرار بخلاف استثناء البعض من الجملة سواء استثنى الاقل أو الاكثر وهو مذهب الكوفيين  
 الا انفراده منهم فانه قال لا يصح استثناء الاكثر وهو مذهب البصريين ومنهم من اشترط الاقل  
 وأكثرهم على أنه ليس بشرط بل استثناء النصف جائز عن أبي يوسف ان استثناء الاكثر لا يجوز  
 ثم الاصل في هذا الباب ان الاستثناء هو تكام بالباقي بعد التثنية عندنا وعند الشافعي هو منع  
 الحكم بطريق المعارضة كدليل المخصوص فاذا قال له على عشرة الاخسة فهو سد ناهي عبارة  
 عن الخمسة وصار اسمها واحدة دخلت العنزة كلها ثم خرجت الخمسة بطريق المعارضة كأنه  
 قال له على عشرة الاخسة فانه ثبت على يدل عليه قولهم الاستثناء من النفي اثبات ومن  
 الاثبات نفي قلنا ليس في وسعه أن يخرج به من الحكم بعد ثبوته ولانه لو كان بطريق  
 المعارضة لاستوى فيه الكل والبعض كالسبع ولكن مستقلاً ولما صح في الاخبار لان  
 التعارض فيه يؤول الى أن أحدهما كذب أو شبه الكذب فعمل بذلك ان قوله تعالى فليتب فقيم  
 ألف سنة الا خمسين عاماً عبارة عن تسعمائة وخمسين لأنه سبحانه وتعالى أخبر بأنه اثبت فقيم  
 ألف سنة ثم رجع عنه وقولهم الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي تسامح لانه لو لا  
 الاستثناء لدخل فغوه من الدخول فنصار كالمخرج به هذا الاعتبار وغرة الخلاف تظهر  
 فيما اذا قال على ألف الامة أو خمسين يلزم تسعة امة للشك في الدخول وعنده يلزم تسعة امة  
 وخمسون لانه داخل عنده يمين والشك في المخرج فيخرج الاقل يمين ويشترط أن يكون  
 موصو لا بخلاف العطف حيث يصح وان كان منفصلاً لكونه غير مغير ونقل صاحب الاجناس  
 عن كتاب الطلاق للحنبلين بن زياد لو قال أنت طالق أربعاً الا ثلاثاً تقع واحدة ولو قال  
 أنت طالق عشرة الا تسعة كانت طلقة واحدة وفي تقارير الزواجلي لو قال أنت طالق  
 ثلاثاً الا ثلاثاً الا واحدة تقع واحدة والله تعالى أعلم

• هذا (باب) في بيان أحكام (المرضى) في الطلاق •

(طالقتها) أى طلق رجل امرأته طلاقاً (رجعياً أو مطلقاً) (بائناً) حال كونه (في مرضه) وهو قبل البائنة وأما في الرجعي فترث منه مطلقاً إذا ماتت وهي في العدة ولهذا يرثها وإذا ماتت بخلاف البائنة لأن السبب هو النكاح وقد زال فلا ينبغي لها أن ترثه كما لا يرثها ولو لكان إذا صار فاراً بأن طلقها بعد ما تعلق حقها بجماله وكانت وقت الطلاق ممن ترثه بأن كان حزين متحدي الدين رد عليه قصده على ما يجب • فإنه إن شاء الله تعالى بخلاف ما إذا كانت كافرة وهو مسلم أو كافراً يلو كين أو أحدهما وقت الطلاق ثم زال المانع حيث لا ترث لعدم تعلق حقها بجماله وقت الطلاق فلا يكون فاراً (ومات) الرجل (في عدتها) أى في عدة المرأة (ورثت) المرأة منه إبقاء الزوجية بينهما كما ذكرنا (و) إذا مات (بعدها) أى بعد انقضاء عدتها (لا) ترث وقد روى الشافعي في الجديد لأميراث للمبانة مطلقاً والوال النكاح بجميع أحكامه وقال مالك ترث مطلقاً بمعنى قبل انقضاء العدة وبعد ما يقول عثمان رضي الله عنه في غنا خبر بنت الأصمغ امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه من فرم كتاب الله رد عليه من غير فصل وعند أحمد ترث قبل التزوج بزواج آخر وبعد ولا ولما أن عمر رضي الله عنه كتب إلى شريح أن ورث امرأة الفار إذا ماتت في العدة وتماضر كانت في العدة واختلفوا فيمن دام به المرض أكثر من سنتين ثم مات ثم جاءت بولد بعد موته لأقل من ستة أشهر فعندهما لا ترث وعند أبي يوسف ترث وهو مبني على أصل وهو أن المبانة إذا جاءت بولد لا ترث من سنتين تنقضي به العدة عنده لأن الحمل حادث في العدة من زنا ولهذا لا يثبت نسب به منه لكن يتقارباً إرادة الرحمة بعد وضعه فنقضت به العدة وعنده ما يحتمل على أن الحمل من زوج تزوجته بعد انقضاء عدتها من الأول لأن في حمله على الزنا اضراً بالولد فلا يحتمل عليه ولا يقبل قولها أنه من الزنا فعين أن عدتها قد انقضت قبل موته فلا ترث (وإن أبانها) أى المرأة (بأمرها واختلعت) المرأة (منه) أى من الزوج (أو اختارت نفسها بتقويضه) أى بتقويض الزوج إليها بأن قال لها اختاري نفسك (لم ترث) لرضاها بطلان حقها بخلاف ما إذا طلقت نفسها أو نأفاً جاز حيث ترث لأن الماطل للارث إجازته وبخلاف النسب لأنه لا يقبل الإبطال وقال مالك لها الميراث في جميع ذلك ولو فارقته بسبب الحب والعنة وخيار البلوغ والعق لم ترث لأن الفرقة من قبلها وكذا لو وقعت الفرقة بالتفكيك من ابن زوجها إلا أن يكون الأب أمره بذلك ففرقه الابن مكرهة ولو وجدت هذه الأشياء منها وهي مريضة ورثها الزوج لكونها فارة (وفي) قول المرأة زوجها (طلقت) طلاقاً (رجعياً فطلقها) الزوج (ثلاثاً) أى ثلاث طلاقات (ورثت) لأن الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يحتمل له وطؤها ولا تحرم به الميراث فلم تكن بسوءها إياه راضية ببطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة فبائنة لما قلنا وفيه خلاف الشافعي (وإن أبانها) أى وإن أبان الزوج امرأته (بأمرها) إياه (في مرضه أو تصادقاً) أى الزوجان (عليها) أى على المينونة أنها كانت (في الصحة) تصادقاً أيضاً على (منفى العدة فأقر) لها بدين (أو أوصى لها) بشئ ومات (فلهما) أى فللمرأة (الأقل منه) أى من الذي أقرته أو وصى (ومن ارثها) عند أبي حنيفة لأنهم ماتت مانعة في التصديق قول المتهم مردود فيجب الأقل وقالوا لا يجمع ما أقر لها إياه أو وصى لها به لأنها أجنبية



وبه قالت الثلاثة وذفر وقرب عمل الشارح مع زفر الصاحبين في مسئلة الاقرار ومع أبي  
حنيفة في مسئلة الوصية ونحن قد ذكرناه مثل ما ذكره صاحب الجمع (ومن بارز رجلا) أى  
تقدم اليه ليقا له عند اصطفا الفريقين في المعركة (أو قدم) الرجل (ليقتل بقود) أى  
قصاص (أو رجم) لأجل الزنا وكان ركب سفينة فأنكسرت وبقي على لوح أو اقترسه  
السبع وبقي في فمه (فابانها) أى فأبان أمره في هذه الأحوال (ورثت) المرأة (إن مات) الرجل  
(في ذلك الوجه أو قتل) على ذلك الوجه لانه فار وانما يثبت حكم الفرار اذا تعلق حقها بما له  
وانما تعلق بغيره يخاف منه الهلاك غالباً بان يكون صاحب فراش وهو الذى لا يقوم  
بحراجه في البيت كما يعتاده الأصحاء وان كان يقدر على القيام بتكافؤ الذى يقضى  
حواله فيه وهو يشتكى لا يكون فاراً وقيل اذا كان يخطئ ثلاث خطوات من غير أن يستعين  
بغيره فهو صحيح حكماً والافه ومرضى والصحيح ان من عجز عن قضاء حوائجه خارج البيت  
فهو مرضى وان أمكنه القيام به فى البيت اذ ليس كل مرضى يعجز عن القيام به فى البيت  
كالقيام للبول والغائط واختلافوا فى المسلول والمفلوج وامثالهما قبل مادام يزاد ما به فهو  
مرضى والافه وصحيح وعن محمد بن سلمة ان كان لا يربى برؤم بالعداوى فهو مرضى والافه وصحيح  
وقال الهندي وان كان يزاد ابداه ومرضى وان كان يزاد مرة واحدة بل اخرى فهو صحيح  
وقد يثبت هذا المعنى وهو توجه الهلاك في غير المريض فيكون فاراً اذا بانتم افسه وهو كما ذكرناه  
من المبارزة ونحوها وعن ابى حنيفة ان طلاق المبارز كطلاق الصحيح (ولو) كان (محصوراً)  
اى محبوساً فى حصن ونحوها (أو) كان (فى صف القتال لا) يكون فاراً فلا ترث منه المرأة  
لان الغالب فيه السلامة وكذلك راكب السفينة والنازل فى المسبعة وفى الخيف من عدوه  
والمحبوس ليقتل فى حد أو قصاص والمرأة فى جميع ذلك كالرجل حتى لو باشرت بسبب الفراق  
من خيار البلوغ والعق والتمكين من ابن الزوج والارتداد ونحو ذلك بعد ما حصل لهما ما ذكرنا  
من المرض ونحوه يرثم الزوج لكونه افارة والحامل لان كون فارة الا اذا جاءها اطلق خلاً فافا  
لما لك بعد ما تم لها سنة أشهر (ولو علق) الزوج (طلاقها) اى طلاق امرأته (بفعل اجنبى) بأن  
قال انت طالق ان فعل فلان كذا (أو) علق طلاقها (بمعنى الوقت) بأن قال اذا جاء رأس  
الشهر فانت طالق (و) الحال أن (التعليق والشرط) وهو فعل فلان او مجي رأس الشهر كانا  
(فى مرضه أو) علق طلاقها (بفعل نفسه) سواء كان عملاً بقله منه طبعاً كالاكل والشرب او شرعاً  
كالصلاة والصوم او عملاً به منه ككلام زيد ودخول دار (و) الحال ان يكون (هما) اى  
التعليق والشرط (فى مرضه أو) يكون (الشرط) فى مرضه (فقط) يعنى دون التعليق (أو)  
علق طلاقها (بفعلها) اى بفعل المرأة (و) الحال أنه (لا بد) اى لا فراق ولا غنى (لها منه) اى  
من ذلك الفعل اما طبعاً كالاكل والشرب او شرعاً كالصوم والصلاة وكلام الاب (و) الحال  
ان يكون (هما) اى التعليق والشرط (فى المرض أو) يكون (الشرط) فيه فقط (ورثت) اى  
المرأة فى هذه الوصية لانه فار (وفى غيرها) اى وفى غير هذه الصور المذكورة (لا) ترث وهو ما اذا  
كان التعليق والشرط فى الصحة فى الوجه وكما او كان التعليق فى الصحة فيما اذا علقه بفعل  
الاجنبى أو معنى الوقت أو كى مما كان اذا علقه بفعلها الذى لها منه بد وهذا كما قد علمت

على أربعة أوجه وهي أما أن يكون التعليق بمجيء الزمان أو بفعل الاجتناب أو بفعل نفسه  
أو بفعل المرأة وكل وجه منها على أربعة أوجه وهي أما أن يكون التعليق والشرط كلاهما  
في المرض أو كلاهما في الصحة أو يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض أو العكس فيصير  
انفوج ستة عشر وجهاً الأول أن يكون التعليق بفعل اجتناب وكأنا في المرض فترث والثاني  
أن يكون به وكأنا في الصحة فلا ترث والثالث أن يكون به وكأنا في التعليق في الصحة والشرط  
في المرض فلا ترث خلافاً للفرق والرابع أن يكون به وكأنا بالعكس فترث والخامس أن يكون  
التعليق بمجيء الوقت وكأنا في المرض فترث والسادس أن يكون به وكأنا في الصحة فلا ترث  
والسابع أن يكون به وكان التعليق في الصحة والشرط في المرض فلا ترث والثامن أن يكون به  
وكان بالعكس فترث والتاسع أن يكون التعليق بفعل نفسه وكأنا في المرض فترث والعاشر أن  
يكون به وكأنا في الصحة فلا ترث والحادي عشر أن يكون به وكان التعليق في الصحة والشرط  
في المرض فترث والثاني عشر أن يكون به وكان بالعكس فلا ترث والثالث عشر أن يكون  
التعليق بفعلها وكأنا في المرض فترث والرابع عشر أن يكون به وكأنا في الصحة فلا ترث  
والخامس عشر أن يكون به وكان الشرط في المرض والتعليق في الصحة فترث والسادس  
عشر بالعكس فلا ترث وإن نظرنا إلى انقسام فعلها إلى ما لا بد لها منه وإلى ما لها منه بقدر  
التسمية ثمانية عشر وجهاً إلا أن في الأول ترث إذا كان في المرض أو كان الشرط فيه فقط خلافاً  
لحدود في الثاني لا ترث مطلقاً كما ذكرنا (ولو أبانتها) أي المرأة بأن طلقها ثلاثاً (في مرضه فصح  
فجات) بعد ذلك (أو أبانتها فارتدت) المرأة (فأبانت) بعد الارتداد (فجات) الزوج بعد ذلك  
(لم ترث) في الوجهين جميعاً أماني الأول فلا بد بالبرهتين أنه ليس بمرض الموت وقال فترث لأنه  
صار منه ما بالفرار حين طلقها ظناً أنه مرض الموت وأماني الثاني فلان بارتدادها بطلت أهلية  
الارتقاء بالسلام لا يعود السبب بخلاف النفقة حيث تعود لأن سقوطها أفوات الاحتباس  
فإذا أخلت عادت إلى حبه فتعود النفقة (وإن طأوعت) المرأة (ابن الزوج) بعد ما أبانتها في  
العدة ترث لأن الفرقة حصلت بالإبانة لا بالمطوعة بخلاف ما إذا طأوعت ابن زوجها قبل  
الطلاق لأن الفرقة إذا وقعت بالمطوعة لا ترث لأن من جهتها وكذا لو طلقها أربعة ما لم  
طأوعت لا ترث (أو لا عين) الزوج بأن قد دف امرأته وهو صحيح ولا عين في المرض ترث أيضاً  
لأن الفرقة بسبب قد دف وجده منه فكان فاراً ولا فرق بين أن يكون القذف في المرض أو في  
الصحة عندهما وقال محمد إذا قذفها في الصحة ولا عين في المرض لا ترث (أو آلى) الزوج في  
المرض ومضت المدة وهي الأربعة الأشهر وهو مريض فبانت ثم مات وهي في العدة ترث أيضاً  
لأنه فأروا أشار إلى كون الإيلاء في المرض بقوله (مريضاً) وهو نصب على الحال من الضمير الذي  
في آلى قسده لأنه إذا آلى وهو صحيح لا ترث على ما يجيء الآن وقوله (ورثت) جواب المسائل  
الثلاث (وإن آلى) حال كونه (في صحته وبانت) المرأة (به) أي بعضي المدة والحال أنه  
(في مرضه لا) ترث لأن الإيلاء بمنزلة تعليق الطلاق ببعض الزمان فكأن قال لها إذا مضى أربعة  
أشهر فبانت وإن وقد بينا أن التعليق إذا كان في الصحة لا ترث خلافاً للفرق رحمه الله تعالى

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الرجعة) \*

هي مصدر من رجع يرجع وفي الشرع (هي) أي الرجعة (استدامة) النكاح (القائم) أي ابقاء  
 النكاح وطلب دوامه على ما كان مادامت (في العدة) لان النكاح قائم بقوله تعالى وبعولتهن  
 أحق بردهن أي لهم حق الرجعة وهذه الآية الكريمة تدل على شرعيةها وعدم رضاها بها وانما  
 شرط العدة لانه هو والاجنبى سواء بعدها (وتصح) الرجعة حال كونها (في العدة ان لم يطلق)  
 الزوج (ثلاثاً) أي ثلاث طلاقات لانه اذا طلقها ثلاثاً انحرم عليه حرمة غليظة فلا يتصور فيها  
 الرجعة والتطليقتان في الامة كالثلاث في الحرّة وقوله (ولو لم ترض) المرأة واصل بما قبله يعني  
 رضاها ليس بشرط اقيام النكاح والماء في قوله (برأيتك) تعلق بقوله تصح أي تصح الرجعة  
 بقول الزوج راجعتك (أو راجعت امرأتى) أو راجعتك أو ردتك أو أمسكتك وهذه كلها  
 صريح ومن الكتابات قوله أنت عندى كما كنت أو أنت امرأتى (و) تصح أيضاً (بما) أي بالذي  
 (يوجب حرمة المساهرة) كالوطء والقبلة واللمس والنظر الى داخل الفرج بشهوة وقال  
 الشافعي لا تصح الا بالقول عند القدرة عليه بأن لا يكون أخرس أو معتقل اللسان وهذا بناء على  
 ان الطلاق الرجعي يحرم الوطء عنده فيكون مثبته للحل كما هو أصله وعندنا لا يحرم فيكون  
 استدامة فكل فعل يدل على الاستدامة يكون به رجعة وهو فعل يختص بالنكاح بخلاف النظر  
 واللمس بغير شهوة لانه قد يحل للطبيب والقبلة والخافضة وتحمّل أداء الشهادة في الزنا ولا  
 يكون بالنظر الى شئ من بدنهم سوى الفرج رجعة ورجعة المجنون بالفعل لا القول وقيل  
 بالعكس وقيل هم ما (والاشهاد منسوب) أي مستحب (عليها) أي على الرجعة احترازاً عن  
 النجاسه وقال الشافعي لا تصح الابوة به قال مالك وأحمد في رواية وعن الشافعي في الجديد  
 كذبها لا طلاق انصوص المقتضية للرجعة والعجب من مالك يشترط فيها الاشهاد ولا يشترطه  
 في ابتداء النكاح (ولو قال) الزوج (بعد) انقضاء (العدة راجعتك فيها) أي في العدة (فصدقته)  
 بالمرأة (تصح) الرجعة لان بالتصادق ينبت النكاح فالرجعة أولى (والأ) أي وان لم تصدقه المرأة  
 (لا) تصح الرجعة والقول قولها بغير عين عند أبي حنيفة لانها صادفت انقضاء العدة فلا تصح  
 وعندهما تصح الرجعة لان عدتها باقية ظاهراً ثم استشهد على الخلافه بالوفاء بقوله  
 (كراجمتك) أي كقوله لها راجعتك (فقاتل) المراءصال كونها (بجيلة له) أي للزوج (مضت  
 عدتي) فانه لا تصح الرجعة اتفاقاً لانهم أئمة فاذا أخبرت بمقارباته بقوله دل ذلك على سبق  
 الانقضاء بخلاف ما اذا سكنت ثم أخبرت بالانقضاء وعليها الميّن ههنا بالاجماع فان سكنت ثبتت  
 الرجعة (وان قال زوج الامة بعد) انقضاء (العدة) كنت (راجعت فيها) أي في العدة (فصدقه)  
 أي الزوج (سبها) أي مولى الامة (وكذبته) أي الزوج الامة (او قالت) الامة (مضت عدتي  
 وانكرا) أي الزوج والمولى انقضاء عدتها (فالقول لها) أي للامة في المسئلتين اما الاولى فهي  
 قول أبي حنيفة لان الرجعة تبنى على قيام العدة والقول فيها قولها فكذبها فيما بيني عليها  
 وعندهما القول قول المولى لان البضع ملكه وهو خالص خلقه ولو كان على القلب بان كذبه  
 المولى وصدقه الامة فالقول قول المولى ولا تثبت الرجعة اجماعاً في الصحيح وقيل هي أيضا على  
 الخلاف وقيل لا يقضى بشئ حتى يتفق المولى والامة وأما الثانية فلا بد ان أعرف بحالها وهي  
 أئمة فيه فيقبل قولها دون المولى والزوج (وتنقطع) أي الرجعة (ان طهرت) أي المطلقة (من)

الحيض الآخر) وهي الحيضة الثالثة (لشدة) أيام (وان لم تغسل) وقال زفر لا تنقطع الرجعة  
مالم تغسل اعتبارا بما اذا انقطع الدم لاقل منها وبه قالت الثلاثة ولنا انما اخرجت من الحيضة  
الثالثة فقد انقضت العدة (و) ان طهرت (لاقل) من عشرة أيام (لا) تنقطع الرجعة (حتى تغسل  
او يعضى) عليها (وقت صلاة او تيمم وقصلى) بالتيمم فرضا ونظرا لاحتمال عود الدم فلا بد  
من دخولها في حكم الطاهرات وذلك بما ذكرناه وعند محمد تنقطع الرجعة بالتيمم وحده من غير  
الصلاة لان التيمم كالغسل عند عدم الماء وبه قال زفر والثلاثة ولهما انه ليس بغيره في نفسه بل  
هو ملوث فاعتبر طهارة للضرورة وهذه الضرورة انما تتحقق اذا أدت الصلاة ولو قرأت القرآن  
بعد التيمم أو مسحت المصحف أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع الرجعة وقال أبو بكر الرازي  
لا تنقطع (ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو وتنقطع) الرجعة لانه قليل يتسارع اليه الجفاف  
(ولو نسيت (عضوا) فصاعدا) (لا) تنقطع الرجعة لانه كثير لا يتسارع اليه الجفاف ولو تركت  
الحيضة والاستنشاف لا تنقطع عند أبي يوسف خلافا لمحمد (ولو طلق) الرجل امرأته (وحى) ذات  
حبل أو ولدت) امرأته قبل الطلاق في عصمته في مدة يتصور ان يكون منه بأن ولدت لستة  
أشهر فصاعدا من يوم التزويج (وقال لم أطأها) أى لم أجامعها (راجع) يعنى له أن يراجع لان  
الحبل في المسئلة الاولى متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه كذا كرنا جعل منه فكان ذلك دليل  
الوطء وكذا في المسئلة الثانية حيث ثبت نسبه منه فيه ما فيتم كذا الملك والطلاق في الملك المتأكد  
بعقب الرجعة وبطل زعمه بالكذب الشرع ولهذا اثبت به الاحصان وانما قد نابقوا قبل  
الطلاق لانهم لو ولدت بعدة تنقضي به العدة فتستحيل الرجعة فان قلت قوله لم أطأها صريح في  
عدم الجماع وثبوت النسب دلالة الجماع والصريح فوقها فكان أولى قلت الدلالة من الشارع  
أقوى من صريح العبد لاحتمال الكذب منه دون الشارع (وان خلاها) أى بامرأته (وقال  
لم أجامعها ثم طلقها) (لا) يراجع اى ليس له الرجعة لانها اثبت في الملك المتأكد بالوطء وقد انكره  
فيصدق في حق نفسه اذ لم يكن مكذبا شرعا ولا يلزم من وجوب المهر والعدة تكذيبه شرعا لان  
المهر لتسليم المبدل وهو التخلية ورفع الموانع والعدة للاحتياط فلم يكن القضاء بهم ما قضاء  
بالدخول بخلاف المسئلة الاولى لان القضاء بثبوت النسب قضاء بالدخول (فان راجعها) اى  
المرأة في المسئلة المذكورة (ثم ولدت) المرأة (بعدها) اى بعد الرجعة (لاقل من عامين) أى من  
سنتين من وقت الطلاق (صحبت تلك الرجعة) لان العدة لما وجبت ثبت نسب الولد منه وظهر  
ان العاوق كان سابقا على الطلاق فنزل واطنا فيكون به مكذبا شرعا (و) لو قال لامرأته (ان  
ولدت فأنت طالق فولدت) ولدا (ثم ولدت) ولدا آخر (من بطن آخر) يعنى بعد ستة أشهر من  
وقت الولادة الاولى (فهى) اى الولادة الثانية (رجعة) لانه وقع عليها الطلاق بالولادة الاولى  
لوجود الشرط ووجبت العدة عليها فيكون الولد الثاني من علوق حادث لوجود اقل مدتها الحبل  
فيحمل على انه منه فيكون من اربعة بالوطء الحادث وان جاءت به لاكثر من سنتين مالم تقتر  
بانقضاء عدتها بخلاف ما اذا كان بين الولدين اقل من ستة أشهر فانه لا يكون من اربعة لان  
الثاني ليس بمحدث بعد الولد الاول لان الطلاق وقع عليها بالولد الاول وهى حامل بالثاني  
فتنقضي بوضع العدة (و) اذا قال لامرأته (كلما ولدت) ولدا (فأنت طالق فولدت ثلاثة

اولاد (في بطون) مختلفة (فالولد الثاني والثالث ربعة) لان بولادة الاول وقع الطلاق فصارت  
عدهم بالاقرء ثم اذا جاءت بولد آخر من بطن آخر بان جاءت به بعد ستة أشهر ولو كان لاكثر من  
سنتين مالم تقرب بانقض عدهم اعلم انه من علوق حادث فنثبت به الربعة وتقع طلاقه أخرى بولادته  
لوجود الشرط وتكون عدهم بالاقرء ثم اذا جاءت بالثالث تين انه كان راجعها بعد وقوع  
الثانية وتقع طلاقه بالثالث بولادته فتحرم عليه حرمة مغلفة وتكون عدهم بالاقرء ولو جاءت بعد  
ذلك بولد في بطن آخر لا تثبت به المراجعة لعدم تصور حاققة وحكما ولا يثبت نسب منه لان  
وطأها حرام عليه الا اذا ادعاء على مايجي عن قريب وقوله في بطون احراز عما اذا كانوا في  
بطن واحدة وهو ما اذا كان بين الولادتين أقل من ستة أشهر لانها بوضع الاول يقع عليها طلاقه  
لوجود الشرط وهي حامل بالثاني والثالث فتكون عدهم بوضع الحمل واذا وضعت الثاني يقع  
عليها طلاقه أخرى وعدهم باقية على حالها لانها حامل بالثالث ثم اذا وضعت الثالث انقضت  
عدهم بولادته ولم يقع عليها شيء وان وجد الشرط لان الطلاق لا يقع مقارنا لانقضاء العدة  
ولهذا لو لم تلد الثالث لم يقع الثانية أيضا لانقضاء العدة بالثاني (والمطلقة الرجعية تترين) لقيام  
النكاح وهو حامل على الربعة وهي مستحبة أيضا (ونذب) أي استحب (أن لا يدخل) الزوج  
(عليها) أي على المطلقة الرجعية (حتى يؤذنها) أي يعلمها بخلق النعل أو التخنخ ونحو ذلك  
ومعناه اذا لم يكن من قصده أن يراجعها فيقع بصره عليها وهي مقبذة فتحصل الربعة ثم يطلقها  
فتطول عليها العدة فيلزمها الضرر (ولا يافر) الزوج (بها) أي بالمطلقة الرجعية (حتى  
يراجعها) وقال زفر له ذلك لقيام النكاح ولنا قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن نزلت  
في الطلاق الرجعي بدلالة السياق (والطلاق الرجعي لا يحرم الوطأ) عندنا وقال الشافعي يحرم  
لان ملك النكاح شرط له وقد زال وبه قال مالك ولنا قوله تعالى ويعلمن أن أحق بردهن وهم  
الازواج والتسمية حقيقة فتلزم قيام الرجعية وقيامها يوجب حل الوطأ بالاجماع  
هذا (فصل) فيما تحل به المطلقة (ويشكح) الرجل (مبائنه) أي التي أبانها بجمادات الثلاث ان  
كانت حرة وبالواحدة ان كانت أمة (في العدة وبعدھا) أي بعد انقضاءها بالبقاء الحل الاصل وهو  
عدم تكامل العدد (لا) يشكح (المبائنه بالثلاث) أي بالطلقات الثلاث (لو) كانت المرأة (حرة)  
(و) لا المبائنه (بالتفتين) أي بالطلقتين (لو) كانت المرأة (أمة حتى يطأها) أي بجماعها (زوج) غيره  
(ولو) كان الغير صبي (مراهما) وهو الذي من البلوغ وقيل الذي تنكح الله ويشتمى الجماع  
والمجنون فيه كالعاقل وكذا النخعي الذي يقدر على الجماع وفي الغاية ان تزوجت بمحبوب  
وحملت منه حلت للاول وثبت به الا حصان خلا فالزفر وعن أبي حنيفة ان كان لا ينزل لا يثبت  
نسبه وكذا لو كانت مقضاة وحملت من الثاني حلت للاول ولو وطئها في الحيض أو النقص  
أو الصوم أو الاحرام منها أو من أحدهما حلت للاول خلافا لمالك ولوائف قضيه بخبره  
لجامعها وهي لا تمنع من وصول سرارة فرجها الى ذكره يحلها الاول وفي تناوي الوبري الشيخ  
الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو اوج بمساعدة يده لا يحلها والباء في (نكاح) تتعاق بقوله حتى  
يطأها أي حتى يطأ المبائنه بالثلاث زوج آخر يشكح (صحح) حتى لا يجامها ووطأها بملك عين  
ولا يشكح فاسد بخلاف اليمين والشرط وطأ الزوج الثاني بالكاتب وهو قوله تعالى حتى تنكح

زوايا غيره والمراد منه الوطء جلال الكلام على القائمة دون الاعادة اذ العقد استشهد باطلاق اسم  
 الزوج هكذا ذكره ولا يخفى عن مناقشة لان اموطء فيلزم أن تكون واطئة وقد قيل يمكن  
 ذلك مجازا كما نسمي زانية بالقكن منه وبالسنة وهي ما روى عن عائشة رضي الله عنها ان رفاعه  
 ابن موال القريظي طلق امرأته عمة بنت وهب فبنت طلاقها فتزوجت بعده بعبد الرحمن  
 ابن الزبير فحاث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انها كانت تحت رفاعه فطلقها ثلاث  
 تطليقات فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير وانه والله ليس معه الا مثل هذه الهدية وأخذت  
 بهدية من جلبابها قالت فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكا وقال لعلي تريدن أن  
 ترجعي الى رفاعه لاحتي يدوق عسلك وتذوق عسله متفق عليه وهذا خبر صحيح مشهور  
 تجوز به الزيادة على الكتاب ان كان المراد انعقد وان كان الوطء فلا اشكال وبالإجماع فان الامة  
 أجمعت على ان الدخول شرط للحل الاول ولم يخالف في ذلك الا سعيد بن المسيب والخوارج  
 والشيعة وداود الظاهري وبشر المريسي وذلك خلاف لاختلاف لعدم استناده الى دليل  
 ولهذا الوقفي به القاضي لا يشترط والشرط الايلاج دون الانزال لانه كمال ويشترط أن يكون  
 موجبا للغسل وهو التقاء الختانين وهذا الحسن البصري في اشتراط الانزال قال العسيلة  
 الانزال قلنا ليس في العسيلة دلالة على الانزال وانما هي كناية عن لذة الجماع (وبعضى عدته) أى  
 عدته النكاح الصحيح بعد زواله بالطلاق من الزوج الثاني وجعل الشارح الضمير فيه عائدا  
 الى الزوج لكونه سببا لها والاول اقرب والثاني أظهر (لا) لتحل له المبانة بالثلاث اذا وطئها غيره  
 (عائذ عيني) بأن يطئها مولاها بعد طلاق زوجها تمين فانه لا يحلها للزوج لان غاية الحرمة بنكاح  
 الزوج الثاني والمولى ليس بزوج (وكره) التزوج (بشرط التحليل) بالقول بأن قال تزوجتك على  
 أن أحملك له أو قالت المرأة ذلك ولو فوي بذلك في قلبها ولم يشترط بالقول لاعبارة له (وان حلت)  
 المبانة بالثلاث (للاول) أى للزوج الاول وهذا واصل بما قبله يعنى بكره شرط التحليل ولكنها  
 تحل للاول وقال ابو يوسف لا يشترط بشرط التحليل ولا تحل له لان هذا فى معنى شرط التوقيت  
 فيكون فى معنى المنعة فيبطل ولهذا قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا أوفى بعمل ولا محالة  
 الا رجعت ما وقال ابن عمر رضى الله عنهم الا يزالان زائنين ولو مكنا عشرين سنة وقال عثمان رضى  
 الله عنه ذلك السفاح وبه قال مالك وأحمد والشافعي في القديم وقال محمد يصح النكاح ولا تحل  
 للاول لانه ليس بمعتور له ولكنه استعمل بالمحذور فيه اقب بالحرمان ولا يحرمة قوله عليه  
 السلام لعن الله المحال والمحال له وهذا يقتضى صحة النكاح والحل للاول والكره ثم قيل  
 انما لم ينعى حصول الحل لان اشتراط ذلك فى العقد هتك للمروءة واعارة النفس فى الوطء  
 اغرض الغيرة وهو قوله نجية واهذا قال عليه السلام هو التيس المستعار ولو ادعت المرأة  
 دخول المحال صدقت وان أنكره هو وكذا على العكس وان خافت المرأة أن لا يطلقها  
 المحال فقالت تزوجتك نفسي على ان امرى بيدى أطلق نفسي كلما أردت فقبل جازا للنكاح  
 وصار الامر بيدها (وبه دم الزوج الثاني مادون) الطلقات (الثلاث) من طلقة أو طلقتين عند  
 أبي حنيفة وأبي يوسف صورته اذا طلقها وهي حرة طلقة أو طلقتين أو طلقة واحدة وهي أمة  
 فتزوجت بأخر ثم باتت منه وانقضت عدتها ثم عادت الى الاول عادت الحرة على مالك ثلاث

تطبيقات والامة بنتين عندهما وهو قول ابن عباس وابن عمر وأصحاب ابن مسعود رضي الله عنهم وقال محمد بن عود بماتني من الطلقات الثلاث ولا يعدم الزوج الثاني الا الثلاث وبه قال زفر والثلاثة وهو قول علي وعمر وأبي بن كعب وعمران بن الحصين وأبي هريرة رضي الله عنهم ولوططها ثلاثا وترقبت باخر ثم بانت منه وانقضت عدتها وعادت الى الاول عادت بثلاث تطليقات اجاعا (ولو أخبرت مطلقة الثلاث بمضي عدته) أي عدة الزوج الاول أضيفت اليه لكونه سببا لها (و) بمضي (عدة الزوج الثاني) والحال ان (المدة تحتمله) أي تحتل اخبارها (له) أي للزوج الاول (أن يصدقها ان غاب على ظنه صدقها) أي صدق المرأة لانه معاملة أو امر ديني لعلني الحل به وقول الواحد فيهما مقبول وهو غير مستنكر اذا كانت المدة تحتمله واختلاف في أدنى هذه المدة فعند أبي حنيفة شهران في العدة الاولى يجعل كانه طلقها في أول الطهر فيجعل طهرها خمسة عشر يوما وحيضها خمسة أيام لان اجتماع أقلها في امرأة واحدة نادر فيؤخذ بالوسط فثلاثة أطهار تكون خمسة وأربعين يوما وثلاث حيض تكون خمسة عشر يوما فصارت ستين على تخريج محمد لابي حنيفة وعلى تخريج الحسن يجعل كانه طلقها في آخر الطهر فيجعل حيضها عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما فالطهران ثلاثون يوما وثلاث حيض ثلاثون يوما فصارت ستين يوما ومثله في الثانية بزيادة طهر على تخريج الحسن وعندهما أدنى مدة تصدق فيها المرأة تسعة وثلاثون يوما ومثلها في الثانية مع زيادة طهر بخمسة عشر يوما هذا في حق الحرة وفي حق الامة فعنده على تخريج محمد أدناه أربعون يوما وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما ثم يحتاج الى مثلها في حق الثاني وزيادة طهر خمسة عشر يوما على رواية الحسن وعندهما احد وعشرون يوما للاول ومثله للثاني وزيادة طهر واحد فعند الشافعي أدنى ذلك أكثر من اثنين وثلاثين يوما طهرها عشرة أيام وحيضها اليوم وعندهما مائة أربعين يوما طهرها عشرة أيام وحيضها ثلاثة أيام وثلاث يوم وعندها تسعة وعشرون يوما وحيضها ساعة وطهرها تسعة أيام ولو قال ان ولدت فأنت طالق ثلاثا فولدت لم تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوما في قول أبي حنيفة على تخريج محمد وعلى تخريج الحسن لم تصدق في أقل من مائة يوم لان أقصى ما يمكن أن يجعل نفاسا خمسة وعشرون يوما ثم طهرها خمسة عشر بعد ذلك ثم فيها ثلاث حيض وطهران على التخيير وبين وانما كان كذلك لان ما ترى من الدم في الأربعين لا يكون حيضا وانما هو نفاس لانه في مدته وماترأه بعد تمام الأربعين يكون حيضا ان تقدمه طهر صحيح وهو خمسة عشر يوما هذا في حق الزوج الاول وفي حق الثاني يحتاج بعده هذا الى ثلاث حيض في ثلاثة أطهار على التخيير وبين وعند أبي يوسف تصدق في خمسة وستين يوما لان نفاسها لا يقدر بأحد عشر يوما لان مدة النفاس أكثر من مدة الحيض فيقتدرا أكثر من أكثر الحيض بيوم ثم بعد هذا ثلاث حيض وثلاثة أطهار هذا في حق الاول وفي حق الثاني يحتاج بعده الى ثلاث أطهار وثلاث حيض وعند محمد تصدق في أربعة وخمسين يوما وساعة لانه لا غاية لأقل النفاس فاذا قالت كان ساعة وجب تصديقها ثم الطهر بعد خمسة عشر يوما ثم ثلاث حيض وطهران هذا للزوج الاول وللثاني يحتاج الى أربعة وخمسين يوما ثلاث حيض وثلاثة أطهار هذا في حق الحرة وفي حق الامة التخيير ظاهر على المذهب كلها ان لم تأمل

هذا (باب في بيان أحكام الأيلاء) \*

هو مصدر من ألى يولى وهو اليمين لغة وفي الشرع (هو) أى الأيلاء (الحلف على ترك أو إتيان ما) أى  
 قربان المرأة أى وطئها (أربعة أشهر أو أكثر) منها وعند السلافة لابد من أكثر والمولى من  
 لا يملكه قربان امرأته إلا بشئ يملكه ومثل ذلك بقوله (كقوله) أى كقول الرجل لا امرأته والله  
 لا أقربك أربعة أشهر أو (كقوله) (والله لا أقربك) فإذا قال ذلك كان مولى لقوله تعالى للذين  
 يؤثرون من نسائهم تربص أربعة أشهر فكون مدة الأيلاء أربعة أشهر من غير زيادة ولا نقصان  
 إذا لو كانت المدة أقل من ذلك أو أكثر لم يكن في التخصيص على الأربعة فائدة وقال الشافعي  
 وأحمد إذا حلف لا يقربها أربعة أشهر لا يكون مولى حتى تزيد مدة المطالبة واشترط مالك زيادة  
 يوم والخليفة عليهم ما نزلوا بيننا والمسلم والذي فيه سواء عند أى حنيفة لأن الذى من أهل اليمين  
 بالله تعالى وعندهما لا يكون الذى مولى عند الشافعي يصح ظهراؤه أيضا وقوله لا أقربك كناية  
 عن الجماع ومنها الوطء والمباضا والافتراض في المبكر والاعتسال منها والائتمان والاصابة  
 والغشيان والمضاجعة والدخول والممس وقوله لا تجتمع رأسى ورأسك وسادة أو لا يجتمعان أو لا أبيت  
 معك فى فراش أو لا أقرب فراشا لا يكون به مولى إلا بالنسيئة وفى البدائع الصريح المجامعة  
 والنكاح ثم بين حكم الأيلاء بالفاء التفسيرية بقوله (فان وطئ) أى امرأته التى ألى منها (فى المدة)  
 أى فى أربعة أشهر (كفر) لأنه حلفت فى عينه وقال الحسن البصري لا تجب الكفارة لقوله  
 تعالى فان فاؤا فان الله عفو ورحيم قلنا المراد به اسقاط العقوبة فى الآخرة لاسقوط الكفارة  
 المشروعة (وسقط الأيلاء) لأن اليمين تتحل بالحنث فلا تبقى بعد انحلالها ولا يلا بدونها (والا)  
 أى وان لم يطأها فى المدة وهى أربعة أشهر حتى مضت (بانت) المرأة منه بتطليقه واحدة وهو  
 قول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وروى ذلك عن عثمان وعلى  
 رضى الله عنهم وهو قول جمهور التابعين وقال الشافعي لا تين بمضى المدة ولا تين يؤمر أن ينفى  
 اليها أو يفارقها فان فعل والافرق القاضى بينهما فالحلاف فى موضعين أحدهما ان التى عنده  
 يكون بعد مضى المدة وعندنا فى المدة والثانى ان الفرقة لا تنفع الاستمرار القاضى أو بتطليق  
 الزوج عنده وبه قال مالك وأحمد وعن الشافعي لا يفرق ولكن يضيق عليه حتى ينفى أو يطلق  
 وعندنا يقع بمضى المدة واستدلو به قوله تعالى فان فاؤا فان الفاء لتعقيب فاقضى جواز الذى  
 بعد المدة وجواز التفريق وانما ذكرنا من كبار الصحابة وقرائة ابن مسعود وأبي بن كعب رضى  
 الله عنهم فان فاؤا فيهن فاقضى أن يكون الذى فى المدة فيكون حجة عليهم لأن قراءتهم لا تنزل  
 عن روايتهم ما والفاء فى الآية لتعقيب التى على الأيلاء بدليل جواز الذى قبل مضى الأشهر  
 ولو كان كما قالوا المأجوز (وسقط اليمين لو) كان حلف (على الأبد) بأن قال والله لا أقربك أبدا وقال  
 والله لا أقربك ولم يقل أبدا الآن مطابقة ينصرف الى الأبد كما فى اليمين لا يكلم فلانا فلا يطل بمضى  
 أربعة أشهر إلا أنه لا يكرر الطلاق ما لم يتزوجها ذلك فى البدائع والتحفة وغيرهما وفى المحيط  
 انه لو بان بمضى أربعة أشهر بالأيلاء ثم مضت أربعة أشهر وهى فى العدة وقعت أخرى فان  
 مضت أربعة أشهر أخرى وهى فى العدة وقعت أخرى ولم يحك خلافا فيه والاول أصح (نلوا)



نكحها) أى فلو تزوج المبانة بالايلاء نكاحاً (ثانياً) والثالث أوصفت المدتان) أى مدة الايلاء بعد  
 التزويج الثاني وهى أربعة أشهر ومدة الايلاء أيضاً بعد التزويج الثالث وهى أربعة أشهر (بإيلاء  
 فى) فى المدتين (بانت) المرأة (بأحرين) أى بتطليقتين أخريين فتحرر عليه حرمة مغلظة لأنه لما  
 تزوجها بانت حلتها فى الجماع وبما تمناعه صار ظالمًا لجوزى بإزالة نعمة النكاح بمضى مدة الايلاء  
 وذكر فى الكافى والهداية أن مدة هذا الايلاء تعتبر من وقت التزويج وقال فى الغاية إن تزويجها  
 فى العدة يعتبر ابتداء المدة من وقت وقوع الطلاق الأول (فإن نكحها) أى المرأة التى بانت منه  
 بالايلاء ثلاث مرات (بعد زوج آخر لم تطلق) بعد ذلك بالايلاء الأول لا رتفاعها لأن الزائد عليهن  
 أنيس فى الملك ولا مضاف إليه فلم يصح التعليق فبقيت اليمين من دون ثبوت حكم الايلاء وقال زفر  
 يعود الايلاء لبقاء اليمين (ولو وطئها) أى هذه المبانة بالثلاث التى تزوجها بعد زوج آخر (كفر)  
 عن عبيد (لبقاء اليمين) فى حق التكفير وإن لم يبق فى حق الطلاق (ولا إيلاء فيما دون أربعة أشهر)  
 يعنى فى الحرمة وهو قول ابن عباس وقال ابن أبى ليلى لو حلف على أقل منها يكون مولياً وهو قول  
 أبى حنيفة وأولاهم يرجع عنه حين بلغه فتوى ابن عباس ولو قال (والله لا أقر بك شهرين وشهرين  
 بعد هذين الشهرين) فهو (إيلاء) فيكون به مولياً لأن الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع  
 وقوله بعد هذين الشهرين وقع اتفاقاً لأنه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك (ولو مكث  
 يوماً) بعد أن قال والله لا أقر بك شهرين (ثم قال والله لا أقر بك شهرين بعد الشهرين الأولين)  
 لا يكون مولياً لأن الثانى إيجاب مبتدأ لم يتكامل المدة (أو قال) لامراته (لا أقر بك سنة الا يوماً)  
 لا يكون مولياً أيضاً عندنا وقال زفر يكون مولياً فى الحال لأن الاستثناء ينصرف الى اليوم  
 الآخر ولأنه استثنى يوماً منكراً فله جعل ذلك اليوم أى يوم اختاره من السنة تعين ثم إذا قرىها  
 يوماً من السنة فإن كان بعد يوم القرى بأربعة أشهر كان مولياً وإن بقى أقل منها لم يكن مولياً  
 وإن كانت اليمين مطابقة بأن قال والله لا أقر بك الا يوماً لا يكون مولياً حتى يقرىها فإن قرىها صار  
 مولياً ولو قال والله لا أقر بك سنة الا يوماً لا يقرى فيه لا يكون مولياً أبداً (أو قال) رجل وهو مقيم  
 (بالعصرة) وأمراته بمكة (والله لا أدخل مكة) (هى) أى المرأة (بها) أى بمكة أى  
 فيها لا يكون مولياً أيضاً لأنه يمكنه أن يقرىها فى المدة بغير شىء يلزمه بأن يخرجها من مكة وقوله  
 (لا) يكون مولياً جواب المسائل الثلاث (وأن حلف بيمين) بأن قال إن قرىتك فقلته على حجة  
 (أو) حلف بذكر (صوم) بأن قال إن قرىتك فقلته على صوم شهر (أو صدقة) بأن قال إن قرىتك  
 فقلته على أن تصدق بمائة درهم مثلاً (أو عتق) بأن قال إن قرىتك فقلته على عتق رقبة أو فعبدى حر  
 (أو طلاق) بأن قال إن قرىتك فأمرنى طالق هى أو غيرها (أو إلى من المطلقة الرجعية فهو)  
 أى الخائف من هذه الاشياء (مول) لأن المنع باليمين قد تحقق بخلاف العين بالصلاة والصوم عند أبى  
 حنيفة وأبى يوسف لأنه يسهل إيجادهما فلا يلحان مانعين وعند محمد يكون مولياً لأنه قرىبه وهو  
 قول أبى يوسف وأولاهم وقال الشافعى فى أحد قولييه لا يكون الايلاء الا بالله تعالى وفى عتق العبد  
 المعين خلاف أبى يوسف (ولو) إلى (من المبانة) أى المطلقة طلاقاً بائناً (والاجنبية لا) يكون  
 مولياً لأن محل الايلاء من تكون من نساءنا بالنص وهم المستامنات بخلاف المطلقة الرجعية  
 لبقاء الزوجية بينهما (ومدة إيلاء الامة شهران) لأنها ضربت اجلاً للينونة فتتصف بالرق

قوله أو طلاقاً أو إلى من المطلقة الرجعية هكذا فى نسخ المتن ليس فى خط المصنف اه من هامش

وعند الشافعي مدتها كمدة إبلاء الحرة لأنها عنده ضربت لظهار الظلم يمنع الحق في الجماع  
 فيستوى فيه الحرة والامة (وان عجز المولى عن وطئها) أي عن وطء امرأته التي إلى منها (عرضه)  
 أي بسبب مرضه (أو بسبب مرضها أو) عجز عن وطئها (بالتق) أي بسبب الرق وهو استداد  
 فم الرحم بالحمة أو عظمة أو نحوهما (أو) عجز بسبب (الصغر أو) لاجل (بعد مسافة) بينهما  
 (فتيمونه أن يقول فنت إليها) هذا إذا كان عاجزاً من وقت الإيلاء إلى أن يمضي أربعة أشهر حتى  
 لو آلى منها وهو قادر ثم عجز عن الوطء بعد ذلك لمرض أو بعد مسافة أو حبس أو أسرا وجب أو نحو  
 ذلك أو كان عاجزاً حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيه باللسان لأنه خلف عن الجماع فيشترط  
 فيه العجز المستوعب للمدة وقال الشافعي لا يصح التي باللسان أصلاً حتى إذا مضت أربعة أشهر  
 نبت حكم الإيلاء لأنه لم يوجد الجماع والسبب ذهب الطحاوي وعن الشافعي يقول نبتت على  
 ما فعلت وعند أحمد يقول متى قدرت جامعك والأصح ما قلنا من أن التي باللسان عند العجز  
 خلف عن الوطء لقول علي وابن مسعود رضي الله عنهما في المريض باللسان وكفي به ماقدرة إلا  
 أنه بشرطين أحدهما أن يكون قوله فنت في مدة الإيلاء والا سخر استمرار العجز إلى انتهاء أربعة  
 أشهر كما ذكرنا (وان قدر) المولى على الجماع (في المدة) أي في مدة الإيلاء على الجماع (فتيمونه  
 الوطء) لأن التي باللسان خلف عن الجماع فإذا قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف  
 بطل كالتيميم إذا رأى الماء ولو قال لامرأته (أنت على حرام) فهو على وجوه الأول هو  
 (إيلاء) أن توى التحريم أو لم ينوشياً لأن تحريم الحلال يمين بالنص (و) الثاني أنه (ظهار) أن  
 نواه أي توى الظهار لأن فيه حرمة فاذنواه صح لأنه يمينه وعند محمد لا يكون ظهار لعدم ركنه  
 وهو نسيبه المحلة بالحرمة (و) الثالث أنه (كذب) أن توى الكذب لأنه أراد حقيقة كلامه  
 فكان كذباً بحقيقة وقيل لا يصدق لأنه يمين ظاهر فلا يصدق في الصرف إلى غيره (و) الرابع أنه  
 طلاق (بأنه أن توى الطلاق) لأنه من الفاظ الكليات (و) الخامس أنه (ثلاث) طلاقات  
 (أن نواه) أي الثلاث وقدمت في الكليات وقيل يصرف التحريم إلى الطلاق من غيرنية لعرف  
 لاسمي في زماننا وأشار الشيخ إلى ذلك بقوله (وفي الفتوى) التي يقضي بها المفتي (إذا قال) رجل  
 (لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن لم ينوطاً فوقع الطلاق) اعتباراً للعرف  
 لا طلاقهم اليوم على الطلاق ولهذا لا يمين به إلا الرجال وعن هذا قالوا لو توى غيره لا يصدق  
 قضاء ومذهب الشافعي في هذا أنه لو توى طلاقاً وظهاراً فكأن توى يميناً أو لم ينوشياً فعليه  
 كفارة يمين وعند مالك طلاق ثلاث في الموطوءة نواه أو لا وواحدة في غيرها وعند أحمد ظهار نواه  
 أم لا وعنه يمين مطلقاً وعنه طلاق مطلقاً ولو قال هذا القول وله أربع نسوة وقع على كل واحدة  
 تطليقة بآئنة وقيل تطلق واحدة متهن وإليه البيان وهو الاظهر والأشبه

### \* هذا (باب) في بيان أحكام (الخلع) \*

وهو التزويج والفصل لغة يقال خلع نعله وثوبه إذا تزعمه وخالعت المرأة زوجها إذا اقتدت بنفسها  
 منه وخالعهما زوجها إذا طلقها على مال وتخالع العاتشيم القرأه صاحب تزويج النياب لأن كل  
 واحد منهما بالباس الأسخروني الشرع (هو) أي الخلع (الفصل من النكاح) بأخذ المال  
 بلفظ الخلع بشرطه شرط الطلاق وحكمه وقوع الطلاق البائن وهو من جهته يمين ومن

حيثما اعراضه (أو اوقع به) أي اخلع (و) الواقع أيضا (بالطلاق على مال طلاق بائن) عندنا  
 وعند الشافعي في القديم نسخ وليس بطلاق روى ذلك عن ابن عباس حتى لو خالعهما رارا  
 بمقتد النكاح بينهما بغير تزويج روى آخره قال أحمد وفي قول من الشافعي أنه رجعى وفي قول  
 روى أصح أقر أنه طلاق بائن كحديثنا لقوله عليه السلام اخلع طلاقا بآبته وخوهر روى  
 عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم موقوفاً ومرفوعاً وكذلك يصح بلفظ البيع أو المباداة  
 ولو قال لم أعن الطلاق لم يصدق لأن ذكر العوض إماراة صادقة على أن مراده الطلاق ولو لم يذكر  
 العوض يصدق في لفظ اخلع والمباداة لأن ما كتبتان ولا يصدق في لفظ الطلاق والبيع لأنه  
 خلاف الظاهر (ولزمها) أي المرأة (المال) لأنه التزامها وإن لم يكن البضع مالا كالتقصص (وكروله)  
 أي المزويج (أخذ شيء) منها (أن تشر) لأن الإباحة بالفراق كاف يقال نشر على زوجته إذا  
 ضربها وجفأها ونشرت المرأة إذا استصعبت على عليها وجاءت ونشرت (وإن نشرت)  
 المرأة (لا) يكرهه إلا أخذ منها أو حوا بالطلاق يتناول القليل والكثير وإن كان كثيراً أعطاهما  
 وجوا المذكور في الجامع الصغير وقال القدوري إذا كان التشويز منها كرهه أن يأخذ منها كثيراً  
 أعطاهما وهو المذكور في الأصل ولو أخذ الزيادة جاز قضاء وكذا إذا أخذ شيئاً والتشويز منه (وما)  
 أي كل شيء (صلح) أن يكون (مهر صلح) أن يكون (بدل خلع) لأن ما صلح أن يكون عوضاً  
 للمتقوم أولى أن يصلح عوضاً للغير المتقوم وهذا لأن البضع حالة الدخول متقوم وعند الخروج  
 غير متقوم ولهذا جاز تزويج الأب ابنة الصغير على مال الصغير ولا يجوز أن يخلع ابنة الصغيرة  
 بما لها فإن قلت قد يصلح الخلع ما لا يصلح للمهر كالأقل من العشرة وكما في يدها بطن غنما ونحو  
 ذلك قلت هذا إيجاب ولا ينعكس إلى مثله كما قد تقرر في موضعه والحاصل فيه أن الغرض في  
 طرد الكل أن يكون مالا متقوم ليس فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة منه المأثبة ومن  
 عكس الكل أن لا يكون مالا متقوماً وأن لا يكون فيه جهالة مستتمة إذا كان مالا ومادون  
 العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد السؤال على طرد الكل ولا على عكسه فافهم (فإن)  
 خالعهما أي المرأة (أو بطلقها بجمهر أو خنزيراً وسبته وقع) طلاق (بائن في) صورة (الخلع) وطلاق  
 (رجعي في غيره) أي في غير الخلع وهو في صورة الطلاق أما وقوع الطلاق فيه مما لا وجود للشرط  
 وهو القبول وأما الافتراق في البينة والرجعية فإن العوض إذا بطل في الخلع بلفظه وهو  
 كناية والواقع به بائن وإذا بطل في الطلاق بلفظه صريحه وهو يختص بالرجعية (بجائنا) يعني بغير شيء  
 عليها واتصاه على أنه صفة مصدر محذوف أي وقوعاً بجائنا ووزنه فعال لأنه ينصرف ذكره  
 الجوهري في باب مجن ثم مثل هذه المسئلة في وقوع الطلاق فيما بغير شيء بمسئلة أخرى وهي قوله  
 (كفنا لغيري) أي كقول المرأة تزويجها خالعي (على ما في يدي و) الحال أنه (لا شيء في يديها) لأنها  
 لم تسم مالا متقوماً فلم تصر غارته والرجوع بالقرور (وإن زادت) المرأة في قولها خالعي على  
 ما في يدي (من مال أو من دراهم) ولم يكن في يديها شيء (ردت عليه) أي على الزوج (مهرها)  
 الذي أخذته منه في قولها من مال لأن ما غيرها حيث أطعمته في مال فترجع عليها بالبدل وعند  
 الشافعي ترد عليه مهر مثلها (أو) ردت عليه (ثلاثة دراهم) في قولها من دراهم لأن ما ذكر  
 الجمع وأقله ثلاثة بخلاف ما إذا تزوجها بدراهم حيث تبطل النسبة للجهالة ويجب مهر المثل لأن

البضع حال الدخول متقوم فأمكن إيجاب قيمته إذا جهل المسمى فإن قلت قد ذكر ابن وهبي  
 للتعريض فينبغي أن يجب بعض الدراهم وذلك درهم أو درهمان قلت لا يلزم ذلك لأنه قد تكون  
 لبيان الجنس لأن في قولها على ما في يدي نوع إجماع لا يعرف من أي جنس هو فبينما بين وسوي  
 القدر يرى بين قولها من دراهم ومن الدراهم فإن قلت كان ينبغي أن يلزمها درهم واحد في  
 المعرف لأنه بمنزلة المقر بالمعرف حتى يصرف إلى أدنى الجنس عند تعذر صرفه إلى الكل كما إذا  
 حلف لا يشتري العبد أو لا يتزوج النساء قلت إنما يصرف إلى الجنس عند عدم قرينة الدلالة على  
 العهد وقد وجدت ههنا وهو قولها على ما في يدي فلا تكون للجنس فوجب اعتبار الجمعية فيه  
 بخلاف ما ذكره المقلد من القرينة الدالة على العهد فيه (وإن خالف) أمر أنه (على عداق لها) أي  
 للمرأة (على أن ابن بثة من ضلته لم تبرا) أي المرأة لأنه عقد معاوضة فمقتضى سلامة العوض  
 واشتراط البراءة عنه شرط فأما في بطل ولا يبطل الخلع لأنه كالنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد  
 بخلاف البيع لأنه يبطل به فلا يصح في الابق فاذا بطل وجب عليه تسليم عينه إن قدرت عليه  
 ولا تقسيم قيمته كما لو خالها على عبد الغير (قالت) المرأة تزوجها (طلقني ثلاثا) أي ثلاث  
 طلقات (وألف فطلق) الزوج طلاقة (واحدة له ثلث الألف) لأن الباء تعجب الاعراض وهو  
 ينقسم على المعوض وعند مالك لزمها كل الألف وعند أحمد يقع بغير شيء (وبانت) المرأة  
 لوجوب المال (وفي) قولها طلقني ثلاثا (على ألف) فطلقها واحدة (وقع) طلاق (رجعي مجانا)  
 يعني من غير شيء عند أبي حنيفة لأن على للشرط فصارا يقع الثلاث شرطا للزوم الألف والبدل  
 لا يوزع على اجراء الشرط وعنددهما عليها ثلث المال والطلاق بائن لأن على مثل الباء في  
 المعامضات وبه قال الشافعي وعند مالك يلزمها كل الألف ولو قال لا امرأته (طلقني ثلاثا)  
 أي ثلاث طلقات (بألف أو على ألف فطلقت) المرأة نفسها بطلقة (واحدة لم يقع شيء) لأنه لم يرض  
 بالثبوتية الإسلامية الألف كلها (و) لو قال لها (أنت طالق بألف أو على ألف فقبلت) المرأة  
 (لزم) الميال للقبول (وبانت) لوجوب المال (و) لو قال لها (أنت طالق وعلى ألف أو) قال  
 لعبد (أنت حر وعلى ألف فطلقت) المرأة (وعتق) العبد (مجانا) أي بغير شيء قبل أو لم يقبل  
 عند أبي حنيفة لأن الأصل انفراد كل جله بنفسه أو الاتصال بدلالة عارضة ولا دلالة فلا شيء  
 وعنددهما ان قبلا وقع الطلاق والعقاق ولزمهما المال والألف لأنه معاوضة وبه قالت الثلاثة  
 وعلى هذا الخلاف لو قالت هي طلقني ولك ألف أو قال العبد أعتقني ولك ألف ففعل (وصح شرط  
 الخيار لها) أي للمرأة (في الخلع لا) يصح (له) أي للزوج عند أبي حنيفة فإن ردت الخلع في أيام  
 الخيار بطل فلا يقع الطلاق وإن قبلت صح فيقع ويجب المال لأن الخلع من جانبها عليك المال  
 وأنه يقبل الخيار كالبيع وقال لا يصح لها كما لا يصح له وبه قالت الثلاثة ولو قال لا امرأته  
 (طالقتك) بك بألف ولم تقبل فقلت (المرأة) (قبلت سيدي) الرجل دون المرأة ولم تطلق لأن  
 الطلاق بمال عين من جانبه وقبولها شرط الحنفية فيكون القول قوله فيه لأنه منسكرك لوجود  
 الشرط (بخلاف البيع) بأن قال غيره بعيتك هذا العبد فلم تقبل حيث لا يقبل قوله في انكار  
 القول لأن الإقرار بالبيع إقرار بالشراء لأنه لا يمت إلا به فأنكاره يكون رجوعا فلا يسمع  
 (ويستقط) من الاستقطاع وقوله (الخلع) بالرفع فاعله (والمباراة) عطف عليه وقوله (كل حق)

بالنصب مفعوله أى كل حق ثابت (لكل واحد) من الزوجين (على الآخر مما يتعلق بالنكاح)  
 هذا عند أبي حنيفة فالمباراة والخلع متساويان فى أن كلا منهما ما يسقط به جميع حقوق النكاح  
 مما لكل منهما على الآخر حتى إذا كان ذلك قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشئ  
 ولو لم تكن قبضت شيئاً لارجع عليه بشئ ولو خالعه على مال لزمها ويسقط الصداق لأنها  
 يقضيان براءة كل منهما عن صاحبه من حقوق العقد وعند محمد لا يسقط فيهما إلا ما سماه فقط  
 ولها المهر على الزوج وله الرجوع عليه بالنصف ما قبضت قبل الدخول ولا تسقط نفقة العدة  
 إلا بالتسمية وبه قالت الثلاثة وقال أبو يوسف تسقط بالمباراة جميع حقوق النكاح كما قال أبو  
 حنيفة ولا يسقط في الخلع إلا ما سماه كما قال محمد لأن المباراة تقتضى البراءة المطلقة من الجانبين  
 والخلع لا وقد بقوله مما يتعلق بالنكاح لأن غيره من الحقوق لا تدخل فيه إلا أن وجوبه ليس  
 بسبب النكاح ونفقة العدة لم يجب بعد ولكن لو شرط البراءة منها سقطت ولو شرط البراءة من  
 نفقة الولد الصغير وحى مؤنة الرضاع ينظران وقوله زقنا كالمسنة ونحوه صح والأقوال لا يصح  
 أبرأوا عن السكنى لأن خروجها معصية ولو أبرأته عن مؤنة السكنى بأن التزمته بأ وسكت  
 ملكها صح مشروطاً في الخلع لأنه خالص حقها وفى الغاية ثم بالخلع حل تقع البراءة من دين آخر  
 سوى دين النكاح فى ظاهر الرواية لا وفى رواية الحسن عن أبي حنيفة تقع وكذلك المباراة هل  
 توجب البراءة عن سائر الديون فيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لا يجب كذا فى الفتاوى  
 الصغرى أما إذا كان العقد بلفظ الطلاق على مال فهل تقع البراءة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح  
 فى ظاهر الرواية لا تقع لأن لفظ الطلاق لا يدل على إسقاط الحق الواجب بالنكاح وفى رواية  
 الحسن عن أبي حنيفة تقع البراءة عنها لانتمام المقصود ولو كان الخلع بلفظ البيع والشراء  
 اختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة قال فى الفتاوى الصغرى والصحيح أنه كالخلع والمباراة  
 وعندهما الجواب فيه كالجواب فى الخلع وفى الفتاوى الصغرى أيضاً لو قال لامرأته خالعتك  
 فقبلت المراءة يقع الطلاق وتقع البراءة أن كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب عليها رد ما ساق  
 اليها من المهر لأن المال مذكور عرفاً بذكر الخلع فلهذا عن أول إقرار شيخ الإسلام خواهر زاده  
 رحمه الله فعلم بهذا أن ما ذكره فى أول مسائل الخلع بقوله إذا قال لأمراة خالعتك فقبلت لا يسقط  
 شئ من المهر فيه نظراً والله أعلم (وقوله (حتى لو خالعهما) الخ توضيح وبيان لاسقاط الخلع  
 والمباراة كل حق لكل منهما على صاحبه مما يتعلق بالنكاح أى حتى لو خالعه رجل امرأته  
 (أو بارأها) بأن قال بارأتك أو قالت بارأتنى وكان الخلع أو المباراة (بإعمال معلوم كن الزوج) أى  
 ثبت له (ما سمعت) هى (له) أى للزوج (ولم يبق لأحدهما) أى لأحد الزوجين (قبل صاحبه دعوى  
 فى المهر) حتى لا يجب عليه إرد ما قبضت ولا عليه دفع ما لم تقبض سواء (مقبوضاً كان) المهر  
 (أو غير مقبوض) وسواء كان (قبل الدخول بها) أى بالمراءة (أو بعده) أى بعد الدخول فهذا  
 ينقسم على وجوه لانه إما أن لا يسمي شيئاً أو يسمي المهر أو بعضه أو مالا آخر وكل واحد على  
 وجهين إما أن يكون قبل الدخول أو بعده والمهر لا يجوز أن يكون مقبوضاً أو غير مقبوض  
 فالجمله ستة عشر وجهاً الأول أن لا يسمي شيئاً وكان قبل الدخول وكان المهر غير مقبوض برئ  
 كل منهما عن حق الآخر مما لزمه فى النكاح فى الصحيح الثانى أن لا يسمي شيئاً وكان قبل الدخول

وكان المهر مقبوضا فالحكم كذلك الثالث أن لا يسميا شيئا وكان بعد الدخول وكان المهر  
 مقبوضا فالحكم كذلك الرابع أن لا يسميا شيئا وكان بعد الدخول وكان المهر غير مقبوض  
 فالحكم كذلك الخامس أن يسميا المهر وهو ألف درهم مثلا وكان بعد الدخول ولم يكن مقبوضا  
 يسقط عنه كله السادس أن يكون بعد الدخول وكان مقبوضا يرجع عليها بجميعه بالشرط  
 السابع أن يكون قبل الدخول وكان المهر مقبوضا ففي القياس يرجع عليها بألف وخمسمائة ألف  
 بالشرط وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وفي الاستحسان يرجع عليها بالالف المقبوض فقط  
 لأن المهر اسم لما تستحقه المرأة وهو خمسمائة قبل الدخول فيجب عليها إردؤه بالشرط وخمسمائة  
 أخرى بالطلاق قبل الدخول لأنها قبضت ما لا تستحقه فيجب عليها إردؤه الثامن أن لا يكون المهر  
 مقبوضا ففي القياس يسقط عنه جميع المهر ويرجع عليها بالزائد وفي الاستحسان لا يرجع عليها  
 بشيء الماذكرنا أن المهر اسم لما تستحقه المرأة وهو خمسمائة فيجب لها ذلك عليه ويجب له مثله  
 عليها بالشرط فليتمين قضاها التاسع أن يسميا بعض المهر بأن خالعهما على عشرة مهر هام مثلا  
 والمهر ألف وكان بعد الدخول والمهر مقبوض يرجع عليها بمائة درهم ويسلم الباقي لهما العاشر  
 أن لا يكون المهر مقبوضا ففي هذه الصورة يسقط عنه كل المهر مائة بالشرط والباقي يحكم الخلع  
 الحادي عشر أن يكون قبل الدخول والمهر مقبوض ففي القياس يرجع عليها بستمائة منها مائة  
 بدل الخلع وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وفي الاستحسان يرجع عليها بمائة درهم مما لا ذلك  
 عشرة مهرها قبل الدخول وبرئت المرأة عن الباقي يحكم لفظ الخلع الثاني عشر أن لا يكون المهر  
 مقبوضا يسقط عنه كله استحسانا العشر بالشرط والنصف بالطلاق قبل الدخول والباقي يحكم  
 الخلع الثالث عشر أن يسميا ما لا غير المهر وكان بعد الدخول والمهر مقبوض فله المسمى لا غير  
 الرابع عشر أن لا يكون المهر مقبوضا فله المسمى ويسقط عنه المهر يحكم الخلع الخامس عشر أن  
 يكون قبل الدخول والمهر مقبوض فله المسمى بالشرط ويسلم لهما ما قبضت ولا يجب عليها رد شيء منه  
 السادس عشر أن لا يكون مقبوضا فله المسمى بالشرط ويسقط عنه المهر يحكم الخلع (وان خلع)  
 الاب (صغيرة) أي ابنته الصغيرة (بما لها لم يجز عليها) أي على الصغيرة لأن الخلع على مالها  
 كالنزع به فلا بد من علم (وطلقت) الصغيرة بقبول الاب في الأصح لأنه لا يلزم من عدم وجوب  
 المال عدم وقوع الطلاق الا ترى أن الخلع بالزجر يقع به الطلاق ولا يوجب شيئا (ولو) خالعهما  
 الاب (بألف) درهم (على ارضامن) للألف بمعنى أنه ملتزم له لأنه ضامن عنها بطريق الكفالة  
 لأن المال لا يلزمها فإذا التزم جاز ذلك ولهذا (طلقت) الصغيرة (و) تجب (الألف عليه) أي على  
 الاب لأن اشتراط بدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب أولى ووقوع الطلاق بقبول الاب وقد  
 قيل ان تأويل المسئلة أن يخالعهما على مال آخر مثل مهرها ما الخلع على مهرها فغير جائز لأن  
 الاب ليس له ولاية ابطال ملكها بمقابلته شيء ليس بمقوم ولا يعتبر ضمانه في ذلك والأصح ان الخلع  
 على مهرها كالخلع على مال آخر وضمان الاب آياه صحيح ثم بعد ذلك ينظر فان كان مهرها الفا  
 مثلا وكان قبل الدخول لزمه الألف قياسا وفي الاستحسان يلزمه خمسمائة وقد تقدم وجههما  
 ولو شرط الزوج البذل عليها توقف على قبولها ان كانت أهلا له بأن تكون ميمة وهي التي تعرف  
 ان الخلع سالب والنكاح جالب فان قبضت وقع اتفاقا لوجود الشرط ووقوع الطلاق يعتمد دون

لزم المال على ما مروا من قبل الاب عنها صح في رواية ولا يصح في اخرى وهي الاصح لان قبولها  
بمعنى شرط البين وهو لا يحتمل النيابة وان خالعهما على مهرها توقف على قبولها فان قبلت وقع  
الطلاق ولم يسقط من المهر شيء لما ذكرنا وان قبله الاب فعلى الرايتين ما لم يضمنه وان ضمنه صح  
ووقع الطلاق لوجود الشرط والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان احكام (الظهار) \*

وهو مصدر من ظاهر بظاهر وفي الشرع (هو) أى الظهار (تشبيهه المنكوحه بجمرة) أى  
بامرأة محرمة (عليه) أى على المشبه (على التأييد) مثل الام والبنت والاخت وقيل ينبغى  
أن يزداد اتفاقا للخروج أم المزني بم او بنته لانه لو شبهها بهما لا يكون مظاهرا كذا في شرح  
الطحاوى وفي الاختيار يكون مظاهرا عند أبي يوسف خلافا لمحمد بناء على أن القاضي اذا قضى  
بجواز نكاحهما ينفذ عنده خلافا لأبي يوسف وفي المحيط لو قبل امرأة أو لمساها ونظر الى فرجها  
بشهوة ثم شبه امرأته بابنته لم يكن مظاهرا عند أبي حنيفة ولا يشبه هذا الوطء لان حرمة  
منصوص عليها (حرم عليه) أى على المظاهر (الوطء ودواعيه) كاللمس والقبلة بشهوة (بأنات)  
أى بقوله أنت (على كظهر أى حتى يكفر) عن ظهاره لقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم  
الى أن قال فتحرر برقبته من قبل أن يتماسا نزلت في خولة بنت مالك بن ثعلبة امرأة أوس بن  
الصامت وهو مشهور وعند الشافعي في الجديد وأجسد في رواية لا تحرم الدواحي (فلو وطئ)  
المظاهر (قبله) أى قبل التكفير (استغفر ربه) عز وجل ولا يجب عليه غير الكفارة الاولى أشار  
اليه بقوله (فقط) وقال سعيد بن جبير عليه كفارة ن قال النخعي عليه ثلاث كفارات والحجة  
عليه ما مروى أن سلمة بن سخريج واقع امرأته وقد ظاهر منها اتى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله انى ظاهرت من امرأتى فوقعت عليه اقبل ان أكفر فقال ما حملك على ذلك  
يرحمك الله فقال رأيت خلخالها في ضوء القمر قال فلا تقر بهما حتى تفعل ما أمرك الله رواه  
الاربعة وقال الترمذى حديث حسن غريب صحيح وفي رواية قال له اسع تغفر ربك ولا تعد حتى  
تكفر ولو كان شيء آخر واجبا عليه لبينه عليه السلام له (وعوده) أى عود المظاهر وهو العود  
المذكور في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا (عزمه على وطئها) أى على وطء المظاهر اياها وقال  
الشافعي أن يسكنها بعد الظهار زمانا يمكن فيه ايتاع الطلاق ولا يطلق حتى لو طلق موصولا  
بالمظاهر لا يلزمه كفارة عنده لان العود النقض يقال فلان صنع في حق فلان صنيعه ثم عاد  
ها أى نقضه فنقض الظهار في امساكها انكاحا لان موجب هذا التشبيه ان لا يسكنها انكاحا  
وقال مالك العود الوطء نفسه والحديث المذكور يرد عليه وقالت الظاهرية أن يتكلم بالظهار  
مرة أخرى ولا يحرم وطؤها بدون الثانية وهذا افساده ظاهر لانه لو كان كذلك لقال يعمدون من  
الاعادة لا من العود ولان موجب الظهار هو حرمة الوطء فيقتصر في العزم على الوطء وأما النكاح  
فهو بجماله واللام في قوله لما قالوا بمعنى الى وقيل بمعنى فى وقال القراء جمع عن أى يرجعون  
عما قالوا فيريدون الوطء والعود الرجوع فاذا قصد وطئها وعزم عليه رجع عما قال فلهاذا يجب  
عليه الكفارة حتى لو أبانها أو لم يعزم على وطئها لم يجب عليه لعدم الرجوع وكذا لو مات أحدهما  
ولو عزم ثم رجع وترك العزم سقطت عنه والمرأة ان تطالبه بالوطء وعليها أن تمنعه من الاستمتاع

بها حتى يكفر وعلى القاضي أن يجبره على التكفير دفعا للضرر عنها (وبطنها) أي وبطن أمه  
 (ونخذها وفرجها كظها) حتى لو شبه امرأته بعض من هذه الاعضاء يكون مظاهرا لان  
 هذه الاشياء يحرم عليه النظر اليها ولمسها بخلاف اليد وفخوها لانه يجوز النظر اليه ولمسه  
 بلا شهوة (وأخفه) أي وأخت المظاهر (وعتمه وأتمه رضاعا) أي من جهة الرضاع وهو راجع  
 الى الكل (كأتمه) نسباً حتى يصير مظاهراً بتشبيهه منكوحته بواحدة ممن لان حرمتين على  
 التأبد بخلاف ما لو شبهها بأخت امرأته أو عمتها أو خالتها لان حرمتين ليست على التأبد  
 (ولو قال لامرأته (رأسك) على (كظها) أي (وفرجك) على (كظها) أي (ووجهك) على  
 كظها) أي (ورقبك) على (كظها) أي (ونصفك) على (كظها) أي (وثلاثك) على (كظها) أي كان  
 مظاهراً في الكل (كأنت) على (كظها) أي لان هذه الاعضاء مبرمها عن الجميع وعراب  
 هذا التركيب ان قوله رأسك في محل الرفع على الابتداء والتقدير وقوله رأسك وقوله كأنت  
 في محل الرفع على الخبرية أي كقوله أنت على (كظها) أي (وان نوى) المظاهر (بأنت) أي بقوله  
 أنت (على مثل أي برأ) أي كرامة (أو) نوى (ظهاراً أو) نوى (طلاقاً فكم نوى) أي يستعسر  
 منه فان قال أردت الكرامة فهو وكأ قال لان التكريم بالنسبة فاش في الكلام وان قال  
 أردت الظهار فهو وظهار لانه شبهها بجميعها وان قال أردت الطلاق فهو طلاق بائن لانه تشبيه  
 بالآتم في الحرمة فكانه قال أنت على حرام ونوى الطلاق (والأ) أي وان لم يشبه (أ) لغا كلامه  
 عندهما لاحتمال الحمل على الكرامة وعند محمد وظهار لانه شبهها بجميعها فمدخل العضو  
 في الجملة وعن أبي يوسف مثله اذا كان في حالة الغضب وعنه أنه يكون ايلاء ولو قال أنت على  
 كأي فهو مثل قوله أنت على مثل أي في الوجوه كلها (و) ان نوى (بأنت) أي بقوله أنت (على  
 حرام كأي ظهاراً أو) نوى (طلاقاً فكم نوى) لانه من الكنايات فيكون طلاقاً بالنية  
 وان نوى الظهار فظهار لانه شبهها في الحرمة بأتمه ولو شبهها بظهارها كان ظهاراً فبكلها أولى  
 وان لم يكن لنية فهو وظهار لانه لفظ محتمل فيثبت به الادنى وعند أبي يوسف هو ايلاء (و) ان نوى  
 (بأنت) أي بقوله أنت (على حرام كظها) أي طلاقاً (أو) نوى (ايلاء فظهار) أي فهو وظهار  
 عند أبي حنيفة لانه صريح فيه فلا تعدل فيه النية وقوله حرام نوى كيداً لقضي اللفظ فلا يغيره  
 وقالان نوى ظهاراً أو لم تكن لنية فهو وظهار وان نوى طلاقاً فطلاق وان نوى ايلاء فايلاء  
 لان كلامها محتمل لكلامه ثم ان نوى الطلاق لا يكون ظهاراً عند محمد وعند أبي يوسف يكونان  
 مع الظهار باللفظ والطلاق بنية وان نوى ايلاء ينبغي أن يكون ايلاء وظهاراً بانهما هما  
 (ولا ظهار الا من زوجته) اتعين في النص فلو ظاهراً من أمته لا يكون مظاهراً اخلافاً لما لاك  
 والنص حجة عليه ولان الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنقل الشرع حكمه الى تعريم مؤقت  
 بالكفاءة والامة ليست يجعل للطلاق فلا تكون محلاً للظهار كالايلاء كان طلاقاً في الحال  
 فانهم الشرع الى مضي أربعة أشهر (فلو تكلم) رجل (امرأة بغير أمرها) أي بغير اذنها  
 (فظاهرها) فاجازته أي التكاح بعد ذلك (بطل) الظهار لانه صادق في التشبيه في ذلك الوقت  
 فلا يجب عليه جراء الزور وقوله لنسائه (أنتن) على (كظها) أي ظهاراً منهن جميعاً لوجود ركنه  
 في كهن وهو التشبيه وارتفاع ظهار على أنه خبر عن القول المقدر كما ذكرناه (وكفر) المظاهر



في المسئلة المذكورة (الكل) واحدة منهم فان كانت ثلاثا فثلاث كفارات وان كانت  
اربعا فاربعة لانها لانتهاء الحرمة وهي تثبت في حق الكل فتتعدد بتعدد ما لا يكفيه  
كفارة واحدة اذا ظاهرها من بكلمة واحدة كما لو قال والله لا اقرب بكن ثم قربهن لم يلزمه  
الا كفارة واحدة قلنا الكفارة في الايلاء لهتك حرمة اسم الله تعالى فلا تتعددا لا بتعدد ذكر  
اسم الله عز وجل

هذا (فصل) في بيان الكفارة (وهو) أي التكفير (تحرير رقبة) قبل الوطء وذلك لتعجيله  
فتقدم عليه سواء كانت الرقبة ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا مسلمة أو كافرة لا طلاق النص وقال  
الشافعي لا يجوز الكفارة كما في قتل الخطأ به قال مالك وأحمد قلنا الاصل أن يعمل بقتضى  
كل نص اطلاقا وتقييدا ويجوز المرئ عند البعض ولا يجوز عند آخرين لانه مستحق القتل  
حق يجوز المرتبة بلا خلاف (ولم يجوز الاعبي ومقطوع البدين أو) مقطوع (أبهم) أي  
أبهم البدين (أو) مقطوع (الرجلين) لم يجوز (المجنون) أيضا والاصل أن فوات جنس المنفعة  
يمنع الجواز والاختلال لا يمنع فيجوز الاصم والاعور ومقطوع إحدى اليدين وإحدى الرجلين  
من خلاف والخصي والمجنون ومقطوع الأذن والمارد بالاصم الذي يسمع اذا أصبح عليه  
فاما الاخر من فلا يجوز فوات جنس المنفعة (و) لم يجوز (المدير) أيضا (وأما الولد) لاستحقاقهما  
الحرية من وجه فمكان الرقبة فيه ما ناقصا (و) لم يجوز أيضا (المكاتب الذي أدى شيئا) من مال  
الكتابة لانه تحرير بعوض وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز لأن رقعه ينقص عما أدى  
فكان باقيا من كل وجه ولهذا يقبل الفسخ بخلاف المدير وأم الولد (فان لم يؤد) المكاتب (شيئا)  
من مال الكتابة يجوز لانه تحرير من كل وجه وقال الشافعي وزر لا يجوز لانه استحق الحرية  
بوجه الكتابة (أو اشترى) المظاهر (قريبه) مثل أبيه أو أخته أو أخيه حال كونه (أو بابا الشراء  
الكفارة) يجوز أيضا لان الشراء علة العتق وقال زفر والسهل لا يجوز وهو قول أبي حنيفة  
أولان علة العتق القرابة والشراء شرطه وعلى هذا الخلاف لو وهب له أو تصدق عليه  
أو أوصى له به وهو ينوي به عن الكفارة (أو حرر) المظاهر (نصف عبده عن كفارة ثم حرر  
باقية) وهو النصف الآخر (عنه) أي عن الكفارة يجوز أيضا لانه أعتق رقبة كاملة  
بكلامين فحصل المقصود به وقوله (صح) جواب المسائل الثلاث أي صح ما نعل المظاهر في هذه  
المسائل (وان حرر) المظاهر (نصف عبده مسترك) بينه وبين غيره (وضمن) اشترى به (بأية)  
وهو النصف الآخر لم يجوز ذلك عند أبي حنيفة لان الاعتاق يتجزأ عنده وقال لا يجوز  
لان الاعتاق لا يتجزأ عندهما فاعتق جزء منه عتق كله فصار معتقا كل العبد وهو ملكه الا أنه  
ان كان موصرا ضمن نصيب شريكه فيكون عتقا بغير عوض فيجزيه وان كان موصرا سعى العبد  
فيكون عتقا بعوض فلا يجوز به عن الكفارة فان قلت ما الفرق بيننا وبين المسئلة التي قبلها قلت  
المنقصان هنا عتق في النصف الاخير لعدم راسمة الرقبة فيه ثم انتقل اليه بالضممان ناقصا  
فلا يجوز به عنه او هنالك المنقصان كذهاب البعض بسبب العتق فجعل من الاداء (أو حرر)  
المظاهر (نصف عبده ثم وطئ) المرأة (التي ظاهرها ثم حرر باقية) وهو النصف الآخر لم يجوز  
أيضا عنده خلافا لها وهي أيضا مبنية على الاصل المذكور وقوله (لا) جواب المسئلتين أي

لا يجوز عن الكفارة (فإن لم يجد) المظاهر (ما يعق صام شهرين متتابعين ليس فيه ما) أي  
 في الشهرين شهر (رمضان وأيام منية) وهي يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق لأن التتابع  
 منصوص عليه وهو يقدر على شهرين متواليين خاليين عن هذه الأيام بخلاف ما إذا حاضت  
 المرأة في صوم كفارة الإفطار أو القتل حيث لا ينقطع به الترتيب لأنها لا تجدد أمنه في شهرين  
 بخلاف كفارة اليمين والنفاس والمرض حيث تستقبل في هذه الأشياء لأنه يمكن وجود شهرين  
 خاليين عن النفاس والمرض ومدة كفارة اليمين قليلة فيمكنها أن تصوم مرتين من غير حرج  
 ثم إن صام شهرين بالاهله أخره وإن كانا ناقصين ولا فلا يجوز به إلا الكامل (فإن وطئها) أي  
 المرأة التي ظاهر منها (ففيه ما) أي في الشهرين (أيلاً) أي في الليل حال كونه (عامداً أو) وطئها  
 (يوماً) أي في اليوم حال كونه (ناسياً) وانما لم يقل نهراً ليدخل فيه ما بين طلوع الفجر إلى  
 طلوع الشمس (أو أفطر) فيه ما مطلقاً سواء كان بعدراً أو غير عذر (استأنف الصوم) عندهما  
 لأنه بالافطارات الترتيب وبالوطء قد سديم الكفارة وقال أبو يوسف لا يستأنف إلا بالافطار  
 لأنه يمنع التتابع وبه قال الشافعي وعند مالك وأحمد إن كان بعدراً لا يستأنف (ولم يجوز للعبد  
 إلا الصوم) لأنه لا مال له (وإن أطمع أو اعتق عنه) أي عن العبد (سبيله) أي مولاه وهو واصل  
 بما قبله وعند ابن القاسم المالكي لو أطمع باذن سيده جاز (فإن لم يستطع) المظاهر (الصوم أطمع  
 ستمين فقيراً كالقطرة) في قدر الواجب يجب عليه نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير  
 لقوله عليه السلام لسلمة بن خنجر البياضي أطمع ستمين مسكيناً وسقمان تمر بين ستمين مسكيناً  
 رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وعند الشافعي لكل مسكين مدامن غالب قوت  
 باده وعند مالك مدامن عده شام وهو مدامن عبد النبي صلى الله عليه وسلم وعند أحمد من البر مدامن  
 ومن تمر أو شعير مدين (أو) دفع (قيمتها) أي قيمة المذكور وعند الثلاثة لا يجوز وقدم الأصل  
 في الزكاة ويجوز تكميل أحد النوعين بالآخر لا اتحاد المقصود وهو الاطعام فصار جنساً  
 واحداً من هذا الوجه فإذا التكميل بالأجزاء ولا يجوز بالقيمة حتى لو أدى أقل من صاع من  
 التمر يساوي نصف صاع من بر لا يجوز لأن القيمة لا تعتبر في المنصوص عليه فصار كالو أدى  
 نصف صاع من تمر جديد يساوي صاعاً من الوسط حيث لا يجوز ولا يرد على هذا ما لو أطمع خمسة  
 وكسا خمسة في كفارة اليمين حيث تجوز الكسوة عن الاطعام بالقيمة والكسوة منصوص  
 عليها ويجب لا يجوز تكميل أحدهما بالآخر أجزاء ولا ما لو اعتق نصف رقبة وصام شهرين  
 حيث لا يجوز تكميل أحدهما بالآخر لأن شرط منعه اعتبار القيمة بشرط جواز التكميل  
 اشتداد الجنس فلم يوجد لأن الكسوة غير الاطعام والاعتاق غير الصوم ولا يلزم على هذا جواز  
 اعتق نصف رقبتين مشتركتين لأن المنصوص عليه الرقبة ونصف الرقبتين ليس برقبة بخلاف  
 ما لو اشتركا في الضحية شاتين حيث يجوز لأن الشركة لا تمنع صحة الضحية (فلأمر) المظاهر  
 (غيره أن يطعم عنه من ظاهره) أي لأجل ظاهره (ففعّل) الغرض بذلك (أجزأه) وفي بعض النسخ  
 صح لأنه طلب منه التخليص المعنى والفقر فافضل له أو لا ثم لنفسه فصحقق تملكه ثم تخليصه ثم في ظاهر  
 الرواية ليس للامور أن يرجع على الأمر لأنه يحتمل الهبة والقرض فلا يرجع بالشك  
 وعن أبي يوسف أنه يرجع (وتصح الإباحة في الكفارات) وهي كفارة الظهار وكفارة الصوم

وكفارة المين وكفارة القتل (و) في (القديّة) أيضاً مثل أجر ثمة الجنائيات في الحج ونحوها  
 (دون الصدقات والعشر) لأن المنصوص فيها الإتياء وهو يقتضي القليل بخلاف الكفارات  
 والقديّة لأن المنصوص فيها الإطعام وهو حقيقة في التمكين وذلك بالإباحة وانما جاز التمسك  
 بدلالة النص وقال الشافعي لا تجوز الإباحة في الكل ولا بد من التمسك لانه أدفع الحاجة  
 (والشرط غداً) بنفع العين المحبة وهو تنبيه غداً (أو عشاءاً) بنفع العين تنبيه عشاءاً وقوله  
 (مشبعان) صفة كل منهما على الانفراد (أو غداً وعشاءاً) في يوم واحد لأن المعتبر دفع حاجة  
 اليوم وذلك بالغدا والعشاء عادة ويقوم قدرهما مقامهما فكان المعتبر أكلان والسهور  
 كالغدا ولو عدى ستين وعشاً ستين غيرهم لم يجزه إلا أن يعيد على أحد الستين منهم غداً  
 أو عشاءاً ولا بد من الإدام في خبر الشعير والذرة بخلاف خبر البر فاذا شبعوا أجزأه قليلاً أو  
 كثيراً الحصول المقصود ولو كان فيهم صبي فطيم لم يجزه لأنه لا يستوفي كلاً ولا وكذا لو كان بعضهم  
 سبعاً من قبل الأكل (فإن أعطى فقيراً) واحداً (شهرين) يعني أطعمه ستين يوماً (صح) وقال  
 الشافعي لا يصح لأن التفرق على الستين واجب بالنص ولما أن المقصود سد حاجة المحتاج  
 والحاجة تتجدد بتجدد الأيام فكان اليوم الثاني كسكين آخر (ولو) أعطى مسكيناً واحداً  
 كله (في يوم) واحداً (لا يصح إلا عن يومه) ذلك لأن الواجب عليه التفرق ولم يوجد كالحاج  
 إذا رمى الجرة بسبع حصيات بدفعة واحدة لا يجزيه إلا عن واحدة وأما إذا ملكه بدفعات  
 فقليل يجوز وقيل لا يجوز إلا عن يومه ذلك وهو الصحيح (ولا يستأنف) الإطعام (بوطنها) أي  
 بوطء المظاهر التي ظاهر منها (في خلال الإطعام) لإطلاق النص فيه فيجوز على إطلاقه ولا يحمل  
 على المقتدي إلا عنق والصوم بالقياس (ولو أطم) المظاهر (عن ظهاريين) ستين فقيراً كل فقير  
 صاعاً) بأن أعطى ستين فقيراً ستين صاعاً من البر (صح عن) ظهاري (واحد) عندهما وقال محمد  
 صح عنهما كالأختلاف جنس الكفارة وإيهما أن النية في الجنس الواحد لغو لعدم الاحتياج  
 إليه لعدم الشائنة فإذا التفتية العدد بقبضية مطلق الظهار والموتى يصلح كفارة واحدة  
 لأن التدبير بصف الصاع يمنع نقصان فلا يمنع الزيادة فصاعاً إذا نوى أصل الكفارة ولم يزد  
 عليه بخلاف ما إذا تفرق الدفع أو كانتا جنسين (و) لو أطم ستين فقيراً كل فقير صاعاً (عن) كفارة  
 (إفطار) كفارة (ظهاريين صاعاً) أي عن كفارة إفطار وظهاريين اتفاقاً لاختلاف  
 الجنسين كما ذكرنا (ولو حرر عبدان عن ظهاريين ولم يعين) أحدهما (صح عنهما) أي عن  
 الظهاريين لا لتحاد الجنس وعند الشافعي ومالك لا يصح إلا تعين (ومثل) أي مثل حكم التعزير  
 في المسئلة المذكورة (الصيام) بأن صام عنهما أربعة أشهر (والإطعام) بأن أطعم عنهما مائة  
 وعشرين مسكناً ولم يعين أحدهما (ما إذا) كرنا (وان حرر عنهما) أي عن ظهاريين (رقبة  
 أو صاع) عنهما (شهرين) صح عن واحد (يعني له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وعند الشافعي  
 ومالك وقر لا يصح عن واحد منهما) (و) (أن حرر) (عن ظهاري) كفارة (قتل لا) يجوز بأن أعتق  
 رقبة مؤمنة عن ظهاري أو قتل لم يجز عن واحد منهما وإن كانت كفارة جاز عن الظهاري استحباً  
 لأن الكفارة لا تصلح لكفارة القتل فعبثت الظهاري عن الشافعي له أن يجعل عن أحدهما  
 في الفصلين والأصل في هذا أنه إن نية التعيين في الجنس الواحد لغو في المختلف مفسد على

ما تقدم فاذا الغاي في مطلق النية انه ان يعين أيها ما شاء ألا ترى انه لو نوى قضاء يومين من رمضان  
يجزئ به عن يوم واحد ولو نوى عن القضاء والنسأ أو عن القضاء والكفارة لا يجزئ به عن واحد  
منهم أو يعرف اختلاف الجنس في الحكم باختلاف السبب والصلوات كلها من قبيل المختلف  
حتى الظهور من يومين أو العصرين من يومين بخلاف صوم رمضان لانه عبارة عن ثلاثين يوما  
بلياليه فلاجل هذا لا يحتاج الى تعيين صوم يوم السبت مثلاً أو يوم الاحد حتى لو كان  
عليه قضاء يومين من رمضان بشرط التعيين عن أحدهما ولو نوى ظهراً أو عصرًا أو نوى ظهراً  
وصلاة جنازة لم يكن شارعاً أصلاً ولو نوى ظهراً ونسأ لم يكن شارعاً أصلاً عند محمد وعند أبي  
يوسف يقع عن الظهور لانه أقوى ولو نوى صوم القضاء والنفل أو الزكاة والنطوع أو الحج  
المندور والتطوع **وكون تطوعاً عند محمد** وعند أبي يوسف يقع عن الأقوى ولو نوى حجة  
الاسلام والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقاً والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (اللعان) \*

وهو مصدر لاعتن من اللعن وهو الطرد والابعاد وتسمى به لمافي من لعن نفسه في الخامسة وهي  
من تسمية الكل باسم البعض كالصلوة تسمى ركوعاً وجوداً وفي الشرع (حتى) أي اللعان  
والتأنيث باعتبار الملاعة أو بالنظر الى قوله (شهادات مؤكدة باليمين مقرونة باللعن) هذا  
ركن اللعان وهي (قائمة مقام حد القذف في حقه) أي في حق الزوج وله ذائب شرط كونها  
من حجة قاذفها ولا تقبل شهادته بعد اللعان أبداً (و) قائمة مقام حد الزنا في حقتها) أي في حق  
المرأة وهذا لو قذفها مراراً يكتفي لعان واحد كالحذف وقال الشافعي هي أيمان مؤكدة باللفظ  
الشهادة فيشترط أهلية المين عنده فيجبري بين المسلم وامرأته الكافرة وبين الكافر وامرأته  
الكافرة وبين العبد وامرأته وبه قال مالك وأحمد وعندنا يشترط أهلية الشهادة فلا يجبري  
الابن المسلمين الحزبين العاقبين البالغين غير محمد ودين في قذف لقوله تعالى في شهادة أحد هدم  
(فلوقذف) رجل (زوجته بالزنا) بأن قال أنت زانية أو ذنبت وقيد به لانه لو قذفها بغيره لا يجب  
اللعان لانه قائم مقام الحد فلا يجب الا بما يجب به الحد (و) الحال أنهم ما (صلحوا) حال كونهم ما  
(شاهدين) لأن الركن فيه الشهادة والفاسق من أهل الشهادة عندنا لأنه لا تقبل شهادته  
في أكثر المواضع لثمة وهذه الشهادة مشروعة في موضع التهمة فلا ترد فيجبري بين الناسق  
وامرأته وكذلك تجبري بين الاعمي وامرأته وان كانت عمية لانه من أهل الشهادة هنا وان كان  
لا تقبل شهادته في سائر المواضع لكونه لا يميز بين المشهود له وعليه وهنا يقتد وأن يميز بينه وبين  
امرأته (و) الحال أنهم (حتى) أي المرأة (من يحد قاذفها) لأن اللعان قائم مقام حد القذف  
في حقه فلا بد من احصائها وتخصيص ذكر المرأة بهذا لاثبات عتقها لأن حد القذف لا يجب  
الا اذا كان المتذوف عتيقاً فكذا اللعان لانه قائم مقامه فاذا لم تكن عتيقة ليس لها  
أن تطالب به لقوات شرطه فلا يتصور اللعان وهذا المعنى لا يوجد في حقه فلذلك خصت  
بالتذكر بهذا وما قاله في النهاية بتخصيصها بماذا وان كان هذا أيضاً شرط في حق الرجل حتى  
لو كان ممن لا يحد قاذفه وهي محصنة لا يجبري اللعان بينهما إلا أنه اذا كان منها لا يجب شيء  
وان كان منه يجب عليه الاصل وهو حد القذف فلا يخلو عن موجب ما اذا كان منه اما الاصل

أو الخلف فكان فائدة تخصيصها عدم وجوب شيء مما مردود بل غلط فاحس لأن من شرط اللعان أن يكونا من أهل الشهادة وكونه من لا يحد قاذفه لا يخل بهذا الشرط لأن من لا يحد قاذفه وهو الزاني أهل للشهادة وانما زناه فسق والفاسق أهل لها ولهاذا يجري اللعان بين الفاسقين كما ذكرناه (أرني) الزوج (نسب الولد) أي نبي نسب ولدها وهكذا عبارة القدروري وفي الغاية أرني نسب ولدها المولود على فراشه وهذا التقييد لا يقيده لأنه لو نفي نسب ولدها من غيره عن أبيه المعروف يكون قاذفها كما لو نفاها عنه أجنبي فيكون موجب اللعان وفي المحيط إذا نفي الولد بأن قال ليس بابي ولم ينفه بالزنا لللعان بينهما وهذا يخالف لعامة الكتب (وطالبته) المرأة (بوجوب القذف) وهو الحد (وجوب اللعان) لأنه حق ثبت لها فيجب اقامته (فإن أبت) أي امتنع الرجل (حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد) لأنه امتنع عن إيفاء حق مستحق عليه (فإن لاعن) الزوج (وجب عليها) أي على الزوجة (اللعان فإن أبت) أي امتنعت (حبست حتى تلاعن أو تصدقه) أي الزوج لما ذكرنا وفي بعض نسخ مختصر القدروري أوتصدقه فتحد وهو غلط لأن الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة ولا يجب بالتصديق ولو كان أربع مرات وعند الشافعي إذا امتنع الزوج من اللعان يحد وكذا المرأة إذا أبت تحد الزنا وهذا يجب منه لأنه لا يقبل شهادة الزوج عليها بالزنا مع ثلاثة عدول ثم يوجب الحد عليها بقوله وحده وإن كان عبدا أو فاسقا أو كافرا أو أجنبيا فإنه يمين عنده وهو لا يصلح لإيجاب المال ولا إسقاطه بعد الوجوب فأسقطت المرأة به الحد هناعن نفسها وكذا الزوج أسقط الحد به عن نفسه وأوجب الرجيم الذي هو أغلظ الحدود به على المرأة وجعله شهادة في حقه وهذا تناقض ظاهر ولو صدقته في نفي الولد فلا يحد وللعان وهو ولد له ما لا ينسب اغنياً يقطع حكم اللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يحد فان في إبطاله (فإن لم يصلح) الزوج (شاهداً) بأن كان كافراً أو عبداً أو محدوداً في قذف وكانت هي من أهل اللعان بأن كانت صالحة للشهادة (حد) لأن اللعان تعدل عن من جهته فمصارى الموجب الأصلي (وإن صلح) الزوج شاهداً (و) الحال أنهما (هي من لا يحد قاذفها) بأن كانت زانية (فلا حد علمه) أي على الزوج لأنه صادق في القذف (وللعان) لأنه خلف عنه وكذا إذا كانت مجنونة أو صغيرة أو محدودة في قذف وإن كانا محدودين في قذف حد وكذا إذا كان هو عبداً أو محدودة في قذف بخلاف ما إذا كانا كافرين أو عاقلين حيث لا يجب عليه الحد وقال الشافعي يلاعن في الكل إلا إذا كان أحدهما صغيراً أو مجنوناً أو كافراً أو أمة أو كافرة ثم أسلمت أو عتقت لا يجب الحد ولا اللعان (وصفته) أي صفة اللعان (ما نطق به النص) أي نص القرآن في سورة النور وهي أن يتدعى القاضي بالزوج فيشهد أربع شهادات يقول في كل مرة أشهد بالله أني لمن الصادقين فيمارميتها بيمين الزنا يشير إليها في كل مرة ويقول في الخامسة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيمارميتها به من الزنا ثم تشهد المرأة أربع شهادات تقول في كل مرة أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيمارماني به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيمارماني به من الزنا وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يأتي بلفظ المواجهة فيقول فيمارميتك به من الزنا

وتقول هي انك ان الكاذبين في ارميتي به من الزنا وانما خصت هي بالغضب لان النساء  
يسمعن اللعن كثيرا فلا تقع المبالاة به ويحقق من الغضب (فان التعنا) أي الزوجان (بانث)  
المرأة (بقرينة الحاكم) عندنا وقال الشافعي اذا فرغ الزوج من لعانه تقع الفرقة قبل اعانم الا ان  
الفرقة منه وقال زفر لا تقع الفرقة الا اذا اتلا عنابا جميعا فاذا اتلا عنابا وقعت من غير قضاء لقوله  
عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبد ارواه أبو داود وبعناه في الاجتماع بينهم ما بعد التلاعن  
فمكون تنصصا على وقوع الفرقة بينهم ما بعد تلاعنهما وبه قال مالك وأحمد في رواية وعندنا  
لا تقع الا بتفريق الحاكم بعد التعانم ما حتى لو مات أحدهما قبل حكم الحاكم بهم او رثه  
الا سحر لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه السلام لا عن بين رجل وامرأة ففرق  
بينهما وألحق الولادته رواه البخاري وسلم ولو وقعت الفرقة لما احتج اليه والحديث محمول  
على بيان حرمة الاشتماع دون وقوع الحرمة عملهم ما تم التفريق تطليقة بائنة عندهما ما حتى  
اذا كذب نفسه جاز نكاحها وعند أبي يوسف تحریم مؤبد وبه قال زفر والثلاثة واستدلوا  
بالحديث الذي رواه زفر والجواب عنه انه اذا كذب نفسه لم يبق ملاعنا فلم يتناولوا الخبر  
(وان قذف الزوج) (بولدني) القاضي (نسبه) أي نسب الولد عن الرجل (وألقه بانه)  
لما روي من حديث البخاري ومسلم بشرطه أن يكون العلوق في حال يجري بينهما اللعان  
حتى لو علقت وهي أمة أو كافرة ثم اعتقت أو أسلمت لا ينفي ولا يلاعن لأن نسبه كان ثابتا  
على وجهه لا يمكن قطعه فلا يعتبر بعده ومروءة هذا اللعان أن يأمر الحاكم الرجل فيقول  
أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به من نفي الولد وكذا في جانبها تقول أم شهد بالله  
انه لمن الكاذبين فيما رماني به من نفي الولد ولو قذفها بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان الامرين  
وقال ابراهيم يلاعن بينهما ما ولا ينفي الولد ومنهم من قال ينفس اللعان ينقطع عن الاب  
ويخلق بالام والحديث المذكور حجة على الفريقين (وان أ كذب) الرجل (نفسه)  
(حده) لا قراره بوجوب الحد عليه هذا اذا أ كذب نفسه بعد اللعان وان أ كذب قبله  
فان لم يطلعهما قبل الا كذاب فكذلك وان أبانها ثم أ كذب نفسه فلا حد عليه ولا اعان (وله)  
أي وللزوج (أن يسكنهما) أي أن يتزوجها بعدما كذب نفسه وحدهما وقال أبو يوسف  
ليس له ذلك وقد مر عن قريب (وكذا ان قذف) الرجل (غيرها) أي غير امرأته (فحد) لذلك  
(أو زنت) المرأة (فحدت) لذلك حل له أن يتزوجها في الوجهين لانه بعد الحد لم يبق أهلا لللعان  
وكذا هي لو قذفت انسانا فحدت لانهم لم يبق أهلا له بعده وقوله فحدت وقع اتفاقا لان زناهما من  
غير حد بسقط احصائها فلا حاجة الى ذكره بخلاف القذف فانه لا يستطبة الاحصان حتى  
يحد وضبط بعضهم أو زنت بتشديد النون أي نسبت غيرها الى الزنا وهو القذف فعلى هذا يكون  
ذكر الحد فيه شرطاً في نزول الاشكال (ولا لعان بقذف الاخرس) لأن ذلك متعلق بالصرح  
بكيد القذف وكذلك اذا كانت هي خرسا وقال الشافعي يجب اللعان به ان كانت له اشارة  
مفهومة لأن اشارته كالصرح وبه قال مالك وأحمد (ولا لعان أيضا) (بنفي الخلل) بان قال ليس  
جاء مني عند أبي حنيفة وزفر لأن هذا متعلق بالقذف بالشرط كانه قال ان كان بك حبس فهو  
من الزنا وذلك ليس بقذف وقالان أتت بالولد لاقول من ستة أشهر من نفاه وجب عليه اللعان

وبه قال مالك وأحمد لأنه يشترط استبرأؤها وعدم وطئها بعد النكاح لأنه إذا جاءت به لاقول من ستة أشهر فقد يتقن بوجوده عند النكاح ولا كثر من الاحتال أن يكون حمل حادث وقال الشافعي يجب اللعان في الحال لأنه عليه السلام لا عن بين هلال وبين امرأته وهي حامل والحق الولد لم اقلنا كان هلال قد قذفها بانزالا بنفي الحمل لأنه شهد عليها بانزاعه عليه السلام هكذا ذكره الامام أحمد رحمه الله تعالى (وتلا عن ابن زبينة) أي بقوله لها زبينة (وهذا الحمل منه) أي من الزنا لوجود القذف منه صريحا (ولم ينسب الحمل) أي لا ينفي القاضى الحمل وقال الشافعي بنفسه لأنه عليه السلام نفي ولابد هلال وقد قذفها حاملا وبه قال مالك ولما أن الأحكام لا تتربط عليه إلا بعد الولادة والحديث محمول على أنه عرف الحمل بطريق الوحى (ولو نفي) الزوج (الولد) أي ولد امرأته (عند التهنئة) وهي قول الناس له عند الميلاد أقتر الله عينك ونحوه (والبتاع) أي شراء (آلة الولادة) كالمهمل ونحوه (صح) النكاح (لا) يصح (بعده) أي بعد وجود هذه الاشياء هذا ظاهر المذهب لأن تقدم الهدى دليل الالتزام فلا يصح النكاح بعده وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه مدة تربية سبع أيام وعنه ثلاثة أيام وعندهما تعتبر مدة النفاس لأنه زمان الولادة وقال الشافعي في أحد قوليه على الفور وفي آخره إلى ثلاثة أيام (ولا عن) أي الزوج (فيهما) أي في الصورتين جميعا لوجود القذف (وان نفي) الزوج (أول التوأمين وأقر) بالتوأم (الثاني) لأنه لا كذب نفسه بدعوى الثاني (وان عكس) بأن أقر بالولادة الأولى ونفي الثاني (لا عن) لأنه قاذف بنفى الثاني ولم يرجع عنه وعند الشافعي يحسد (ونبت نسبهما) أي نسب الولدين التوأمين (فيهما) أي في الصورتين جميعا لأنهما مآخضا من ماء واحد فثبت نسب أحدهما يلزم ثبوت نسب الآخر ولو تفاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لزمه ويلعن بينهما ما عند محمد لوجود القذف والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (العنين) \*

هو فعل به كسر العين وتشديد النون من عن إذا حبس في العنة وهي حظيرة الإبل أو من عن إذا عرض لأنه يعرض عينا وشمالا وهو لا يقصد به امرأة عينة لا تشتمى الرجال وفي الشرع (هو) أي العنين (من لا يصل إلى النساء) يعنى لا يقدر على جماعهن لآفة أصلية أو بمرض أو ضعف أو كبر سن أو من أخذ مهر (أو يصل إلى الثيب دون الأبكار) لما ذكرنا أو يصل إلى غير زوجته ولا يصل إليها (وجدت) المرأة (زوجها محبوبا) وهو مقطوع الذكر والخصيتين (فترق في الحال) بينهما لأنه لا فائدة في تأجيله وعنه إذا طلبت هي لأن الحق لها وقمة إشارة إلى أنه لو جب بعدما وصل إليها لاختار لها كما إذا صار عينا بعده ولو جاءت امرأته بولد بعد التفريق إلى سنتين ثبت نسبه ولا يسطل تفريق القاضى بخلافه العنين حيث يبطل تفريقه كذا في الغاية (وأجل) الزوج (سنة لو) كان (عينا) لأنه يحتمل أمره بالوجوه المذكورة فيرجل حول لأنه يعرف ذلك لاشتقائه على الفصول الأربعة وتعتبر السنة القمرية في ظاهرها الرواية واختاره صاحب الهداية وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه تعتبر السنة الشمسية احتساظا وهو اختيار السرخسي والقمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه والشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربيع يوم الأجر أسن ثلثمائة وخمسة من يوم

وفضل ما بينهما عشرة أيام بالتقريب وفي المحيط يربط بالشريعة أن تعتبر بالأيام لا بالأهلة فتزيد  
على التسعة عشرة يوماً لأن حساب العجم بالأيام لا بالأهلة ويحتسب بأيام الحضيض  
وشهر رمضان ولا يحتسب بغيره ومريضها لأن السنة قد تخلو عنه فان حج أو غاب هو احتسب  
عليه بخلاف ما اذا حجت هي أو غابت فان حبس وامتنعت من الحج إلى الحبس لم يحتسب عليه  
وان لم تمتنع وكان له موضع خلوة احتسب عليه والا لا على هذا اذا حبس على مهرها (أو) كان  
(خصماً) كذلك لأن وصوله من جوية قاه ذكره وقالت الظاهرية لا يؤجل ولا يفرق لحديث  
أمرأة عبد الرحمن بن الزبير فأنه عليه السلام لم يؤجله حين شكت إليه عدم تحريرك آتته وانسا  
اجماع الصحابة رضي الله عنهم على تأجيله وقال ابن عبد البر قد صح أن حديث عبد الرحمن  
كان بعد طلاقها فلا يكون حجة ولو كانت أمة فالأصل في الحيا والمولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
وقال زفر الخبار لها (فان وطئ) العنين أو المجهوب في السنة فيها (والأصل) أي وان لم يبطأها لا استقرار  
عجزه (بأن) المرأة (بالتفريق) أي بتفريق الزوج أو الحيا كم عند أبي حنيفة لأنه لما عذر عليه  
الامسالك بالمعروف وجب عليه التسريح بالاحسان فان فعل الزوج والايام القاضى مقامه  
دفعاً للعالم وعنه حماد ورواية عنه بأنه بتفريق لان الشرع خيرها عند تمام المحول  
(ان طلبت) المرأة التفريق لأن ذلك حقها ثم الفرقه طلاقاً ثالثة عندنا وعند الشافعي وأحمد هي  
فسخ لأنه ردة بعيب قلنا أنه طلاق لعدم ذكره عن الامسالك بالمعروف فوجب عليه التسريح  
بالاحسان وادتمع فتاب القاضى منابه فكانه طلق بنفسه وانما كانت بائمة لأن المقصود دفع  
العالم عنها وهذا يحصل الابهام (فلو قال) الزوج بعد تمام المدة (وطئت وأنكرت) المرأة الوطء ينبغي  
أن ينظر اليها النساء فان نظرن اليها (وقلن) انما هي (بكر) على حالها (خيرت) المرأة للثبوت  
حقها (وان كانت ثيباً) بأن كان هي ثيب (صدق) (بجلفه) أي بيمينه يعني القول قوله مع  
يمينه لأن الثبابة ثبتت بقولهن وليس من ضرورة ثبوت الثبابة الوصول اليها الاحتمال زوالها  
بشيء آخر فيحلف بخلاف البكارة لان ثبوتها ينفي الوصول اليها ضرورة فتخير بقولهن ثم ان  
حلف فهي امرأته وان نكل خيرت لأن دعواها تأيدت بالنكول وان كانت ثيباً في الاصل  
فالقول قوله مع يمينه لأنه يشكر استحقاق الفرقه عليه والاصل هو السلامة في الجبلة ثم ان حلف  
فلاحق لها وان نكل يؤجله سنة فاذا امتعت فان ادعت عدم الوصول اليها فان صدقها خيرت  
وان أنكرها فالقول قوله مع يمينه فان حلف فهي امرأته وان نكل خيرت الماذكرنا (وان اختارته)  
أي وان اختارت المرأة زوجها العنين (بطل حقها) لان المخيرين شيعتين لا يكون له إلا أحدهما  
وكذا اذا قامت من مجلسها أو أقامها أعوان القاضى قبل أن تختار شيئاً ثم ان اختارت الفرقه  
أمر القاضى الزوج أن يطلقها طلاقاً ثالثة فان أبي فرق بينهما هكذا ذكره محمد في الاصل وقيل  
تقع الفرقه باختيارها نفسها ولا يحتاج الى القضاء بخيار العتق ولو فرق بينهما ثم تزوجها ثانية لم  
يكن لها اختيار وان تزوج امرأته أخرى وهي عالمة بما هذا كفي الاصل أن لا خيارا لها العلمها  
بالعيب وذكر الخصاص أن لها الخيارا لأن العجز عن وطء امرأة لا يبدل على العجز عن غيرها (ولم يخير  
أحدهما) أي أحد الزوجين (بعيب في الآخر) وقال الشافعي لأنه إن ردتها بالجنون والجذام  
والبرص والرتق والقرن لانها تمنع الاستيفاء حسناً وطبعاً وقال عليه السلام الحق باهلك حين



ووجد بكتها وضحاها أو يضاوبه قال مالك وأحمد وقال محمد تزنا المرأة إذا كان الزوج عيبا  
فاحسن كك الجنون والجذام والبرص لتعذر وصولها إلى حقةها مع هذه العيوب فتخير  
قلنا إن المستحق بالعقد هو الوطء وهذه العيوب لا تقوته كما في الجرح والحرب إلا ترى أنه إذا تزوج  
امرأة بشرط أنهم أبكر شابة جميلة فوجد هاتين العيوبين أو أحدهما لم يفسد العقد وهو عيب  
مقطوعة اليدين والرجلين أو شلاء لا يثبت له الخيار وإن فقد رضاه والحديث لم يصح لأنه من  
رواية جميل بن زيد وهو مترول عن زيد بن كعب بن عجرة وهو مجبول لا يعلم لكعب ولدا معه زيد

والله تعالى أعلم \* هذا (باب) في بيان أحكام (العدة) \*

هي مصدر من عدة يقال عدت الشيء أي أحصيته وفي الشرع (هي) أي العدة (تربص) أي  
انتظار مدة (يلزم المرأة) عند زوال النكاح أو شبهته (عدة) المرأة الحرة (الطلاق) أو (الفسخ) بأن  
وقعت الفرة بينهما غير طلاق مثل خيار العتق والبلوغ ولما أحده الزوجين صاحبه والردة  
وعدم الكفاءة (ثلاثة أقراء) أن كانت من ذوات الحيض وكان بعد الدخول به ولم يذكر هذا  
القبول لأن قبل الدخول لأعدة عليه أو ذلك لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء  
وقوله (أي حيض) تفسير الأقراء فعندنا القروء الحيض وبه قال أحمد في الأصح وعند الشافعي  
ومالك الطهر لأن الماء تدخل في جميع المذكور والطهر مذكور والحيض مؤنث وحقتها ذكر بلفظ  
المذكر كما في قوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام قبيح أن قوله ثلاثة قروء الاطهار لا الحيض ولما  
قوله تعالى واللاتي ينسن من الحيض الآية بفعل الأشهر عند عدم الحيض فدل على أنه الأصل  
وقوله عليه السلام عدة الأمة حيضتان رواه أبو داود ومن حديث عائشة مرفوعا والأمة  
لا تتخالف الحرة في جنس ما تقع به العدة وانما تتخالفها في العدد وروى ذلك نصا عن الخلفاء  
الراشدين والعبادة الثلاثة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي الدراء وغيرهم رضي الله تعالى عنهم  
أجمعين حتى روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال بحضرة الصحابة لو قدرت أن أجعل عدة الأمة  
حيضة ونصفا لعلت والقروء لجمعان القروء والأقراء واقفا القروء مذكر لفظا مؤنث معنى وانما ذكره  
بلفظ الهاء لظا غير لفظه ولأنه تعالى نص على الثلاثة وعلى الجمع بقوله ثلاثة قروء والثلثة اسم  
لعدد معلوم لا يجوز إطلاقه على أكثر منه وأقل وجهه على الاطهار يؤدى إلى الاطلاق على  
الأقل وهو طهران وبعض الثالث كما هو مذهبهم وهو خلف وكذا الجمع الكامل هو الثلاثة وهو  
حقيقة فيه فكان أولى فان قلت يجوز اطلاق لفظ الجمع على اثنين وبعض الثالث كما في قوله تعالى  
الجمع أشهر معلومات قلت هذا في المجرى عن العدد أو ما العدد أو الجمع المقرون به فلا (أو) عدة  
الحرة (ثلاثة أشهر) ان لم تحض (أعزأ) وكبر أقوله تعالى واللاتي ينسن (و) العدة (للموت) أي  
الموت الزوج (اربعة أشهر وعشر) سواء كانت المرأة مسلمة أو كفاية تحت مسلم صغيرة أو كبيرة  
قبل الدخول وبعده لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية وهو حجة على مالك في الكفاية حيث  
أوجب الاستبراء عليها فقط ان كانت مدخولا بها ولم يوجب شيئا على غير المدخول بها  
(و) العدة (للامه قرآن) أي حيضتان لما روينا عن قريب هذا في الطلاق بعد الدخول وكانت  
عن تحيض (و) ان كانت ممن لا تحيض له غزأ وكبرأ وكانت متوفى عنها زوجها فهي (نص)  
المقدر في حق الحرة وهو شهر ونصف في المطلق بعد الدخول وشهران وخمسة أيام في الوفاة

عليه اجماع الامة ولا فرق في ذلك بين القعدة وأم الولد والمدرسة والمكاتبه ومعتقة البعض عند أبي حنيفة لوجود الرق في الكل (و) العدة (للحامل وضعه) أي وضع الحمل سواء كانت حرة أو أمة وسواء كانت العدة عن طلاق أو وفاة أو غير ذلك لا طلاق قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وهو قول ابن مسعود وعمر رضي الله تعالى عنهما وقال علي رضي الله عنه عدتها أبعد الاجلين لأن النصوص منه عارضة فبعضها يوجب تبص ثلاثة قرو وبعضها أربعة أشهر وعشر وبعضها وضع الحمل فقلنا يوجب الأبعد احتياطاً قلنا آية الحمل متأخرة فيكون غيرها منسوخاً به أو مخصوصاً وقال ابن مسعود رضي الله عنه من شاء باهلهن أن سورة النساء القصصى نزلت بعد الأربعة أشهر وعشر وأما أبو داود والنسائي وابن ماجه (و) عدة (زوجة القاتل بعد الاجلين) من عدة الوفاة ومن عدة الطلاق عندهما وعدة أبي يوسف تعد عدة الطلاق وهو القياس لأن النكاح زال به وبقي في حق الارث حكماً احتياطاً لاجتماع العصابة وجه الاستحسان انها لما ورثت جعل النكاح قائماً حكماً الى الوفاة اذا لارثها الا به فكذلك في حق العدة بل أولى ولو قتل الرجل على الردة حتى ورثته امرأته فهو على الاختلاف وقيل يجب عليها عدة الطلاق بالاجماع لان النكاح لم يعتبر باقياً الى الموت لانه لو اعتبرت لما ورثت اذا مسلم لا يرث الكافر بل الارث مستند الى قبيل الردة (ومن) أي الامة اذا (اعتقت في عدة) الطلاق (الرجعي) فعدتها كعدة الحرة لان النكاح باق من كل وجه فوجب انتقال عدتها الى عدة الحر (لا) اذا عتقت في عدة الطلاق (البائن) عدة (الموت) أي موت الزوج لزوال النكاح ولم يسكمل الملك بعده والطلاق في الملك الناقص لا يوجب عدة الحر ائرفلاتتقل عدتها بخلاف ما لو آلى منها ثم أبايتم أعتقها سيدها حيث تصير مدة ايلانها مدة ايلاء الحر ائرفلا فرق فيه بين البائن والرجعي والفرق أن البينة ليست من أحكام ايلاء فالبائن والرجعي فيه سواء بخلاف العدة فان سيدها الطلاق وهي تعقبه فتعتبر فيها صفة وقوله (كالحرّة) في محل الرفع على انه خبر عن قوله ومن أعنتت أي والامة التي أعنتت في عدة الرجعي عدتها كعدة الحرّة كما ذكرنا (و) عدة (من عاد دمه بعد) ما عتدت عدة (الاشهر) وهي الايسة اذا عتدت بالاشهر ثم رأت الدم انتقض ماضى من عدتها ووجب عليها (الحبض) أي العدة بالحبض معناه اذا رأتها على العادة بالحرية لان عود دمه مبطل للاياس لان شرط الخلقة تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالعجز الدائم الى الموت كالفدية في حق الشيخ الفاني وكذا اذا حبا من زوج آخر انتقضت عدتها وفسد نكاحها لانه تبين انها من ذوات الاقراء اذا الايسة لا تحيض والصغيرة اذا احاضت بعد انقضاء عدتها بالاشهر لانسانف لانه لم يبين انها كانت من ذوات الاقراء بخلاف ما اذا احاضت في أثناء العدة حيث تستأنف فتحرز عن الجمع بين الاصل والبدل ثم ان الشيخ رحمه الله تعالى ذكر الاستئناف مطلقاً وذكر في الايضاح هذا في الرواية التي لم يقدر للاياس مقدراً أما على الرواية التي قدر للاياس قدر اذا بلغت ثم رأت الدم لم يكن حياً واذكر في الغاية معزياً الى الاستيعاب على رواية عدم التقدير لواعتدت بالاشهر ثم رأت الدم لا تبطل الاشهر وهو المختار عندنا وذكرفيه على رواية التقدير للاياس اذا رأت دمه بعد ذلك اختلاف المشايخ أيضاً فثبت بهذا ان ما تراهم من الدم بعد تبين الاياس فيه اختلاف المشايخ على الروايتين قبل يكون حياً وتستأنف العدة ويبطل النكاح

ان تزوجت وقيل لا يكون حیضاً ولا تستأنف العدة ولا یسل النكاح وقول صاحب الهدایة  
 یقتضی انه اختار البطلان والاسیجیابی عدمه وقيل ان كان أسوداً وأحمر فهو حیض وان كان  
 أخضراً وأصفر فلا اعتبار به ثم تفسیر قول من لم یقدر الا یاس ظاهراً وحواً أن تبلغ حد الایحیض  
 فی مثلها وذلك یعرف بالاجتهاد وأما علی قول من قدره نقداً فاختلفوا فیة فقیل سستون سنة  
 وقال الصغار سبعون سنة وقال بعضهم یعتبر بقراباتها وقیل بتركیب بدنهم الاختلاف الطبائع  
 باختلاف البلدان وعن أحمد بن محمد بن النجیة وسستون فی العربیة وعن محمد بن محمد بن  
 الرومیات بنحو خمس وخمسين سنة وفي غیرهن یستین سنة وعند الاكثرین خمس وستون سنة وعلیه  
 الفتوی وهو قول عائشة رضی الله عنها وسفیان الثوری وابن المبارک وابن مقاتل الرازی  
 وبه أخذ الصدر الشہید ونصر بن یحیی وأبو الیث رحمهم الله (و) عدة (المسکوحه نکاحاً  
 فاسداً أو الموطوءة بشبهة) عدة (أم الولد الحیض للموت) أي موت أزواجهن (وغيره) أي وغير  
 الموت من تقریق القاضی أو عزیم الواطی علی ترك وطئها أو عتیق أم الولد بشرط أن لا تمکن  
 حاملات ولا آیسات لان عدهن للتعریف عن برامة الرحم لا لقضاء حق النكاح والحیض هو  
 المعرف فی غیر الحامل والا یسه فلا یختلف بین الموت و غیره فان قلت فعلى هذا ینبغی أن یتکفی  
 بحیضة كالاستبراء لانه یحصل به التعریف قلت النكاح الفاسد ملحق بالصحیح كما فی البیع حتی  
 یقید الملك اذا اقل به القبض والوطء بشبهة هو كالفاسد حتی یجب به المهر و غیره و عدة أم الولد  
 وجبت بزوال الفرائس فاشبهت عدة النكاح وقال الشافعی ومالك تجب العدة علی أم الولد  
 بحیضة واحدة یروی ذلك عن عائشة وابن عمر رضی الله تعالی عنهم وقال الاوزاعی عدها فی موت  
 مولها أربعه أشهر وعشر وروى ابن العاص عن رسول الله صلی الله علیه وسلم أخرجہ أبو  
 داود وضعفه واما ما فیہ عمر وعلى وابن مسعود رضی الله عنهم وكنی بهم قدوة هذا اذا لم تکن  
 معتدة أو من زوجة فأما اذا كانت من زوجة أو معتدة فلا تجب علیها العدة بموت المولی ولا بالعتیق  
 لعدم فرائس المولی معه ولومات المولی والزواج ولا یدری أيهما أقول و بین موتیهما أقل من شهرین  
 وخمسة أيام فعلم ان تعتد بأربعة أشهر وعشر وان كان بین موتیهما أكثر من ذلك تعتد  
 بأربعة أشهر وعشر لاحتمال أن المتأخر الزوج ویعتبر فیما اثلاث حیض لاحتمال أن المتأخر هو  
 المولی وأنه مات بعد انقضاء عدهما من الزوج وان لم یعلم ما بینهما فكذلك عندهما وعند أبي  
 حنیفة تعتد بأربعة أشهر وعشر ولا یعتبر فیها الحیض (و) عدة (زوجة الصغیر الحامل عند  
 موته) أي عند موت الزوج (وضعه) أي وضع الحمل وهو ان تلد لاقل من ستة أشهر من وقت  
 موته وقيل لاقل من سنتین ولا أكثر من سنتین حادث اجاعاً وكذا اذا ولدت لاكثر من ستة أشهر  
 عند الجهور وقال أبو یوسف عدها الشهور كما فی الحمل الحادث بعده وبه قالت الثلاثة ولهما  
 اطلاق النص (و) عدة (زوجة الصغیر الحامل بعده) أي بعد موت زوجها (الشهور)  
 بلاخلاف لانه لم یثبت وجوده وقت الموت لا حقیقة ولا حکماً فتمت الأشهر عند الموت فلا یعتبر  
 بحدوثه بعد ذلك بخلاف امرأة الکبیر اذا حدث به الحبل بعد الموت لان نسبه ثابت الى حولین  
 (والنسب) أي نسب الولد (منته فیهما) أي فی الوجهین جمعا وهما الحمل الحادث بعد الموت  
 والحادث عند الموت لاستحالة من الصغیر لان النسب یعتمد الماء ولا ماله واقامة النكاح مقام

ان تزوجت وقيل لا يكون حیضاً ولا تستأنف العدة ولا یسل النكاح وقول صاحب الهدایة  
 یقتضی انه اختار البطالان والاسیهای عدمه وقيل ان كان أسوداً وأحمر فهو حیض وان كان  
 أخضر أو أصفر فلا اعتبار به ثم نقض بقول من لم یقدر الا بالاسی ظاهر وهو أن یبلغ حد الایحیض  
 فيه مثلهما وذلك یعرف بالاجتماع وأما علی قول من قدره عدة اختلّفوا فيه فقیل ستمون سنة  
 وقال الصنف اربعون سنة وقال بعضهم یعتبر بشرابها وقیل یتربّی بنسب الاختلاف الطبائع  
 باختلاف البلدان وعن أحمد بن محمد بن النعمان فی العجیبة وستون فی العریة وعن محمد بن إسماعیل بن  
 الرومیات بخمیس وخمیسین سنة وفی غیرهن بستین سنة وعند الأكثرین خمس وخمسون سنة وعلیه  
 الفتوی وهو قول عائشة رضی الله عنهما وسفیان الثوری وابن المبارک وابن مقاتل الرازی  
 وبه أخذ الصدوق الشہید ونصر بن یحیی وأبو الیث رحمهم الله (و) عدة (المستک وحده نكاحاً  
 فاسداً أو الموطأ ونسبه) (و) عدة (أم الولد الحیض للموت) أي لموت أزواجهن (وغيره) أي غیر  
 الموت من تقریق القاضي أو عزیم الواطی علی ترك وطئه أو عتیق أم الولد بشرط أن لا تكون  
 حاملات ولا آیسات لأن عدتهن لا تعرف عن برائة الرحم لا نقضاً حق النكاح والحیض هو  
 المعرف فی غیر الحامل والایسة فلا یختلف بین الموت وغيره فان قلت فعلى هذا ینبغی أن یتقن  
 بحیضة كالاستبراء لانه یحصل به التعرف قلت النكاح الفاسد ملحق بالصحيح كافی البیع حتی  
 یفید الملك اذا اتصل به القبض والوطء بشبهة أو كالفاسد حتی یجب به المهر وغيره عدة أم الولد  
 وجبت بزوال الفرائش فاشبهت عدة النكاح وقال الشافعی ومالك یجب العدة علی أم الولد  
 بحیضة واحدة بروی ذلك عن عائشة وابن عمر رضی الله تعالی عنهما وقال الاوزاعی عدتها فی موت  
 مولها أربعة أشهر وعشر وروى ابن عمر وابن العاص عن رسول الله صلی الله علیه وسلم أخرجه أبو  
 داود وضعفه وأما ما فیہ عمر وعلی وابن مسعود رضی الله عنهم وكفی بهم قدوة هذا إذا لم تکن  
 معتدة أو عزوجة فأما اذا كانت من زوجة أو معتدة فلا یجب علیها العدة بموت المولی ولا بالعتیق  
 لعدم فرائش المولی معه ولومات المولی والزواج ولا یدری أيهما أقول وبين موتیهما أقل من شهرین  
 وخمسة أيام فعلم ان تعدت بأربعة أشهر وعشر وان كان بین موتیهما أقل من ذلك تعدت  
 بأربعة أشهر وعشر لاحتمال أن المتأخر الزوج وبعده فیهما ثلاث حیض لاحتمال أن المتأخر هو  
 المولی وأنه مات بعد انقضاء عدتها من الزوج وان لم یعلم ما بینهما فكذلك عندهما وعند أبي  
 حنيفة تعدت بأربعة أشهر وعشر ولا یعتبر فیه الحیض (و) عدة (زوجة الصغیر الحامل عند  
 موته) أي عند موت الزوج (وضعه) أي وضع الحمل وهو ان تلد لأقل من ستة أشهر من وقت  
 موته وقيل لأقل من سنتین ولا أكثر من سنتین حادث اجاعاً وكذا اذا ولدت لأكثر من ستة أشهر  
 عند الجهور وقال أبو یوسف عدتها الشهور كما فی الحمل الحادث بعده وبه قالت الثلاثة ولهها  
 اطلاق النص (و) عدة (زوجة الصغیر) (الحامل بعده) أي بعد موت زوجها (الشهور)  
 بلا خلاف لانه لم یثبت وجوده وقت الموت لاحقیقة ولا حکماً فتمت الأشهر عند الموت فلا یعتبر  
 بحیثیه بعد ذلك بخلاف امرأه الکبیر اذا حدث به الحیل بعد الموت لأن نسبه ثابت الى حولین  
 (والنسب) أي نسب الولد (منتهی فیهما) أي فی الوجهین جنعا وهما الحمل الحادث بعد الموت  
 والحادث عند الموت لاستحالة من الصغیر لأن النسب یعتمد الماء ولأما له وإقامة النكاح مقام

الماء عند التصور (ولم تعتد) المرأة (بجيبض طلق فيه) أى فى الحيض يعنى اذا طلقت وهى  
حائض لا يعتد بتلك الحيضة التى وقع فيها الطلاق لأن الواجب عليها ثلاث حيض أو ثنتان  
بالنصف فلا يتقص عنها (وتجب عدة أخرى) بعد وجوب عدة واحدة (بوطء المعتدة بشبهة)  
بأن تزوجها رجل أو وجدها على فراشه وقالت النساء انهم أزواجك (وتداخلتا) أى العدتان  
(و) الدم (المرئى) محسوب به (منهما) أى من العديتين (وتتم) المرأة العدة (الثانية ان تمت) العدة  
(الاولى) ولم تكمل الثانية فإن كان الوطء بشبهة بعد انقضاء حيضة مثلاً فحاضت حيضتين  
بعد هاتى عدة الاولى ووجب عليها أن تتم الثانية بحيضة ثالثة وهذا معنى التداخل وقال  
الشافعى لا يتداخلان سواء كانتا من جنس واحد بأن كانتا بجيبض أو أشهراً ومن جنسين  
بأن كانت احدهما بجيبض والاخرى بأشهر بل تتم الاولى ثم تشرع فى الثانية لانها محققان  
واجبان فلا يتداخلان وان وجبتا من واحد بأن وطئها وزوجها وهى معتدة من طلاق يتداخلان  
وبه قال أحمد ولما ان العدة شرعت لتعرف براءة الرحم وهذا الغرض يحصل مع التداخل  
ولو كانت معتدة الوفاة وطئت بشبهة تعد بالاشهر ويحسب ما تراه من الحيض فيها من  
العدة الثانية تحميها للتداخل بل بقدر الامكان (ومبدأ العدة) أى ابتداءها (بعد الطلاق)  
اذا طلقها زوجها (و) بعد (الموت) أى موت زوجها يعنى عقب الوفاة لانها سبب  
فى وجوبها فيعتبر ابتداءها من حين وجود السبب ولو لم تعلم بالطلاق أو الموت حتى مضت  
مدة العدة فقد انقضت لانها أجل فلا يشترط فيه العلم لانقضائه ولو أقربانه طلقها منذ زمان  
قالوا فان كذبه المرأة أو قالت لا أدري تجب العدة من وقت الاقرار ويجب لها عليه النفقة  
والسكنى ولا يحل له أن يتزوج بأختها ولا أربع سواها حتى تنقضى عدتها وان صدقته فى  
الاسناد ذكر فى الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق واختياره مشايخ بل أن تجب العدة  
من وقت الاقرار عقوبة عليه جوازاً على كتمان الطلاق ولا يجب عليه نفقة ولا سكنى لاعترافها  
بسقوطه وينبغي على قول هؤلاء أن لا يحل له التزوج بأختها وأربع سواها حتى تنقضى العدة من  
وقت الاقرار (و) مبدأها (فى النكاح الفاسد بعد التفريق) أى بعد تفريق القاضى بينهما  
(أو) عقب (العزم) أى عزم الواطئ أى قصده (على تركها) بأن يقول تركتاً وخليت سيدك  
أو نحو ذلك لا بمجرد العزم وقال زفر من آخر الوطأت حتى لو كانت حاضت بعد الوطء قبل  
التفريق ثلاث حيض فقد انقضت العدة لان المعنى الموجب للعدة فى النكاح الفاسد الوطء فاذا  
وجدت تعلقت به العدة ولما أن كل وطء يوجد فى النكاح الفاسد يجزى مجزى وطء واحد دليل أنه  
استند الى حكم العقد فان لم توجد الفرقة أو العزم على ترك وطئها فحكمه يتوقف فلا تثبت به  
العدة مع جواز وجوده (وان قالت) المرأة (مضت عدتي وكذب الزوج) بأن قال ما مضت  
الى الآن (فالقول لها) أى للمرأة (مع الحلف) لانها أمانة كالمودع اذا ادعى رد المودعة  
أو هلاكها وقد ذكرنا أدنى المدة التى تصدق فيها فى آخر باب الرجعة (ولو نسخ) رجل (معدته)  
بأن كان طلاقه بائناً ثلاث ثم تزوجها فى العدة (وطلقها قبل الوطء) أى قبل الدخول بها  
(ويجب) عليه (مهر نام) أى كامل (وعدة مبتدأة) أى مستقبلة عند أى جنيفة وأبى يوسف  
وقال زفر لها نصف المهر والمعتة ولا عدة عليها لان العدة الاولى بطلت بالتزويج فلا تجب العدة

بعد الطلاق الثاني ولا كمال المهر لانه قبل الدخول وقال محمد لها نصف المهر أو المتعة وعليها تمام  
العدة الاولى لمعنى قاله زفر غير أن اكمال العدة الاولى واجب بالطلاق الاول لكنه لم يظهر حكمه  
حال التزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني ظهر حكمه واهما أن الوطء قبض وهي مقبوضة  
في يده بالوطء الاول لبقاء أثره وهو العدة فاذا عقد عليها ثانيا وهي مقبوضة في يده ناب القبض  
الاول عن القبض المستحق بالثاني كالفاسد (ولو طلق ذمي ذمية لم تعتد) أى لا يجب عليها  
العدة اذا كانت لا تجب في معتدة دهم عند أبي حنيفة وروى عنه انه لا يطأها حتى يستبرئها  
بمحضة وعنه أنه لا يتزوجها الا بعد الاستبراء وقال عليها العدة لانها حق الزوج وان كان فيها  
حق الشرع واهذا يجب على الصغيرة وله أن يزوجها عليها حق الشرع فلا يمكن لانها غير  
مخاطبة ولو كان حق الزوج وهو لا يعتقه بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقه ولو  
كانت حرة لا تتزوج بالاجماع حتى تصح حملها وعلى هذا الخلاف الحرة اذا خرجت اليها  
مسلمة أو ذمية أو مسنة أو ثمة أو صارت ذمية وكذا اذا مات عنها زوجها الذي والله أعلم  
\* (فصل في بيان الاحداد وهو ترك الزينة والطيب وفيه لغتان أحدت احدا فانها هي محد  
وحدت تحدد من باب ضرب ونصر حدان هي حد وأصل الحد المنع ومنه سمى البواب حداد  
(تحد) من الحد أو الاحداد كما ذكرناه (معتدة البت) أى القطع وأراد به معتدة الطلاق البائن  
سواء كانت حرة أو أمة وقال الشافعي في أظهر قوليه لا يجب عليه الورود النص في المتوفى عنها  
زوجها وبه قال مالك وأحمد ولسان ما روى انه عليه السلام نهى عن المعتدة أن تحتضب بالحناء  
رواه النسائي وهو مطلق فيتناول المطلقة (و) تحدد معتدة (الموت) بخلاف لقوله عليه  
السلام المتوفى عنها زوجها لا تبلى المعصفر من الثياب ولا الممشقة ولا الحلي ولا تحتضب  
ولا تكحل رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي قوله (ترك الزينة) يتعلق بقوله تحدد أى  
الاحداد بترك الزين بالحلي بالذهب والقضة والجواهر كلها وليس الحرير وغيره من الثياب  
المصبوغة (و) ترك (الطيب) بأنواعه (و) ترك (الدع) بفتح الدال لانه مصدر من دهن يدهن  
وبالضم الاسم كالزيت البحت والشحرج البحت والسمن ونحوها الا عند الضرورة (و) ترك  
(الكحل) بفتح الكاف وهو استعمال الكحل بالضم (الابعد) يرجع الى الكل فيجوز لها لبس  
الحرير بعد الرخصة والقمل واستعمال الطيب والدهن للنداءوى والكحل للرمم ونحوه (و) ترك  
(الحناء) لانه طيب كذا في حديث أخرجه النسائي (و) ترك (لبس المعصفر) وهو الثوب  
المصبوغ بالمعصفر (و) الثوب (المزعر) وهو المصبوغ بالزعفران وكذا الثوب الممشق وهو  
الثوب المصبوغ بالمشق وهو المغرة ولا بأس بلبس المصبوغ أسود لانه لا يقصده الزينة وذكر  
الحلواني أن المراد بالثياب المذكورة الحد منها أم لو كان خلقا بحيث لا تنقص به الزينة  
فلا بأس به وهذا (ان كانت) المرأة المعتدة (بالغة) فلا يجب على الصغيرة (مسألة)  
فلا يجب على الذمية لان الحد احق الشرع وهما يستأمن أهل الخطاب وقالت الثلاثة عليهما  
الحداد لطلاق النصوص (لا) تحدد (معتدة العتق) بأن أعنتق أم ولده لانها ما فاتهم انعمة النكاح  
(و) لا معتدة (النكاح الفاسد) كذلك ولا معتدة الطلاق الرجعي لقيام نعمة النكاح (ولا تحتضب  
معتدة) أى معتدة كانت (وصح التعريض) لقوله تعالى ولا جناح عليكم بما عرضتم به من خطبة

النساء وهو أن يقول إلى أريد أن أتزوج أو يقول انك لجليلة أو لصالحية ونحو ذلك من الكلام الدال على إرادة التزويج بها ولا يصريح بالنكاح (ولا يخرج معتدة الطلاق) سواء كان رجعيًا أو بائنًا (من بيتها) بل تعتمد في المنزل الذي كان يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الطلاق لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فيل الفاحشة نفس الخروج وقيل الزنا فيخرجن لإقامة الحدود عليهن نقل ذلك عن ابن مسعود وقال ابن عباس أن تكون بذية اللسان فتؤذى أحماءها فتخرج من منزل الزوج ولو طلقها وهي زائرة وجب عليها أن ترجع إلى منزلها وليس لها أن تخرج منه إلا الضرورة من خوف على نفسها أو مالها ولو كان الزوج غائبًا أخذت بالسكري فلا تخرج منه إن كانت قادرة بل تدفع وترجع به على الزوج إن كان باذن الحاكم ولا تخرج إلى صحن دار فيها منازل غيره لأنه بمنزلة السكنى والصغيرة تخرج في الطلاق البائن بخلاف الرجعي حيث لا تخرج إلا بإذنه إتمام النكاح والكفاية تخرج لانها غير مخاطبة بحكم الشرع وللزوج أن يمنعها الصيانة ما به بخلاف الصغيرة لانها لا يتوهم منها الحمل والمعتوه كالكفاية في هذا (ومعتدة الموت تخرج اليوم) أي في اليوم كله (و) تخرج (بعض الليل) لأن نفقة عليها فتنجس إلى الخروج للتكسب وأمر المعاش بالنهار وبعض الليل فيباح لها الخروج فيها غير أنما لا يبيت في غير منزلها بخلاف المعتدة عن طلاق لأن نفقة إدارة عليها حتى لو اختلعت على نفقة يباح لها الخروج في رواية للضرورة وقيل لا (ومعتدان) أي المتوفى عن زوجها والمطاقة (في بيت وجبت) العدة (فيه) أي في ذلك البيت أما المطاقة فظاهر وأما معتدة الوفاة فانما تعتد فيه إذا كان نصيبها من دار الميت يكفيها أو أذنوا لها بالسكنى فيه وهم كبار أو تركوها أن تسكن فيه بأجر وهي تقدر على ذلك لقوله عليه السلام لفرقة بنت مالك حين قتل زوجها ولم يدع مالا ترثه وطابت أن تهول إلى أهلها لأجل الفرق عندهم أمكنى في بيتك الذي أئلف فيه نعى زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله رواه الترمذي وصححه (الآن تخرج) معتدة الوفاة بأن تخرجها الورثة فيه إذا كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها (أو ينهدم) البيت الذي كانت تسكنه فحينئذ يجوز لها الانتقال إلى غيره للضرورة وكذا إذا خافت على نفسها أو مالها أو كانت فيها بأجر ولم تجد ما تؤدبه جازلها الانتقال ثم لا تخرج من البيت الذي انتقلت إليه إلا بعد ذلك لأنه يأخذ بحكم الأول بخلاف المطاقة حيث يكون تعيينه إلى الزوج لعدم الاستعداد بالسكنى وإذا طلقها بائنا وسكنت في منزل يجعل بينها وبينه ستر حتى لا تقع الخلوة بالاجتماع واكتفى لحائل لا عتاف الزوج بالحرمه وإن كان فاسقًا يخاف عليه أمنه أو كان الموضع ضيقًا لا يسعهم فلتخرج هي والأولى خروجها هو ولو جوب السكنى عليها فيه وإن جعل القاضي امرأة ثقة تقدر على الخلوة فحسن (بأن) أمرأة من زوجها (أومات) زوجها (عنها) حال كونها (في سفر) الحلال إن (بينها) أي بين المرأة (وبين مصرها) أقل من ثلاثة أيام رجعت المرأة أي عادت (إليه) أي إلى مصرها وهذا إذا كان بينها وبين مقصدها ثلاثة أيام وأما إذا كان دونها فالها الخياران شاعت رجعت إلى مصرها وإن شاعت مضت والرجوع أولى (ولو) كان بينها وبين مقصدها (ثلاثة) أيام فالها الخياران شاعت (رجعت) إلى مصرها (أو مضت) إلى مقصدها سواء كان (معها) أولى (أي محرم) (أولا) يكون (ولو) بآب أومات عنها حال كونها

(في مضر تعدت) أي في المضر (فتخرج) من المضر (بمعوم) عندهما لان نفس الخروج يترخص  
له الضرورة وعند أبي حنيفة لا يخرج بمعوم ولا بغيره حتى تفرغ من العدة فتخرج منه بمعوم  
وأهل الكلا إذا اتقلوا تنقل المعتدة معهم ان كانت تتضرر بتركها في ذلك المكان والطلاق  
الرجعي في هذا كالبائن فيما ذكر من الاحكام غير انهم ليس لها أن تفارق زوجها في مسيرة سفر  
اقيام الزوجية والميانة ترجع أو تغضى مع من شاءت لا ارتفاع النكاح والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (ثبوت النسب) \*

(ومن قال ان نكحتما) أي ان نكحت فلانة (فهى طالق) فتكحها (فولدت لسته اشهر منذ) أي  
من حين (تكحها لم ينسب) لانها فرأته وهو متصور وقال زفر لا يثبت وبه قال محمد وأولان  
الوط في هذا العدة غير ممكن لوقوع الطلاق قبله من غيره له ولنا وهو الاستحسان ان النسب  
يحتاج لاثباته وقد أمكن ذلك بأن يجعل كانه تزوجها وهو محال لها فوافق الانزال النكاح ثم  
وجدا الطلاق بعد ذلك لانه حكمه وحكم الشيء بعقبه أو يقارنه على ما قاله البعض فيكون العلوق  
مقارن بالزوال فيثبت له النسب فصارت كزوج المغربي بالشرقية بينهما مسيرة سنة بخلاف بولد  
لسته أشهر من يوم تزوجها لان مكان العلوق وهو أن يصل اليها بخطوة كرامة من الله تعالى والشرط  
أن تلد لسته أشهر من وقت التزويج من غير نقصان ولا زيادة لانها اذا جاءت به لاقل من سته سنين ان  
العلوق كان سابقا على النكاح وان جاءت به لاكثر منه تبين انها علقته بعده (ولزمه) مهرها) لانه  
لما ثبت به النسب تأكد به المهر وكان ينبغي أن يجب عليه مهر ان مهر بالوط ومهر بالنكاح وعن  
أبي يوسف يجب مهر ونصف النصف للطلاق قبل الدخول والمهر بالدخول وفي المنتقى ولا يكون به  
محصنا (ويثبت نسب ولد معتدة) الطلاق (الرجعي وان ولدته) أي الولد (لاكثر من سنتين مالم تفر  
بعضي العدة) لاحتمال الوطء والعلوق في العدة بل وازكونهم ائمة الطهر (فكان) وطوءه الا لازم  
من ثبوت النسب الواقع في العدة (رجعة) عليها اذا كان الميلاد (في اكثر منهما) أي من السنتين  
لان الظاهر ان العلوق وقع بعد الطلاق حملها على الاحسن وهو نفي الزنا عنهما والوطء في  
العدة من طلاق رجعي يكون رجعة (لا) يكون رجعة اذا كان الميلاد (في اقل منهما) أي  
من سنتين لانها بانته منه لانقضاء عدتها بوضع الحمل ولكن النسب ثابت أيضا لوجود العلوق في  
النكاح أو في العدة وكذا اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر يثبت النسب ولا يكون رجعة لانها  
تبين بالوضع (والبت) بالجر عطف على قوله معتدة الرجعي أي ويثبت نسب وادعته الطلاق  
البت اذا ولدت (لاقل منهما) أي من السنتين لانه كان موجودا عند الطلاق أو يحتمل فيحمل  
عليه (والا) أي وان لم تأت به لاقل منهما بل أتت به لاكثر (لا) يثبت نسبه لان الحمل حادث  
بعد الطلاق فلا يكون منه طهر وطء في العدة وتنقض به العدة عند أبي يوسف وعندهما يحمل  
على ان عدتها انقضت قبل الولادة لسته أشهر وتزوجت بغيره وجاءت به منه فترد ما أخذت من  
النفقة منه في تلك المدة ولا يسمع اقراره من الزنا في حق الولد لانه ضرر محض في حقه ولو ولدت  
بواحد من أحد هما لاقل من سنتين والاخر لاكثر منهما ثبت نسبهما منه عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
كالحارية اذا ولدت ولدين بعد بيعهما ثم ادعى البائع الولد الاول ثبت نسبهما منه لانها خلقتا من  
ماء واحد وقال محمد لا يثبت نسبهما (الا أن يدعيه) الزوج لانه التزوه ولثبوت نسبه وجه وهو



الوطء في العدة بشبهة هكذا ذكر الشراح وفيه نظر لان المبينة بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيه لا يثبت النسب وان ادعاه نص عليه في كتاب الحدود فكيف اثبت به النسب خذوا في النهاية أن الزوج اذا ادعاه هل يشترط فيه تصديق المرأة قال فيه روايتان ثم المعتبر خروج الاكثر لاقل من سنتين وهو خروج الصدر منه ان خرج مستقيما وان كان منه كوسا فسره وهو المعتبر في انقضاء العدة وفي حق الارث اذا مات قبل أن يخرج كاه (والمراقة) بالجر أيضا أي يثبت نسب ولد المرأة المطلقة المراهقة اذا جاءت به (لاقل من تسعة أشهر) من حين طلقها (والا) أي وان لم يكن لاقل منها بل جاءت لاكثر منها (الا) يثبت عندهما سواء كان باثنا او رجعا وقال أبو يوسف يثبت اذا جاءت به الى سنتين كالباعدة وفي المطلقة طلاقا رجعا يثبت نسبه الى سبعة وعشرين شهرا لانه يجعل واطئا في آخر العدة وهي ثلاثة أشهر ثم تأتي به لاكثر مدة الحمل وهي سنتان ولهما ما أنها صغيرة ولا نقضاء عدة الصغيرة جهة معينة في الشرع فينزل سكوتها عن الاقرار بانقضائها بمنزلة الاعتراف به (والموت) بالجر أيضا أي يثبت نسب ولده بعدة الموت اذا جاءت به (لاقل منهما) أي من سنتين من وقت الموت وقال زفر اذا ولدته لتمام عشرة أشهر وعشرة أيام من حين مات لا يثبت لانها اقدت ولا يتبين بكونها حاملا فلا يثبت بالشك ولنا احتمال كونها حاملا اذا انقضت عدةها جلالا لامر علي الصبيحة (والمقتر) بالجر أيضا أي يثبت نسب ولد المقتر (بعضها) أي بعضى العدة اذا جاءت به (لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار) اظهر كذب ابيقن هذا اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الفراق وان جاءت به لاكثر منها لا يثبت وان كان اقل من ستة أشهر من وقت الاقرار (والا) أي وان لم يجئ به لستة أشهر من وقت الاقرار بل جاءت به لاكثر (لا) يثبت نسبه منه وقال الشافعي يثبت لان حمل امرها على الصلاح يمكن ولنا أنها أمانة في الاخبار عما في رجبها وقد أخبر بعضى عدتها وهو يمكن فوجب قبول خبرها ولا يلزم من قطعه عنه أن يكون من الزنا لاحتمال التزويج بغيره (والمعتدة) بالجر أيضا أي يثبت نسب ولد المعتدة سواء كانت معتدة من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة (ان حدثت ولادتها بشهادة رجلين أو رجل واحد) يثبت نسبه منه وقال لا يثبت بشهادة امرأة واحدة قابله اقيام الفراش بقيام العدة وعند الشافعي بشهادة أربع من النساء وعند مالك بأمر اثنين وله انها تنقض باقرارها بوضع الحمل فزال الفراش والمنقضى لا يكون حجة فست الحاجة الى اثبات النسب ابتداء فيشترط فيه كمال الحجة ثم قبل وقبل شهادة الرجلين ولا يفسقان بالنظر الى العورة اما أنه يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا (او) يثبت نسب ولد المعتدة بشهادة القابلة مع وجود (حبل ظاهر) بالاتفاق (او اقرار) من الزوج (به) أي بالحبل (او تصديق الورثة) بالجر عطف على قوله بشهادة رجلين أي يثبت نسب ولد المعتدة عن وفاة بتصديق الورثة كلهم أو بعضهم ومعناه أن يصدقوها فيما قالت ولم يشهدوا به وهذا الثبوت في حق الارث ظاهر لانه خالص حقهم ويثبت في حق غيرهم أيضا استحسانا وان كان القياس بأبامان فيه من حمل النسب على الغير وهو الملت وجه الاستحسان انهم قاعون مقام الملت فيقبل قولهم ثم اعلم أنه لا بد من شهادة القابلة لتعين الولد اجماعا في جميع هذه الصور والخلاف في ثبوت نفس الولادة وقولها فنعهد أبي حنيفة ثبت به في الصور

الثلاث وعندهما لا تثبت الابتهادة القابلة وأما نسب الولد فلا يثبت بالاجماع الابتهادة القابلة لاحتمال أن يكون هو غير هذا المعين وغرة الاختلاف لا تظهر الا في حق حكم آخر كطلاق والاعتاق بأن علقهما ما بولادتهما حتى يقع عند أبي حنيفة بقولها ولدت لانها أمينة لا عتاقه بالحبل وأظهمه فقبل قولها وعنده ما لا يقع شئ حتى تشهد قابله نص عليه في الايضاح والنهاية وغيرهما (والمنكحة) بالجزء أيضا أي يثبت نسب ولد المنكحة إذا جاءت به (سنة أشهر فصاعدا) أي أو أكثر من ستة أشهر من وقت التزوج واتصا به على الحال وذو الحال محذوف تقديره فذهب صاعدا كما في قوله اذهب راشدا وان جاءت به لاقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه لأن العلق سابق على النكاح فلا يكون منه ويفسد النكاح لاحتمال أنه من زوج آخر بنكاح صحيح أو شبهة (وان سكنت) الزوج ولم يعترف به وهو اصل بما قبله لأن القرائن قائم والمدة تامة (وان جحد) الزوج الولادة (فبشهادة) أي فيثبت بشهادة (امرأة) واحدة تشهد (على الولادة) حتى لو نفاه الزوج لاعتن به وهذا بالاجماع (فان ولدت) المرأة ولدا (ثم اختفيا) أي المرأة وزوجها (فقات) المرأة (تكتفي منذ ستة أشهر وادعى) الزوج (الاقول) منها (فالقول لهما) أي للمرأة (أو) (أو) الولد (أنه) أي ابن الزوج بشهادة الظاهر ويجب أن تستخلف عندهما خلافا لأبي حنيفة (ولو علق) الزوج (طالقتها) أي طلاق امرأته (بولادتها) بأن قال ان ولدت فأنت طالق (وشهدت امرأة) واحدة (على الولادة لم تطلق) المرأة عند أبي حنيفة لانها ادعت الحث فلا يثبت الابتهادة تامة وقالوا تطلق لأن شهادتين حجة فيما لا يطاع عليه الرجال (وان كان) الزوج قد (أقر بالحبل) فيما إذا علق طلاقها بالولادة (طالقت بلاشهادة) يعني تطلق بقولها ولدت من غير شهادة أحد عند أبي حنيفة لأن الاقرار بالحبل اقرار بما يقضي اليه وهو الولادة وقالوا يشترط شهادة القابلة لانها ادعى الحث فلا يقبل قولها بدون الحجة وشهادة القابلة حجة في مثله على ما ذكرنا وعلى هذا الخلاف لو كان الحبل ظاهرا (واحد) ترمدة الحبل سنتان) عندنا وقال الشافعي رحمه الله أربع سنين وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد وعن مالك خمس سنين وعنه سبع سنين وهو قول ربيعة وعن الزهري ست سنين وعن النابث ابن سعد ثلاث سنين وعن أبي عبيد ايسر لاقصاه وقت يوقف عليه وتعلقوا في ذلك بحكايات لا يثبت الحكم بها ولنا قول عائشة رضي الله عنها لا يفيق الولد في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بطل مغزل وهو محمول على السماع لانه لا يدرك بالرائي وظل المغزل مثل لقلته لأن ظله حال الدوران أسرع زوالا من سائر الظلال وهو على حذف المضاف تقديره ولو بطل مغزل ويروى ولو بطل مغزل أي ولو بقدر دوران فلكه مغزل (وأقلها) أي أقل مدة الحمل (سنة أشهر) بالاجماع قال نهالي وجهه وفصالة ثلاثون شهرا وفصالة في عامين فيبقى للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (فلو كسح) رجل (أمة) لرجل (فطلقها) بآنها وأرجعها (فاشتراها) أي الامة (فولدت لاقل من ستة أشهر منه) أي من وقت الشراء (لزمه) الولد لانه ولد المعتمدة لا تقدم العلق على الشراء فلزمه سواء أقر به أو نفاه (والا) أي وان لم تلد لاقل من ستة أشهر بل ولدت لاكثر منها (لا) يلزمه لانه ولد المملوكة لتأخر العلق عن الشراء فلا يلزمه الا بالدعوة هذا اذا كان بعد الدخول وان كان قبله فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر من وقت الطلاق لا يلزمه وان كان لاقل منه لزمه اذا وادته لتام

سنة أشهر أو أكثر من وقت التزويج ولا قل منه من وقت الطلاق لأن الملقوق حدث في حال قيام  
النكاح وان كان لا قل لا يلزمه لأن الملقوق سابق على التزويج وكذلك إذا اشترى زوجته قبل أن  
يطلقها في جميع ما ذكرنا من الأحكام (ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت  
أمرأة واحدة بالولادة هي) أي الأمه تسيير (أم ولده) لأنه يثبت بدعوته والولادة تثبت بشهادة  
القبالة هذا إذا ولدته لا قل من ستة أشهر من وقت قال ذلك للتيقن بوجوده في ذلك الوقت وان  
ولده لا كثر منها لا يلزمه لاحتمال الملقوق بعده (ومن قال لظلام عواجي ومات) بعد ذلك (فقات  
أمه) أي أم الغلام (أنا أمرأته وهو) أي الابن (أبوه يرثانه) أي الأم والابن يرثان هذا الميت لتعين  
النكاح الصحيح لثبوت النسب لأن الشرط ههنا أن تكون المرأة مرفوعة بالحرية والاسلام  
وبكونها أم الغلام والافالقياس يقتضي ان لا يكون لها الارث لأن النسب يثبت بالنكاح  
الفاسد وبالوطء بشبهة وبأمية الولد فلا يكون الاقاربه اقرا بالزوجة (فان جهات حريتها)  
أي حرية المرأة في المسئلة المذكورة (فقال وارثه) أي وارث الميت (انت أم ولد ابني فلاميراثها)  
أي للمرأة لأن الحرية النابتة بظاهر الحال تصلح لدفع الرق ولا تصلح لاستحقاق الارث كاستصحاب  
الحال وعلى هذا لو قال الوارث انها كانت نصرانية وقت موت أبي ولم يعلم اسلامها فيه أو قال  
كانت زوجة له وهي أمة ينبغي أن لا ترث لما قلنا وقالوا الهامهر المثل في مسألة الكتاب لأن  
الوارث أقرب بالدخول عليها ولم يثبت كونها أم ولد والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الحضانة) \*

هي مأخوذة من الحضان وهو مادون الإبطال الكسح وحضنا الشيء جانباه وحضن الطائر يرضه  
يحمضه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه وكان المربي للولد يتخذ في حضنه وإلى جانبه (أحق  
بالولد) أي بحضنته (أمه قبل الفرقة وبعدها) ما لم تتزوج بزواج آخر بالاجماع الآن تكون  
مرتدة أو فاجرة ولا تجبر غلاما في الصحيح لاحتمال عجزها الآن لا يكون له ذورحم محرم غيرها فينشد  
تجبر على حضنته كبد لا يضيع بخلاف الأب حيث يجبر على أخذه إذا امتنع بعد الاستغناء عن  
الأم لأن نفقته واجبة عليه (ثم أم الأم) إذا لم يكن له أم بأن ماتت أو تزوجت لأن الولاية  
مستفادة من جهة الأمهات فكانت مقدمة وإن بعدت (ثم) بعد أم الأم (أم الأب) أحق به  
وإن علت وقال زفر الخالة مقدمة لانهم من قوم الأم وهي أولى به قال مالك في رواية وهو رواية  
عن محمد عن أبي حنيفة ولنا انها جدة والخالة أم لان أصله (ثم) بعدها (الاخت لاب وأم) أحق  
تقدما للاشفاق (ثم) بعدها الاخت (لأم) أحق لانهم من قوم الأم (ثم) بعدها الاخت (لأب)  
وعند الشافعي في الجديد وأجدى أحق من الاخت لأم وعند زفرهما يشتركان لانهم ما يستويان  
في الادلاء بالأم وفي رواية الخالة تقدم على الاخت لاب لقوله عليه الصلاة والسلام الخالة  
والدة وبنات الاخت لاب وأم وأولام أولى من الخالات واختلفت الروايات في بنات الاخت  
لاب والصحيح ان الخالة أولى منهن وبنات الاخت أولى من بنات الاخ وإذا اجتمع من له حق  
الحضانة في درجة فأورعهم أولى ثم أكبرهم (ثم الخالات) بعدهن أحق (كذلك) يعني يتوزن  
كالاخوات فن كانت لاب وأم فهي أولى ثم لأم ثم لاب والخالة أولى من بنات الاخ لانها تأتي  
بالأم وتلك بالاخ (ثم العمات) بعدهن أحق (كذلك) أي كالترتيب المذكور فن كانت لاب وأم

ففي أولى ثم لام ثم لاب وبنات الاخ أولى من العمدات ولاحق لعمات العمدات والخالات في  
الحضانة لانهم غير محرم (ومن نكحت) من هؤلاء المذكورات من لها حق في الحضانة (غير  
محرمه) أي غير محرم الصغير (سقط حقها) في الحضانة لوجود الضرر حينئذ من جهة زوج الام  
بخلاف ما اذا كان الزوج ذارحم محرم للصغير كالجدة اذا كان زوجها الجدة والام اذا كان  
زوجها عم الصغير والخالة اذا كان زوجها عمه أو أخاه أو عمته اذا كان زوجها جده أو أخاه من  
أمه لانه سقط حقها الاتقاء الضرر عن الصغير (ثم يعود) حق الحضانة (بالفرقة) بعد ماسقط  
بالتزوج لزوال المانع وكذا الولاية تزول بالجنون والارتداد ثم اذا زال تعود ثم اذا كان الطلاق  
رجعيا لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها القيام الزوجية (ثم العصبات) بعد هؤلاء المذكورات  
أحق (بترتيبهم) في الارث بقدوم الاقرب فالأقرب غير أن الصغيرة لا تدفع الى غير المحرم من  
الاقارب كابن العم وللالأم التي ليست بمأمونة وللالعصبة الفاسق ولا الى مولى العتاقة تحرزا عن  
الفسنة بخلاف الغلام واذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى ذوى الارحام عند أبي حنيفة كاخ من أم  
وعم من أم وخال ونحوهم لان لهم ولاية الانكاح عنده فكذا الحضانة (والام والجدة أحق به)  
أي بالصغير (حتى تستغنى) وفسره القدرزي بقوله حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي  
وحده وفسره الشيخ بقوله (وقدر) أي الاستغناء (بسبع) سنين وهو الذي قدره الخصاص  
اعتبارا للغالب وهو قريب من الاول بل عساه لان الولد اذا بلغ سبع سنين يستنجي وحده ألا ترى  
الى ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال مر واصبأ نكمت بالصلاة اذا بلغوا سبعاً والامر  
بالصلاة لا يكون الا بعد القدرة على الطهارة وقد روى أبو بكر الرازي تسع سنين لانه لا يستغنى قبل  
ذلك عادة والفردى على قول الخصاص وعند مالك بأن يحتمل وعنه بأن يتغير وان اختلفا في سنة  
فقال الاب ابن سبع وقات الام ابن ست فان استغنى بما ذكرنا دفع اليه والا فلا وان اختلفا في  
تزوجها فاقول لها وان اختلفا في الطلاق بعد التزوج فان كان الزوج غير معين فالقول لها  
(و) الا فلا والام والجدة أحق (بها) أي بالصغيرة (حتى يحض) لان بعد الاستغناء يحتاج الى  
معرفة آداب النساء من الغزل والطبخ والغسل ونحوها والام أقدر على ذلك فاذا بلغت تحتاج  
الى التزويج والصيانة وهو أقدر عليها واليه ولاية التزويج وعن محمد اذا بلغت حد الشهوة فالاب  
أحق وبه يفتى في زماننا لكثرة الفساق واذا بلغت إحدى عشرة سنة فقد بافت حد الشهوة في  
قوالهم وقد روى أبو الليث تسع سنين وعليه الفتوى وعن مالك ~~تسعة~~ عند الام حتى تزوج  
ويدخل بها الزوج (وغيرهما) أي غير الام والجدة (أحق بها) أي بالصغيرة (حتى تستغنى) وفي  
الجامع الصغير حتى تستغنى وفي الكافي اذا خلع الرجل امرأته وله منها بنت إحدى عشرة سنة  
فضمها اليها وتخرج من بيتها كل وقت وتترك البنت ضائعة فله أن يأخذها (ولا حق للامة وأم  
الولد) في الحضانة (مالم تعتقا) ليجزهما عن ذلك باستغاليهما بخدمة المولى فالحضانة لمولاه ان كان  
الصغير في الرق ولا يترقى بينه وبين أمه ان كانا في ملكه وان كان حراً فالحضانة لاقر بانه الاحرار  
واذا اعتق كان له ما حق الحضانة في أولادهما الاحرار والمكاتبه أحق بولدها المولود في  
الكتابة بخلاف المولود قبلها (والذمية أحق بولدها المسلم مالم يعقل) الولد (دينا) لانها أشق  
ولكن اذا عقل ديناً ينزع منها لاحتمال الضرر والمرتدة لاحق لها في الحضانة وعند الشافعي

ومالك وأحمد في رواية لاحق للذمية (ولا خيار للولد) عندنا بعد انتهاء الحد في الحضنة وبه قال مالك وقال الشافعي يخير وقال أحمد إذا بلغ سبع سنين يخير الغلام وتسلم الجارية إلى الأب من غير تخيير ومن العجب أنهم لا يعتبرون إيمانه وهو اختياره له وهو يقع له ثم يعتبرون اختياره أحد الأبوين وهو ضرر عليه وهذا خلف ثم الغلام إذا بلغ رشيداً فإنه أن يتفرد بالسكنى وليس له أن يضمه إلى نفسه بغير اختياره إلا أن يكون مفسداً مخوفاً عليه فينتدله أن يضمه إلى نفسه أما لدفع الفتنة أو لدفع العار عن نفسه وأما الجارية إذا كانت بكرًا فلا يباين أن يضمها إلى نفسه بعد البلوغ لأنه يخاف عليها وأما الثيب فإن كانت مأثومة لا يخاف عليها الفتنة فليس له أن يضمها إلى نفسه وإن كانت مخوفاً عليها فله ذلك والحد يعتزله الأب فيه وإن لم يكن لها أب ولا جد وكان لها أخ أو عم فله أن يضمها إذا لم يكن مفسداً وإن كان مفسداً فلا يمكن من ذلك وكذا الحكم في كل عصبه ذارحم محرم منها وكذلك البكر إذا طعنت في السن فإن كان لها عقل ورأى وأمن عليها من الفساد فليس لغير الأب والجد أن يضمها إليه وإن خيف عليها ذلك فلا يخ والعم ونحوهما من العصبات أن يضمها إليه أن لم يكن مفسداً وإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصبات أو كان لها عصبه مفسداً فلا قاضى أن ينظر في حالها فإن كانت مأثومة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكرًا أو ثيبًا والأوصاف عندها أمرأة أمينة ثقة تقدر على الحفظ لأنه جعل ناظرًا للمسلمين (ولأنه) امرأة (مطلقة بولها) لما فيه من الأضرار بالولد (إلا إلى وطنها) الحال أنه (قد نكحها ثم) أى في وطنها الذي تزوجها فيه لأنه التزم المقام فيه شرعاً وعرفاً وإن لم يكن وطنها لها ولا التزوج واقعا فيه ليس لها أن تنقله وكذلك لو كان وطنها لها ولم يقع التزوج فيه وفى الجامع الصغير أن لها النقل إلى مكان العقد بعينى وإن لم يكن وطنها لها والأقول أصح عند الثلاثة ليس لها السفر إلى ما فوق ستة عشر فرسخاً ولها ذلك إلى مادونه ويستثنى دار الحرب وإن كان وطنها لها وقد تزوجها فيها لأن في ذلك أضرار بالولد وهذا الذى ذكرنا ما إذا كان بين الموضعين تفاوت وإن تفاوتت بالبحث يتمكن من مطالعة ولده في يوم ويرجع إلى أهله فيه قبل الليل جازلها النقل إليه مطلقاً في دار الإسلام ولا يشترط فيه وقوع التزوج ولا كونه وطنها إلا إلى قرية من مصر أو كونه يتحقق بإخلاق أهل القرى فلا تملك ذلك إلا أن يكون وطنها لها ووقع العقد فيها فى الأصح وهذا الحكم فى الأم خاصة وليس لغيرها أن تنقله إلا بإذن الأب حتى الحدة والله أعلم

### \* هذا (باب) فى بيان أحكام (النفقة) \*

وهى مستققة من النفوق الذى هو الهلاك يقال نفقت الدابة تنفق نفوقاً أى ماتت ونفقت الدراهم والزاد تنفق نفوقاً أى نفدت وأنفق الرجل أى افتقر وذبح ماله وأنفق الدراهم من النفقة ونفقت السلعة نفوقاً بالفتح راجت وأنفق القوم نفقت سوقهم فكان للهلاك وللزوج وفيه إهلاك المال ورواج الحال (تجب النفقة للزوجة) أى لاجلها سواء كانت مسلمة أو ذمية (على زوجها) (تجب (الكسوة) لها عليه أيضاً) (بتقدير حالها) أى بتقدير حال الزوجين فإن كانا موسرين كان لها نفقة الموسرين وإن كانا معسرين فنفقة المعسرين وإن كانت موسرة وهو معسر فلها فوق نفقة المعسرات وإن كان بالعكس فدون نفقة الموسرات وإن كان أحدهما مفرطاً فى السار والآخر فى الأعسار يقضى عليه بنفقة الوسط وهذا اختيار الخصاص وعليه الفتوى

وقال الكرخي يعتبر مال الزوج وهو قول الشافعي وقوله (ولو) كانت المرأة (مانعة) واصل بما  
 قبلها أي تجب النفقة ولو منعت (نفساً) من التسليم (للمهر) أي لأجل قض المهر المقدم  
 وهو الذي تعورف تقديمه في بلاد وزمان لأنه منع بحق لتقصير وجهته فلا تسقط النفقة به وإن  
 كان بعد الدخول عند أبي حنيفة وعندهما تسقط إلا إذا كانت دون البلوغ لعدم صحة تسليم  
 الأب (لا) تجب النفقة عليه إذا كانت المرأة (ناشئة) وهي الخارجة من بيت زوجها بغير إذنه  
 المانعة نفسها منه بخلاف ما لو مانعته في البيت ولم تمكنه من الوطء حيث لا تسقط النفقة به  
 إقام الاحتباس لانه اجزاء الاحتباس ألا ترى أن من كان محبوباً بحق شخص كانت نفقته  
 عليه لعدم تفرغه لحاجة نفسه أصله القاضي والوالى والعامل في الصدقات والمقتى والمقابلة  
 والمضارب إذا سافر بمال المضاربة والوصى ولو كان يسكن في بيت المرأة فنفقته من الدخول  
 عليه إلا نفقة لها لانها ناشئة الآن تكون سألته النقلة ولو كان يسكن في المصوب فامتنعت منه  
 فلها النفقة ولو عادت الناشئة إلى بيت زوجها فلها النفقة (وصغيرة) بالنصب عطف على ناشئة  
 أي لا تجب النفقة أيضاً إذا كانت المرأة صغيرة (لاوطاً) يعني لا يستمتع بمثلها سواء كانت في  
 منزله أو لم تكن وقال الشافعي إله النفقة كالحائض والنفساء والمریضة والرتقاء والعجوز التي  
 لا يجامع مثلها ولما امتنع الاستمتاع بها الذي هو المقصود بالنكاح فصارت كالناشئة بخلاف  
 المستثمدة من المسائل لأن الانتفاع به من حاصل في الجملة من حيث الدواعي بأن يجامعهن  
 فيمادون الفرج أو من حيث حفظ البيت والمأواسة وقال أبو يوسف إذا كانت الصغيرة تصلح  
 للخدمة والاستئناس فنقلها إلى بيته فلا يسأل أن يردها وتستحق عليه النفقة وقيل إن الصغيرة  
 إذا كانت مشتهة ويمكن جاعها فيمادون الفرج تجب لها النفقة واختلافوا في حده فقيل  
 بنت تسع سنين والصحيح أنه غير مقرر بالسنين وإنما العبرة بالاحتمال والقدرة على الجماع فإن  
 السجينة الضخمة تحتل الجماع وإن كانت صغيرة السن وإذا كان الزوج صغيراً لا يقدر على  
 الجماع وهي كبيرة تجب لها النفقة في ماله لأن العجز من قبله كالجبوب والعين وإن كانا صغيرين  
 لا يقدران على الجماع فلا نفقة لهما كالجبوب أو العين تحتمة صغيرة (ومحبوسة) بالنصب أيضاً أي  
 ولا تجب النفقة أيضاً إذا كانت المرأة محبوسة (بدين) لأن الامتناع من قبلها وذكر الكرخي  
 أن كان حبسها قبل النقلة فإن كانت قد رأت تخلي بينها وبينه في الحبس فلها النفقة والأفلا ولو  
 كان بعد النقلة لم تبطل (ومغصوبة) بالنصب أيضاً أي ولا تجب أيضاً إذا كانت المرأة مغصوبة  
 بأن غصبها رجل لقوات الاستمتاع وعن أبي يوسف أنه استحق (وحاجة) بالنصب أيضاً أي  
 ولا تجب أيضاً إذا كانت المرأة حاجة (مع غير الزوج) لما ذكرنا وعند أبي يوسف لها النفقة إذا  
 حجت بعد تسليم نفسها لكن تجب نفقة الحضر دون السفر ولو كان زوجها معها تجب بلا خلاف  
 لكن نفقة الإقامة ولا يجب عليه الكراه (ومريضة) بالنصب أيضاً أي ولا تجب أيضاً إذا كانت  
 المرأة مريضة (لم تزف) إلى منزل الزوج لما ذكرنا وقالت الثلاثة تجب كالتى زفت ولو مرضت  
 بعد الزفاف تجب روى ذلك عن أبي يوسف وقيل إن أمكن الاستمتاع بها بوجه فعليه نفقتها  
 والا لا وعن أبي يوسف نفق عليها إذا تناول بها المرض (ونخادمها) عطف على قوله لا لزوجة  
 أي تجب على الزوج النفقة لخادمها أي لخادم المرأة (ولو) كان الزوج (موسراً) لأنه لا بد لها من

خادم يقوم بخدمة ما يتهيأ له من أمور بيتها حتى تنقرغ حاجته هذا اذا كان ملوكا لها وان كان  
 غير ملوكا لها لا يستحق النفقة له في ظاهر الرواية كالتفاسي اذ لم يكن له خادم لا يستحق نفقة  
 الخادم من بيت المال ولو جاز بخادم يخدمه الم يقبل منه الا برضاها وهذا اذا كانت حرة وان  
 كانت أمة فلا تستحق عليه نفقة الخادم وقيل اذا كانت من الارذال لا تستحق الخادم وان  
 كانت حرة ولا ترضى لا أكثر من خادم واحد عندهما وعند أبي يوسف بفرض خادمين أحدهما  
 لمصالح داخل البيت والاخر لمصالح خارجه وعن أبي يوسف اذا كانت فاقعة في الغنى وزفت  
 اليه بخدم كثيرة استحق نفقة الجميع ويلزمه من نفقة الخادم أدنى الكفاية ولو كان الزوج  
 معسر لا تجب عليه نفقة خادمها وان كان لها خادم فبما رواه الحسن عن أبي حنيفة خلافا  
 لمحمد ولو اختلفا في اليسار والاعسار فالقول قوله الا أن تقسيم المرأة البينة لانه متمسك بالاصل  
 (ولا تفرق) المرأة من زوجها (ببجزة) أي بسبب عجز الزوج (عن النفقة) وقال الشافعي يفرق  
 بينهم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه من قوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بعن تعول فتقبل من  
 أتعول يا رسول الله قال امرأتك ممن تعول تقول أطعمني أو فارقتني جارتك تقول أطعمني  
 واستعمني ولذلك يقول الى من أتركني رواه البخاري ومسلم وروى الدارقطني عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه في الرجل لا يجد ما يتفق على امرأته يفرق بينهما ولنا قوله تعالى وان كان ذو عسرة  
 فنظرة الى ميسرة ولان في التفريق ابطال الملك على الزوج وفي الامر بالاستدانة تأخير حقة  
 وغواها من الابطال فكان أولى وليس في حديث أبي هريرة حجة لانهم قالوا سمعت هذا من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس أبي هريرة رواه البخاري كذلك عنه في  
 صحيحه ولانه ليس عنه الاحكامية قول المرأة أطعمني أو فارقتني وليس فيه دلالة على أن الفراق  
 واجب عليه اذا طلبت ذلك وكذا الحديث الثاني ليس ببجزة لان طريقه عبد الباقي بن قانع  
 وقال البرقاني في حديثه ~~مكرو~~ وقال أيضا هو ضعيف عندنا وضعفه غيره (وتومر) المرأة  
 (بالاستدانة عليه) أي على الزوج ومعنى الاستدانة ان تشتري بالدين لمقتضى الثمن من مال  
 الزوج هكذا ذكر الخصاص وفائدة الامر بالاستدانة مع فرض النفقة ان يمكن بالحالة الغريم على  
 الزوج فيطالبه به بخلاف ما اذا كان بغير أمره حيث تطالب هي ثم ترجع هي على الزوج ولا تجب  
 عليه الغريم اعدم ولا يثم اعليه وفي الاختيار المرأة المعسرة اذا كان زوجها معسرا ولها  
 ابن من غيره موسر أو أخ موسر فنفقتهما على زوجها ويومر الابن أو الاخ بالانفاق عليها  
 ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف فبين هذا  
 ان الادانة للنفقة اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على كل من كانت تجب عليه نفقتها  
 لولا الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب  
 عليه لولا الاب كالأب والابن والعلم ثم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده البكار حيث  
 لا يرجع عليه بعد اليسار لانهم لا تجب مع الاعسار فكان كالميت (وقم نفقة اليسار بطرقه)  
 أي بعرضه وحده وذلك بعد ان كان يتفق عليها نفقة المعسر لاعساره ثم أيسر (وان) كان  
 القاضي قد قضى بنفقة الاعسار (لان القضاء به كان لعذر الاعسار وقد زال العذر فبطل ذلك  
 كالكفر بالصوم اذا وجد فيه رقة بطل صومه وقال الشارح هذه المسئلة تستقيم على قول

الكرخي حيث اعتبر حال الرجل فقط ولم يعتبر حال المرأة أصلاً وهو ظاهر الرواية ولا تستقيم على  
 ما ذكره الخصاص من اعتبار حالها على ما عليه الاعتماد فيكون فيه نوع تناقض من الشيخ لأن  
 ما ذكره هو قول الخصاص ثم ينفي الحكم على قول الكرخي قلت بل يستقيم على قول الخصاص أيضاً  
 لأن المعتبر على قوله عند اعسار أحدهما النفقة المتوسطة فيعديساره تتم نفقة الموسرين  
 فيصح على قوله أيضاً فلا نسلم التناقض ولا نوعه ولئن سلمنا ما ذكره فالتناقض من أين وهل يصدق  
 عليه حد التناقض فلم لا يجوز أن يكون اختارنا قول الكرخي رحمه الله (ولا يجب نفقة مضت)  
 في مدة لم ينفق عليها الزوج فيها (الابالقضاء) بأن كان القاضي قد فرض لها النفقة (أو الرضا)  
 بأن صالحت الزوج على مقدارها حينئذ يفتى لها بنفقة ما مضى لانها صالحة فلا تملك الابالقضاء  
 كزوج القاضي وقال الشافعي تصير ديناً بلا قضاء ولا رضا كالمهر وبه قال مالك وأحمد وفي الذخيرة  
 نفقة مادون الشهر لا تسقط (وبوت أحدهما) أي أحد الزوجين (تسقط) النفقة (المقضية) بها  
 لانها صالحة والصلات تسقط بالموت كالهبة والدية والجزية وضمان العتق هذا إذا لم يأمرها بالاستدانة  
 وإن أمرها القاضي بالاستدانة لم تسقط بالموت هو الصحيح وكذا التسقط بالطلاق في الصحيح  
 وعند الثلاثة لا تسقط مطلقاً (ولا ترد) النفقة (المجتهل) موت أحدهما بأن أسلفها نفقة سنة  
 مثلاً ثم مات أحدهما لا يسترد ذلك وقال محمد يحتسب لها بنفقة ما مضى وما بقي يسترد منها وبه  
 قال الشافعي وعلى هذا الخلاف الكسوة لأنها أخذت عوضاً عما تستحق عليه بالاحتباس فتبين  
 أن لا استحقاق لها عليه فترده ولنا انما صالحة اتصل بها القبط ولا رجوع في الصلات بعد الموت  
 (وبيع القن) أي المملوك (في نفقة زوجته) إذا تزوجها باذن المولى لانه دين وجب في ذمته  
 لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى فتعلق برقبته كدين التجارة بخلاف ما إذا كان بغير  
 اذنه لأن النكاح لم يصح فلم يجب النفقة فيه ولو دخل بها الايباع أيضاً في المهر لأن وجوب المهر لم  
 يظهر في حق المولى لكونه محجوراً عليه وانما يطالب بعد الطرية والمولى أن يقبده ولو مات  
 سقط وكذا إذا قتل على الصحيح وقيل لا يسقط ولو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما يبيع مرة يبيع ثانياً  
 وكذا نالنا الى ما لا يتناهى وليس من الديون ما يباع فيه مراراً الدين النفقة وغيره من الديون  
 يباع فيه مرة واحدة فان أوفى الغرماء والاطواب به بعد الحرية ولا يباع المكاتب والمدرور ولد  
 أم الولد بالنفقة الامكاتب عند العجز (ونفقة الامة المنكوحه انما تجب بالتبوة) وهي ان  
 يتخلى بينها وبين زوجها ولا يستخدمها لأن الاحتباس لا يتحقق الا بها وان استخدمها بعد  
 التبوة سقطت نفقة عنها ولا فرق فيه بين أن يكون زوجها حراً أو عبداً أو مكاتباً أو مدبراً ولو تزوجها  
 بعد الطلاق ولم يكن بواحد قبله فلا نفقة لها خلافاً للفرق وان تزوج أمته من عبده فنفقة ما على المولى  
 بواها منزلاً أولاً (والسكنى) عطف على قوله تجب النفقة والكسوة أي وتجيب السكنى أيضاً لها  
 عليه (في بيت خال) يعني ليس فيه أحد (عن أهله) أي عن أهل الزوج (وعن أهلها) أي أهل  
 الزوجة إلا أن يختار ذلك لأن السكنى معهم ضرر فلو أسكن معها أمته ليس لها أن تمنع من  
 ذلك لانه يحتاج الى الاستخدام فلا يستغنى عنها ولو أخلى لها بيتاً من دار وجعل لها امرأته غلقاً  
 على حدة كفها للحصول المقصود بذلك فان اشتكت من الزوج الايذاء بسوء العشرة فان علم  
 القاضي بذلك أو أخبره عدولهم عن ذلك ومنعه وفي الغاية وعليه أن يسكنها عند جيران



صالحين (ولهم) أى لاهلها (النظر) اليها (والكلام معها) أى وقت شأوا ولا يمنعهم من ذلك  
 ولكن له أن يمنعهم من المكث عندها وقيل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من  
 الدخول عليها فى كل جمعة وفى غيرهما من المحارم فى كل عام هو الصحيح وقدره محمد بن مقاتل الرازى  
 شهر فى المحارم (وقرض) على صيغة المجهول أى فرض الاتفاق أى القاضى يفرض النفقة  
 (لزوجة الغائب وطفله) أى أولاده الصغار (وابويه) أى أبوى الغائب (فى مال) كائن (له) أى  
 للغائب (عند من) أى شخص (يقربه) أى بالمال أى يعترف أن هذا المال للغائب (و) يعترف  
 أيضا (بالزوجة) بأن يقول أعلم أنها امرأة فلان الغائب وكذا ينبغي أن يعترف بالنسب فى حق  
 الاطفال وكذا اذا علم القاضى ذلك ولم يعترف به وقال زفر لا يدفع اليها من الوديعة وتؤمر  
 بالاستدانة عليه لأن المودع ليس بأم ورب ذلك ولنا أنه اذا كان مقررا بالمال والزوجة والنسب فقد  
 أقر لهم بحق الأخذ وكذا اذا كان المال فى يده مضاربة او دين فى الذمة وأقر بالمال والزوجة  
 والنسب وأعلم القاضى بذلك وإن علم أحدهما أما النسب والزوجة أو المال يحتاج الى الاقرار  
 بما ليس معلوم عنده وهو الصحيح هذا كله اذا كان المال من جنس حقهم أى من المنة أو الطعام  
 أو الكسوة أما اذا كان من خلافه فلا تفرض النفقة فيه لأنه يحتاج الى القضاء بالقيمة أو الى  
 البيع وكل ذلك لا يجوز على الغائب والتبعية تزل الدراهم فى هذا الحكم لأنه يصلح قيمة للمضروب  
 (ويؤخذ كقول منها) أى من المرأة احتياطا لجوازانه قد كان يعمل لها النفقة أو كانت ناشئة  
 أو مطلقة قد انقضت عتقها وتتحلف بالله مع التكفل احتياطا ولا يقضى بنفقة فى مال الغائب  
 الا لهؤلاء لأن القضاء على الغائب لا يجوز ونفقة حواء واجبة قبل القضاء فيكون القضاء عانة  
 وقوى من القاضى ولولم يقر الذى فى يده المال بذلك ولم يعلم القاضى فأرادت المرأة اثبات المال  
 أو الزوجة أو مجموعهما باليمين ليقضى لها فى مال الغائب أو لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك  
 لأنه قضاء على الغائب وقال زفر تسمع بينهما ولا يقضى بالسكاح وتعطى النفقة من مال الزوج  
 ان كان له مال ولا تؤمر بالاستدانة وبه قالت الثلاثة وعليه عمل القضاة اليوم وبه يقضى (و) يجب  
 النفقة أيضا (لمعتدة الطلاق) سواء كان بائنا أو رجعيًا وقال الشافعى لا نفقة للمباعدة إلا أن  
 تكون حاملا لما روى أن فاطمة بنت قيس قالت طلقنى زوجى ثلاثا ولم يجعل لى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم سكنى ولا نفقة رواه الجماعة الا البخارى وعن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن  
 النبى عليه الصلاة والسلام فى المطلقة ثلاثا قال ليس لها نفقة ولا سكنى رواه أحمد ومسلم وفى  
 رواية مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا الحديث وبه قال مالك  
 وأحمد ولنا قول عمر رضى الله عنه لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا عليه الصلاة والسلام لقول  
 امرأته لاندري لعلها حفظت أو نسيت رواه مسلم وفيما روى الطحاوى والدارقطنى زيادة قوله  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطلقة ثلاثا النفقة والسكنى وحديث فاطمة  
 لا يجوز الاحتجاج به من وجوه الاول ان كبار الصحابة رضى الله عنهم انكروا عليها كعمر وابن  
 مسعود وزيد بن ثابت واسامة بن زيد وعائشة رضى الله عنهم حتى قالت لفاطمة فيما رواه  
 البخارى الانتفى الله وروى أنها قالت لها لا خير لك فيه ومثل هذا الكلام لا يقال إلا لمن ارتكب  
 بدعة محرمة وفى صحيح مسلم لما حدث الشعبي عنها بهذا الحديث أخذ الاسود بن يزيد كقامن

حصا وحصب به السعي وقال له ويلك أتحدث بشئ هذا وقال أبو سلمة أنكر الناس عليها فصار  
 منكرا فلا يجوز الاحتجاج به والثاني أنه مضطرب فإنه جاء بطلانها البتة وهو غائب وجاءت عنهما  
 وجاء حين قتل زوجها وجاء بطلانها أبو عمرو وابن حفص وجاء بطلانها أبو حفص بن المغيرة والثالث  
 أن نفقة سقطت بطول لسانها على أجناسها فلعلها أخرجت لذلك قال الله تعالى لا تخزوهن  
 من بيوتهن ولا يخرجن الأمان يأتين بفاحشة مبينة وهو أن نفقته على أهل الرجل فتؤذيهم قاله  
 ابن عباس ذكره السفاقي وفي شرح البخاري وفي مصنف أبي الأمان نفقته علىكم وعن سعيد  
 ابن المسيب لنا طمة ذلك امرأته فتنت الناس كانت لسنة وعن عائشة بمعناه فعلم بذلك أنما  
 يفرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأجل ذلك لأنما تكون به ناشرة وشرط وجوب النفقة  
 أن تكون محبوسة في بيته والشافعي احتج به ثم ترك العمل به في حق السكينة ولا هذا احتكاكية سال  
 فلا يمكن الاحتجاج به (لا) يجب النفقة المعتدة (الموت) لأن الاحتباس عند الحق الشرع وإهذا  
 يستوى فيه المدخول به أو غيرهما (و) لا يجب أيضا المعتدة (المعصية) بأن وقعت الفرقة بينهما  
 بمعصية من جهتها كالردة وتبديل ابن الزناح لأن التقصير من جهتها انصارت كالناشرة بل أبعد  
 بخلاف المهر إذا كانت الردة ونحوها بعد المدخول حيث يجب لنا كدبه (وردة) أي ردة امرأة  
 (بعد البت) أي بعد الطلاق الثلاث أو الواحدة البائنة (نفسا نفقت) لا يسقط نفقتها (عكبن)  
 المرأة (أنه) أي ابن الزوج بعد الطلاق الثلاث أو الواحدة البائنة والفرق أن الحرمة ثابتة  
 بالطلاق البائن ولا تأثر للردة فيها ولا للتمكين غير أن المرتدة تحبس ولا نفقة للمحبوسة والامكنة  
 لا تحبس فافتراضه لو أسلمت المرأة وعادت إلى منزل الزوج وجبت لها النفقة كالناشرة  
 إذا رجعت بخلاف ما إذا وقعت الفرقة بالردة بأن ارتدت قبل الطلاق حيث لا يجب لها  
 النفقة وإن أسلمت وعادت إلى منزلها ولو طغت بذرا الحرب مرتدة ثم عادت مسلمة فلا نفقة لها  
 كغيرها كان لسقوط العدة بالعاق حكما ابن الدارين (و) يجب النفقة والكسوة أيضا عليه (الطفل)  
 الفقير يعني أولاده الصغار الفقراء لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والمولود له  
 هو الأب فأوجب عليه رزق النساء لأجل الأولاد فلان يجب عليه نفقة الأولاد بالطريق الأولى  
 (ولا تجبر أمه) أي أم الطفل (ترضع) الطفل لأن الارضاع نفقة له لا يجب الأب الأعلى وربما  
 تجوز عن ارضاعه فامتناعه دليل عليه لأنما لا تمتنع عن ارضاعه مع القدرة غالباً وهو كالمحقق  
 فالزامها بعد ذلك يكون اضراً وقد قال الله تعالى لا تضاروا المدة بولدها أو مريضة ولا يجبرها  
 القاضي عليه وذكر المصنف أن الأب إذا لم يكن له مال ولا أولاد مال يجبر عليه ويجهل الأجرة بنا  
 عليه كافي نفقته ويجعل هذا القول على ما إذا أطلقها وانقضت عدتها وقال مالك تجبر الأم على  
 ارضاعه إذا لم تكن شريفة وإذا أخذ الولد في غير حائض عليه بالاتفاق (و) يستأجر الأب  
 (من ترضعه) أي الطفل الصغير وتكون المرضعة (عنداً) أي عند الأم ولا يجب عليها المكث  
 عند الأم إذا لم يستطع ذلك عليها بل ترضعه وترجع إلى منزلها أو تحمل الصبي معها إلى البيت  
 أو ترضعه في فناء الدار ثم تدخل به الدار إلى أمه (لا) يستأجر أمه أي أم الطفل (لو) كانت  
 منكوسة (أو) كانت (معتدة) من طلاق لأن الارضاع مستحق عليها ديانة فلا يجوز أخذ الابن  
 عليه وقيل إذا كانت معتدة عن طلاق بائن جاز استئجاره لروايل النكاح ولو استأجر منكوسة

لترضع ولده من غير حجاز (وهي) أي الام (أحق) بإرضاع الولد بالاجرة (بعدها) أي بعد العدة  
 (مالم تطلب زيادة) على أجرة الاجنية لانها أشق وانظر فان رضىت الاجنية ان ترضعه بغير أجر  
 أو بدون أجر المثل والام بأجر المثل فالاجنية أولى دفعا للضرر عنه (و) تجب النفقة والكسوة  
 أيضا عليه (لأبويه وأجداده) وان علوا (ووجداته) وان سفلا (لو) كانوا (فقراء) اقرله تعالى  
 وصاحبهم ما في الدين المعروف وانزلت في الابوين الكافرين والجد مثل الاب والجدة مثل الام واهذا  
 يتوهمان مقامهما في الارث وغيره بشرط الفقر لتحقيق الحاجة بخلاف نفقة الزوجة حيث تجب  
 مع الغنى لانها تجب لاجل الحبس كرزق القاضي (ولان نفقة مع اختلاف الدين) وفي بعض النسخ  
 ولا تجب أي النفقة مع اختلاف الدين (الابالزوجية) لانها باعتبار الحبس كما ذكرنا (و) قرابة  
 (الولاد) مثل الاولاد الصغار والاباء والامهات لانه جزء فلا يتمتع بالكفر كنفقة نفسه الا أنه  
 لا يجبر على انفاق أبويه الحريين ولا يجبر الحري على انفاق أبيه المسلم أو الذي وان لم يكن قرابة  
 ولاد كالاخ والعلم ونحوهما لا تجب نفقته مع اختلاف الدين لانه يتعاق بالقرابة ومع اتحاد الدين  
 أكد (ولا يشارك) فعل مضارع وقوله (الاب) مفعوله (والولد) عطف عليه وقوله (في نفقة  
 ولده) يرجع الى الاب وقوله (وأبويه) يرجع الى الولد أي وفي نفقة أبويه وقوله (أحد) بالرفع  
 فاعل ولا يشارك اما أنه لا يشارك الاب أحد في النفقة على طفله فلما تلونا وذكرا من المعنى وروى  
 الخصاص والحسن ان الولد البالغ تجب نفقته على الابوين اثلا باعتبار الارث بخلاف الولد  
 الصغير حيث تجب نفقته على الاب وحده وأما أنه لا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد لان لهما  
 تأويلان في مال الولد لقوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لآبائك ولاتأويل لهما في مال غيره  
 وتجب على الذكور والانات على السواء في الصحيح وقيل على قدر الارث وهو قول الشافعي  
 وأحمد أيضا (و) تجب النفقة أيضا (لقريب محرم) يعني لذي رحم محرم (فقير عاجز عن الكسب)  
 لصغره أو لانوثته أو لعمى أو لزمانته لتحقيق العجز هذه الاعداد وانما تجب (بقدر الارث) لقوله تعالى  
 وعلى الوارث مثل ذلك فجعل العلة هي الارث فيمتدد الوجوب بقدر العلة وفي قراءة ابن  
 مسعود رضي الله عنه وعلى الوارث ذى الرحم المحرم وهي مشهورة فجاز التقييدهم او يجبر على  
 ذلك لانه حق مستحق عليه وقال الشافعي لا تجب النفقة الا لقرابة الولاد لانه لا بعصمة بينهم فلا  
 تجب كنفقة بنى الاعمام وبه قال مالك وعن أحمد تجب لقريب وارث وانما قلنا وانما تجب نفقة  
 ذى الرحم المحرم على الشخص (لو) كان (موسرا) لانه اذا كان معسرا فهو عاجز ولا تجب هذه  
 النفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة واولاده الصغار فان العجز فيه غير مانع وقيل اذا كان  
 فقيرا زمننا أو أعمى أو نحوهم تجب نفقة اولاده في بيت المال كنفسه وان كان كبيرا لا تجب عليه  
 النفقة الا اذا كان موسرا والابن فقير زمن أو نحوهم أو يكون من أعمان الناس يلحقه العار  
 بالكسب أو طالب علم لا يتفرغ لذلك وذكر الخصاص ان نفقة خادم الاب لا تجب على الابن الا اذا  
 كان محتاجا اليه وهما قيد آخر لم ينه عليه الشيخ وهو أن يكون ذوا الرحم المحرم مسلما لان  
 اختلاف الدين يمنع هنا بخلاف قرابة الولاد والزوجة ثم اليسار ههنا مقدر بنصاب حرمان  
 الصدقة عند أبي يوسف وعن محمد أنه قدره بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم وقالوا  
 الفتوى على الاقول (وصح ينع) الاب (عرض ابنه) الغائب اذا كان فقيرا لاجل النفقة (لا)

يصح بيع (عقاره نفقته) أي لأجل نفقته أي الأب وهو يرجع إلى الصورتين جميعاً وهذا  
 استحسان وهو قول أبي حنيفة لأن له ثلث مال الابن عند الحاجة وبيع الموقوف من باب الحفظ  
 بخلاف العقار لأنه محض بنفسه وقالوا وهو القياس لا يجوز له ذلك كما في بيع العقار وأجمعوا  
 أن الأم لا تبيع مال ولدها الصغير والكبير كذا في شرح الطحاوي (ولو أنفق مودعه) بفتح الدال  
 أي مودع الرجل الغائب (على أبيه) أي على أبوي الغائب (بلا أمر) القاضي (ضمن) المودع  
 التصرف في مال غيره من غير ولاية ولا نيابة بخلاف ما إذا أمره القاضي لأنه ملزم لولايته عليه ثم  
 إذا ضمن لا يرجع عليه ما به وفي الذوات إذا لم يمكن في مكان يمكن استطلاع رأي القاضي  
 لا يضمن استحساناً وعلى هذا لو مات بعض الرقعة في السرقة فباعوا قماشه وعدته فجزوه بضمه  
 وردوا البقية إلى الورثة أو أعجب عليه فأنفقوا من ماله لم يضمنوا (ولو أنفق) أي الأبوان  
 (معهما) من المال لانه الغائب على أنفسهم ما وكان من جنس النفقة (لا) يضمنان لأن نفقتهما  
 واجبة عليه قبل القضاء فاستوفيا حقهما (ولو قضى) القاضي (بنفقة الولاد) وهو الأبوان  
 والاولاد (و) نفقة (القريب) المحرم (و) الحال أنه قد مضت عليه (مدة سقطت) أي النفقة  
 لأن وجوبها باعتبار الحاجة وقد وقعت الغيبة عن الماضي بخلاف نفقة الزوجة لأنها  
 لا احتباس ولهذا تجب مع يسارها وعلى هذا لو سرقت النفقة المعجلة أو الكسوة تفرض لذوي  
 الأرحام مرة بعد أخرى إلى ما لا ينهائى لتحقيق الحاجة ولا يفرض للزوجة شيء لعدم اعتبار  
 الحاجة في حقها وبعبارة كسبه لو بقيت النفقة المقرضة في يده بعد المدة يفرض للزوجات  
 ولا يفرض لذوي الأرحام وعلى هذا إذا أسلفها نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل المدة تسترد في  
 الزوجات عند محددون الأقارب وفي الجاوي نفقة الصغير نصيردياً بالقضاء دون غيره (الآن)  
 يأذن القاضي لذوي قرابة الأولاد والقريب المحرم (بالاستدانة) فيمنع ذلك لأن سقوط نفقة المدة لأن  
 للقاضي ولاية عامة فصار ذنه كاهل الغائب (و) تجب النفقة عليه أيضاً (المملوك) أقوله عليه  
 الصلاة والسلام هم أخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه  
 مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكفوه مما يغلبهم فإن كفتموهم فأعينوهم متفق عليه (فإن أبي)  
 أي فإن امتنع المولى عن الاتفاق على مملوكه (ففي كسبه) أي فنفقته في كسب المملوك إن كان له  
 كسب لأن فيه نظر الهما (والأ) أي والأيكن له كسب بأن كان زمناً أو أعجب أو جازية لا يؤجر  
 مثلها (أمر يبيعه) لأنه من أهل الاستحقاق وفي البيع إيفاء حقه وإيساره إبطال حق المولى لأن  
 الثمن يقوم مقامه والإبطال إلى خلف كالأبطال بخلاف الزوجة حيث لا يفرق بينهما لأنه إبطال  
 لا إلى خلف فلا يضر إليه بل يقال لها استدنى عليه كذا كراهية خلاف سائر الحيوانات لأنها  
 ليست من أهل الاستحقاق فلا يجبر على الاتفاق ولا على بيعها كمنه بقيت فيما بينه وبين الله تعالى  
 أن ينفق عليها أو يبيع وعن أبي يوسف أنه يجبر على الاتفاق عليها بوجه قالت الثلاثة ولو كانت  
 الدابة مشتركة فطلب أحدهما من القاضي أن يأمره بالنفقة حتى لا يكون متطوعاً بالاتفاق عليها  
 فالقاضي يقول لا لا أي أما أن تباع نصيبك منها أو تنفق عليها هكذا ذكره الخصاص وفي المحيط  
 يجبر صاحبها والمدير وأم الولد إن أبي مولاها من الاتفاق عليها اكتساباً أو كلاً من كسبها وإن  
 لم يكن لهما كسب أجبر المولى على الاتفاق عليها لا يقيلاً النحل بالبيع وغيره بخلاف

المكاتب حيث لا يؤمر في حقه بشئ لأنه كالحرة لانه خارج عن ملك المولى بداو له للعبد  
أن يتناول من مال المولى اذا امتنع من الاتفاق عليه ينظر ان كان قادرا على الكسب ليس له  
ذلك الا اذا انهاه عن الكسب وان كان عاجزا عن الكسب فله ذلك والله أعلم

\* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الاعتاق) \*

وجه المناسبة بين الكتابين من حيث ان الطلاق تخليص الشخص من ذل ورق المتعة  
والاعتاق تخليص الشخص من ذل ملك الرقبة والعق والعتق قوة مطلقة من عتق الطائر  
اذا قوى على جناحه فطار وشرعا (هو) أى الاعتاق (الثبات القوة الشرعية للمولى) لانه  
يصير به قادرا على التصرفات الشرعية مثل الولايات والشهادات هذا التفسير هو مذهبهم الا ان  
الاعتاق عندهما عواثبات العتق وعند أى خيفة الاعتاق اثبات الفعل المفضى الى حصول  
له عتق فلهذا يتجزأ عنده خلافا لهما على ما يجب ان شاء الله تعالى والحريية عبارة عن الخلو  
لغة يقال ارض حرة لاخراج فيها وشرعا عبارة عن خلوص حكمى يظهر فى حق الادى بانقطاع  
حق الاغيار عن نفسه واثبات هذا الوصف يسمى اعتاقا وتحرير اوارق ضعف شرعى يثبت فى  
المحل فيجوز عن التصرفات الشرعية ويسامه أهليه ثبوت القضاء والشهادة والسلطنة  
والتزويج (ويصح) أى الاعتاق (من حر) فلا يصح من عبدا لانه لا ملك له (مكلف) أى عاقل  
بالغ فلا يصح من صبي ومجنون لعدم الاهلية ولهذا لا يملكه المولى عليه ما فلولأضافه الى ذلك  
الحالة بأن قال أعتقته وأنا صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا اذا قال فى حال صباه  
أو جنونه اذا بلغت أو اوفقت فهو حر لم ينعقد لان قوله غير ملازم ويصح حال كونه (للموكله) لقوله  
علمه الصلاة والسلام لا عتق فيما لا يملك ابن ادم والباء فى قوله (بأن) يتعلق بقوله يصح أشار بهذا  
الى أن شرطه أن يكون مضافا الى الجمله كقوله أنت (حر) أو يكون مضافا الى ما يعبر به عن الجمله  
وهو معنى قوله (أو ما يعبر به عن البدن) يعنى عن الجمله كقوله رأسك حر ووجهك حر ولا يعتق  
بقوله يدك حر أو رجلك حر لانه لا يعبر به عن الجمله وعن أبى يوسف اذا قال لامته فرجك حر عتقت  
ولو قال لعبد لا يعتق لان الفرج يعبر به عن الكل فى المرأة دون الرجل (و) يصح أيضا بقوله أنت  
(عتيق و) أنت (معتق و) أنت (محرر و حررتك وأعتقتك) لان هذه اللفاظ صريحة فيه  
لاختصاص استعمالها فيه أو لغلبته فلهذا لا يحتاج فيها الى النية وأشار اليه بقوله (نواه) أى  
نوى الشخص بهذه اللفاظ العتق (أولا) نوى فلو قال أردت به الاخبار بالباطل أو انه حر من  
العمل لا يصدق قضا لانه خلاف الظاهر ويصدق ديانة لانه محتمل كلامه (و) يصح أيضا بقوله لعبد  
(لاملك) لى عليك (ولا رق) لى عليك (ولا سيملى عليك ان نوى) بهذه اللفاظ العتق لانها كتابات  
فلا يتعين المراد الابانية وهذا بالاجماع الا رواية عن أحمد يقع بلانية (و) يعتق أيضا بقوله لعبد  
(هذا ابني) اذا كان المولى أكبر منه ويولد مثله لانه لم يكن ثابت النسب من غيره فهذه الشروط  
الثلاثة يعتق عند أى خيفة لانه أمكن حل كلامه على التحرير بطريق المجاز لان البنوة  
سبب الحرية فيحمل عليه تصحيح كلامه كما لو كان لعبد صغير وقال لا يعتق لانه أقرب بما  
يستعمل كونه فيلغو وبه قالت الثلاثة ولو قال لصبي صغير هذا بعتى فقبل هو على الاختلاف

وقيل لا يعتق اجماعاً ولو قال لعبد هذه ابنتي قبل هو على الاختلاف وقيل لا يعتق اجماعاً (أو)  
 قال لعبد هذا (أبي أو) قال لامته هذه (أخي) يعتق أيضاً لأن ولاية الدعوة له لقيام ملكه فيثبت به  
 نسبه إذا كان مثله أو مثله أو ولد ذلك وإذا ثبت عتقه عليه (و) كذا يعتق أيضاً بقوله لعبد هذه (هذا  
 مولاي) لأن حقيقة كلامه أن يكون له ولا علمه فعين المولى الأسفل فاعتق عليه وقال زفر  
 لا يعتق لأنه يراد به الأكرام عادة وبه قالت الثلاثة (أو) قال لعبد (يا مولاي) عتق أيضاً لما ذكرنا  
 (أو) قال لعبد (يا حراً أو) قال (يا عتق) عتق لأنه صريح فيه فلا يحتاج إلى النية إلا إذا كان  
 هذا اللفظ على العبد فناداه به لا يعتق لأنه ليس مراده الاستحضار به بالاسم الدال على الذات دون  
 ملاحظة الوصف (لا) يصح العتق (يا ابني) أي بقوله لعبد يا ابني (و) قوله (يا أخي) لأن هذا  
 اللفظ يستعمل على وجه الأكرام فلا يقع به العتق وكذا قوله يا ابن أختي أو يا بنتي لأنه لم يصفه  
 إلى نفسه (و) كذا لا يعتق بقوله (لا سلطان لي عليك) سواء نوى أو لم ينو لأن السلطان عبارة عن  
 اليد ونفها لا يستلزم نفى الملك وعند الثلاثة يقع بالنية وهي رواية عننا (و) كذا لا يعتق بمثل (ألفاظ  
 الإطلاق) نحو قوله طاعتك أو أنت مطلق أو قال لامته أنت مطاعة أو قال أنت بائن وقال الشافعي  
 وأجد يقع بألفاظ الإطلاق إذا نوى العتق قلنا لأن هذه الألفاظ وضعت لازالة أدنى المملكين وهو  
 ملك النكاح فلا يكون من غير الإغلاص ما هو ملك الميمن وكذا الخلاف في سائر كليات  
 الإطلاق (و) كذا لا يعتق بقوله لعبد (أنت مثل الحر) لأنه أثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون  
 عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بالنية للشك (وعتق) العبد (بما أنت الآخر) أي بقوله لعبد  
 ما أنت الآخر بالحصص لأن فيه أثبات الحرية بأبلغ الوجوه (وبذلك قريب) بالاضافة عطف على  
 قوله بأن أنت حر أي ويقع العتق أيضاً بملك الرجل لقريب له (محرم) وإرادته ذا الرحم المحرم وهو  
 كل شخصين يدلان إلى أصل واحد بغير واسطة كالآخرين أو أحدهما بواسطة  
 والآخر بغير واسطة كالعم وابن الأخ وعند الشافعي لا يعتق إلا في قرابة الولاد وذلك مثل  
 الوالدين والأولاد وعنده مالك يعتق فيه وفي قرابة الأخوة والأخوات فقط ولنا قوله عليه  
 الصلاة والسلام من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر وإن أبوداد وغيره ورى عن عمر وابن  
 مسعود رضي الله عنهم أنه لو وعن كثير من التابعين كذلك ولا يعتق ذو رحم غير محرم كبنى الأعمام  
 والأخوال وبنى العمات والخالات ولا محرم غير رحم كالحرمات الصهرية والرضاع اجماعاً  
 وقوله (ولو كان المالك) قريبه (صبياً أو مجنوناً) وأصل بما قبله يعني يعتق بملك قريبه إذا كان  
 رجلاً ولو كان صبياً أو مجنوناً لا يطلق ما روينا ولا فرق في ذلك بين أن يكون صغيراً أو كبيراً مسلماً  
 كان أو كافراً في دار الإسلام ولو ملك الحربى قريبه في دار الحرب لم يعتق عندهما خلافاً لما  
 يوسف وكذا المسلم لو ملك قريبه فيها لا يعتق وكذا لو أعتق الحربى أو المسلم عبداً في دار الحرب لم  
 يعتق عندهما ويعتق عنده وإن كان العبد مسلماً أو ذمياً يعتق بالاجماع لأنه ليس بمسجل  
 الاسترقاق بالاستيلاء (وتحرير) بالجر عطف على قوله بأن أنت حر أي يصح العتق أيضاً بتحرير (لوجه  
 الله) بأن قال أنت حر لوجه الله (و) كذا (الشيطان) بأن قال أنت حر للشيطان (و) كذا  
 (الصنم) بأن قال أنت حر للصنم لصنم من أهله مضافاً إلى محله عن ولاية فنقدت لغت تسمية  
 الجهة وكان عاصمياً (و) كذا يصح (بكره) بأن أعتقه مكرهاً (و) كذا إذا صدر عن (سكر)

بأن أعتقه وهو سكران وعند الثلاثة لا يعتق فيه ما وقدمت مستوفى في كتاب الطلاق (وإن أضافه)  
 أي أن أضاف العتق (إلى الملك) بأن قال إن ملكك فأنت حر (أو) أضافه إلى (شرط) بأن  
 قال أعبدته أن دخلت الدار فأنت حر (صح) التعليق فيعتق عند وجود الشرط خلافا للشافعي  
 في الإضافة إلى الملك وقدمت أيضا هناك (ولو حرز حاملا) بأن قال لأمته وهي حامل أنت حرة  
 أو أعتقتك (عتقا) أي الأم والحمل جميعا لأنه تبع لها الاتصال بهما وعن أبي يوسف إذا خرج أكثر  
 الولد فاعتق الأم لا يعتق الولد لأنه كالمفصل في حق الأحكام ألا ترى أنه تنقضى به العدة ولومات  
 في هذه الحالة لثبوت بخلاف ما إذا مات قبل خروج الأم (وإن حرة) أي الحمل (عتق) الحمل  
 (فقط) دون الأم لأن الأم لم يضاف إليها الاعتاق ولا يمكن جعلها تبعًا للحملة لمساوية من قلب  
 الموضوع فلا تعتق والحمل محل للعتق ولهذا يعتق تبعًا للأم فلان يعتق إذا أفردته أولى بخلاف  
 بيعه وهبته لعدم القدرة على التسليم وانما يعرف قيام الحمل وقت الاعتاق إذا ولدته لاقول من ستة  
 أشهر من ذلك الوقت وإن ولدته لا أكثر من ستة أشهر من ذلك الوقت لم يعتق لعدم التيقن بوجوده  
 في بطنها وقت الاعتاق إلا أن تكون معتدة عن طلاق أو وفاة قبل لاقول من سنتين من وقت  
 الفراق وإن كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق فيعتق لأنه كان موجودا حين أعتقه  
 ألا ترى أنه يثبت نسبه منه ومن ضرورته وجوده عنده (والولدي تبع الأم في الملك) بأن ملكها  
 بشراء أو هبة ونحوهما ملك جملها أيضا لرجحان جانبها (والحرية) بأن حررها وهي حامل يتبعها  
 الحمل كما ذكرنا (والرق) بأن أسرها من دار الحرب وأخرجها مملوكها وولدها رقبته  
 (والتدبير) بأن دبر أمته يتبعها جملها في التدبير (والاستيلاد) بأن زوج أم ولده من رجل يكون  
 الولد في حكم أمه فإذا مات المولى يعتقان من جميع المال ثم إن تزوج أم الولد انما يصح إذا لم تكن  
 حاملا فإن كانت حاملا فالنكاح باطل للزوم الجمع بين القراشين (والكتابة) بأن كاتب أمته يتبعها  
 جملها في الكتابة وذلك لأنه قبل الانفصال كعضو من أعضائها وحكما حتى يتغذى بغذائها  
 وينتقل باتباعها وكذلك يعتب جانب الأم في البهائم حتى إذا تولد بين الوحشي والاهلي أربعين  
 المأكول وغيره يؤكل إذا كانت أمه تؤكل ويجوز للاضحية به إذا كانت أمه مما يجوز الاضحية  
 بها والحاصل أن الولد يتبع الأم فيما ذكرناه ويتبع الأب في النسب لأنه لا تعريف والأم  
 لا تنسب وتبع خير الأبوين في الدين (وولد الأمة من سيدها حر) هذا يستثنى من المملوك  
 المذكور لأن ولد الأمة من سيدها مخلوق من مائه فيعتق عليه ولا يعارضه ماء الأمة لأنه مملوك  
 له بخلاف أمه الغير لأن ماءها ملك لسيدها والزوج قد رضى به لعلمه بخلاف ولد المغرور لأن الولد  
 لم يرض به فلهذا قلنا علق حر في حقه فلا يتبعها الولد والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (العبد الذي) يعتق بعضه (هل يقتصر عليه أو يعتق كله) \*

(من أعتق بعض عبده) بأن أعتق ربعه أو ثلثه أو نصفه (لم يعتق كله) عند أبي حنيفة وقال  
 يعتق كله وأصله أن الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجزئ وعندهما يوجب زوال  
 الرق وهو غير متجزئ وأما نفس الاعتاق أو العتق فلا يتجزأ بالاجتماع لأن ذات القول وهو العلة  
 وحكمه وهو نزول الحرية فيه لا يتصور فيه التجزئ وكذا الرق لا يتجزأ بالاجتماع لأنه ضعف  
 حكمي والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد فإذا ثبت هذا فأبو حنيفة

اعتبر جانب الرق فجعل كله رقيقا على ما كان وقال زال ملكه عن البعض الذي أعتقه ولم يكن ذلك البعض حرًا واما اعتبار جانب الحرية فصاركه حرًا وبه قالت الثلاثة ولو قال به ذلك حر أو حره منك حرًا يومر بالبيان ولو قال سهم منك حر عتق سدسه وعندهما ما يعتق كله في الكل (وسمي) العبد (له) أي للمولى (فيما بقي) من قيمته فإذا أدى عتق كله دفعة واحدة وعندهما لا يسعي لانه عتق كله (وهو) أي معتق البعض (كما يكتب) عند أبي حنيفة لانه كله رقيق وانما الملك قد زال عن بعنه بإضافة العتق اليه فعمل بالدليلين بانزاله مكاتبًا حتى لا تقبل شهادته ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج إلا أنه اذا عجز لا يرث الرق لان المولى أوجب السعاية لوقوع الحرية في البعض وهو موجود بعد العجز بخلاف المكاتب كآبة مقصودة وعندهما هو كالحر المدنون لان العتق وقع في جمعه بناء على ما تقدم وهذا كما اذا أعتق بعض عبده أو أعتق بعض الشركاء نصيبه أو بعض الورثة أو الغرماء أو المريض ولم يخرج من الثلث وأما العبد الرهن اذا أعتقه الرهن وهو مسر وسعي العبد فهو حر بالاجماع لان الدين على الرهن لا في رقة العبد ولهذا يرجع العبد على الرهن بما سعى (وان أعتق رجل نصيبه) من عبد (فأشركه) ان خيار بين ثلاثة أشياء (أما أن يحرر) يعني يعتق نصيبه (أو يستحي) العبد (والولاء) في الوجهين (أهما) أي للشركين (أو يضمن) المعتق قيمة نصيبه (لو) كان للمعتق (موسر) ويرجع المعتق (به) أي بالذي ضمن (عليه) أي على العبد (و) يكون (الولاء) أي للمعتق وهذا كله عند أبي حنيفة وقال لا يسأل الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد بشئ والولاء للمعتق في الوجهين وعند الثلاثة في الموسر كذلك وفي المعسر يبقى شريكه كما كان فللشريك بيعه أي يبيع نصيبه وحبته وعتقه وهذا مبني على أصلين أحدهما تجزئ الاعناق وعدمه وقد مر بيانه والثاني ان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده وعندهما يمنع لقوله عليه الصلاة والسلام في الرجل يعتق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقير اسعى في حصة الآخر قسم والقسمه تنافي الشركة وله أنه احتسبت مالية نصيبه عند العبد فله أن يضمه كما اذا هبت الريح شوب انسان وألقته في صبيغ غيره حتى انصبغ به فعلى صاحب الثوب قيمة صبغه موسرا كان أو معسرا فكذلك انما غيران العبد فقير فيستدعيه ثم المعتبر يسار التيسير لا يسار الغنى وهو أن يملك من المال قيمة نصيب الآخر فاضلا عما يحتاج اليه من ملبوسه ونفقة عياله وسكناه ويعتبر حاله يوم الاعناق حتى لو أبسر بعده أو أعسر لا يعتبر وان اختلفا فيه يحكم الحال الا أن يكون بين الخصومة والعتق مدة تمتد فيها الاحوال فيكون القول قول المعتق لانه منكر وان اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فان كان قائما يقوم للحال وان كان هالكا فالقول للمعتق لانه منكر وان اختلفا على ان الاعناق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق قائما كان العبد أو هالكا وان اختلفا في الوقت والقيمة فادعى الساكت أنه أعتقه للحال يحكم بالعتق للحال ويقوم لان الحادث يضاف الى أقرب الاوقات وعلى هذا التفصيل لو اختلف العبد والساكت واحتجبت الثلاثة بقوله عليه الصلاة والسلام من أعتق عبدا بين اثنين فان كان موسرا قوم عليه ثم يعتق رواه البخاري وقوله عليه الصلاة والسلام من أعتق شركا له في عبد فكان له ما يبلغ عن العبد يوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه والافتد عتق منه ما عتق رواه البخاري



ومسلم وانا قوله عليه الصلاة والسلام من أعتق ثقه صاله في مملوك فخلاصه عليه في ماله ان كان له مال والا قوم عليه واستسعى به غير مثقوق أى لا يشدد عليه الامر رواه البخارى ومسلم فثبت السعاية بذلك وقال ابن حزم على ثبوت الاستسعاء ثلاثون صحابيا ونيس فيمار وومانيا في مذهبنا بل فيه دليل على ما نقول لانه عليه الصلاة والسلام قال في الحديث الاول فان كان موسرا قوم عليه ثم يعتق وكلمة ثم التراخي فدل على انه يعتق بعد ذلك اما باعتقه أو بالسعاية وقال في الحديث الثاني أعطى شركاه حصصهم وعتق عليه بالواو وهى لانتافي الترتيب ولا التراخي فله لانه عليه توفيقا بين الاحاديث وقوله والا فقد عتق منه ما عتق لم تصح هذه الزيادة عن الثقة أنه من قوله عليه الصلاة والسلام حتى قال أيوب ويحيى بن سعيد لا ندرى أوشى في الحديث أو قاله نافع من قبله وهما الراويان لهذا الحديث وقال ابن حزم في المحلى هى مكذوبة (ولو شهد كل واحد من الشر يكتن (بعتق نصيب صاحبه) بأن قال كل واحد منهم الشر يكتن بكتنك أعتقت نصيبك منه (سعى) العبد (لهما) أى للشر يكتن موسرين كانا أو معسرين او كان أحدهما موسرا والاخر معسرا عند أبي حنيفة والولاء لهما وهذا بعد أن يختلف كل منهم ما على دعوى صاحبه وقالان كانا معسرين يسعى أو كان أحدهما معسرا الا ان كانا موسرين والولاء موقوف حتى يتفق على اعتاق أحدهما وبه قال زفر وعنده الثلاثة لو حلفوا أو كفلا في عتق نصيب كل منهم ما قولان (ولو عتق أحدهما) أى أحد الشر يكتن (عتقه) أى عتق العبد المشترك بينهما (بفعل فلان غدا) بأن قال ان دخل زيد الدار غدا فأت حتر (وعكس الاخر) بأن قال ان لم يدخل زيد الدار فأت حتر (وهضى) الغد (ولم يدر) ادخل زيد الدار أم لا (عتق نصفه) أى نصف العبد للتيقن بيمينت أحدهما (وسعى) العبد (في نصفه) أى في نصف قيمته (لهما) أى للشر يكتن وهذا عند أبي حنيفة سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما وسرا والاخر معسرا وكذا عند أبي يوسف ان كانا معسرين وقال محمد بن يعقوب في جميع قيمته ان كانا معسرين وان كانا موسرين فلا يسعى وان كان أحدهما معسرا والاخر موسرا يسعى في نصف قيمته لاهوسر وهذا بناء على الاصلين المذكورين الا أن محمد بن خالد بن أبي يوسف حيث أوجب كل السعاية لأن المقضى عليه بسقوط السعاية بمجهول والقضاء على المجهول لا يصح (ولو حلف كل واحد من الشر يكتن (بعتق عبده) بأن كان لهما عبدا ن خافا عليهما كل واحد منهما للاحدهما كفى المسئلة السابقة بأن قال كل منهما ان دخل فلان الدار فهو حتر وعكس الاخر بأن قال ان لم يدخل فهو حتر (لم يعتق واحد) من العبدتين الجهالتين في المقضى له والمقضى عليه فامتنع القضاء بخلاف السابقة فان المقضى له بالحرية وهو العبد الواحد معلوم وكذا سقوط نصف السعاية عنه والمقضى به وهو الحرية والمجهول واحد وهو الحادث منهما فغلب المعلوم المجهول وفي هذه المسئلة له بالعكس لان المجهول هو الغالب فيها فامتنع القضاء لذلك ولا يشكك هذا بما اذا كان بينهما عبدا وأمة فقال أحدهما ان دخل فلان الدار اليوم فالعبد حتر وقال الاخر ان لم يدخل فالامة حتر ولم يعرف أحد هل أم لا يعتق كل واحد منهما مع أن المقضى له بالعتق والمقضى عليه مجهول لان كل واحد منهما أقتر فساد نصيبه لزمه ان شر بكتن هو الحادث بخلاف السابقة فان كلامهم ما يزعم ان الاخر هو الحادث في عبده وليس له فيه نصيب حتى لو تراضا عتق عليهما

لا قرار كل منهم ما يجزى به عبد الاخر وعلى كل منهم ما قيمة ما اشترى لان كلا منهم ما يزعم انه اشترى  
 حراً بعد فقد البيع باقرارهما ثم في مسئلة العبد والامة يسعى كل منهم ما في جميع قيمة عند أبي  
 حنيفة فتكون بينهما نصفان وكذا عندهما ان كانا معسرين وان كانا موسرين سعى كل منهما  
 للخاص بعقده ولم يسع لغير الخاص فده كذا في المحط وفي الايضاح ان كلا منهم ما يسعى في ثلاثة  
 ارباع قيمة عند أبي يوسف لان النصف حريتين ولو اشترى العبد في مسئلتنا رجل واحد جاز  
 وان كان عالماً بالجنث احد البائعين لزعم كل منهما انه باع عبدا وزعم المشتري قبل الدخول  
 في ملكه غير معتبر فاذا صح الشراء واجتمعت ما ملكه عتق عليه أحدهما لان زعمه معتبر في حق  
 نفسه في هذه الحالة ويؤمر بالبيان لان المقتضى عليه معلوم (ولو ملك) رجل (ابنه مع) رجل  
 (آخر) بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الامهارة أو الارث (عتق خطه) أي نصيبه أعني  
 نصيب الاب لماروسا ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الاخر انه ابن شريكه أو لم يعلم (ولم يضمن الاب)  
 نصيب شريكه لانعدام التعدي فيه منه (ولشريكه أن يعتق) نصيبه ان شاء (أو يستسي)  
 العبد في قيمة نصيبه لانه عتق بمباشرة وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن الاب في  
 غير الارث ان كان موسرا وان كان معسرا استسعى الابن في نصيبه وعلى هذا الخلاف لو حلف  
 أحدهما بعتق عبدان ملك نصفه فلكاه به هذه الاسباب وعند الثلاثة لا يعتق شيء (وان اشترى  
 نصفه) أي نصف الابن (اجنبي ثم) اشترى (الاب ما بقي) من الابن وهو النصف الاخر (فله) أي  
 فلا اجنبي (أن يضمن الاب) ان شاء (أو يستسي العبد) في قيمة نصيبه لوجود التعدي من الاب  
 (وان اشترى) الاب (نصف ابنه من ذلك كله) أي كل الابن (لا يضمن) الاب (لبائعه) شيأ عند  
 أبي حنيفة لان البائع شارك في العلة وهو البيع وقالان كان الاب موسرا يجب عليه الضمان  
 ولو اشتراه أبوه من أحد الشرىكين وهو موسر لزمه الضمان بالاجماع ولو كان مكان الابن جارية  
 مستولدة بالشكاح فلكاه الزوج مع غيره يجب عليه ضمان النصف لشريكه كيفما كان وان كانا  
 ملكا معا بارت (عبد) يملوك (الموسرين) وهم ثلاثة (دبر واحد) منهم (وحزرة آخر) منهم ضمن  
 الساكت وهو الذي لم يفعل شيأ (المدير) بكسر الباء ولا يضمن المعتق (و) ضمن (المدير) بكسر  
 الباء أيضا (المعتق ثلثه) أي ثلث العبد يعني ثلث قيمته حال كونه (مديرا) بفتح الباء (لا يضمن  
 المدير المعتق) ماضن وهو الثلث الذي ضمنه للساكت عند أبي حنيفة وقال العبد كله صار  
 مديرا للذي دبره أو لم يزد وعتق المعتق باطل ويضمن لشريكه ثلثي قيمته موسرا كان أو معسرا  
 وأصله ان التدبير تجزأ عنده كالمعتق معنى التجزأ انه ازالة الملك وعندهما لا تجزأ الا بموجبه  
 حق الجزية فيكون معتبرا بحقيقة الجزية (ولو قال) رجل (لشريكه) في الامة (عني) أي  
 الامة (ام ولدك وأنت كسر) الشريك ذلك فهي موقوفة (تخدمه) أي تخدم الامة المنكر (يوما  
 وتوقف يوما) ولا سعاية عليها للمقر عند أبي حنيفة ونصف كسبه الله منكر والنصف الاخر  
 موقوف ونفقتهما من كسبه وان لم يكن لها كسب فنصف نفقتهما على المنكر لان نصفها للمنكر  
 يبين لان المقر ان كان صادقا فهي أم ولده وان كان كاذبا فهي شركة بينهما فكان نصف الخدمة  
 مستحقا له ووقع الاشتباه في النصف الاخر فيموقوف وقال ليس للمنكر ان يستخدمها وله ان  
 يستعينها في نصف قيمتها ثم تكون حرة ولا سيل عليها لان المقر أفسد نصيبه ونصيب الشريك

وتعذر التضمن لعدم اليقينة فوجب السعاية عليهم اوبه قالت الثلاثة وذكري الاصل رجوع أبي  
يوسف الى قول أبي حنيفة (وما لام ولد تقوم) هذا نصف بيت من الرجز أخذته الشيخ من  
المنظومة للنسفي أي ليس لها قيمة عند أبي حنيفة وقالها قيمة لانها مملوكة محررة منتفع بها ووطأ  
واجارة واستخدم ما فتكون مقومة كالمدبر ولهذا الوفا قال كل مملوك لي حر تدخل أم الولد فيه  
واستباحة الوطء دليل الملك وقيمتها ثلث قيمة القن وبه قالت الثلاثة وله قوله عليه السلام أعقها  
ولدها رواه ابن ماجه والداوقطنى وقضية الحرية زوال التقويم لكنه تقاعد عن افادة الحرية  
لمعارض وعقوله عليه السلام أي امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه أو قال من  
بعده رواه أحمد ولا معارض له في زوال التقويم فثبت ما ذكرنا ثم أشار الى بيان غرّة هذا الخلاف  
بالقاء التي تدل على النتيجة بقوله (فلا يضمن أحد الشريكين باعتهما) أي باعنا أم الولد يعني  
إذا كانت أم ولدين فما أعقتهما أحدهما فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وعندهما يضمن نصف  
قيمتها إن كان موسرا وتسعى إن كان معسرا ومن غرّة الخلاف ما إذا أعصبها غاصب فهل يكت عنه  
لم يضمن خلافا لهما ومنهما إذا مات أحد المولدين عتقت عنده ولم تسع وعندهما تسعى في نصف  
قيمتها ومنهما إذا باع جارية فجاءت بولد عند المشتري لاقل من ستة أشهر فماتت الجارية وادعى  
البائع أن الولد ابنه ثبت نسبه منه وبأخذ الولد ويرد الثمن كله عنده وعندهما يرد حصّة الولد  
ولا يرد حصّة الأم (له) أي لرجل (أعبد) ثلاثة (قال لاثني) منهم (أحد كما حرّخزج واحد) منهما  
(ودخل آخر وكرر) أي قال أيضا أحد كما مر (ومات) أي المولى (بإيوان عتق) من الذي أعبد  
عليه القول (عتق ثلاثة أرباع الثابت) اجماعا (و) عتق نصف كل واحد من الآخرين ودهما  
الخارج والداخل عندهما وعند محمد هو كذلك الا في الداخل فإنه يعتق ربعه لأن الإيجاب  
الاول صح بكل حال في نصف والإيجاب الثاني يصح في حال دون حال في نصف فيقسم هذا  
النصف عليهما فيصيب كل واحد ربعه لأنه أن عني بالاول الثابت لغا اللفظ الثاني ولهما أن اللفظ  
الاول بين الخارج والثابت نصفان واللفظ الثاني بين الثابت والداخل نصفان الآن أن النصف  
لاقي الثابت ونصفه حر ونصفه رقيق فالأق الحرة لغا وما لاقى الرق صح في نصف فصار له ربع منه  
وقد أصاب نصف حرة فصار له ثلاثة أرباع واللفظان صحيحان لأن الاول لم ينوب العتق ولهذا يؤمر  
بالبیان (ولو) كان هذا القول (في المرض قسم الثلث على هذا) الطريق فيجعل كل عبد على  
أربعة أسهم يعتق من الخارج سهمان وكذا من الداخل ومن الثابت ثلاثة فصار سهام الوصية  
سبعة فيجعل كل عبد على سبعة وجميع المال احد وعشرون وعند محمد للداخل سهم فيجعل سهام  
الوصية ستة فيجعل كل عبد على ستة وكل المال ثمانية عشر للخارج سهمان من ستة والثابت ثلاثة  
وللداخل سهم وعليهم السعاية بقدر الرق للورثة اثنا عشر وعند الثلاثة يقرع بينهم أو يقوم الوارث  
مقامه في البیان وعن أحمد يقرع في الحياة والمات وهذه المسئلة على ثلاثة أوجه الاول أن يموت  
المولى قبل البیان وهو قد ذكر حكمه والثاني أن يموت العبيد فان مات الثابت عتق الخارج  
والداخل أما الخارج فلأن الكلام الاول أوجب عتق رقبة بينه وبين الثابت فبطلت مزاجمة  
الثابت وكذلك الكلام الثاني أوجب عتق رقبة بين الثابت والداخل فبطلت مزاجمة الثابت هذا  
عندهما وأما عند محمد فلما يعتق الخارج لما قلنا وأما الداخل فلأن الثابت لما تعين للرق بالموت

ظهر أن الكلام الثاني صحيح بكل حال فصار قوله فأما وان مات الداخل قبل للمولى أو وقع العتق الأول على أيهما شئت من الخارج والناظر فإن أوقعه على الخارج عتق الناظر أيضا لأنه ظهر أنه كان عبدا عند الإيجاب الثاني فيبطل من جهة الداخل بعبوته وان أوقع العتق الأول على الناظر لم يعتق الخارج بلا شبهة وكذا الداخل لأن المضموم اليه حر قال نحر الاسلام البزدوي في شرح الزيادات هذا عند محمد وأما عندهما يجب أن يعتق الخارج والناظر لأن الكلام الثاني صحيح تعين له الناظر بموت الداخل فأوجب تعين الناظر تعيين الخارج بالكلام الأول وان مات الخارج تعين الناظر بالكلام الأول وبطل الكلام الثاني لأن المضموم اليه حر وانما ثبت أن يكون الكل بالحياة فحكمه إن المولى يجبر على البيان مادام حيا لأنه هو المأمور فان بدأ ببيان الكلام الأول فقال عتبت به الخارج عتق وصح الكلام الثاني لأنه بقي دائرا بين العبدتين فهو مبيانه وان قال عتبت به الناظر عتق وبطل الإيجاب الثاني لأنه دائر بين حر وعبدا فيكون مختبرا صادقا في قوله أحدكما حر وان بدأ ببيان الكلام الثاني فان قال عتبت به الداخل عتق وبؤمر ببيان الكلام الأول فيعتق من بينه فبطلان ما ذهب إليه الناظر عتق به وعتق الخارج بالكلام الأول (والبيع) مبني على أي بيع أحد عبديه فيما إذا قال أحدكما حر من غير عين (والموت) عطف عليه أي موت أحد عبديه في الصورة المذكورة (والحرير) أي تحرير أحدهما في الصورة المذكورة (والتدبير) أي تدبير أحدهما كذلك (بيان) خبر المبتدأ أي مبين (في العتق المبهم) وهو ما ذكرنا من قوله أحد كما حر من غير عين لأن هذا الكلام أوجب عتقا مترددا بينهما فكانا فيه سواء فإذا مات أحدهما أو باعه أو أعتقه أو دبره تعين الآخر للعتق من غير تعيين زوال المزارع ولا يرد على هذا ما إذا قال غلامين أحدهما ابني أو قال لجليتيين أحداهما أم ولدي فإت أحدهما لا تعين الباقي للعتق ولا للاستيلاء لأن هذا الخبر عن أمور كانت والخبار يصح في الحي والميت بخلاف البيان لأنه في حكم الإنشاء فلا يصح إلا في الحي وهو الحي ثم لا فرق بين أن يكون العتق المبهم مطلقا ومعلقا حتى تكون التصرفات المذكورة بيانا فيها حتى إذا قال لعبديه إذا جاء غدا فاحدكما حر فتصرف في أحدهما شيئا من هذه التصرفات ثم جاء الغد عتق الآخر وكذا إذا استولد أحدهما تعينت الأخرى للحرية (الالوطء) أي ليس الوطء ببيان في العتق المبهم صورته إذا كانت له أمتان فقال أحدهما حرة من غير تعيين ثم وطئ أحدهما لا يكون وطؤه بيانا حتى لا تعتق الأخرى عند أي حنيفة للثبوت الملك بينهما ولهذا أنه أن يستخدهما ما وكان له الأرض إذا جنى عليهما أو المهر إذا وطئتهما شبهة لأن العتق المبهم معلق بالبيان والمعلق بالشروط لا ينزل قبله والوطء كاستخدام لأنه لقضاء الشهوة لا لطلب الولد بخلاف الحرة وقال لا تعتق الأخرى لأن الوطء لا يحل إلا في الملك نصرا لا إقدام عليه دليل الاستبقاء فصار كما لو عتقت منه وكما إذا وطئ أحدى المرأتين في الطلاق المبهم وبه قال الشافعي ومالك (وهو) أي الوطء (والموت) كلاهما (بيان في الطلاق المبهم) بأن قال لامرأته أحدا كما طالق من غير تعيين فوطئ أحدهما تعينت الأخرى للطلاق وكذا إذا مات أحدهما وقد ظهر الفرق مما ذكرناه (ولو قال) زجل لأمته (أول ولد تلدينه) ان كان (ذكر أفتت حرة فولدت ذكرا وأبني ولم يدرك الأول) منهم (رق الذكر) يعني يصير رقبا (وعتق نصف الأم) نصف (الأنثى) لأن كل

واحد منهما يعتق في حال وهو ما اذا اولدت الغلام أولا فالام بالشرط والجارية بالتبعية اذا لام  
عتقت قبل ولادتها وترق في حال وهو ما اذا اولدت الجارية أولا لعدم الشرط فاعتق نصف كل  
واحدة منهما وتسعى في النصف وأما الغلام فيرق في الحالين لأن ولادته شرط لخرقة الام فاعتق  
بعد ولادته فلا يتبعها وهذه المسئلة تتصور على ستة أوجه الاول ما ذكر في الكتاب والثاني  
ان تدعى الام انما اولدت الغلام أولا وأنكر المولى والجارية صغيرة فالقول قول المولى لانه  
ينكر شرط العتق ويحلف على الع- لم لانه فعل الغير فاذا حلف لم يعتق واحدمنها الا ان تقيم  
البينة بعد ذلك وان نكل عتقت الام والبنت لان دعوى الام حرية الصغيرة معتبرة لانها انفع  
محمض ولها عليها ولاية لاسيما اذا لم يعرف لها أب بخلاف ما اذا كانت كبيرة والثالث أن يوجد  
التصادف بأن الغلام هو الاول فاعتق الام والبنت دون الغلام والرابع ان يوجد التصادف بأن  
البنت هي الاولى فلا يعتق منهم أحد والخامس أن تدعى الام بان الغلام هو الاول ولم تدع البنت  
وهي كبيرة فانه يحلف المولى فان حلف لم يعتق واحدمهم وان نكل عتقت الام دون البنت  
والسادس أن تدعى البنت وهي كبيرة ان الغلام هو الاول ولم تدع الام فاعتقت البنت اذا نكل  
دون الام (ولو شهدا) أي رجلان (انه) أي أن فلانا (حر واحد عبدي أو) حر واحد (امته)  
(لغت) هذه الشهادة عند أبي حنيفة وقالوا لا تقبل - ل ويؤمر بأن يعتق أحدهما وبه قالت الثلاثة  
وأصلها ان الدعوى من العبد بشرط عنده كما في دعوى المال فلم تقبل وعندهما ليست بشرط  
لان العتق حق الشرع فان قلت دعوى الامه ليست بشرط بالاجماع فلم لا تفتق ههما قلت لان  
عدم الاشتراط كان لتضمن تحريم الفرج فشابها الطلاق والعتق المبهم لا يوجب تحريم الفرج  
عند أبي حنيفة كما ترى بانه (الا أن تكون) هذه الشهادة (في وصية) بأن شهدا انه أعتق  
أحد عبديه في مرض موته تقبل الشهادة اجماعا لان نفعه يعود اليه فتحقق الدعوى من الخلف  
وهو انوصي أو الوارث ولو شهدا بعد موته انه قال في صحته أحد كما حر فلا نص فيه فقيل لا تقبل  
والاصح اعم تقبل وكذلك لو شهدا على تدبيره في مرضه أو في صحته تقبل بلا خلاف (أو) تكون  
هذه الشهادة في (طلاق مبهم) بأن شهدا انه بطلق احدي نسائه جازت الشهادة اجماعا ويجب  
الرجوع على ان يطلق احدا هن

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الحلف بالعتق) \*

وفي بعض النسخ بالدخول موضع العتق (ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر  
عتق ما يملك بعده) أي بعد الحلف (به) أي بدخول الدار لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت الدار  
محذوف الجمله وعوضها التنوين فاعتبر قيام الملك وقت الدخول وكذلك لو كان في ملكه يوم  
حلف عبدا فبقي على ملكه حتى دخل عتق لما قلنا فان قلت ينبغي أن لا يعتق من لا يكون في ملكه  
يوم حلف لانه ما أضاف العتق الى الملك ولا الى سبيبه قلت ان لم توجد الاضافة صريحا فقد  
وجدت دلالة لان المملوك لا يكون بدون الملك فصاركانه قال ان ملكك مملوك كافه وحر وقت  
دخول الدار بخلاف قوله لعب- د غيره ان دخلت الدار فانت حر فاشتره ثم دخل الدار لا يعتق  
لانه لم توجد الاضافة الى الملك صريحا ولا دلالة (ولو لم يقل) في عينه في الصورة المذكورة  
(يومئذ) بل قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي حر (لا) يعتق من ملكه بعد العين لان قوله كل

مملوك في الحال والجزء من حرية المملوك في الحال إلا أنه تأخر للشرط فاعتق إذا بقي على ملكه إلى  
 وجوده وهو الدخول ولا يتناول من اشتراعه بعد عدم الإضافة مطلقاً (و) لفظ المملوك لا يتناول  
 الحمل لأنه يتناول المطلق والحمل مملوك تبعاً للدم لا مقصوداً فلا يدخل تحت المطلق حتى لو قال  
 كل مملوك لي حر وكان له حمل مملوك بطريق الوصية بأن أوصى له بالحمل فقط أو قال كل مملوك  
 لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكر الاقل من ستة أشهر لم يمتق لماذا كرنا وكذا  
 لا يدخل المسكاتب لأنه ليس بمملوك من كل وجه بخلاف أم الولد والمدير لأن ملكهما كامل  
 وإن كان الرق فيه مانعاً فعلى ما يجب عليه إن شاء الله تعالى (ولو قال) رجل (كل مملوك لي)  
 حر بعد غد (أو) قال كل مملوك (أملكه حر بعد غد) أو قال كل مملوك لي حر (بعد موتي) أو قال  
 كل مملوك أملكه حر بعد موتي (يتناول) هذا الكلام (من ملكه) أي من كان في ملكه  
 (مذحلف) أي في وقت حلفه (فقط) فلا يتناول من ملكه بعد اليمين حتى يعتق بعد غد أو يكون  
 مدبراً في الحال من كان في ملكه في ذلك الوقت ولا يعتق ولا يدبر من كان يملكه بعد ذلك لأن  
 قوله هذا الحال فكان الجزء من حرية المملوك أو تدبره في الحال فلا يتناول ما يشتريه بعد اليمين  
 (وبوجه) أي يموت المولى (عتق من ملك بعده) أي بعد اليمين (من ثلثه) أي من ثلث ماله  
 (أيضاً) عندهم الآن هذا الإيجاب عتق بطريق الوصية حتى اعتبر من الثلث والوصية إنما تقع  
 بعد الموت ويكون حال الموت فيها مقصوداً فتناول ما يملكه عند الموت وقال أبو يوسف  
 لا يعتق من ملكه بعد اليمين لأن اللفظ حقيقة الحال كما مر فلا يتناول ما سيجل له فإن قلت يلزم  
 على قولهما الجمع بين الحقيقة والجزأ وتعميم المشتري على ما اختلفوا في المضارع قلت هذا  
 إذا كان سبب واحد وأما باعتبار سبعين مختلفين فلا يلزم ذلك فكلامه هذا الإيجاب عتق وأيضا  
 لا اعتبار صريح هذا فافهم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (العق علي جعل) \*

بضم الجيم وهو اسم المال يجعل شرط العتقة (حرر) رجل (عبدته على مال) بأن قال أنت حر على  
ألف أو بألف أو على أن تلي عليك ألفاً أو على ألف تودهم أو على أن نعطيني ألفاً وعلى أن تجعني  
بألف (فقبل) العبد ولا بد منه لأنه علقه بقوله ولأنه معاوضة كالبيع (عتق) وصار المال ديناً  
عليه لا التزام به **و** كانت ذمته صالحة وقد تأكدت بالعتق وإطلاق لفظ المال يتناول  
أنواعه حتى الحيوان وإن لم يكن معيناً بعد أن يكون معالوم الجنس ولا يائي بل بجهالة الوصف  
كالخوذة والرداءة لأنها يسيرة ولا بجهالة النوع لأنه معاوضة المال بغير المال فضاية الذكاح  
والطلاق والصلح عن دم العمد (ولو علق) المولى (عتقه) أي عتق العبد (بأدائه) أي بإداء  
العبد المال (صار) العبد (مأذوناً) له في التجارة دلالة الحال على ذلك ولا يصير مكاتباً لأن صيغة  
صيغة المملوك وهو أن يقول إن أديت إلى ألفاً فأنت حر ونحوه فتعلق عتقه بأداء المال فلهذا  
لا يحتاج فيه إلى قبوله ولا يطل بالرد للمولى أن يبيعه ثم لو قال إن أديت إلى يقة تصر على المجلس  
وعن أبي يوسف أنه لا يقتصر حتى لو باعه ثم اشتراه وأدى يجبر على القبول ويعتق (وعتق)  
العبد (بالخلة) بين المال وبين المولى حتى إذا أحضره بحيث يتمكن المولى من قبضه أجبره

الحاكم ونزله قابضاً لذلك وحكم بعقوبة العبد قبضه أو لا وهو تفسير الاجبار في سائر الحقوق وقال  
 زفر لا يجب على المولى القبول ولا يجب عليه وهو القياس لأنه تعليق العتق بالشرط ولهذا  
 لا يتوقف على قبول العبد ولا يحتل الفسخ ويمكنه أن يبيعه قبل الاداء ولا يصير العبد أحق  
 بأكسائه ولو أبرأه المولى لا يعتق ولا يعتبر أبرأؤه ولو تبرع به غيره وادى عنه لم يعتق ولو مات  
 المولى لا يعتق برادائه للورثة ولما انه وان كان نعتق بالفظا الا انه معاوضة معنى فيجبر عليه دفعا  
 لضرر الغرور عن العبد (وان قال) رجل لعبد (أنت حر بعد موتى بألف فالقبول) من  
 العبد يكون (بعد موته) أى موت المولى لأن ايجاب العتق أضيف الى ما بعد الموت ولا يعتبر  
 وجود القبول قبل وجود الايجاب فصار كقوله أنت طالق غدا أن شئت فانه لا يعتق برمسئلتها  
 قبل غده كذلك لو قال لعبد أنت حر غدا بألف درهم بخلاف ما إذا قال أنت مدبر على ألف  
 درهم حيث يكون القبول اليه في الحال لأن ايجاب التدبير في الحال الا انه لا يجب المال  
 لأن الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده ديناً الا أن يكون مكتافاً فقط بخلاف ما إذا  
 أعتقه على مال حيث يجب عليه لأن الرق قد زال فان قلت اذا لم يجب المال فافائدة  
 القبول قلت فافادته أن يكون مدبر الوجود الشرط لأن التدبير معلق بقبول المال فلا يكون  
 مدبراً ما لم يقبل ولا يعتق وان قبل بعد الموت لم يعتقه الوارث لأن الميت ليس بأهل للعتق  
 بخلاف المدبر لأن عتقه تعلق بنفس الموت فلا يشترط فيه اعتاق أحد (ولو حرره) أى ولو أعتق  
 عبده (على خدمته) أى على خدمة العبد اياه (سنة فقبل) العبد (عتق) يعنى من ساعته وصورته  
 أن يقول له أعتقتك على أن تخدمنى سنة وأما إذا قال ان خدمتنى كذا مدة فأنت حر  
 لا يعتق حتى يخدمه لأنه معلق بشرط والاول معاوضة (وخدمه) أى وخدم العبد مولاه  
 سنة لأنه سلم له المبدل فيجب عليه تسليم البدل (فلومات) المولى أو العبد (يجب قيمته) أى قيمة  
 العبد وثمن من تركته ان كان الميت هو العبد عندهما وعند محمد يجب عليه قيمة الخدمة  
 سنة وهو قول أبي حنيفة وأولوا ولو كان مات في أثناء السنة وجب عندهما من قيمته قسط ما بقى  
 من الحول وعند محمد من قيمة الخدمة قسط ما بقى من الحول وهذه المسئلة من فروع ما إذا باع  
 نفس العبد منه بجارية ثم استحققت أو هلكت قبل القبض يرجع المولى عليه بقيمة نفسه عندهما  
 وبقيمة الجارية عند محمد وعلى هذا لو أعتق ذمى عبده على خمر في الذمة فأسلم يجب عليه قيمة نفسه  
 عندهما وعند محمد قيمة الخمر وذكر في البرهاني أن فائدة الخلاف انما تظهر اذا اختلفت قيمة العبد  
 وقيمة الخدمة بأن كانت قيمة العبد ألف درهم وقيمة الخدمة سنة تسماً درهم (ولو قال) رجل  
 لأخيه (أعتقها) أى أمتك (بألف على أن تزوجنيها ففعل) أى أعتقها على نحو ما قال (قابت)  
 الامة التي أعتقها (أن تزوجه) أى الرجل المذكور (عتقت) عتقا (مجاناً) بغير شيء لأن من  
 قال لغيره أعتق عبداً على الب درهم على أن لا يلزمه شيء ووقع العتق بخلاف ما إذا كان ذلك  
 في الطلاق ولم يقع فقط على في المختصر بعد قوله بألف وهكذا ذكر في عامة نسخ الهداية وقد  
 ذكرها في بعضها وهو الحق يدل على ذلك قوله لأن اشتراط البدل على الاجنبي في الطلاق جائز  
 وفي العتاق لا يجوز فلا يكون اشتراطا على الاجنبي الا اذا قال على فيكون الصواب أن يقال  
 أعتق أمتك بألف درهم على أن تزوجنيها (ولو زاد) القائل المذكور في المسئلة السابقة

لقطة (عنى) بأن قال أعتق أمتك عنى بألف درهم على أن تترقبه فأبى أن تترقبه (قسم  
الألف على قيمته) على (مهر مثلها ويجب ما أصاب القصة فقط) (يعنى يسقط ما أصاب المهر  
لأنه لما قال عنى ضمن الشراء اقتضاء فكانه قال بع أمتك عنى بألف درهم ثم كن وكلي في الاعتاق  
على أن تترقب منى فإذا كان كذلك فقد قابل الألف بالرقبة شراء وبالبيع فكأخافا تقسم عليهما  
ووجب عليه حصه ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه حصه ما لم يسلم له وهو البضع ولو زوجت نفسها  
منه في الوجهين لم يذكره في الجامع الصغير وجوابه أن ما أصاب قيمته يسقط في الوجه الأول وهو  
للمولى في الوجه الثاني وما أصاب مهر مثلها كان مهرها في الوجهين لأنه قابل الألف بالرقبة  
والبيع فيقسم عليهما فيجب عليه من ما سلم له دون غيره

\* هذا (باب) في بيان أحكام (التدبير) \*

هو لغة النظر فيما يؤول اليه عاقبته ودبر الرجل إذا ولى فكله من دبر الحياة ومن التدبير لأنه دبر  
نفسه فيه حيث استخذه في حال حياته وتقرب به إلى الله تعالى بعد وفاته وشرا (هو) أى  
التدبير (تعلق العتق بطلاق موته) أى موت المولى وفي الميسر التدبير عبارة عن العتق الموقع  
في المملوك بعد موت المالك ومأقوله الشيخ أحسن لأن الثاني يرد عليه المدبر المقتد بأن قال إن  
مت في سفرى أو من مرضى هذا أو من مرض كذا ونحو ذلك مما ليس بطلاق واحترز الشيخ عنه  
بقوله بطلاق موته (كذا) أى كقوله إذا (مت فأنت حر أو أنت حر يوم أموت أو) أنت حر (عن  
دبر منى أو) أنت (مدبر أو) قال (دبرك) هذا كله تمثيل للتدبير المطلق فيصير به مدبر لأنه صريح  
فيه وكذا لو قال أعتقتك بعد موتى أو أنت عتيق أو معتق أو محرر بعد موتى إلى غير ذلك من ألفاظ  
العتق وكذا إذا قال إن مت فأنت حر لأنه تعلق بالموت وإن كان كائنا بالجملة وكذا إذا قال  
إن حدث بي حدثت فأنت حر لأن الحدث يراد به الموت عادة وكذا إذا قال أنت حر مع موتى  
أو فى موتى وأعلم أن ألفاظه ثلاثة الأول أن يصرح بالتدبير كذا كرنا فلا يحتاج إلى التنية والثاني  
أن يكون بلفظ التعلق كقوله إن مت فأنت حر ونحوه من القران بالموت أو التعلق به والثالث  
أن يكون بلفظ الوصية كقوله أو وصيتك بربقتك أو بعقتك لأن العبد لا يملك نفسه فكانت  
الوصية به وصية بالعتق وكذا إذا وصى له بثلاث ماله لأن رقبته من جملة ماله فكان موصى له بثلاث  
رقبه وهو تملك بعد الموت وتملك العبد من نفسه اعتاقاً لأنه لا يملك نفسه فصار كأنه قال أنت  
حر بعد موتى (فلا يساع) المدبر (ولا يوجب) وقال الشافعى يجوز بيعه وغيره من التصرفات  
وبه قال أحمد لما روى عن جابر رضى الله عنه أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر منته فاحتج فأخذه  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه منى فاشتره نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه  
متفق عليه وعن أحمد أنما يجوز بيعه إذا كان على السيد دين وعند مالك لا يجوز بيعه حال الحياة  
ويجوز بعد الممات إن كان على المولى دين ولنا ما رواه ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال إن المدبر لا يساع ولا يوجب ولا يورث وهو حر من الثلث فإن قلت الحديث غريب ولو اشتر  
حل على نقي الفضيلة وبه تقول قلت الحديث مشهور واحتج به الكرخي والطحاوى والرازي  
 وغيرهم من الأئمة وروى أبو الوليد الباجي أن عمر رضى الله عنه ربيع المدبرة في ملاخير القرون  
 وهم ضرورة متوافرون وهو إجماع منهم أن بيع المدبر لا يجوز وما رواه حكاية حال فلا يمكن



الاختصاص به لانه يحتمل أن يكون كان مدبراً مقبلاً ويحتمل أنه باع منفعة بآن اجرة والاجارة  
تسمى بعبا بلغة أهل اليمن لأن فيها بيع المنفعة يؤيده ما رواه جابر انه عليه السلام باع خدمة  
المدبر ذكره أبو الوليد المالكي ويحتمل انه باعه في وقت كان يباع الحر بالدين كإروى انه عليه  
السلام باع حر أبا دينة ثم نسخ بقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ذكره في الناسخ  
والمسوخ (ويستخدم) المدبر (ويؤجر) للناس (وتوطأ) الأمة المدبرة أي المولى بطوها  
(وتسكح) أي المدبرة أي المولى يرتجها من انسان لأن ملكها ثابت فيه بخلاف البيع ونحوه  
فانه يبطل حقه فيه وليس له أن يرهنه لأن موجب الرهن ثبوت بدلاستيفاء من المالية بطريق  
البيع وهو ليس بمحل للبيع كأم الولد (وعونه) أي وعوت المولى (عتق) المدبر (من ثلثة) أي من  
ثلاث ماله الماروبنا (ويسمى) المدبر (في ثلثة) أي في ثلثي قيمته (لو) كان المولى (فقيرا) ولم يكن  
له مال غيره (و) يسمى في (كله) أي في جميع قيمته (لو) كان المولى (مديونا) بدين يستغرق جميع  
ماله لانه وصية ومحل نفاذه الثلث ولم يسلم للموصي لشيء الا اذا سلم للورثة تضعفه والدين مقدم  
على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب نقضه معني برد قيمته (ويباع) المدبر المقيد بالاجماع  
وفسره بقوله (لو قال) المولى (ان مت من مرضي) هذا (أو سفرى) هذا فانت حر (أو) قال  
ان مت (الى عشرين سنين) فانت حر (أو) قال (أنت حر بعد موت فلان) لانه ليس بمدبر مطلق  
فجاز بيعه (ويعتق) المدبر (ان وجد الشرط) بأن مات من مرضه ذلك أو سفره ذلك ولو وقته  
بذلك لا يعش مثله اليه بأن قال ان مت الى مائة سنة فانت حر ومثله لا يعش الى مائة سنة فهو مدبر  
مطلق عند الحسن بن زياد وقال أبو يوسف ليس بطلاق لأن العبرة للتوقيت والختار هو الاول  
ومن المقيد أن يقول اذا مت وغسلت فانت حر لانه علقه بالموت وشي آخر بعده وان مات  
ففي القياس أن لا يعتق مالم يعتق وان غسل لانه مالم يعتق بنفس الموت انتقل الى الوارث  
وفي الاستحسان يعتق لانه يغسل عقيب موته قبل أن يتقرر ملك الوارث فيه ومنه أن يقول  
أنت حر قبل موتي بشهر أو يوم ووضي الشهر أو اليوم فهو مقيد حتى يملك بيعه خلافا لفرق  
ولو قال اذا مت أو قلت فانت حر فعند فرير يكون مدبر اخلافا لابي يوسف والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (الاستيلاد) \*

وهو طالب الولد لغة وشرعا طلب الولد من الأمة وأم الولد اسم للأمة متولدة من النساء التي  
خرج بهن من العموم الى الخصوص كالحنج والتيمم ونظيره البيت والنجم (ولدت أمة من السيد)  
أي من مولاها (لم تملك) لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه السلام قال من وطئ  
أمة فولدت له فهي معتقة عن دبر منه رواه أحمد وابن ماجه وعنه رضي الله عنه ذكر  
أم ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال أعتقها ولدها رواه ابن ماجه والدارقطني  
وهو حجة على بشرودا وفي تجوزها ما يبعها وانما لا تعتق بعوت المولى استدلالا بما روى  
عن علي رضي الله عنه أنه كان يجوز بيع أتهات الاولاد قلنا قد صح أنه رجع الى قول  
الجماعة (وتوطأ) أم الولد (وتستخدم وتؤجر وتزوج) لبقاء ملكه (فان ولدت بعده) أي بعد الولد  
الاول (ثبت نسبه) أي نسب الولد من المولى (بلا دعوة) منه ولا يثبت في أول مرة إلا أن يعترف  
به وقال الشافعي يثبت اذا اعترف بالوطء وان عزل عنها إلا أن يدعى انه اسقطها بعد وطئها

بخصه لان في المنكوحه ثبت بالعقد المقتضى الى الولد بواسطة الوطء ولان يكون الوطء نفسه  
مع كونه أكثر افضاء مشبهة بالنسب أولى وبه قال مالك وأحمد ولنا أنه لا فراش له الاثم الوصارت  
فراشا بالوطء لوجوب بزوال فراشه ما سمي عدة فاذا كان كذلك لا يثبت الا باعترافه ولو اعترف  
بالجمل فاذا جازت به ائمة أشهر بات نسبة للثبوت بوجوده وقت الاقرار ولا فرق بين أن يكون حيا  
أو ميتا بعد ما استبان خلقه وإن جاءت به لا كثير يثبت وبوطئه في دبرها يلزم الولد عنه ما لا  
وأحمد ووجه ضعف عند الشافعي (بخلاف) الولد (الأول) فإنه لا يثبت الا باعترافه كما ذكرنا  
(واسبق) نسب ولد أم الولد بعد ما اعترف بالأول (بنفيه) أي بمجرد نفيه من غير أن لان فراشها  
ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه حيث لا ينفي نسب ولدها الا باللعان لما أكد  
الفراش ألا ترى أنه لا يملك ابطاله بالتزويج وفي المبسوط انما يملك نفسه ما لم يقض القاضي به  
أو لم يتناول ذلك فأما اذا قضى القاضي به فقد لم يملك وبه لا يملك ابطاله وكذا بعد التطاول  
ومدته قد ذكرت في باب اللعان ولو أعتقه ما جاءت بولده الى سنتين ولزمه وأيسر له أن يتزوج أختها  
عند أبي حنيفة مادامت في العدة وعلى هذا الوصاف جازت بولده لقل من سنتين ثبت ولزم  
(وعتقت) أي أم الولد (بونه) أي بوث المولى (من كل ماله) لما روي (ولم تسع لغريمه) أي  
لغير المولى ولا للوارث بخلاف التدبير لما بينا (ولو أسات أم ولد النصراني سعت في قيمتها)  
لانهم ان يكون مكاتبه والسعيه لان نصر بالمولى وقال زفر عتق للجمال والسعيه دين عليهم وهذا  
الخلافا فيما اذا عرض الاسلام على المولى فامتنع فان قلت هي غيره مة مومة عند أبي حنيفة  
فكيف يجب عليها السعيه قلت وجوب السعيه لا يشرط فيه التقويم ألا ترى ان القصاص  
لا يتقوم ومع هذا لو عفا بعض الاولياء انقلب نصيب الباقيين مالا للتعذر ودفع الضرر عنهم  
ولو عجزت لاترد الى ما كانت لانها لو ردت لاعتدت مكانة لقيام الموجب مالم يسلم مولاهما والمدير  
في هذا اصكام الولد حتى اذا أسلم مدير النصراني يسبح في قيمته (وان ولدت) الامه من رجل  
(بشكاح فلكها) بعده بوجه من الوجوه (فهى أم ولده) عندنا لان السبب هو الجزية وقال  
الشافعي لا تصير أم ولده ولو استولدها على عين ثم استحققت ثم ملكها اصارت أم ولده عندنا وله فيها  
قولان ولو طلقة فافتزوجت بغيره فولدت منه ثم اشتراها أو ولدها كاهم تصير أم ولده ويعتق ولدها  
منه وولدها من غيره يجوز بيعه ولا يكون بمنزلة أمه خلافا لفرجه الله بخلاف الولد الحادث  
في ملكه حيث يكون حكمه حكم أمه بالاتفاق (ولو ادعى) أحد الشرى يكن (ولداً ممة مشتركة)  
بينهما (ثبت نسب) أي نسب الولد منه لاحتياج الولد الى النسب لانه ضاد في ملكه في النصف  
فصح دعونه فيه ويثبت نسب به فيه فاذا ثبت نسب به فيه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزى  
وسواء كانت الدعوى في المرض أو في الصحة (وهي) تكون (أم ولده) لان الاستيلاء لا يتجزأ  
عندهما وعند أبي حنيفة يصير نصيبه أم ولده ثم يملك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك اذ لم يحصل  
لها شيء من أسباب الحرية قبل كالتدبير وغيره (ولزمه) أي المدعى (نصف قيمتها) لتكميل  
الاستيلاء وتعتبر قيمتها يوم العلوق وسواء كان موسرا أو معسرا لانه ضمان تلك بخلاف ضمان  
العتق فافهم (ن) لزمه أيضا (نصف عقرها) لانه وطنى جارية مشتركة بخلاف الاب اذا أسلمت ولد  
جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر لان الملك هناك ثبت شرطا للاستيلاء فقيمة قصار واطنا

ملك نفسه (لا) تلزمه (قيمة) أي قيمة الولد لانه علق حر الأصل اذا النسب يثبت مستندا الى وقت  
العلق والضممان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه (ولو ادعى) أي ولو ادعى  
الشريكان نسب الولد الذي جبلت به أمه في ملكهما (معاً) أي مجتمعين (ثبت نسبه) أي نسب  
الولد (منهما) أي من الشريكين (وهي) أي الامة (أم ولدها) وقال الشافعي رحمه الله يرجع الى  
القافة في الحاقه بأحدهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم سريته قول القائف في أسامة بن زيد وبه  
قال مالك وأجدوا لنا كتاب عروضى الله عنه الى شريح رحمه الله ليسا فليس عليهم ما لولييننا ليين  
لهما هو ابنهما يرثهما ويرثانه وهو للباقي منهما وكان ذلك بحضور من الصحابة رضى الله عنهم من  
غير تكبير وهو مذهب علي وابن عباس وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ولانه رجم بالغيب والله تعالى  
هو المنة قد يعلم الغيب ويعلم ما في الارحام ولأن فيه قد فاللحصنات واهذا صار قد فاني غير هذه  
الحالة اجماعاً والقائف في اللغة هو الذي يقول الباطل وسرور النبي صلى الله عليه وسلم كان  
اقطع طعن المشركين لانهم كانوا يطعنون في نسب أسامة بن زيد لاختلاف لونهم ما وكانوا  
يعتقدون ان القائف يعلم ذلك ولما سرت مجزاً المدلجى عليهم ما فقال هذه الاقدام بعضهم من بعض  
انقطع طعنهم ولزمت الحجة عليهم على زعمهم فسر عليه السلام لذلك لان قول القائف حجة شرعا  
ولانه حكاية حال فلا يمكن الاحتجاج به (وعلى كل واحد) منهما (نصف العقر) أي المهر  
لان الوطء في المحل المعصوم سبب للضممان فتعذر ايجاب الحد للشبهة فيجب العقر (وتقاصاً) أي  
الشريكان لعدم فائدة استيفاء كل واحد من الآخر اللهم الا اذا كان نصيب أحدهما أكثر  
من نصيب الآخر فآخذ منه الزيادة اذا المهر يجب لكل واحد منهما ما بقدر ملكه فيها بخلاف  
البنوة والارث منه حيث يكون له ما على السواء لان النسب لا يتجزأ وهو في الحقيقة  
لا أحدهما فيكون بينهما ما على السواء لعدم الاولوية (وورث) الابن (من كل) واحد من  
الشريكين (ارث ابن) كامل لان كل واحد منهما أقر له على نفسه ببنوته على الكمال فيقبل قوله  
(وورثا) أي الشريكان الابوان (منه) أي من الابن (ارث أب) واحد لان المستحق أحدهما  
فيقتسمان نصيبه لعدم الاولوية (ولو ادعى) رجل (ولادة مكاتبه وصدقه) أي المولى  
(المكاتب) في دعواه (لزم النسب) لتصادقه ما على ذلك (و) لزمه (العقر) أيضا لانه وطء بغير  
نكاح ولا ملكين وبسقط الحد للشبهة (و) لزمته (قيمة الولد) أيضا لانه في معنى المغرور فيكون  
حر بالقيمة ثابت النسب (ولم تصر) الامة (أم ولده) لانه لا ملك له فيها حقيقة وماله من الحق  
كاف لصحة الاستدلال فلا حاجة الى النقل وتقديم الملك (وإن كذبه) المكاتب (لم يثبت النسب)  
أي نسب الولد منه لان تصديقه معتبر وقال أبو يوسف يثبت لانها كسب كسبه فصارت بكارية  
الابن بل أولى والله أعلم

• هذا (كتاب) في بيان أحكام (الايان) •

وهو جمع بين وهو القوة لغة قال تعالى لاخذنا منه باليمين أي بالقوة وهي الجارحة أيضا وشرعا  
(اليمين) تقوية أحد طرفي الخبر (وهما طرف الصدق وطرف الكذب) لان من شأن الخبر احتمال  
للصدق والكذب والباء في قوله (بالقسم به) يتعاقب بقوله وتقوية لانه اذا عزم على فعل أو ترك  
فقد قوى عزيمته بذلك القسم به وهو الله تعالى لان اليمين بالله تعالى وبغيره مكروهة للنهي الوارد

ولكن اقنوا بغيره أيضا لاسيما في زماننا وقالوا النبي محمول على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة كقولهم بآييك ولعمرك ونحو ذلك وركن اليمين بالله ذكر اسمه أو وصفته وبغيره ذكر شرط صالح وجزاء صالح وصلاحية الشرط أن يكون معدوما على خطر الوجود وصلاحية الجزاء أن يكون غالب الوجود وعند وجود الشرط يتحقق الحلف أو المنع وهو ليس بيمين وضعها وانما هي عينا عند الفقه الموصول معنى اليمين بالله وهو الحلف أو المنع ثم اليمين بالله ثلاثة أقسام غموس وأغور ومنعقد أشار إلى ذلك بقوله (خلفه) أي حلف الرجل (على) أمر (ماض) حال كونه (كذبا) أي كاذبا وحال كونه (عدا) أي عامدا أي قاصدا للكذب (غموس) سمي به لأنه بغمس صاحبه في الذنب ثم في النار (و) خلفه على أمر ماض حال كونه (ظنا) أي ظانا إن الأمر كما قال (أغور) سمي به لأنه لا اعتبار به واللغو اسم لما لا يفيد يقال لغا إذا أتى بشئ لا فائدة فيه وكلاهما يتصور في اليمين بالله ولا يتصور في اليمين بغيره لأن تعليق الطلاق والعناق والتدوير بأمر كائن في الماضي لا يتحقق فيه اللغو ولا الغموس لأن الطلاق يقع به وكذا العناق والتدوير سواء كان عالما وقت اليمين أو لم يكن عالما وعند الشافعي اللغو هو ما يجري بين الناس من قوالهم لا والله وبلى والله من غير قصد اليمين وحكي ذلك محمد بن أبي حنيفة وعن عائشة رضي الله عنها مثل ذلك موقفا ومرقعا وعن ابن عباس رضي الله عنهما هو الحلف على عين كاذبة وهو يرى أنه صادق (وانتم) الحالف (في الأولى) وهي الغموس (دون الثانية) وهي اللغو وفي بعض النسخ في الأول دون الثاني بالتدوير وكلاهما جائز لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وقوله عليه السلام البكائر لا تشرأب بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس رواء البخاري وأحمد ولا يجب في الغموس إلا التوبة والاستغفار ولا يجب الكفارة وقال الشافعي فيما الكفارة لأنها شرعت لرفع هتك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق الهتك بالاشهاد باسم الله كاذبا وانما رواء أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من البكائر التي لا كفارة فيها الشرك بالله وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وقتل نفس بغير حق واليمين الفاجرة بمقطع بها مال امرئ مسلم وفي رواية الغموس وفي رواية اليمين الغموس تدع الديار بلاقع رواء ابن شاهين وقال ابن سعد وابن عباس رضي الله عنهما كأن عد اليمين الغموس من البكائر التي لا كفارة فيها وقوالها ما كالأشارة إلى جميع الصعابة وهذا حكمية الإجماع (و) خلفه (على) أمر (آت) في المستقبل (منعقد) سواء كان في الفعل كقوله والله لأعطين زيدا درهما أو في الترك كقوله والله لأكلم زيدا فبره في الفعل أن يفعل مرة وفي الترك أن يترك أبدا حتى يفعل مرة فقد حث ويلزمه الكفارة (وفي) أي وفي المنعقدة (الكفارة) لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم فلا يصح الحفظ عن الآية والمراد به اليمين في المستقبل بدليل قوله تعالى واحفظوا أيمانكم فلا يصح الحفظ عن الحث والهتك إلا في المستقبل وأشار بقوله (فقط) إلى أنه لا يجب الكفارة إلا فيه ولا يجب في الغموس كإذكر نافع الخلاف فيه وعن هذا يسقط كلام الشارح ولا معنى لقوله فقط لأن اليمين المنعقدة انما أيضا وقوله (ولو) كان الحالف في المنعقد (مكرها أو ناسيا) وأصل بما قبله لقوله عليه السلام ثلاث جدتهن جد وهن من جسد الشكاح والطلاق واليمين قال الشارح والمراد

بالناسي المخطئ كما إذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال والله لا أشرب الماء وذكر في السكافي أنه  
 المذبول عن التلفظ به بأن قيل له ألا تأتينا فقال بلى والله غير قاصد لليمين وإنما الجأنا إلى هذا  
 التأويل لأن حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور قلت لضرورة إلى هذا التأويل الذي يلزم منه  
 الإجماع بل صورة الناسي أن يحلف أن لا يحلف ثم نسي الحلف السابق فحلف بهذا لا يمنع انعقاد  
 اليمين الثانية فهذه اليمين محلوف عليها بالنسيان إلى اليمين الأولى وهي في ذاتها يمين وبجزم اليمين  
 الثانية صار حاشا في الأولى ثم إذا باشر المحلوف عليه في اليمين الثانية بحيث ثابته فيجب عليه كفارة  
 أخرى وعند الشافعي لا تنعقد يمينه خاطئا ومكرها (أو حنت كذلك) أي مكرها وناسيا بأن فعل  
 المحلوف عليه بالأكراه والنسيان أو بالخطأ فانه يحنت وعند الشافعي في الأصح وأجد في رواية  
 لا يحنت وكذا يحنت لوفعه وهو مغمى عليه ويجنون لتحقيق الشرط حقيقة (واليمين) يكون  
 (بالله) وبغيره من أسمائه عز وجل لقوله عليه السلام من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت  
 متفق عليه (و) يكون أيضا بصفة من صفاته عزت قدرته مثل (الرحمن والرحيم وعزته وجلاله  
 وكبريائه) ولا يحتاج فيه إلى النية وقبل كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى كالله والرحمن فهو يمين  
 مطلقا وما يسمى به غير الله كالرحيم والحكيم والعليم والقادر فإن أراد به الله كان يمينًا ولا فلا  
 وهذا ليس بصحيح لأن اليمين بغير الله منهي عنه لما روينا وأما إذا حلف بصفاته كعزته وجلاله  
 ونحوهما فإن كان متعارفا بأن كان يحلف به عادة يكون يمينًا ولا فلا وقيل إن حلف بصفات  
 الذات يكون يمينًا وإن حلف بصفات الفعل لا يكون يمينًا والصحيح الأول لأن صفات الله تعالى  
 كلها صفات الذات وكلها قديمة ولا يصح الافتراق (و) اليمين يكون أيضا بقوله (أقسم وأحلف  
 وأشهد وإن لم يقل) الحالف (بالله) أقسم أو بالله أحلف أو بالله أشهد لقوله تعالى يعاقبون لكم  
 أخبرهم أنهم قالوا أشهد للناس رسول الله ثم قال اتخذوا أيمانهم جنة وقال زفر لا تكون هذه  
 اللفاظ يمينًا بل بالله وعند الشافعي أن نوى ينعقد والا لا (و) اليمين يكون أيضا بقوله  
 (عمر الله) لا فعلن كذا لأن عمر الله بقاءه فكان صفة له (و) كذا بقوله (أي الله) لا فعلن كذا  
 لأن معناه وعين الله واختلاف فيه فقال الكوفيون أصله أين جسع عين فخذفت الهمزة والنون  
 تخفيفا فاقيل أيم الله بفتح الهمزة وكسرها وربما حذفوا الياء أيضا فقالوا أيم الله وربما بقوا الميم  
 وحذفوا مضمة ومكسورة فقالوا أيم الله وربما قالوا من الله بتثنية الميم فالجمع تسعة أوجه  
 وقال البصريون ليست هذه جمعا والهمزة للوصل (و) كذا بقوله (عهد الله) لا فعلن كذا  
 لأن العهد يمين قال الله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الأيمان بعد  
 توكيدها (و) كذا بقوله (ميثاقه) أي ميثاق الله لا فعلن لأنه بمعنى العهد وعند الشافعي  
 لا ينعقد فيهما إلا بالنية (و) كذا بقوله (على نذر) لا فعلن كذا (و) كذا بقوله (نذر الله) لا فعلن  
 لأنه بدون تسمية شيء يوجب الكفارة لقوله عليه السلام كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين روى  
 ابن ماجه والترمذي وصححه ثم لا يخلو أما أن يكون النذر مطلقا ومعلقا بشرط وكل واحد منهما  
 أما بتسمية شيء أو لا فإن لم يسم شيئا يجب عليه كفارة اليمين سواء كان مطلقا ومعلقا ~~ال~~كن  
 في المطلق في الحال وفي المعلق عند الشرط وإن سمي شيئا ففي المطلق يجب الوفاء به وكذا في المعلق  
 إن كان التعليق بشرط يرا د كونه وإن كان لا يرا د كونه قيل يجب عليه الوفاء بالنذر وقيل يجوز به

كفارة اليمين ان شاء وان شاء أو في المذود وهو الصحيح رجع اليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام  
وقيل بسبعة وكذا القول على تبيين يجب عليه كفارة لأن معناه على موجب اليمين (و) كذا بقوله  
(ان فعل كذا فهو كافر) أو يم ودى أو نصراني أو يرى من الله يكون يميناً وتجب الكفارة  
عند الخنث لأن حرمة الكفر بحكمة هذا الاسم وقال الشافعي لا يكون يميناً لأنه حلف بغير الله  
وبه قال مالك في قوله كافر وعن أبي حنيفة يمين إذا قال ان فعل كذا فهو كافر ويبعد الصليب  
أو الوزن ثم في قوله ان فعل كذا فهو كافر ان كان قال ذلك لشيء قد فعله في الماضي فإن كان صادفاً  
فلان شيء عليه وكذا ان كان يعلم أنه صادق عنده وان كان يعلم أنه كاذب يكفر عند محمد بن مقاتل  
وعن أبي يوسف لا يكفر والصحيح انه ان كان عالماً أنه يمين لا يكفر في الماضي ولا في المستقبل  
وان كان جاهلاً وعنده أنه يكفر بالحلف في الغموس أو بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر  
فيه إلا أنه لما أقدم عليه وعنده أنه يكفر فقد رضى بالكفر ولو قال ان فعل كذا فهو كافر أو شارب  
خمر لا يكون يميناً بالاجماع (لا) يكون يميناً بقوله (يعلم الله) لا فعلن كذا لأن العلم برأيه المعلوم  
(و) لا بقوله (غضبه) أي غضب الله لا فعلن كذا (وسخطه) لا فعلن كذا (ورحمته) لا فعلن كذا  
لأنه لا أثر لعاقبة في وجود هذه الأفعال فإن وجودها بأسباب أخرى (و) لا بقوله (والنبي)  
لا فعلن كذا (و) لا بقوله (والقرآن) لا فعلن كذا (و) لا بقوله (والكعبة) لا فعلن كذا لما روي  
وعند الثلاثة بالقرآن وكلام الله والمصحف يمين وعند أحمد بالنبي أيضاً ولو قال ان فعلت كذا  
فأنا بريء من النبي أو من القرآن أو من كلام الله القديم أو من كلام الله القائم بذاته بنعقد  
اليمين بالاجماع وعندى لو حلف بالمصحف أو وضع يده عليه وقال بحق هذا فهو يمين ولا يميناً  
في هذا الزمان الذي كثرت فيه الأيمان الفاجرة ورغبت العوام في الحلف بالمصحف وفي فتاوى  
الولول إلى رجل وضع كتاباً من كتب الفقه أو دفتر حساب فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم  
فقال أنا بريء مما فيه ان دخلت الدار فدخل يلزمه كفارة لأنه يمين بالله تعالى وفي التوازل ان  
قال والكتب الأربعة فليس هذا يمين وان قال أنا بريء من الكتب الأربعة فعليه كفارة يمين  
واحدة وان قال أنا بريء من التوراة وبري من الانجيل وبري من الزبور وبري من القرآن  
وجب عليه أربع كفارات وفي الخلاصة لو قال بحرمة شهادته ولا اله الا الله لا يكون يميناً  
(و) لا بقوله (حق الله) لا فعلن كذا عند حماد لأنه يحتمل الحقوق التي على العباد نحو الصلاة  
والزكاة وقال أبو يوسف يمين لأن حق الله تعالى حقيقة وبه قالت الثلاثة وهو المختار عندى  
واليمين بوجه الله ليس يمين عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف (و) لا بقوله (ان فعلته) أي الشيء  
الفلاني (فعل غضبه) أي غضب الله (و) لا بقوله ان فعلته فعلى (سخطه) لأنه يراد به أثره وهو  
النار (أو) قال ان فعلته (فأنا بريء من أوسارق أو شارب خمر أو كل ربا) لعدم التعارف بالحلف  
بها بخلاف قوله هو كافر لأن العادة جارية به (وحرقه) أي حرقه القسم (الباء) كقوله بالله  
لا فعلن وهي الأصل في الباب تدخل على الظاهر والمضمر كقوله بالله وبه ويجوز اظهار الفعل  
معها تقول حلفت بالله (والواو) كقوله والله لا فعلن وهو يدل عن الباء تدخل على المظهر  
كقوله والله والرحمن ولا تدخل على المضمر لا يقال ولله ولاؤه مثل ما يقال بك وبه ولا يجوز اظهار  
الفعل معها لا يقال احلف والله كما يقال احلف بالله (والتاء) كقوله تالله لا فعلن وهو يدل من

الواو فلا تدخل الاعلى اقله الله خاصة فلا يقال نالرحن ولا نالرحيم وجاءت رب الكعبة وهو  
 شاذ ولا يجوز اظهار الفعل معها لا يقال احلف بالله ولا أقسم بالله وله حروف أخرى لام  
 القسم وحرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل والميم المسكورة والمضرومة  
 كقوله الله وهما الله والله والله ومن الله (وقد تضرع) حروف القسم كقوله الله  
 لا فعلن كذا لان حذف الحرف متعارف بينهم اختصاراً ثم اذا حذف ولم يعوض منه ما  
 التنبيه ولا همزة الاستفهام ولا قطع ألف الوصل لم يجز الخفض الا في اسم الله بل ينصب باضمار  
 قول أو يرفع على أنه خبر مبتدأ مضمر الا في اسمين فانه التزم فيهما الرفع وهما أين الله واهم الله  
 (وكفارته) أي كفارة اليقين (تحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين) لكل واحد منهم نصف  
 صاع من خنطة أو دقيق أو سويق أو صاع من تمر أو شعير وان دعاء عشرة مساكين فغدا هم  
 وعشاءهم أجرأ وكذلك ان أطعمهم خبز اليس معه ادام وان أداهم قيمة الطعام أجراً وكذلك  
 ان غداهم وأطعمهم قيمة العشاء وان غداهم وعشاءهم وفيهم صبي فطيم أو فوق ذلك لم يجز وعليه  
 اطعام مسكين واحد كذا ذكره الحاكم وغيره (كهما) أي كتحريم رقبة واطعام عشرة مساكين  
 (في الظهار) وقد مر بيانها هناك مفصلاً (أو كسوتهم) أي أو كسوة عشرة مساكين (بما) أي  
 شوب (يستتر عامة البدن) وهذا أدناه عندهما وعند محمد أدناه ما يجوز به الصلاة حتى تجوز  
 السر او بل عنده لانه لا لبس شرعاً عنه أنه لا يجوز ان أعطي المرأة ذلك الله - سدروا الصحيح الاقل  
 وفي الغاية اذا اختار المكفر الكسوة كساعة عشرة مساكين اكمل مسكين ثوب ازار أو رداء  
 أو قميص أو قباء أو كساء أو حجة أو ملحقه لان لبس هذه الاشياء يسمى مكسماً وفي السر او بل  
 اختلاف الرواية قال في نوادر هشام لا يجوز وفي نوادر ابن سماعة يجوز كذا في الاجناس  
 وقال الكرخي في مختصره لا يجوز في ذلك العمامة ولا القلنسوة ولا السر او بل وذكر ابن شيبان  
 في كتاب الكفارات في تصنيفه قال أبو حنيفة ان كانت العمامة قدرها قدر الازار السابغ  
 أو ما يقطع منها فيصايبجزى والالم يجزه عن الكسوة وهذا كله اذا كان جالساً فما اذا كان  
 امرأه قال الطحاوي يزيد فيه النحر لان رأسها عورة لا تجوز الصلاة اذا كانت مكشوفة  
 (فان يجز) الحائض (عن أحدها) أي عن أحد الاشياء الثلاثة وهي تحريم الرقبة واطعام  
 عشرة مساكين وكسوتهم (صام ثلاثة أيام متتابعة) لقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام وقال الشافعي  
 التابع ليس بشرط لا طلاق النص وبه قال مالك وأجد ولنا قراءة ابن مسعود رضي الله عنه  
 فصيام ثلاثة أيام متتابعات وهي كالخبر المشهور الذي ينادي به على الكتاب ثم القتر واليسار  
 يعتبر وقت التكفير عندنا وعند الشافعي عند الحنث حتى لو حنث وهو ومهر ثم أعسر  
 جاز التكفير بالصوم عندنا وبكسوة لا وعنده على العكس (ولا يكفر) الحالف (قبل الحنث)  
 وقال الشافعي يجوز التكفير بالمال لقوله عليه السلام اذا حلفت على عين فكفر عن يمينك  
 ثم أتت الذي هو خير رواه أبو داود والشافعي وهذا صريح في جواز تقديم الكفارة لان كلمة  
 ثم للترتيب وبه قال أحمد ومالك في رواية ولنا أن الكفارة استبرأ الجناية ولا جناية قبل الحنث  
 فلا يجوز وتاويل الحديث ان صح أن كلمة ثم فيه بمعنى الواو وهذا لا يجب التكفير قبل الحنث  
 ولو كان كما قاله لوجب التكفير أولاً ثم الحنث بعده مفصلاً لا لا مهربه فان قلت ما الدليل على

جواز مجيئهم معني الوافقت قد جاء في قوله تعالى أو مسكينا ذات تربته ثم كان من الذين آمنوا  
 تقديره وكان قبل ذلك لأن الأعمال الصالحة قبل الإيعان لا يعتد بهم (ومن حلف على معصية)  
 بان حلف البشر بن الخمر أو ليهيجون أباه (فيمن أن يحث) أي يجب عليه أن لا يشتر أن كان  
 يمينه في الفعل وأن يشتر أن كان في ترك الفعل كقوله لا يصلح أو لا يصوم رمضان لقوله عليه  
 السلام لا تذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية ولا في قطيعة رحم رواء أبو داود والنسائي  
 وهو محمول على نفي الوفاء بالمحلف عليه (ويكفر) لوجود الحنث (ولا كفارة على كافر) في يمينه  
 (وان حنث) حال كونه (مسلمًا) وقال الشافعي عليه الكفارة بالمال دون الصوم لأنهم ماؤخذة  
 وجبت لما تحقق من الهتك والكافر أهل للمؤاخذات وبه قال أحمد ولنا أنهم ساقرة وهو ليس  
 بأهل للقربات (ومن حرم ملكه) أي حرم على نفسه شيئا مما يملكه بأن قال مالي على حرام أو فربي  
 هذا أو جاري فلانة أو ركوب هذه الدابة وكذا الوفاة ملك فلان أو ماله على حرام يكون يمينًا  
 فعن هذا عرفت أن قوله (ومن حرم ملكه) ليس بقيد بل وقع اتفاقا (لم يحرم) عليه لأنه قاب  
 المشروع ولا قدرة له على ذلك (وان استباحه) أي وان أقدم على ما حرمه بأن أراد أن يبعده  
 مباحا لنفسه كما كان (كفر) لأنه انعقده يمينًا فصار حراما لغيره وقال الشافعي لا كفارة عليه  
 لأنه قاب الموضوع فلا ينعقده اليمين إلا في النساء والحواري ولو قال (كل حبل على حرام)  
 فهو واقع (على الطعام والشراب) للعرف الآن سوى غير ذلك والقياس أن يحث كما فرغ من  
 يمينه وهو قول زفر لأن كلمة كل للعوم وقد باشر فعلا مباحا كما فرغ من يمينه وهو التمس  
 ونحوه وجه الاستعسان أن المقصود هو البر ولا يحصل ذلك مع اعتبار العموم فيسقط اعتباره  
 فإذا سقط ينصرف إلى الطعام والشراب للتعرف ولا يتناول المرأة إلا بالنية فإذا نواها كان  
 إيلاء هذا كله ظاهر الرواية (والفتوى) اليوم (على أنه يمين امرأته بالنية) أغلبية الاستعمال  
 فيه وان لم يكن له امرأه ذكر في النوازل أنه يجب عليه الكفارة وفي الفتاوى الصغرى اختلف  
 المشايخ في قوله حلال الله على حرام واختار الفقهاء أبو الليث أنه ينصرف إلى الطلاق بالنية  
 للعرف وفي فتاوى النسفي حلال المسكين على حرام ينصرف إلى الطلاق بالنية للعرف  
 وفي الكافي للحاكم الشهيد إذا قال كل حبل على حرام سئل عن نية فان نوى يمينًا فهي عين  
 وكفرها ولا تدخل امرأته في ذلك الآن ينويها فإذا نواها دخلت فيه فإذا أكل أو شرب  
 أو قرب امرأته حنث وسقط عنه الإيلاء وان لم يكن له نية فهي عين يكفرها لا تدخل امرأته فيها  
 فان نوى فيه الطلاق فالقول فيه كالحقول في الحرام يصح مانوى وان نوى الكذب فهو كذب  
 وفي الغاية إذا نوى امرأته كان إيلاء فان جامعها في المدة كفر عن يمينه وان لم يقربها حتى مضت  
 مدة الإيلاء بانه بالايلاء ولكن مع إرادته الإيلاء لا يصرف اليمين عن الطعام والشراب حتى  
 إذا أكل أو شرب حنث كما إذا قرب (ومن تذر تذرًا مطلقًا) يعني غير معلق بشرط كما إذا قال لله  
 على صوم سنة بدون التعليق بشئ (أو) تذر تذرًا (معلقًا) بشرط كقوله ان شفي الله مرضي فله  
 على كذا (ووجد) الشرط (وفي به) أي بالمدور وهذا إذا نوى شيئا وان لم يسم فعله كفارة يمين  
 في الوجهين لكن يجب في الحال في المطلق وعند وجود الشرط في المعلق وقدم مرتبة مفصلا  
 (ولو وصل بموافقه) أي بيمينه قوله (ان شاء الله) في يمينه يعني لا حنث عليه لقوله عليه السلام



من حلف على عين وقال ان شاء الله فقد استثنى فلا حنث عليه ولا كفارة بشرط أن يكون موصولا لانه بعد الانفصال رجوع ولا رجوع في الايمان وعن ابن عباس يجوز الاستثناء المنفصل وقدمتموه في وعند مالك لا عمل للاستثناء بل يلزمه حكم اليمين وغيره لان الامر وكما بحديث الله والحجة عليه ماروينا والله أعلم

• هذا (باب) في بيان أحكام (اليمين في الدخول والسكنى والخروج والاتبان وغير ذلك) •  
 الايمان عند نامنية على العرف وعند الشافعي وأحمد على الحقيقة وعند مالك على معاني كلام القرآن (حلف) شخص (لا يدخل بيتا لا يحنث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة) بكسر الباء الموحدة متعبد اليهود (والكنيسة) متعبد النصارى (والدهاليز) بكسر الدال (والظلة) وهى السباط التى يكون على باب الدار ولا يكون فوقه بناء وقيل هى التى أحسد طرفي جذوعها على هذه الدار وطرفها الآخر على حائط الجدار المقابل وفى المغرب الظلة كل ما أظلك من بناء أو جبل أو صواب أى ستر له وأتى عليك ظله وقول الفقه ما ظله الدار يريدون به السدة التى فوق الباب وفى طلبة الطلبة هى التى تطل عند باب الدار وفى الصحاح كهيئة الصفة وانما لا يحنث بالدخول فى هذه المواضع لانها ما بنيت للبيتوتة والبيت اسم لما اعتد لها وقيل ان كان الدخول بحيث لو اغلق الباب يكون داخل وهو مسقف يحنث لانه يات فيه عادة وعند أحمد يحنث بدخوله الكعبة والمسجد فى لا يدخل بيتا (و) لا يحنث ايضا بدخول (الصفة) لانه لا يطلق عليها اسم البيت لانه يقال هذا صفة وليس بيت كذا فى المبسوط وقال صاحب النهاية الاصح عن يدي أن يحنث لان البيت اسم لشيء مسقف مدخله من جانب واحد وهو مبنى للبيتوتة وهذا موجود فى الصفة لأن مدخلها أوسع من مدخل البيوت المعروفة الآن يكون نوى البيت دون الصفة فيدين وفى الجامع الصغير يحنث بدخول الصفة لانها بنيت للبيتوتة فيها فى الصيف قبل هذا على عرف أهل الكوفة لان صفا فهم كانت ذات حوائط أربعة والظاهر من عرف ديار صاحب الكتاب انما الاتبنى على هيئة البيوت بل تبني ذات حوائط ثلاثة فلا يكون بيتا قلت لاشك أن الصفة هى التى يكون لها ثلاثة حيطان وسقف وبيات فيها وليكن اسمها حزم فان أراد البيت الذى له حزم ينسب أن لا يحنث بالصفة وان لم يكن له فيه أو أراد ما يات فيه عادة فينبغى أن يحنث والله أعلم (وفى) حلفه لا يدخل (دارا) لا يحنث (بدخولها) أى بدخول الدار حال كونها (خربة وفى) حلفه لا يدخل (هذه الدار يحنث) اذا دخلها خربة (وان بنيت أخرى بعد الانهدام) والفرق بينهما أن الدار اسم للعروة حقيقة وعرفا والبناء فيها من التوابع والاصناف الآن الوصف فى الغائب معتبر وفى الحاضر لغو فكانه قال لا أدخل هذه العروة المبنية فيبلغ الوصف مع الاشارة اذ الوصف للتعريف والاشارة أبلغ فيه (وان جعلت) الدار فى قوله لا يدخل هذه الدار ثم غربت (بستنائنا ومسجدا أو حاما أو بيتا) لا يحنث بدخوله فيه لزوال الاسم بخلاف ما لو جعلت دارا لان الاسم كان باقيا وهى محروقة حتى يحنث بالدخول فيها ومثل هذا بقوله (كهذا البيت) أى كما لا يحنث فى حلفه لا يدخل هذا البيت (فهدم) ثم دخله (أوبنى) فى موضعه بيت (آخر) قد دخله لما قلنا ان البيت اسم لما يات فيه وبعد الانهدام زال الاسم حتى لو سقط السقف وبقيت الحيطان قد دخله يحنث لان السقف وصف

فيه كالبناء في الدار وأما إذا بنيت آخر فلما قلنا الوصف في الحاضر لغو مع الإشارة (والواقف على السطح داخل) حتى لو حلف لا يدخل داره فلان فوقه على سطحها بحيث لا يسلط من الدار ألا ترى أن السطح المسجد حكم المسجد حتى لا يسلط الاعتكاف بالصعود عليه ولا يجوز للجانب والحائض الوقوف عليه ولا يجوز التخلي فيه والمختار أن لا يحنث في الجهم لان الواقف على السطح لا يسهى داخله عندهم وعلى هذا الورق على شجرة في الدار وعلى حائط الدار لا يحنث عندهم (و) الواقف (في طاق الباب لا) أي ليس بداخل حتى لو حلف لا يدخل هذه الدار أو هذا البيت فوقه على طاق الباب لا يحنث هذا إذا كان بحيث لو أغلق الباب كان خارجا ولو دخل كنيتهما وهو شارع إلى الطريق ومقتضيه من داخل حنث لانه من نواحي الدار (ودوام اللبس والركوب والسكنى كالانشاء) أي كاحداث هذه الاشياء حتى لو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لابس أو لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها واستمر على ما كان يحنث لان هذه الافعال دوامها يحدث أمثاله ألا ترى أنه يضربها مدة يقال ركبت يوما ولبست يوما بخلاف الدخول لانه لا يقال دخلت يوما بمعنى التوقيت فدل على أن للدوام حكم الأبداء ولو نزح الثوب للعالم أو نزل عن الدابة أو أثقل الحال لا يحنث بخلاف الزفر (لادوام الدخول) كالانشاء لما ذكرنا حتى لو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالقعود حتى يخرج منها ثم يرجع فيها وعين بعض الشافعية يحنث وهو القياس ولو حلف (لا يسكن هذه الدار أو) حلف لا يسكن هذا (البيت أو) حلف لا يسكن هذه (المحلة تخرج) بنفسه (وبقي متاعه وأهله) فيها (حنث) لأن عينه أنه قد ثبت على السكنى وهو يكون بنفسه وعياله ومتاعه ثم لم يخرج الكل فهو ساكن عرفا وعند الشافعي لا يحنث لو خرج بنية الانتقال وعين مالك لو أقام يوما وأبلىه حنث وفي الأقل لا وعنه يعتبر نقل عياله فقط وفي المصنف والقري لا يحنث بالاجماع ثم قال أبو حنيفة في هذه المسئلة يحنث ان لم يتقل متاعه كله بحيث لو بقي منه وتذوق قال أبو يوسف يعتبر بقائه الأكثر وقال محمد المعتبر في ذلك نقل ما يقوم به ضروره وهذا أرفق بالناس وعليه القوي ولو أتت المرأة أن تنقل ونعاشته وخرج هو ولم يرد العود اليه أو منع هو من الخروج أو منع متاعه فتركه أو وجد باب الدار مغلقا فلم يقدر على فتحه ولا على الخروج منه لم يحنث بخلاف ما إذا قال ان لم أخرج من هذا المنزل اليوم فأمر أنه طالق ففقد ومنع من الخروج أو قال لا أمر أنه ان لم تجئني الليلة إلى البيت فأنت طالق ففقدها والدعا حثت طلاق فيهما في الصحيح ولو كانت اليمين في جوف الليل فلم يمكنه الخروج حتى أصبح لم يحنث ولو أشتمت بطلب دار أخرى لنقل إليها المتاع فلم يجد أياها لم يحنث وكذا لو كان له أمتعة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وهو يمكنه أن يستمكر دابة فلم يستمكن لم يحنث هذا إذا كان الحائض ذاعمال منقرا بالاسكنى وأما إذا كان ساكنا في عمال غيره كالابن في بيت أبيه أو بالعم كمن أو الزوجة في بيت الزوج لم يحنث بترك المتاع (بخلاف المصبر) أي بخلاف ما إذا حلف لا يسكن هذا المصبر تخرج بنفسه وترك متاعه وأهله فنهى لم يحنث لما ذكرنا والقريبة كالمصبر في الصحيح ولو حلف (لا يخرج) من البيت أو المسجد مثلا (فأخرج) حال كونه (محمولا بأمره حنث) لانه قاد اليمين على فعل نفسه وفعل المأمور ومضاف إليه بواسطة أمره فانتقل إليه حكم (و) ان أخرج لأمره ولكن أخرج (برضاة أو) أخرج حال كونه (مكرها

لا يحث أما في الأول فلأن انتقال العمل الى غير افعال حقيقة بواسطة الامر لا يجوز الرضا  
 وعن مالك لولم يستصعب على الحامل حث وأما في الثاني فاعدم فعله حقيقة وهو ظاهر وحكما  
 اعدم الامر منه ثم شبه عدم الحث في هذا بعدم الحث في مسئلة أخرى بقوله (كلا يخرج) أي  
 كما لا يحث في قوله لا يخرج (الا الى جنازة فخرج اليها) أي الى الجنازة (ثم أتى حاجته) أخرى لأن  
 الموجود هو الخروج المستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج ولو حلف (لا يخرج او) حلف  
 (لا يذهب الى مكة فخرج يريد ها) أي مكة (ثم رجع) قبل الوصول اليها (حث) لأن الخروج  
 انفصال عن الداخل الى الخارج عرفا والذهاب كـ الخروج في الصحيح وقال نصر بن يحيى هو  
 كالإتيان حتى لا يحث ما يدخلها ويشترط الحث ان يجاوز عمران لا يحث بخلاف الخروج الى الجنازة حيث يحث فيه  
 مكة حتى لو رجع قبل ان يجاوز عمران لا يحث بخلاف الخروج الى الجنازة حيث يحث فيه  
 يجوز الخروج من بيته لأن الخروج الى مكة سفر ولا سفر قبل مجاوزة عمران ولا كذلك الخروج  
 الى الجنازة (وفي) قوله (لا يأتيتها) أي لا يأتي مكة (لا) يحث بالخروج وانما يحث بالوصول لأنه  
 عبارة عنه ولا تشترط النية عند الانفصال للحنث في الإتيان بل اذا وصل يحث نوى اوله  
 بخلاف الخروج والذهاب لأنه متوقع ولو حلف (ليأتينه) أي زيدا مثلا او البصرة ونحوها (فلم  
 يأت) حتى مات حث في آخر (جز من اجزاء حياته) لأن شرط الحث موت الإتيان وهو لا يتحقق  
 الا بما ذكرنا لأن البر هو ما دام حيا ولو حلف (ليأتينه ان استطاع فهي) أي الاستطاعة  
 (استطاعة الصحة) لانها في العرف سلامة الأسباب والآلات وارتفاع الموانع المستبعدة  
 الاطلاق يشرف اليه (ولو نوى القدرة دين) أي صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي رواية يصدق  
 قضاء أيضا وهي الحقيقة التي يحدثها الله تعالى للعبادة الفعل مقارنه له عند أهل السنة  
 والجماعة ولو حلف (لا يخرج) امر أنه (الا بأذن في شرط لكل خروج اذن) حتى لو أذن له مرة  
 فخرجت ثم خرجت بغير اذنه مرة أخرى يحث لأنه استثنى خروجا ملصقا بالاذن لأن الباء للإصاق  
 فتكلى خروج لا يكون كذلك كان داخل في المين وصار شرط للحنث واليه في ذلك أن يقول  
 لها كلما أردت الخروج فقد أذن لك فان قال ذلك ثم نهاها لم يعمل فيه عند أبي يوسف خلافا  
 لـ محمد (بخلاف الآن) أي بخلاف ما اذا قال الان أذن لك (و) بخلاف قوله (حق) أذن لك  
 فانه بالاذن مرة ينتهي المين حتى لو أذن له مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بغير اذنه لا يحث  
 لأن كلمة حتى للغاية فينتهي المين بها وكلمة أن محمولة عليها فان قلت يرد عليه قوله تعالى لا تدخلوا  
 بيوت النبي الآن يؤذن لكم فتكرار الاذن شرط لجواز الدخول قلت تكرار الاذن فيه عرف  
 بدليل آخر من خارج وهو أن دخول دار انسان بغير اذنه حرام ولو نوى الاعتد بقوله الا الآن أذن  
 لك صدق قضاء لأنه محتمل كلامه والرضا والامر كـ الاذن فيما ذكرنا (ولو أرادت) المرأة  
 (الخروج) من البيت (فقال الزوج ان خرجت) فانت طالق (أو) أراد رجل (ضرب العبد  
 فقال) الآخر (ان ضربت) أي العبد فهو حر (تقيد حلقه به) أي بذلك الخروج وبذلك الضرب  
 حتى لو عدت المرأة ثم خرجت أو تولى ضرب عبده ثم ضربه بعد ذلك لم يحث لأن المطابق يتقيد  
 بالحال (كاجلاس) أي كناية في قوله اجلس (فتعذ عندى فقال) المخاطب (ان تعذبت) فعبدى  
 حر يحث بالغداء المدعو اليه حتى لو رجع الى بيته فتعذ لي يحث لما ذكرنا (وهو كب عبده)

أى عبد شخص (كركبه) أى مركب الشخص ويتناول اللفظ ويدخل فيه (ان نوى) الحال انه  
 (لادين به) أى بالعبد ولو قال عليه كان أولى صورته قال ان ركبت دابة فلان فعبدى حر ولم ينو  
 دابة العبد فركبها لم يعتق وان نواها فان كان عليه دين مستغرق فكذلك وان لم يكن عليه دين أو  
 كان عليه دين ولم يكن مستغرقا فان نوى خنث والافلا وهذا عند أبى حنيفة رضى الله عنه وقال  
 أبو يوسف يحنث فى الوجوه كلها اذا نوى لان الملك للمولى لكن الاضافة اليه فلا بد من النسبة  
 وقال محمد يحنث فى الوجوه كلها نوى أولم ينو اعتبار الحقيقة وبه قالت الثلاثة وله انه اذا كان  
 عليه دين مستغرق لا يملك المولى ما فى يده حتى لا يعتق بعقبة فلا يدخل تحت اليمين نوى أولم ينو  
 وان لم يكن ديناه مستغرقا يملك ما فى يده لكنه يضاف الى العبد عرفا وشرعا فتحصل الاضافة اليه  
 فلا يدخل الا بالنية

هذا (باب) فى بيان أحكام (اليمين فى الاكل والشرب واللبس والكلام) \*

الاكل اصال ما يتاقى فيه المضغ والهشم الى الجوف عضو غا كان أو غير عضو وغ والشرب اصال  
 ما لا يتاقى فيه الهشم الى الجوف والذوق اصال الشئ الى فيه لاستبانه طعمه حتى لو حلف  
 لا ياكل هذا اللبن أو هذا السويق فشربه لا يحنث وكذا بالعكس بان حلف لا يشرب هذا اللبن فشرده  
 فيه فأكله لا يحنث لان هذا ليس يشرب والاو ليس يأكل ولو حلف لا ياكل عنباً أو زماماً فآكله  
 فابتلع ماءه ورعى ثقله لم يحنث لان هذا المص نوع ثالث ليس يأكل ولا يشرب وقيل الاكل والشرب  
 عبارة عن عمل الشفاء والحلق والذوق عبارة عن عمل الشفاء دون الحلق والابتلاع عبارة عن  
 عمل الحلق دون الشفاء والمص عبارة عن عمل الالهة خاصة ولو حلف (لا ياكل من هذه الثمرة)  
 حنث بقرها أى بأكل غيرها لانصراف يمينه اليه مجازا بالاجماع فيحنث بجميع ما يخرج منها من  
 بजार أو بسر أو رطب أو طلع أو دبس يخرج من غيرها وكذا اذا قال من هذا الكرم ينصرف الى  
 ما يخرج منه من عنب وحصرم وشرطه أن لا يتغير بصفة حادثة حتى لا يحنث بالبيد والفساطط  
 والدبس والمبني والخل لان هذا مضاف الى فعل حادث بخلاف ما اذا حلف لا ياكل من هذه الشاة  
 حيث يحنث باللحم خاصة ولا يحنث باللبن والزبد لانهم اما كولة فينقض اليمين عليهم او لم يكن للشجرة  
 عمر كالصفصاف ونحوه ينصرف اليمين الى غنها وفي فتاوى الولوالجي وان أكل من عين الغزالة  
 لا يحنث وان نواها لان الحقيقة معجزة بدلالة محل الكلام (ولو عين البسر) بأن حلف لا ياكل  
 هذا البسر (والرطب) بأن حلف لا ياكل هذا الرطب (واللبن) بأن حلف لا ياكل هذا اللبن  
 (لا يحنث برطبه) أى بأكل رطب البسر يعنى بعد ما صار البسر رطبا (و) لا يحنث أيضا بأكل  
 (عمره) أى عمر الرطب يعنى بعد ما صار الرطب عمرا (و) لا يحنث أيضا بأكل (شيرازه) أى شيراز اللبن  
 بعد ما صار اللبن شيرازا وهو اللبن الرائب اذا استخرج منه ماؤه حتى صار مقراظا كالفاولج  
 الخثر والصقراط معرب جفران وذلك لان صفة البسورة والرطوبة وصفة اللبنية داعية الى  
 اليمين فتمت قديده (بخلاف) ما اذا حلف لا يكلم (هذا الصبي وهذا الشاب) فكلهما ما بعد ما شاخا  
 حنث لا لغاى الشرع هذا الداعى فى الوصف وعند الثلاثة لا يحنث فى هذا أيضا (و) بخلاف  
 ما اذا حلف لا ياكل (هذا الحمل) فأكله بعد ما صار كبشا لانه ليس فيه صفة داعية الى اليمين  
 فيحنث وعند الثلاثة لا يحنث أيضا ولو حلف (لا ياكل بسر) من غير تعيين (فاكل رطبا لم يحنث)

لأنه لما كل المملوف عليه (وفي) حلقه (لا يا كل رطباً أو) حلف لا يا كل (بسر أو لا يا كل رطباً  
ولا بسر) احنت بالمذنب أي حنت با كل المذنب بكسر النون وهو الذي في ذنبه قليل بسر أو قليل  
رطب وهذا عندهما لأنه أكل ما حلف عليه وغيره فيحنت به وقال أبو يوسف لا يحنت لأن  
الاسم يقع على الغالب فلا يحنت بالمغلوب وبه قالت الثلاثة وجعل في الهداية قول محمد مع أبي  
يوسف وذكره في المبسوط والایضاح والاسرار وشروح الجامع الكبير والصغير والمنظومة مع  
أبي حنيفة (ولا يحنت بسر) بكسرة يسر فيها رطب في حلقه (لا يشتري رطباً) لأن القليل تابع  
للكثير واليكسرة بكسر الكاف وهي العرجون ويسمى العنقود أيضاً وبالفارسية خوشة (و) لا  
يحنت (بسمك) أي با كل سمك (في) حلقه (لا يا كل لحماً) لأجل العرف حتى لو وكل رجل بسر  
لحم فاشترى لحم سمك لا يلزمه والقياس ان يحنت وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وفي الجمع وهو  
قول أبي يوسف أيضاً (ولحم الخنزير) كلام اضافي مبتدأ (والانسان) بالجر عطف على الخنزير أي  
ولحم الانسان (والكبد والكرش) مرفوعان عطف على اللحم وقوله (لحم) خبر المبتدأ فاذا كانت  
هذه الاشياء للحا يحنت با كلها في عينه لا يا كل لحماً إلا أن لحم الخنزير والادى حرام والعين قد ينقذ  
لمنع النفس عن الحرام كما اذا حلف لا يرنى أو لا يكذب يصح عينه ولو حلف لا يشرب مشرباً يدخل  
فيه الخمر حتى تلزمه الكفارة بشرطها لكونها مشرباً حقيقة وعن بعض الاصحاب لا يحنت با كل  
لحم الخنزير والادى ذكره العتابي وبه قال بعض المالكية وعند الشافعي وأحمد لا يحنت في كبد  
وكرش وكذا الرئة والطحال عندنا خلافاً لها في الرئة وفي الجملة لا يحنت با كل الكبد والكرش  
في عرفنا ويحنت عند أهل الكوفة (و) لا يحنت أيضاً (بشحم) أي با كل شحم (الظهر) وشرائه  
وبيعه (في) حلقه (لا يا كل شحماً) أو لا يشتريه أو لا يبيعه وانما يحنت بشحم البطن خاصة  
هذا عند أبي حنيفة وقال لا يحنت بشحم الظهر أيضاً وبه قال الشافعي في وجه وأحمد في رواية لقوله  
نعم على الاما حلت ظهورهما والاصل في الاستثناء ان يكون من الجنس لأنه الحقيقة ولأن شحم  
الظهر هو اللحم السمين وما ذكر في النص استثناء منقطع وذكر الطحاوي قول محمد مع أبي حنيفة  
وقيل هذا اذا حلف بالعربية وأما اسم به بالفارسية لا يقع على شحم الظهر اصلاً (و) لا يحنت  
أيضاً (بالبية) أي با كل ألبية أو شرائها (في) حلقه لا يا كل (لحماً وشحماً) أو لا يشتري شحماً ولحماً  
لأنه نوع ثالث فلا يتناولها اللفظ معني ولا عرفاً وعند أحمد وبعض الشافعية يحنت في لا يا كل لحماً  
شحماً ولا يشتريه (و) لا يحنت ايضاً (بالخبز) أي با كل الخبز (في) حلقه لا يا كل من (هذا البر)  
وكذا اذا أكل من سويقه عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحنت با كل الخبز منه لا بالسويق وبه  
قالت الثلاثة وقال محمد يحنت فيه ما وان قضيه حنت بالاجاع وضع المسئلة في المعين لأنه لو كان  
منكر اذ كره شيخ الاسلام انه ينبغي أن يكون جواب أبي حنيفة كجوابهم ما والخلاف فيما اذا لم تكن  
لهية وأما اذا نوى فهو كجواب بالاجاع لأنه نوى حقيقة كلامه أو محتملة وهو الجواز والاصل في  
هذه المسئلة أن الحقيقة المستعملة اولى من الجواز المتعارف عنده وعندهما على العكس (وفي)  
حلقه لا يا كل من (هذا الدقيق حنت بخبز) أي با كل خبز لأن عينه لا تقول كل فانصرف العين  
الى ما يتخذ منه (لا) يحنت (بسقه) أي بسق الدقيق لما ذكرنا وعند الشافعي ومالك يحنت بسقه  
أيضاً (والخبز ما اعتاده) أهل (بلده) أي بلد الحالف حتى لو حلف في مصر أو الشام أن لا يا كل

الخبز ينصرف الى خبز البر ويطبرستان ينصرف الى خبز الارز وفي زبيدي ينصرف الى خبز الذرة  
 والدخن ولو كل الحالف خلاف ما عندهم من الخبز لا يحنث وكذا اذا كل خبز القضايف الا ان  
 ينويه لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً وعند الشافعي ومالك يحنث بأى خبز كان (والشواء والطبخ)  
 يطلقان (على اللحم) حتى لو حلف لا يأكل شواءاً أو طبخاً يحنث بأكل اللحم المشوي وما طبخ من  
 اللحم دون الباذنجان والجوز المشوي وعند الشافعي ومالك يقع على كل شواء بلاية واذا كل  
 القليلة الباسية لا يحنث لانه لا يسمى طبخاً وان أكل الخبز بالمرقة يحنث لانه يسمى طبخاً ومنها  
 أجزاء اللحم أيضاً (والرأس ما يباع في مقصره) أى في مصر الحالف حتى لو حلف لا يأكل رأساً  
 فعيته على رؤس تكبس في السائر ويباع في مصره لا ناعلم انه لا يريد به رأس كل شئ فان رأس  
 الجراد والعصفور لا يدخل تحته وكان أبو حنيفة أو لا يقول يدخل فيه رأس الابل والبقر والغنم  
 ثم رجع فقال يحنث في رأس البقر والغنم خاصة وقال لا يحنث الا في رأس الغنم خاصة وقبل هذا  
 اختلاف عصر وزمان لاختلاف جهة وبرهان وعند الشافعي يحنث برأس الابل أيضاً وعند  
 مالك يحنث بكل رأس (والفاكهة التفاح والبطيخ) ينكسر الباسواء كان أصغراً أو أحضراً  
 (والشمش) والخوخ والتين والاباس والكهثرى والقراصيا ونحوها حتى اذا حلف لا يأكل  
 فاكهة يحنث بكل هذه الاشياء لان الفاكهة اسم لما ينفكه به بعد الطعام وقبله أى ينضم به  
 وهذا المعنى ثابت في هذه الاشياء الا البطيخ فانهم اختلفوا فيه فمن شمس الائمة السرخسية انه  
 ليس من الفاكهة لان ما لا يكون يابس فاكهة لا يكون رطباً فاكهة وفي المختص النابس من  
 أشجار الشجر فاكهة الا البطيخ فانه لا يعتاد يابس فاكهة في عامة البلدان وعن الشافعي وأحمد  
 فيه وجهان لا العنب أى ليس العنب بفاكهة وكذلك الرمان والرطب عند أبي حنيفة حتى  
 لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل عنباً أو رماناً ورطباً لا يحنث عنده وقال يحنث لانها فاكهة لان  
 معنى التفكه فيها موجود وبه قالت الثلاثة وله ان معنى التفكه فيها ناقص لانها صالحة للتغذى  
 والتداوى فلا يدخل في اسم الفاكهة المطلقة قبل هذا الخلاف زمان لأبرخان والخلاف أيضاً  
 فيما اذا لم يكن لهية وأما اذا نوى فعلى ما نوى بالاجماع وكذا القضا والخيار ليسا من الفاكهة  
 لانهما من البقول تبعاً لانهما يوضعان على الموائد منع البقول فلا يحنث بأكلهما وكذلك  
 الغاقوس والجوز (والادام ما يصلح به) أى يختلط به الخبز وهو من الصبيغ وذلك بكونه بالمائع  
 دون غيره حتى لو حلف لا ياتدم لا يحنث الا بالمائع (كالحل والمخ والزيت والعدل) والذبيق والمخ  
 وان كان لا يؤكل وحده عادة ولكنه يذوب في القم فيحصل الاكلة بالخبز (لا اللحم) بالجرع عطف  
 على ما قبله أى ليس كاللحم والبيض والحين يتسديد النون فانهم يثبت بادام غنمهما لانه مأخوذ  
 من الموادمة ومنه يقال أودم الله ينسك أى ألف وانما هو بالاختلاط ولم يوجد وعند محمد هذه  
 ادم لانه قد يؤتد به ساعراً فادبه قالت الثلاثة وأخذ الشيخ أبو الليث به وهو رواية عن أبي يوسف  
 أيضاً فان قلت ورد في الحديث سيد ادم أهل الجنة اللحم قلت هو في الجنة وكلامنا في الدنيا وأنه  
 لا يلزم من كونه سيد ادم أن يكون من ادم كما يقال الخليفة سيد العرب والهنم وان لم  
 يكن هو من الهنم وهذا الخلاف أيضاً فيما اذا لم ينو وان نوى فعلى ما نوى اجماعاً (والعدا لا كل  
 من الفجر الى الظهر) فان حلف لا يتعدى فاكل في هذا الوقت حنث فان كل قبله أربعة لا يحنث

ومقدار ما يحنت به من الاكل أن يكون أكثر من نصف الشبع لأن اللقمة واللقمتين لا يسمى  
غداء عادة وجنس الماء كقول يشترط أن يكون ما ياكله أهل بلد عادة حتى لو شرب اللبن وشبع  
لا يحنت ان كان حضر يا وان كان بدو ويحنت والتصبح من طلوع الشمس الى ارتفاع الضحى لانه من  
الصباح فيتعبد بهذا الوقت (والعشاء منه) أي من الظهر (الى نصف الليل) فلو حلف لا يتعشى  
فاكل في هذا الوقت حنت (والسحور منه) أي من نصف الليل (الى) طلوع (الفجر) فلو حلف  
لا يتسحر فاكل في هذا الوقت حنت لانه مأخوذ من السحر وهو ما بعد نصف الليل الى طلوع الفجر  
اطلاقه على ما بعد نصف الليل اقرب السحر ولو حلف وقال (ان لبست) فعبدى حر (أو) قال ان  
(أ) كنت فعبدى حر (أو) قال ان (شربت) فعبدى حر (ونوى) شيئا (معينا) بأن قال نويت الحرير  
أو الخبز أو الفقاخ ونحوه (لم يصدق أصلا) يعني لا قضاء ولا ديانة لان النية تعمل في المأخوذ لانها  
العين المحتمل والطعام ونحوه غير مذكور وانما ثابت مقتضى وهو لا عموم له فلا يحتمل الخصوص  
وعن أبي يوسف انه يصدق ديانة به أخذ الجصاص والشافعي (ولو زاد) الحالف (ثوبا) بعد  
قوله ان لبست (أو) زاد (طعاما) بعد قوله ان أكلت (أو) زاد (شرابا) بعد قوله ان شربت (دين)  
يعني يصدق ديانة لانه نكرة في الشرط فقيم كاتم في النبي لكنه بخلاف الظاهر فلا يصدق القاضي  
ولو حلف (لا يشرب من دجلة) فيمينه (على الكرع) وهو تناول الماء بفيه من موضعه وهذا  
عند أبي حنيفة لانه حقيقة مستعملة وعند ما يحنت بالشرب من ما بها باناء للعارف وبه قالت  
الثلاثة (بخلاف) ما لو حلف لا يشرب (من ماء دجلة) فانه يحنت بالاجماع كبقية ما شرب باناء أو  
غيره لان الشرط شرب ماء منسوب الى دجلة والغرف لا يقطع النسبة وكذا لو حلف لا يشرب من  
الفرات أو من ماء الفرات فعلى ما تقدم من الخلاف والوفاق ولو شرب من نهر يأخذ من الفرات  
لا يحنت في عينه لا يشرب من الفرات ويحنت في عينه لا يشرب من ماء الفرات ولو حلف لا يشرب  
ماء فرات فهو على شرب ماء عذب من أي موضع كان ولو حلف لا يشرب ماء هذا الكوز فصب ماءه  
في كوز آخر فشربه لم يحنت لتبدل النسبة ولو قال رحل (ان لم أشرب ماء هذا الكوز اليوم  
فبكذا) أي فامرأى طالق أو عبدى حر (و) الحال انه (لا ما فيه) أي في الكوز (أو كان) فيه  
ماء (فصب) قبل غروب الشمس (أو أطلق) اليين أي لم يقل اليوم (و) الحال انه (لا ما فيه) أي  
الكوز (لا يحنت) في هذه الصور كما عدهم اخلافا لابي يوسف وأجد وعند الشافعي وأجد  
لوثاق بلا اختياره لا يحنت والاصل في هذا وأمثاله ان كون البر متصورا شرط في انقاذ اليين  
المطلقة عن الوقت وفي بقاء المقيدة بالوقت عندهما لان حكم اليين وجوب البر فاما الكفارة فهي  
بخلف عنه عند مجزء فاذا لم يمكن البر لعدم تصوره لا تجب الكفارة وعند أبي يوسف ليس بشرط  
لان اليين قد ينعقد على ما لا يتصور عادة كقوله والله لا مسن السماء أو لا حوان هذا الجوز هما  
ينعقد ويحنت في الحال لعدم امكان البر عادة (وان كان) الماء فيه (فصب حنت) أي في المطلق  
وهو ما اذا لم يقل اليوم لان اليين انعقدت للتصور ثم يحنت بالصب لان البر يجب عليه كافرغ فاذا  
صب فقد فات البر فيحنت في ذلك الوقت كالومات الحالف والماء باق وهذا بخلاف ولو حلف  
وقال (ليصعدن السماء أو وليقلبن هذا الجوز هبما) تنعقد عينه وللجوز (حنت للعال) لانه  
متصور في الجملة وقال زفر لا ينعقد أصلا لانه مستحيل عادة فلا يحنت وبه قال الشافعي في قول

ولو حلف (لا يكلمه) أي فلانا (فتناداه) الحلال انه (هو تائم فأيقظه أو) حلف لا يكلمه (الابانة  
 فأذن له ولم يعلم) الحالف بالاذن (فكلمه حنث) في الوجهين جميعا أما الأول فلانه كلفه وأسمعه  
 في حنث ولو لم يوقظه ذكر القدر وروى انه اذا كان بحيث يسمع ولو لم يكن باعنا بحيث والختار الأول  
 وقيل هو على الخلاف عند أبي حنيفة بحيث خلافا لهما وأما الثاني فلان الاذن مستق من  
 الاذان الذي هو الاعلام أو من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بعد العلم وقال أبو يوسف  
 لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق وأنه يتم بالاذن كل رضا وبه قال الشافعي ولو كانته أو أرسل  
 اليه رسولا أو أشار اليه لا يحنث خلافا لاجدوعن مالك في الكتابة يحنث لاني الرسالة وفي الاشارة  
 عنه روايتان ولو سلم على جماعة وهو فيهم حنث لانه للجميع وان نواهم دونه دين لا قضاء  
 ولو قال السلام عليكم الا واحد لا يحنث ولو كان الحالف اماما لا يحنث بالتسليمين ولو كان  
 المؤمن هو الحالف فكذلك خلافا للمجد ولو سجد أو فتح عليه في الصلاة لا يحنث وفي خارجها يحنث  
 ولو قرع الباب فقال من هذا يحنث ولو ناداه المخوف فقال ليس لي أو قال لي بلا كاف يحنث  
 ولو كلفه بكلام لا يفهمه المخوف عليه فيه اختلاف الروايتين ولو حلف (لا يكلمه) أي فلانا (شهر  
 فهو) أي استدامة العيمين (من حين حلف) لانه لو لم يذكر الشهر يتأبد العيمين فصار ذكر الشهر  
 لخراج ما وراءه فبقى الذي يلي عينه هو الداخل بدلالة الخلال (ولو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن  
 أو سجد) أو حال أو كبر (لم يحنث) سواء كان في الصلاة أو خارجها لانه لا يسمى منه كما معادة وشرعا  
 وقال الشافعي يحنث مطلقا لوجود التكلم حقيقة ولو قال (يوم أكلم فلانا) فامر أي طلاق  
 أو عهدي حر فهو (على الجديدين) أي على الليل والنهار لان اليوم اذا قرن بفعل لا يعتد بزيادة  
 مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره والكلام لا يعتد وكذا الإطلاق بخلاف الامر  
 باليد وقد مر مستقصى (فان عني) أي قصد وفي بعض النسخ فان نوى (التي خاصة صدق) ديانته  
 وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن أبي يوسف لا يصدق قضاء لانه نوى خلاف المتعارف (و) لو قال  
 له (أكله) أي فلانا فامر أي طالق فهو (على الليل) خاصة لان حقيقة في سواد الليل خاصة  
 كالنهار للبايض خاصة ولم يجعل استعماله في مطلق الوقت بخلاف اليوم وهماضتان ولو قال  
 (ان يكلمه) أي فلانا (الا أن يقدم زيد أو) قال ان يكلمه (حتى) بتقديم زيد (أو) قال ان يكلمه (الا  
 ان ياذن) زيد (أو) قال ان يكلمه (حتى) ياذن زيد (فكذلك) أي فامر أنه طالق أو فعنده حر (فكلم  
 الحالف فلانا) قبل قدمه أي قبل قدم زيد (أو) كلمة قبل (اذنه حنث) في الوجهين كما البقاء  
 العيمين (ولو) كلفه (بعدهما) أي بعد القدوم والاذن (لا) يحنث لانتهاء العيمين (وان مات زيد) الذي  
 قدومه شرط في الوجه الأول والثاني واذنه شرط في الثالث والرابع (سقط الحلف) أي العيمين  
 لان المنوع عنه كلام ينتهي بالاذن والقدوم ولم يبق بعد الموت متصور الوجود ف سقطت خلافا  
 لابي يوسف لان عنده التصور ليس بشرط فعند سقوط الغاية يتأبد العيمين ولو حلف (لا ياكل طعام  
 فلان أو) حلف (لا يدخل داره) أي دار فلان (أو) حلف (لا يلبس ثوبه) أي ثوب فلان (أو)  
 حلف (لا يركب دابته) أي دابة فلان (أو) حلف (لا يكلم عبده) أي عبد فلان (ان أشار)  
 الحالف بأن قال والله لا أكل طعام فلان هذا أو لا يدخل داره هذه أو لا يلبس ثوبه هذا أو لا يركب  
 دابته هذه أو لا يكلم عبده هذا (وزال ملكه) أي ملك فلان بان باع هذه الاشياء (و) بعد ذلك



(فعل) الحالف بأن كل ذلك الطعام اودخل تلك الدار وأبش ذلك الثوب أو ركب تلك الدابة  
أو كرم ذلك العبد (لا يثبت) لأن للاضافة ثبوتاً كما للاشارة فيعتبران ويكون شرط الحلف  
أكل الطعام المضاف الى فلان وكذا باقية فلم يوجد قطعت العين وعند محمد يثبت في العبد  
والدار لان الاشارة متبصرة والاضافة لغو وقد علق النبي بالعين وبه قال زفر والثلاثة (كما)  
لا يثبت (في التجرد) أي بالمصداق من الطعام والدار والثوب والدابة والعبد في هذه  
الصور وهي ما إذا قال لا يأكل طعام فلان هذا ولا يدخل داره هذه وزال مله  
عنهما ثم استحدث له طعام أو داراً فأكلمه اودخلها لا يثبت لوقوع العين على المشار اليه (وان لم  
يشر) الحالف بأن لم يقل هذه بقوله والله لا أكل طعام فلان (لا يثبت) بمباشرة ما حلف  
عليه (بعد الزوال) أي بعد زوال ملك فلان عن الطعام واخوانه لما ذكرنا (وحث)  
الحالف (بالتجديد) لوجود شرط الحث وهو النسبة والاضافة الى فلان وعدم الاشارة  
(وفي الصديق) بأن قال والله لا أكرم صديق فلان (والزوجة) بأن قال والله لا أكرم زوجة فلان  
(في المشار) وهو قوله صديق فلان هذا وأمر أنه هذه (يثبت) بمباشرة ما حلف عليه (بعد  
الزوال) أي بعد زوال الصداقة بين فلان وصديقه وبعد زوال الزوجة بين فلان وأمر أنه  
بالإبانة لأن الاضافة لا تأثير لها في ما فترجح جانب الاشارة لكونه أبلغ في التعريف وهذا  
بالإجماع (و) في الصديق والزوجة (في غير المشار) اليه منهما بأن قال لا أكرم صديق فلان  
أو زوجته فزالت النسبة اليه بأن عاды صديقه أو طلق زوجته فكلهما بعد ذلك (لا يثبت  
عندهما) وقال محمد يثبت لأن المقصود مجرانه والاضافة للتعريف فصار كالشار اليه ولهما ان  
يجران الحذف فغير محتمل وترك الاشارة والتسمية باسمه يدل على ذلك فلا يثبت مع الاحتمال بالملك  
(وحث بالتجديد) أي بالمصداق في الصديق والزوجة في هذه الصورة وهي ما اذا حلف لا يكلم  
صديق فلان أو زوجته ولم يشر اليهما وهذا عند محمد وعند محمد لا يثبت وهو مبني على ما تقدم  
هذا اذا لم يكن لهنية وأما اذا نوى فعلى ما نوى لأنه نوى محتمل كلامه ولو حلف (لا يكلم صاحب  
هذا الطبيب فباعه) أي فباع صاحب الطبيب طبعاً لسانه (فكلم) الحالف اياه (يثبت)  
لأن الامتناع لذاته لا للطبلسان ولهذا لو كلم المشتري لا يثبت (الزمان) مبتدأ (والحين)  
عطف عليه (ومشكرهما) أي ومنكر الزمان والحين وهو الذي يكون بلا ألف ولام وقوله  
(سنة أشهر) خبره حتى لو قال لا أكرم فلان الزمان أو الحين أو زماناً أو حيناً فهو على ستة أشهر  
كما نقل عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وعند الشافعي الزمان والحين ساعة وعند مالك سنة  
هذا اذا لم تكن لهنية وأما اذا نوى شيئاً فعلى ما نوى لأنه محتمل كلامه (والدهر) مبتدأ بأن قال  
لا أكرم فلان الدهر بالالف واللام (والأبد) عطف عليه بأن قال لا أكرم فلاناً لا بد وقوله (العمر)  
خبره أي فهو والعمر لأن المعروف منه ما يراد به الأبد قال الله تعالى عدل أي على الانسان  
حين من الدهر أي الأبد وقال عليه السلام من صام الأبد فلا يصام له أي عمره كله وعند الشافعي  
وأحمد يقع على ساعة وعند مالك على سنة (ودهر مجمل) مبتدأ وخبره الموسوع كون المبتدأ  
معطوفاً وأراد أن المنكر من الدهر مجمل عند أبي حنيفة يعني لم يفسره وتوقف فيه حيث قال  
لا أدري ما الدهر وهذا من جلالته قدره وكالعله لو وقف فيما اختلف أرباب اللغة في تقديره

وقيل انما قال لأدري تأذبا وحفظا للسانه عن التصديق في الدهر فانه جاء في الخبر انه عليه السلام قال لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر أى خالق الدهر وعما يناسب ذكره ههنا ما قال بعضهم من قال لأدري بما لم يدركه \* فقد اقتدى في الفقه بالثعمان في الدهر والخلفي كذا الجوابه \* ومحل أطفال ووقت ختان وقال هو كالخمين يقع على ستة أشهر وبه قالت الثلاثة وروى أبو يوسف ان التعريف والتكبير سواء عند أبي حنيفة (والايام وأيام كثيرة والشهور والسنون عشرة) من كل صنف عند أبي حنيفة فلو قال لأكله الايام أو أياما كثيرة يقع على عشرة أيام وان قال لأكله الشهور فهو عشرة أشهر وان قال لأكله السنين فهو عشرين سنة لان أقصى ما ينتهي اليه اسم الايام عشرة يقال ثلاثة أيام الى عشرة أيام وبعده يتكرر يقال احد عشر وكذلك الشهور والسنون وقال في الايام اسبوع وفي الشهور شهر والسنة وفي السنين العمر لان المعرف ينصرف الى المعهود وهو أيام الاسبوع وفي الشهور والشهور السنة لانها المعهود وليس للسنين معهود فانصرف الى العمر وبه قالت الثلاثة في الشهور والسنين (ومسكرا) أى منكر الايام والشهور والسنين (ثلاثة) من كل صنف فلو قال والله لأكلم فلانا أياما فهو على ثلاثة أيام ولو قال شهرا فهو على ثلاثة أشهر ولو قال سنين فهو على ثلاث سنين بالاجماع لانه جمع منكر فيتناول الاقل للثيقن به

\* هذا (باب) في بيان أحكام (اليمن في الطلاق والعنق) \*

ولو قال رجل لاهرأته (ان ولدت فأنت كذا) أى طالق (بحث الميت) أى بالولد الميت يعنى طلقت امرأته اذا ولدت ولدا ميتا لوجود الولد حقيقة وعرفا وشرعا حتى تنقضي به العدة والدم الذي بعده نفاس ونصير الامة به أم ولد وترجى شفاعته يوم القيامة (بخلاف) ما اذا قال ان ولدت ولدا (فهو حر) حيث يشترط أن يكون حيا عند أبي حنيفة حتى اذا ولدت ولدا ميتا ثم آخر حيا عتق الحى عنده وقال لا يعتق واحد منهما المتحقق الشرط بولادة الميت فتقبل اليمن لا الى جزاءه انه جعل الحرية رهنا للمولود فيتم قيد بولادة الحى نظرا الى هذا الوصف اذا لميت لا يقبله وعلى هذا الخلاف لو قال أول واد تلديه فهو حر فانه يتم قيد بولادة الحى حتى لو ولدت ميتا ثم آخر حيا عتق الحى وعندهما لا يعتق بخلاف ما اذا قال أول واد تلديه حيا أو قال ان ولدت ولدا حيا فهو حر لانه قيد بالحياة نصا ولو قال (أول عبد أمك) فهو حر ثمك (عبد عتق) لان الأول اسم أفراد سابق وقد وجد في عتق (ولو لك عبدان) معا (ثم) ملك (آخر لا يعتق واحد منهما) أى من العبيد الثلاثة لعدم وجود الشرط وهو الفردية ولا فيما اشتراه بعدهما لعدم السبق (ولو زاد) الخالف على كلامه الأول لفظه (وحدته) بأن قال أول عبد اشتريه وحده أو أملكه وحده فهو حر وحده فاشترى عبدان معا ثم اشتري واحد بعدهما (عتق الثالث) لانه يراد به الانفراد في حالة الشراء لان وحده للرجال يقال جاء زيد وحده أى منفردا فيشترط انفراده في حالة الشراء ولم ينسب هذه الصفة فكان أولا ولو قال واحد اموضع وحده لا يعتق الثالث لان وحده يقتضى الانفراد في الفعل المقرون به ولا يقتضى الانفراد في الذات وواحد يقتضى الانفراد في الذات يظهر ذلك في قوله ما في الدار رجل واحد وما في

الدار رجل وحده فانه اذا كان فيها رجلان كان الاول كاذبا والثاني صادقا ولو قال اول عبد  
 أملكه فهو حر فذلك عبد او نصف عبد عتق العبد الكامل لان نصف العبد ليس بعبد فلم يشاركه  
 في اسمه فلا تقطع عنه وصف الاولية والقرنية كالو ملك معه ثوبا ونحوه بخلاف ما اذا قال  
 اول كذا أملكه فهو عدي فذلك كرا ونصف كز حيث لا يلزمه شيء لان النصف يراحم الكل في  
 الكمالات والموزونات لانه بالضم يصير شيئا واحدا بخلاف الثياب والعبيد (ولو قال آخر عبد  
 أملكه فهو حر فذلك عبد او ممت) الخالف (لم يعق) العبد لان الآخر اسم لفرد لاحق لا يشاركه  
 غيره من جنسه ولا سابق له فلا يكون لاحقا فلا يعق (ولو اشترى عبدا) في قوله آخر عبد أملكه  
 فهو حر (ثم) اشترى (عبد اخات) الخالف (عتق) العبد (الاخر) لانه فرد لاحق (مذممان) أى  
 من حين ملك وهو وقت الشراء حتى يعتبر من جميع المال ان كان اشتراه في صحته عنده  
 أبى حنيفة وعندهما يعق مقتصر على حالة الموت فيعتبر من الثلث على كل حال لان الاخرية  
 تثبت بعدم شراء غيره بعده وانما يثبت العدم عند الموت فيقتصر العتق على زمن الموت وله ان  
 الاخرية تثبت للنسأ كما اشترى الا ان هذه الصفة تعرض الزوال لاحتمال شراء غيره فاذا مات  
 ولم يوجد ما يظل صفة الاخرية تبين انه كان آخر امنا هذا اشتراء فعق من ذلك الوقت وعلى  
 هذا الخلاف ما اذا قال آخر امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثا يقع عند الموت عندهما وترث  
 بحكم انه فارقها بمهر واحد وعليها العدة لا بعد الاجل من عدة الطلاق والوفاء وان كان  
 الطلاق رجعيا فعليه اعادة الوفاة وتحدد عنده يقع منه تزوجها فان كان دخل بها فلهامهر  
 ونصف مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعندهما بالخص بالاحداد  
 ولا ترث منه ولو قال رجل (كل عبد تبشرني بكذا) بقدم زيد مثلا من سفره أو بعافية مريضه  
 (فهو حر تبشره) بذلك (ثلاثة) أعبد (مفترون عتق) المبشر (الاول) لتحقيق البشارة من الاول  
 دون الباقي لانها اسم لمبشر وليس للمبشر به علم وقد حصل ذلك بالاول بخلاف الخبر حيث  
 لا يشترط عدم العلم به حتى لو قال من أخبرني بقدم فلان فهو حر فأخبره ثلاثة مفترون عتقوا  
 لكنه يشترط أن يكون صدقا كما في البشارة ولو أرسل اليه العبد عتق في البشارة والخبر لان  
 الكتابة والمراسلة تسمى بشارة وهذا بخلاف الحديث حيث لا يبحث الا بالمشافهة (وان بشره)  
 أى ان بشر العبيد الثلاثة المولى بذلك (معاً) أى مجتمعين (عتقوا) كلهم لتحقيق البشارة من  
 الجميع (وصح شراءه) للكفارة بأن كانت عليه كفارة صوم أو ظهار أو غيرها فاشترى  
 أباه العبد لذلك يصح ويجزئ عن الكفارة وقال زفر والشافعي لا يجوز الاصل فيه ان النية  
 اذا فارت علة العتق ورق المعتقد كامل صح التمسك ككفر والافلا فغدهما علة العتق القرابة  
 فالنية لم تصل بها فلا يصح وعندهما نشره القريب اعتاق قال عليه السلام لا يجوز ولد والده  
 الا أن يجده مملوكا فيشره فيعتقه وراه الجماعة غير البخاري أى يعتقه بذلك الشراء لانه لا يحتاج  
 للعتق الى شيء آخر وقد اقرنت النية به فوجب القول بجوازه (لا) يصح (شراء من حلف بعتقه)  
 بأن قال اعبد غيره ان اشتريتك فأت حر فاشترى ما نوايا عن التمسك فانه لا يجوز له وهو المراد  
 بقوله لا شراء من حلف بعتقه حتى لو اقرنت النية به بأن قال اعبد غيره ان اشتريتك فأت حر  
 عن كفارة يميني فاشترى فانه يعتق ويجزئ عن الكفارة (و) لا يصح أيضا شراء (أم وأده)

صوريته أن يقول لامة غيره وقد استولدها باله كحاح ان اشترى بك فأنت حرة عن كفارة عيني  
 فاشترها فانهم اتعتق لوجود الشرط ولا يتميز به عن الكفارة لعدم مقارنته القيمة عليه العتق في ذلك  
 الوقت فان قلت المعلق بالشرط كالمتميز عنده فيكون له في ذلك الوقت وقد اقترنت النية به  
 فيه قلت هو كالمتميز في ذلك الوقت حكما لا حقيقة ولو قال (ان تسربت أمة فهي حرة صرح)  
 كلامه (لو) كانت الاممة (في ملكه) يوم حلف حتى لو تسرى أمة كانت في ملكه يوم حلف  
 عتقت لان عقد العيني في حقها لانها تتناول المملوكة في ذلك الوقت على العموم لتكون الاممة  
 نكرة في سياق الشرط وعي كالنفي (والا) أي وان لم تكن الاممة في ملكه يوم حلف (لا) يصح  
 حتى لو اشترى أمة وتسرى بها الاتعق وقال زفر عتق لان التسري لا يصح الا في الملك فكان  
 نكره ذكر الملك ولنا ان العيني بالعتق انما يصح في الملك أو مضافا اليه أو الى سببه ولم يوجد  
 واحد منهما في حقها فلا يصح وطاب الولد ليس بشرط في التحصين للتسري خلافا لابي يوسف  
 حتى لو عزل عنها لا تكون سريته عنده ولو قال (كل مملوك في فهو حر عتق عبيده وأمتهات  
 ولاده ومدبروه) لان المطلق ينصرف الى الكامل ومملكه له ولا كامل لانه يملكهم رقبة ويذا  
 ولو قال أردت به الرجال دون النساء صدق ديانة لا قضاء ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق  
 البيض أو بالعكس حيث لا يصدق ديانة وقضاء ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق  
 لان المملوك حقيقة للذ كور دون الاناث فان الاتي يقال لهما مملوكة لكن عند الاختلاط  
 يستعمل عليهم لفظ المملوك (لا) يعتق (مكاتبه) لان الملك غير ثابت يدا ولهذا لا يملك كسابه  
 ولا يحل له وطء المكاتبه الا أن ينويه ومن قال للنسوة له (هذه طالق أو هذه وهذه طلقت  
 الاخيرة وخبر في الاولين) لان أولات بات أحد المذكورين وقد أدخلها بين الاولين ثم عطف  
 الثالثة على المطلقة لان العطف للمشاركة في الحكم فيختص بحله فصار كما اذا قال احدا كطالق  
 وهذه طلقت الاخيرة وله الخيار في الاولين (وكذا العتق) بان قال لعبيده هذا احرا وهذا وهذا  
 عتق الاخيرة وله الخيار في الاولين لما بينا (و) كذا (الافرار) بان قال لفلان على الثأ لفلان  
 وفسلان كان نصف الالف للثالث والمصف الاثر ان شاء المقر جعله للاقول وان شاء جعله  
 للثالث والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها) \*  
 (ما) أي كل شيء (يحنث) فيه (بالمباشرة) بنفسه (لا) يحنث فيه (بامر) منه لغيره هو (البيع  
 والشراء والتزويج والاجارة والاستعجار والصلح عن مال والقسعة والخصومة وضرب الولد) حتى  
 لو حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يواجر أو لا يستأجر أو لا يصلح عن مال أو لا يقاسم أو لا يخصم  
 فلا با ولا يضرب ولده فوكل من يفعل ذلك لم يحنث لان صدر هذه الاشياء من غيره فلم يوجد شرط  
 الحنث من الخائف وعند الثلاثة يحنث الاعن الشافعي في الاظهر لا يحنث ولو نوى أن لا يأمر به  
 غيره يحنث بالامر أيضا لان فيه تشديدا وكذا اذا كان الخائف ذا سلطان لا يتولى هذه الامور  
 بنفسه لانه يمنع نفسه عما يعقده فيحنث بفعل المأمور (وما) أي كل شيء (يحنث) فيه (بهم) أي  
 بالمباشرة بنفسه وبالامر أي بالتوكيل لغيره هو (النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة

والصلح عن دم عدو الهبة والصدقة والقرض والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والجل  
واندماطه والايديع والاستبداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والجل  
حتى لو حلف لا يترجح أو لا يطلق امرأته أو لا يخالعهما أو لا يعق عبده أو لا يكتبه أو لا يبيع  
دم عمه أو لا يهب أو لا يصدق أو لا يقرض أو لا يقرض أو لا يقرض أو لا يقرض أو لا يبيع  
أو لا يبيئ شيئا أو لا يبيع ثوبه أو لا يبيع ثوبه أو لا يبيع ثوبه أو لا يبيع ثوبه أو لا يبيع  
لا يقبضه أو لا يبيع ثوبه أو لا يبيع ثوبه أو لا يبيع ثوبه أو لا يبيع ثوبه أو لا يبيع  
في هذه الاشياء غير ومعه وحقوق العقد راجعة الى الآخر لا اليه بخلاف الفصل الاول فان  
حقوق العقد فيه ترجع الى العاقد وعندنا انما لا يباحث بمباشرة الوكيل لان الفعل يوجد منه  
حقيقة ومن الآخر كما هو وجه شرط الحنف من الآخر من وجهه دون وجهه فلا يباحث كما في  
الوجه الاول وفي مسائل أهل البصرة فيما كتبوا الى محمد بن الحسن اذا حلف لأترجح فوكل  
وكلا بالنكاح انه لا يباحث وهو بخلاف الاصل كذا ذكر الناطقي في الاجناس فان قلت  
ما ذكرت يستقيم في مثل النكاح والطلاق ونحوهما وأما ما كان منها حسبا كضرب الغلام وذبح  
الشاة ونحوهما كيف يكون قلت هو أيضا منقول الى الآخر حتى لا يجب الضمان على الفاعل  
فكان منسوبا اليه فيبحث ومنفعة ضرب العبد راجعة الى المولى لانه يجري على موجب أمر  
مولاه ويسعى في مصالحه بخلاف ضرب الولد فان منفعة المولد للتأديب والازجاء عن القبايح  
فصار كمن حلف لا يضرب رجلا حرّا فامره بضربه حيث لا يباحث بضرب الماء ورأياه لانه لا يملك  
ضربه فلا يصح أمره الآن يكون الآخر سلطانا أو قاضيا فيبحث لانهما ما كان ضرب  
الاحرار حداثا ونعزيرا فيما كان الامر به فضاف فعل المأمور اليه ما ولهذا لا يجب الضمان  
على الضارب بامرهما في الحد والتعزير ولو قال الحالف في النكاح والطلاق ونحوهما من  
الحكميات نويت أن لا أتكلم به ولا آتي بنفسى صدق ديانة لا قضاء ولو قال ذلك في ذبح الشاة  
وضرب العبد ونحوهما من الحكميات نويت أن لا آتي بنفسى يصدق ديانة وقضاء والفرق بين  
البابين ان الاول ليس الاتكلم بكلام يفرض الى الوقوع والامر به مثل اتكلم به فاذا نوى ان  
لا يلى فقد نوى التخصيص في العام فلا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر والثاني فعل حسي يحصل  
بالفعل فكان فيه حقيقة والنسبة الى الآخر بالتسبيب مجاز فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى  
حقيقة كلامه فيصدق ديانة وقضاء (ودخول اللام) كلام اضافى مرفوع بالابتداء والمراد به  
لام الاختصاص واعلم أولا ان اللام لا يدخل امان تدخل على فعل يملك بالعقد وتجري فيه النيابة  
كالبيع والشراء أو تدخل على فعل لا يملك به ولا تجرى فيه النيابة كدخول الدار وضرب الغلام  
أو تدخل على عين كالثوب مثلا فهذه ثلاثة أقسام ففي القسم الاول تكون اللام لاختصاص  
الفعل بالمحلول عليه حتى لو قال ان بعث لك ثوبا فبعدي حرّا أو امرأتى طالق لا يباحث حتى يبيع له  
ثوبا بأمره لان معنى ان بعث لك ثوبا ان بعث لك ثوبا وكلتك و امرتك فاذا باعه بأمره يباحث سواء  
كان الثوب ملكه أو لم يكن حتى لو دس المحلول عليه ثوبه فباعه الحالف بغير علمه لا يباحث  
وفي القسمين الآخرين تكون اللام لاختصاص العين بالمحلول عليه حتى لو قال في القسم الثاني  
ان دخلت لك دارا فبعدي حرّا أو قال في القسم الثالث ان بعث ثوبا لك فبعدي حرّا لا يباحث حتى

تكون الدار والنوب ملكا للمخلوف عليه سواء كان امره المخلوف عليه بذلك أو لم يأمره  
ولا جمل كون الحكم متجدي في القسمين الآخرين أشرك الشيخ بينهما حيث عطف قوله وعلى  
العين على قوله وعلى الدخول والضرب على ما يجبي الآن أن شاء الله تعالى وإنما كان كذلك  
لان اللام للاختصاص كما ذكرنا وأقوى وجوهه الملك فإذا جازت الفعل أوجب ملكه  
دون العين ان كان ذلك الفعل من القسم الأول وان كان من القسم الثاني لا يصدق ملك الفعل  
لاستحالة وبقيد ملك العين لان معنى قوله ان دخلت لك دار ان دخلت دارا ملكوك لك وكذلك  
اذا جازت العين كما في القسم الثالث فإنه يوجب ملك العين مطلقا لان الاعيان كلها ملك وقد  
أشار الشيخ رحمه الله الى القسم الأول بقوله ودخول اللام (على البيع) كقوله ان بعث لك ثوبا  
فعبدي حر (والشراء) كان اشتريت لك ثوبا فعبدي حر (والاجارة) كان أجزت لك دارا  
فعبدي حر (والصياغة) كان صنعت لك خاتما فعبدي حر والخياطة كان خطت لك ثوبا  
فعبدي حر (والبناء) كان بنيت لك بيتا فعبدي حر وذكر الشيخ لذلك مثالا واحدا بقوله  
(كان بعث لك ثوبا) فعبدي حر مثالا وكنتي بذكره عن بقية الامثلة الظاهرة وقوله  
(لاختصاص الفعل) خبر المتبدا أي لاختصاص الفعل الذي نحو البيع والشراء (بالمخلوف)  
أي بالخصص المخلوف (عليه) وذلك انما يكون (بأن كان) الفاعل (بأمره) أي بأمر المخلوف  
عليه سواء (كان) النوب في مثال البيع والشراء والدار في مثال الاجارة ونحوها (ملكه)  
أي ملك المخلوف عليه (اولا) أي أولم يكن وأشار الى القسم الثاني بقوله (ودخول اللام  
على الدخول) كان دخلت لك دارا فعبدي حر (و) على (الضرب) كان ضربت لك عبدا  
فعبدي حر (و) على (الآكل) كان أكلت لك طعاما فعبدي حر (و) على (الشرب) كان  
شربت لك ماء فعبدي حر وأشار الى القسم الثالث بقوله (ودخول اللام أيضا) على العين  
أي الذات المشخصة كالنوب مثلا ثم ذكر مثالا بقوله (كان بعث لك ثوبا) فعبدي حر مثالا  
(لاختصاصها) أي يكون دخول اللام في هذين القسمين لاختصاص العين (به) أي بالمخلوف  
عليه (بأن كان) المخلوف به وهو النوب مثلا (ملكه) أي ملك المخلوف عليه سواء كان (أمره)  
بذلك (اولا) أي أولم يأمره حتى لو قال ان دخلت لك دارا بحيث كيفما كان بعد ان كانت  
الدار ملكه وكذا لو قال ان بعث لك ثوبا بحيث كيفما كان بعد ان كان ملكه (وان نوى) أي  
الحال (غيره) أي غير ما اقتضاه ظاهر كلامه بأن نوى بقوله ان بعث لك ثوبا بمعنى قوله ان بعث  
لوك ثوبا أو بالعكس (صدق فيما عليه) أي فيما فيه تشديد على نفسه ديانة وقضاء وفيما فيه تخفيف  
صدق ديانة لا قضاء لانه نوى ما يحتمل كلامه ولكنه خلاف الظاهر ولو قال رجل (ان بعثت)  
أي عبدي هذا فهو حر (أو) قال غيره ان (استعته) أي ان اشتريته (فهو وسوقه قد) البائع  
في الاقل والمشتري في الثاني (بالخيار) أي بشرط الخيار (ختمت) فبعث العبد لوجود شرط  
العقود وهو البيع أو الشراء ولتمام الملك عند وجود الشرط لان البيع بشرط الخيار يمنع  
خروج المبيع عن ملكه وكذا المشتري ملكه قائم عند وجود الشرط اما عند عدمه فظاهر لان  
خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه واما عند أبي حنيفة فلان المعلق بالشرط كالنجز  
عند وجود الشرط فيصير كأنه قال بعد الشراء انه حر فيصير مختارا بذلك لا مضافا له ذلك (وكذا)

بمشت (بائناً) من البيع والشراء (و) البيع (الموقوف) منه ما في يمينه لا يبيع أولاً ثم يشرى  
فإنما الغناء من هذه الألف كان الحائز هو البائع. فظاهر أن كان العبد في يد المشتري مضموناً عليه  
بمشتل غصب لا يعتق لأنه كما يتم البيع يزول عن ملكه كالبيع الصحيح البات وينبغي أن يفصل  
أيهما وإن كان العبد في يد البائع يعتق لأنه لا يزول ما كمل قبل التسليم وإن كان الحائز يعتقه  
هو المشتري فاعترضه فأسد فان كان في يده مضموناً على الوجه الذي ذكرناه يعتق لدخوله  
في ملكه كما يتم البيع والأفلاز عن أبي يوسف أنه لا يثبت بالأسد ولا بما فيه خياراً لاجتماعهما أصلاً  
وبه قالت الثلاثة وأما الموقوف فلا ينفذ فيه البيع حقيقة وصورته أن يقول إن اشتريت  
مملوكاً فهو حر فاشترى عبداً من قضيته وحل حنت بالشراء وعن أبي يوسف لا يثبت وبه قالت الثلاثة  
(لا يثبت) (بالباطل) أي بالبيع الباطل ولا بالشراء الباطل في يمينه لا يبيع أولاً ولا يشرى لأنه ليس  
ببيع حقيقة ولا يحكم حتى لا يفيد شيئاً من أحكام البيع وإن اتصل به القبض حتى لو قال إن  
اشتريت اليوم شيئاً فهو حر أو إن كنت عبيدي فهو حر فباعه بيمينه أو حر لا يثبت بخلاف  
ما لو باعه بالخمر لأنه فأسد على ما يجب وإن شاء الله تعالى ولو اشترى مملوكاً أو أم ولد لا يثبت  
ولو قضى التقاضي بجوازهم يثبت الحال لأن قضاءه يؤثر في إزالة المانع من الجواز فيقتصر على  
وقت القضاء فيثبت حينئذ بخلاف إجازة بيع الفضولي فإنه يستند إلى وقت وجوده فيثبت  
السبب فيه إلى وقت الإجازة وإمضاء الوأعققة المشتري قبل الإجازة ينفذ عند الإجازة  
والمكاتب كما دبر في رواية لكن قضاء القاضي لا يصور فيه ويته ورفيه رضاه ولو حلف أن  
يبيع هذا المملوك فباعه بر لأن البيع الصحيح لا يصور فيه فأنقذه على الباطل وكذا الوعدة يمينه  
على الحرّة أو أم الولد وعن أبي يوسف في الحرّة وأم الولد يشفع على الصحيح لأنه يمكن فيه ما  
بأن ترد وتطلق بدار الحرب ثم تنسب ولو قال رجل (إن لم أبع) هذا العبد (فكذا) أي فامرأتي  
طالق مثلاً (فأعتق) أي العبد (أو دبر) العبد (حنث) أعتق العجز عن البيع بثوات محله  
ولو (قالت) امرأتها تزوجها (تزوجت على فقال) الزوج (كل امرأة لي طالق طاعت) المرأة  
(الحالفة) بكسر اللام وهي التي حلفت زوجها وقالت تزوجت على أموم كلامه وعن أبي  
يوسف إنهم لا يطلق لأن كلامه خرج جواباً للكلام فما كان مطابقة فلا تطلق ولو نوى غيرها  
بصدق ديانة لا قضاء عندهما ولو قالت له تريد أن تنزح علي فقال كل امرأة أترزجها فبني طالق  
دخات المخاطبة حتى لو أبانها ثم تزوجها طلقت خلافاً لأبي يوسف ولو قال رجل (على المشي  
إلى بيت الله أو إلى الكعبة) لزمه ذلك و (سج أو أعتق) حال كونه (ماشياً) للتعارف بالتزام  
الأحوام بهذه العبارات والقياس أن لا يلزمه شيء لأنه التزم المشي وهو ليس بقربة مقصودة  
ولكن الاستحسان ما ذكرناه ولا يفرق بين أن يكون التناذر في الكعبة أو خارجها وكذا  
لو قال على المشي إلى مكة يلزمه الأحرام بأحدهما لا عرف فإذا ألزمه أنه الحيا وإن شاء مشي وهو  
أكمل وفيه الوفا لما قاله وإن شاء ركب (فإن ركب أراق دماً) أي ذبح شاة لقوله عليه السلام  
مرها إن تركب ولترق دماً وكانت تذرت أن تحج ماشية (بخلاف) ما لو قال على (الخروج  
أو الذهاب إلى بيت الله تعالى أو) قال على (المشي إلى الحرم) كذا إذا قال على المشي إلى  
(الصفا والمروة) حيث لا يلزمه شيء بهذه العبارات لعدم التعارف بذلك وهذا على إطلاقه قول

أبي حنيفة رضى الله عنه وقال في قوله على المشى الى الحرم أو الى المسجد الحرام عليه حجة أو  
 عمرة لانهم ما دام لان الميت وعند الشافعي وأحمد وأشهب المالكي في الذهاب الى بيت الله أو  
 المشى الى الحرم أو الصفا والمروة يجب ولو قال رجل (عبد الله حران لم أجد) هذا العام ثم قال  
 حججت (فشم را) أى شهد اثنتان (بفعله) أى بأنه فعله هذا العام (بالكوفة) لم تقبل هذه الشهادة  
 ولم يعق (العبد عند دعائه) لان الشهادة على النفي وقال محمد تقبل ويعتق لانها قامت على أمر  
 معلوم وهو التضحية ومن ضرورته اتقاء الحج (وحنت) الرجل (في) حلقه (لا يصوم بصوم ساعة)  
 لوجود الشرط ولكن اذا كان (بنية) منه للصوم (وفي) قوله لا يصوم (صوما أو) لا يصوم (يوما)  
 يحنت (يوم) أى بصوم يوم كامل لان بذكر المصدر ينصرف الى الكامل وذكر اليوم تنصريح  
 في تقديره باليوم (وفي) حلقه (لا يصلي) يحنت (بركعة) وهو ما اذا قيدها بالسجدة ولا يحنت  
 ما لم يقيد بها والقياس ان يحنت بالشروع اعتبارا بالصوم وجه الاستحسان ان الصلاة عبارة  
 عن اركان مختلفة فمال بأن جميعها لا تنسحب صلاة ثم قيل يحنت بنفس السجدة وقيل برفع  
 الرأس منها (وفي) حلقه (لا يصلي صلاة) يحنت (بشفع) أى بركعتين لان الصلاة المطلقة تنصرف  
 الى الكامل وهى الركعتان وعند الشافعي وأحمد في رواية يحنت بركعة ولو قال رجل لا مراة  
 (ان ابنت من غزلك فهو هدى) أى صدقة (قلان) الرجل بعد ذلك (قطنا فغزاه) المرأة (وأنسج)  
 الرجل (فليس فهو هدى) عند أبي حنيفة وعليه أن يصدق به لان المرأة تغزل من قطن الرجل  
 عادة وعندهما لا يلزمه أن يهدى به الا اذا كان القطن في ملكه يوم العين لان النذر لا يصح الا في  
 الملك أو مضافا اليه والغزل لم يكن سببا للملك (ليس خاتم ذهب) كلام اضافي مبتدأ وقوله  
 (او عقد لؤلؤ) بكسر العين عطف على المضاف اليه أى أو ليس عقد لؤلؤ وقوله (ليس حلى) خير  
 المبتدأ يعنى اذا حلى لا يابس حليا فليس خاتم ذهب يحنت لا طلاق الحلى عليه وأما عقد اللؤلؤ  
 فالمدكور على اطلاقه قوامه وأما عند أبي حنيفة فليس يحلى الا اذا كان مرصعا حتى  
 لا يحنت في يمينه لا يابس حليا بابس غير المرصع منه وعندهما يحنت لقوله تعالى وتستر جون منه  
 حلية تلبسونها وانها للآتى وله انه لا يحلى به عرفا وان معنى حليته في الآية مجازا وعلى هذا  
 الخلاف اذا البست عقد من ذريرجد أو زمر ذغير مرصع قيل الخلاف عرفي فلا خلاف في  
 الحقيقة (لا يكون لبس) (خاتم فضة) أنس حلى حتى لو حلف لا يلبس حليا لا يحنت بلبسه لانه ليس  
 يحلى كامل لانه يستعمل للترزين فقط وهذا يستعمل له ولغيره ولهذا حل للرجال وفي الفوائد  
 الظهيرية ان خاتم الفضة اذا صيغ على هيئة خاتم النساء بأن كان ذا أقص يحنت وهو الصحيح ولو  
 حلف (لا يجلس على الارض فجلس على بساط أو حصيرا) حلف (لا ينام على هذا الفراش  
 فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه أو) حلف (لا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه سريرا آخر  
 لا يحنت) في الصور كلها أما في الاولى فلانه لا يعد جالسا وأما في الثانية فلانه لا يعد نائما على  
 الفراش لانه لا ينام على فراشه على فراشه وعنه أبي يوسف يحنت في هذه وبه قال الشافعي  
 لانه نام على ما جبعوا وأما في الثالثة فلانه لا يعد جالسا عليه (ولو جعل على الفراش قرام) بكسر  
 القاف وهو الستر الرقيق كذا في الجمهرة وفي الصحاح القرام ستر فيه رقم ونقوش وكذلك المقرم



والمقربة (أو) جعل (على السرير بساط أو حصير حنث) لأنه يعد جالساً ونائماً على الفراش  
والسرير عادة وعلى هذا الاينام على السطح أو الدكان أو لا يجلس فبسط عليه فراشاً أو حصيراً  
فنام عليه أو جلس حنث لأنه يعد نائماً وجالساً عليه ما

\* هذا (باب) في بيان أحكام (اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك) \*

ولو قال رجل ان (ضربتك) فعبدى حر (و) ان (كسوتك) فعلى كذا (و) ان (كلمتك)  
فأمر أتي طالق (و) ان (دخات عليك) فأنتى حر (و) (تقييد) يمينه (بالحياة) أى بحياة المخاطب  
حتى لو فعل به هذه الاشياء بعد موت المخاطب لم يحنث لأن هذه الاشياء لا تتحقق في الميت لأن  
الضرب ايقاع الألم وبعد الموت لا يتصور ومن بعدن في القسبة وضع فيه الحياة على الصحيح  
وان اختلفوا في كيفية تمام قتل ان أوب عليه السلام أمر أن يضرب امرأته بالضغث وهو  
غير مؤلم لأنه حرمة صغيرة من حشيش أو ريحان قلت يجوز أن يكون ذلك مخففاً به اكرامه  
وتخفيفاً عليها ولا إشكال على قول من يفسره بقبضة من أغصان الشجر والكسوة يراد بها  
التملك عند الاطلاق فلا يتحقق في الميت ولهذا التبرع بكفنه أحد ثم أخرجه السيل أو السباع  
يكون له لالو رتبته والى الكلام لأنهم فلا يتحقق في الميت فان قال عليه السلام اقتل بدر من  
المشركين هل وجدتم ما وعد ربكم حقا قلت ردت عائشة رضى الله عنها وقالت قال الله تعالى انك  
لا تسمع الموتى وما أنت بسمع من في القبور وان ثبت فهو مختص بالنبي عليه السلام ويجوز أن  
يكون ذلك لوعظ الاحياء لا على سبيل الخطاب للموتى والغرض من الدخول اكرامه بتعظيمه  
أو اهايته بقتله وإلهذا الولم يقصده بالدخول بأن دخل على غيره أو لحاجة أخرى أو دخل عليه  
في موضع لا يجلس فيه للزيارة كالسجدة والظلة والدخول لا يكون دخوله عليه الا اذا اعتاد  
الجلوس فيه للزيارة ولا يتحقق الكل بعد الموت (بخلاف الغسل) بأن حلف لا يغسل فلانا  
(والجل) بأن حلف لا يحميه (والمس) بأن حلف لا يمس حيث يحنث في الوجوه كلها اذا فعل به  
ذلك بعد موته التحقق هذه الاشياء في الميت \* ولو حلف (لا يضرب امرأته) فقد شعرها وخنقها  
أو عظمها حنث لأن الضرب ايلام وهو موجود في هذه الاشياء وعند الشافعي لا يحنث لانها  
ليست بضرب وقبل اذا كانت هذه الاشياء في حالة الغضب يحنث وان كانت في الملاعبة لا يحنث  
لأنه مخرج وقبل ان كانت يمينه بالفارسية لا يحنث بهذه الاشياء \* ولو حلف وقال (ان لم اقتل فلانا  
فكدا) أى فأمر أتي طالق مثلاً (و) الحال أنه (هو) أى فلان (ميت ان) كان الحالف (علم  
به) أى بونه من حلف (حنث) في الحال لان عقاد اليمين لأن الله تعالى قادر على إعادة الروح فيه  
اذا الروح لا تموت فيمكن قتله ثم يحنث للعمال للعجز عادة كسئلته صعود السماء (والا) أى وان لم يعلم  
بونه وقت الحلف (لا) يحنث لأنه عقد يمينه على حياة كانت فله وذلك لا يتصور كسئلته الكوز  
اذا لم يكن فيه ماء وهذا عندهما وعند أبي يوسف يحنث لأن التصور ليس بشرط عنده لان عقاد  
اليمين وقد مر بيانه (ومادون الشهر قريب) حقه لو حلف ليقض دينه الى قريب فهو مادون  
الشهر (وهو) أى الشهر (وما فوقه) أى فوق الشهر (بعيد) حتى لو حلف ليقض دينه الى بعيد  
فهو الشهر وما فوقه ولو حلف (ليقض دينه) أى دين فلان (وقضاء) أى الدين حال كونه (زيفاً)  
وهو جمع زيف وهو ما يأخذ التجار ويردّه بيت المال (او نهر جنة) وهو أفظ أعجمى ثم رب

وأصله نهره وهو الحظي يعني حفظ هذه الدراهم من الغضة أقل وغشه أكثر وتردها التجار  
وفي النهاية والنهرجة ما به رجح التجار لغش فيه وهو أردأ من الزيف (أو مستحقة) لشخص  
(ر) في عينه لأن الزيف دراهم حقيقة غير أن فيه عيبا وهو لا يعدم الجنسية ولهذا لا يجوز به  
صار مستوفيا وكذلك النهرجة وقبض المستحق صحيح حتى لو أجازته المستحق في الصرف والسلم  
بعد الاتفاق جاز وعند مالك يبحث في جميع ذلك (ولو) وجده (رصاصا أو) وجده (سنة) وجده  
وهي أيضا معربة وهي بالفارسية سها طاق يعني أن وجهي هذه الدراهم فضة وحشوها صفر  
(لا) يبر في عينه لأنهم ليسوا من جنس الدراهم ولو تجوزهم في الصرف والسلم لا يجوز  
(والبيع به) أي بالدين يعني يبيع الحالف المدينون رب الدين بالدراهم التي لرب الدين على  
الحالف عبدا مثلا (قضاء) للدين في عينه ليعض دينه حتى يبر في عينه لأن قضاء الدين طريقة  
المقاصة وقد تحقق بمجرّد البيع واشترط قبض المبيع في الجامع الصغير وقع انعقاد لأنه شرط  
للبر ولو كان البيع فاسدا يشترط قبض المبيع لوقوع المقاصة لأنه لا يملك في البيع الفاسد  
القبض فإذا قبضه وكانت قيمته مثل الدين وقعت المقاصة وبر في عينه وكذا لو تزوج الطالب  
أمة المطلوب على ذلك المال فدخل عليها أو وجب عليه المأطوب دين الجناية أو بالاسم فلا  
لا يبحث ولو كان الحالف هو الطالب فالحكم كذلك في جميع الوجوه (لا الهبة) أي لا تكون هبة  
الدين ممن عليه الدين قضاء للدين في عينه ليعض دينه لأن القضاء فعل المطلوب والهبة إسقاط  
للدين من الطالب فلا تحقق المقاصة فتبطل العين إذا كانت مؤقّنة ببراءة قبل الوقت لأن  
القضاء لا يهتور به إلا براه وفيه خلاف أبي يوسف بناء على أصله أن تصوّر البر وقت وجوبه  
ليس بشرط عنده وعندده بشرط على ما مرّ ويفترع على هذا مسائل كثيرة منها ما إذا قال لامرأته  
إن لم تهينني اليوم صدقت فأتى طالق وقال أبوها إن وهبت له صدقت فأتى طالق فالحل له  
في هذا أن لا يبحث أن يصلح أباه أو ابنته في اليوم لم يبحث واحد منهما إنما الأب فلا تنها  
ما وهبت الصدق للزوج وأما الزوج فلا تنها بحجته عن الهبة في آخر النهار لأن الصدق مقطوع  
عن الزوج بالصلح ولو قال رجل (لا يقبض دينه) من فلان مثلا (درهما دون درهم فقبض  
بعضه) أي بعض الدين (لم يبحث) بقبض البعض (حتى يقبض كله) أي كل الدين قبضا (متفرقا)  
لأن شرط حننه قبض الكل بوصف التفرق لأنه أضاف القبض إلى دين معروف بالإضافة إليه  
فتناول كله فغاداهم عند المدينون شيء من دينه باقيا لم يبحث لعدم قبض الكل وعو الشرط ولو قيد  
باليوم بأن قال لا يقبض دينه درهما دون درهم اليوم فقبض البعض في اليوم متفرقا  
أو لم يقبض منه شيء لم يبحث لأن شرط الحنف أخذ الكل في اليوم متفرقا ولم يوجد ولو قال  
إن قبضت من ديني درهما دون درهم حنث وكذا إذا قال إن أخذت منه درهما دون درهم  
وقد أوضح صورة هذه المسألة في الجامع الكبير وقال إذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال  
عبدى حرّ إن أخذت منهم اليوم درهم دون درهم فأخذ منهم خمسة ولم يأخذ ما بقي حتى غابت  
الشمس لم يبحث لأن شرط حننه أخذ كل المائة على التفريق فكأنه قال إن أخذت المائة  
متفرقة فلو قال هكذا لا يبحث ما لم يوجد قبض الكل بصفة التفريق فاما إذا أخذ الكل مجتمعاً  
أو قبض البعض متفرقاً لم يبحث لأنه شرط الحنف ولو قال إن أخذت منها اليوم مائة درهم

دون درهم فأخذ خمسة دراهم ولم يأخذ ما بقي حتى غابت الشمس حنت لأن شرط الحنف أخذ  
بعض المائة متفرقا لأن كلمة من للتبعض وقد وجد شرط الحنف فيحنت (لا) يحنت إذا قبضه  
متفرقا (بتقرير ضروري) وهو أن يقبضه في وزنين أو أكثر ولم يشاغل بين الوزنين بعمل  
غير الوزن لأنه قد يتدبر قبض الكل دفعة واحدة فيصير هذا القدر مستثنى منها وفيه خلاف  
زفر ولو قال (أن كان لي المائة) درهم (أو) قال (غير) مائة (أو) قال (سوى) مائة (فكذا)  
أي فأمر أنه طالق مثلا (لم يحنت بملكها) أي بملك المائة (أو) بملك (بعضها) أي بعض المائة  
وهو ما دون المائة لأن غرضه في ما زاد على المائة قسرها حنثه ملك الزيادة على المائة ولو حلف  
(لا يفعل كذا) أي أمر من الأمور (تركه) أي عليه أن يترك ذلك الفعل (أبدا) لأنه في الفعل  
مطلقة فمتناول فردا شاعرا في جنسه فيم الجنس ولو حلف (ليفعله) أي ليفعله كذا الأمر من  
الأمور (بزجرة) أي بفعله مرة واحدة لأنه يتناول فعلا واحدا وهو نكرة في موضع الإثبات فيخص  
ويحنت إذا لم يفعله في عمره في آخر جز من اجزاء حياته بفوات محل الفعل هذا إذا كانت مطلقة  
وإن كانت مؤقتة بوقت ولم يفعل فيه يحنت بعضي الوقت إن كان الامكان باقيا في آخر الوقت  
ولا يحنت إن لم يبق بأن وقع اليأس بموته أو بفوت المحل ويتأني فيه خلاف أبي يوسف في فوت  
المحل (ولو حلفه) بتشديد اللام أي ولو حلف رجلا (وال) أي متولى أمر بلدة (ليعلمه) أي  
ليعلمن الوالي (بكل داعر) بالدال المهملة أي مفسد خبيث (تقيد) أي حلفه (بقيام ولايته) لأن  
غرض الوالي أن يرفع إليه الخبر ما دام واليا فإذا زالت الولاية ارتفعت اليمين وفي رواية عن أبي  
يوسف وأحمد وقول الشافعي لا يحنته بقيام ولايته فيجب عليه الرفع إليه بعد العزل لأنه مقيد  
في الجملة وعن أبي يوسف يعطل الرفع بعزله لأبوتيه وكذلك إذا حلف رجلا أن لا يخرج  
من الكورة إلا بأذنه فهو على ولايته ذكره في الزيادات ثم إن الحالف لو علم الداعر ولم يعلمه  
لم يحنت إلا إذا مات هو أو المستحلف أو عزل لأنه لا يحنت في اليمين المطلقة بمجرد الترك بل باليأس  
عن الفعل إلا إذا كانت مؤقتة فيحنت بعضي الوقت مع الامكان والافلا وعلى هذا لو حلف رب  
الدين غريمه أو الكفيل بأمر المكفول عنه أن لا يخرج من البلد إلا بأذنه تقيد بالخروج حال  
قيام الدين والكفالة وكذلك لو حلف لا يخرج أحر أنه إلا بأذنه تقيد بحال قيام الزوجية ولو حلف  
أن يبيع عبده من فلان (ببر بالهبة) أي بمجرد قوله وهبت له (بلاقبول) الموهوب له (بمخلاف  
البيع) فإنه لو حلف أن يبيع عبده من فلان فباع ولم يقبل المشتري لا يعتد به ولا يبرئ يمينه  
لأن الهبة تملك بالأعوض فيتم بالواهب والقبول شرط بثبوت الحكم وهو الملك وشرط الحنف  
عدم الهبة لاحكامها بخلاف البيع لأنه تملك من الجانبين فلا يمين إلا بهما وقال زفر لا يحنت في  
الهبة أيضا ما لم يقبل كالبيع وفي رواية عنه ما لم يقبل ويقبض ونظير الهبة صدقة والعارية  
والوصية والإقرار وفي القرض روايتان عن أبي حنيفة ونظير البيع الإجارة والصرف والسلام  
والرهن والنكاح ويحنت بالفساد من البيع والهبة ولو حلف شخص (لا يشم رجلا) لا يشم  
لا يحنت بشم ورد وباشمين لأن الرميحان اسم لنبات لاساق له وله رائحة مستلذة عرفا وللاورد  
والياشين ساق وليس لهما رائحة مستلذة وانما الرائحة الطيبة لزهدهما إلاهما فاشبهما التفاح  
والسفرجل وفي المتوسط يحنت بشم الآس وما أشبهه من الرياحين واسم (البفسج) والورد يقع

(على الورق) حتى لو حاف لا يشتري بنفسه بما أو وردا فاشترى ورقه ما يحنث ولو اشترى دهنهما لا يحنث للتعارف هكذا ذكره في الصكا في وفي المبسوط لو اشترى ورق البنفسج لا يحنث ولو اشترى دهنه يحنث لأن اسم البنفسج إذا أطلق يراد به الدهن ويسمى بأفعه بائع البنفسج وهو رواية الجامع الصغير أيضا قلت هذا شيء ينبغي على العرف وقال الشارح واليا سمع من قياس الورد لا يتناول الدهن لأن دهنه يسمى زينة الأيا سمينا وهذا غير صحيح لأن الزينق اسم الزهر مشهور وفي أرض الشام منه كثير وهو ورق أبيض وأصفر على غصن مستدق له رائحة ذكية ويعمل منه الدهن ويسمى دهن الزينق وكذلك الحناء تتناول الورق هذا إذا لم يكن له نية وفي الكافي الحناء في عرفها تقع على المدقوق (حلف) رجل (لا يتزوج) امرأة (فزوجها فصولي وإجاز) الحالف التزويج (بالقول) بأن قال قبالت أورضيت ونحوهما (حنث) لأن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة كأنه وكله ابتداء وعند الثلاثة لا يحنث وهي رواية عن محمد (ولو) أجاز (بالتعل) بأن وطئها أو أعطى مهرها (لا) يحنث لدلالته على الرضا بالعقد لأنه عقد وقيل يحنث أيضا واختار الأول ولو كان الحالف عبدا أو ابنا لرجل فزوجه مولاة وهو كاره أو أبوه وهو مجنون لا يحنثان بخلاف المكره لوجود الفعل منه حقيقة دونهما (وداره) أي دارا المحلوف عليه تكون (باللث) حتى لو حاف لا يدخل دار فلان يحنث بدخول ما يسكنه بالملك (والإجارة) والاعارة لأن المراد به المسكن عرفا فدخل ما يسكنه بأي سبب كان باعتبار عموم الجواز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والجواز وعند الشافعي لا يحنث إلا بالملك لأن الحقيقة وهي الملك مرادة (حلف) رجل (بأنه لا مال له) الحال أنه (له دين على مفلس أو ملى لم يحنث) لأن الدين ليس بحال وانما هو وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة وعند الثلاثة يحنث والله أعلم

هذا \* (كتاب) في بيان أحكام (الحدود) \*

وهو جمع حد وهو المنع لغته ومنه سمي البواب حداد المنع الناس عن الدخول وفي الشرع (الحد عقوبة مقدرة) تجب (حقا لله تعالى) فلا يسمى التعزير حد العدم التقدير ولا القصاص لأنه حق العبد (والزنا) الموجب للحد (وطه) المكلف الطائع (في قبيل) مشتهة (خال عن ملك) النكاح وملك الرقبة (وشبهته) أي وشبهه الملك فلا ينعاق بوطه المجنون والصبي والمكره ووطه غير المشتهة كالصغيرة التي لم تبلغ حد التمسك والميتة والبهائم حد وانما قيد بالخلو عن الملك لأن الوطء فيه مباح وأما اشتراط عدم الشبهة فلقوله عليه السلام اذروا الحدود بالشبهات ما استطعتم ولا بد من مجاوزة الختان لاختان لأن المخاطة تصحق بذلك فإن مادونه ملازمة لا تتعلق بها أحكام الوطء من الغسل وكفارة الصوم وفساد الحج وثبوت الرجعة وتنزيل الطلاق المعلق بالوطء وغير ذلك (ويثبت) الزنا عند الحاكم ظاهرا (بشهادة أربعة) من الرجال يشهدون عليه (بالزنا) أي بلفظ الزنا لأنه هو الدال على فعل الحرام (لأب بالوطء والجماع) أي بلفظ الوطء والجماع لانهما لا يدلان على ذلك واشتراط الأربعة بالنص وهو قوله تعالى فاستشهدوا عليهن أربعة منكم واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة به عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف خلافا للشافعي وإن كان أحدهم الزوج تقبل شهادته خلافا للشافعي (فيسألهم الإمام عن ماهيته) أي ماهية الزنا بقوله ما هو والمراد منه السؤال عن الذات وهو

ادخال الفرج في الفرج (و) عن (كيفية) بقوله كيف هو بل هو ان تشبهه عليهم فيظنون  
 مادون الزنا لان لا يطابق عليه اسمه مجازا كما قال عليه السلام العيان ترنيان والبدان ترنيان  
 والرجلان ترنيان والفرج يصدق ذلك أو يكذبه (و) عن (مكانه) بقوله أين زنى بل هو ان يكون  
 الزنا في دار الحرب (و) عن (زمانه) بقوله متى زنى بل هو ان يكون في زمن الصبا وفي زمان  
 متقدم (و) عن (الزينة) بقوله من هي لاحتمال حملها ولا احتمال شبهة تدرك الحد عنه لا تقف عليها  
 الشهود (فان ينوه) أي فان بين الشهود والزنا بعد سؤالي الامام على الوجه المشروح (وقالوا  
 رأيته) أي الرجل (وطئها) أي المرأة وطأ (كالميل في الميكة) وعدلوا على صيغة المجهول أي  
 الشهود تعد بلا (سرا وجهرا) فلا يكتفي بظاهر العدالة بخلاف سائر الحقوق احتسالا للدرء  
 (تحكم به) أي بموجب الظهور والحق ويجوز حمله الى أن يسأل عن الشهود لا أخذ الكفيل  
 لانه نوع احتياط فلا يسرع فيما يبنى على الدرء (و) ثبت الزنا أيضا (بأقراره) أي بأقرار الراني  
 (اربعا) أي أربع مرات وقال الشافعي يكتفي بأقراره مرة كفي سائر الحقوق ولما حديث ما عر  
 رضى الله عنه أنه عليه السلام أخر إقامة الحد عليه الى أن تم أقراره أربع مرات في أربعة  
 مجالس فلو ظهر دونها أخرها لثبوت الوجوب وبه قال مالك (في مجالسه) أي مجالس المقر  
 (الأربعة) لما روينا وقال ابن أبي ليلى لا يعتبر اختلاف المجالس وانما يعتبر العدد فقط وعن احمد  
 كذلك (كما أقر) المقر (ردّه) القاضي لانه عليه السلام فعل كذلك وقال عمر رضى الله عنه اطر دوا  
 المعترفين يعني بالزنا (وسأله) أي وسأل القاضي المقر بالزنا (كم مرة) في فصل الشهادة وهو ان يسأله  
 عن الزنا ما هو وكيف هو وأين زنى وعن زنى ومتى زنى ليزول الاحتمال على ما مر وقيل لا يسأل عن  
 الزمان لان تقادم العلم يمتنع الشهادة دون الاقرار والاصح أنه يسأله لاحتمال أنه زنى في صباه  
 وهذا السؤال يكون بعد ما نظرى حاله وعرف أنه صحيح العقل كإفعل عليه السلام ولا يكتفي  
 بالكفاية فاذا بين ذلك وظهر زناه سأله عن الاحصان فاذا قال انه محصن سأله عن الاحصان ما هو  
 فان وصفه بشرائطه حكم ببرجه ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي عن لولاية له في اقامة الحدود  
 ولو كان أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك لانه ان كان منكرا فقدر جمع وان كان مقرا  
 لا تعتبر الشهادة مع الاقرار ولو أقر بالزنا مرتين وشهد عليه أربعة لا يحد عنه أي يوسف خلافا  
 لمحمد (فان بينه) أي فابن المقر ما ذكر من الشروط (حدّه) القاضي اظهره والحق (فان رجع) المقر  
 (عن اقراره قبل) اقامة (الحد او) رجع (في وسطه) أي في وسط الحد (حتى سيده) للشبهة وقال  
 الشافعي وابن أبي ليلى يحد ولو جوبه بأقراره وبه قال مالك في رواية وعنه لو ذكر لأقراره تأويل  
 قبل والا فلا (ونذب) أي استحب (تلقينه) أي تلقين القاضي المقر بالرجوع (بلعك) أي بقوله  
 لعك (قبلت) تلك المرأة (اولست او وطئت بشبهة) أو بنكاح أو بملك عين لانه عليه السلام قال  
 لما زل علك قبأت أو غزرت أو نظرت قال لا يارسول الله قال أنكتموا ولا تنكحوا قال نعم فعند ذلك أمر  
 ببرجه وزياد البخاري واحد وأبو داود (فان كان) الذي ثبت عليه الزنا (محصنا ببرجه) القاضي  
 (في) أرض (فصا حتى يموت) لانه عليه السلام أمر ببرجم الغامدية وما عر وكانا محصنين وأخرج  
 ما عر الى الحررة وقيل الى البقيع فبرجم بالجارية حتى مات (يبدأ الشهود به فان ابوا) أي الشهود  
 من البداية بالبرجم (سقط) أي الحد لانه دلالة الرجوع وعند الثلاثة لا يسقط وكذلك يسقط اذا

امتنع واحد منهم أو جئوا أو فقهوا أو قدفوا أو أخذوا أو أحدهم أعنى أو أخرجوا أو أوردوا أو أوردوا  
 بالله تعالى وكذا إذا غلبوا أو بعضهم أو مائوا أو بعضهم عندهما خلافاً لابي يوسف وعنه إذا  
 امتنعوا أو مائوا أو غلبوا رجم الامام ثم الناس وإن كان الشهود مرضى لا يستطيعون أن يروا  
 أو موقوف على الأيدي رجم بحضورهم بخلاف ما إذا قطعت أيديهم بعد الشهادة (ثم يبدأ (الامام  
 ثم يبدأ (الناس) لما روي ثامن أثر على رضى الله عنه ويقصد بذلك مقتله الآن من كان منهم  
 ذا رجم محرم منه فإنه لا يقصد مقتله (ويبدأ الامام) بالرجم (لو) كان الزاني (متراثم الناس) لانه  
 عليه السلام روى الغامدية بحصة مثل الحصة ثم قال للناس ارموا وكانت أقربت بالزنا (ولو) كان  
 الزاني (غير محسن بجلده) القاضي (مائه) جازة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد  
 منهما مائة جلدة (ونصف) المائة (للعبد) لأن الرق منصف للنعمة فكذا العقوبة والباء في قوله  
 (بسط) يتعلق بقوله جلد أى جلده بسوط (لا عثرة له) أى لا عقدة له وقيل هى عذبه وذنبه  
 وطرفه لأن كل ضربية بهاتين ضربتين وفى الصباح مرة السوط عقدة أطرافها وإن كان رجل  
 وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلقه تخفيف عليه الهلاك إذا ضرب بجلد جلد أخفه مقام دار  
 ما يفعله كذا فى الفتاوى القلوالجية وقوله (متوسطاً) نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى  
 جلده جلد متوسطاً وهو أن يكون بين المبرح وغير المولم فإن المبرح يقضى الى الهلاك والثانى  
 لا يحصل به الزجر الم شروع من الحد (وينزع ثيابه) غير الأزارل لانه لا يستر العورة (والأزارل  
 (وفرق) الجلد (على بدنه) أى أعضائه كما هو قال الشافعى يخص الظهر بالضرب (الأرأسه  
 وفرجه ووجهه) لأن الضرب على الرأس سبب لزوال الخواص وعلى الوجه لانه يزيل المحاسن  
 وعلى الفرج لانه متنفذ وعن أبى يوسف والشافعى فى الظهر يضرب الرأس ضربة واحدة  
 وعن بعض أصحابنا لا يضرب الصدر والبطن أيضاً لانه مقتل كالرأس (ويضرب الرجل) حال  
 كونه (قائماً فى الحدود) وحال كونه (غير عود) لقول على رضى الله عنه يضرب الرجل  
 فى الحدود قداماً والنساء تعودوا والمدود هو الملقى فى الأرض كما يفعل اليوم وقيل ان يقد ترفع  
 يده فوق رأسه وقيل ان يقد السوط على جسده عند الضرب فيجتره عليه وكل ذلك لا يفعل لانه  
 زيادة على المستحق (ولا تنزع ثيابه) أى ثياب المرأة لأن فى نزعهما كشف العورة (الألفرو  
 والحشو) لانهم ما يمنعان وصول الألم الى الجسد (وتضرب) المرأة حال كونها (جالسة) لانه أستر  
 ايها (ويحفر لها) أى المرأة (فى الرجم لا) يحفر (له) أى للرجل لقول أبى سعيد فوالله ما حفرنا  
 لما عزولاً وثقناه الحديث وقال عبد الله بن بريدة عن ابيه حفرنا للغامدية الى صدرها واهما  
 مسلم وأحمد وأبو داود (ولا يحث) المولى (عبد الله الأباذن امامه) يعنى إذا قوض اليه وقال  
 الشافعى له أن يقيم عليه الحد الذى هو خالص حق الله تعالى إذا عاين السبب أو أقر عنده إذا  
 كان المولى عن يملك الحد بولية الامام بأن كان بالغاً عاقلاً حراً وان ثبت بالبينة فله فيه قولان  
 وفى حد القذف والقصاص له وجهان وإن كان المولى مكاتباً أو ذمياً أو امرأة فليس له أن يقيم  
 الحد على مملوكه وبه قال مالك وأحمد وله عليه السلام إذا زنت أمة أحدكم فسين زناها  
 فليحدّها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت فليحدّها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فليبعها  
 ولو بجمل من شعر متفق عليه ولما روى عن العبادلة الثلاثة موتوفاً ومرفوعاً أربعة الى

الولاية الحدود والصدقات والجمعات والتي • وعن علي رضي الله عنه منسلة والمراد بما روى  
التسيب بالمرافعة الى الحكم لا المباشرة بغير اذن الامام أو يكون ذلك اذا نأمنه عليه السلام  
للموالي بان يقيم الحدود عليهم وعندنا يجوز اقامته للمولى باذن الامام (و) شروط (احصان  
(الرجم) سبعة الاول (الحرية) والثاني العقل والثالث البلوغ وأشار اليهما بقوله (والتكليف  
(و) الرابع (الاسلام) لقوله عليه السلام من أشرك بالله فليس بمؤمن وعن أبي يوسف انه ليس  
بشروط به قال الشافعي وأحمد لانه عليه السلام رجم يهوديين قلنا كان ذلك بحكم التوراة قبل  
نزول آية الجلد في أول ما دخل عليه السلام المدينة وصار منسوخا بها ثم نسخ الجلد في حق  
المؤمن والكافر ليس بمؤمن لما روي (و) الخامس (الوطء) والسادس أن يكون الوطء  
(بشكل صحيح) لأن الاحصان ينطاق عليه قال تعالى فاذا أحصن أي تزوجن والسابع كونهما  
في سنين حالة الدخول أشار اليه بقوله (وهما) أي الزوجان (صفة الاحصان) حالة الدخول  
حتى لو دخل بالمسكوة الكافرة أو المملوكة أو المجنونة أو الصبي لم يكن محصنا وكذلك لو كان  
الزوج عبدا أو مملوكا أو مجنونا أو كافرا وهي حرة مسلمة عاقلة بالغة فان قلت كيف يتصور أن  
يكون الزوج كافرا والمرأة مسلمة قلت صورته أن يكونا كافرين فأصلت المرأة ودخل بها الزوج  
قبل عرض الاسلام على الزوج (ولا يجمع بين جلد ورجم) يعني في المحصن لانه عليه السلام  
لم يجمع بينهما في ما عرّوا في الغامدية ولا في المرأة التي زناها العسيف بل رجمهم من غير جلد  
وقالت الظاهرية بجلا ثم رجم (و) لابن (جلد وثني) في البكر وقال الشافعي يجمع بينهما لقوله  
عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وثني سنة رواه الجماعة الا البخاري والنسائي وبه قال مالك  
وأحمد وإنما أن النص بعد جلد الجلد مائة والزيادة على مطلق النص نسخ وما رواه منسوخ ولأن  
في التغريب تعريضها على الفساد ولهذا قال علي رضي الله عنه كفي بالنفي فتنة وعمر رضي الله  
عنه نفي شخصه فاذا رد ولو بقدر الحرب فخاف أن لا ينفي بعده أبدا وبهذا عرف أن نفهم كان  
بطريق السياسة والتعزير لا بطريق الحد لأن مثل عمر رضي الله عنه لا يحلف أن لا يقيم الحدود  
(ولو غريب) الامام الزاني (بعماري) من التغريب لاجل مصلحة رآها (صح) وكذا في كل جان  
الآتري أنه عليه السلام نفي الخنثى ونفي عمر رضي الله عنه نفى من الخنثى وكان علامة صبيها  
تفتن به النساء والجمال لا يوجب النفي ولكن فعل ذلك لمصلحة رآها وقال في النهاية المراد  
بالتغريب الحبس وهو أحسن وأمكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر ولهذا كان الحبس حجة  
في ابتداء الاسلام دون النفي وجل النفي المدكور في قطاع الطريق عليه (والمريض رجم)  
لانه لا فائدة في تأخيره (ولا يجلد) المريض اذا كان غير محصن (حتى يبرأ) من مرضه لانه ليس  
بمستحق للهلاك فكان مانعا ولهذا لا يقام القطع في غاية الحر والبرد للافضاء الى الهلاك وعند  
مالك في رواية وأحمد في رواية وبهض الشافعية بضرب بحسب ما يمتثل (والحامل) التي زنت  
(لا تحدد حتى تلد وتخرج من مقامها) لو كان حدها الجلد لانه يحلف الهلاك على الولد وله حرمة  
الآدمي وان كان من الزنا لعدم الجنابة منه وان كان حدها الرجم يؤخر حتى تضع وعن أبي  
حنيفة حتى يستغنى الولد عنها لعدم المربي والله أعلم

هذا • (باب) في بيان أحكام (الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)

(لاحد) بواجب (بشبهة المحل) وهو الموطوء (وان ظن) الواطئ (حرمته) أى حرمة ذلك المحل  
 (كوط) الاب (أمة ولده) كوطه الاب أمة (ولدوا له) لأن الشبهة إذا كانت في المحل ثبت  
 فيها الملك من وجه فلم يبق اسم الزنا فامتنع الحديان ذلك أن قوله عليه السلام أنت ومالك لبيك  
 بقضى الملك لأن اللام فيه للملك (و) كذا (معدة الكليات) أى معدة المظاقة بالكليات لأن  
 فيها اختلاف الصحابة رضى الله عنهم فذهب عمر رضى الله عنه أنها رجعية فأورث شبهة وان  
 كان المختار قول علي رضى الله عنه وكذا الجارية المبيعة قبل التسليم والبيع الفساد قبل  
 القبض وبعده وجارية مكاتبه وعبده المأذون له المستغرق بالدين والجارية الممهورية قبل التسليم  
 والجارية المشتركة والمرهونة في حق المرتين لأن استيفاء الدين يقع عليه عند الهلاك وقد انعقد  
 له سبب الملك في الحال فصارت كالمشترأة بشرط الخيار للبيع (و) لاحد أيضا (بشبهة الفعل ان  
 ظن) الواطئ (حله) إقام الشبهة حتى إذا ظن حرمته لا يسقط الحد لعدم الملك وبعضه  
 (كمعدة) الطلاق (الثلاث) لأن حرمة ما مقطوع به فلم يبق له فيها ملك ولا حق غير أنه بقي فيها  
 بعض الأحكام كالنفقة والسكنى والمنع من الخروج وبثوث النسب وحرمة أختها وأربع سواها  
 وعدم قبول شهادة كل واحد منهما لصاحبه فحصل الاشتباه فأورث شبهة ان ظن حله لانه  
 في موضع الاشتباه فيعذر (وأما أبويه) لتباين الأملاك بينهم غير أن البسطة تجري بينهم  
 في الاستفاد بالاموال والرضاعادة فإذا ظن الوطئ من هذا القبيل يعذر وفيه خلاف زفر (و)  
 أمة (زوجته) لما ذكرنا (و) أمة (سببه) كذلك وكذا المطلقة على مال وأتم الولد إذا أعتقها  
 مولاه (والنسب ثبت في) الشبهة (الأولى) وهي الشبهة في المحل ان أدعاه ولا يثبت في الثانية  
 أشار إليه بقوله (فقط) يعنى لا يثبت في الثانية وان أدعاه لأن النسب يعقد قيام الملك أو الحق  
 في المحل لانه لا يثبت بدون الفرائس والفرائس أو شبهته يوجد بأحدهما وفي النوع الأول وجد  
 أحدهما فلم يتمحض زنا ولم يتحقق في الثاني فتعوض زنا وسقوط الحد للشبهة (وحد) الواطئ  
 (بوطه أمة أخيه) أمة (عه وان ظن حله) يعنى وان ظن أن المحل لانه لا بسطة في مال  
 هو لاه فلم يستند ظنه الى دليل فلم يعتبر وكذا في سائر المحارم سوى الولاد بخلاف السرقة منهم حتى  
 لا يقطع عنهم إيداه لأن حد السرقة يجب بمك الحز ولم يوجد (و) حد أيضا بوطه (أمرأة وجدها  
 في فراشه) وان قال ظننت أنها امرأتى لأن بعد طول المحبة لا تشبه عليه أمرأة وعدم  
 الثلاثة لا يحد وكذا إذا كان أعى لأن امرأته لا تخفى عليه بعد طول المحبة يعرفها بالجلس  
 والنفس والرائحة والصوت إذا دعاهما فأجابته أجنية فقات أنا امرأتك فوطئها فإنه لا حد  
 عليه لأن ظنه استند الى دليل شرعى وهو الاخبار وكذا لو قالت أنا فلانة باسم امرأته فواقعها  
 لا يحد لما ذكرنا ولو جاءت بوليد ثبت نسبه لما يجي في المزفوفة وان أجابته ولم تقل أنا امرأتك  
 ولا أنا فلانة يحد ولو أكرهها يجب عليه الحد دونها ولا يجب عليه المهر عندنا خلافا للشافعى (لا)  
 يحد (بأجنبية) أى بوطه امرأة أجنبية (زفت) إليه (وقبل) له (هى زوجته) وكان قد تزوج  
 امرأته ولم يدخل بها لانه اعتمد على دليل شرعى في موضع الاشتباه ولهذا يثبت نسبه وان كانت  
 شبهة اشتباه لعدم الملك وشبهته لأن الشارع جعل الاخبار بالملك كالمحقق دفعا لضرر الغرور  
 عنه ولا يحد فاذقه لانه وطه حرام في غير الملك فيسقط عليه إحصانه وعن أبي يوسف لا يقطع



(وعليه) أي وعلى وأطى المزفوفة (مهر) لأن علمارضى الله عنه قضى بذلك ولأنه سقط الحد  
فدعين عليه مهر المثل (و) لا يحد أيضا (بمعوم) أي بوطأ محرم (نكحها) وهذا هو الشبهة  
في العقد سواء كان عالما بالحرمة أو لم يكن عند أبي حنيفة ولكن إن كان عالما بالوجع بالضرب  
تغزير له وعندهما إن كان عالما يحد في كل امرأة محرمة عليه على التأنيب وأذات زوج  
لأن حرمتها بدليل قطعي وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وله أن فيه شبهة الحل وهو النكاح وأما  
النسب فثبت عنده خلافا له ما ومن الشبهة في العقد وطأ المتزوجة بغير شهود أو بغير إرادته  
المولى أو وطأ امرأة تزوجها على حرمة أو تزوج خنساء في عقدة فوطئهن أو وطئ مجوسية أو مشركه  
تزوجها أو جمع بين أختين في عقدة أو الأخيرة لو متعاقبا في جميع ذلك لا يجب الحد عنده  
كما كان (و) لا يحد أيضا (بأجنبية) أي بوطأ أجنبية (في غير قبل) يعني في دبرها  
أو في سرتها ونحو ذلك (و) لا (بالواطئة) عند أبي حنيفة في الفصولين وقالوا هو كالزنا في حد الزنا  
فيرجم إن كان محصنا ويحد إن لم يكن لأنه ملحق بالزنا في المعنى بل أبلغ وبه قالت الثلاثة وعندهم  
يرجم في الأظهر لقول ابن عباس أنه قال من وجدته يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول  
به رواه أحمد وأبو داود وله أن اللواط لا تساوي الزنا في كونه اضاعة الولد وفساد الفراش فلا  
تساويه في الحد وما روى من الأحاديث فمحمول على السياسة (و) لا يحد أيضا (بهيمة) أي بوطأ  
بهيمة لأنه ليس في معنى الزنا لقصة الطبع السليم عنه فلا يجب الحد ولكنه يعزى بالاجماع وعن  
الثلاثة يحد ثم إن كانت الدابة مما لا يؤكل لحمها تذبح وتحرق وإن كانت مما تؤكل لحمها  
عند أبي حنيفة وقالوا تحرق هذه أيضا هذا إذا كانت البهيمة للفاعل وإن كانت لغيره يطالب  
صاحبها أن يدفعها إليه بغيره ثم تذبح وعن الشافعي لو كانت مما يؤكل لحمها وعنده قيمته ولو غيره  
وبأكل منها غيره لا هو وعن مالك يأكل هو منها أيضا وعنده لا تذبح بحال يعني سواء كانت له  
أو لغيره وعن أحمد لا يأكل هو ولا غيره (و) لا يحد أيضا (بزنا في دار حرب أو) في دار (بغى)  
وقال الشافعي يجب لأن المسلم ملتزم أحكام الإسلام حيث كان وبه قال مالك وأحمد ولنا  
قوله عليه السلام لا تقام الحدود في دار الحرب وإذا سقط فيها لم يقيم عليه في دار الإسلام  
ولو غزا الخليفة ودخل دار الحرب أو أمير مصر فله أن يقيم الحد على من زنى في عسكره لأن  
العسكر تحت ولايته ولوزني واحد منهم خارج العسكر لا يقيم عليه الحد لأن ذلك (و) لا يجب  
أيضا (بزنا حربي) مستأمن (بذمة في حقه) أي في حق الحربي وأما الذمية فتحته هذا عند أبي  
حنيفة وكذا الوزني بمسألة تحت المسألة ودونه عنده وعند أبي يوسف يحد المستأمن أيضا وعند محمد  
لا يحد واحد منهم ما ولو كان بالعكس بأن زنى ذمي أو مسلم بمسألة تحت الذمي والمسلم دون  
المستأمن عندهما وعند أبي يوسف تحت المستأمنة أيضا لا يحد المستأمن التزم أحكامها  
في دارنا في حد الأثام لانه لا يحد لانه لا يحد لانه لا يحد لانه لا يحد لانه لا يحد لانه لا يحد  
سقطه في التبعية ولا في حقيقته انه وجد حقيقة الزنا منها فحدته خاصة (و) لا يجب أيضا (بزنا صبي  
أو مجنون بكافة) أي بامرأة عاقله بالغه أما الصبي والمجنون فبالاجماع وأما المكافأة فهي  
مذهبنا لأن الفعل الحاصل منهما لا يكون بوصف يوجب الحد وقال زفر والذلة لا يجب عليها  
الحد لأن امتناع الحد على المطاوع له لا يخل في حقه (بخلاف عكسه) وهو ما إذا زنى العاقل

البائع بصية او مجنونة حيث يجب الحد على الرجل بالاخلاق (و) لا يجب ايضا بفعل (الزنا  
 بمساجرة) أي بامر أو مستأجرة ليرى بها عفا داني خيفة ولو استأجرها لخدمة فزنى بها يجب  
 بالاخلاق وعندهما يجب في الأول أيضا لانه ليس بينهما مال ولا شبهة ملك فكان زنا محضا وبه  
 قالت الثلاثة وله ما روى ان امرأه طلبت من رجل ما لا يقبى أن يعطيها حتى تمكنه من نفسها  
 فدرأ عمر رضي الله عنه الحد عنهما وقال هذا مهر خا ولا نه تعالى سمي المهر أجرة فصار شبهة ولهذا  
 لو قال أمهر نك كذا لا زنى بلن لم يجب الحد فكذا اذا قال اسه متأجر نك أو خذى هذا الاطالة  
 أو مكتبني من نفسك بكذا (و) لا يجب أيضا بالزنا (بأكره) من سلطان وكان أبو خيفة أو لا يقول  
 يجب الحد وهو قول زفر والشافعي وأحدلان انتشار الالة دليل على تحقق الاختيار ولنا ان  
 انتشارها كما يقع طوعا قهرا يقع طبعيا كما في حق النائم فأورث شبهة يدرأهم الحد (و) لا يجب أيضا  
 (بأقرار) أحد الزانين (ان أنكر الآخر) عند أبي خيفة مطلقا وعندهما ان ادعى المنكر  
 منه ما الشبهة بأن قال تزوجتها فبقي كما قال وان أنكر بأن قال ما زنت ولم يدع ما يسقط الحد  
 وجب على المقر الحد ون المنكر لان اقراره صحيح فيجب وله ان الزنا واحد وقد انعدم في حق  
 أحدهما فأورث شبهة العدم (ومن زنى بأمة فقتلها) بفعل الزنا (لزمه الحد) بالزنا (والقيمة)  
 بالقتل كما اذا زنى بها ثم حرز قيمتها وكن شرب خمر الذي فانه يحد ويضمن قيمة الخمر للذي وعنده  
 أبي يوسف انه لا يحد بخلاف ما اذا ذهبت عينها بالزنا حيث يجب عليه قيمتها ويسقط الحد لان  
 الملك ثبت في الجثة العمة بضمها فقيمتها وهي عين فأورث شبهة دائرة للحد بخلاف ما اذا هلك  
 وعلى هذا الخلاف لو تزوجها أو اشتراها بعد ما زنى بها أو زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها وان  
 جنت الامة فزنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها الى ولي الجناية فان كانت الجناية توجب القصاص بان  
 قتلت نفسها عددا فلا حد عليه وعليه العقر لان من العلماء من قال يملكها في هذه الصورة فأورث  
 شبهة وان كانت الجناية لا توجب القصاص فان فداه المولى يجب عليه الحد بالاتفاق وان  
 دفعها بالجناية فعلى هذا الخلاف ولو زنى بالمتزوجة فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع ولو زنى  
 بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الافضاء  
 لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ويجب  
 العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونه ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان  
 لم يستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة وان كان يستمسك بولها حد وضمن ثلث الدية لانه جناية  
 جاتقة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ما ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب  
 المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية الكاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا للحد وان  
 كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في سقوط الارش برضاها وان كانت  
 صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت يستمسك بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت  
 لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند محمد يضمن المهر أيضا ويسقط احصائه بهذا  
 الوط لانه حرام وفي المحيط لو كسر فذا امرأة في الزنا وجرحها ضمن الدية في ماله وحده لانه شبهة  
 العمد والله أعلم (والخليفة يؤخذ بالقصاص) لانه حق العباد فاذا قتل نفسه عددا بغير حق اما  
 يمكن نفسه من أليانه فيقتلونه او يستعينون عليه بمجموعة المسلمين (و) كذا يؤخذ بالاموال لما

ذكرنا (لا) يؤخذ (بالحد) مثل حد الزنا وشرب الخمر وحد القذف لان الحد ودحق الله تعالى وهو المكف باقامتها فلا يقدر على اقامتها على نفسه لان ذلك بطريق الخزي والنكال فلا يقدم أحد على ذلك وفعل نائبه كفعله لانه بأمره فان لم يقدر لا يشرع بخلاف حقوق العباد والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (الشهادة على الزنا والرجوع عنها) \*

أى عن الشهادة (شهدوا) أى شهدت أربعة (بحدقة تقدم) ولم يمنعهم عن الشهادة على الفور بعدهم عن الامام وحد التقدم شهر روى ذلك عن أبى يوسف ومحمد وقيل ستة أشهر واليه أشار الطحاوى أيضا وعن أبى حنيفة انه موقوف الى رأى القاضى والاقر الاصح وحده فى شرب الخمر أو السكر بغيرها انقطاع الرأحة خلافا للمجدهو يجعله كغيره من الحدود والاقرار لا يمنع بالتقدم خلافا لفرق وأشار بقوله (سوى حد القذف) الى أنه لا يمنع فيه التقدم لان فيه حق العبد والتقدم غير مانع فى حقوق العباد ولهذا لم يصح الرجوع عنه بعد الاقرار وقوله (لم يحد) جواب المسئلة وقال الشافعى لا تبطل الحد وبالتقدم كحقوق العباد وبه قال مالك وأحمد ولنا قول عمر رضى الله عنه أى أقوم شهيدا وأى حدث لم يشهدوا به عند حضرته فانما هم شهود وضغن ولا شهادة لهم ولان الشاهد متى عاب الزنا ونحوه كان مخيرا بين الاداء وبين الاسترغى انه أفضل فتأخيره بعد ذلك ثم شهادته ندل على تهمته الضعيفة والمتمم لا تسمع شهادته ولو كان تأخيره مرضا أو بعد المسافة فتقبل اجماعا (ويضمن) المشهد وعليه (المال) فى السرقة المتقدمة لان التقدم يمنع الشهادة بالحد للثمة ولا يمنع بالمال فصارت نظير ما لو شهد رجل وامرأتان بالسرقة فانه يجب فيه المال ولا يجب فيه القطع وفى بعض النسخ ويضمن السرقة (ولو اتبنا) أى الشهود (زنا) أى زنا رجل (بغائبة) أى بأمره غائبة (حد) لانه ثبت بالحد فيجب الحد وكذا اذا أقر أنه زنى بغائبة لانه عليه السلام رجم ماعز والعامدية حين أقر بالزنا بغائبتين (بخلاف السرقة) يعنى فيما اذا شهدوا انه سرق من فلان الغائب حيث لا يجب الحد لان الغيبة تفوت الدعوة وهى شرط فى السرقة ودين الزنا فان قلت ينبغي أن لا يحد فى الزنا أيضا حتى يحضر الغائب لاحتمال ان يدعى النكاح فيكون شبهة قلت دعوى النكاح شبهة لاحتمال الصدق فتعبر واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعبر لان اعتبارها يؤدى الى سد باب الحدود ولا ينقض هذا بالقصاص اذا كان بين شريكين وكان أحدهم غائبا لا يتمكن الحاضر من الاستيفاء لاحتمال العقوف من الغائب لأن العقوف حقيقة المسقط واحتماله يكون شبهة المسقط لأشبهة الشبهة (وان أقر) رجل (بالزنا بجهولة) أى بأمره مجهولة لا يعرفها (حد) لانه لو كانت امرأته أو أمته لعرفها لانه لا تخفى على عليه ولا يعتبر الاحتمال البعيد بأن كانت أمته بجهة من الجهات كالأثر وهو لا يعرف ذلك أو بالتواضع من مملوكاته أو من مملوكاته آياته لان ذلك يؤدى الى انسداد باب الحدود (وان شهدوا) أى الشهود (بذلك) أى بأنه زنى بأمره أنه لا يعرفها (لا) يحد لانه يحتمل أن تكون امرأته أو أمته بل هو الظاهر لان المسلم يمنع منه عن ارتكاب المحرم ظاهرا ولا يلزم من عدم معرفة الشهود الموطوءة أن يكون زنا بخلاف ما اذا لم يعرفها الزانى (كاختلافهم) أى كما لا يجب الحد فى اختلاف الشهود (فى طوعها) أى فى طوع المرأة يعنى شهدت أربعة بأنه زنى بأمره ولكن شهد اثنان بأنهما متكرهه وآخران شهدا بانها طائفة قال أبو حنيفة لا يحد أحد لانهم شهدوا

بضعين مختلفين أحدهما يجب حدين والآخر يوجب حداً واحداً ولا يبعد أحدهما عنه قال زفر  
 وقال يحد الرجل دون المرأة لأنهم اتفقوا على زناهم يوجب للعدي حقه وهو قول بعض الشافعية  
 (أو) كاختلافهم (في البلاد) بأن شهدا أن زنى به بالكوفة وأنشأناه زنى به بالبصرة  
 لا يحد أحدهما لاختلاف المشهود به لأن الفعل يختلف باختلاف الأماكن ولا يحد الشهود أيضاً  
 عندنا وقال زفر يحدون لأنهم قد ذكروا أن كلامهم وقع شهادة صورة فاسقة الحد عنهم وقوله  
 (ولو) شهدت (على كل زنا أربعة) واصل بما قبله يعني لا يجب الحد على أحد في اختلاف  
 الشهود في البلد وان تكمل النصاب في حق كل واحد بان شهدت أربعة أنه زنى به بالبصرة  
 مثلاً وأربعة بأنه زنى به بالكوفة ولكن يشترط أن يذكروا وقتاً واحداً بان شهد كل طائفة بأنه  
 زنى به اوقت طلوع الشمس يوم الخميس مثلاً للتيقن بكذب أحد الفريقين ولا تحسد الشهود هنا  
 أيضاً لما ذكرنا (ولو اختلفوا) أي الشهود (في بيت واحد) بأن شهدا أن زنا في زاوية  
 البيت والآخران في زاوية أخرى وكان البيت صغيراً تقبل الشهادة استحساناً فإذا قبلت (حد  
 الرجل والمرأة) والقياس أن لا تقبل الشهادة ولا يجب الحد على أحد لاختلاف المكان حقيقة  
 وجه الاستحسان أن التوفيق يمكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية وانتهائه في زاوية أخرى  
 بنقطة لأن اليه بالاضطرار وكذلك اختلفوا في ساعتين من يوم متعاقبتين بحيث يمكن أن يمتد  
 الزنا إليهما تقبل لامكان التوفيق وكذلك اذا اختلفوا في الثوب الذي كان عليه حال الزنا تقبل وفيه  
 خلاف زفر وفي المحيط وإذا كان البيت كبيراً لا تقبل الشهادة (ولو شهدوا) أي الشهود (على زنا  
 امرأة) والحال ان (هي) أي المرأة (بكر) بأن قالت النساء هي بكر وقولهم حجة في اسقاط الحد  
 لافي ايجابه فلم يحد أحد اما الرجل والمرأة فلفظهم وكذب الشهود يفيق وأما الشهود فلتكامل  
 عددهم ولفظ الشهادة صورة وكذلك لو شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فلا يحد أحد لما ذكرنا  
 (أو) شهدوا (و) الحال أن (الشهود فسقة) على وزن فعلة بفتح العين جمع فاسق لم يحد أحد  
 أيضاً اما الرجل والمرأة فباعتبار عدم الثبوت بشهادتهم وأما الشهود فلا منهم من أهل التحمل  
 والاداء وان كان في ادانهم قصوراتهم الكذب ولهذا الوقى القاضي بشهادة الفاسق نقض  
 عندنا ثبت الزمان وجه ولهذا لو أقام القاذف أربعة من الفاسق على أن المقتول قد زنى  
 سقط عنه الحد بخلاف القاتل حيث لا يسقط عنه القود بأقامة الشهود الفسقة على أن أولياء  
 المقتول قد عفووا لأن القود مرتب على نفس القتل وهو متيقن به فلا يسقط بالاحتمال بخلاف حد  
 القذف لأنه لا يجب بالقذف بل بالعجز عن إقامة البينة (أو شهدوا) أي أو شهدت أربعة (على  
 شهادة أربعة) بالزنا لم يحد أحد أيضاً لاحتمال الكذب في شهادة الاصول وفي شهادة  
 الفروع ولأن الشهادة على الشهادة بدل والابدال تنصب للحاجة ولا حاجة في الحدود الى البدل  
 ولا حد على الفروع لأنهم ما نسبوا المشهود عليه الى الزنا وانما حكوا شهادة الاصول والحاكمي  
 للقذف لا يكون قاذفاً وان جاء الاصول وشهدوا على معانة ذلك الزنا بعينه لم تقبل شهادتهم  
 وهو معنى قوله (وان شهد الاصول أيضاً) وهو واصل بما قبله وانما لم تقبل شهادتهم لأن  
 شهادتهم قد ردت من وجه يرد شهادة الفروع في عين تلك الحادثة ولم يحدوا أيضاً لما ذكرنا  
 وقوله (لم يحد أحد) جواب المسائل الثلاث أي أحد من المشهود عليهم أو الشهود من الاصول

والقروع (ولو كانوا) أي الشهود (عميانا أو) كانوا (محدودين) في قذف (أو) كانوا (ثلاثة) أنفسهم (حدا الشهود) لأن شهادة العميان والمحدودين لم يثبت بهم المال مع أنه يثبت بالشبهة فكيف يثبت بها الحد وهو يسقط بالشبهات وشهادة الثلاثة قذف لعدم النصاب (لا يحد الشهود عليه) لعدم ثبوت الزنا (ولو حد) رجل بشهادة أربعة (فوجد أحدهم) أي أحد الأربعة (عبدا أو) وجد (محدودا) في قذف (حدوا) أي الشهود لأنهم قذفة (وارش ضربه) أي ضرب المحدود (هدر) عند أبي حنيفة فلا يجب على أحد لانه إما من خرق الجلاذ أو من رقة بشرة المضروب فلا يضمنه أحد وقال لا يجب على بيت المال لأن تلف النفس قد حصل به وقد ظهر خطأ الإمام فيجب في بيت المال كما في الرجم وبه قالت الثلاثة ومعرفة الارش أن يقوم المجلود عبد سليمان هذا الأثروية يقوم وبه هذا الأثروية نظر ما نقص به القيمة فنقص من الدية مثله وعلى هذا الخلاف لو مات من الضرب تجب الدية في بيت المال عندهما خلافا له وكذا لو رجع الشهود وقد جرحته السياط أو مات من الضرب لا يضمنون عنده خلافا لهما (وان رجم) رجلا بشهادة أربعة ثم وجد أحدهم عبدا أو محدودا (فدبته) أي دية المارجوم (على بيت المال) بالإجماع لانه حصل بقضاء القاضي وهو خطأ منه وخطؤه في بيت المال لأن عمله يقع للمسلمين فيجب غرمه في مالههم (فلو رجع أحد الأربعة) من الشهود (بعد الرجم حد) الراجع وكذا كلما رجع واحد منهم يحد لأن كلامه عند الرجوع قذف وقال زفر لا يحد لأن كلامه وقع شهادة (وغرم) أي ضمن الراجع (ربع الدية) وكذا كلما رجع واحد منهم يضمن ربع الدية لأن تلف النفس بشهادتهم فيضمنون ولا قتل عليهم عندنا خلافا للشافعي فعنده يقتلون لسكونهم سببا (و) لو رجع أحد الشهود (قبله) أي قبل الرجم (حدوا) أي الشهود كلهم عندهما وقال محمد حد الراجع وحدته ان رجع بعد القضاء وبه قال الشافعي وزفر لأن القضاء حصل بالشهادة فرجوعه يبطل شهادته في حقه لا في حق غيره ولهما أن القضاء في باب الحدود ملحق بالقضاء فصاركانه رجع قبل القضاء ونعته يحدون جميعا (ولا رجم) على المشهود عليه لعدم ثبوت الزنا (ولو رجع أحد الخمسة) الذين شهدوا عليه بالزنا بعد الرجم (لا شيء عليه) أي على الراجع من الضمان والحد لأن المعتر بقاء من بقي لا رجوع من رجع وعند الثلاثة المعتر برجوع من رجع إلا في رواية عنهم كقولنا هذه في الضرورة لا شيء على الراجع بالإجماع (فان رجع) شاهد (آخر) مع الخامس (حدا) لأنفسا خالقصاص الرجم في حقهما وفيه خلاف زفر (وغرما) أي الراجعان من الخمسة (ربع الدية) لما قلنا وعلى أصل الثلاثة يضمنان خمسي الدية (وضمن المزكون دية المارجوم) فيما إذا شهد أربعة على رجل بالزنا فزكوههم جماعة يضمنون (ان ظهروا) حال كونهم (عبيدا) وهذا إذا قالوا تعدنا التزكية مع علمنا بحالهم هذا عند أبي حنيفة وعندهما لا يضمنون والدية في بيت المال لأنهم يثبتون شرط الحجية فضاف القذف إلى قضاء القاضي وبه قالت الثلاثة وله أن الشهادة انما تصير حجة بالتزكية فكانت في معنى علة العلة فضاف الحكم اليها وان ثبتوا على شهادتهم ولم يرجعوا لم يضمنوا بالإجماع وهذا إذا أخبروا بالحزبية ما إذا قالوا هم عدول وظهروا عبيدا لم يضمنوا بالإجماع لأنهم صادقون في ذلك إذا رُق لا ينافي العدالة (كما) يجب الضمان بالاتفاق وهو الدية (لو قتل من أمر) أي من أمره القاضي (برجمه) أي برجم شخص

الشهادة أربعة عليه بالزنا (فظهروا) أي الشهود (كذلك) أي عبيداً وظهروا كفاراً والمراد أنه  
 قتله عمداً بأن ضرب عنقه بعد تعديل الشهود وقضاء القاضي به والقياس أن يجب القصاص  
 لأنه قتل نفسه معصومة بغیر حق وجه الاستحسان أن قضاء القاضي أو رث شبهة الإباحة فلم  
 يجب إلا الدية في ماله لأنه عمداً والعاقلة لا تعقل العمد وتجب في ثلاث سنين لأنها وجبت بنفس  
 القتل بخلاف الواجب بالصلح حيث يجب حالاً لأنه وجب بالعد فأنشبه الثمن في البيع وفي الكافي  
 وإن شهد أربعة على رجل بالزنا وأمر الإمام برجه فقتله رجل عمداً أو خطأ بعد الشهادة وقبل  
 التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطأ على عاقلة وكذا إذا قتله بعد التزكية قبل القضاء  
 بالرحم وإن قضى برجه فقتله رجل عمداً أو خطأ فلا شيء عليه معناه إذا لم توجد الشهادة وعبيداً أو  
 كفاراً أو أماً إذا وجدوا عبيداً أو كفاراً فقد بيناه (وإن رجم) المشهود عليه (فوجدوا) أي  
 الشهود (عبيداً فدية) أي فدية المرحوم (في بيت المال) لأنه فعل بإمرالامام فينتقل إليه (ولو قال  
 شهود الزنا نعمداً) أي قصدنا (النظر) إلى فرج الزاني أو الزانية (قبلت شهادتهم) وقيل لا تقبل  
 لأن النظر إلى عورة الغير فسق وانما تقبل إذا وقع اتفاقاً من غير قصد ونحن نقول يساح النظر  
 ضرورة تحمل الشهادة لأنه قلبية في نظر الأربعة من غير قصد كليل في المكحلة ولأن التعمد  
 فيه للهاجة جائز كالطيب والخافضة والخاتن والقابلة وهذا أقوى لإقامة الحسبة وتقليل  
 الفساد (ولو أنكر) المشهود عليه بالزنا (الأحصان) بأن أنكر الدخول بعد وجود سائر  
 الشروط (فشهد عليه) بالأحصان (رجل وأمرأتان) فيما إذا لم يكن له ولد من حرة مسلمة عاقلة  
 (أو ولدت زوجته منه) أي من هذا المنكر في مدة يمكن أن يتصور كونه منه (رجم) في الوجهين  
 جميعاً خلافاً للفرق والشافعي قال الشافعي مَرَّ على أصله أن شهادتهم لا تقبل في غير المال وتوابعه  
 وزفر يقول لا تقبل فيه شهادة النساء احتياطاً للدرك ونحن نقول إن الشهادة بالأحصان في  
 هذه الحالة بمنزلة الشهادة به في غيرها هذه الحالة فلا يشترط فيها الذكورة وكيفية الشهادة به أن  
 يقول الشهود تزوج امرأة وجامعها أو باضعها ولو قالوا دخل بها يكفي عندهم أخلاقاً للمحمد  
 وإن رجع شهود الأحصان لا يضمنون خلافاً لفرجه الله

\* هذا (باب) في بيان أحكام (حد الشرب) \*

(من شرب خراً) وهو الخمر (من ماء العنب إذا غلي واشتد) فأخذوا (الحال) أن (ويجها) أي ربح  
 الخمر (موجوداً أو كان) المأخوذ (سكران) أي شيء كان من المسكرات (ولو) كان سكره (بنيذ)  
 من الآية المحرمة (وشهد) عليه (رجلان) بأنه شرب الخمر (أو أقر) المأخوذ (مرة) واحدة  
 (حدان علم شربه) حال كونه (طوعاً) أي طائعاً (وصحاً) من سكره وقد عرفت أن شرط وجوب  
 أخذ خمسة أشياء الأول كون ربح الخمر موجوداً فيمن شرب الخمر لقول ابن مسعود رضي الله عنه  
 فيمن شرب الخمر تلتلوه ومن مزه ثم استنكهوه فإن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه شرط وجود  
 الرائحة في شرب الخمر ولا يشترط فيه السكر على ما يجهل أن شاء الله تعالى وقال محمد والثلاثة  
 وجود الرائحة ليس بشرط لأن عثمان رضي الله عنه أقام الحد على الوليد بن عتبة بشهاد  
 الشهود ولم يشترط وجود الرائحة ولنا ما روينا وحديثه محمول على أنهم جاؤا به من بعدهم والثاني  
 وجود السكر في غير الخمر من الاشربة المحرمة لقوله عليه السلام في السكران أن سكر فاجلدوه

ثم ان سكر فاجلدوه ثم ان سكر فاضربوا عنقه رواه أحمد وأبو داود قال  
الترمذي كان القتل في أول الامر ثم نسخ لانه عليه السلام أتى برجل شرب الخمر فجلده ثم أتى به  
جلده الى أن جلدته أربع مرات ورفع القتل واحتجبت الظاهرية بظاهر الحديث حتى أنهم قالوا  
يقتل في الرابعة وما أحسن هذا في هذا الزمان لو يفتى به والثالث شهادة رجلين أو اقراره مرة  
واحدة وقال أبو يوسف لا بد في الاقرار من مرتين وبه قال زفر والرابع أن يكون شره طوعا لان  
الشرب مكره الا يوجب الحد والخامس أن يكون صاحبا ليعيد الضرب فأنه (وان أقر)  
بشرب الخمر (أو شهدا) أي الاثنان (بعدمضي ربيحها) أي ربح الخمر (لا) أي لم يكن تأخيرهم  
(للبعد المسافة) فانه اذا أخذ في مكان بعيد فلما أتى به الى الامام لم يجد منه رائحة الخمر فهو هنا يجد  
لقيام العذر وقد مر ان محمد لم يشترط وجود الرائحة (أو وجد منه) أي من الماخوذ (رائحة  
الخمر) بدون اقرار ولا بينة (أو تقاياها) أي الخمر (أو رجع) المقر بالسكر أو شرب الخمر (عما أقر  
أو أقر) وهو (سكران) وفسر السكر بقوله (بان زال عقله) وهو أن لا يعرف الارض من السماء  
ولا الرجال من النساء ولا يعرف شيئا هذا عند أبي حنيفة وعندهما من يهذى ويخلط جده بهزله  
وعليه أكثر المشايخ وعند الشافعي المعتبر ظهور أثر السكر في مشيه وحر كانه واطرافه (لا)  
يجب الحد في هذه الصور كلها اما اذا أقر بعد ذهاب رائحتها وشهد عليه الشاهدان بذلك  
فله تقدم وهو مقدمه وهو زوال الرائحة عندهما خلافا لمحمد فانه يقدّر بالتقدم متى الزمان  
ان كان ذلك بالشهادة كافي الزنا وغيره وان أقر به يصح مطلقا ولا يبطل بالتقدم واما اذا  
وجد منه رائحة الخمر أو تقاياها فلا نه يحتمل انه شربه امكروها أو مضطرا والرائحة محتملة أيضا فلا  
يجب الحد بالشك فان قلت كيف هذا وقد شرط في الاول رائحة الخمر وهما لم يوجبوا الحد  
بنفس الرائحة لاحتمال الاشتباه قلت التمييز ممكن لمن عاين الشرب والاحتمال لمن لم يعاينه أو نقول  
الاحتمال في نفس الروايع قبل الاسم دلالة والتمييز بعد الاسم دلالة على وجه الاستقصاء وأما  
اذا رجع عن اقراره فلا نه خالص حتى الله تعالى فيعمل الرجوع فيه واما اذا أقر وهو سكران  
فان الاقرار يحتمل الكذب وفي اقراره زيادة الاحتمال فأورث شبهة فلا يعتبر فيما يندرى  
بالشبهات مثل الزنا والشرب ونحوهما الا أنه يقبل اقراره في السرقة في حق المال لانه من  
حقوق العباد بخلاف الاقرار بحد القذف والقصاص وغيرهما من حقوق العباد لانه لا يحتمل  
الرجوع وبخلاف ما اذا أنفى أو سرق أو شرب في حالة السكر حيث يجب عليه الحد بخلاف  
ارتداده حيث لا يعتبر ولا يبين منه امر أنه وعند أبي يوسف ارتداده كفر ولو أسلم ينبغي أن يصح  
اسلامه كاسلام المكره وهذا اذا سكر بالمحرم واما اذا سكر بالمباح كشرب المضطرو والمكره والمخدر  
من الحبوب والعسل والدواء فلا تعتبر قصر فانه كلها لانه بمنزلة الانعام (وحد السكر) من  
الاشربة المحترمة وغيرها (و) حد (الخمر ولو) شرب منها (قطرة ثمانون سوطا) وقال الشافعي  
أربعون لما روى عن أنس رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ضرب في الخمر بالجر يد  
والنعال وضرب أبو بكر أربعين وبه قال أحمد في رواية ولنا قول علي رضي الله عنه انه اذا شرب  
سكر واذا سكر هذى واذا هذى أقرى وعلى المفتري ثمانون جلدة رواه الدارقطني ومالك بعناه  
وعليه اجماع الصحابة ومرواه كان مجريدتين والنعلين فكان كل ضربة بضربتين فكان حجة

لنا والذي يدل على هذا قول أبي سعيد جلد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجر  
 به ابن فلان كان في زمن عمر رضي الله عنه جعل بدل كل نعل سوطا رواه أحمد وفي الصحيح ان  
 عثمان رضي الله عنه أمر علمان بجداد الوليد غمانين (والعبد) أي لاجله (نصفه) أي نصف  
 الثمانين وهو أربعون سوطا لأن الرق منصف (وفرق) الثمانون (على بدنه) لأن تكرارا الضرب  
 في موضع واحد قد يفضي الى التلف وانما قال (كحد الزنا) تنبيها على انه يتوقى المواضع التي  
 استنبتت في حد الزنا وهي الرأس والوجه والفرج على الخلاف المذكور وهذا لا يوزع عنه  
 القرو والحشو ويجرد عن ثيابه في المشهور عن أصحابنا لأن سببه متيقن به كحد الزنا بخلاف حد  
 القذف لأن سببه غير متيقن به لاحتمال أن يكون القاذف صادقا فيه وعن محمد لا يجرد اظهارا  
 للتخفيف بخلاف حد الزنا والله أعلم

### هذا (باب) في بيان أحكام (حد القذف) \*

وهو في اللغة الرمي مطلقا ومنه القذافة للمقلاع والتقاذف الترامي وفي الشرع رمي مخصوص  
 وهو الرمي بالزنا صريحا وهو القذف الموجب للحد وشرطه احصان المقذوف وبجزم القاذف  
 عن اثباته بالينة ولوقال في بيعة حاضرة في المصر أمهله القاضي الى آخر المجلس وعن أبي يوسف  
 انه يؤخره الى المجلس الثاني ولو شهدوا عليه بزنا مقدم سقط الحد عن القاذف استحسانا (هو)  
 أي حد القذف (كحد الشرب كمة) أي من حيث الكمية وهي العسدد وهو عثمان بن جلد  
 (وثبوتا) أي من حيث الثبوت وهو انه انما ثبت بشهادة رجلين كحد الشرب ولا تسمع فيه  
 شهادة النساء (فلوقذف) رجل رجلا (محصنا او) قذف امرأه (محصنة بزنا) بان قال يا زاني  
 أو زنيته ولو قال جامع فلانة حرما أو بقرتها ونحوه لا يجب عليه الحد لأن الجماع الحرام  
 قد يكون بشكاح فاسد (حد) القاذف (بطلبه) أي بطلب المقذوف لانه حقه ضريا (مفرقا)  
 على أعضاء القاذف لما ذكرنا في حد الشرب ولا بد من تصور الزمان المقذوف حتى لو قذف  
 رنقاء أو مجبولا لا يجب عليه الحد وكذلك قذف الآخر لا يوجب الحد لأن طلبه بالاشارة  
 والعلة لو كان ينطق لصدقه (ولا يزرع عنه) أي عن القاذف (غير القرو والحشو) لأن ما يمنع  
 وصول الام ولا يزرع غيرهما اظهارا للتخفيف للاحتمال في سببه بخلاف حد الزنا والشرب  
 لأن سببه ما يتيقن به (واحصانه) أي احصان المقذوف (بكونه مكفرا) أي عاقلا بالغيا (حررا)  
 مسلما عفيفا عن زنا) فهذه خمس شرائط تدخل تحت قوله تعالى والذين يرمون المحصنات  
 فاذا افتقد واحد منها لا يكون محصنا (ولو قال لغيره است لا يملك أو است باين فلان في) حالة  
 (غضب) ومشاجرة (حد) القائل اذا كانت أخته محصنة لانه قذف لاه حقه لانه اذا كان  
 من غير ابيه المنسوب اليه كان من الزنا ضرورة وشرط أن يكون في غضب لانه في غير حالة  
 الغضب قد يراد به المعاتبة أي انت لا تشبه أبالي في المرواة والسخط فلا يحد مع الاحتمال وفي حالة  
 الغضب يراد به الحقيقة وكذا اذا قال انك ابن فلان لغير ابيه يحد اذا كان في حالة المشاقمة وفي  
 حالة الرضا لا يحد والقياس أن لا يكون قذافي الاحوال كلها لاحتمال وجه الاستحسان  
 ما يرى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال لاحد الا في قذف محصنة أو نفي رجل من ابيه بخلاف  
 ما اذا نفي الولادة عن أبيه بان قال است باين فلان ولا فلانة حيث لا يجب عليه الحد في الاحوال



كاه أو كذا إذا قال است لأمك فلا يجر كذا في التحفة لأنه صدق لأن النسب إلى الآباء لا إلى  
 الأعمام (وفي حالة غيره) أي غير الغضب (لا) يحد لما ذكرنا ثم مثل عدم الحد عنهم بما أن  
 لا يجب الحد فيها بقوله (كنسبه) أي كنفى القائل لغيره (عن جده) لأنه صادق في كلامه فإنه ابن  
 ابنه لا ابن جده (و) كنحو قوله (عربي) أي منسوب إلى العرب وهم الجليل المعروفة وكل من سكن  
 بلاد العرب وجزيرتهم وانطق بلسان أهلها فهو عرب (بأنبطي) نسبة إلى النبط وهم جيل من الناس  
 بسواد العراق فهم من يذم أحد بالنسبة إليهم وعند مالك والشافعي في قول وأحمد في رواية  
 بهذا أن نوبى به الشتم وكذا لا يحد في نسبته إلى غير قبيلته وعن مالك يحد في كل نسبة لطفه العار  
 عربياً أو عجمياً (و) كنحو قوله لغيره (بابن ماء السماء) لأنه مباغتة في التشبيه بماه السماء وهو  
 المؤلف في الجود والسخاء والفاف والصفاء وسكان عمر بن حارثة يلقب بماه السماء بكرمه  
 (و) كذا لا يحد (بنسبته) أي بنسبته غيره (إلى عمه وخاله ورايه) بتشديد الباء وهو الذي رباؤه لأنه  
 ينسب إليهم عادة تجاراً فقال أشهب يحد في نسبته إلى هؤلاء عند المشائخة (ولو قال) لغيره (بابن  
 الزانية) (الحال أن) أمه مائة فطالب الولد أو (طالب) (الولد أو) (طلب) (ولده) أي ولد الولد (حدث)  
 لأنه قدف محصنة بعد موتها وله ولاه مائة بنته بوقوع القذف في نسبته بقذفها وعن محمد لا تنبت  
 المطالبة لولد البنت ويجوز أن يطلب لولد الولد مع قيام الولد بخلافه وكذا لو كان أصل المصن  
 أو فرعه كافراً أو عبداً فإنه أن يطالب بالحد بخلافه وعند الشافعي لا ينبت هذا الحق إلا للوارث  
 حتى لا يكون لأبنة الكافر والعبد وأولاد بنته المطالبة وهذا مبني على أن الغالب فيه حق العبد  
 عنده فهو ورث وعندنا حق الله تعالى فلا يورث (ولا يطالب ولا وعبدة أباه وسبيده) بقوله أباه يرجع  
 إلى الولد وقوله سيده يرجع إلى العبد (بقذف أمه) لأنهم لا يعاقبان بسببهما حتى سقط القصاص  
 يقتلها وهذا بالإجماع إلا في رواية عن مالك يطالب أباه بقذف أمه (ويطالع) حد القذف (يعت)  
 (أقذف) وعند الشافعي لا يطل وبه قال مالك وأحمد وهذا مبني على الأصل الذي ذكرنا  
 (لا) (يطل) (بالرجوع) عن الإقرار أنه حق العبد وعلى أصل الثلاثة ينبغي أن يطل به (و) لا يطل  
 أيضاً (بالعفو) عن القاذف على الأصل المذكور وعلى أصله - يطل به وكذا على الخلاف على  
 الأصل المذكور ولا يجوز الاعتراض عنه ولا عدم التدخّل وعن أبي يوسف إن عفوّه يصح لانتهاه  
 المخصوصة به (ولو قال) رجل لغيره (زنا في الجبل) بالهمز (وعني) أي قصده (العهد) على  
 الجبل (حدث) عندهما ولا يصدق لأنه من حرف اللين وذامن عادة العرب وقال محمد يصدق  
 ولا يحد لأنه يراد به الصعود في اللغة وقد نوى حقيقة اللفظ وبه قال الشافعي ولو لم يكن به الصعود  
 يحد أجماعاً ولو قال زنا في الجبل قبل يحد وقبل لا (ولو قال) رجل لغيره (يا زاني وعكس) أي  
 المخاطب بأن قال لا بل أنت زان (حدث) يعني يحد أن كلامه إلا أن كل واحد قاذف (ولو قال)  
 رجل (لأمرأة يا زانية وعكس) المرأة بأن قالت لا بل أنت (حدث) المرأة لأن قذفها لا يجب  
 الحد وقذفه لا يجب إلا معان فيبدأ بالحد لأن في بدائه فائدة وهو إبطال اللعان لأن المحذور  
 في القذف ليس بأهل للعان وهو معنى قوله (ولا له أن) ولا إبطال في عكسه أصلاً لأن الملائنة يحد  
 حد القذف لأن أحصانه لا يطل باللعان والمحدودة لا تلاعن لسمو الشهادة به فيحتمل لدفع  
 اللعان أذهو في معنى الحد (ولو قالت) المرأة في جواب الرجل في المسائل المذكورة (زنت بك

قوله عمر بن حارثة كذا بخط  
 المؤلف والذي في النهاية  
 والزيلعي والبنية للمؤلف  
 طاهر بن حارثة اه من هامش

بطلا) أى الحدو واللعان لاحتمال أن تريديه قبل النكاح فيكون ذلك تصديقا له يقاله منها بان كانت  
 فيسقط اللعان ويجب عليها الحد لانها قد تقسه وأن تريديه حال قيام النكاح ولو كان منتهى زنا  
 لامة ابلة لاجل غضبها فلا تنكحون مصدقة له ولا فاذقة له فلا يجب عليها الحد ويجب اللعان بمذنبه  
 فوجب كل واحد منهما في حال دون حال فلم يجب واحد منهما بالثبوت وكذا لو قالت زنت معك  
 بدل قولها زنت بك لاحتمال المذكور ولو قالت زنت بك قبل أن تزوجك تحمد المرأة دونة ولو  
 كان ذلك كامعا مع امرأ أجنبية حدث المرأة دونة (وان أقر) رجل (بولد لم يقاته) أى نفي نسبه  
 منه (بلاعن) لأن نفي ولد امرأ أنه يوجب اللعان ولم يوجد ما يعل ذلك من تصديق أو تعريق  
 (وان عكس) الحكم الأول بان نفاها أو لائم أقر بانه ولده (حد) الرجل ولا يلعن لانه لما أقر بعد  
 ما نفاها سقط اللعان ووجب الحد لا كذا به نفيه (والولد) أى للرجل يعنى يثبت نسب الولد منه  
 (فيهما) أى فى الوجهين لا قراءه سابقا ولا احتمالا (ولو قال) فى المسئلة المذكورة (ليس) الولد  
 (بأبى ولا بآبى بطلا) أى الحدو واللعان لانه انكر الولادة احد فلا فيكون انكارا للزنا بل هو انكار  
 للوطء فلا يجب بمثله حد ولا لعان ولهذا لو قال لاجنى است بآبى فلان ولا فلانة وهما ابوا لا يجب  
 عليه شئ (ومن قذف امرأة لم يدر) أى لم يعلم (ابو ولدها) سواء كان الولد حيا او ميتا (أو) قذف  
 امرأة (لاعت بولد) بان كان اللعان بينا وبين زوجها ابنتى ولد قيد بالولد لانها اذا اعفت بغير ولد  
 يحذف فاذفها اعدم أمارة الزنا (أو) قذف (رجلا وطئ فى غيره) (أو) وطئ (أمة مشتركة أو) قذف  
 رجلا (مسلم) قد كان (زنى فى كفره أو) قذف (مكاتبات عن وفاة لا يحد) فى الوجوه كلها اما  
 فى الاول والثانى فلو جردا مارة الزنا واما فى الثالث والرابع فاعدم العقوبة والاصل فيه أن كل من  
 وطئ وطأ حراما لعينه لا يحد فاذفه وان كان محرما غيره حد فاذفه فالوطء فى غير الملك من كل  
 وجه كالاجنبية أو من وجه كالامة المشتركة أو فى الملك والحرمه مؤبدة كأمته التى حرمت عليه  
 بالرضاع أو بالمصاهرة بشرط أن يكون شوب حرمتها بالاجماع أو بالتغير المشهور وعند أبى حنيفة  
 يسقط الاحصان حتى لا يحد فاذفه وذكر الكرخى أنه لا يسقط الاحصان به والصحيح الاول ومن  
 الحرمة عينه جارية ابيه والمنكوحه نكاحا فاسدا والامة المستحقة والمكرمه على الزنا ومنها اذا زنى  
 بامرأة ثم اشترى امها او بنتها او تزوجها فوطئها وزنى ابوه بامرأة ثم تزوجها الابن واشترى امها  
 فوطئها وكذا لو تزوج محارمه ودخل بها اربع بين الاختسين او غيرهما من المحارم او تزوج أمة  
 على حره فوطئها كل ذلك يسقط الاحصان وان كانت الحرمة غير مؤبدة كأمته المتزوجة  
 والمجوسية لا يسقط احصانه بوطئها وكذا اذا اشترى أمة شرافا فاسدا او كان فى ملكه أمتان  
 اختان فوطئهما او احدا منهما او وطئ مكاتبته او الحائض او امرأته التى ظاهرها او الحرمة  
 بالايلاء كل ذلك لا يسقط به الاحصان ولو نظر الى فرج امرأة او لمسه بشهوة ثم تزوج امها او  
 بنتها واشترى امها فوطئها لا يسقط احصانه عند أبى حنيفة خلافا لهما واما فى الخامس فلانه  
 صادق فيه لأن الزنا يهتق من الكافر حريبا كان أو ذميا فى دار الاسلام أو فى دار الحرب فيسقط  
 به احصانه واما فى السادس فلتكن الشبهة فى حرية المكاتب المذكور لأن الصحابة رضئ الله  
 عنهم اختلفوا فى مؤنه حر أو عبد فأورث شبهة والاحصان لم يكن ثابتا فلا يثبت بالشك (وحد)  
 فاذف وطئ أمة مجوسية (و) فاذف وطئ (حائض و) فاذف وطئ (مكاتبه) لأن ما كنه ثابت فيها

عندهما خلافا لابي يوسف (و) كذا حد قاذف (مسلم نكح أمه في) حالة (كفره) أو غيرهما من  
الحارم عند أبي حنيفة وعندهما لا يحد قاذف هذا وهو مبني على أن نكاحهم عنده صحيح  
وعندهما فاسد وقد مر في النكاح (و) حد (مستأمن قذف مسلما) لأنه حق العبد وقد ائتم بإبقاء  
حقوق العباد وكان أبو حنيفة يقول أولا لا يحد لأن الغالب فيه حق الله تعالى ثم رجع إلى ما ذكر  
(ومن قذف) مراراً رجلاً واحداً أو أكثر (أو زنى) مراراً عديدة (أو شرب مراراً فدهو)  
أي الحد الواحد الذي حد به يقع (لكل) أي الحصول المقصود ولقد اختلف في العقوبات بخلاف  
ما إذا زنى وقذف وشرب حيث يحد لكل واحد حد له لعدم حصول المقصود وبإلحاقه باختلاف  
الاسباب والأغراض فعلى هذا لو جلد للقذف الأسواط ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم الأول  
ولاشئ عليه للثاني لئلا يدخل ولو ضرب للزنا وللشرب بعض الحد فهو رب ثم زنى أو شرب فثابت  
حد مستأنفا ولو كان ذلك في القذف ينظر فإن حضر الأول إلى القاضي يتم الأول ولاشئ للثاني  
وإن حضر الثاني وحده يجلد بحد مستأنفا للثاني وبطل الأول ولو قذف بعد فاعتق ثم قذف آخر  
فأخذ الأول فضرب أربعين ثم أخذ الثاني يتم له ثمانون وقال الشافعي رضي الله عنه إن حد  
القذف لا يتداخل إلا إذا قذف جماعة بكلمة واحدة أو واحد ابن زنا واحد وقد مر أصله فيه  
هذا (فصل في) بيان أحكام (التعزير) وهو من العز وهو الرذو الردع وأجبت الائمة على  
وجوبه في كبيرة لا تنوب الحد ثم هو قد يكون بالحبس وبالشفع وتعزيرك الأذان وبالكلام  
العنيف وبالضرب وقد يكون بتعزير القاضي إليه بوجه عبوس وإيس فيه شيء قدر وانما هو  
مفوض إلى رأي الإمام على ما تقتضي جنائياتهم وقيل هو على مراتب تعزير أشرف الأشراف  
وهم العلماء والعلماء بالاعلام وهو أن يقول القاضي لبلغني أنك فعل كذا وتعزير الأشراف  
وهم الأمراء والداةقن بالاعلام والجزأ إلى باب القاضي والمقصود في ذلك وتعزير الأوساط وهم  
السوقية بالاعلام والجزأ بالحبس وتعزير الأخصاء بهذا كله والضرب وعن أبي يوسف أن  
التعزير يأخذ الأموال جائزاً للإمام وفي المنية رأى رجلاً مع امرأته يزني بها أو مع محرمه وهما  
مطأوعان قتل الرجل والمرأة جميعاً ويثبت التعزير بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنه من  
جنس حقوق العباد ولهذا يقبل فيه الشهادة على الشهادة ويصح العفو عنه وشعر في حق  
الصبيان والتكفيل (ومن قذف مملوكاً أو) قذف (كافر بالزنا) بأن قال يا زاني أو زينت ونحوهما  
(أو) قذف (مسلياً) أي بقوله يا فاسق يا كافر يا خبيث يا لص يا فاجر يا منافق يا ولطي يا من يلعب  
بالصبيان يا كل الريايا شارب الخمر يا ديوث) وهو الذي لا عيرة له في أهله وقيل الذي يتحقق أن  
أمراته على غير الطريق فيسكت عليه (يا مخنت) وهو الذي يوثق كالمرأة (يا خائن يا ابن القعبة)  
والقعبة هي التي تأتي بالخبرين الغنى والعناء من جهة الزنا وفي عرف الناس اليوم القعبة هي  
التي تتعقب أي تخرج إلى الفاحشة وهي أغش من الزانية لأن الزانية قد تفعل ما رواها أنفس منه  
والقعبة من تتجاهر به بالاجرة وفي العباب القعبة كلمة مولدة وقال ابن دريد القعبة الفاسدة  
الجوف من دأومته اشتقت الفاجرة غير أن العرب لم تعرف هذا الاسم (يا زنديق) وهو الذي  
يظن الكفر ويظهر الإسلام (يا قرطبان) وهو الذي يرى مع امرأته أو محرمه رجلاً يده خالها  
بها وقبل هو السب للجمع بين اثنين معنى غير مدوح قلت هو المعنى الذي يقصده العوام اليوم

بقرانهم معترس وهو بكسر الراء وبالسين المهملة وتلحن فيه العوام ويشتهون الراء ويأتون  
 بالساد وقيل القرطبان هو الذي يبعث امرأته مع غلام بالغ أو مع من ارعاه الى الضيعة أو ياذن  
 لهم بالدخول عليها في غيبته (يا أي الزواني) وهو الذي يأوى اليه النساء الزانيات (أو)  
 يا أي (الاصح وس يصرام زاده) يعنى يا ولود الحرام وزاده بفتح الزاى وسكون الالف وفتح  
 الدال المهملة وفي آخره هاء ساكنة ومعناه الولود وقد عرف أن المضاف اليه يتقدم على المضاف  
 في لغة العجم وقوله (عز) جواب المذكور كانه أمانى قدف الممنول والساكنة فلا نه قدف صريح  
 بالزنا لكن بشرط اقامة الحد وهو الاحسان وهو موقوف على التعزير الا أنه لا يبلغ به غاية في الاول  
 والراى فى الثانى الى الامام وفى فتاوى الولوالجى لوقال يا ابن الفاجر يا ابن الفاسقة يا ابن القعبة  
 يعز (و) لو قدف مسال (يا) أى بقوله (يا) كى يا تيس يا سارق يا حمار يا خنزير يا قرة يا حية يا حجام يا بقاء  
 وهو على وزن فعال بالتشديد من البغى يعنى الظلم ويعنى الزنا وفى عرف الناس البغاء هو الخنث  
 وفى شرح الوقاية لفظ البغاء من شتم العوامية وهون به فلا يعرفون ما يقولون وفيه نظر  
 (يا مؤجر) وهو من يؤجر أهله للزنا ولا يكن معناه الحقيقى المتعارف لا يؤذن بالزنا يقال أجرة  
 الاجير وأجرة اذا جعلت له على فعله أجرة (يا ولد السرام يا عمار) على وزن فعال بالتشديد يمكن أن  
 يكون من العبر وهو الطبل أو العمار وهو السبعة والعيب وحكى القراء رجل عمار اذا كان كثير  
 النظواف والحركة كذا (يا ناكس يا منكوس) على وزن فاعل ومفعول من تنكس الرجل تنكسا  
 فهو منكوس يقال نعم الله ونكسك او قيل التنكس من القوم المقصر عن غاية النجدة والكرم والتكس  
 ايضا الضعيف وكل ذلك صفة للذم (يا سخرة) بضم السين وسكون الخاء وهو الذى يستخره وأما  
 سخرة بضم السين وفتح الخاء فهو الذى يستخر من الناس (يا ضحكة) بضم الضاد وسكون الخاء وهو  
 الذى يضحك عليه الناس وأما بفتح الخاء فهو الذى يضحك عليهم (يا كسحان) قيل هو الذى  
 تكون امرأته ساطة بذية اللسان وقال الليث الكسحان ليس من كلام العرب ومعناه الديوث  
 الذى لا غيرة له فان أعرب قيل كسحان على وزن فعال بكسر الفاء (يا بله) يقال رجل ابليس بله  
 والبلاهة وهو الذى غلبت عليه سلامة الصدر وقد بله بالكسر وتبله المرأة بلبها (يا موسوس) من  
 الوسواس بكسر الواو وهو حديث النفس أو من الوسواس بفتح الواو وهو واسم الشيطان وقوله  
 (لا) يعز جواب المذكور كانه لانه صريح الكذب فلا يطبق به العار وحكى الهندي واني انه يعز  
 فى زماننا مثل قوله يا كاب يا خنزير لانه يراد به الشتم فى عرفنا وقال شمس الأئمة السرخسى  
 الاصح عندى انه لا يعز رقيق ان كان المسبوب من الاشراف كالقهاء والعلماء يعز لانه بعد  
 سبب فى حقهم ولحقه الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعز وروى هذا الحسن ما قيل فيه ونقل  
 الناطقى فى الاجناس عن نوادر أبي يوسف رواية ابن سماعة لوقال يا خنزير أو يا حمار عزرو  
 قال لرجل صالح ذى المرواة يا فاسق يا صلي يا مشرك يا كافر يا زنديق عزرو لوقال يا ابن القرطبان  
 عزرو كذا لوقال يا حية يا خبيث يا سفيه كذا فى الاجناس ولوقال يا ابن العجم وأبوه ليس بجمام  
 أو يا ابن الاسود وأبوه ليس كذلك أو قال أنت جمام أو مقة مة أو رسته فى لاتعزير فيه وفى  
 فتاوى الولوالجى لوقال يا لاشئ أو يا متهون لا يجب عليه التعزير وكذا لوقال يا ساحر يا مقامر  
 يا ضحكة ثم قال هكذا ذكرى بعض المواضع وفيه نظر وانما هو أنه يجب وقال أيضا لوقال يا بلبد

يا نذرجب التعزير لانه أُلحق الشين به وقال الصدر الشهيد يجب التعزير في قوله بامقامه وقال  
 الحاكم في المكافي ان قال يهودي أو يانصراني أو يانجوسي أو يابن اليمودي لاحد له وبعرز  
 (وأكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً) هـ هـ ما وعند أبي يوسف تسعة وسبعون سوطاً وعنه  
 خمسة وسبعون وعنه انه يقرب كل جنس الى جنسه في قرب الجبس والقبة من حد الزنا والقذف  
 اغبر المحسن أو لا محسن بغير الزنا من حد القذف صريحاً وعنه انه يعتبر على قدر عظم الجرم  
 وصغره فابن يوسف اعتبر أدنى الحد في الاسرار ثم نقص سوطاً في رواية وهو القياس وهو قول  
 زفر وخنف في أخرى وهو ما تورد عن علي رضي الله عنه فقلده وهما نظر الى أدنى الحد وهو حد  
 العبد في القذف وهو أربعون فتعصا منه سوطاً وعند مالك لاحد له ويقوض الى الحاكم وعند  
 الشافعي وأحمد في العبد تسعة عشر (وأقله) أي أقل التعزير (ثلاثة) أي ثلاث جلدات وهكذا  
 ذكر القدوري فكانه يرى أن ما دونها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل يختلف ذلك باختلاف  
 الأشخاص فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه فيكون موقوفاً الى رأي القاضي بوجه  
 بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما بيننا تفصيل فيه وعليه المشافع فزعم الله وهو قول الثلاثة (وصح  
 حبه) أي حدس المعز (بعد الضرب) اذا كان فيه مصلحة لانه قد لا يحصل الغرض بذلك القدر  
 من الضرب (وأشد الضرب التعزير) لانه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلا يخفف من  
 حيث الوصف كبل لا يؤدي الى فوات المقصود وهو الانزجار ويتبقى المواضع التي تبقى في الحدود  
 وعن أبي يوسف انه يضرب فيه الظاهر والالية فقط وذكر في حدود الاصل بفرق التعزير على  
 الاضواء (ثم حد الزنا) لأن جناية أعظم حيث شرع فيه الرجم (ثم) حد (الشرب) لأن جناية  
 الشرب مقلوع بها شهادة الشرب والاضواء الى الحاكم بالراثة (ثم) حد (القذف) لأن سببه  
 يستعمل جواز صدق العقاف وقد جرى فيه التغليظ من حيث رد الشهادة التي تنزل منزلة قطع  
 لانه فيخفف من حيث الوصف وعند مالك البكل سواء وعن أحمد حد الزنا أشد من التعزير  
 (ومن حد أو زرفات قدمه هـ هـ) يعني لا يجب به شيء على أحد لان إقامة الحد من الواجبات  
 والواجب لا يجمع الضمان كالفصاد والبراع اذا لم يتجاوز المعتاد وقال الشافعي يجب الدية في بيت  
 المال لانه اذا مات يكون خطأ من الامام فضمن خطئه فيما يقيمه من الاحكام في بيت المال  
 (بجلاف الزوج اذا عزز زوجته لترك الزينة أو) لترك (الاجابة اذا دعاها الى فراشه أو) لاجل  
 (ترك الصلاة) المفروضة (أو) ترك (الغسل) من الجنابة (أو) لاجل (الخروج من البيت) بغير اذنه  
 فهذه خمسة أشياء يجوز للرجل أن يضرب زوجته فيها عقيد بشرط السلامة فاذا ماتت يجب  
 الضمان فان قلت يرد على هذا اذا جامع امرأته فماتت من الجماع أو أفضاها حيث لا يجب عليه  
 شيء عند أبي حنيفة ومحمد وان كان الجماع مباحاً ولم يعقدها بشرط السلامة قلت انما لا يجب لاجل  
 وجوب ضمان المهر في ابتداء ذلك الفعل فلوجب الدية بموتها كان فيه ايحاج ضمانين بمقابلة  
 مضمون واحد وهو منافع البضع وذلك لا يجوز والله تعالى أعلم

• هذا (كتاب) في بيان أحكام (السرقه) •

هي على وزن فعلة بفتح الفاء وكسر العين من سرق يسرق من باب ضرب يضرب وهو في اللغة  
 أخذ الشيء خفية بغير إذن صاحبه ما لا كان أو غيره وفي الشرع (هي) أي السرقه (أخذ بكلام)

أى عاقل بالغ فلا يعاقب بسرقة المجنون والصبي شئاً (خفية) أى من حيث الخفية والاستسرار  
 ابتداء وانتهاء إذا كانت السرقة بالنهار وابتداء لا غير إذا كانت بالليل كما إذا انقب الجدار على  
 الاستسرار وأخذ المال من الخالك مكبرة جهرًا يقطع أيضاً لانه وقت لبطقة الغوث فيه فلولم  
 يكف فيه بالخفية ابتداء لا امتنع القطع فى أكثر السراق لا سيما فى ديار مصر بخلاف النهار لانه  
 وقت بطقة فيه الغوث وانما شرط أن يكون خفية على زعم السارق حتى لو دخل دار انسان  
 فسرق وأخرجته من الدار وصاحب الدار يعلم ذلك والسارق لا يعلم أنه يعلم قطع وان كان يعلم  
 أن صاحب الدار يعلم ذلك لا يقطع لانه جهر واتصاب (قدر) على انه مفعول المصدر أعنى قوله  
 أخذ مكاف وهو مضاف الى قوله (عشرة دراهم) وهى نصاب السرقة عندنا وعند الشافعى قدر  
 ربع دينار وعند مالك قدر ثلاثة دراهم لما روى انه عليه السلام قطع فى ثوبين مجن غنمه ثلاثة دراهم  
 رواء الجماعة وفى لفظ قيمته ثلاثة دراهم غير أن الشافعى قال كانت قيمة الديار على عهد النبي عليه  
 السلام اثني عشر درهما والثلاثة ربعها والربع هو المعتبر قلنا قال ابن عباس وابن عمر رضى الله  
 عنهم كانت قيمة المجن الذى قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم ولما اختلفوا  
 فى قيمة المجن مع انفاقاتهم أن النصاب مقداره ذهباً الى الأكثر ليقين به لأن أحد الم يقل ان  
 العشرة لم يقطع فيها وما دونها مختلف فيه فلا يجب القطع للشك والمعتبر فى هذه الدراهم وزن  
 سبعة مثاقيل كما فى الزكاة وقوله (مضروبة) بالجر لانه صفة للعشرة وأشار بها الى انه اذا سرق  
 فضة غير مضروبة وزنها عشرة أو أكثر وقیمتها أقل من عشرة مضروبة لا يقطع وعلى هذا أو على  
 الفضة أو الزنوف اذا سرقها وزنها عشرة وقيمتها أقل أو قيمتها عشرة وزنها أقل لا يقطع وقيل  
 المضروبة وغير المضروبة فيه سواء والاول أصح وثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما معرفة  
 بالقيم وقوله (محررة) نصب على الخصال من العشرة أى محفوفة بالحرز ولما كان الحرز ثبتين  
 أشار اليه ما بقوله (بمكان) وهو ما يعدل لحرز الامتعة فيه كالدرور والبيوت والصندوق والحنوت  
 وشحوها (أو حافظ) كن جالس فى الصحراء أو فى المسجد أو فى الطريق ومعه متاع محفوفه وسواء  
 كان نائماً أو مستيقظاً وكان المتاع عنده بمضمرته أو تحتته هو الصحيح (فقطع) أى اذا كان كذلك  
 تم قطع يده بالقيود المذكورة (أن أكثر مرة) عنده ما وعنده أبى يوسف لا يقطع الا اذا أقر مرتين  
 فى مجلسين مختلفين لانه حذفة معتبر عدد الاقرار فيه بعدد الشهود وبه قال زفر وأحمد وإسحاق  
 الاقرار مرة مظهرفيكتفى به كفى القصاص وذكر بشر رجوع أبى يوسف الى قوله ما (أو شهد  
 رجلان) لانه حذفة لا يقبل فيه الاشهادة الرجال ويجب أن يسألهم الامام عن ماهية السرقة  
 وكيفيتها وما كانها وزمانها ويسأل المسروق منه هل هو أجنبي أو قريب من السارق أو زوج  
 ويحبسه الى أن يسأل للثمة بخلاف التعزير على مامر (ولو) كان السارق (جها) أى جماعة  
 (و) الحال أن (الاتخذ بعضهم قطعوا) أى الجمع كلهم (ان أصاب لكل) واحد منهم (نصاب)  
 أى عشرة دراهم لان المعتادين بينهم أن يتولى بعضهم الاخذ ويستعد الباقيون للدفع ولولو يصب  
 لكل نصاب لا قطع وقال مالك يقطعون بنصاب واحد كالتقصاص قلنا التقصاص يتعلق بسبب  
 لا بقضاً وهو ازهاق الروح فينسب الى جميعهم بخلاف السرقة وسواء فى ذلك نرجو امعه من  
 الحرز أو بعده أو خرج هو بعدهم فى فورهم لان بذلك يحصل التعاون وفيه خلاف زفر وهو

يقول ان الانخراج من الحرز يهتق من الحامل فيه قصر عليه ولو كان فيهم صغيرا ومجنون سقط  
 الحد من الباقيين عندهما وقال أبو يوسف ان تولى الاخذ الصغير والمجنون لا يجب عليهم القطع  
 وان أخذ الكارءة قلاء وجب (ولا يقطع) السارق (بجشبت) أي بسرقة خشب الا العاج  
 والابنوس فإنه يقطع فيه ما والاخشب المعمول لانه وجد في فيه صنعة تربى قيمته على قيمة  
 الاصل (رحشيت) أي حشيش كان حتى الوضوء والحناء وقيل فيه ما يقطع في بلادنا لانهم ما  
 يحرزان (وقصب وملك) سواء كان طريا أو مالحا (وطير) بجميع أنواعه حتى البط والدجاج  
 والحمام وفي شرح الطحاوي لا يقطع على سارق الطير سواء كان صيدا البر أو صيدا البحر وفي الجامع  
 الصغير وجل سرق طيرا يساوي عشرة دراهم لا يقطع وقال القتيبي أبو الليث في شرح الجامع  
 الصغير اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم أراد به الطير الذي يكون صيدا أسوي الدجاج والبط  
 فيه ما يقطع لانه بمعنى الاهل وقال بعضهم لا يجب القطع في جميع الطيور وهذا القول  
 أصح (وزرنج) بأنواعه (ومغرة) بالفتحات الثلاث والغين المجهمة ويجوز تسكين غينها وهي العين  
 الاحمر (ويورة) بالواو لا بالهمزة لان هذه الاشياء مباحة الاصل وكان القياس القطع في الزرنج  
 لانه يحرز ويصان في ذلكا كبن العطارين كسائر الاموال وعند الشافعي يقطع بكل مال لو كان  
 نصيبا الا في التراب والماء والسرقين والاشربة المطربة لانه مال محرر وبه قال مالك وأحمد وهو  
 رواية عن أبي يوسف (و) كذا لا يقطع في (فككة وطبقة) بأنواعها حتى العنب والرطب  
 في الاصح (أو) سرقها وهي (على شجر) لانها بما يتسارع اليه الغنم ولذلك قال عليه السلام  
 لا قطع في غرو ولا كثر رواء أبو داود وغيره والكثير بفتح الكاف والشاء المثلثة الجمار وهو شئ أيضا  
 لين يخرج من رأس الغنم وقال أبو عبيد الكثر جمار النخل في كلام الانصار وهو الجذب أيضا  
 وقال ابن ديد أهل العراق يسهون الجمار الجذب وقال صاحب الهدي به وقيل الودي وهو  
 الغسيل وهو صغار النخل قلت هذا التفسير لم يثبت في قوانين اللغة وذكر الطارزي من قال الكثير  
 المطلب أو صغار النخل فقد أخطأ وفي الصحاح الجمار صغار النخل وفيه خلاف الثلاثة أيضا  
 (و) كذا لا يقطع (في ابن ولحم) سواء كان طريا أو قديدا الماذكرنا وفيه خلاف الثلاثة أيضا وكذا  
 لا يقطع في الطعام في القمط للضرورة وفي المنتقى لم يفصل بين الطعام وغيره وقد جاء في حديث عمر  
 رضي الله عنه لا قطع في عام سنة ولا في عذق معاق (و) كذا لا يقطع في (زرع لم يهصد) لانه  
 لم يوجد فيه الاسرار (و) كذا لا يقطع في (أشربة) مماء أو غيره طرية بخلاف الخل والعسل  
 فإنه يقطع فيه ما بالاجماع وفي المجرى قال أبو حنيفة لا قطع في الخل لانه قد صار امرأة وفي نوادر  
 أبي يوسف لا قطع في الرب والجلاب (و) كذا لا يقطع في (طنبور) بضم الطاء وطبل ودف ورمزار  
 وبرطلانه يتأول فيها الانكار والامر بالمعروف وعند بعض الشافعية يقطع في دف وأخواته اذا  
 بالغ نصابا بعد نقص ماليته وفي قناري اللؤلؤ الجي رجل سرق طبلًا للفرقة وهو يساوي عشرة  
 تسكيمات وانه لا يقطع فيه لانه كما يصلح للغزو يصلح لله وفتكنت الشبهة (و) كذا لا يقطع  
 في (مصحف ولو) كان (محملي) وقال الشافعي يقطع لانه مال ممتوم وبه قال مالك وأحمد وهو  
 رواية عن أبي يوسف وعنه انه يقطع اذا باعته حليته نصيبا قلنا يتأول فيه القراءة والحلية تبع له  
 (و) كذا لا يقطع في (باب مسجد) لعدم الاسرار (و) كذا لا يقطع في (صليب ذهب وشطرنج)

بكر التـ بن (وترد) بفتح النون وهو الذي تابعه الاثر في تناول الكسر بخلاف الدراهم التي  
عليها الختم لا ويقطع عند الشافعي وبعض الخبائذ في الصليب الذهب والشرطي والترد ومن  
أبي يوسف أن صليب الذهب إذا كان في المصلى أي موضع صلاتهم لا يقطع وإن كان في بيت آخر  
يقطع (و) كذا لا يقطع في (مبي حر ولو) كان (مع حلى) لأن الحر ليس بعمال وما عليه بيع له  
وقال أبو يوسف يقطع إذا كان عليه حلى يباع النصاب وبه قالت الثلاثة والخلاف في غير المميز في  
الأمير لا يقطع إجماعاً وإن كان عليه حلى لأنه خداع (و) كذا لا يقطع في (عبد كبير) لأنه غصب  
(ودفاتر) لأن المقتصد ما فيها وهو ليس بعمال ولو سرق الكواغد والجلود قبل الكتابة يقطع وفي  
الغاية والمراد من الدفاتر صحائف فيها كتابة من هريجة أو شعراً أو حديثاً أو تفسير وغير ذلك  
بخلاف دفاتر الحساب وهي دفاتر أهل الديوان حيث يقطع فيها إذا باغت نصاباً لأن المقتصد من  
أخذها الأوراق وقال الشارح وفي دفاتر الأدب روايتان في رواية ملحقه بالحساب وفي رواية  
ملحقه بالاحاديث والتفسير والفقه (بخلاف) سرقة العبد (الصغير) والمراد به غير المميز لأنه مال  
وليس له يد معتبرة على نفسه فصار كالذواب وقال أبو يوسف لا يقطع فيه كافي الكبير والمميز لأنه  
أدعى وإن كان مالاً من وجه وإن كانت قيمته أقل من نصاب وفي أذنه شيء مثله يقطع باعتبار الغنم  
(و) بخلاف دفاتر الحساب لأنه لا يصد ما فيها أو كان المقتصد كاعدها كما ذكرنا في قطع إذا بلغت  
نصاباً وعند الثلاثة يقطع في الكل وقوله (وكاب) عطف على ما ذكر من الأشياء التي لا يقطع فيها  
لأنه مباح الأصل (و) كذا لا يقطع في (فهد) لأنه مثل الكاب (و) كذا لا يقطع في (دف وطبل  
وبربط ومن مار) لما ذكرنا مع الخلاف فيها وكان ينبغي أن يذكر هذه الأشياء عند قوله وطنبور  
(و) كذا لا يقطع (بخيامة ونهب واختلاس) أقوله عليه السلام ليس على خائن ولا منتهب ولا  
مختلس قطع رواء أحمد وأبوداد وغيرهما وصححه الترمذي والانتهاج والاختلاس الاختطاف  
لكن اختلاس الاختطاف بالتعاقف وقيل الانتهاج أن يأخذ على وجه العلانية قهراً من ظاهر  
بلدة أو قرية والاختلاس أن يأخذ من الدسرة جهاراً (و) كذا لا يقطع (بنش) أي بسبب  
نيس القبور وأخذ الصلح من منها سواء كان القبر في بيت مفعول أو كان في الصخرة أقوله عليه  
السلام لا قطع على الخنفي وهو التباش بلغة أهل المدينة وقال أبو يوسف يقطع لقوله عليه السلام  
من نيس قبور قطعناه وبه قالت الثلاثة قلنا هذا غير منوع بل هو من كلام زياد وذكر في آخره من قتل  
عبد قتلناه ومن جدد جددناه ولا تكاد ثبت هذا أبداً ولئن ثبت فهو محمول على السياسة فيمن  
اعتاد ذلك ونحن نقول بذلك إذا رأى الإمام فيه مصلحة (و) كذا لا يقطع في سرقة (مال عامة)  
وهو مال بيت المال (أو) مال (مشتري) بينه وبين المسروق منه لا شهية (و) كذا لا يقطع في السرقة  
من مدينه (مثل دينه) من جنسه والدين حال لأنه استيفاء لدينه وإن كان مؤجلاً يقطع قياساً ولا  
يقطع استحساناً وكذا إذا سرق زيادة على حقه لأنه بمقدار حقه يصير شره كافيته يصير شبهة وإن  
سرق من خلاف جنس حقه فإن كان نقداً لا يقطع في الصحيح لأن النقد دين جنس واحد حكمه وإن  
كان عروضا يقطع لأنه ليس باستيفاء وإنما هو استبدال فلا يتم إلا بالتراضي ومن أبي يوسف  
لا يقطع (و) لا يقطع أيضاً (بنش) أي بسرقة شيء قد قطع فيه (و) إلحاله أنه (لم يتغير) عن حاله  
الأولى وإن تغير بأن كان غزلاً فسرقة فأنقطع فيه ثم رده إلى صاحبه فله حقه أو نحو ذلك ثم سرقه يقطع



فيه ثانياً والقياس أن يقطع وإن لم يتغير عن حاله وهو قول الشافعي ورواية عن أبي يوسف لقوله عليه السلام فإن عاذ فاقطعوه من غير فصل ولذا أن القطع أوجب سقوط عصمة المالية فلا يقطع (ويقطع) السارق (بسرقة الساج) بالجيم وهو شجر عظيم جداً ولا يثبت إلا في بلاد الهند ويحمل منه إلى سائر البلاد (والقنا) مقصود بجمع قنات وهي خشبة الرمح ألغفها من قبله عن الواو (والأنوس) بفتح الباء معرب (والصنبل والفصوص والخضر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ) لأن هذه الأشياء من أعز الأموال فصارت كالذهب والفضة وفي الاختيار لا يقطع في العجاج مالم يعمل فإذا عمل فيه شيء يقطع فيه ولا يقطع في الزجاج مطلقاً وقيل في المصنوع يقطع ويقطع في العود والمسك والأذهان والورس والزعفران والعنبر لما ذكرنا وقال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير ذكر هشام عن محمد لا يقطع في اللؤلؤ والياقوت ونحو ذلك لأن أصله مباح كك الزرنين ونحوه (و) كذا يقطع في (الأواني) المتخذة من الخشب كالقصاع والحفان (والأبواب المتخذة من الخشب) إذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا يثقل حملها على الواحد لأنه لا يرغب في سرقة الأبواب الثقيلة وإن كانت مربعة على الباب لا يقطع فيها لأنهم غير محرزة وكذا لا يقطع في البواري والآجر والفخار بخلاف الحصير البغدادى حيث قالوا يجب القطع فيها إذا بلغت نصاباً قلت وكذلك الحصير الاسكندراني

هذا (فصل في) بيان أحكام (الحرز) وهو في اللغة الموضع الحزين وهو الموضع الذي يحوز فيه الشيء أي يحفظ وفي الشرع ما يحفظ فيه المال عادة كالدار والحائوت والحية أو الشخص بنفسه والمراد من الحرز ما لا يعتصم به مضيعاً (ومن سرق من ذى رحم محرم) منه لا يقطع لأنه مأذون شرعاً في دخول حرزهم وقال الشافعي يقطع لا طلاق النص وبه قال مالك وأحمد ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم مال غيره لا يقطع لعدم الحرز وبالعكس يقطع لوجوده وينبغي أن لا يقطع في الولاد للشبهة وقوله (لأبرضاع) نفي الحكم السابق يعني يقطع إذا كانت المحرمة بسبب الرضاع والحكم المذكور نفي ونفي النفي إثبات والمعنى أنه إذا سرق من بيت أبيه من الرضاع أو ابنه أو أخيه ونحو ذلك يقطع لعدم الشبهة وعن أبي يوسف أنه لا يقطع إذا سرق من أمه من الرضاع لأنه يدخل عليهم إعادة بخلاف أخيه من الرضاع قال الشارح وقوله لأبرضاع لا حاجة إلى إخراج لأنه لم يدخل في ذى الرحم المحرم قلت ليس كذلك لجواز أن يكون ذارحم من النسب ومحرمان الرضاع فثبت يحتاج إلى إخراج (و) كذا لا يقطع إذا سرق الزوج (من زوجته) كذا إذا سرق الزوجة من (زوجها) لجريان التباس بين الزوجين في الحرز والمال وقال الشافعي في قول يقطع لا طلاق النص وبه قال مالك وأحمد في قول آخر يقطع في الزوج فقط وعن مالك إذا سرق من بيت سوى البيت الذي هم فيه يقطع (و) كذا لا يقطع إذا سرق العبد من (سيده) كذا إذا سرق من (زوجته) أي زوجة سيده (و) كذا إذا سرق من (زوج سيده) لأنه مأذون له في الدخول عادة (و) كذا إذا سرق الرجل من (مكاتبه) لأنه له حق في أكسائه ولهذا لا يجوز له أن يتزوج أمة مكاتبه (و) كذا إذا سرق من (ختنه) وهو زوج كل ذى رحم محرم منه (وصهره) وهو كل ذى رحم محرم من امرأته وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يقطع في الفصلين لعدم الشبهة في المال والحرز وبه قالت الثلاثة وله أن الخلوة معهن مباح والدخول عليهن لازمة

معتاد فاورث شبهة (و) كذا لا يقطع اذا سرق (من معتم) لشبهة (و) كذا اذا سرق من (حمام)  
 لاختلال الحرز هذا بالنظر او بما لا يليل فانه يقطع وعند الثلاثة يقطع مطلقا اذا كان فيه حافظ  
 وعن أبي حنيفة اذا سرق ثوبان تحت رجل في حمام يقطع كالسرق من المسجد وصاحبه عنده  
 وظاهر المذهب انه لا يقطع لانه حرز مكافئ الا انه اختل بسبب الاذن في دخوله فلم يعتبر الحرز  
 بالحفاظ بخلاف المسجد لانه ليس بجورزا صلا فاعتبر فيه الحرز بالحفاظ وأفتى به محمد رحمه الله  
 (و) كذا لا يقطع اذا سرق من (بيت اذن في دخوله) كالحانات وحواليت التجار اذا كانت  
 السرقة نهرا فلو سرق منها لا يقطع وقوله (لم يقطع) جواب المسائل المذكورة كلها (ومن  
 سرق من المسجد متاعا ورثه) أي صاحبه (عنده قطع) لانه محرز بالحفاظ (وان سرق ضيف من  
 أضافه أو سرق شيئا ولم يخرج من الدار) يقطع اما في الاول فلا تنافي لانه لا يقطع في الثاني  
 فلهذا لم يتحقق الاخذ من كل وجه (وان أخرجه) أي الشيء المسروق (من حجرة الى الدار) أي الى  
 صحنها بان كانت الدار كبيرة وفيها اجرة ومنازل وفي كل حجرة مقصورة وهي مكان يستغنى به أهله  
 عن الانتفاع بصحن الدار فيكون أخرجه اليه كإخراجه الى السكة لان مقصوده حرز  
 على حدة (أو أغار) شخص (من أهل الحجرة) على أهل (حجرة) أخرى فيما اذا كانت الدار كبيرة  
 لانها بمنزلة الحجرة بخلاف ما اذا كانت صغيرة فان حكمها حكم مكان واحد فلا يقطع الساكن  
 ولا المأذون له بالدخول فيها اذا سرق من بعض مقاصدها (أو نقب) السارق البيت (فدخل وأفتى  
 شيئا) من متاع البيت (في الطريق) ثم خرج (ثم أخذه) يقطع عندنا وقال زفر لا يقطع لانه ان رماه  
 وتركه أو أخذه غيره لا يقطع فذا اذا أخذه بنفسه ولانما أنه يخرج من الحرز بنفسه فتمت السرقة  
 بخلاف ما اذا تركه لانه مضيع لاسارق أو وجده على حمار فساقه وأخرجه) لان سيرا الحمار مضاف  
 اليه وقوله (قطع) جواب المسائل الاربعة كلها (وان ناول) السارق المسروق شخصا (آخر من  
 خارج) البيت بعد النقب والدخول فيه لم يقطع المناول لانه لم يوجد منه الاخراج ولا الخارج  
 لانه لم يوجد منه هتك الحرز وعن أبي يوسف أن على الداخل القطع على كل حال وأما الخارج  
 فان أدخل يده يقطع والا لا وبه قال الشافعي (أو أدخل يده في بيت) من النقب (وأخذه)  
 فكذلك لا يقطع لما روي عن علي رضي الله عنه الا ان كان نظرية لا يقطع قيل كيف ذلك  
 قال أن ينقب البيت ويدخل يده ويخرج المتاع من غير أن يدخل هو وفيه خلاف أبي يوسف  
 أيضا (أو طر) أي شق (صرة خارجة من كم) فكذلك لا يقطع لان الرباط من خارج فبالطرق  
 يتحقق الاخذ من الظاهر فلم يوجد هتك الحرز ولو كان مكان الطريق حل الرباط ينعكس الحكم  
 لانه كالمسألة وعن أبي يوسف أنه يقطع في الاحوال كلها توضيحه اذا حل الرباط وأخذ  
 الدراهم فان كان الرباط خارجا والدراهم في باطن السكم قطع لانه يحتاج الى أن يدخل يده وان  
 كان الرباط داخل والدراهم في ظاهر السكم حل الرباط لم يقطع والصرة هي الخرقعة التي تشد  
 فيها الدراهم والمراد ههنا هو السكم المشد وفيه الدراهم يقال صررت الدراهم أصرها صرا اذا  
 شدتها (أو سرق من قطار بئر أو) سرق (حالا) من ظهردابة فكذلك لا يقطع لعدم الحرز  
 وقوله (لا) يقطع جواب المسائل الخمس كلها (وان شق الحبل وأخذه منه) أي من الحبل (أو سرق  
 جوالقا) بضم الجيم (فيه متاع و) الحال أن (ربه) أي صاحبه (يحفظه أو نائم) أي على

الحوالت (أو أدخل يده في صندوق) صير في (أو) أدخل يده (في جيب غيره أو) في (كمه فأخذ المال قطع) في الكل لوجود السرقة من الحرز والله أعلم

\* هذا (فصل في) بيان (كيفية القطع وإثباته) \* أي إثبات القطع (تقطع عين السارق من الزند) وهو الرسع لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا أيانهم ما وهي مشهورة بخازن التقييد بها وأما كونه من الزند فلما صح أنه صلى الله عليه وسلم لم يقطع السارق من الزند وهو حجة على من قال يقطع الأصابع فقطوعاً على الخوارج في قولهم يقطع من المنكب (ويحسم) بالحاء المهملة أي يكوى كى يقطع الدم لقوله عليه الصلاة والسلام فاقطعوه ثم احسموه رواء الدارقطني (و) يقطع (رجله اليسرى إن عاد) إلى السرقة لقوله عليه الصلاة والسلام إن عاد فاقطعوه وعليه الإجماع (فإن سرق ثانياً) لا يقطع ولكنه (يحسم حتى) أي إلى أن (يتوب ولم يقطع) في المرة الثالثة وقال الشافعي يقطع يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى لقوله عليه الصلاة والسلام فاقطعوه وبه قال مالك ولما إجماع الصحابة رضي الله عنهم حين حسمهم على رضي الله عنه بقوله إنى لستخى من الله تعالى أن لأدع ليدأيطسبها ورجلا عسى عليها ولم يخرج أحد منهم بالرفوع فدل على عدمه وما رواه لم يثبت قال الطحاوى تتبعنا هذه الآثار فلم نجد شيئاً منها أصلاً ولهذا لم يقتل في الخامسة وإن ذكر فيماروى ولئن صح فهو محمول على السياسة أو على الترخيم ثم شبهه بعدم القطع في الثالثة بقوله (كن سرق) أي كمالاً لا يقطع من سرق (و) الحال أن إجماعهم اليسرى مقطوعة أو شلاء) لأن فيه نفوت جنس المنفعة وهو البطش أو المشى (أو) كانت (أصبعان منها) أي من اليسرى مقطوعة أو شلاء (سواها) أي سوى الإبهام لما ذكرنا بخلاف ما إذا كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شلاء لأن قوتها لا يوجب خلافاً في البطش ظاهراً (أو) الحال أن (رجله اليمنى مقطوعة) لا يقطع رجله اليسرى لما ذكرنا بخلاف ما إذا كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع فإنه يقطع في ظاهر الرواية لأن استيفاء الناقص عنده تعذر الحاصل جائز (ولا يضمن يقطع اليسرى من أمر بخلافه) بأن أمره الحياكم يقطع عنه سواء قطعه أعمداً أو خطأ عن دأب خفيقة لأنه أذله خالفه خير أو فلا يضمن في الأمر لأنه خالف الأمر وبه قال الشافعي ومالك وقال زفر يضمن في الخطأ أيضاً وهو القياس هذا إذا عين له الإمام أو الحاكم اليمنى بأن قال له اقطع عين هذا أو أأطلق بأن قال له اقطع يده ولم يعين لا يضمن القاطع بالاتفاق وكذا لو أخرج السارق يساره وقال هذه يميني لأنه قطعها بأمره هذا كله إذا كان بأمر الإمام وأما إذا قطعها أحد قبل أن يقضى القاضى ولم يؤمر به يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ اتفاقاً وبسقطاً قطع عن السارق لأنه مقطوع اليد ويجب عليه ضمان ما سرق لعدم التطلع حداً (وطلب المسروق منه شرط القطع) حتى لا يقطع وهو غائب لأن الخصومة شرط لظهورها ولا فرق في ذلك بين الشهادة والقرار وقال الشافعي لا حاجة إلى حضوره في الإقرار دون اليمين وقال ابن أبي ليلى لا يشترط حضوره أصلاً وفي البدائع إذا أقر أنه سرق من فلان الغائب يقطع استحساناً ولا ينتظر حضور الغائب وتصديقه وقبل عندهما ينتظر وعند أبي يوسف لا (ولو) كان المسروق منه (مودعاً) بفتح الدال (أو) كان (غاصباً أو) كان (صاحب الربا) وهذا واصل بما قبله يعني الخصومة شرط ولو كان واحداً من هؤلاء فية قطع بخصومته وكذلك بخصومة المستعير

والمستأجر والمضارب والمستبضع والقابض على سوم الشراء والمترهن والاب والوصى ومولى  
الوقف وكل من له يد حافظة وقال زفر والشافعي لا يقطع الا بخصومة المالك لان شبهة الاذن  
بالاخذ والتملك قائمة من المالك فالاقطع لا يجب بالشبهة ولنا ان هذه سرقة ظهرت بحجة كاملة  
بخصومة معتبرة لثبوت حقيهم في الاستناع والميد كالمالك (ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم)  
أى من المودع والغاصب وصاحب الربا كما ترى (لا يقطع) (بطلب المالك او طلب  
(السارق لو سرق من سارق بعد القطع) صورته قطع سارق بسرقة فسرق منه بعد القطع لم  
يكن للسارق ولا للمالك أن يقطع السارق الثاني لان المال غير متقوم بعد القطع في حق الاول  
فلم ينقصه موجه لقطع بخلاف ما اذا سرق منه قبل أن تقطع يده حيث يكون له ولرب المال  
القطع وليس للاول ولاية الاسترداد في رواية وفي رواية له ذلك ليرده على المالك (ومن سرق شيئا  
ورده) أى الشيء المسروق (قبل الخصومة الى مالكة) لم يقطع لان الخصومة شرط لظهور السرقة  
وعن أبي يوسف انه يقطع اعتبارا بما اذا ردّه بعد المرافعة وهذا ظاهر فيما اذا ردّه بعد القضاء  
بالقطع وكذلك اذا ردّه بعد ما شهد الشهود قبل القضاء استحسانا ولو ردّه على ولده أو ذى  
رحمه ان لم يكن في عيال المسروق منه يقطع لعدم الوصول اليه حقيقة وحكما وان كان في عياله  
فهو وكردّه الى المالك فلا يقطع ان كان قبل المرافعة وكذلك الردّه على امرأته أو أجنبي  
مسانهة أو مشاورة أو عبده ولورده الى والده أو جدّه أو والدته أو جدته وليس في عياله لا يقطع  
لان اهول شبهة الملك ولودفع الى عيال هؤلاء يقطع (أو ملكه) أى أو ملك السارق المسروق (بعد  
القضاء) بالقطع لم يقطع أيضا لان الامضاء من القضاء في الحدود ولم يوجد كغيره أوصاف الشهود  
بالعمى والخرس والردّة والفسق في هذه الحالة وعن أبي يوسف انه يقطع وهو قول زفر والشافعي  
وأجد في رواية لوجود السرقة الموجهة لقطع (أو ادعى) السارق (أنه) أى المسروق (ملكه)  
بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة عليه لا يقطع أيضا للشبهة وقال الشافعي يقطع ما لم تقم بينة حتى  
لا ينسد باب الحد (وانقصت قيمته) أى قيمة المسروق (من النصاب) من حيث السعر بعد القضاء  
قبل القطع لم يقطع أيضا وعن محمد أنه يقطع وهو قول زفر والشافعي وأجد لوجود النصاب عند  
الاخذ ولنا ان النصاب لما كان شرطاً لقيامه عند الامضاء ولو نقصت قيمته بنقصان  
العين بأن كانت قيمته يوم سرق عشرة دراهم ويوم القطع أقل فانه يقطع وقوله (لم يقطع) جواب  
المسائل الاربعة (ولو أقرا) أى لو أقر اثنان (بسرقة ثم قال أحدهما عو) أى المسروق (مالي لم  
يقطع) سواء ادعى قبل القضاء أو بعده قبل الامضاء لان السرقة ثبتت على الشركة ونيل الحد  
عن أحدهما برجوعه فأورث شبهة في حق الآخر بخلاف ما لو قال سرق أنا وفلان كذا وفلان  
ينكر حيث يقطع المقر ادم الشركة بتكذيبه وفيه خلاف أبي يوسف هو يقول لانه أقر بفعله  
مشترك وقد بطلت الشركة فلا تثبت وإيهما أن الشركة لم تثبت بانكار الآخر صارفعه له  
كالعدم وعدم فعله لا يحل بالموجود منه كقوله قلت أنا وفلان فلانا وقال الآخر ما قتلت قتاد  
المقر وحده (ولو سرقا) أى ولو سرق اثنان (وغاب أحدهما وشهد) على صيغة المجهول أى شهد  
اثنان (على سرقتهما) أى على أنهما قد سرقا (قطع الآخر) وهو الحاضر لان سرقة ثبتت بالحنة  
وكان أبو حنيفة أو لا يقول لا يجب عليه القطع لان الغائب ربما يدعى الشبهة عنده حضوره ثم

رجع وقال يقطع (ولو أقر عبد بسرقة قطع) عند أبي حنيفة (وترد السرقة الى المسرورق منه)  
 ان كانت قائمة وان كانت هالكة لا يضمن وقالان كان العبد ماذون له أو مكاتباً أو كان المال  
 المسرورق مستهلكاً فكما قال أبو حنيفة وان كان محجوراً عليه والمال قائم في يده فعند أبي يوسف  
 يقطع والمال للمولى الآن يصدقه المولى فيدفع الى المسرورق منه وقال محمد لا يقطع والمال  
 للمالك الآن يصدقه المولى وقال زفر لا يقطع في الوجه كاهما والمال للمولى الآن يكون ماذون له  
 في التجرارة فيصح اقراره في المال أو يصدقه المولى لان اقراره بالقطع يتضرر به المولى فلا يقبل  
 اقراره عليه قلنا صححه اقراره من حيث انه أدى ثم يتعدى الى المالية في ضمنه فيصح ولمحمد ان  
 اقرار المحجور عليه بالمال باطل فلا يقطع به بخلاف الماذون له لان اقراره بما في يده من المال  
 صحيح فيصح في حق القطع تبعاً ولا يبي يوسف أنه أقر على نفسه بالقطع فيصح وعلى المولى بالمال  
 فلا يصح والقطع قد يجب بدون المال كما اذا قال الثوب الذي مع عمر وسرقته من زيد فانه  
 يقطع ولا يصدق اقراره في الثوب ولا يبي حنيفة ان الاقرار بالقطع قد صح لكونه آدمياً فيصح  
 بالمال بناء عليه لان الاقرار يلاق حالة البقاء والمال قيم تابع للقطع حتى تستقطعه الممل  
 باعتبار القطع ويستوفي القطع بعد هلاك المال فاصل هذا الخلاف راجع الى أن المال أصل  
 أو القطع أو كلاهما فعنده القطع هو الأصل والمال تابع وعند محمد المال هو الأصل فلا يثبت  
 القطع بدونه وعند أبي يوسف كلاهما أصل وحكي الطحاوي ان الاقوال الثلاثة مروية عن أبي  
 حنيفة فعوله الأول أخذ به محمد والثاني أخذ به أبو يوسف (ولا يجمع قطع) يد السارق (وضمان)  
 المال عندنا مطلقاً يعني في الهلاك والاستهلاك واليسار والاعسار وعند الشافعي يجمع بينهما  
 مطلقاً لانهما حقان مختلفان في السبب فيستوفي كل منهما لان القطع حق الشرع وسيبه ترك  
 الانتهاء عما ينبغي عنه والضمان حق العبد وسيبه أخذ المال وبه قال أحمد وزفر وعند مالك  
 يجمع بينهما إذا كان السارق موسراً وان كان معسراً فلا وأما اليسار فشرط عند ابن القاسم  
 من حين السرقة الى القطع وعند أشهب الى أن تقام عليه السرقة ولنا قوله عليه السلام لا غرم  
 على السارق بعد قطع يمينه أخرجه الدارقطني رواه أبو حنيفة عن ابن مسعود ولم يرو عن غيره  
 خلاف فان قلت الحديث معلول قال الدارقطني وفي اسناده سعيد بن ابراهيم وهو مجهول ويروى  
 من وجوه كلها لا تثبت ولو سلم احتمال أنه أراد بنفي الغرم نفي العذاب في الآخرة ويحتمل أنه أراد  
 أجرة الحداد ويحتمل أنه أراد نفي الضمان أبداً كما كان في بدء الاسلام ومع هذه الاحتمالات  
 لا يمكن الاحتجاج به اتفق الضمان قلت قول الدارقطني لا يقبل اذا انفرد وانما تكلموا  
 في الحديث من حيث اسناده لانه رواه المسور عن عبد الرحمن بن عوف والمسور لم يلقه وهذا ان  
 ثبت فهو وصفة الارسال والنبي عليه الصلاة والسلام ذكر الغرم منكراً في موضع النبي والنسوة  
 في موضع النبي ثم فمتن عن جميع أنواع الغرم وقال الفقيه أبو اللث في شرح الجامع الصغير  
 روى عن محمد بن الحسن رحمه الله أنه قال انما لم يجب عليه الضمان في الحكم والقضاء وأما فيما  
 بينه وبين الله تعالى فالضمان واجب وهذا القول أحسن (وترد العين لو) كان (قائماً) يعني  
 اذا قطع السارق وكانت المسرورة قائمة في يده ترد على صاحبها التمام ملكه فيما وان كانت  
 هالكة لا يضمن وان استهلكها فكذا في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو المشهور وفي

رواية الحسن عن أبي حنيفة يضمن وعن ابن جماعة عن محمد أنه يفتي بإداء القيمة لأنه أنلاف  
 ما لا يحظو رابغريق ولا يحكم به لأنه يؤدي إلى إيجاب ما ينافي القطع وكذلك في قاطع الطريق  
 إذا أخذ ما لا وقتل نفسه يفتي بإداء الضمان والدية وكذا الباقي لأن السبب قد انعقد وتعذر  
 الحكم إعراض فلا يعتبر في حق انتقوى وفي الكافي هذا إذا كان بعد القطع وإن كان قبله فإن قال  
 المالك أنا أضمنه لم يقطع عندنا وإن قال أنا اختار القطع يقطع ولا يضمن (ولو قطع) السارق  
 (لبعض السرقات) بأن سرق سرقات فهو وليجميعها ثم بعد ذلك (لا يضمن شيئا) عند أبي حنيفة  
 وقال يضمن كافة الألتى قطع بها ولو حضر واجمعا وقطعت يده بحضورهم لا يضمن شيئا بالاتفاق  
 خلافا للشافعي إلهما أن المسقط للضمان القطع وهو حصل للعاصر فلم يوجد لغيره فبقيت أموالهم  
 معصومة وله أن الواجب بالكل قطع واحد حقائقه تعالى فإذا استوفى كان للكل وعلى هذا  
 الخلاف إذا مرق من واحد نصابا جارا ثم قطع لأجل نصاب واحد (ولو شق) السارق (ما سرق)  
 بأن كان ثوبا شقه نصفين (في الدار) قبل أن يخرج منه (ثم أخرجه) وقيمته عشرة دراهم  
 بعد الشق (قطع) عندهما لأن الشق ليس بسبب موضوع للملك شرعا وإنما هو سبب للضمان  
 وإنما ثبت الملك ضرورة أن لا يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة وقال أبو يوسف  
 لا يقطع لأنه أحدث فيه سبب الملك فصار شبهة وهذا الخلاف فيما إذا اختار تضمن النقصان  
 وأخذ الثوب وإن اختار تضمن القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع اتفاقا وهذا إذا كان النقصان  
 فاحشا وإن كان يسيرا قطع بالأبجاع وتكاملوا في الفرق بين الفاحش واليسير فقل إن أوجب  
 الخرق نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش ومادونه يسير وقل ما يصلح الباقي لثوب فهو فاحش  
 واليسير ما يصلح وقل ما ينقص به نصف القيمة فاحش ومادونه يسير وما نوقه استهلاك والصحيح  
 أن الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به شيء من المنفعة بل  
 يعيب به فقط وهذا الخيار ثبت ما لم يكن اتلافا وإذا كان اتلافا فله تضمن جميع القيمة  
 من غير خيار وبذلك السارق الثوب ولا يقطع وحدا لا تلاف إن ينقص أكثر من نصف القيمة  
 (ولو سرق شاة قد بجها) في الدار (فأخرجها) لا يقطع لأن السرقة تمت على اللص ولا قطع فيه  
 (ولو صنع) السارق الذهب أو الفضة التي سرقها (دراهم أو دنانير قطع وردها) أي الدراهم  
 والدنانير إلى المسروق منه عند أبي حنيفة وقال لا تسيل إلى المسروق منه عليها وأصل هذا  
 الخلاف في الغصب في أن الغاصب هل يملك الدراهم والدنانير بهذه الصنعة أم لا بناء على أنها  
 متقومة أم لا فعنده لا يملك لأن لا تتقوم وعندهما يملك لتقومها ثم وجوب القطع عنده لا بشكل  
 لأنه لم يملكها على قوله وقل على قولهما لا يجب القطع لأنه ملكه قبل القطع وقل يجب  
 لأنه صار بالصنعة شيئا آخر فلم يملك عينه وعلى هذا الخلاف لو اتخذ حليما أو أنية (ولو) سرق  
 ثوبا ثم (صبغه حجره قطع لا يرد) أي لا يجب عليه رده (ولا يضمن) أيضا عندهما وقال محمد يؤخذ  
 منه الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه لأن عين ماله قائمة من كل وجه وهو أصل والصبغ تبع  
 فكان اعتبار الأصل أولى وإلهما أن صبغ السارق في الثوب قائم صورة ومعنى فحق صاحب  
 الثوب قائم صورة لا معنى حتى إذا هلك عنده أو استهلكه لا يجب عليه الضمان فكان حق السارق  
 أحق بالترجيح وعند الثلاثة يؤخذ منه الثوب بلا ضمان شيء (ولو) صبغ السارق الثوب

(أو دبره) على صبغة المجهول أي يرذ السارق التوب المروق على مالكه عند أبي حنيفة  
 بما أن الال السواد نقصان عنده وقال أبو يوسف ليس له أخذه لأن السواد زيادة متصلة وقال محمد  
 ذر كالأجر فبرده إلى المالك ويضمن المالك ما زاد المبيع فيه

• هذا (باب) في بيان أحكام (قطع الطريق) •

شرطه في ظاهر الرواية ثلاثة الأول أن يكون من قوم لهم قوة وشوكة والثاني أن لا يكون في  
 مصر ولا في ما بين القرى ولا بين مصرين والثالث أن يكون بينهم وبين المصر مسيرتسفر وعن أبي  
 يوسف أنهم لو كانوا في المصر ليلاً أو في ما بينهم وبين المصر أقل من مسيرة - فربحى عليهم أحكام  
 قاطع الطريق وعليه الفتوى لمصلحة الناس (أخذ قاصد قطع الطريق قبله) أي قبل قطع الطريق  
 ومراوده قبل أن يقتل نفسه وقبل أن يأخذ ما لا قال الشارح الهاء ترجع إلى غير مذكور ومراوده  
 أنه راجع إلى ما قلنا من قولنا قبل أن يقتل نفسه وقبل أن يأخذ ما لا وعذا تعرف جد ابل الضمير  
 يرجع إلى قطع الطريق كما ذكرنا لأن أحوال قاطع الطريق أربعة الأول أن يأخذ قبل قتل النفس  
 وأخذ المال أشار الشيخ إلى ذلك بقوله قبله ثم بين حكم هذا الفصل بقوله (حبس حتى يتوب) أقوله  
 تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والمراد منه والله أعلم بالتوزيع على الاحوال  
 لتفاوت الجنايات ففي الحالة الأولى عو الحبس وهو النقي المذكور في الآية المذكورة لأن الحبس  
 نقي لهم ودفع لفسادهم وعند مالك الامام مخير أي تشي شاء من هذه الجزئة فعل بكل واحد من  
 الجناية لأن كلمة أو تقتضي ذلك قلنا انما مقابلها بالجنايات فاقضت الانتسام وعند الشافعي ينقي  
 من البلد وعنه يجبس ستة أشهر وعنه يجبس سنة وعند أحمد يشرد ولا يترك في بلديا ويأوى إليه (وإن  
 أخذ) قاطع الطريق (مالم يعصوما) بأن كان لم يأذم واحترزه عن مال المستامن فانه غير  
 معصوم (قطع يده ورجله من خلاف) وهي الحالة الثانية المذكورة في الآية وهي أن يؤخذ بعد  
 ما أخذ المال ولم يقتل النفس وأصاب كل واحد منهم نصابا فانه يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى  
 وعند مالك أي مقدار سرق قطع (وإن قتل) قاطع الطريق نفسا محرمة ولم يأخذ المال (قتل حداً)  
 أي من حيث كونه حداً حق الله تعالى (وإن عفا الولي) أي ولي المقتول وهو واصل بما قبله أي  
 ولو عفا الأولياء لم ينفذ إلى عفوهم وشرطه أن يكون القتل موجبا للقصاص من مباشرة الكل  
 وقال الشافعي الواجب قصاص لأنه قتل بازا قتل قلنا القطع حق الله تعالى فكذا القتل لأنه  
 قسبه وتسمية جزاء يشعر بذلك لأنه اسم لما يجب لله تعالى وهذه هي الحالة الثالثة (وإن قتل) قاطع  
 الطريق نفسا (وأخذ) المال وهي الحالة الرابعة وحكمها ما ذكره بقوله (قطع) يده ورجله من  
 خلاف (وقتل وصلب) فالحاصل أن الامام مخير عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه بين أمور  
 ثلاثة إن شاء قطع وقتل وصلب على ما مر ذكره وإن شاء قتل فقط أشار إليه بقوله (أو قتل) وإن شاء  
 صلب أشار إليه بقوله (أو صلب) وكل هذه الأفعال على صبغة المجهول وفاء لها في الحقيقة وهو  
 الامام ويقول أبي حنيفة قال زفر وعند محمد يقتل أو يصلب ولا يقطع وأبو يوسف معه في المشهور  
 وعن أبي يوسف أنه يصلب مطلقا يعني قبل القتل وبعده وعند الشافعي واحد يصلب فقط ولا يقطع  
 وعند مالك أن كان جادا يصلب والا فلا (ويصلب) قاطع الطريق حال كونه (حيث ثلاثة أيام  
 (ويبيع) أي يطن (بطنه برمح حتى يموت) لأن هذا أبلغ في الردع وعن الطحاوي أنه يقتل ثم

يصلب وهو قول الشافعي ولا يترك أكثر من ثلاثة أيام لأنه يتغير ويؤذي الناس وهو الأصح عند  
 الشافعي وعن أبي يوسف أنه يترك حتى يتقطع ويسقط لاه أبلغ في الإرداع وعن أحمد يترك بقدر  
 ما يحصل انتشهر وعن مالك هو مقوض إلى رأي الإمام (ولم يضمن) قاطع الطريق (ما أخذ) من  
 المال بعد ما أقيم عليه الحد كما في السرقة الصغرى (وغير المباشر) من قطاع الطريق (كالمباشر)  
 في الأخذ والقتل حتى تجرى أحكامه على الكامل بمباشرة بعضهم وقال الشافعي لا يحد إلا بالمباشرة  
 كحد الزنا ولأنه حكم يتعلق بالحاربة فيستوى فيه الرد والمباشر كاستحقاق السهم في الغنمة  
 (والعصا والخجر) في القتل (كأن يمتد) لأن قطع الطريق يحصل بالقتل بأي آلة كانت بل يأخذ  
 المال بغير قتل أو بمجرد الإخافة على ماله بخلاف القصاص لأنه بقصد القتل والقصد مبطن  
 لا يعرف فيستدل عليه باستعمال آلة القتل (وان أخذ) قاطع الطريق (مالا وجرح قطع) يده  
 ورجله من خلاف (وبطل) حكم (الجرح) لأنه لما وجب الحد حقاً لله تعالى واستوفى بقطع اليد  
 والرجل سقطت عصمة النفس حقاً للعبد كما سقطت عصمة المالك (وان جرح) قاطع الطريق (قطعة)  
 أي ولم يقتل ولم يأخذ مالا لا يحد لأن هذه ليس فيها حد فلا يسقط حق العبد فيقتص فيما منه  
 قصاص وبأخذ الأرض في غيره وذلك إلى الأولياء (أو قتل) قاطع الطريق نفساً (فتاب) قبل أن  
 يؤخذ فذلك لا يحد لله توبة ويصير الأمر إلى الأولياء في القصاص والأرض على ماله (أو كان  
 بعض القطع غير مكلف) بأن كان صلياً أو مجنونا فذلك لا يحدون كلهم لأن اجزائية واحدة قائمة  
 بالحد فكان فعل البعض بعض العلة فلا يتقرب عليه الحكم وعن أبي يوسف إذا باشر العقلاء منهم  
 القتل يحد الباقيون لأن المباشر هو الأصل حتى إذا كان المباشر هو الصبي أو المجنون فالحكم  
 بالعكس وبه قالت الثلاثة وفي قوله غير مكلف إشارة إلى أن المرأة إذا قطعت الطريق تجرى عليها  
 الأحكام وقيل لا لأنها تكون قاطعة طريق لأن بينهما الاتصال للعراب وعن أبي يوسف أنها تقطع  
 ولا تصلب والآخر في هذا كالصبي خلافاً لأبي يوسف (أو) كان بعض القطع (ذا رحم محرم من  
 المقتول) عليه فذلك لا يحدون لأن القاذلة كالحزقة قد حصل الخلل في الحرز في حقهم فسقط  
 الحد وسواء كان المال المأخوذ مشتركاً بين من قطع عليهم الطريق أو غير مشترك وهو الصحيح  
 وعند الثلاثة يحد كغيرهم وإذا سقط الحد كان القصاص والتضييع إلى الأولياء (أو قطع بعض  
 القاذلة على البعض) فذلك لا يحدون لأن الحرز واحد فصارت القاذلة كبيت واحد (أو قطع)  
 شخص الطريق ليلاً أو نهاراً (بمصر) أي في مصر (أو) قطع ليلاً أو نهاراً (بين مصرين) فذلك  
 لا يحدون لأن قطع الطريق يقطع المارة ولا يتحقق ذلك في مثل هذه الأماكن لأن الغوث يلحقهم  
 ساعة فساعة فلا يمكنهم المكث فيه وعند الشافعي يكون قاطع الطريق في المصر لوجود حقيقة  
 القطع وعن أبي يوسف إن قصدوا في مصر بالسلاح تجرى عليهم أحكام قطاع الطريق  
 وإن قصدوا بالجرا والخشبة فإن كان خارج المصر فذلك الحكم لأن الغوث لا يلحقهم وإن كان  
 بقرب منه وإن كان في المصر فذلك بالليل لأن الغوث لا يلحقهم وإن كان بالنهار لا يجري  
 عليهم أحكام قطاع الطريق واستحسن المشايخ هذه الرواية وبه يفتي وقوله (لم يحد) جواب  
 المسائل المذكورة من قوله وإن جرح إلى هنا وإذا لم يحد يكون الأمر للأولياء أشار إليه بقوله  
 (فأقام) أن اقتصر (الولي) أي ولي المقتول في المسائل المذكورة إن شاء (أو عفا) عنهم



في القصاص والمال جميعا لان الحق له (ومن خنق في المصر غير مرة) اراد انه عمل الخنق عادة له  
(قتل به) أي بسبب ذلك سياسة دفعا للشرم وقتته عن العباد وفي قوله غير مرة إشارة الى انه  
لا يقتل مرة واحدة وقال في الهداية ومن خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلة عند أبي حنيفة  
وفي الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل خنق رجلا لا بخنقة خنقا حتى  
قتله قال فالدية على عاقلة فان وجد وقد خنق غير مرة في المصر وغير المصر فلا امام أن يقتله  
وذكر الخنقة من الخواص وأراد بها أن القصاص لا يجب مع ذلك وقال نفرا الاسلام البزدوى  
خنقة الخناق هي الورث وما يجري مجراه وايس ذلك بشرط امكنه شي على العادة

\* هذا (كتاب) في بيان أحكام (السير) \*

وهو جمع سيرة وهي الطريقة خيرا كان أو شرا ومنه سيرة العمرين أي طريقتهم واسمى هذا  
الكتاب بذلك لانه يجمع سير النبي صلى الله عليه وسلم وطريقه في مغازيه وبره الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم وما نقل عنهم في ذلك (الجهاد) هو بذل الطاقة وتحمل المشقة في سبيل الله لاعلاء  
كلمته ونصرة دينه وهو (فرض كفاية) أما كونه فرضا فلقوله تعالى اقتلوا المشركين وغيرهم من  
الآيات التي فيها الامر بقتالهم ولقوله عليه السلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وأما كونه كفاية فلا نه لم يشرع لعينه اذ هو قتل وفساد في نفسه واما ما شرع  
للاعلاء كلمة الله تعالى واعزاز دينه ودفع الفساد عن العباد فاذا حصل من البعض سقط عن  
الباقي كصلاة الجنازة ورد السلام وأشار بقوله (ابتداء) الى أن قتال الكفار فرض  
وان لم يسدونا المأمرون النصوص وقال الثوري لا يجب الميـدونا ويجوز القتال في الاشهر  
الحرم وقال عطاء لا يجوز قلنا تحريم القتال في الاشهر الحرم منسوخ واتصاه على الطرـفة  
بتقدير في أي في ابتداء الامر منا وان لم يكن منهم (ان قام به) أي بالجهاد (بعض) من الناس  
(سقط عن الكل) أي عن الذين جاهدوا والذين لم يجهدوا وهذا حكم فرض الكفاية  
أن البعض اذا قام به يسقط عن الباقي كما ذكرنا (والا) أي وان لم يقيم به البعض (اغوا) أي  
اثم الكل (بتركه) لانه واجب على الكل فيأثمون بتركه (ولا يجب) الجهاد (على صبي) لعدم  
الخطاب (وامرأة وعبد) لاشتمالها على الجدة الزوج والمولى (وأعمى ومقعور واقطع) أي  
مقطوع اليدين لعجزهم (واللازم) (و) الجهاد (فرض عين ان هجم) أي غاب (العسوق) فحينئذ  
يتعين على الكل (فتخرج المرأة والعبد بلاذن زوجها وسيده) لان الفروض المتعينة  
متقدمة على حق المولى والزواج أصله صلاة الفرض وكذا الولد يخرج بغير اذن والديه وفي غير  
النفير العام لا يخرج الابا ذنهما وكذا كل سفر فيه خطر وان لم يكن فيه خطر فلا بأس بأن يخرج  
بغير اذنهما اذا لم يضيعهما والاجداد والجدات مثلهم ما عند عدمهم ما وكذا المدين لا يخرج  
الابا ذن الدائن الا في النفير العام (وكره الجمل) يضم الجمل وهو الذي يضربه الامام على الناس  
لذين يخرجون الى الجهاد (ان وجد في) أي شئ من مال الغنيمة الموضوع في بيت المال  
لانه يشبهه الاجر على الطاعة فحقه محرمان فيكره ما أشبهه (والا) أي وان لم يوجد في بيت  
المال (لا) يكره الجمل لاسان الحاجة وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم درهما من صفوان

عند الحاجة بغير رضاه وعرضي الله عنه كان يغزي العزب عن ذي الحلية ويعطى الشاخص  
 فرس القاعد وقيل يكره أيضا والصحيح الأول والثاخص هو الذاذب إلى العدو وأصله من  
 شخص من مكان إلى مكان إذا سار في ارتفاع فاذا سار في حده ورفعه وهابط كذا قاله ابن دريد  
 (فان حاصرناهم) أي الكفار (ندعوهم إلى الاسلام) أو لا ماروي عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما أنه قال ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم ما قط الادعاءهم رواد أجمد (فان أسلموا)  
 كففتنا عن قتالهم لحصول المقصود (والآ) أي وان لم يسلموا ندعوهم (إلى) أداء (الجزية)  
 لما روى أنه عليه السلام كان اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أمره به في حديث فيه طول  
 رواد أجمد ومسلم والترمذي وصححه هذا في حق من تقبل منه الجزية كأهل الكذب والمنجوس  
 أو عبدة الاوثان من العجم وأما من لا تقبل منه كالمزديين وعبدة الاوثان من العرب فلا ندعوهم  
 إلى أداء الجزية لعدم الفائدة اذ لا يقبل منهم الا الاسلام (فان قبلوا) أداء الجزية (فليس مالنا)  
 من المنافع (وعليهم ما علينا) من المضار (ولا نقاتل من لم تبلغه الدعوة) يفتح الدال وكذا  
 في الدعوة إلى الطعام وأما في التسبب فكسر الدال كذا لكافة العرب الاعدي الرباب فانهم  
 يكسرون دعوة الطعام ويفتحون في التسبب وقيل الفتح في الطعام والضم في الحزب والكسر  
 في التسبب وانما لا نقاتل من لم تبلغه الدعوة (إلى الاسلام) لما روينا ومن فأنلهم قبل الدعوة  
 يأثم للنبي عنه ولا يغرم خذلا للشافعي (وندعونديا) أي استجبنا يا وحو نصب على التمييز (من)  
 بلغته الدعوة مبالغة في الانذار ولا يجب ذلك لما روى عن البراء بن عازب أنه قال بعث رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم رهطاً من الانصار إلى أبي رافع فدخل عبد الله بن عتيك بيته ليلا فقتله  
 وهو نائم رواد أجمد البخاري وفي المحيط تقديم الدعوة إلى الاسلام على القتال كان في ابتداء  
 الاسلام حين لم ينتشر الاسلام ولم يستفرض وأما بعد ما انتشر واستفاض وعرف كل مشرك إلى  
 ماذا يدعي يحل له القتال قبل الدعوة (والآ) أي وان لم يقبلوا الجزية (نسبهم بالله تعالى) عليهم  
 (ونحوهم بنصب المجانيق) على حصونهم وأسوار مدائنهم وهو جمع منجنيق لما روى الترمذي  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف وأحرق رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بؤرة كان فيها نخل وهو بضم الباء الموحدة موضع من بلد بني النضير (و) نحوهم أيضا  
 بأنواع الحراب نحو (حرقهم) بالنار وأحرق دوزهم وأمتعهم ونحو ذلك (وغرقهم) بتسيب  
 المياه على دوزهم وبساتينهم وعلى أنفسهم أيضا (وقطع أشجارهم وفساد دوزهم) أو بارسال  
 الدواب فيها أو اطلاق النار ونحو ذلك (ورمهم) بالنبال والحجارة لأن في هذه الاشياء الحاق  
 الكبت والغلبة ونحو ذلك شملهم وهذا كله بالاجماع الا في رواية لكشافعي وأجمد تفعل بهم  
 ما يفعلونه بنا وقوله (وان تترسوا ببعضنا) وأصل عما قيله يعني يجوز رميهم وان كانوا تترسوا  
 ببعض المسلمين الذي عندهم من الاسرى والتجار لأن دفع الضرر العام يجوز مع الضرر الخاص  
 ولكن يقصدون بالرمي الكفار لأن التميز بالنمة ممكن وهو معنى قوله (ونقصهم) أي الكفار  
 حتى لو أصيب منهم لم يجب عليه الكفارة ولا الذب عنه الثلاثة لا يرمون ان تترسوا بهم اذ علم  
 أنهم مسلمة ونبه الآن يخافوا انهم زاعم قبيح الكفارة والذبة عند الاصابة وبه قال الحسن  
 (ونهبنا) أي نهانا الشارع (عن اخراج مصحف) اخراج (أمر أفي سرية) وهي اربعة مائة

رجل حال كونهما (يخاف عايمهما) لما فيه من تعريض المصحف على الاستحقاق وهو المراد بقوله عليه السلام لا تسافر وأما القرآن في أرض العدو وقيل فأرض القرآن وتعريض المرأة على المضاع والقضائح وإن كان العسكر عظيمًا فلا بأس باخراجهما لأن الغالب عليه السلامة (و) نهينا أيضًا عن (عذر) أي خيانة ونقض عهد (وغاؤل) وهو السرقة في المغنم (و) عن (مثله) أي ما هو أن يجتمع المقتول أو يقطع عضو منه لقوله عليه السلام لا تقتلوا ولا تغتربوا ولا تقتلوا أولادكم رواه أحمد وابن ماجه وفي الاختصار انتهى بعد الظفر بهم ولا بأس به قبله لأنه أبلغ في كبتهم واضربهم وهذا حسن (و) نهينا أيضًا عن (قتل امرأة) لما يرى أنه عليه السلام نهى عن قتل النساء والصبيان رواه البخاري ومسلم وآخرون (و) عن قتل (غير مكاف) مثل الصبيان والجنابين لما روينا (و) عن قتل (شيخ فان) لقوله عليه السلام لا تقتلوا شيخا فانيا الحديث رواه أبو داود (و) عن قتل (أحمي ومعه) لعدم تحقق الحرب منهما وقال الشافعي يقتل لأن وكذلك الشيخ (الآن يكون أحدهم) أي أخذ هؤلاء الذين لا يجوز قتلهم (ذا رأى) أي صاحب رأى وتدبير (في) أمر (الحرب أو) يكون أحدهم (ملكًا) حينئذ يقتل لأن في قتله كسر شوكتهم وإزالة ضررهم عن المسلمين وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل دريد بن الصمة وكان ابن مائة وعشرين سنة وقيل ابن مائة وستين لأنه كان صاحب رأى وهو أحمي (و) نهينا أيضًا عن (قتل أب مشرك) لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليست البسطة بالقتل من المعروف (وليأب الابن) يعني لينتقم عنه إذا أدرك في الصف أو غيره (ليقتله غيره) لحصول المقصود بقتل غيره وإن لم يكن ثمة من يقتله لا يمكنه من الرجوع حتى لا يعود سر باعلينا ولا كنهه يلجئه إلى مكان يستسك به حتى يحيى غيره فيقتله وإن قصد الأب قتله ولم يكتفه دفعه إلا بقتله فلا بأس بقتله لأن هذا دفع عن نفسه وهوله أن يدفع أباه المسلم بالقتل إذا قصد الأب قتله فالنكافر أولى وكذا أنه إن يؤثر حياته ألا ترى أنه لو كان لابن ما يكتفي أحدهما فلا بد أن يشربه وإن كان الأب يموت عطشا ولهذا يحبس الأب بنفقة ولده دون دينه ومع هذا الوقت لا يجب عليه شيء لعدم العاصم وأجداده وجداته من قبل الأب والام كابويه ولا يكره قتل أخيه وشاله وجمعه المشركين بخلاف أخيه الباغي حيث لا يجوز له قتله وكذا يجوز له قتل ابنه الكافر لأنه لا يجب احبائه ولهذا لا يجب عليه نفقة ابنه المارب (ونصالحهم) أي الكفار (ولو) كان الصلح (بمال) يؤخذ منهم أو يدفع إليهم (إن) كان الصلح (خيرًا) في حق المسلمين لقوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها أي أن مالوا إلى الصلح بخلاف ما إذا لم يكن فيه خير لأنه يكون ترك جهاد صورة ومعنى وهو فرض فلا يجوز تركه من غير عذر ثم المال الذي يؤخذ منهم بالصلح يصرف مصارف الجزية (ونفذ) أي تنقض الصلح بعد حصوله (لو) كان نقضه (خيرًا) لأن المصلحة لما بدأت كان النقض جهادًا ويكون النسخ على الوجه الذي كان الأمان فإن كان منتشرًا يجب أن يكون النسخ كذلك وإن كان غير منتشر فإن أمنهم واحد من المسلمين سرًا فكفى بذلك الواحد وهو على قياس الأذن بالجرح إذا ما حلهم مدة قرأى نقضه قبلها أو أمانًا إذا مضت المدة يطل الصلح بعضهم فلا ينبت إليهم وإن كان الصلح على جعل فنقضه قبل مضى المدة رده عليهم بمحضته (ونقاتل) بعد الصلح (الآن لو خان ملككم) لأن النسخ لنقض العهد وقد انتقض بالخيانة منهم (و) يصلح

(المرتدين بلا) أخذ مال) منهم لان الاسلام من جرحهم بخلاف ما قالهم طه عافيه اذا كانت فيه مصلحة وانما يؤخذ منهم مال لانه يشبه الجزية وهم لا تقبل منهم الجزية فكذا أخذنا (فان أخذ) المال منهم على الصلح (لم يرد) عليهم لان أموالهم غير موصومة (ولم يبع سلاحهم) أى من أهل الحرب لورود النهى فيه وكذا السكران والخدود والرقيق سواء قبل الصلح أو بعده (ولم يقتل من أمتهم) منهم (حر أو حررة) لان أمان واحد حر من المسلمين كافر أو واحدا أو جماعة صحيح لقوله عليه السلام ذمة المسلمين واحدة يسيئ بها أدناهم رواه احمد الذمة العهدية وأدناهم أى أقلهم عبد أو هو الواحد وأجاز عليه السلام أمان أم حاني رجل من المشركين يوم فتح مكة فباراه البخاري ومسلم وأحمد وانما قيد الجزية في الواحد لان الرقيق ليس من أهل الجهاد (وبعد) الامام أمان الواحد (لو) كان (شركيا) بأن كان فيه مفسدة رعاية له مع المسلمين وبودية الامام لا تفتراده برأيه (وبطل أمان ذمي) لانه منهم بهم (و) أمان (أسير وتاجر) لانهم أمة واحدة وان تحت أيديهم فلا يمتنعونهم ما والايمان يكون من الطوف وكذا أمان المسلم الذي أسلم فيهم ولم يهاجر اليها (و) أمان (عبد محجور) عليه (عن الغمال) عندهما وعند محمد يجوز أمانه لاطلاق ما روينا به قال الشافعي ومالك وأحمد في رواية وذكر الكرخي أن أبا يوسف مع محمد وإيهما انه نصرت على المولى وانه لا يعرى عن احتمال الضرر والله أعلم

\* هذا (باب) في بيان أحكام (الغنائم وقسمتها) \*

(ما) أى كل بلد (فتح الامام) من بلاد الكفر (عنوة) يعنى قهرا وغلبة واتصافا على التمييز فهو محتر فيه ان شاء (قسم بيننا) أراد بين الغنائم بعد اخراج الخمس (أو أقرأ عليها) عليها (وضع الجزية) على رؤسهم (واخراج) على أراضيتهم وقال الشافعي ليس له ذلك لانها صارت للغنائم بواسطة استيلائهم وقهرهم فلا يجوز أخذها منهم وبه قال أحمد في رواية ولما ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال أما والذي نفسي بيده لو لأن أترك الناس بيانا ليس لهم من شئ ما ففتحت قربة الا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر لى كنى أتركها خزانة لهم يقتسمونها رواه البخاري وفعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق ما ذكرنا بموافقة الصحابة ولم يشكر أحمد على ذلك فكان ذلك اجماعا من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولوطيات أنفسهم بوقف أراضيا عليهم بقية ما عند الشافعي وأحمد وعند مالك في رواية وأحمد في رواية تصير وقتنا عليهم بنفس الظهور وعندهما يخير الامام بين القسمة والوقف وقال بعض أصحابنا الاولى القسمة بين الغنائم عند حاجتهم فان لم تكن لهم حاجة تعدلوا نواب المسلمين وهذا كله في العقار وأما المنقول وحده فلا يجوز به المن عليهم لانه لم يرد في الشرع (وقتل) الامام (الأسرى) ان شاء كما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فانه قتل مقاتلتهم واستبق ذرايرهم (أو استرق) الامام أى جعلهم ارقاء ففعل الشرع مع اتباع المسلمين بهم (أو تركه) الامام هؤلاء (أحرارا) حال كونهم (ذمة لنا) أى للمسلمين يضع عليهم الخراج كما فعل عمر رضي الله عنه الا من مشركى العرب فانه لا يقبل منهم الا السبى أو الاسلام وكذلك المرتدون على ما يجيى ان شاء الله تعالى (وحرم ردهم) أى رد الامرى (الى دار الحرب) لان فيه تقويتهم على المسلمين وعودهم حربا عليهم (و) حرم (الفداء)

قوله بيانا يباين  
ثابتهم ما شدة قال  
المجدوهم بيان واحد  
وعلى بيان واحد  
ويختلف أى طريقة  
٥١

أيضا عند أبي حنيفة يعني لا يجوز أن يفادي الامام بالاسارى أى لا يعطى أسارا هم ويستنفذ  
 هم أسارى المسبيين من أيديهم - وقال لا يجوز مفاداة الاسارى بالاسارى المسبيين وأما المفاداة  
 بالمال فلا يجوز عندنا وقال الشافعي يجوز الامر ان لقوله تعالى فاما من بعد واما فداء أى  
 فائتاتون منا وما تفقدون فداء عن محمد لا بأس به عند الحاجة وهو رواية عن أبي حنيفة  
 وعن أبي يوسف يجوز ذلك قبل القسمة لابعدها قلنا نسخ ذلك بأية السيف وله ما فى جواز  
 مفاداة الاسارى بالاسارى ان فى ذلك تخليص المسلم من يد الكافر وذلك أولى من قتل الكافر  
 أو الانتفاع به وله ان المفاداة اعانة لاعداء الدين وقوية لهم بعود الاسارى اليهم - ثم جربا علينا  
 ودفع شر الحرب أولى من استنفاد الاسير المسلم (و) حرم (المن) على الاسارى ايضا وهو  
 أن يطأهم بجنايا غير أخذت - وقال الشافعي يجوز لما فعله عليه السلام من المن على بعض  
 الاسارى يوم بدر وبه قال مالك وأحمد ولنا قوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدوهم وهذا  
 ناسخ لما رواه (و) حرم أيضا (عقر مواش) وهو قطع عراقيها لانه مشقة وقال مالك تعقر  
 الا لا ينفع بها وقوله (شق ارجحها) جلة وقعت مصفة لمواش يعنى اذا عاد الامام الى دار  
 الاسلام وله غنم مواش عجزوا عن سوقها معهم واخراجها عن دار الحرب لا تعقر ولا تترك  
 أيضا غنمك (تسبح وتحرق) لان ذبح الحيوان لغرض صحيح جائز وفي ذبحها كسر شوكة  
 الاعداء واعداءهم - هذه المنفعة المرغوبة فيها وانما تحرق بعد الذبح قطع المادة الانتفاع  
 وعند الشافعي يتركها هذا ولا يذبحها وبه قال أحمد ولنا ما قلنا وتحرق الاسلام وما لا يحرق  
 منها يذبح فى مكان لا يتقون عليه كى لا ينقروا به او ان تعذر نقل السبي يقتل الرجال منهم وقضى  
 الذرارى فى مضينة حتى يموتوا جوعا وعطشا كى لا يعود ضررهم علينا بالتبوء (و) حرم أيضا  
 (قسمة الغنمة فى دارهم) أى فى دار اهل الحرب وقال الشافعي يجوز بعد استقرا الهزيمة  
 وهذا بناء على أصل وهو أن الملك لا يثبت قبل الاقرار بالدار الاسلام عندنا وعند يثيب ويبنى  
 على هذا مسائل منها اذا لحقتهم مدد قبل الاقرار بالدار بشاركونهم عندنا خلافا له ومنها  
 ان واحدا من الغنائم لو وطئ أمة من السبي فولدت فادعاه لا يثبت نسبه عندنا خلافا له فيجب  
 العقر وتقسيم الامه والولد والعقربن الغنائم ومنها اجوازيه فعندنا لا يجوز خلافا له ومنها  
 ما اذا مات واحد قبل الاقرار بالدار لا يورث نصيبه عندنا خلافا له ومنها ما لو أنف واحد من  
 الغزاة شيئا من الغنمة يضمن عندنا خلافا له ومنها ما لو قسم الامام الغنمة لاجتماع ادول الحاجة  
 الغزاة لا يصح عندنا خلافا له وبقوله قال مالك وأحمد الآن مال الكافال تؤخر قسمة السبي الى  
 دار الاسلام ثم حرم قسمة الغنمة فى دارهم حتى قواهم ما عند محمد يكره اعادة تنزيه وقيل جائز  
 بالاتفاق لانه فعل محتمد فيه وقد اضا وقيل اذا قسم عن اجتهاد جاز بالاتفاق وان قسم لاجن  
 اجتهاد فهو موضع الخلاف (لا) تحرم قسمة الغنمة (للا بداع) أى لاجل أن يؤدعها عند الغنائم  
 بأن لم يجد ما يحمل عليها الغنائم فقسما يذبح ايداع يصملوها الى دار الاسلام ثم يربحها  
 منهم ويشترىها بينهم فان أبوا أن يجمعوا أو اجبرهم على ذلك بأجرة المنزل فى رواية السير الكبير لانه  
 دفع ضرر عام فيحمل ضرر خاص كالواستاجر دابة شهر فاضت المدة فى المفازة أو استأجر سفينة  
 فاضت المدة فى وسط البحر فانه قد عدا على ما اجارة أخرى بأجر المنزل ولا يجبرهم فى رواية السير

والله اعلم عندنا كتب عليه ما من صوابه لا يفتن كالحق الثابتة وان يلقى غيرهما

الصغير لانه لا يجبر على عقد الاجارة ابتداء كما اذا انقضت دابته في المفازة ومع رقبته دابة لا يجبر  
على الاجارة بخلاف ما استقسم دية قاته بناء وليس يابتداء وهو أهل منه (و) حرم أيضا (بيعها)  
أي بيع الغنائم (قيلها) أي قبل القسمة وعند الثلاثة تباع والنجة عليهم ما روى عنه عليه السلام  
لا يحل لأمري يومن بالله واليوم الآخر أن يتناع معنما حتى يقسم ولأن يلبس ثوبان في  
المسكين حتى اذا أخافه رقبته فسه ولا أن يركب دابة من في المسكين حتى اذا أعجفها رذهارواه  
أحمد وأبو داود (وشرك) أي اشتراك (الرد) بكسر الراء وسكون الال المهملة وهو المعين من  
اردأت أي أعفت وفلان رد فلان أي معينه (والمدقها) أي في الغنمة لاستوائهما في السبب  
الذي هو مجاوزة الدوب القاصلي بين دار الاسلام ودار الحرب على قصد القتال وقال الشافعي  
لا يشاركم المدد بعد انقضاء القتال وهذا مبني على أن السبب هو المجاوزة عندنا وهو د  
الوقعة عنده على ما يجبي ميانه ان شاء الله تعالى (لا) بشر (السوق) وهو الذي يخرج  
مع العسكر للبيع والشراء (بلا قتال) فان قاتل يشاركهم لانه بيانة القتال فله ان قصده  
القتال والتجارة تباع له بخلاف ما اذا لم يقاتل وفي قول للشافعي يسهم له لانه شهد الوقعة  
(و) لا يشرك أيضا (من مات فيها) أي في دار الحرب قبل أن يخرج الغنمة الى دار الاسلام  
(و) اذا مات (بعد الاخر ازيدارنا) أي بدار الاسلام (يورث نصيبه) وعند الشافعي يورث  
اذا مات بعد استقرار الهزيمة وبه قال مالك وأحمد وهو مبني على الاصل المذكور (وينتفع  
فيها) أي في دار الحرب (بعلف) الدابة (وطعام) سواء كان مهيأ لأكل أو لا يكون حتى يجوز  
ذبح المواشي من البقر والغنم والخزير ولكن يرذون جلودها في الغنمة وكذلك أكل الحبوب  
والسكر والفواكه الرطبة واليابسة والسمن والزيت وكل شيء هو مأكل عادة (وحطب  
وسلاح ودهن) ينتفع الدال أي دهن أبدانهم أو حوافر دوابهم للصلب لما روى عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أنه قال كان نصيب في مغازينا العسل والغنم فناكحه ولا نزع به رواه البخاري  
وفي رواية لا يتناولون الا الحاجة لانه مشترك وعند الشافعي وأحمد في قول لا يجوز الا دحان  
ولا التداوي بالادوية والسكر والافانيد وعند مالك لا ينتفع في غير القوت وهذا الاطلاق في حق  
من لهم في الغنمة أو من يرخص له منها غنما كان أو نسيروا بطعم من معه من الاولاد والنساء  
والمعاليك وكذلك المدد لان لهم ما فيها ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا أن يكون خبز الخطة  
أو طبخ اللحم فلا بأس به حيث قد لانه ملكه بالادوية وما لا يؤكل عادة لا يجوز له أن يتناوله مثل  
الادوية والطيب ودهن البنتسج وما أشبه ذلك والباء في قوله (بالقسمة) تتعلق بقوله وينتفع  
أي ينتفع بهذه الاشياء بالقسمة بينهم (ولا يتبعها) أي الاشياء المذكورة لانهما تأكل بالاخذ  
وايضا أبيع التناول للضرورة فان باع أحد شئ من ذلك رقبته الى الغنمة (وبعد الخروج منها)  
أي من دار الحرب (لا) ينتفعون بالاشياء المذكورة لزوال الضرورة (وما) أي الذي (فصل)  
في يد من الذي كان أخذه قبل الخروج من دار الحرب لينتفع به (ردته الى الغنمة) بعد الخروج  
الى دار الاسلام لزوال حاجته وهذا قبل القسمة وبعد ها اذا كان غنيا تصدق بعيته ان كان  
فانما وبقية ان كان هالكًا والفقير ينتفع بالعين ولا شيء عليه ان ذلك لانه لما عذر الرذهار  
في حكم القطة (ومن أسلم منهم) أي من أهل دار الحرب في دار الحرب (أبرز) باسلامه (نفسه)

وطفله) أى أولاده الصغار لوجود العاصم وهو الاسلام فلا يجوز قتله ولا استرقاقه وأولاده الصغار تبع له فليقتلوا به هذا اذا أسلم قبل أن يأخذه المأون وان أسلم بعده فهو عبد لانه أسلم بعد انعقاد سبب الملك (و) كذلك أحرز (كل مال معه) لما ذكرنا (أو) كان ماله (ودبعة عند مسلم وأذى) فكذلك يحرزها اذ يد المودع عنده (ودن ولده الكبير) يعنى لا يحرز لانه حربى (وزوجته) لانها حربية غير تابعة له فستترك (وجاهها) لانه جزء منها فليقتلها فى الرق وعند الشافعى لا يكون الحمل فيما لانه مسلم تبعه لاييه كالولد المنفصل وبه قال مالك وأحمد قلنا المسلم يسترق تبعا كولد الجارية من غير مولاها فـ كان هذا فى حق التبعية بمنزلة البقاء والاسلام لا ينافى بقاء الرق بخلاف المنفصل لعدم الجزئية (و) دون (عقارها) لانه ليس بيده فيكون فيما وقال الشافعى هو له ولا يكون فيما لانه في يده كالمثقول وهو رواية عن محمد وعن أبى يوسف روايتان أيضا (و) دون (عبد المقاتل) لانه لما تمرد على مولاه خرج من يده وما كان غصبا فى يد حربى أو ودبعة فى وكذا اذا كان فى يده مسلم أو ذى غصبا عند أبى حنيفة وقال محمد لا يكون فيما وأبو يوسف معه فى رواية ومع أبى حنيفة فى أخرى والله أعلم

هذا (فصل) فى بيان كيفية القسمة (للراجل سهم) بالاجماع (وللفارس سهمان) عند أبى حنيفة وقاله ثلاثة أسهم لقول ابن عمر رضى الله عنهم أنه عليه السلام أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهمان رواه الجماعة وبه قالت الثلاثة وله قول يجمع بين جارية رضى الله عنه قسمت خير الى أن قال انه عليه السلام أعطى الفارس سهمين والراجل سهم واحد وأبو داود وحديث ابن عمر محمول على التنقيص كما روى أنه عليه السلام أعطى سبعة بن الاكوع سهم الفارس والراجل رواه أحمد ومسلم بعنه (ولو) كان (له) أى للفارس (فرسان) وهو واصل بما قبله أى لا يعطى للفارس الاسهمان ولو كان له فرسان أو أكثر وقال أبو يوسف يسهم لفرسين لانه عليه السلام أعطى الزبير رضى الله عنه خمسة أسهم ولهم ما أنه عليه السلام لم يسهم ليوم خير لصاحب الفارس الا فرس واحد والصحيح من حكاية الزبير أنه أعطاه أربعة أسهم سهم ماله وسهم الامه مقيمة وسهمين لفرسه رواه أحمد فلا يلزم حجة ولئن صح فهو محمول على التنقيص كما ذكرنا (والبراذين) وهو جمع برذون وهو فرس العجم (كاعتاق) بكسر العين جمع عتيق وهو الفرس العربى وانما استويا لان ارباب العتق يضاف الى جنس الخيل وهو شامل للعربى والبرذون والهجين والمقرف والهجين ما يكون أبوه من الكواذن وأمه من العربى والمقرف بضم الميم وسكون القاف وفتح الراء فى آخره فاء وهو ما يكون أبوه عربيا وأمه من الكواذن وهو جمع كودن وهو البرذون يوكف ويشبه به البليد (لا) يسهم لصاحب (الراحلة) والبغل (لان) الارهاب لا يقع بهما اذ لا يقاتل عليهما (والعبرة) أى الاعتبار (للفارس والراجل عند المجاوزة) أى مجاوزة الدرب القاصل بين دار الابلام ودار الحرب حتى لو دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه وقاتل راجلا استحق سهم الفارس ولو دخل راجلا فشتى فرسا استحق سهم الراجل وعن أبى حنيفة انه يستحق سهم الفارس وعند الشافعى يعتبر كونه راجلا أو فارسا حال انقضاء الحرب لان سبب الاستحقاق هو القهر والقتال فوجب اعتبار حال المقاتل عند ذلك وبه قال مالك وأحمد ولنا أن الوقوف على شهود الواقعة منعسر فأقيم المجاوزة التى

بهما لمقتهم الخوف مقامهما (ولم يولد المرأة والصبي والذي الرضخ) بالمجتمعين وهو النصيب  
 يعطى لهم على حسب ما يراه لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يغزو بالنساء فيسداوين الجرحى ويحذين من الغنمة وأما بسهم فلم يضرب لهم وقال  
 أيضا لم يكن للمرأة والعبد سهم إلا أن يخذل من غنائم القوم ورواه أحمد ومسلم والمكاتب كأعبد  
 وانما يرزق له ولأهله إذا كانوا يقاتلون والمرأة وإن كانت عابرة من القتال طبعها وإن  
 مداواتها الجرحى فأنتم مقام القتال والذي لا يعطى له النصيب إلا بالقتال أو بدلالته على  
 الطريق ولا يبلغ بالرضخ السهم إلا في دلالة الذي فأنه يزاد على السهم إذا كان في دلالة منفعة  
 عظيمة لأن ما أخذ من أجره يعطى بالغام بالغ ولا يلزم التساوى أو التمييز فأنهم (لا) يعطى له ولأهله  
 (السهم) لما روي أن قت روى الترمذي أنه عليه السلام أسهم لقوم من اليهود فأنزلوا معه  
 ولأصبيان وروى أحمد وأبو داود والنسائي أيضا قالت كلهم محمول على الرضخ (والنخس) بعد قسمة  
 أربعة الانخاس يكون (للسبي والمساكين وابن السبيل) يعطى لكل واحد منهم سهم لقوله  
 تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى والسبي والمساكين  
 وابن السبيل وعند الشافعي يقسم الخمس أنخاسهم لذوي القربى وسهم النبي صلى الله عليه  
 وسلم بخلفه فيه الإمام ويصرفه إلى مصالح المعايين والباقي للثلاثة وبسبب روى في ذوي القربى  
 فقهرهم وغنيمهم ويقسم بينهم لذلك كمثل حظ الأنبياء ويكون ذلك لابي هاشم وبني المطالب  
 ولا يكون لغيرهم لأنه لم يفرق في الكتاب ولا في السنة بين الغني والفقير وإنما أن الخلفاء  
 الراشدين قسموه على نحو ما فأنما يعض من الصحابة فكان اجماعا وبه بين أن قسمته عليه  
 السلام لم تكن بطريق التيمم (وقدم) ذوق (القربى) أي فقراء ذوي القربى يقدمون على  
 الأصناف الثلاثة أشار إليه بقوله (الفقراء) بالرفع على أنه بدل من قوله ذوق القربى (منهم) أي  
 من ذوي القربى (عليهم) أي على الأصناف الثلاثة وهم السبي والمساكين وابن السبيل  
 فالخاصة أن يتأذى ذوي القربى يدخلون في سهم السبي والمساكين وذوي القربى يدخلون  
 في سهم المساكين وأبناء السبيل يدخلون في سهم أبناء السبيل وإن كان ذوي القربى  
 يقدمون على الطوائف الثلاثة ترجيحاً للقرابة (ولاحق لا غنياتهم) أي أغنياء ذوي القربى لما  
 ذكرنا من الخلاف فيه (وذكر الله تعالى) في الخمس بقوله فأن لله خمسه (للتبرك) بأسمه في افتتاح  
 الكلام لأن الكل له وهو غير محتاج إلى شيء (وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته) لأنه  
 كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده وعند الشافعي يصرف سهمه إلى الخلفة وعنه يصرف سهمه  
 إلى مصالح الدين وهو قول أحمد وعن الشافعي أنه يرد إلى بقية الأصناف (كالصفي) أي كسقوط  
 الصفي بفتح الصاد وكسر الفاء وتشديد اليا وهو الذي كان عليه السلام يصطفيه في الغنمة من  
 درع أو سيف أو جارية وكانت صفيه من الصفي رواه أبو داود وهذا مجمع عليه (وان دخل جمع)  
 أي جماعة من المعايين (ذو منعة) أي قوة وشوكة (دارهم) أي دار أهل الحرب (بالاذن)  
 الإمام (خمس ما أخذوا) منهم لأنه ما خوذ من دار الحرب فأن غنمة فيخمس وعند الثلاثة  
 لا يخمس إلا بالاذن فقط (والأ) أي وإن لم يكن الجمع صاحب منعة (لا) يخمس ما أخذوا  
 لأنه اختلاس وسرقه ولو دخل واحد أو اثنان باذن وأخذ شيئا لا يخمس في رواية وعلى المشهور



يخمس لانه بالاذن التزم نصرهم بالامداد قصار كالنخعة (وللامام أن ينقل) يعني يعد بزيادته  
على سهمه (بقوله من قتل قبيلة) سماه قبيلة باعتبار ما بول اليه كما في قوله تعالى اني اراي  
أعصر نخرا (فله سلبه) أي سلب القليل ويجي عن قريب تفسيره (و) أن ينقل أيضا (بقوله  
للسرية) وهي أربعة أمة رجل (جعات لكم الربع بعد الخمس) لانه يحرض على القتال وهو  
مندوب اليه قال الله تعالى يا أيها النبي حرض المؤمنون على القتال وحرض عليه السلام  
بالتفصيل على القتال فقال من قتل قبيلة عليه ينة فله سلبه رواه أحمد والبخاري ومسلم ونقل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الربع بعد الخمس في رجعتهم رواه أحمد وأبو داود وكان ينقل عليه  
السلام في البداية الربع وفي الرجعة الثالث رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وقوله بعد الخمس  
ايمن على سبيل الشرط ظاهر لانه لو نقل بربع الكل جاز وانما وقع ذلك اتفاقا لا ترى أنه لو نقل  
للسرية بالكل جاز فهذا أولى ثم قد يكون التفصيل بغير ما ذكرهنا كالدرهم والدنانير أو بقول  
من أخذ شيئا فهو له ويدخل الامام نفسه فيمن قتل قبيلة فله سلبه استحسانا لانه ايمن من باب  
القضاء وانما هو من باب استحقاق الغنيمة بخلاف ما اذا قال من قتلته أنا فلي سلبه حيث  
لا يستحق لانه خص نفسه به فصار متهما بخلاف ما اذا قال من قتل منكم قبيلة فله سلبه حيث  
لا يدخل لانه ميز نفسه فيهم ثم انما يستحق السلب بقتله اذا كان المقتول مباحا قتله حتى لا يستحق  
السلب بقتل النساء والصبيان والمجانين ويستحق بقتل المريض والاجير منهم والتاجر  
في عسكرهم والذي الذي نقض العهد وخرج اليهم (وينقل بعد الاخراج) أي بعد احرار  
الغنيمة (من الخمس فقط) لان حق الغنائم قد تأكد فيه بالاخراج في الدار وهذا كان يورث غنمه  
لومات فلا يجوز ابطال حقهم وعند الشافعي ومالك لا ينقل من الخمس أيضا (والسلب للكل)  
أي لجميع الجند (أن لم ينقل) الامام به للقاتل وقال الشافعي هو للقاتل اذا كان من أهل  
أن يسلم له وقد قتله مقبلا لانه أكثر قتلا فيخص به اظهار التفاضل بينه وبين غيره وبه قال  
أحمد ولنا أنه مأخوذ بقوة جيش الاسلام فكان غنيمة الاسلام فوجب أن يقسم ثمة  
الغنائم (وهو) أي السلب (مركبه) أي مركب المقتول (وثيابه وسلاحه وما معه) على  
الدابة من ماله في حقيقته أو في وسطه وما عد ذلك فليس بسلب وكذلك ما كان مع غلامه  
على دابة أخرى

\* هذا (باب) في بيان أحكام استيلاء الكفار بعضهم على بعض \*

(سبي الترك) أي كفارهم ووجه تركي (الروم) أي نصارى الروم وهو جمع رومي (وأخذوا  
أموالهم ملكوها) لأن أموالهم مباحة والاستيلاء على المباح سلب الملك (وملكوا نحن)  
أي المسلمون (ما نجد من ذلك) أي من الذي سبناه الترك من الروم (وأخذوه من أموالهم  
ان غلبنا عليهم) أي على الترك لانهم لما ملكوهم وأموالهم التحقوا بسائر أموالهم  
فكانت عليهم سائر أموالهم فكان هذا المال (وان غلبوا) أي الكفار والعياد بالله (على  
أموالنا وأسرزوا بدارهم) أي بدار أهل الحرب (ملكوها) وقال الشافعي لا يملكونها  
لأن هذه الاشياء مخطورة ابتداء واتسها والمخطورة لا يمتنع سبب الملك ولنا أن غنيمة مال المسلم

اتكفنه من الاتفاغ به وبعد الاسر ازيد ادهم زال عنه والاصل في الاموال الاباحة  
 فعملكموها (وان غلبنا عليهم) أى على الكفار الذين غلبوا على أموالنا وأحرزوها بدارهم  
 (فن وجدملك قبل القسمة) أى قبل قسمة الامام الغنية بين المسلمين (أخذه) أخذنا (مجانا)  
 يعنى بغير شئ (و) أن وجدته (بعدها) أى بعد القسمة يأخذه (بالقيمة) ان شاء لورود الحديث  
 في رواية ابن عباس هكذا وقال الشافعي يأخذه مجانا في الوجهين وعن أحمد لاحق المالك  
 بعد القسمة (و) يأخذه (بالتن لو اشتراه) أى الشئ الذي وجدته صاحبه بعد القسمة (تاجر)  
 دخل دارهم (منهم) أى من أهل الحرب ان شاء وان شاء تركه لان أخذه منه مجانا يستلزم الضرر  
 في حق التاجر هذا ان اشتراه بنقد وان اشتراه بعرض أخذه بقيمة ذلك العرض ولو كان  
 البيع فاسدا يأخذه بقيمة نفسه وكذا الوهبه العذر وقوله (وان فقأ عينه) واصل بما قبله أى  
 وان قلع عين العبد المأسور في يد التاجر بعد الشراء (وأخذ) التاجر وهو المشتري من العذر  
 (أرضه) أى أرض العبد أى أرض عينه ولا يحط شئ من الثمن لان الاوصاف لا يبقا باله اشئ من  
 الثمن في ملك مبيع بعد القبض وعن محمد تسقط حصاة الارش من الثمن كما في الشفيع اذا هدم  
 المشتري البناء وقطع الشجر (فان تكررا الاسر والشراء) بأن أمر عذو عبد رجل فاشتراه  
 رجل تاجر فأدخله دار الاسلام ثم أسره العذر ثانيا فأدخله دارهم فاشتراه رجل آخر فأدخله  
 دار الاسلام (أخذ) المشتري (الاول من) المشتري (الثاني بمنته) ثانيا (ثم) اذا أخذه هو يأخذه  
 المالك (القديم بالثمنين) أى الثمن الذي اشتراه به الاول من الحربي والثمن الذي اشتراه به الثاني  
 من الحربي ان شاء لان المشتري الاول قام عليه بالثمنين أحدهما بالشراء الاول والثاني  
 بالتقليص من المشتري الثاني ولو أراد المالك القديم أن يأخذه من المشتري الثاني ليس له ذلك  
 لان الاسر الثاني لم يرد على ملكه وكذلك لو كان المشتري الاول غائبا وهو المأسور منه ثانيا  
 لما ذكرنا وكذا لو اشتراه المشتري الاول من التاجر الثاني ليس للمالك القديم أن يأخذه لان حق  
 الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن ملك المشتري ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجديد  
 منه (ولا يملك كون) أى الكفار بالغلبة (حزنا ومدبرنا وأم ولدنا ومكاتبنا) أى لان المحلل للمالك  
 هو المال وهو لا يلبسوا بمال وقال مالك وأجدعك مدبرنا ومكاتبنا يأخذهما السيد بالقيمة  
 وعن مالك يفدى الامام أم الولد والا يأخذها سيدها بالقيمة ولا يدعها في أيديهم (وعك) نحن  
 أى المسلمين بالغلبة (عليهم) أى على الكفار (جميع ذلك) أى من الحر والمدبر وأم الولد  
 والمكاتب لهم لان الشرع أسقط عنهم جزاء جنائيتهم وجعلهم ارقاء (وان ند) أى هرب  
 (اليهم) أى الى الكفار (جل فاحذروه ملكوه) لتحقيق الاستيلاء عليه (وان أبى) أى هرب  
 (اليهم قن) أى رقيق فاحذروه (لا) يملكونه عند أبي حنيفة لانه لما انفصل من دار الاسلام  
 ظهرت يده على نفسه وقالا يملكوه بالاستيلاء كسائر الاموال وبه قال مالك وأجدوا اذا لم يثبت  
 الملك في العبد عند أبي حنيفة يأخذه المولى القديم بغير شئ مغنوما كان أو مشتري أو وجدته  
 بعد ما أسلم من في يده أو بعد ما صار ذميا ولكن ان وجدته مغنوما بعد القسمة يعرض من كان  
 في يده من بيت المال وليس له على المالك جعل الآبق لانه عامل لنفسه برغمه لانه يدعى أنه ملكه  
 سواء كان غاريا أو مشتريا (فلو أبى) العبد (بغير من ومنازع فاشترى رجل كله) أى كل ما ذكرنا

من العبد والفرس والمتاع (منهم) أى من الكفار (أخذ) المالك (العبد) أخذنا (مجاناً) بغير  
 شئ (و) أخذ (غيره) أى غير العبد وهو الفرس والمتاع (بالتن) عند أبى حنيفة وقالوا يأخذ العبد  
 أيضاً بالتن إن شاء بناء على الأصل المذكور (وإن ابتاع) أى وإن اشترى كافر (مستأمن  
 عبيدنا مؤمننا وأدخله دارهم) عتق عند أبى حنيفة وعندهما لا يعتق لأن دار الحرب لا ينالها  
 الملك فيبقى في يده عبد أعلى ما كان وكان استحقاق الإزالة بالمبيع وقد انتهت بالدخول إلى دار  
 الحرب وله أنه استحق الإزالة عن ملك الكافر كي لا يبقى تحت ذل ولا يذهب ماله بلا عوض مادام  
 في دار الإسلام وإذا عاد إليه أسقطت عصمته وبغز القاضي عن إخراجهم عن ملكه فيعتق  
 (أو آمن عبدة) أى في دار الحرب (فجاءنا) أى العبد يعنى خرج إلى دار الإسلام أو إلى عسكر  
 المسلمين (أو ظهرنا) أى أو غلبنا (عليهم) أى على أهل الحرب الذى هو عندهم عتق أيضاً  
 لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الطائف  
 من خرج إليه من عبيد المشركين رواه أحمد وقوله (عتق) جواب المستأمنين جميعاً  
 كما ذكرناه والله أعلم

### \* هذا (باب) في بيان أحكام (المستأمن) \*

هو فاعل من استأمن إذا طلب الأمان (دخل تاجراً) أى تاجر المسلمين (ثمة) أى دار الحرب  
 (حرم تعرضه شئ) من الدماء والأموال (منهم) أى من أهل دار الحرب إنهم عليه السلام  
 عن الغدر إلا إذا غدر ملكهم بأخذ الأموال أو الجس أو غيره فمنهذله التعرض فيجوز أخذ  
 أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستبيح فر وجهم فإن الفروج لا تحتل إلا بالملك ولا ملك قبل  
 الإحراز بالدار إلا إذا وجد أمر أنه المأسورة أو أم ولده أو مدبرته ولم يبطأ أهل الحرب لأنهم  
 لا يمكنهم بالاستيلاء غير أنهم إذا وطأها يكون شبهة في حقهم فيجب عليهم العتق فلا يجوز له  
 أن يبطأ حتى تنقضي عتقتهن بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يبطأها وإن لم يبطأها  
 الحرب لأنهم ما كانوا فاصرت من جلة أموالهم (فلما أخرج) التاجر منهم (شياً) إلى دار  
 الإسلام (ملكه) ملكاً (مخفولاً) أى خيماً الحق السبب وهو الاستيلاء على مال مباح غير أنه  
 حصل بسبب الغدر فأوجب ذلك خيماً فيه (فيتصدق به) أى بذلك الشئ الذى أخرجه  
 (فإن أدانه) أى التاجر (حربى) يعنى باعه شيئاً بالدين (أو أدان) التاجر (حربياً) بأن باعه شيئاً  
 بالدين (أو غضب أحدهما) أى التاجر أو الحربى (صاحبه) بأن أخذ التاجر من الحربى شيئاً  
 بالغصب أو الحربى من التاجر (وخرجاً) أى التاجر والحربى (الينا) أى إلى دار الإسلام  
 ونحوهما كما عند الحاكم (لم يقض) الحاكم (بشئ) لاحدهما على الآخر لأن القضاء يستدعى الولاية  
 ويعتدها ولا ولاية وقت الادانة أصلاً ولا وقت القضاء على المستأمن لأنه ما التزم حكم الإسلام  
 فيما مضى من أفعاله والغصب كالادانة ولكن يبقى المسلم برد المغيصوب ولا يقضى عليه وقال  
 أبو يوسف يقضى بالدين على المسلم دون الغصب (وكذلك لو كانا) أى لو كان المتصاحبان  
 (حربين) وقد كانا (فعلاً ذلك) أى ما ذكر من الادانة والغصب بأن أدان أحدهما الآخر  
 أو غضب (تم استأمننا) أى خرجا إلى دار الإسلام مستأمنين لما ذكرنا (وإن خرجا) أى الاثنان

المذكور ان حال كونهما (مسكين) ونحيا كما عند حاكم (قضى بالدين بينهما) لوقوعه صحيحا  
 بتراضيهم ولثبوت الولاية حال القضاء لالتزامهما الاحكام بالاسلام (لا يقضى بالغصب)  
 لان الغاصب ملكه لو ورود الاستيلاء على مال مباح ولا يؤمر بالرد لان ملك الحرب بالغصب صحيح  
 لا خيب فيه بخلاف المسلم المستامن اذا غصب منهم حيث يؤمر بالرد لخيب في ملكه لانه ملكه  
 بالخيانة ولا يقضى عليه به لما ينفا (مسلمان مستأمان) من الكفار في دار الحرب  
 بعد دخولهما (قتل أحدهما صاحبه) عدا أو خطأ (تجب الدية في ماله والكفارة في الخطأ)  
 دون العمد وعند الثلاثة تجب الدية في الخطأ والقصاص في العمد وعن أبي يوسف يجب  
 القصاص عليه لان بدخول دار الحرب لا تبطل العصمة ولما ان دار الحرب دار باحة الدم  
 فيصير ذلك شبهة وجوب الكفارة والدية في الخطأ بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير  
 رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وانما تجب الدية في ماله لان العاقلة لا قدرة لهم على الصيانة  
 مع تبين الدارين وانما تجب الدية في العمد في ماله لان العاقلة لا تعقل العمد لما عرف  
 في موضعه (ولاشئ) من الدية والقصاص (في الاسيرين) اذا قتل أحدهما الآخر (سوى  
 الكفارة في) القتل (الخطأ) عند أبي حنيفة لان الاسير متهور في أيديهم ودار الحرب ليس  
 بدار استغناء أحكام الاسلام وعندهما عليه الدية في ماله في العمد والخطأ لانهما من أهل دارنا  
 حقة فكانا كالمستأمنين المسلمين الا أنه لا يجب القصاص لانه ليس موضع استيفاء العقوبات  
 والدية في ماله لعدم العاقلة وبه قالت الثلاثة ثم شبه هذه المسئلة بالخلافية بين أصحابنا بالمسئلة  
 الاتفاقية بينهم الخلافية بينهم وبين غيرهم بقوله (كقتل مسلم) أي كالمشئ غير الكفارة في الخطأ  
 في قتل مسلم (مسلمان) قد كان (أسلمة) أي في دار الحرب لانه غير متهور لعدم الاحراز  
 بالدار وعند الشافعي يجب القصاص بقتله عدا والدية بقتله خطأ لانه قتل نفسه معصومة  
 وبه قال مالك وأحمد

هذا (فصل) في بيان ما بقي من أحكام المستأمن (لا يمكن المستأمن) أي الذي يدخل من أهل  
 الحرب بأمان (فيما) أي في دار الاسلام من الإقامة (سنة وقيل له) أي للمستأمن (ان أقت  
 سنة) فأنت ذمي (توضع عليك الجزية) والاصل فيه أن الكافر لا يمكن من إقامة دأعة في دارنا  
 الا باسترقاق أو جزيه لانه يبقى ضررا على المسلمين ويمكن من الإقامة اليسيرة لان في منعها قطع  
 المنافع من الميرة والجلب وسرقة باب التجارات فحصل بينهم ما بسببه لانهما مدة تجب فيها الجزية  
 (فان مكث بعده) أي بعد أن قيل له ان أقت سنة توضع عليك الجزية (سنة فهو ذمي) لالتزامه  
 الجزية فتعتبر المدة من وقت التقدم اليه لامن وقت دخوله دار الاسلام وللامام أن يقدوله أقل  
 من ذلك اذا رأى كالشهر والشهرين فاذا أقامها بعد ذلك صار ذميا وفي الميسر بوضوح  
 عند أقامته في دار الاسلام سنة وان لم يتقدم اليه الامام (فلم يترك) أي الحربى المذكور  
 بعد ذلك (أن يرجع اليهم) أي الى أهل دار الحرب لان في رجوعه اليهم ضررا بالمسلمين لعوده  
 حربا عليهم (كما) لا يترك أن يرجع اليهم (لو وضع عليه الخراج) بشراء الارض الخراجية  
 والتزامه بمباشرة الزراعة أو تعطيلها عنهم مع التمكن وهو الصحيح لان الشراء قد يكون للتجارة  
 وفيه اشارة الى أنه لا يصير ذميا بمجرد وضع الخراج عليه وقيل يصير ذميا بنسب الشراء

لانه حينئذ صار ملتزماً بحكم من أحكام الاسلام (أو تكفت) أي تزوجت الحرية المستأمنة  
(دعياً) في دارنا نصير ذميمة فلا تترد أن ترجع اليهم لان التزمت المقام معه وهما مجزود  
التزوج نصير ذميمة لانها تابعة للرجل في السكنى (لا عكسه) أي ليس عكس حكم الحرية  
اذا تزوجت ذميمة مثل حكم الحربي والعكس أن يتزوج حربي ذميمة لا يصير ذمياً لعدم التزامه  
المقام في دارنا لكنه من طلاقها فلا ينفع اذا خرج الى دار الحرب (فان رجوع) الحربي  
المستأمن (اليهم) أي الى أهل دار الحرب (و) الحال ان (له وديعة عنده مسلم أو ذمى أو) له (دين  
عليه) أي على المسلم والذي (حرف دمه) بالعود الى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين  
أو الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول لان حكم أمانه في حق ماله لا يبطل  
(فان أسير) الحربي المذكور (أو ظهر عليهم) أي على أهل دار الحرب التي هو فيها هم (فقتل)  
الحربي المذكور (سقط دينه) لان اليد عليه لا تكون الا بواسطة المطالبة وقد بطلت فصار  
ملكاً لمن عليه اسبق يده ولا يصير مائلاً لانه يملك قهره فلا يتصور في الدين (وصارت وديعته شيئاً) أي  
غنيمة للمسلمين لانها في يده حكمها نصير في نفسه كما اذا كانت في يده حقيقة وعند أبي يوسف  
أنها نصير لملك المودع لان يده فيها أسبق فكان بها أحق ولو كان له رهن فعند أبي يوسف  
يأخذ المودع يدينه وقال محمد بن يعقوب في يمينه الدين والفاضل لبيت المال (وان قتل) الحربي  
المذكور (و) الحال أنه (لم يظهر عليهم) أي على أهل دار الحرب الذي هو فيها هم (أو مات) حتف  
أنفه (فقرضه ووديعته لورثته) لان حكم الامان باق لعدم بطلانه فتدعي ورثته لانهم قاتلون  
مقامه بخلاف المسئلة الاولى لان نفسه لما كانت مغنومة تبعها ماله لان ما في يده مودعه كيد  
وهنا نفسه لم نصير مغنومة فكذلك ماله فكانه مات والمال في يده (فان جاءنا حربي) حال كونه  
(بأمان و) الحال أن (له زوجة ثمة) أي في دار الحرب (وولد) صغاراً وكباراً (ومال عنده مسلم وذمى  
وحربي فأسلم هذا) أي في دار الاسلام (ثم ظهر عليهم) أي على أهل دار الحرب التي هو منها هم  
(فألكل) أي زوجته وولده وماله الذي عنده مسلم وذمى وحربي (في) أي غنيمة لعدم يده على هذه  
الاشياء (وان أسلم) الحربي المذكور (غنة) أي في دار الحرب (لجاءنا) أي خرج الى دار الاسلام  
(فظهر عليهم) أي على أهل دار الحرب الذي هو منها هم (فولده الصغير حرم مسلم) تبعه (وما) أي  
الذي (أو دعه عند مسلم أو ذمى فهو له) لان يدهما كيد بخلاف ما اذا كان عند حربي لان يده غير  
صحيحة ولا محترمة على مائتر (وغیره) أي غير ما ذكر من ولده الصغير ووديعته التي عنده مسلم أو  
ذمى وهو زوجته وأولاده الكبار وعقاره ووديعته التي عند الحربي (في) لعدم العصمة وعدم  
التبعية (ومن قتل مسلماً خطاً أو لولي له) أي لانه مقتول (أو قتل) حرياً جاءنا) أي خرج الى دار  
الاسلام (بأمان فأسلم فدينه) أي فدينه المقتول في الوجهين (على عاقلة) أي عاقلة القتال  
وأخذ ذلك (للامام) ليضعه في بيت المال لانه نصب ناظر للمسلمين وهذا من النظر (وفي) القتل  
(العمد) في المسئلة المذكورة الواجب هو (القتل) قصاصاً (أو الدية) صلحاً ينظر فيه  
الامام فأبهم ما رأى أصح فعل (لا) يجوز (العفو) مجازاً لان نصرة مقيم بالانظر فلا يجوز له  
ابطال حق المسلمين بغير عذر وكذا لو كان المقتول اقطاعاً للامام أن يقتل القتال عندهما  
خلافاً لأبي يوسف

هذا (باب) في بيان أحكام العشر والخراج والجزية (بيان مصادرها)

(أرض العرب) وهي ما وراء نيف العراق إلى أقصى هجر باليمن طولا ومن جسدته وما والاها من الساحل إلى حد الشام مرضا (وما) أي الأرض التي (أسلم أهلها) عليه والتسليم كبير باعتبار الفلقة ما (أو فتح عنوة) أي قهر أو غلبة (وقسم بين الغائين عشرين) أما أرض العرب فلا نية عليه السلام والخلفاء من بعده لم يأخذوا الخراج من أرض العرب وأما ما أسلم أهلها عليه أو فتح عنوة فلا حاجة إلى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر الباقية لأن فيه معنى العبادة حتى يصرف مصادف الزكاة ويشتد فيه النية (والسواد) وهي أرض العراق سميت به لخضرة أنجبارها وزرعها (وما) أي الأرض التي (فتح عنوة) والتسليم كبير باعتبار ما كاذرنا (وأقر أهلها عليه أو صلحهم) الإمام (خراجية) لأن عمر رضي الله عنه حين فتح السواد وضع عليهم الخراج بمحض من الصحابة رضي الله عنهم ووضع على مصر حين فتحها عمرو بن العاص رضي الله عنه واجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام واستثنى مكة مشرفة الله تعالى من هذا فإن النبي صلى الله عليه وسلم اقتضاه عنوة وتركها لأهلها ولم يوظف عليهم الخراج ثم أرض السواد لم يملكها لأهلها عندنا وقال الشافعي ليست بمملوكة لهم وإنما عرفت على المسلمين وأهلها مسماة بجزية وقال مالك وأحمد في رواية وقد رد هذا أبو بكر الرازي في كتابه الأحكام من عشرة وجوه (ولو أحيى) أرض (موات) وهي أرض تعذر زرعها لانقطاع ماء أو غلبته عليها فغير مملوكة بعمدة عن العامة وعند محمد والثلاثة يعتبر عدم الارتفاق لا البعد (باعتباره) أي قريب ما أحياه فإن كانت إلى الخراج أقرب فهي خراجية وإن كانت إلى العشر أقرب فهي عشرية وهذا عند أبي يوسف لأن حيز الشيء يعطى له حكمه واعتبره محمد بما يحيا به فإن كان أحياء يترأون من مستخرجة أو بالأنهار والعظام التي لا يملكها أحد كان عشريا وكذا إذا أحياءها مياه السماء وإن كان يهر تحتها كنهرا المالك ونهر يزدجر كان خراجيا لأن سبب النماء والحياة هو الماء فيمكن اعتباره أولى وهذا التفصيل في حق المسلم وأما الكافر فيجب عليه الخراج مطلقا (والبصرة عشرين) لاجتماع الصحابة على ذلك والقياس أن تكون خراجية لأنها افتتحت عنوة وأقر أهلها عليها من جده أراضى العراق ولكن ترك ذلك بإجماعهم (وخراج جريب) وهو ستون ذراعا في ستمين ذراعا بذراع كسرى وأنه يزيد على ذراع العامة بقبضة قبل هذا جريب سواد العراق وفي غيرها بغيره على ما هو المتعارف عندهم وقيل الجريب بقوله (يصلح للزرع) لأنه إذا لم يصلح للزرع لا يجب شيء وقوله (صاع) خبره قوله وخراج جريب وهو أربعة أمماء والمائة مائة وستون درهما وقوله (ودرههم) عطف عليه ويعطى الدرهم من أجود النقود (و) الخراج (في جريب الرطبة) وهي البرسيم والقرطم في لغة أهل مصر وفي الغاية الرطبة اسم للضيق مادام رطبا (خمس دراهم) (و) الخراج (في جريب الكرم) المتصل (والتخل المتصل) وهو الذي انفصل بعضها ببعض على وجه تكون كل الأرض مشغولة به (عشرة دراهم) لأنه المنقول عن عمر رضي الله عنه فإنه بعث عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما فحسبوا سواد العراق فبلغت ستة وثلاثين ألف ألف جريب ووضعوا على نحو ما ذكر بمحض من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبر فكان

اجماعا وعند الشافعي في جريب بر أربعة دراهم وشعير درهمان وعند أحمد فيهما صاع ودرهم  
وعنده وعند الشافعي في جريب رطبة ستة دراهم وفي جريب نخل وكرم وزيتون ثمانية دراهم  
وعند مالك لا تقدير في الكل بل بحسب الطاقة وما ليس فيه توظيف عمر رضى الله عنه مما سوى  
ما ذكرنا كالزعفران والبسبستان يوضع عليه بحسب الطاقة اعتبارا بما وضعه عمر رضى الله عنه  
ونهاية الطاقة أن يبلغ الواجب نصف الخارج ولا يزد عليه لأن التخصيف عين الانصاف  
(وان لم تعلق) الأرض (ما وظيف) مما ذكرنا على كل جريب من الانصاف المذكورة (نقص)  
أى الذى وظيف عليها ألا ترى الى قول عمر رضى الله تعالى عنه اعلمكم اجلها ما لا يطبق فاعلا  
بل اجلها ما يطبق ولوزن الاطقات وانه دالم لجواز النقصان وبه قال مالك وأحمد خلافا  
للشافعي (بخلاف الزيادة) يعنى لا يجوز الزيادة على ما وظيف وان اطقات وهو قول أبي يوسف  
وعوروا به عن أحمد لأن عمر رضى الله عنه لم يزد لما أخبر بزيادة الطاقة وقال محمد بن عيسى  
للزيادة بالنقصان وبه قالت الثلاثة (ولا يخرج) بواجب (ان غلب على أرضه) أى على أرض  
الخارج (الماء أو انقطع) الماء عنها لعدم التحكم من الزراعة كالأرض السبخة التي لا تثبت  
شياء (أو أصاب الزرع آفة) لهلاكه الخارج قبل هذا اذا لم يبق من السنة مقدارا ما يمكنه  
أن يزرع الأرض ثانيا وأما اذا بقي من المدة قدر ذلك فلا يسقط والمراد بالاصطلام أيضا  
أن يذهب كل الخارج أما اذا ذهب بعضه فان بقي مقدارا للخارج ومثله بأن بقي مقدار درهمين  
وقد يزين يجب الخارج لانه لا يزيد على نصف الخارج وان بقي أقل من ذلك يجب نصفه  
لأن التخصيف عين الانصاف (وان عطل صاحبها) أى صاحب الأرض بأن لم يزرعها اقصا يجب  
الخارج لأن التخصيص من جهته وأما اذا عجز المالك عن الزراعة باعتبار عدم قوته وأسبابه  
فللام أن يدفعها الى غيره من اربعة وبأخذ الخارج من نصيب المالك ويسلك الباقي له وان شاء  
آجرها وأخذ الخارج من أجرها وان شاء زرعها بنفقة من بيت المال فيأخذ الخارج من نصيب  
صاحب الأرض وان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها وأخذ من ثمنها الخارج وعن  
أبي يوسف أنه يدفع الى العايز كفايته من بيت المال قرضا ليعمل فيها ولو اتفق على أخس  
مما كان يزرعها من غير عذر فعليه خراج الاعلى لانه هو الذى ضيع الزيادة وهذا يعرف  
ولا يفتى به كى لا تجبر الظلمة على أخذ أموال الناس (أو أسلم) صاحب الأرض الخراجية يجب  
الخارج أيضا لأن الخارج فيه معنى المؤنة ومعنى العقوبة فتعبر بمؤنة في حالة البقاء فيبقى على  
المسلم وعقوبة في الابتداء فلا يبدأ المسلم به (أو اشتري مسلم أرض خارج) يجب الخارج أيضا  
لما ذكرنا ثم ان بقي من السنة مقدارا ما يتمكن المشتري من الزراعة فالخارج عليه والافعلى البائع  
وقوله (يجب) الخارج جواب المسائل الثلاث (ولا عسر في خارج أرض الخارج) يعنى لا يجمع  
بينهما عندنا وقال الشافعي يجمع بينهما لانهم أحققا مختلفان ذاتا ومختلفا وسببا ومصرفا وبه قال  
مالك وأحمد وانا قوله عليه السلام لا يجمع عشر وخارج في أرض مسلم ولان أحدا من أئمة  
العدل والجمهور لم يجمع بينهما فصار اجماعا عملا وكفى بهم قدوة وعلى هذا الخلاف الزكاة  
مع الخارج أو العشر حتى لو اشترى أرضا عشرية أو خراجية للتجارة ففهي العشر والخارج  
دون زكاة التجارة عندنا وعندهم يجب الزكاة مع أحدهما





ولما أدرك الصبي أو أفاق المجنون أو عتق العبد أو برأ المريض قبل وضع الامام الجزية  
 وضع عليهم وبه وضعها لا يوضع لان المعتبر أهلهم وقت الوضع بخلاف الفقة اذا أيسر بعد  
 الوضع حيث يوضع عليه لانه أهل الجزية وانما سقطت عنه للجزية وقد زال (وتسقط) الجزية  
 (بالاسلام والموت) وقال الشافعي لا تسقطهم لانهم ادبوا به قال مالك في الموت ولنا انه اوجب  
 عقوبة على الكفر أو بدلا عن العترة ولا يفي العقوبة على الكفر بعد الاسلام ولا بعد الموت  
 (و) تسقط أيضا وجود (التكرار) بأن لم يؤخذ منه حتى حال عليه حولان أو أكثر عند أبي حنيفة  
 لانهم عقوبة فاذا اجتمعت تداحات كالحدود ولا يابطا اليها لانها واجبة في الذمة فلا تسقط  
 بالتأخير كالزكاة في حق المسلم وبه قالت الثلاثة وخارج الارض قبل على هذا الخلاف وقيل  
 لا تدخل فيه اتفاقا (ولا يتحدث بيعة) بكسر الباء وهي متعبد اليهود (وكنيسة) وهي متعبد  
 النصارى وكذا لا يتحدث بيت النار والصومعة وهي بيت التخيل اقوله عليه السلام لا خصاء في  
 الاسلام ولا كنيسة معناه لا يتحدث في دار الاسلام كنيسة لم تكن (في دارنا) أي في دار الاسلام  
 (وبعد المنهدم) من الكنائس والبيع القديمة لانه جرى التوارث هكذا لعدم بقاء الابنية دائما  
 ولا يمكنون من نقلها الى موضع آخر وعند أحمد لا يعاد المنهدم أيضا وقيل هذا في الامصار دون  
 القرى لان الامصار هي التي تقام فيها شعائر الاسلام ولهذا يمنعون من بيع الخمر والخنزير وضرب  
 الناقوس خارج الكنيسة في الامصار لما قلنا ولا يمنعون من ذلك في قرية لا يقام فيها الجمع  
 والحدود وان كان فيها عدد كثير وقيل يمنعون في كل موضع لم تشع فيه شعائرهم والمروى عن أبي  
 حنيفة كان في قرى الكوفة لأن أكثر أهلها أهل الذمة وفي أرض العرب يمنعون من ذلك كله  
 ولا يدخلون فيها الخمر والخنازير ويمنعون من اتخاذها المشركين مسكنا الماروي عن ابن عباس  
 رضى الله عنهم انه عليه السلام قال في مرضه الذي مات فيه أخرجوا المشركين من جزيرة العرب  
 ورواه البخاري ومسلم (وعين الذي عننا) أي عن المسلمين (في الزي) أي في الزينة وحسن الملابس  
 (والمركب والسرج) لانهم من أهل الاهانة والمسلمون من أهل الاعزاز والكرامة فوجب التميز  
 اظهار التفاوت بينهم ثم بين الشيخ ذلك بالقاء التفسيرية بقوله (فليركب) الذي (خسلا) لانه  
 ليس من أهل الجهاد سواء كان بسرج أو كاف في الاصح وقيل في الضرورة يركب بكاف (ولا  
 يعمل بالسلاح) لما ذكرنا (وبظهر الكسبيج) وهو الخيط الغليظ الذي يشدون به أوساطهم كذا  
 فسره الكرخي وعن أبي يوسف الكسبيج الخيط الغليظ بقدر الاصبع بثلاثة الذي فوق ثيابه دون  
 ما يترين به من الزناير المتخذة من الابريسم وقال نضر الاسلام في تفسيره الكسبيجات هي أعلام  
 الكفر وهي فارسية معربة وحقيقته العجز والذل بلغة العجم (ويركب سرجا كالا كاف) وهو  
 جمع اكاف وهو البرذعة وقد ذكرنا انه لا يركب بسرج الا عند الضرورة فيكون كالا كاف وقال  
 الكرخي في مختصره تفسيره هي أن يكون على قربوس السرج مثل الرمانة وكذا الايبسون  
 طابسة مثل طابسة المسلمين ولا أردية مثل أرديةهم ولا كل لباس يختص بأهل العلم والزهد  
 والشرف وكذا أيومر بغير نسائهم عن نسائنا في الطرق والجماعات وذلك بالامان كالملاجل  
 ويجعل على دورهم علامات كي لا يقف عليهم السائل فيدعولهم بالمغفرة (ولا يتنقض عهد) أي  
 عهد الذي أي عقده للجزية (بالاباء) أي بالامتناع (عن) اداء (الجزية) لان الغاية التي ينهى

به التنازل الترام الجزية لاداءها والاترام باق وفي رواية مذكورة في واقعات حسام ان اهل  
 الذمة اذا استعروا عن اداء الجزية ينتقض العهد ويقتلون وهو قول الشافعي ايضا (والزنا)  
 أي ولا زنا (بمسألة) وعندنا أحد وابن قاسم المالكي ينتقض (وقيل) أي ولا ينتقض أيضا  
 يقتل (مسلم) خلافا لما في (وسب) أي ولا ينتقض أيضا بسب (النبي صلى الله عليه وسلم) لأن  
 به روي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الام عليك فقال اصحابه نقله قال لا رواد البحاري  
 وأحمد وقال الشافعي ينتقض به لأنه ينتقض الايمان فالامان أولى وبه قال مالك وأحمد رحمهم الله  
 زعموا واختار يري هذا لان المذهب اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر حتى لو حكم به الحاكم  
 يقتل به فكيف لو صدر هذا من يجرم عدو الدين (بل) ينتقض عهده عندنا (بالعاقبة) أي بدار  
 الحرب (او بالغبلة على موضع للعرب) لانهم صاروا بذلك حربا علينا (وصاروا) بالتحالف هم بدار  
 الحرب او بالغبلة على موضع للعرب (كأمر الدين) في حل قتلهم ودفع مالهم لورثتهم لانهم اتفقوا  
 بالاموات ببيان الدارين غير انهم يستترون ولا يجيرون على قبول الذمة بخلاف المرتد حيث  
 لا يسترق ويجبر على الاسلام والمال الذي لحق به دار الحرب يكون فيا وليس لورثته ان يأخذوه  
 كما روي وقال مالك اذا ظفر بهم الامام يقتلهم ويسبهم وعند الشافعي وأحمد يجبر بين الاسترقاق  
 والقتل (ويؤخذ من تغلب) بكسر اللام وهو نسبة الى بني تغلب وهم قوم من نصارى العرب  
 سكنوا بقرب الروم (وتغلبية) اذا كانوا بالغين ضعف زكاتها (وهو نصف العشر لان الزكاة رابع  
 العشر ونصف الربع نصف لان عمر رضى الله عنه صالحهم على ضعف الزكاة بمحض من الصعابة  
 رضى الله عنهم من غير تكبير وعند زفر والشافعي ومالك لا يؤخذ من نسائهم وعند أحمد يؤخذ  
 منها ومن غير مكاف منهم أيضا (ومولاه) أي مولى التغلبي (كولى القرشي) في حق عدم التبعية  
 للمولى فانهم لا يتبعان مولاهما في الجزية والخراج حتى يوضعان عليهم ما وان كان التغلبي  
 والقرشي لا يوضعان عليهم ما وقال زفر يضاعف على مولى التغلبي لأنه ملحق بمولاه اقول عليه  
 السلام ان مولى القوم منهم ولنا انه لو ألحق بالمولى هنا كان تحقفا اذا التضعيف أخف لأنه ليس  
 فيه وصف الصغار والمولى لا يلحق بالاصل في التخفيف وورود الحديث على خلاف القياس في  
 حرمة الصدقة فلا يلحق به ما ليس بعناه والله أعلم (والجزية والخراج ومال التغلبي وهدية أهل  
 الحرب وما) أي الذي (أخذنا منهم) أي من أهل دار الحرب (بلا قتال) بأن أخذ بصلح (بصرف  
 في مصالحنا) أي مصالح المسلمين (كسدا الثغور) وهو جمع ثغور وهو موضع الخافة من العدو (وبناء  
 القناطر) وهو جمع قنطرة وهي ما يبنى على الماء للعبور (والجسور) جمع جسر وهو أعم من  
 القنطرة لأنه قد يكون بالحطب وقد يكون بالتراب والقنطرة لا تكون الا بالجسر (وكفاية القضاء)  
 وهو جمع قاض (والعمال) يضم العين جمع عامل وهو الذي يعمل للمسلمين مثل الساعي الذي  
 يجمع الزكاة والعشور ويدخل فيه كل من يعمل في مصالح المسلمين كالكتاب عند القضاة وشهود  
 القضاة والرقباء على السواحل (وكفاية العلماء والمفتين والمقاتلة) (و) كفاية (ذراريهم)  
 قيل أي ذراري المقاتلة لأن نفقتهم واجبة عليهم فلو لم يعطوا بقدر كفايتهم لم لا يحتاجوا الى  
 الاكتساب فلم يقرروا بالقتال قلت الظاهر ان الضمير يرجع الى الكل لان التعلل في  
 المسئلة موجود في الكل وهذا لا يخفى وانما كان هؤلاء مصروف للاموال المذكورة لانها

مأخوذة بثبوت المسكين فتصرف الى مصالحهم وهؤلاء عملة المسكين قد حسبوا أنفسهم لمصالح  
المسكين فتصرف لهم ولولم يعطوا الاحتاجوا الى الاكتساب وتعطت مصالح المسكين ومن جلة  
هذا النوع ما يأخذه العاشر من أهل الحرب وأهل الذمة اذا مرقوا عليه وما صولح عليه أهل  
الحرب على ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم كل ذلك يصرف الى مصالح المسلمين واعلم  
ان الذي يجبي الى بيت المال أربعة أنواع الاول ما ذكرنا بعصارفه والثاني الزكاة والعشر  
ومصرفه ما ذكر في كتاب الزكاة والثالث خمس الغنائم والمعادن والركاز ومصرفه ما ذكره الله  
تعالى في قوله فان لله خمسة وقد ذكر في كتاب السير والرابع اللقطات والتركات التي لا وارث لها  
والديات التي لا ولي لها ومصرفها القبط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم يعطون منها انفقاتهم  
وأدويتهم ويكفن منها موتاهم ويعقل منها اجنبياتهم وعلى الامام أن يجعل لكل نوع من هذه  
الانواع بيتا يخصه ولا يختلط بعضه ببعض فان لم يكن في بعضها شيء فله أن يستقرض عليه من النوع  
الآخر ويصرفه الى أهل ذلك ثم اذا حصل من ذلك النوع شيء يردّه في المستقرض منه الا أن  
يكون المصروف من الصدقات وخمس الغنمية على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه شيئا لانهم  
مستحقون للصدقات بالفقر وكذا في غيره اذا صرفه الى مستحقه ويجب على الامام أن يتسنى الله  
تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في شيء من ذلك كان الله عليه  
حسبا (ومن مات) من هؤلاء المذكورين (في نصف السنة حرم عن العطاء) وهوا هم لما يصرف  
اليهم لانه صله فلا يملك قبل القبض كالمراة اذا ماتت ولها نفقة مقرضة في ذمة الزوج وقيل  
بقوله في نصف السنة لانه اذا مات في آخر السنة يستحب صرفه الى قريبه ولو عمل لواحد منهم  
كفائه سنة ثم عزل أو مات قبل عام السنة قيل يجب رد ما بقي من السنة وقيل على قياس قول  
محمد في نفقة الزوج يرجع وعندهما لا يرجع والله أعلم

### \* هذا (باب) في بيان أحكام المرتدين

(يعرض الاسلام على المرتد) عن الاسلام وهو مستحب على ما روى عن عمر رضى الله عنه واپس  
بواجب لان الدعوة قد بلغت غير انه يحتمل انه اعتراف شبهة فيعرض عليه اتراح ويعود الى الاسلام  
وقال الشافعي في قول ومالك وأحمد هو واجب (وتكشف شبهة) أي شبهة المرتد (ويحبس ثلاثة  
ايام) ان استهل لان الثلاثة مدة ضربت لازالة الاعذار كما في شرط الخیار وقيل يستحب الامهال  
مطابقا يعنى استهل أو لا للتأمل وكشف شبهة وقال الشافعي الامهال واجب لا يحل للامام أن  
يقته قبل ان يعرض عليه ثلاثة ايام ولنا اطلاق النصوص بقتل الكفار ولا فرق فيه بين الحر والعبد  
فان اردت وتاب ثم ارتد تقبل توبته وهكذا دائما وعن ابي يوسف اذا تكررت منه الارتداد يقتل  
من غير عرض الاسلام عليه لانه مستحق بالدين (فان اسلم) فيها ونعمت (والا) أي وان لم يسلم في  
ثلاثة أيام (قتل) لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ورواه البخاري وأحمد (واسلامه) أي  
واسلام المرتد (أن يتبرأ عن الاديان) كلها (سوى) دين (الاسلام أو) يتبرأ (عما تنقل اليه)  
لحصول المقصود والاول هو الاول لان المرتد لا دين له (وكر مقتله) أي قتل المرتد (قبله) أي قبل  
عرض الاسلام عليه قال صاحب الهداية معنى الكراهية مما ترك المستحب (ولم يضمن قائله) قبل  
العرض لانه مباح الدم (ولا تنقل المرتدة) لان الميخ للقتل كفر المحارب وقال الشافعي تقتل لعموم

الذئب وبه قال مالك وأحمد (بل تحبس) دائماً (حتى تسلم) أي إلى أن تسلم وتضرب في كل ثلاثة  
 أيام مبالغاً في الحمل على الإسلام ولو قلنا ما قل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها مولاها  
 (ويزول ملك المرتدة عن ماله ذوالأموقوا) أي مرأى عند أبي حنيفة ثم فسر الموقوف بقوله  
 (فإن أسلم) المرتدة (عادم ملكه) إليه (وإن مات) وهو مرتدة (أو قتل على ردة) وورث كسب اسلامه  
 وارثه المسلم) وذلك (بعد قضاء دين ردة) أي الذي اكتسبه في حال الردة (في) أي  
 أي غنمة وذلك (بعد قضاء دين ردة) أي بعد قضاء الدين الذي ركبته في حال ردة وعندهما  
 لا يزول ملكه إلا أن أبابوسف جعل تصرفه بمنزلة تصرف من وجب عليه القصاص ومحمد يجعله  
 بمنزلة المريض وما اكتسبه موروث في الحالين وعند الشافعي في في الحالين وبه قال مالك وأحمد  
 لأنه مات كافراً والمسلم لا يرث الكافر وهو مال حربي لا أمان له فكان قياً ولهما أن الارش فيه يستند  
 إلى ما قبل ردة إذا الردة سبب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم وله أن ذلك يكره في كسب  
 الإسلام لوجوده قبل الردة لافي كسب الردة أعدمه قبلها ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة  
 فبين يرث المرتدة فروى الحسن عنه أنه يرثه من كان وارثه وقت ردة وبقي كذلك إلى وقت موته  
 أو قتله أو القضاة بلحاظه حتى لو مات وارثه قبله أو حدث له وارث آخر بعد ارتداده بعثى أو اسلام  
 أو علوق حادث لا يرث لأن السبب لا يعتبر إلا في حق من انعم له ويشترط بقاؤه إلى وقت تمام  
 السبب لأنه أو أن الاستعانة قاق به وروى أبابوسف أنه يعتبر بوجوده وقت الردة ولا يسطل بعونه  
 أو بشيء آخر قبل موت المرتدة وروى محمد أنه يعتبر بكونه وارثاً عند موت المرتدة أو قتله أو القضاة  
 بلحاظه وهو الأصح وترثه امرأته المسلة إذا مات أو قتل أو قضى عليه بالحقاق وهي في العدة لأنه  
 صار قاراً بالردة لأنما بمنزلة المرض وينبغي أن ترث على رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة إذا مات  
 أو قتل أو قضى عليه بالحقاق بعد ائنة قضاء عتقها أو ارتد قبل الدخول بها لأنه لا يشترط أن يكون  
 وارثاً إلا عند الردة في تلك الرواية فلامعنى لاشتراط قيام العدة عند الموت والمرتدة لا يرثها  
 زوجها لأنما لا يقتل فلم يتعلق حقه بماله والزوجة قد انقطعت بالارتداد لأن تكون مريضة  
 فيرثه إلا حقه يتعلق بماله في مرضها فتصير فارة بالارتداد كعتقها ابن زوجها أو فسختها  
 النكاح بخيار إليه لو غ وشوها ويرثها أفايرها جميع ماله حتى المكسوب في ردتها (وإن حكم  
 بلحاظه) أي بلحاظ المرتدة بأهل دار الحرب (عنتى مدبره وأم ولده وحل دينه) أي الدين الموجب  
 الذي عليه لأن الحقاق كالموت وعند الشافعي ليس كالموت فلا يعتق مدبره ولا أم ولده ولا يحل  
 دينه الذي عليه لأنه حتى حقيقة وبه قال مالك وأحمد ثم دينه الذي رزقه في حال الإسلام يقضى  
 من كسب الإسلام وعنه أنه يبدأ بالقضاء من كسب الردة في الردة يقضى من كسب الردة وعنه أنه يبدأ  
 أولاً بكسب الإسلام وعنه أنه يبدأ بالقضاء من كسب الردة فإن لم يقضى من كسب الإسلام  
 وقال لا يقضى منها ما جميعاً لأنما مملكة فتقضى ديونه منها والمرقة إذا لحقت بدار الحرب فهي على  
 ما ذكرنا وبطلت عليها العدة ولزوجها أن يتزوج أختها وأربعاً سواها من ساعته لعدم العدة  
 عليها ولو ولدت في دار الحرب لأقل من ستة أشهر من وقت الردة ثبتت نسبته من الزوج وإن كان  
 أكثر لا ثبت نسبته ويسترق الولد بعلها وكذا يجبر على الإسلام (وتوقف مبايعته) أي مبايعته  
 المرتدة (وعتقه وهبته) ورهنه وتصرفه في ماله ثم فسر الموقوف بقوله (فإن آمن نقض) ما كان

موقوفاً (وان هلك) بأن مات أو قتل أو طلق بدار الحرب (بطل) هذا عند أبي حنيفة وقال لا يجوز  
 هذه التصرفات عاداً إلى الإسلام أو لم يعد وهذا على الأصل المذکور وهو أن الردة تزيد  
 الملك زوالاً لا مراً أي عنده خلافاً لهما وأعلم أن تصرفات المرتد على أربعة أنواع الأول نافذ  
 بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة والخروج على عبده المأذون لأنها  
 لا تستدعي الولاية الثاني باطل بالاتفاق كالنكاح والذبيحة والارث لأنها تعبد الملة ولا ملة له  
 والثالث موقوف بالاتفاق كالنفاضة والتصرف على ولده الصغير وماله ولده لانها تعبد المساواة  
 ولا مساواة بين المسلم والمترد ما لم يسلم والرابع مختلف فيه وهو ما بيناه (وان عاد) أي المرتد إلى دار  
 الإسلام حال كونه (مسلماً بعد الحكم بالحاقه قاتلاً) أي كل شيء (وجده في يد وارثه أخذه) لأنه أخذه  
 بطريق الخفية فبعبوده مسلماً باطلت ثم انما يعود إلى ملكه بقضاء أو رضامن الوارث لأنه دخل في  
 ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه إلا بطريقه (والأ) أي وان لم يجد شيئاً في يده وارثه بأن أخرجه  
 عن ملكه أو تلقاه (لا) يضمه لما ذكرنا ولا سبيل له على أمهات أولاده ولا مدبريه لان القاضي  
 قضى بعقوبتهن عن ولاية شرعية فلا يمكن نقضه ولو جاء مسلماً قبل أن يقضى القاضي بذلك لم يخرج  
 عن ملكه (ولو ولد أمة له) أي للمترد (نصرانية أسنة أشهر من) أي من حين (ارتد فادعاه)  
 أي ادعى المرتد الولد (فهي) أي الأمه (أم ولده) (أصح استيلاؤه) (وهو) أي الولد (أبنة) (أصح  
 الاستيلاء وهو) (حت) لان المرتد لا يسترق (ولا يرثه) أي الولد لا يرث المرتد مع ثبوت نسبه منه  
 لان الأم اذا كانت نصرانية يكون الولد مرتداً تبعاً لآبائه لأنه أقرب إلى الإسلام منها لكونه  
 يجبر عليه دونها والمرتد لا يرث أحداً ولا يمكن أن يجعل مسلماً حتى يرثه لأنه جاء به لستة أشهر  
 فلم يبق بوجوده عند الردة حتى يكون مسلماً تبعاً له حتى لو ولدته لآل من ستة أشهر يرثه للثبوت  
 بوجوده في البطن قبل الردة فيكون مسلماً تبعاً لآل أبيه ولا يمكن أن يجعل تبعاً لآل أبيه حتى يكون  
 مسلماً لان تبعية الدار لا تظهر مع الأبوين بخلاف الولد الصغير اذا ارتد أبواً بحيث يجعل مسلماً  
 تبعاً لآل أبيه لظهوره بدار الحرب لأنه ثبت له حكم الإسلام قبل رده ما بقي على تلك الصفة ما لم  
 يلحقه بدار الحرب بخلاف ما نحن فيه فإنه لم يثبت له حكم الإسلام (ولو) كانت الأم (مسلمة)  
 في المسئلة المذكورة (ورثه الابن ان مات) المرتد (على الردة وطلق بدار الحرب) لان الابن مسلم  
 والمسلم يرث المرتد وانما كان مسلماً تبعاً لآل أبيه خير مما دينا ولكن لا يتصور هذا على قول أبي  
 حنيفة إلا في الرواية التي رواها عنه فانه يعتبر كونه وارثاً في وقت الموت أو القتل أو  
 القضاء بالعاق وأما على الروايتين الأخريتين فلا يتصور أن يرث لعدم كونه وارثاً عند الردة  
 (وان لحق المرتد) دار الحرب (بماله فظهر) أي غلب (عليه) أي على المرتد (فهو) أي ماله (في)  
 أي غنيمته يعني ليس لورثته سبيل عليه لان ملكهم غير ثابت فيه حيث الحق به ابتداء وكذا ان  
 أخرجه تاجر بخلاف نفسه حيث لا يكون فيألان المرتد لا يسترق (فان رجع) المرتد بعد لحاقه  
 بدار الحرب بغير مال إلى دار الإسلام (وذهب بماله) إلى دار الحرب (وظهر عليه) أي على المرتد  
 (فلوارثه) أي فماله لوارثه لأنه لم يلحق أو لا بدار الحرب ملكته الورثة فلهم ان يأخذوه قبل  
 القسم بغير شيء وبمدها بالعوض وكذا لو اشتراه التاجر بأخذونه بالعوض على ما مر ومرا إذا  
 رجع بعد حكم الحاكم بالحاقه أما اذا رجع قبل الحكم به ولحقه ثانياً فلا سبيل لورثته على ذلك

المال لانهم لم يملكوه قبل حكم الحاكم بلحاظه على ما مر غير مرة (فان لحق) المرتبة بدار الحرب وترك  
 عبد في دار الاسلام (وقضى بعده) أي الذي تركه (لأبيه فكتابه) أي فكتاب الابن  
 العبد (تجاء) المرتد الى دار الاسلام حال كونه (مسلماً فالمكتبة) أي فعقد المكتبة (والولاء  
 لمورثه) أي لمورث الابن وهو المرتد الذي جاء مسلماً وذلك لان ملك الوارث خلف عن ملك  
 المورث لاستغنائه فاذا جاء مسلماً تبين انه محتاج اليه فيعاد اليه ملكه غير ان الكتابة لا يمكن  
 فسحها الصدد رداً عن ولايته شرعية فجعلناه نائباً عنه وحقوق العقد فيه ترجع الى الموكل والولاء  
 لمن يقع العقد عنه نظيره المكتاب اذا كاتب عبده ثم عجز وقسخت الكتابة الاولى تبقى الكتابة  
 الثانية على حالها ويكون بدل الكتابة وولاءه بخلاف ما اذا رجع بعد اداء الكتابة لان الملك  
 الذي كان له غير قائم بعده وبخلاف ما اذا باعه (فان قتل من تدرج لخطأ ولحق) بدار الحرب  
 (او قتل) على الردة (فالدية في كسب الاسلام) خاصة عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال فيها  
 اكتسبه في حالة الاتفاق لان الكل ماله ولهمذا يجري فيه الارث بالاتفاق (ولو ارثته) مسلم والعياذ  
 بالله تعالى (بعد القطع) أي بعد ان قطع يده حال كون القاطع (عمداً) أي عامداً (ومات) على ردة  
 (منه) أي من القطع (ضمن القاطع نصف الدية في ماله) خاصة لان العاقلة لا تعقل العمد ويكون  
 ذلك (لورثته) أي لورثة المقتول ولا يجب على القاطع شيء غير ذلك لان السراية تحت محمل غير  
 معصوم فأحدثت بخلاف ما اذا قطعت يد المرتد ثم اسلم ومات من ذلك حدث لا يضمن شيئاً لان دمه  
 هدر فلا يلحقه الاعتبار بخلاف المعتبر فانه قد يلحقه الاحذار بالابراء فكذلك بالردة فيجب عليه  
 ضمان ما أتلفه وهو معصوم وهو اليسد دون النفس (فان لم يلحق) بدار الحرب بعد القطع (وأسلم  
 ومات ضمن) القاطع (الدية) كماله عندهما وقال محمد وزفر يضمن نصف الدية لان اعتراض الردة  
 أهدر السراية فلا ينفق بالاسلام معتبرا ولهما ان الجناية وردت على محمل معصوم ونعت على  
 محمل معصوم فوجب كل الدية كالمولم تتخلل الردة بينهما (ولو ارثته مكتاب ولحق) بدار الحرب  
 (فأخذ) المكتاب (بماله وقتل) على الردة (فكتابه لمولاه) لانه لم يزل ملك المولى عن رقبته بالردة  
 غير انه صار دمه مباحا وباحة دم العبد لا يزل ملك سيده عنه كالمووجب عليه قود والكتابة لا  
 تبطل بالردة والاتحاق بدار الحرب (وماني) من ماله (لورثته) أي لورثة المكتاب كما في الموت  
 الحقيقي (ولو ارثته الزوجان ولحقا) بدار الحرب (فولدت) ولداً هنك (وولده) أي الولد (وولد  
 فظهر) أي غلب (عليهم) أي على الزوجين والولد وولد الولد جميعاً (فالولدان) أي فالولد وولد  
 الولد (في) أي غنيمه (ويجبر الولد على الاسلام لا يجبر) ولداً (لأن الولد يتبع الام في الحرية  
 والرق والمرتدة تسترق فكذا اولادها ويجبر الولد على الاسلام تعالى به لان الاولاد يتبعون  
 الاباء في الدين فاذا تبعهم ما يجبر على الاسلام كما يجبر ان عليه ولا يقتل تعالى به لانه كافر أصلي  
 وليس بمرتدة حقيقة فيكون حكمه في القتل حكم الكافر الاصلي وولد الولد يترق ولا يقتل  
 وهل يجبر على الاسلام فيه روايتان في رواية يجبر رواها الحسن عن أبي حنيفة تعالى به وفي  
 رواية لا يجبر لانه لو أجبر أمان يجبر تعالى به ولا وجه له لان أباه كان تعالى به والنسب لا يكون  
 له تبع أو تبع الجدة ولا وجه له لان تبعه الآباء في الدين على خلاف اقياس فلا يلحق به الجد ولو

الحق لكان الناس كاهم مسايين تبعالا آدم وحواء صلوات الله عليهم ما وسلامه ولم يوجب  
 ذريتهما كافر غير المرتد (وارتداد الصبي العاقل صحيح) خلافا للشافعي وزفر لانه يلزمه احكام  
 يشوبه بها ضرر غير حرمان الارث ولزوم الفرقة بينه وبين امرأته المشركة أو المسلمة وامتناع  
 وجوب نفقته على أبويه أو غيرهما من أقاربه وبه قال أبو يوسف وأحمد وبعض المالكية وإلهمما  
 ما روى عن جابر رضى الله عنه انه عليه السلام قال كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه  
 لسانه فاذا أعرب عنه لسانه فامساكرا أو اما كفورا رواه أحمد وصحح عليه السلام إيمان على  
 رضى الله عنه وعن عروة انه قال أسلم على وعمره ثمان سنين أخرجه البخاري فاذا أصبح اسلامه  
 صحت ردة واما قيد بقوله العاقل لان غير العاقل لا يعتبر منه الاسلام ولا الكفر (كاسلامه)  
 أى كحكمة اسلامه لما قلنا خلافا للشافعي وزفر أيضا (و) اذا صحت ردة (بجبر عليه) أى على  
 الاسلام (ولا يقتل) لان القتل عقوبة ولا عقوبة على الصبي رجعة في حقه ويلحق الساحر بالمرتد  
 وفي الفتاوى الساحر هل يقتل أو تقبل توبته ينظر ان اعترف بانه خالق لما يفعل فان تاب عن  
 ذلك وقال الله خالق كل شئ وتبرأ عما اعتقه تقبل توبته ولا يقتل لانه كفر أسلم وان لم يتب يقتل  
 لانه مرتد وفي المجرد قال أبو حنيفة يقتل ولا يستتاب ولا يقبل قوله انى أتزل السحر وأتوب منه  
 اذا شهد الشهود انه الا أن ساحرا أو اقرب ذلك وكذلك المرأة الساحرة تقتل لان عمر رضى الله عنه  
 كتب الى نوابه أن اقتلوا الساحر والساحرة رواد البخاري وأحمد وأبو داود وفي المنتقى انها  
 لا تقتل ولكن تحبس وتضرب كل مرتدة والاول أصح وكذلك الزنديق يقتل ولا تقبل له توبة وفي  
 العيون تقبل توبته بالاجماع الا عند الشافعي ورواية عفا

\* هذا (باب) في بيان أحكام الخارجين (البعاة) \*

وهو جمع باغ كالفضاة جمع قاض من بني اذا تعدى وظلم (خرج قوم) مسلمون (عن طاعة الامام  
 وغلبوا على بلد عاصم) الامام (اليه) أى الى نفسه أى الى طاعته وقال الشارح أى الى  
 العود الى الجماعة وما قلنا أحسن وأصوب (وكشف شبهتهم) التى استندوا اليها في خروجهم عن  
 الطاعة لان عليا رضى الله عنه فعل كذلك بأهل حروراء قرية من قرى الكوفة وهذه الدعوة  
 ليست بواجبة لانهم قد علموا ماذا يقتلون فصاروا كل مرتدين وأهل الحرب الذين بلغتهم  
 الدعوة ولهذا يجوز قتالهم بكل ما يقتل به أهل الحرب كالرمي بالنبل والتجنيق وارسال الماء  
 والنار عليهم (وبدأ) الامام (بقتالهم) يعنى اذا تجزوا وتميؤا للقتال واجتمعوا له هكذا ذكر في  
 الهداية وقال القدورى ولا يبدأ بقتالهم حتى يبدؤا به فان بدؤا به قاتلهم حتى يفرق جمعهم وعند  
 الشافعي لا يجوز حتى يبدؤا بالقتال حقيقة لانهم مسلمون فلا يجوز قتل المسلم الا دفعا بخلاف  
 الكفار فان نفس الكفر مبيح ولنا اطلاق قوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تقي الى أمر الله  
 فصار قتالهم كقتال أهل الحرب والمروى عن أبى حنيفة من لزوم البيت محمول على عدم  
 الامام واما اعانة الامام فهى من الواجبات (ولو) كانت (لهم) أى للبعاة (فئة) أى جماعة  
 (أجهز على جريحهم) يعنى يتم جرحهم وهو كناية عن اتمام القتل (واتبع موليتهم) دفعنا شرهم  
 لتلايق المولى والجريح بالفئة وعند الثلاثة لا يجهز ولا يتبع (والا) أى وان لم يكن لهم فئة  
 (لا) يجهز على جريحهم ولا يتبع موليتهم لما روى عن مروان بن الحكم انه قال صرخ صارخ

اعلى رضى الله عنه يوم الجمل لا يقتلن مدبر ولا يذوق جريح ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى  
 السلاح فهو آمن رواه سعيد بن منصور ويوم الجمل لم يكن لهم فئة (ولم تسب ذريتهم وحبس  
 أموالهم حتى يتوبوا) لأنهم مساوون فيكونون معصومين في الدماء والأموال ولكن يحبس حتى  
 يتوبوا فيرد عليهم بالاجماع (وإن احتاج) لا مام الى السلاح والخيل (قائل بسلاحهم وخيلهم)  
 لأن عليا رضى الله عنه قسم سلاحهم بالبصرة بين أصحابه وكانت قسمة الحاجة لا التملك وقال  
 الشافعي لا يجوز لأنه مال مسلم فلا يجوز الاستفاعة به الا برضاه وبه قال مالك وأحمد وان لم يحتاجوا  
 اليه حبسه عنهم كسائر أموالهم والكرام يباع ويحبس ثمنه لأنه أيسر ولو كان معهم أهل  
 الذمة يعينونهم على القتال فيحكمهم حكم أهل البغي حتى لا يجوز استرقاقهم ولا أخذ أموالهم  
 لأن عهدهم لا ينتقض به (وان قتل باغ مثله) الباغي في عسكرهم عمدا (فظهر عليهم) أى على  
 البغاة (لم يجب شيء) يعنى لا قصاص ولا دية أما القصاص فلا يمكن استيفاءه ولا الجمعة ولا ولاية  
 للامام عليهم حالة القتل وأما الدية فلان القصاص للم يجب لم ينقب موجباً بعده مالا كافلاً في  
 دار الحرب (وان غلبوا) يعنى البغاة (على مصر فقتل مصرى) أى رجل من أهل المصر (مثله) أى  
 رجلاً مثله من أهل المصر عمدا (فظهر على المصر قتل) المصرى القاتل (به) أى بالمقتول المصرى  
 مثله لأنه قتل عمد فيجوز فيه القصاص هذا اذا لم يجز على أهل المصر احكام أهل البغي بل أرى بعضهم  
 الامام العدل قبل ذلك عن ذلك المصر لان ولاية امام أهل العدل لم تنقطع قبل أن تجزى احكامهم  
 فيجب القصاص وبعد الاجراء ينقطع فلا يجب (وان قتل عادل باغياً وقتله) أى العادل (باغ  
 وقال) الباغي قتلته و (أنا على حق ورثته) أى ورث العادل الباغي في المسئلة الاولى وورث  
 الباغي العادل في المسئلة الثانية فالاولى بالاجماع لأنه قتل بحق فلا يمنع الارث وقال الشارح  
 وقال الشافعي لا يرث العادل ايضا لأنه قاتل وأما الثانية فهي قولهما وعند ابى يوسف لا يرث لأنه قتل  
 بغير حق وبه قال الشافعي ومالك وأحمد في رواية وإماماً أنه اذا قال قتلته وأنا على حق يكون قتلاً  
 بحق لأنه يتناول صحيح عنده لا ينضمه الى المنعة وان كان فاسداً في نفس الامر لا ترى ان يسهط  
 به الضمان فلا نوجب به الحرمان (وان قال قتلته و) أنا على باطل لا يرث اجماعاً لأنه قاتل بغير حق  
 قال صاحب الهداية في العادل اذا أتلّف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يأثم لأنه مأثور بقائلهم  
 دفعوا شرهم والباغي اذا قتل العادل لا يجب عليه الضمان عندنا وبأثم لأنه لا منعة في حق  
 الشارع وكذا قال في البدائع لا يضمنون ما أصابوا من دماءنا وأموالنا اذا كانوا على منعة وكذا  
 أهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دماءهم وأموالهم لان ما أتلّفوا ودفعوا القتل عنهم عن أنفسهم  
 والعادل اذا أتلّف عابداً بعد أحراراً او ماله دفع القتل له لا يضمن فالباغي أولى وفي الاختيار قال  
 محمد اذا تابوا أقيمتم أن يغرموا ولا أجبرهم على ذلك لأنهم أتقوا بغير حق فسهط المطالبة  
 لا يسهط الضمان فيما بينه وبين الله تعالى وفي المحنط العادل اذا أتلّف مال باغ يؤخذ بالضمان لان  
 مال الباغي معصوم في حقنا وأمكن التزام الضمان فكان في ايجابه فائدة بخلاف ما اذا أتلّفوا  
 مال العادل فعلى هذا ما ذكره في الهداية والبدائع من عدم وجوب الضمان محمول على ما اذا أتلّفه  
 حال القتال بسبب القتال اذا لم يمكنه أن يقتلهم الا باتلّف شيء من مالهم كالتلّيل والقمّاش الذي  
 عليهم وعند ارسال الماء والنار عليهم واما اذا أتلّفوا في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع الضمان



لان مالهم معصوم واعتقاد الحرمة موجود فلا مانع من وجوب الضمان والاثم (وكره بيع السلاح من اهل الفتنة) لانه اعانة على المعصية (وان لم يدرك) أى وان لم يعلم (انه) أى الرجل الذى يبيع له السلاح (منهم) أى من اهل الفتنة (لأن يكره البيع له لان الغلبة فى دار الاسلام لاهل الصلاح وعلى الغالب تبني الاحكام دون النادر وانما يكره بيع نفس السلاح دون مالا يقاتل به الابصعة كالحديد لان المعصية بيع نفس السلاح بخلاف الحديد ألا ترى ان العصب والخشب الذى يتخذ منه المعازق لا يكره بيعه وكذلك بيع الجارية المغنية والكبس النقوش والديك المقاتل والحمامة الطيارة لان عيتم اليست منكروا وانما المذكور فى اسئله المخطون ثم ذكر وان الحديد لا يجوز بيعه من اهل الحزب وأجازوه من اهل البغي والفرق أن اهل البغي لا يتفرغون لاستعمال الحديد سلاحا لان فسادهم على شرف الزوال بالثوبة أو بتقريب جمعهم بخلاف اهل الحرب والله أعلم

\* هذا (كتاب) فى بيان أحكام (اللقبط) \*

هو فعل بمعنى مفعول كالقتيل والجريح وهو اسم شئ منبوذ فى اللغة وفى الشرع اسم لمولود حتى طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا سمي به باعتبار ما يؤل اليه (ندب) أى استحب (التقاطه) أى التقاط اللقبط ان غلب على ظنه عدم الهلاك بأن كان فى مصر أو قرية لما فيه من احماء النفس وعند الثلاثة فرض كفاية ووجب التقاطه (ان خيف الضبايع) أى ضبايع اللقبط بأن وجدته فى مقاراة أو مسبعة أو بئر ونحوها صيانة له ودفع اللهلالة عنه وعند الثلاثة فرض عين (وهو) أى اللقبط (حق) لانه الاصل فى بنى آدم ولان الدار دار الاسلام فمن كان فيها يكون حرا باعتبار الاصل وهو الظاهر والغالب وهو حري جميع أحكامه حتى ان قاذفه يحد ولا يحد قاذف أمه لو وجود ولد منها لا يعرف له أب (ونفقته) أى نفقة اللقبط (فى بيت المال) لانه عاجز محتاج لا مال له ولا قريب فصار كالمفقد الذى لا مال له ولا قريب ولو أنفق عليه الملتقط يكون متبرعا لانه ليس له ولاية الا لزام الا أن يأمره القاضى بالاتفاق عليه فيرجع على اللقبط بها ثم يحد أمر القاضى بالاتفاق عليه يكفى للرجوع على اللقبط فيما ذكره الطحاوى كما اذا قضى شخص ذبايع شخص بأمره فانه يرجع عليه وفى الاصح لا يرجع على اللقبط بمجرد الامر الا اذا مرض له بأنه يتفق عليه ليرجع عليه لان مطلقه قد يكون للعت والترغيب فلا يرجع عليه بالاحتمال (عائنه) أى كما يكون اونه فى بيت المال (وجبايته) فيه أيضا (ولا يأخذه) أى اللقبط (منه) أى من الملتقط (أحد) لان يده سبقت اليه فكان أحق بحفظه وليس لغيره ان ينزعه منه إلا بأذنه ولودعه هو الى غيره ليس له ان يسترده لانه رضى باسقاط حقه ولودعه الى القاضى فله ان لا يقبل منه لاحتمال انه ولده دفعه اليه ليكون مؤتمنه فى بيت المال وان أقام بيته فانه لاقط أو علم القاضى بذلك فكذلك له ان لا يقبل منه لانه بالتقاطه التزم حفظه وترتيبه ثم أراد أن يعزل نفسه فلا يستخ ان شاء كالوصى اذا أراء عزل نفسه بعد موت الموصى (ويثبت نسبه) أى نسب اللقبط (من واحد) يعنى اذا ادعاه ولم يدعه الملتقط لما فيه من نفع الصغير لان الناس يتفاضلون بالانساب ويعبرون بعد مهأ وإذا ثبت نسبه ترتب عليه أخذه فبطل يد الملتقط هذا اذا لم يدع الملتقط مئة وان ادعاه فدعوه الملتقط أولى وان كان ذميا والآخر مشا لانه صاحب يد (ويثبت نسبه (من اثنين) أيضا كما ثبت من واحد وذلك عند عدم المرجح لاحد هما من يد أو يئنه

أورد كرامة فيكون ابنهما المستوائ في النسب فان ذكر أحدهما علامة في جسده أو سبق في الدعوى كان أولى له بمادة الظاهر في ذكر العلامة ولعدم المنازع في سبق الدعوى وعن مالك لا يثبت نسبه الايئنة وعن أشهب يثبت بالدعوى (وان وصف أحدهما) أي أحدا الاثنين (علامة به) أي باللقب (فهو) أي الوصف (أحق به) أي باللقب لما ذكرنا عند الشافعي يرجع الى قول الشافعي المدبلي ليلقه بأحدهما وان لم يكن مدبلي فتألف آخر لانه عليه الصلاة والسلام حكم بالقاتل في مثله وبه قال أحمد قلنا لا علم للقاتل بذلك قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم والقاتل من يعرف الآخر وبشبه الاولاد بالآباء فبغير أن هذا الولد لفلان وان وافق بعض العلامة ومخالف البعض مدة الترجيح اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر بالاعتبار ولو سبقت دعوة أحدهما فهو وابنه لعدم المنازع ولو أدى الآخر بعده لا يقبل الايئنة ولو أدعت امرأتان قضى به لهما عند أبي حنيفة وعندهما لا يقضي لواحدة منهما لان ثبوت النسب منهما يتعلق بحقيقة الولادة وهو محال منهما بخلاف الرجل (و) يثبت نسبه أيضا (و) (ذئ) ان ادعاه (وهو) أي اللقيط (مسلم) لانه لا يلزم من كونه ابنا له أن يكون كافرا كالأولاد أمه ولكن هذا (ان لم يكن) وجد اللقيط (في مكان أهل الذمة) مثل البيعة والكنيسة والقريه من قراهم وهذا تصریح بأن المعتبر هو المكان وقد اختلف فيه فتم من اعتبره ومنهم من اعتبر الواحد والحاصل ان هذا على أربعة أوجه الاول أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالمجدة والقريه أو المهر للمسلمين فيكون مسلما والثاني أن يجده كافرا في مكان أهل الكفر كالبيعة ونحوها فيكون كافرا والثالث أن يجده كافرا في مكان المسلمين والرابع أن يجده مسلم في مكان الكافرين ففهم ما اختلفت الرواية في كتاب اللقيط العبرة للمكان لسبقه وفي رواية ابن جماعة العبرة للواجد للقدوة البدوي رواية أي ما كان موجباً للاسلامه فهو والمعتبر لان الاسلام أنفع له وهو أوفق وفي رواية يحكم زيه فان كان عليه زى المسلمين فهو مسلم وان كان عليه زى الكفر ونحو الصليب والزنا فهو كافر (و) يثبت نسبه أيضا (من عبد) اذا ادعاه (وهو) أي اللقيط (ح) لان العبد قد يلد له حر والدار دار الأحرار والحرية الظاهرة لا يطل بالشك ولو قال العبد هو ولدى من زوجتي وهي أمة فصدقه ولاها يثبت نسبه ويكون حراً عند محمد وقال أبو يوسف يكون عبد السيد والحر أولى من العبد في دعوة اللقيط ولو ادعاه حران أحدهما أنه ابنه من هذه الحره والاخر من الامه فالذي يدعى من الحره أولى والمسلم أولى من الذي عند التنازع لانه أنفع له اذا كان حراً وان كان عبدا فالذي أولى (ولابرق) اللقيط (الايمنة) لانه حكم بجزئته بالدار فلم يتغير ذلك بالاجلحة ويشترط أن يكون الشهود مسلمين لانه مسلم بالدار أو باليد فلا يحكم عليه بشهادة الكافر الا اذا اعتبر كافر أبو جوده في موضع أهل الذمة وانضم فيه هو الملقط باعتبار يده (وان وجد معه) أي مع اللقيط (مال فهو) أي المال (له) أي اللقيط لانه في يده وهو من أهل الملك لكونه حراً وكذا اذا كان المال مشدودا على الدابة واللقط عليها الشهادة الظاهرة من حاله وبصرفه الملقط عليه بأمر القاضي عند البعض لانه مال ضائع لا يعرف له مالك وقيل بصرفه عليه بغير أمر لانه مال الملقط ظاهرا (ولا يصح للملقط عليه) أي على اللقيط (نكاح) أي تزويج لأن ولاية التزويج تستحق بقرابة أو بملطنة ولم يوجد شيء من ذلك (و) كذا لا يصح للملقط عليه (بيع) ماله لان التصرف في

المال لا يجوز إلا بكل الرأى ووفور الثقة وذلك بوجوده في الأب والجد لا غير وله هذا الاتصاف  
 الأم مع أنه تلك الاتصاف فذا أولى (و) كذا (أجارة) أى أجارة الملقط للاستخدام لأن الأجارة  
 لا يملكها من لا يملك اتلاف منافعها بالاستخدام بلا عوض والمثل لا يملكه فلا يملك أن يؤجره  
 كالم بخلاف الأم فإنها تملكه على ما عرف وذكر القدوري أن له أن يؤجره والذي ذكره الشيخ  
 أصح وهي رواية الجامع الصغير (ويسلم) أى يسلم الملقط (في حرفة) لأنه نفع محض  
 (ويقبض) الملقط (هبة) أى هبة الملقط يعنى إذا وهب له فله الملقط أن يقبضها له لأنه نفع محض  
 ولهذا يملكه الصغير بنفسه إذا كان مميزا والله أعلم

• هذا (كتاب) في بيان أحكام (اللقطة) •

هى مثل اللقط في الاشتقاق والمعنى اللغوى وهى بضم اللام وفتح القاف اسم للمال الملقط فان  
 قلت ما هذه أصيغة قلت قال الشارح هو اسم الفاعل للمبالغة ويسكون القاف اسم للمفعول  
 كالضحكة وصيغت هذه بهذا الاسم مبالغة لزيادة معنى اختصاص به وهو أن كل من رأى ما يملك الى  
 رفعه أو سكتها تأمره بالرفع لأن احكامه اليه فأسند اليها مجازا لجهات كأنها هى التى رفعت نفسها  
 ونظيره قولهم ناقة حلوب ودابة ركوب وهو اسم فاعل سميت بذلك لأن من رآها يرغب في  
 الركوب والحلب فنزلت كأنها أحلبت نفسها وأركبت نفسها وفيه تعسف وليس كذلك بل  
 اللقطة سواء كان بفتح القاف أو بسكونها اسم موضوع على هذه الصيغة للمال الملقط وليس  
 هذا مثل الضحكة ولا مثل ناقة حلوب ودابة ركوب لأن هذه صفات تدل على الحدوث والتجدد  
 غير أن الأول للمبالغة في وصف الفاعل أو المفعول والثاني والثالث يعنى المفعول للمبالغة كما  
 عرف في موضعه ويندب رفع اللقطة وعند الشافعى في قول يجب وعن أحمد ومالك يندب تركها  
 وهو رواية غنا وإذا خاف ضياعها يجب وعند البعض لا يملك رفعها مطلقا وهذا فاسد وقال في  
 شرح الطحاوى إذا وجد لقطة فالأفضل له أن يرفعها إذا كان يامن على نفسه وإذا كان لا يامن  
 لا يرفعها وفي شرح الاقطع يستحب أخذ اللقطة ولا يجب وفي النوازل قال أبو نصر محمد بن محمد  
 ابن سلام ترك اللقطة أفضل في قول أصحابنا من رفعها ورفع اللقط أفضل من تركه وفي خلاصة  
 الفتاوى أن خاف ضياعها يفترض الرفع وإن لم يخف يباح رفعها أجمع العلماء عليه والأفضل الرفع  
 في ظاهر المذهب وفي فتاوى النولوا بلى اختلف العلماء في رفعها قال بعضهم رفعها أفضل من  
 تركها وقال بعضهم يحل رفعها وتركها أفضل وفي شرح الطحاوى ولورفعها أو وضعها في مكانه  
 ذلك فلا ضمان عليه في ظاهر الرواية وقال بعض متأخريها إذا أخذ ولم يبرح عن ذلك المكان  
 حتى وضع هناك فأما إذا ذهب عن مكانه ذلك ثم أعادها أو وضعها فمعه فانه يضمن وقال بعضهم  
 إذا أخذها ثم أعادها الى ذلك المكان فهو ضمان ذهب عن ذلك المكان أو لم يذهب وهذا خلاف  
 ظاهر الرواية (لقطة الحل) وهو خارج الحرم (و) لقطة (الحرم) سواء عندنا وعند الشافعى  
 يجب التعريف في لقطة الحرم الى أن يجرى صاحبها وبه قال أحمد ولنا عموم قوله عليه الصلاة  
 والسلام اعرف عقاصم أو وكاهم عزقها منه من غير فصل وهى (أمانة أن أخذ) الملقط (ليرد)  
 اللقطة (على ربها) أى على صاحبها (وأمنه) الملقط على ذلك لأن الأخذ على هذا الوجه ما دون  
 فيه شرعا لقوله عليه السلام من وجد لقطة فليخده ذوى عدل وأصعق عقاصمها أو وكاهها فان

جاء صاحبها فلا يكتمه فهو أحق به وأولى به من صاحبها فهو مال الله تعالى يؤتبه من يشاء ورواه  
 أحمد وابن ماجه وعن أبي يوسف لا يشترط الاشارة كما لو أخذها باذن المالك وبه قالت الثلاثة  
 ولو لم يشهد بضمن عند أبي حنيفة ومحمد لأن الاشارة لنفي التجايد حتى لو صدقته صاحبها أنه  
 أخذها ليرد على صاحبه لا يضمن وإن لم يشهد لأن إقراره حجة عليه ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمن  
 لوجود اتعدي على مال الغير كالغاصب وإن لم يشهد عند الالتقاط وأدعى أنه أخذها ليرد وأدعى  
 صاحبها أنه أخذها لنفسه فالقول لصاحبها ويضمن الملتقط قيمتها عندهما وقال أبو يوسف القول  
 قول الملتقط فلا يضمن وإذا لم يمكنه الاشارة بأن لم يجد أحدًا وقت الالتقاط أو خاف من الظلمة  
 عليها فلا يضمن بالاتفاق وإن أشهد عبد الله أخذ وعرفه آخر ردّها إلى موضعها لم يضمن وذلك  
 الخناكم في مختصره إن ردّها بعد ما حوّلها ضمن لأنه بالتحويل التزم حفظها وبالرد صار مضاعفها  
 ولا كذلك قبل التحويل بخلاف ما إذا لم يشهد حيث لا يبرأ من الضمان به اتفاقاً لأن الظاهر أنه  
 أخذها لنفسه فلا يبرأ بغير الرد على صاحبه وكيفية الاشارة أن يقول من رأيته يشهد بضالته فدلوه  
 على سواء كاتب اللقطة واحدة أو أكثر (وعرف) بالتشديد أي الملتقط عرف اللقطة في الموضع  
 الذي اقيم فيه وفي الاسواق والشوارع والمساجد ويقول من ضاع له شيء فليطلبه عندي (أي  
 أن علم) أي إلى أن غلب على ظنه (أن رجلاً) أي صاحبها (لا يطلبها) وهو الصحيح لأن ذلك يثبت  
 بقله المثال وكثرته وروى محمد بن أبي حنيفة أنه إن كانت أقل من عشرة دراهم عرفها أياما  
 وإن كانت عشرة فضاء عرفها حولا ولا وقد روى محمد بن الأصيل بالحول من غير تفصيل بين القليل  
 والكثير وهو قول الشافعي ومالك وروى الحسين بن أبي حنيفة أنه إن كانت مائتي درهم  
 فضاء عرفها حولا وفيما فوق العشرة إلى مائتي شهر وفي العشرة جمعة وفي ثلاثة دراهم ثلاثة  
 أيام وفي درهم يوما وإن كانت غرة ونحوها تصدق به ما كان أو كان محتاجاً أو كان ما كان  
 وفي الهداية إذا كانت اللقطة شيئا يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالنواة وقشور الرمان يكون القافه  
 سباحا ويجوز الانتفاع به من غير تعريف لكنه مبق على ملك مالك لأن التميل من المجهول لا يصح  
 وفي الواقعات المتنازعة في القشور والنواة يملكها وفي الصيد لا يملكه وإن جع سبباً بعد الحصاد  
 فهو له لاجماع الناس على ذلك وإن سلج شاة ميمته فهو له ولصاحبها إن يأخذ منه وكذلك الحكم في  
 صوفها (ثم تصدق) باللقطة إذا لم يجد صاحبها بعد التعريف وإن شاء أمسكها رجا الفطر بصاحبها  
 (فإن جاء رجلاً) أي صاحب اللقطة بعد ما تصدق بها الملتقط فهو بالخيار إن شاء (نفذه) أي  
 التصديق وله ثواب الصدقة (أو ضمن الملتقط) إن شاء لأنه تصرف في ماله بغير إذنه سواء كان تصدق  
 الملتقط بأمر القاضي أو بغير أمره في الصحيح وله أن يضمن الفقير لأنه أخذ ماله لنفسه من غير إذنه  
 ولا يرجع الفقير على الملتقط بما لحقه من الضمان ولا الملتقط يرجع على الفقير هذا إذا هلك العين  
 في يد الفقير وإن كانت فائمه أخذها صاحبها إن لم يرض الصدقة لأنه وجد عين ماله (وضح التقاط  
 البهيمة) يعني جاز الالتقاط في نحو الشاة والبق والابل والفرس لأنه مال يتوهم ضياعه فيستحب  
 أخذه ليرده على صاحبه وعند الشافعي لا يصح في البكار ويصح في الصغار وعند مالك لا يصح  
 في الابل والخليل والبغال والحيرة فقط وعند أحمد لا يصح في הכל وعنه يصح في الغنم وما روى من  
 قوله عليه الصلاة والسلام لماسئل عن ضالة الابل مالك ولها دعوى فافانفعها أحدًا هارسقاها

ترد الى ونا كل الشبر حتى يجرها رها ورواه النوازي ومسلم فيهم مول على انه كان في ديارهم اذ كان  
 لا يخاف عليهم من شيء ونحن نقول في مسئلة بتركها وهذا لان في بعض البلاد الدواب يسير اهلها  
 في البراري حتى يحتاجوا اليها فيمكروا وقت حاجتهم ولا تافسه في التماسها في مثل هذه الحالة  
 والذي يدرك على هذا ما رواه مالك في الموطا عن ابن شهاب قال كان ضوال الابل في زمن  
 عمر بن الخطاب عنه ابل مربية تتنازع لاييسها احد حتى اذا كان عثمان رضى الله عنه امر ببيعهم ثم  
 ساع فلما جاء صاحبها اعطى ثمنها قال الجوهرى اذا كانت الابل للقبيلة فهي ابل مربية (وهو)  
 أى الملتقط (متبرع في الانفاق على النقط والقطعة) لانه لا ولاية له في الايجاب على ذمتهم انصارها  
 اذ انفى دين غيره بغير امر المدين (و) الاتفاق عليه ما باذن القاضي يكون ديناً على صاحبها  
 لان ثقتنا في ولاية في مال الغائب تقرر له فصار امره كامر المالك ولا يامره بالاتفاق حتى يقيم  
 البيعة انما القطعة عنده وفي الصحيح لانه يحتمل أن يكون غصباً في يده فيحتال للايجاب النفقة على  
 صاحبها وهذه البيعة ليست للقضاء وانما هي لينكشف الحال فتقبل مع غيبة صاحبها وان عجز  
 عن اقامة البيعة يأمر بالاتفاق عليها به دأن يقول عند ثقات أشهدوا الى امرته بالاتفاق ان كان  
 الامر كما قال وكان الفقيه أبو جعفر يقول ينبغي للعالم أن يحلفه وانما يامره بالاتفاق عليها يومين  
 أو ثلاثة بشد رما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضراً الظاهر (ولو كان ايها) أى للقطعة (نفع) بأن  
 كانت بغلاً أو جارا أو رجلاً (أجرها) القاضي الى مدة (وأنفق عليها) من أجرتها المافي ذلك من  
 المصلحة (والأ) أى وان يكن لها نفع بأن كانت شاة أو جارا أو رجلاً ثم أنه أنفق عليها بقدر ما يرى  
 من المدة ولم يظهر مالها (بأعها) لان النفقة على وجه الاستمرار تستأصل قيمتها ثم النعم ويقوم  
 مقام العين فيما ذكرنا من التعريف والتصدق به وفي كونه أمانة في يده وفي البدائع لا يبيعهها  
 القاضي حتى يقيم البيعة على نحو ما ذكرنا في الاتفاق والابق في هذا كالأقطعة لأنه لا يؤجر لانه  
 يخاف عليه أن يأتى (ومنعها) أى يمنع الملتقط للقطعة (من ربه) أى صاحبها اذا جاء يطلبها  
 (حتى يأخذ) منه (النفقة) التي أنفق عليها لان هذا دين صحيح فأسبه جعل الا ببق ثم لا يقطع هذا  
 الدين بل لا الغبن في الملتقط قبل حبسها لانه لا تغلق له به حقيقة وانما يأخذ صفقة الرهن عند  
 الحبس كالوكيل بالشراء اذا تقدم من مال نفسه له أن يرجع به على الموكل ولو هلك قبل الحبس  
 لا يقطع ما رجب له على الموكل وبعده يقطع لانه صار في معنى الرهن عند اختياره الحبس  
 فله ما يحاسبه به فكذا هذا (ولا يذوقها) أى ولا يدفع الملتقط الاقطعة (الى مدعيها) أنهم اله  
 (بلا) اقامة (بيعة) أقوله عليه الصلاة والسلام البيعة على المدعى (فان بين) المدعى بأن أعطى  
 (علامتها) (الملتقط) (الدفع) اليه أى من غير أن يجبر عليه في القضاء والعلامة مثل أن يسمى  
 عدد الدراهم ووزنها ووكاهها ووجاهها وقال الشافعي ومالك يجبر على دفعها المأروى مسلم من قوله  
 على الله عليه وسلم فان جاء صاحبها فعرف عقاصها ووكاهها وعددها فأعطها اياه والافهى لك  
 وهذا أمر وجوب للوجوب وانما هذا متدع وعامية البيعة لما رويها والعلامة لا تندل على المالك  
 ولا على الدلان لان الانسان قد ينفق على مال غيره ويحفي عليه مال نفسه فلا عبرة بها وما رواه بخول  
 على الجواز في ثبوتها لان الاخبار لان الأمر قد يرد به الاياحة وبه نقول وان دفع اليه بذكر العلامة  
 ثم جاء آخرها فامية أنه فان كانت قائمة أخذها منه وان كانت هالكة ضمن أيها ما شاء

ويرجع الملقط على الآخذ ان ضمن ولا يرجع الآخذ على أحد والملقط أن يأخذ منه كقبلا  
عند الدفع وقبل يجبر وان دفعها اليه بصدقة ثم أقام آخر بينة أنه له فان كانت قائمة أخذها منه  
وان كانت هالكة فان كان دفع اليه بغير قضاء فله أن يضمن أي ما شاء فان ضمن القابض فلا يرجع  
به على أحد وان ضمن الملقط فله أن يرجع به على القابض والملقط أن يأخذ منه كقبلا لما ذكرنا  
وفي الاختيار اذا دفع اليه بصدقة ليس له أن يرجع على القابض فعلى هذا لا فرق بينهما  
ولا يأخذ منه كقبلا وان كان دفعها اليه بقضاء ضمن القابض لما ذكرنا ولا يضمن الملقط لانه مقهور  
وان أقام الحاضر بينة أنه له ففرضي بالدفع اليه ثم حضر آخر وأقام بينة أنه له لم يضمن (ويستفح)  
الملقط (بها) أي باللقطة (لو) كان فقيرا (لأن في ذلك نظر الجانبين) (والا) أي وان لم يكن  
فقير لم يجز أن يصدق به على نفسه بل (تصدق على) فقير (أجنبي) كان أو قريبا منه وهو  
معنى قوله (ومع) أي التصديق (على أبيه) أي أبوي الملقط (وزوجته وولده لو) كان كل  
واحد منهم فقيرا (لأن المبيع هو الفقير فلا يحتاج بين أن يكون هو أو قريبا أو أجنبي للحصول  
المقصود بالكل وهو التصديق على محتاج وأباح الشافعي للواحد وان كان غنيا لحديث أبي بن  
كعب رضي الله عنه فيما رواه مسلم وأحمد عرفها فان جاء أحد بخبر له بعدتها ووعاها ووكاها  
فأعطها إياه والأفاستمع بها ولنا قوله عليه السلام فليصدق به ويحل الصدقة للفقراء وليس له  
حجة في حديث أبي لانه حكاية حال فيجوز أنه عليه الصلاة والسلام عرف فقره ما لدون عليه  
أو قل له ماله أو يكون اذ نامته عليه السلام بالانتفاع به وذلك جائز عندنا من الامام على سبيل  
القرض ويحتمل أنه عليه السلام عرف أنه كان في مال كافر حربي

\* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الاباق) \*

وهو مصدر رابق العبد اذا هرب والقاعل منه آبق وهو العبد المتردد على مولاه (أخذه) أي أخذ  
الآبق (أحب ان قوي) أي قدر (عليه) أي على الآبق لان فيه احياء ماله ثم له الخلع ان شاء  
سقطه بنفسه ان كان يقدر عليه وان شاء رفعه للامام فاذا رفعه اليه لا يقبله منه الا باقامة البينة  
ثم يحبس الامام تعزيرا له وينفق عليه من بيت المال ويحبسها اذ يشاء على مالكه واذا طالت المدة ولم  
يحيى صاحبها باعه القاضي وحفظ عنه واختلفوا في الضال فقيل أخذه أفضل احياءه وقبل تركه  
أفضل واذا رفعه الى الامام لا يحبس لانه لا يستحق التعزير ولا يآبق وان كان له منفعة أجرة  
وأنفق عليه من أجرته (ومن رده) أي الآبق (من مدة سفر) وهي مسيرة ثلاثة أيام (فله أربعة  
درهما) استحسنانا والقياس أن لا يكون له شيء الا بالشرط وهو قول الشافعي لانه متبرع بمنافعه  
فأشبه رد العبد الضال وعند مالك عليه أجرة المثل بلا سفر وكذا اذا أخذه من المصر وان أخذه  
من خارجه فكقولنا وعند أحمد دينار أو اثنا عشر درهما تطلقا وعنه لو جاء من المصر عشرة ومن  
خارجه أربعة درهما ولنا ما روى عن عمرو بن دينار لم نزل نسمع أنه عليه السلام قال جعل  
الآبق أربعة درهما وروى محمد بن الحسن في أول كتاب جعل الآبق عن أبي يوسف عن أبي  
حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن أبي عمرو الشيباني قال كنت فاعدا عند عبد الله بن مسعود فغناه  
رجل فقال ان قلنا قدّم بأباق من القيوم فقال القوم لقد أصاب أبا قال عبد الله وجعلنا ان شاء  
عن كل رأس أربعة درهما وروى أبو يوسف هذا الحديث عن سعيد نفسه أيضا كذا ذكر الحاكم

في الكافي والعصابة رضى الله عنهم اتفقوا على وجوب أصل الجعل وإن اختلفوا في مقداره  
 فروى عن ابن مسعود أنه أوجب أربعين درهما على ما ذكرناه وأوجب عمر رضى الله عنه ديناراً  
 أو اثني عشر درهما وأوجب علي رضى الله عنه ديناراً أو عشرة دراهم وعن عمار بن ياسر رضى  
 الله عنه أنه قال إن ردة في المصر فله عشرة وإن ردة من خارج المصر استحق أربعين درهما فيجمل  
 الكل على السماع لأن الرأي لا مدخل له في التقدير ثم يحمل قول من قال أربعين على سيرة سفر  
 وما دونه على ما دون التوقية وتلقا قوله (ولو قيمته) وأصله إقباله أي يجب أربعون درهما ولو  
 كانت قيمة الأبق (أقل منه) أي من أربعين عند أبي يوسف لأنه هذا تقدير الشرع فلا يحط  
 منه بقيمة القيمة كصدقة الفطر وقال محمد يجب عليه قيمته الأدره مالا لا وجوبه ثبت أصحاه  
 لحقوق الناس ونظر الهم وليس من النظر إيجاب أربعين لرد من لا يساوي ذلك (ومن ردة) أي  
 الأبق (الأقل منها) أي من مدة السفر (فبصاها) أي فالواجب بحسب ذلك لأن العوض  
 يوزع على العوض ضرورة المقابلة وذكر في الأصل أنه يرضخ له إذا وجد في المصر أو خارج المصر  
 وعن أبي حنيفة أنه لا شيء له في المصر ثم إن اتفاقاً على الرضخ فلا كلام وإن اختلفا فالأمام بقدره  
 وإن ردة أكثر من مدة السفر لا يزداد على أربعين درهما وإن كان العبد مشركاً يجب على كل واحد  
 منهم بتدريسيه فلا يأخذ من أوفى حتى يوفى كنهه كالمبيع المحبوس بالثمن وإن ردة عبد من أولئك  
 يجب لكل واحد منهم أربعون درهما ولو ردة جارية معها ولد صغير يكون بماله فلا يزداد على  
 الجعل شيء وإن كان مراداً يجب ثمانون درهما (والمدير وأم الولد كالأقن) لأنهما مملوكان للمولى  
 بخلاف المكاتب لأنه أحق بمكاسبه هذا إذا ردهما في حياة المولى وإن ردهما بعد موته فلا جعل له  
 لأن أم الولد تعتق بغيره فتكون حرة ولا جعل له في الحرة وكذا المدير إن خرج من الثلث لما ذكرنا  
 وإن لم يخرج فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة هو كالمكاتب فلا جعل فيه وإن ردهما بعد موت  
 المولى يستحق الجعل إن كان الراداً أجنبياً وإن كان وارثاً ينظر إن أخذه بعد الموت لا يستحق شيئاً  
 وإن أخذه في حياته ثم مات يستحق الجعل في حصة غيره عندهما خلافاً لأبي يوسف ولو ردة عبد أبيه  
 أو أخيه أو سائر أقاربه لا يجب له الجعل إذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله وجب الجعل  
 له إلا الابن إذا ردة عبد أبيه أو أحد الزوجين ردة عبد الآخر وكذا الوصي إذا ردة عبد التيمم  
 لا يستحق الجعل ولا جعل للسلطان إذا ردة أبقاً (وإن أبق) الأبق (من الراد لا يضمن) لأنه أمانة  
 في يده إذا شهد وقت الأخذ ولا جعل له لأنه لم يردّه على مولاه ولو أخذه غيره فرده على مولاه  
 فالجعل له لأنه هو الراد هذا إذا صدقه المولى في الأبق وإن كذبه فالقول قول المولى إلا إذا قام  
 البينة على إقرار المولى بأنه أبق ولو جابهه إلى المولى فأعتقه قبل التسليم إليه استحق الجعل لأن  
 الاعناق قبض معنى ولو دبره والمسلّم له بما لها فلا جعل له حتى يقبضه ولو باعه من الراد استحق  
 الجعل بخلاف ما إذا وهب له قبل التسليم وإن ذلك في يده فلا ضمان عليه لما ذكرناه ولا جعل له  
 (وبشهاد) الذي يمسك الأبق (أنه أخذه ليرده) إلى مولاه لأن الشهاد يدل على ذلك وتركه يدل  
 على أنه أخذه لنفسه حتى لو تركه يكون ضامناً ولا يستحق الجعل إذا رده عنددهما وعند أبي  
 يوسف لا يضمن ويستحق الجعل إذا رده وقد مر الأصل في كتاب العقاقير (وجعل) العبد الأبق  
 (الرهن على الميراث) لأنه حين دسه بالرد والردسوا كان في حياة الرهن أو بعده هذا إذا كان

كاهن مضموناً بأن كانت قيمته مثل الدين أو أقل فإن كان بعضه امانة بأن كانت قيمته أكثر من الدين  
جاءل حصة المضمون على المرتين وحصة الامانة على الراهن وان كان مديناً فالجمل على المولى  
ان اختار قضي ما عليه من الدين وان أبي بيع العبد وأخذ الراد جع له من ثمنه وما بقى يعطى  
لاصحاب الدين وان كان جانياً فإن اختار المولى القداء فالجمل عليه وان اختار دفعه بالجناية  
فالجمل على ولي الجناية وان كان موهوباً فعلى الموهوب له وان رجع الواهب في الهبة بعد الرد  
لأن المالك لا موهوب له عند الرد والراجح بعد ذلك كزواله بغيره من الاسباب وجعل عبد  
العبي في ماله وجعل المصوب على الغاصب وجعل عبد رقبته لرجل وخدمته لا آخر على  
صاحب الخدمة في الحال فإذا مضت المدة رجع به على صاحب الرقبة ويساغ العبد به لانه بمنزلة  
العبد المشترك (وأمر نفقته) أى نفقة الابن (كالقطعة) لانه لقطعة حقيقة فيكون حكمه  
حكمه من ان لا يأخذ إذا انفق عليه من غير اذن القاضي يكون متهرباً ولا بد من اشتراط  
الرجوع على المولى عند الاذن وفي خبائه بالنفقة عند حضور مولاه غير أنه لا يؤجره والله أعلم  
\* هذا (كتاب) في بيان أحكام (المفقود) \*

وهو العدم لغة من فقدت الشيء إذا طلبته فلم تجده وقيل هو من الاصداد تقول فقدت الشيء إذا  
أضلته وفقدته أى طلبته وفي الشرع (هو) أى المفقود (عائلاً لم يدرك) أى لم يعلم (موضع رجائه  
وموته) وأظهر في طلبه يجتهدون وقد انقطع عنهم خبره وحقق عليهم أثره فبالجدة يقصرون الى المراد  
وربما تأخر اللقاء الى يوم التصاد (فينصب القاضي من يأخذ حقه) يعنى يقبض غلاته والديون  
التي اقتر بها غراموه لانه من باب الحفظ ولا يتخصص في دين لم يقربه الغريم ولا في نصب له في عتق  
أو عرض في يد غيره (ويحفظ ماله) بعد قبضه (ويقوم عليه) فلا يبيع منه شيئاً الا ما يخاف  
عليه الفساد لانه ان تعذر حفظه صورة فقد تعين معنى (وينفق) المقتصد (منه) أى من مال  
المفقود (على قريبه ولداً) أى من حيث الولاد وهو فور وعه وأصله فينفق على آبائه وأجداده  
وان علواً وعلى أولاده وان سفلوا (وينفق على) زوجته (أيضاً لان نفقة هؤلاء واجبة من غير  
قضاء القاضي وهذا الوظفر واجبه أخذوه من غير قضاء ويكره القضاء اعانة فلا يكون قضاء على  
الغائب بخلاف نفقة غيره هؤلاء كالاخوة والاعتماد وغيرهم من ذوى الرحم المحرم غير الولاد  
لان نفقتهم لا تجب الا بقضاء القاضي لما أنه مختلف نفسه ولوقضى لهم كان قضاء على الغائب وهو  
لا يجوز والمراد من ماله الدراهم والدنانير لان حقهم في الطعام والملبس فاذا لم يكن ذلك في ماله  
يحتاج الى القضاء بالقيمة وهي القدان والقضاء على الغائب لا يجوز والتبرع لهما في هذا  
الحكم لانه يصلح قيمة كالمفقود وهذا اذا كان في يد القاضي وان كان وديعة أو دينا ينفق عليهم  
منه إذا كان المودع والمدين مقرين بالوديعة والدين والتب والتكاح اذا لم يكونا ظاهرين  
عند القاضي وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان أحدهما ظاهراً والآخر  
يشترط الاقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وان دفعوا اليهم بغير اذن القاضي ضمن المودع ولا ينفق  
الدين بخلاف ما اذا دفع الى القاضي نفسه أو الى غيره بأمره فان كانا جاحدين أصلاً أو كانا  
جاحدين السبب من النسب والزوجة لم يقبض أحد من المستحقين خضعتا لانه لا ما يشبه  
للغائب وهو المال لم يتعين لجهة بل واز أن يكون له مال آخر غير بخلاف ما اذا كان حقه متعيناً فيه



كالعبد يدعى على رجل أنه اشتراه من مولا الغائب وأعتقه فإنه يقضى على الغائب في مثله  
 ذم وزر (ولا يفرق) القاضي (بينه) أي بين المفقود (وبينها) أي وبين امرأته وقال مالك إذا  
 مضى أربع سنين يفرق بينهما ما وتعتد عدة الوفاة ثم تزوج ان شئت وبه قال الشافعي في قول  
 وأجد في رواية لأن عمر رضي الله عنه فعل كذلك في الذي استموته الجن في المدينة ولما قال له عليه  
 الصلاة والسلام في امرأة المفقود ان امرأته حتى يأتها البيان وعمر رضي الله عنه رجح عن هذا  
 (وحكم بونه) أي بونت المفقود (بعد تسعين سنة) لأن الغالب لا يعيش أكثر من ذلك وبه قال  
 أحمد والشافعي في قول وأبي يوسف قدره بمائة سنة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قدره بمائة  
 وعشرين سنة وفي ظاهر الرواية مقتدر بروت الاقران في بلده والمختار أنه يفوتن الى رأى الامام  
 لانه يختلف باختلاف البلاد والطباع وفي فتاوى الولوالجي قال بعضهم هو مفوتن الى رأى  
 القاضي يعني أي وقت رأى المصلحة حكم بونه قالت الذي ذكره الشيخ هو الذي ذكره الشيخ الامام  
 أبو بكر محمد بن حامد وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال المتأخرون من  
 مشايخنا انهم استوت سنة رقة بالناس ودفعوا الجرح عنهم (وتعتد امرأته وورث منه) أي من المفقود  
 (حينئذ) أي حين حكم بونه (لا قبله) أي قبل ذلك حتى لا يرثه الا ورثته الموجودون في ذلك  
 الوقت لان مات قبل ذلك الوقت من ورثته (ولا يرث) المفقود (من أحد مات) من أقاربه حال  
 فقده قبل الحكم بونه لان بقاءه حيا الى ذلك الوقت باستصحاب الحال وهو لا يصلح حجة لان يستحق  
 به مال الغير وانما يدفع به استحقاق ماله غيره فيكون كأنه حي في ماله ميت في حق مال غيره هذا اذا لم  
 تعلم حياته الى أن يحكم بونه وان علم حياته في وقت من الاوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت  
 ولهذا يوقف نصيبه من مال من مات قبل ذلك الوقت من أقاربه كافي الحمل لاحتمال أن يكون حيا  
 فيرث فان تبين حياته في وقت مات فمه قريبه كان له والاي رد الموقوف لاجله الى وارث مورثه الذي  
 وقف من ماله وكذا اذا أوصى له يوقف الموصى به الى أن يحكم بونه فاذا حكم بونه يرث المال  
 الموصى به الى ورثته الموصى (ولو كان مع المفقود وارث يحجب به) أي بالمفقود (ليعط) أي الوارث  
 شيأ صورته رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن وبنت ابن والمال في يد أجنبي فمصادقوا  
 على فقد الابن فطلبت البنتان الميراث يعطيان النصف لانه متيقن به ويوقف النصف الآخر  
 للمفقود ولا يعطى لولد الابن لانهم يحجبون بالمفقود ولو كان حيا فلا يستحقون الميراث بالشك  
 ولا يترع المال من يد الاجنبي الا اذا ظهرت خيانتة (وان انتقص حقه) أي حق الوارث (به)  
 أي بالمفقود (يعطى) الوارث (أقل النصيبين ويوقف الباقي) ضرورة تركت امرأته وجاؤا ما  
 واختالا بين وأما كذلك مفقودا لالام السدس على تقدير حياته وعلى تقدير مماته الربع  
 وللزوج النصف على تقدير حياته وعلى تقدير وفاته الربع والثمن وكذا الاخت على تقدير حياته  
 وعلى تقدير حياته لها التسع فيعطى كل واحد منهم الاقل ويوقف الباقي من نصيبه واعلم ان  
 الاصل فيه ان تصح المسئلة على تقدير ان المفقود حي وعلى تقدير أنه ميت ثم انظر بين المستثنين  
 فان توافقا فاضرب وقف احدهما في جميع الاخرى وان تباينتا فاضرب كل احدهما في جميع  
 الاخرى ثم اضرب من كان له شيء من مسئلة الوفاة في مسئلة الحياة أوفى وفةها ومن كان له شيء من  
 مسئلة الوفاة في مسئلة الحياة أوفى وفةها فصوره الموافقة ما ذكرنا لانها تصبح من ثمانية عشر على

تقدير الحياة وعلى تقدير الوفاة من ثمانية وبينهم ما موافقة بالنصف فإذا ضربت النصف أحدهما في جميع الآخر تبلغ اثنين وسبعين فبها تصح الزوج سبعة وعشرون وتسعة موقوفه من نصيبه وللام اثنا عشر وستة موقوفه من نصيبه والاخت ثمانية وعشرة موقوفه من نصيبها فإن ظهرت حسنة أخذت كل واحد منهم ما كان مستحقا على ذلك التقدير فيكمل للزوج ستة وثلاثون ويبقى الذي أصاب للام والاخت بحالة لان الحاصل لهما على تقدير حياته هو الاقل والباقي للام وهو ستة عشر سهما وان حكم بوفاته بقي الزوج بحالة وكل للام والاخت ما كان موقوفا من نصيبهما وصورة الباقية زوج وأخت لاب وأم وأخت لاب وهي موقوفه فبها الحياة من سبعة ومسئلة الوفاة من اثنين ولا موافقة بينهما فتضرب السبعة في الاثنين تبلغ أربعة عشر وكان الزوج ثلاثة من مسئلة الحياة تضرب في الاثنين تصير ستة وللأخت لاب وأم كذلك ولله موقوفه واحد في الاثنين باثنين وللزوج في مسئلة الوفاة تسعة في السبعة بسبعة وللأخت لاب وأم كذلك ويبقى لكل واحد منهم ما أقل النصيبين وذلك ستة والموقوف سهمان فإن رجعت المفقودة فالسهمان لهما والانفسم للزوج وسهم للأخت لاب وأم وقد بقي فيه المماثلة كك ما اذا تركت زوجا وأما وأختين لاب وأم واحداهما موقوفه فالسهمان تصح من ثمانية لوجود التماثل للزوج منها ثلاثة وللأم منهم وللأخت الباقي وهو سهمان ولله موقوفه سهمان فيوفى ان حتى يظهر أمرها وقد بقي فيه المدخلة كما اذا تركت زوجا وأما وبنا وأخا لاب وأم والابن موقوفه قصص المسملتان من ستة وثلاثين لوجود المدخلة وأربعة عشر منها موقوفه وتخير بينهما على ما أمر والله أعلم (كالحل) أي كما يوقف في الحل بأن مات وترك امرأته حاء فلا يخلو وأما أن يكون غير حاجب للورثة أو كان حاجبا فإن كان غير حاجب شأنهم مثل ما إذا مات وترك ابنتين وحيدا فعلى قول أبي حنيفة يوقف ثلثا المال وعلى قول محمد نصفه وعلى المتي به ثلثه وهو قول أبي يوسف وان كان حاجبا فإن كان يجب حرمان في الجميع كالأخوة والأخوات والأعمام وبني الأعمام يوقف جميع التركة لجواز أن يكون ابنا وان كان في البعض كالأخوة والجد يعطى للجد السادس ويوقف الباقي وان كان يجب نقصان كك الزوج والزوجة يعطيان أقل نصيبهما ويوقف الباقي

\* هذا كتاب في بيان أحكام (الشركة) \*

الشركة النصيب وقال عليه السلام من أعتق شركا له في عبد أتى نصيبا وهو مصدر شركت الرجل أشركه شركا في المال وشريك الرجل ومشاركه سواء وفي الشرع عبارة عن العقد على الاشتراك واختلاف النصيبين وهي على نوعين الأولى (شركة الملك) وهي (أن يملك اثنان غنما أو ربا) أي من حيث الارث بان ورثاها من مورث (أو شرا) أي من حيث الشراء بأن اشترى أحدها أو هبة بأن اتهاها أو ملكا خافيا بالاستيلاء أو اختلط مالهما من غير صنع أحدهما وخطأه خطأ با بحيث يعتبر التميز ويتعذر لكل هذا شركة ملك (وكل) واحد من شريكي الملك (أجنبي في قسط) أي نصيب (صاحبه) وفي بعض النسخ في قسط غيره والأول أولى حتى لا يجوز له أن يصرف في فيه بغير إذن صاحبه كمال الأجنبي وان باع نصيبه من شريكه جاز نفسه ما كان وكذا إذا باعه من غيره الا في الخطأ والاختلاف فانه لا يجوز أن يبيعه من أجنبي الا برض صاحبه (و) الثاني

(شركة العقد) وهي (ان يقول أحدهما) أي أحدا الاثنين للآخر (شاركك في كذا) أو يقبل الآخر (أن يقول قبلت لانه عقد من العقود فلا بد من الإيجاب والقبول وشرطه أن يكون فمما يقبل الوكالة ليكون ككل منهما في الشراء أصلا في نصفه ووكيلا عن صاحبه في النصف الآخر فيكون المشتري مشتركا بينهما ويكون التكسب كذلك بحسب الشركة فلا يجوز في الاحتطاب والاحتشاش ونحوه ما من المباحات لأن التوكيل لا يصح فيه (وهي) أي شركة العقد على أربعة أنواع الأول (مفاوضة) أي شركة مفادضة ولها شروط أشار إليها بقوله (ان تضمنت) الشركة (وكالة وكفالة) بأن يكون كل منهما ووكيلا لا آخر وكفلا عنه فان قلت الوكالة بالجهول لا يجوز فوجب ان لا تجوز هذه الشركة قلت التوكيل بالجهول لا يصح قصد أو يصح ضمنا حتى يثبت المضاربة مع الجهالة لأنها توكيل بشرا شي مجهول في ضمن عقد المضاربة فكذا هذا فان قلت الكفالة لا تجوز لا بقول المكفول له في المجلس فكيف جازت ما مع جهالته قلت ذلك في التكفيل قصد أو ما إذا دخل في ضمن شيء آخر فلا يشترط على مامر في الوكالة (وتساويا) أي الشريكان (مالا) أي من جهة المال (وتصرفا) أي من جهة التصرف (ودينا) أي من جهة الدين لأن المفاوضة تنبئ عن المساواة ولا يكون الإجماع كمن بين نتيجة هذه الشروط بقوله (فلا تصح) أي شركة المفاوضة (بين حر وعبد وصبي وبائع ومسلم وكافر) لعدم التساوي وكذا لا تصح بين المجنون والعاقل وأجازها أبو يوسف مع اختلاف الدين مثل ما إذا تفاوض المسلم والذي لأن ما يملكه الذي من شراء الخمر والخنزير بما يملكه المسلم يتوكل غيره فيحقق التساوي وليكنه يكره وعندهما يكون عنانا لأن الذي يملك ذلك بنفسه والمسلم لا يفتني التساوي ثم انهم لا تصح إلا بنظر المفاوضة وبالنص على جميع ما تقتضيه المفاوضة لأن أكثر الناس لا يعرفون شرائطها فيشترط النص عليها أو على مقتضاها لتكون معلومة ظاهرة (وما) أي الذي (يشترطه كل واحد من المتفاوضين) يقع مشتركا أي يكون الشركة (الاطعام أهله وكسوتهم) لا يكون مشتركا للضرورة استحسانا وكذا الاستئجار للسكنى أو للركوب لحاجته كالخيل وغيره وكذا الأدام والحاربة التي بطؤها (وكل دين لزم أحدهما) أي أحد المتفاوضين (بجارة) مثل البيع والشراء (و) بسبب (غصب و) بسبب (كفالة) كانت بأمر المكفول عنه (لزم) الشريك الآخر (لماذا) كذا في الغصب خلاف أبي يوسف فإنه يقول يختص به الغاصب ولا يلزم الشريك لأنه ليس بجارة فصار كإرض الحناية وإيما أنه ملك المضمون عند أداء الضمان فإنه نائب ضمان التجارة وفي الكفالة خلاف أبي يوسف ومحمد فإنه يقول لا يلزم الشريك لأنه تبرع وله أنه تبرع ابتداء معاوضة انتهاء فبالتأخير إليها يلزمه وإذا كفل بغير إذن المكفول عنه فإنه غير لازم لشريكه اتفاقا وكذلك الكفالة بالنفس (وتبطل) المفاوضة (ان وهب لاحدهما أو وورث) أحدهما (ما تصح فيه الشركة) وهو النقدان لقوات المساواة فيما يصلح رأس المال وينقلب عنانا (لا) تبطل ان وهب لاحدهما أو وورث (العرض) لأن التفاوت فيه لا يمنع ابتداء فكذا بقاء ولو وورث أحد عيادينا وهو دراهم أو دينار لا تبطل حتى يقبض (ولا تصح) شركة (مفاوضة و) شركة (عنان بغير النقدين) وهما الدراهم والدينار (والتبر) وهو القطعة المأخوذة من المعدن وقال مالك يجوز في العروض إذا اتحد بنفسه وعند بعض الشافعية يجوز لو كان عرضا مثليا قلنا

هذا يؤدى الى ربح مالم يضمن لانه اذا باع كل منهما رأس ماله وتفاضل الثمنان فاستحققه أحدهما  
 من الزيادة في مال صاحبه ربح مالم يضمن ومالم يملك بخلاف التقديرين لأن ما يشتريه أحدهما يدخل  
 في ملكهما وغنمه في ذمته يرجع به على صاحبه بحسابه اذ لا يتعين فكان ربح ما يضمن وأما التبر  
 فقبل لأن الذهب والفضة خلقا اثنين وقيل لا يجوز الا بالائتمام وهو الاصح (و) لا يصح أيضا بغير  
 (القولس النافقة) أى الى الرابحة لانها اثنان فأخذت حكم التقديرين وقيل هذا عند محمد لانها ملحقة  
 عنده بالنقود وعندهما لاتصح الشركة فيها ولا المضاربة لأن رواجهما عارض باصطلاح الناس  
 وقيل أبو يوسف مع محمد والظاهر أنه مع أبي حنيفة (ولو باع كل واحد من الاثنين نصف عرضه)  
 أى نصف ماله من العروض (بنصف عرض الآخر وعقدًا) عقد (الشركة) بعد البيع (صح) ما فعلاه  
 فصار شركة عقد وهذا لانه بالبيع صار شريكه مالك حتى لا يجوز لكل منهما أن يتصرف في  
 نصيب الآخر ثم بالعقد بعد ذلك صار شركة عقد فوجب لكل منهما أن يتصرف في نصيب  
 صاحبه وهذه جملة لمن أراد الشركة في العروض وقوله بنصف عرض الآخر وقوع اتفاقا لانه  
 لو باعه بالدرهم ثم عقد له الشركة في العروض التي باعها جاز أيضا (و) الثانية شركة (عنان ان  
 تضمنت) الشركة (وكالة فقط) يعنى دون الكفالة وهى أن يشترك الرجلان في نوع برأ وطعام  
 أو في عموم التجارة ولم يذكر الكفالة وهو مأخوذ من قولهم عن له كذا أى عرض له أو من عن له  
 اذا ظهر له ~~ف~~ أنه ظهر له ان يشترك في البعض من ماله وعند الشافعي جميع العقود باطلة  
 الا العنان وبه قال أحمد وعن مالك لأعرف المعاوضة وعن أصحابه جوازها مالك في الجملة  
 لا بشرط التساوى في المال بأن يقوض كل نصرته الى آخر مع حضوره وغيبته (وتصح) شركة  
 العنان (مع التساوى في المال دون) التساوى في (الربح و) تصح أيضا مع (عكسه) وهو ان  
 يتساوى في الربح دون المال ومعناه أن يشترط الاكثر للعامل منهما وألا أكثرهما عملا وان شرطاه  
 للقاعدة وألاهما عملا فلا يجوز وقال زفر يستحقان الربح على قدر ربح مالههما ولا يجوز  
 أن يشترطا خلاف ذلك لانه يؤدى الى ربح مالم يضمن وبه قال الشافعي ومالك ولنا قوله عليه  
 الصلاة والسلام الربح على ما شرطنا والوضعية على قدر المالكين من غير فصل بين التساوى  
 والتفاضل (و) تصح أيضا (يبعض المال) دون بعض لعدم اشتراط التساوى (و) تصح أيضا اذا  
 كان من (خلاف الجنس) بأن كان من أحدهما دراهم ومن الآخر دينار وقال زفر والشافعي  
 لا يجوز لأن الربح فرع المال ولا تتصور الشركة فيه الا بعد وقوع الشركة في الاصل ولا يتصور  
 ذلك بلا خلط والجنسان لا يختلطان ولنا ان الشركة عقد نوكيل من الطرفين ليسترى كل منهما بشئ  
 في ذمته على أن يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتصر الى الخلط والربح يستحق بالعقد كما يستحق  
 بالمال وقيل هذه المسئلة مبينة على أن الدراهم والدينارين عيان عندهما كالعروض وعندنا لا  
 (وعدم الخلط) أى ونصح أيضا بعدم الخلط بين المالكين على ما ينشأ خلافا ل زفر والشافعي (وطولب  
 المشتري) وحده من شريكي العنان (بالتن) أى بالثمن الذي اشتراه لانه هو العاقد (فقط) أى  
 لا يطالب الشريك الآخر لانها لاتضمن الكفالة (ورجع) المشتري (على شريكه بحصته منه) أى  
 من الثمن ان كان قد أدى الثمن من مال نفسه وهذا القيد أحمله الشيخ وكذا القدر وروى ذكره في  
 الهداية لانه وكيلا من جهته فاذا تقدم من مال نفسه يرجع عليه فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله

فقبله الحجة لانه يدعى وجوب المال في ذمة الآخر والاخر ينكر والقول قوله وان كان نقده من  
 مال مشترك لا يرجع عليه (وتبطل) الشركة (بهلاك المالكين) أى مالى الشريكين لانه هو المعقود  
 عليه فيه فاذا هلك بطل العقد كالبيع (او) هلاك (أحدهما) أى أحد المالكين لأن الشريك لم  
 يرض بالآخر الا بشركه هو في ماله فاذا هلك أحدهما فانت فقات رضاه بشركته فبطل العقد  
 وأى المالكين هلك هلك من مال مالكه فان هلك في يده فظاهر وان هلك في يد الشريك فكذا لانه  
 امانة وانما قال (قبل الشراء) لانه اذا هلك أحد المالكين بعد الشراء بالمال الآخر كان المشتري  
 مشتركا بينهما وهو معنى قوله (وان اشترى أحدهما) أى أحد الشريكين (بجماله) أى بمال نفسه  
 (وهلك مال) الشريك (الاخر فالمشتري) بفتح الراء (بينهما) أى بين الشريكين على ما شرطنا  
 (ورجع) المشتري بجماله (بحصته منه) أى من الثمن (على شريكه) لانه وكل في حصته فبطل  
 وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسابه لعدم الرضا بدون ضمانه ثم الشركة شركة ملك عند  
 الحسن بن زياد فلا يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف الا في نصيبه لأن شركة العقد بطلت  
 بهلاك أحد المالكين وعند محمد شركة عقد حتى يجوز لكل واحد منهما التصرف فيه لانه حين وقع  
 وقع مشتركا بينهما وشركة عقد فلا تبطل بالهلاك بعد تقزره (وتنسد) الشركة (ان شرط لاحدهما)  
 أى لأحد الشريكين (دراهم مسماة من الربح) بأن قال أحدهما ا يكون لى من الربح مائة درهم  
 مثلاً فيقسم الباقي لانه شرط يوجب انقطاع الشركة لانه قد لا يرجع الا ذلك القدر الذى سماه  
 لاحدهما (ولكل) واحد (من شريكي العنان و) شريكي (المفاوضة أن يرضع) من الابضاع  
 وهو أن يدفع مالا لاخر يتجر فيه ويكون الربح له لانه من عادة التجار (و) أن (يسمأجر) من  
 يتجر فيه أو من يحفظ المال لانه معتاد بينهم (و) أن (يودع) لانه اقامة الحافظ في المال (و) أن  
 (يضارب) لانه بالدفع الى المضارب يصير المضارب مودعاً وبالصرف وكما وبالربح أحبها  
 والشركة فيه ضرورة ثبت ضرورة استحقاق الآخر من الربح مشاعاً فله أن يفعل هذه الاشياء  
 كلها على الانفراد فكذا على الاجتماع وعن أبي حنيفة أنه ليس له ذلك لانه نوع شركة والاوّل  
 أصح وهو رواية الاصل (و) أن (يوكل) لانه متعارف بينهم (ويده) أى بكل واحد من  
 الشريكين (في المال أمانة) لانه قبضه باذن صاحبه لا على وجه المبادلة والوثيقة فصار كالوديعة  
 والعارية (و) الثالث من أنواع شركة العقد شركة (تقبل) وتسمى شركة الصنائع وشركة الاعمال  
 أيضا وهي جائزة عندنا خلافاً للشافعي وزفر في رواية لأن الشركة في الربح تبقى على الشركة في  
 رأس المال ولأما له ما فكيف يتصور التميز بدون الاصل وانما أن المقصود تحصيل المال  
 بالتوكيل وهذا ما قبل التوكيل فيجوز ففسر شركة التقبل بقوله (ان اشترك خياطان أو) اشترك  
 (خياط وصباغ على أن يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما) وقال زفر ومالك لا يجوز مع  
 اختلاف الصنعة كالخياط والصباغ لأن الشركة هي الخلطة ولا خلطة فيها ولنا ان أول هذا  
 العقد توكيل بالتصرف وآخره اشتراك في الربح فصار كالمضاربة فلا يشترط الاتحاد وكذا  
 لا يشترط اتحاد المكان بالمكان بخلافهما (وكل عمل يتقبله أحدهما) أى أحد شريكي التقبل  
 (يلزمهما) أى يلزم الشريكين جميعاً حتى يطالب كل منهما بذلك العمل لأن كل ما يتقبله  
 أحدهما مضمون على الآخر فكان كالمفاوضة في ضمان الاعمال والمطالبة بالابدان وبطالبان

بالاجر ويبرآن بعمل أحدهما ويبرأ المسموع بدفع الاجرة الى أحدهما (وكسب أحدهما بينهما)  
 يعني اذا عمل أحدهما دون الآخر كانت الاجرة بينهما على ما شرطوا ولو شرطوا العمل نصفين والمال  
 اثلاثا جازا استحسنانا وفي القياس لا يجوز والمراد من المال الربح وفي شرح الطحاوي ويجوز  
 اشتراط الربح بينهما على السواء وعلى التفاضل بان يكون أحدهما أحذق من الآخر في العمل  
 وعند زفر لا يجوز متفاضلا وفي الخلاصة ولو شرط الربح في هذا الاحدهما أكثر مما شرط للاخر جاز  
 عندنا لأن العمل متفاوت فديكون أحدهما أحذق من الآخر فان شرط الاكثر لادناهما عملا  
 اختلف المشايخ فيه اع وفي الغاية الصريح أنه يجوز أيضا لان الربح بقدر رضاهما العمل لا بحقيقة  
 العمل ألا ترى الى ما نص عليه الحاكم الجليل الشهيدي في الكافي فان غاب أحدهما أو مرض  
 ولم يعمل وعمل الآخر فهو أيضا بينهما ما وفي شرح الطحاوي ولو أن رجلا أجلس على دكانه رجلا  
 يطرح عليه من العمل بالنصف القياس أن لا يجوز هذه الشركة لأن من أحدهما العمل ومن  
 الآخر الخانات فتكون هذه شركة بالعروض فلا يجوز وفي الاستحسان يجوز لأن هذه شركة  
 تقبل لأن تقبل العمل من صاحب العمل عمل فصارت شركة بالاعمال (و) الرابعة من أنواع الشركة  
 شركة (وجوه) سميت به لانه لا يشتري بالنسيئة الا من له وجاعة عند الناس وقيل لانهم يشتريان  
 من الوجه الذي لا يعرف وقيل لانهم اذا جلسا ليدبرا أمرهما ينظر كل واحد منهما الى وجه  
 صاحبه وقال الشافعي لا يجوز هذه الشركة وقدم ترجم فسر ذلك بقوله (ان اشتركا بامال على  
 ان يشتريا بوجهيهما ويبيعا) وتكون هذه الشركة عنما ومفاوضة كشركة التقبل واذا نصاعلى  
 المفاوضة وذكر اجمع ما تنقضية المفاوضة واجتمعت فيها اشراطها صارت مفاوضة والافغان  
 (وتضمن) شركة الوجوه (الوكالة) لانه بذلك يتمكن من التحصيل اصاحبه اذ لا ولاية له عليه  
 وتضمن الكفالة أيضا مع ذلك اذا كانت مفاوضة (وان شرطاً) أى الشريك ان شركة الوجوه  
 (منصفة المشتري) بفتح الراء يعنى أن يكون بينهما نصفين (أو شرطاً منالته) أى مثالثة المشتري  
 بان يكون بينهما اثلاثا الثلث لاحدهما والثلثان للآخر (فالمربح) يكون (كذلك) أى كما شرطوا  
 في المشتري (وبطل شرط الفضل) في الربح لأن استحقاق الربح بالضممان وهو يتبع المال في  
 المشتري فيقتدر بقدره وفي المضاربة جاز على خلاف القياس اتعين المال فيها

\* هذا (فصل) في بيان الشركة الفاسدة (ولا تصح الشركة في احتطاب) بأن يشترك اثنان على أن  
 يحتطبا من الجبال ويبيعا (واصطياد) بان يصطادا ويبيعا (واستقاء) بأن يستقيا الماء من نهر  
 أو بئر لانها تتضمن الوكالة والتوكيل في أخذ ما هو مباح باطل وكذا في الاحتشاش واجتناء  
 الثمار من الجبال وكذا كل مباح الا عند مالك واحد يصح وعين بعض الشافعية يصح في استقاء  
 من مباح وكذا لا يجوز اذا اشتركا في طلب الكنوز من المعادن ونقل الطين من أرض لا يملكها  
 أو الجص أو الملح أو الكحل أو ما أشبه ذلك وكذا اذا اشتركا على ان يلبسان طين غير مملوء أو يطبخا  
 آجرا فان كان الطين أو النورة أو سهلة الزجاج مملوءا كفاشتركا أن يشتريا ذلك ويطبخاه ويبيعا  
 جاز وهو شركة الوجوه وكذلك لا يجوز اذا اشتركا في سؤال الناس والتكدي (والكسب)  
 الحاصل من هذه الشركة (للعامل) لفساد الشركة (وعليه) أى على العامل (أى مثله للاخر)  
 لانه استوفى منفعة غيره بعد فاسد فيجب عليه أجرة مثله حتى لو اشتركا ولا جدهما بغل ولا آخر

راوية ليستحقها عليهم ما الماء فأقيم ما استقي فهو له ويجب عليه اجر مثل آلة الاخر بالغاما بلغ عند محمد  
 وعند أبي يوسف لا يجاوز به المسمى (والرجح في الشركة الفاسدة) أى شركة تكون (بقدر المال  
 وان شرط) أحدهما (الفضل) لانه تبع للمال وانما عدل عنه عند صحة التسمية ولم تصح فيه بطل  
 شرط التفاضل (وتبطل الشركة بموت أحدهما) أى بموت أحد الشريكين (ولو) كان الموت  
 (حكما) أى من حيث الحكم وهو نصب على التمييز ان ارتد أحدهما ولحق بدار الحرب  
 وحكم بالحق ولا فرق بين أن يعلم موت صاحبه أو لم يعلم لانه عزل حكمى فإذا بطلت الوكالة  
 طالت الشركة بخلاف ما إذا فسخ أحدهما الشركة في حاله يكون له الفسخ فيها بأن كان المال دراهم  
 ودنانير وتوقف على علم الآخر لكونه عزلا قسديا (ولم يرك) أحد الشريكين (مال) الشريك  
 (الاخر بلا اذن) منه لان الاذن في التجارة والزكاة ليست منها (فان أذن كل) واحد  
 منهم صاحبه بإداء الزكاة عنه (وأديا معا) أى بحقةين (ضمنا) يعنى ضمن كل واحد منهما ما لا يخر  
 (ولو) أديا أداه (متعاقبا) بأن أدي الأول ثم أدي الثاني (ضمن الثاني) علم بأداء صاحبه أو لم يعلم  
 عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقالان علم بضمن والا فلا كذا في كتاب الزكاة وفي الزادات  
 لا يضمن علم بأداء شريكه أو لم يعلم وهو الصحيح عندهما وعلى هذا الخلاف الوكيل بإداء الزكاة  
 أو الزكاة أرات اذا أدي الا مبرئ نفسه مع المأمور أو قبله أو أعق له ما أنه مأمور بالإداء  
 وقد أتى به وله أنه أتى بغير المأمور به لان المأمور به اسقاط الفرض عنه ولم يسقط به الفرض فصار  
 مخالفا علم أو لم يعلم بخلاف المأمور بقضاء الدين حيث لا يضمن بقضائه بغير علم بعد قضاء الامر لانه  
 لم يخالف (وان أذن أحد المتفاوضين) للآخر (بشراء أمة ليطأ فعمل) أى اشترى له أمة مثل  
 ما أذن له (فهى) أى الأمة (له) أى للمأذون له بالشراء (بلا شيء) يجب عليه عند أبي حنيفة وقال  
 يرجع عليه بنصف الثمن لان المالك وقع له خاصة حتى حل له وطوؤا والثن بقابله المالك فيكون عليه  
 خاصة وقد قضاه من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه بحصة كفاي عن الطعام والكسوة وله أن  
 الجارية تدخل في ملكهما جريا على مقتضى الشركة اذا لم يكن تغييره ثم الاذن يتضمن هبة نصيبه  
 لان الوطء لا يخل الا بالمالك فصار كما اذا اشترىها ثم قال أحدهما لا يخر اقبضها لك كانت هبة  
 بخلاف طعام الاكل وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة فيقع المالك له خاصة بنفس  
 العقد فكان مؤديا عليه من مال الشركة والبايع أن يطالب بالثن أيهما شاء على التقديرين

\* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الوقف) \*

وهو في الأصل مصدر من وقفه اذا حسبه وقفاً ووقف بنفسه ووقفاً يعدى ولا يتعدى وعن  
 المازني يقال وقف دارى وأرضى ولا يعرف وقفة من كلام العرب كذا نقل عن ابن جني  
 وفي الشرع (هو) أى الوقف (حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة) أى بالغلة  
 والربح الحاصل منها وهذا عند أبي حنيفة لان غرضه التصديق بغلته وهو لا يتصور الا اذا بقي  
 الأصل على ملكه ويدل عليه قوله عليه السلام لعمر رضي الله عنه احبس أصلها وسبل غرتها  
 رواه النسائي وابن ماجه أى احبس على ملكك وتصدق بثمرتها او الا لكان مسنم لاجتماع  
 وعندهما الوقف حبس العين على ملك الله تعالى وعند الشافعي وأحمد ينتقل الملك الى الموقوف  
 عليه لو شاء لانه عن الشافعي انه ينتقل الى الله تعالى (والمالك) أى ملك الواقف (يزول) عن

اورث (بأنشاء) أي ببناء (لا إلى ما شاء) عند أبي حنيفة لأنه فصل بينه وبين نفسه فنفذ  
 قضاءه وعنده ما يرزول من غير قضاء وأصل الخلاف أن الوقت لا يجوز عند أبي حنيفة أصلاً وهو  
 المنع في الأصل وقيل يجوز عنده لأنه لا يلزم بمنزلة العارية حتى يرجع فيه أي وقت شاء  
 ويورث عنه إذا مات وهو الأصح وعنده ما يجوز ويرزول مثل الواقف عنه غير أنه عند أبي يوسف  
 يرزول بمجرد القول وعند محمد لا يرزول حتى يحول للوقف ويساوي سله إليه إلهاماً في أصل جهة الوقت  
 ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضاً من خير فقال يا رسول الله  
 أصبت أرضاً خير لم أصب ما لا أقط أنفس عندي منه فأتانا مرفى فقال إن شئت حبست أصلها  
 ونصفت بهما فصدق بهما عمر رضي الله عنه على أن لا يساع ولا يوقب ولا يورث في الإقرار وذوي  
 القربى والنسب وابن السبيل لأجناح على من وليها أن يأكل منها بالعرف ويعلم غير موقوف  
 ورواه البخاري ومسلم وآخرون ثم قال أبو يوسف يرزول عن ملكه بمجرد القول لأنه أحق ما ملكه  
 الله تعالى فصار كالعق وبه قالت الثلاثة وقال محمد لا يرزول حتى يسلمه إلى المتولى لأن الخليل  
 من الله لا يتحقق قصد الله لأنه مالك الأشياء ولكنه ثبت في ضمن التسليم إلى العبد كأي الزكاة  
 وغيرها من الصدقات المنفذة ولا يـ حنيفة قوله عليه السلام لأحمس عن فرائض الله تعالى  
 وقول شريح بن عبيد بن محمد يبيع الحبس ولأن الملك فيه باق كما قد ذكرناه آنفاً ولأنه تصدق بالغة  
 أو بالمنفعة المعدومة وهو غير جائز إلا في الوصية وحديث ابن عمر رضي الله عنه لا يدل على لزومه  
 وإيذا أراد عمر رضي الله عنه أن يبيع ذلك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره أن ينقض  
 ما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره الطحاوي إلا أنه إذا حكم به حكم يلزم لأنه فصل  
 بينهما فيه كما أنراجهتهدات وفي محيط شمس الأئمة الحلواني شرط جواز الوقف على قول أبي حنيفة  
 وزفر أن يكون وصى به حتى لو لم يوص به لا يصح ويبقى على ما لم يوص به وبورث عنه الآن  
 تجيز الورثة قصير جازاً وتأيد الوقف وقال الإمام الأسجيجاني في شرح الطحاوي الوقف عند أبي  
 حنيفة على ثلاثة أوجه في وجه لا يجوز وهو ما إذا وقف داره وأرضه في صحة فلا يجوز وأن  
 اشترط التأيد وسلم إلى المتولى ويجوز بيعه ويكون ميراثاً عن الواقف وفي وجه لا يجوز وهذا  
 إذا وقفه في حال حياته وبه وصية بعد وفاته فإنه يجوز من ثلث ماله وفي وجه لا يجوز في ظاهر  
 الرواية وهو إذا وقف في مرض موته فهو كالوقف في حال صحته وروى الطحاوي عن أبي حنيفة  
 أنه يجوز في هذا كله كالوصية بعد وفاته وذكر محمد في السير الكبير أن الوقف إذا أخلف  
 إلى ما بعد الموت فهو باطل أيضاً عند أبي حنيفة وهو الصحيح وأكثر أصحابنا أخذوا بقوله ما  
 (ولا يتم) الوقف (حتى يقبض) المتولى وهو قول محمد وبه يفتي مشايخ بخاري وهو أقرب إلى  
 موافقة الآثار (ولا يتم أيضاً حتى) (تغرر) وهو قول محمد أيضاً احتريزه عن المشاع فإنه  
 لا يجوز وقعه وعنده أبي يوسف يجوز لأن القسمة من ثمة القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط  
 فكذا اتهمه وأما ما لا يحتمل القسمة كالحمام ونحوه فلا يضره الشيوع كالصدق والهبة  
 إلا في المسجد والمقبرة فإنه لا يتم مع الشيوع مطلقاً بالاجماع لأن المأبأة فيه ما من أقبج ما يكون بان  
 يدفن فيه الموتى سنة ويرزق سنة وبصلى في مسجد في وقت ويتخذ اصطبلاني وقت بخلاف الوقف  
 فإنه يمكن الاستغلال وقسمة الغلة فلا يمنع جهة الوقف فيما لا يحتمل القسمة عند محمد ولا فيما يحتمل



أيضا عند أبي يوسف ولو استحق بعض الوقف شاة ابطال في الكل عند محمد لانه حين ان الوقف كان  
شاة افعود الكل اليه أو الى ورثته بخلاف ما اذا وقف في مرضه ثم مات ولم يخرج من ذلك  
ورجع الورثة في البعض شاة أو رجع عوفي الهبة كذلك حيث لا يطل الوقف ولا الهبة  
لان الشيوخ طار بعد صحته في الكل لعدم الشيوع وقت التصرف وانما طار بعده فلا يضره  
ولو استحق جزء معين لم يطل في الباقي لعدم الشيوع وعلى هذا الهبة والصدقة المنقذة وهي التي  
سأت الى الفقه فبر وجعلت بموكله (و) حتى (يجعل آخره) أي آخر الوقف (بلهبة لا تنقطع)  
عندهما وقال أبو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع بآزوار بعد هال الفقره وان لم يسمهم واهما  
ان النصديق بالغ له قد يقع على وجه التأييد وقد لا يقع فلم ينصرف مطلقه الى التأييد فوجب  
التضييق والخلاف في ذكر التأييد واما نفس التأييد فشرط الاجماع وهو الصحيح وفي المجمل لو  
قال أرضي هذه صدقة موقوفة أو محرمة أو محبوسة ولم يذكر التأييد يصح الوقف عند الكل الا عند  
يوسف بن خالد السمتي تليد أبي حنيفة فان ذكر التأييد شرط عنده لصحة الوقف والصحيح انه ليس  
بشرط ونقل الناطقي في الاجناس عن شروط محمد بن مقاتل عن أبي يوسف اذا وقف على رجل  
بعينه جاز واذا مات الموقوف عليه رجع الوقف الى ورثة الواقف وعليه الفتوى وقال في  
البرامكة قال أبو يوسف اذا انقض الموقوف عليهم بصرف الى المساكين فحصل عنه روايتان  
(وصح وقف العتار يقره وأكرهه) بفتح الهزة والكاف والراء جمع اكار وهو الفلاح والقياس  
أن لا يجوز لان التأييد من شرطه وجه الاستحسان انه اتسع للارض واهذا يدخل البناء في وقف  
الارض تبعاً وعلى هذا سائر آلات الحراثة وقال الولوالجي في فتاواه رجل وقف بقرة على رباط  
على أن ما خرج من لبنها ومنها يعطى ابناء السبيل جاز ان كان في موضع تعارف واذلك لما كان  
العرف كالقاية (و) صح أيضاً وقف (مشاع قضى بجوازه) أي بجواز الوقف فيه لان قضاء  
القاضي يقطع الخلاف في المتهدمات وان لم يقض فيه فعلى قول أبي يوسف يجوز خلاف المجد  
(و) صح أيضاً وقف (منقول) كالكراع والسلاح والقياس والقدر والقدر والمنفعة  
والجنازة وثيابهم او المصاحف وكتب الفقه والحديث والادبية وغير ذلك مما (فيه تعامل)  
وتعارف بوقته وهو قول محمد وعليه الفتوى لورود الآثار بذلك وعند أبي يوسف لا يجوز  
الافى الكراع والسلاح والكراع الخيل والشاقي جوز وقف كل ما يجوز بيعه ويمكن الاتفاع  
به مع بقاء عينه قياساً على الكراع والسلاح قلنا الاصل عدم جواز الوقف فيه تصر على مورد  
الشرع وهو العقار والكراع فيبقى ما وراءه على أصل القياس الا ما جرى التعامل فيه فصار  
كلدراهم والدنانير ويجوز الوقف على تجهيز الجيش بالكراع والسلاح والمنفقات في سبيل الله  
ويدخل في وقف الارض ما كان داخل في البيع من الاشجار والبناء دون الزرع والثمار وفي  
الهداية ويدخل في حكم الكراع الا بل يعني يجوز حبس الا بل في سبيل الله لانها يغزى عليها  
كانيل (ولا يملك) الوقف لانه لما صح الوقف ولزم كان ازاله ملك لا الى مالك فلم يصح تملكه  
كالعتق (ولا يقسم) الوقف أيضاً (وان وقف) الواقف (على أولاده) لان حقهم في الغلة لافي  
العين والقسمه تنافي ذلك فلا يجوز الا أن مقاسمة الواقف مع الشريك في وقف المشاع عند أبي  
يوسف جائزة لان القسمه افرار وتعميز الحقوق والمنوع التملك لا الا فرار ثم ان كان في القسمه

فضل دراهم بأن كان أحد النصيبين أجود من الآخر فجعل بازاء الجودة دراهم فان كان الاخذ  
 للدراهم هو الواقف لا يجوز لانه يصير بائعا بعض الوقف ويسع الوقف لا يجوز وان كان شريكه  
 جاز لان الواقف مشترلا بائع فـ كانه اشترى بعض نصيب شريكه فوقفه (ويبدأ من غلته) أى من  
 غلة الوقف (بعمارته) أى بعمارة الوقف (بلا شرط) من الواقف أراد شرط أو لم يشترط فالعمارة  
 مقدمة لان قصد الواقف صرف الغلة دائما ولا يبقى دائما الا بالعمارة فيثبت اقتضاء من غير شرط  
 ثم العمارة لاتزاد على قدر الوقف وعلى صفته أولا هذا اذا كان الموقوف عليه معينا أما اذا  
 كان وقفا على الفقراء ففيه اختلاف المشايخ فقل لا يجوز الزيادة وهو الاصح وقيل يجوز بأن  
 يكون الثاني رائدا على الأول (وقد) كان الوقف (دارا) على سكنى شخص بعينه (فعمارته على  
 من له السكنى) لانه هو المنتفع به او الغرم بالغنم (ولو أبى) أى امتنع من له السكنى عن العمارة  
 (أو عجز) لفقره (عمر الحاكم بأمرها) بأن يؤجرها ويعمرها من الاجرة لابقاء الوقف فاذا عمرها  
 ردها الى من له السكنى رعاية لحقه ولا يجبر المنتفع عن العمارة لان فيه اتلاف ماله ولا يصح اجارة  
 من له السكنى لانه غير ناظر ولا مالك لكن الحاكم يؤجرها له أو غيره فيعمرها بأجرها بقدر ما يبقى  
 على الصفة التى وقفها الواقف ولا يزيد على ذلك الا برضا من له السكنى وان كانت وقفا على  
 الفقراء فكذلك فى رواية حتى لا يزيد على ما كانت عليه وفى رواية يجوز والاول أصح على  
 ما ذكرنا وقال الاستروشنى فى فصوله الموقوف عليهم لا يملك كون اجارة الوقف قال الفقيه أبو جعفر  
 ان كان الاجر كله للموقوف عليه بأن كان غيره لا يشركه فى استحقات الغلة فينتد بجوز وهذا  
 فى الدور والحوادث وأما الاراضى فان كان الواقف شرط تقديم العشر والخراج وسائر المأون  
 فليس للموقوف عليه أن يؤجرها وأما اذا لم يشرط ذلك فيجب أن يجوز ويكون الخراج  
 والمؤنة عليه (وصرف) القاضى (نقضه) بكسر النون أى ما انتقض من الوقف مثل الاجر  
 والخراج والخشب ونحوها (الى عمارته) أى الى عمارة الوقف (ان احتاج) الى ذلك (والا) أى وان  
 لم يحتاج اليه (حفظه للاحتياج) أى لاجل الاحتياج فى المستقبل أو الى الاحتياج لانه لا بد من  
 العمارة والا فلا يبقى فيصرفه فى الحال ان احتاج اليه والا يسكه الى وقت الاحتياج كى لا يعذر  
 عليه أو ان الحاجة (ولا يقسمه) أى ولا يقسم القاضى النقص (بين مستحقى الوقف) لانه ليس  
 لهم حق فى العين ولا فى جزء منه وانما حقهم فى المنافع فلا يصرف اليهم غير حقهم وان تعذرا عادة  
 عينه بيع وصرف ثمنه الى العمارة (وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه) بأن قال فى كتابه يصرف  
 الربيع اليه مدة حياته ثم من بعده الى فلان وفلان أو على جهات عينها جاز ذلك عند أبي يوسف  
 وعليه مشايخ بل ترغيبا للناس فى الوقف وقال محمد لا يجوز لان القرية بازالة الملك واستراط  
 الغلة أو بعضها لنفسه يمنع ذلك فكان باطلا وبه قال الشافعى وهلال الرأى ولا يى يوسف ماروى  
 أنه عليه السلام كان يبيع كل من وقفه ولا يحل ذلك الا بالشرط فدل ذلك على جوازها وعلى هذا  
 الخلاف لو شرط الواقف ان يستبدل به أرضا أخرى اذا شاء وتكون وقفا مكانه أو شرط الواقف  
 الخيار لنفسه ثلاثة أيام وفى الاجناس اذا وقف على نفسه لا يجوز فى قول محمد بن الحسن وقال  
 أبو يوسف يجوز وفيه أئمة الواقف أراضى صدقة موقوفة على نفسه كان الوقف باطلا وكذلك  
 لو قال صدقة موقوفة على ان غلته الى ما عشت لا يجوز الوقف وكذلك لو قال صدقة موقوفة على

وعلى ولدي ونسلي الوقت باطل وفي المبسوط وكذلك على هذا الخلاف اذا شرط السكك أو شيئا  
منه لدبريه أو أتمهات أو ولاده وفي الغاية اذا شرط الواقف أن يستبدل بأرض الوقف أرضاً أخرى  
هل يجوز ذلك أم لا فقد نقل في الفتاوى الصغرى عن السير الكبير أن استبدال الوقف باطل  
الإرواية عن أبي يوسف وفي الخلاصة اذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرضاً أخرى  
إن شاء ذلك فتكون وقفاً مكانه أقالووقف والشرط جائز إن عند أبي يوسف وكذلك الوشرط  
أن يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها وعند محمد ودهلال الوقف جائز والشرط باطل وذكر الانصاري  
في وقفه له الشرط لكن لا يبيعها إلا بأذن الحاكم وإذا مات الواقف ولم يبيعها لا يجوز أن يبيعها  
بعده يبيعها ولو شرط أن يبيعها ويجعل ثمنها للمساكين لم يجوز هذا الشرط وفي الخلاصة ذكر  
الامام السرخسي في السير الكبير مسئلة ثم قال وبهذا سبب خطأ من يجوز استبدال الوقف  
وفيه أيضاً وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بجواز الاستبدال ثم رجع عنه وفي المتن في عن محمد  
إذا صار الوقف بحال لا ينتفع به المساكين فللقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك  
الإللاقي (أوجعل) الواقف (الولاية آية) أي التولي على أمور الوقف وهو النظر عليها وهو  
جائز بالإجماع لأن شرط الواقف معتبر فيما عدا غير أن عند محمد يسلمه ثم تكون له الولاية لأن  
التسليم شرط عنده وإن لم يشترطها إلا حذف الولاية له عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وفي الاجتناس  
عن وقف دلال إذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله أبداً ولم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره فالولاية  
لواقف اشترط ذلك ولم يشترط ثم قال قال محمد في السير الكبير لا ولاية له إلا أن يشترطه لنفسه  
وقوله (صح) جواب المسئلة (ينزع) الواقف الذي اشترط الولاية لنفسه (لو) كان (خائناً) غير  
مأمون على الوقف (كالوصي) إذا كان غير مأمون ينزع منه (وإن شرط) الواقف في كتابه (أن  
لا ينزع) يعني أن لا ينزعه القاضي ولا السلطان لأنه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل والله أعلم  
هذا (فصل) \* في بيان أحكام المسجد والخان والمقبرة ونحوها (من بني مسجد لم ير ملكه)  
عنه (حتى يقرره) أي حتى يميزه (عن ملكه بطريقه) أي بأفراط طريقه عن ملكه (ويأذن) للناس  
(بالصلاة فيه) فإذا أصلي فيه) أي في المسجد (واحد) من الناس (زال ملكه) وهذا كله عند أبي  
حنيفة ومحمد أما الأفران فإنه لا يخص لله تعالى الآية وأما الصلاة فيه فلا يشترط التسليم  
عندهما فإذا انعذر تقويم الصلاة فيه مقامه ولا يشترط فيه قضاء القاضي ولا التعليق بالموت عند أبي  
حنيفة بخلاف الوقف ثم يكتفي بصلاة الواحد في رواية عن أبي حنيفة ومحمد وعندهما أنه يشترط  
الصلاة بجماعة جهر بأذان وإقامة حتى لو كان سراً بان كان بلا أذان وإقامة لا يصير مسجداً  
ولو جعل له أماماً ومؤذناً ورجل واحد فصلي فيه بأذان وإقامة صار مسجداً اتفاقاً وعند أبي  
يوسف يزول ملكه بمجرد قوله جعلته مسجداً لأن التسليم عنده ليس بشرط فصار كالاعناق وبه  
قالت الثلاثة إلا عند الشافعي وأحمد في رواية يشترط ذكر لفظ وقف ولا يشترط عند أصحابنا  
(ومن جعل مسجداً فتحة سرداب) بكسر السين وهو بيت تحت الأرض للتبريد معرب ويقال له  
بالفارسية زير زمين (أو فوقه) أي أو فوق المسجد (بيت) ويجعل باباً إلى الطريق وعزله عن ملكه  
(أو اتخذ وسط داره مسجداً وأذن للناس بالدخول فيه) أي في المسجد الذي اتخذ في وسط داره  
(له) أي لهذا الجاعل أو المتخذ (بيعه) أي يبيع هذا المسجد في حياته (ويورث عنه) بعد موته

لانه لم يخلص به لبقاء حق العبد فيه ومع بقاء حق العبد في أسفله أو في أعلاه أو في جوانبه محيطا  
 به لا يتحقق الخلو فان قلت مسجد بيت المقدس تحت سر داب قلت السر داب فيه ليس بمملوك  
 لاحد بل هو صالح المسجد حتى لو كان غيره مثله نقول بأنه مسجد وعن أبي حنيفة أنه أجاز  
 أن يكون الاسفل مسجدا والاعلى ملكا لان الاسفل أصل وهو يتأبد ولم يجز عكسه وعن محمد  
 عكسه لان المسجدة عظم ولا تعظيم اذا كان فوقه مستغل وممكن بخلاف العكس وعن أبي  
 يوسف أنه أجاز الوجهين حين قدم بغداد ورأى ضيق الاماكن وعن محمد مثله حين قدم الري  
 وعن أبي يوسف ومحمد أنه اذا اتخذ وسط داره مسجدا صار مسجدا وان لم يعزل بابيه الى الطريق  
 لانه لما رضى بكونه مسجدا ولا مسجد الا بالطريق دخل فيه الطريق ضرورة ولو اتخذ أرضه  
 مسجد ليس له الرجوع فيه ولا بيعه وكذا الا يورث عنه بخلاف الوقف عند أبي حنيفة حيث  
 يرجع فيه ما لم يحكم به الحاكم (ومن بنى سقاية أو سائبا أو دباطا) لاجل الغزاة (أو) جعل أرضه  
 (مقبرة) للموتى (لم يرزل ملكه عنه) أي عماد كرم من الاشياء (حتى يحكم به حاكم) عند أبي حنيفة  
 وعند أبي يوسف يزول ملكه بالقول وعند محمد اذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الختان  
 والرباط ودفنوا في المقبرة زال ملكه عنهم فكل واحد منهم بنى على أصله على ما ينشأ ثم لا فرق في  
 الانتفاع في مثل هذه الاشياء بين الغنى والفقر حتى جاز لكل النزول في الختان والرباط  
 والشرب من السقاية والدفن في المقبرة بخلاف الغلة حيث لا يجوز الا للفقراء وعلى هذا الوقف  
 حتى لو وقف أرضا لتصرف غلتها الى الحاج أو الى الغزاة أو طلبه العلم لا يصرف الى الغنى منهم  
 ذكره في المحيط (وان جعل شي من الطريق مسجدا صح) معناه اذا بنى قوم مسجدا واحتاجوا  
 الى مكان لتسبح فادخلوا من الطريق في المسجد وكان ذلك لا يضر باصحاب الطريق جاز وكذا  
 اذا ضاق المسجد على الناس وبجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها لماروى ان  
 الصحابة رضوا الله عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا ارضين بكره من اصحابها  
 بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام (كهكسه) أي كما صح عكسه وهو ما اذا  
 جعل في المسجد ممر للناس اتعارف أهل الامصار في الجوامع  
 وجاز لكل أحد أن يزف فيه حتى الكافر الا بالجنب والحائض  
 والنفساء لما عرفت في موضعه وليس لهم أن  
 يدخلوا فيه الدواب والله سبحانه وتعالى  
 أعلم بالصواب واليه  
 المآب  
 تم

5466

\* (تم الجزء الاول ويليها الجزء الثاني اوله كتاب البيوع) \*

صفحة	كتاب البيوع	صفحة	كتاب الشهادة
٩٩	باب خيار الشرط	٢	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل
١٠٤	باب خيار الرؤية	٨	باب الاختلاف في الشهادة
١٠٩	باب خيار العيب	١٢	باب الشهادة على الشهادة
١١٢	باب البيع الفاسد	١٥	باب الرجوع عن الشهادة
١١٥	فصل في بيان أحكام تصرفات البائع	٢٢	كتاب الوكالة
١١٨	والمشتري في الثمن والمبيع وفيما يكره من	١١٨	باب الوكالة بالمبيع والشراء
١٢١	المبيع وما لا يكره	١٢١	باب الوكالة بالخصومة والقبض
١٢٩	باب الافالة	٣٠	باب عزل الوكيل
١٣١	باب التولية	٣٣	كتاب الدعوى
١٣٣	فصل في بيان أحكام البيع قبل قبض	٣٥	باب التحالف
١٣٩	المبيع والتصرف في الثمن بالزيادة	١٣٩	باب ما يدعيه الرجلان
١٤٣	والنقصان وغير ذلك	١٤٣	باب دعوى النسب
١٥٠	باب الربا	٣٨	كتاب الاقرار
١٥٣	باب الحقوق في المبيع	٤١	باب الاستثناء وما في معناه
١٥٨	باب الاستحقاق	٤٥	باب اقرار المريض دين الصحة
١٦١	فصل في بيع الفضولي	٤٦	كتاب الصلح
١٦٣	باب السلم	٤٨	فصل في أقسام الصلح
١٦٥	مسائل متفرقة	٥٠	باب الصلح في الدين
١٦٧	كتاب الصرف	٥٧	فصل في بيان التصاريح وغيرها
١٦٩	كتاب أحكام الكفالة	٦٢	كتاب المضاربة
١٧٠	فصل في مسائل متفرقة من جنس هذا	٦٧	باب المضارب
١٧٤	الباب	٧٥	فصل فيما يقع له المضارب
١٧٧	باب كفالة الرجلين والعبدین	٧٨	كتاب الوديعة
١٧٩	كتاب الحوالة	٨٠	كتاب العارية
١٨٢	كتاب القضاء	٨٢	كتاب الهبة
١٨٤	فصل وإذا ثبت الحق للمدعى أمره	٨٧	باب الرجوع في الهبة
١٨٧	بدفع ما عليه	٨٦	فصل في بيان أحكام الهبة بالشرط
١٨٩	باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره	٨٧	والاستثناء وغيرهما
١٩٠	باب التحكيم	٩٢	كتاب الاجارة
	مسائل شتى	٩٣	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون

صفحة		صفحة	
٢٧١	فصل في البيع	٢٩٣	خلافا فيها
٢٧٦	كتاب احياء الموات	٢٩٦	باب الاجارة الفاسدة
٢٧٨	مسائل الشرب	٢٠٠	باب ضمان الاجير
٢٨٠	كتاب الاثربة	٢٠٣	باب فسخ الاجارة
٢٨٣	كتاب الصيد	٢٠٦	كتاب المكاتب
٢٨٦	كتاب الرهن	٢٠٨	باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله
	باب ما يجوز زيارته والارتهان به	٢١٠	فصل في كتابة المدبر وأم الولد وغيرهما
٢٨٩	وما لا يجوز	٢١٢	باب كتابة العبد المشتري
٢٩٢	باب الرهن بوضع على يد عدل	٢١٤	باب عجز المكاتب وموته وموت المولى
	باب التصرف في الرهن والجناية عليه	٢١٦	كتاب الولاء
٢٩٤	وجنائه على غيره	٢١٧	فصل في بيان ولأء المعاقدة
	فصل في بيان تغير الرهن وزيادته	٢١٨	كتاب الاكراه
٢٩٧	وغيرهما	٢٢١	كتاب الحجر
٢٩٨	كتاب الجنائيات	٢٢٥	فصل في بيان حد البلوغ
٣٠٠	باب ما يوجب القود وما لا يوجب	٢٢٦	كتاب المأذون
٣٠٤	باب القصاص فيما دون النفس	٢٣٠	كتاب الغصب
٣٠٦	فصل في الصلح وغيره		فصل في تصرفات الغاصب في المقتصوب
٣٠٧	فصل في تعدد الجناية	٢٣٤	وغيره
٣٠٩	باب الشهادة في القتل	٢٣٧	كتاب الشفعة
٣١٠	باب اعتبار حالة القتل	٢٣٩	باب طلب الشفعة
٣١١	كتاب الدية	٢٤٣	باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
٣١٢	فصل في بيان ديان الاطراف	٢٤٤	باب ما يتعلق به الشفعة
٣١٤	فصل في بيان أحكام الشجاج	٢٤٦	كتاب القسمة
٣١٧	فصل في بيان أحكام الجنين	٢٥٢	كتاب المزارعة
٣١٨	باب ما يحدثه الرجل في الطريق	٢٥٤	كتاب المساقاة
٣٢٠	فصل في الحائض المائتات	٢٥٥	كتاب الذابح
	باب جنابة البهيمة والجنابة عليها وغير	٢٥٩	فصل فيما يحل أكله وما لا يحل
٣٢١	ذلك	٢٦١	كتاب الاضحية
٣٢٤	باب جنابة المملوك والجنابة عليه	٢٦٤	كتاب الكراهية
٣٢٧	فصل في بيان ما يجب بقتل العبد	٢٦٥	فصل في الاكل والشرب
	باب غصب العبد والمدبر والصبي	٢٦٧	فصل في اللبس
٣٢٩	والجنابة في ذلك	٢٦٨	فصل في النظر والنس

صفحة	باب	صفحة	باب
٣٤٨	باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة	٣٣١	باب القسامة
٣٤٩	باب وصية الذمي	٣٣٤	كتاب المغاقل
٣٥٠	باب الوصي	٣٣٦	كتاب الوصايا
٣٥٢	فصل في الشهادة	٣٣٨	باب الوصية بثلاث المال
٣٥٣	كتاب الخنثى	٣٤٤	باب العتق في المرض
٣٦٤	كتاب الفرائض	٣٤٦	باب الوصية للأقارب وغيرهم

(تت)